

# بَذْلُ الْمَجْهُودِ فِي حَلِّ أَبِي دَاوُدَ

تأليف

العلامة المحدث الكبير الشيخ خليل أحمد السهارنفوري  
رئيس الجامعة الشهيرة بمظاہر العلوم - سهارنفور بالهند  
المتوفى ١٣٤٦ هجرية

مع تعليق شيخ الحديث حضرة العلامة محمد زكريا بن يحيى الكاندهلوي

الجزء الثاني

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### ( باب المسح على الخفين )

[ باب المسح على الخفين ] اتفقت الأمة خلا الرواض (١) وأجمعت الأئمة (٢) على جواز المسح على الخفين ، و قد روى المسح على الخفين خلاق لا يحصون من الصحابة ، قال الحسن : حدثني سبعون من أصحاب رسول الله ﷺ : أنه كان يمسح على الخفين ، أخرجه عنه ابن أبي شيبة ، و قال الحفاظ في الفتح و قد صرح جمع من الحفاظ بأن المسح على الخفين متواتر ، و جمع بعضهم رواته فجاءوا الثمانين ، منهم العشرة ، ولهذا رآه أبو حنيفة من شرائط السنة و الجماعة فقال فيها أن تفضل الشيخين و تحب الخنتين وأن ترى المسح على الخفين ، و روى عنه أنه قال ما قلت بالمسح حتى جاني فيه مثل ضوء النهار فكان الجحود ردأ على كبار الصحابة و نسبهم إلى الخطأ فكان بدعة ، فلماذا قال الكرخي : أخاف الكفر على من لا يرى المسح على الخفين و روى أبي حنيفة - رضى الله عنه - أنه قال : لولا أن المسح لا خلف فيه ما مسحنا ، ودل قوله : هذا على أن خلاف ابن عباس لا يكاد يصح و قد نقل ابن المنذر عن ابن المبارك قال : ليس في المسح على الخفين عن الصحابة اختلاف لأن كل من روى عنه منهم إنكاره فقد روى عنه إنباته (١) .

(١) و الخوارج وأبو داود فقالوا لا يجوز المسح عن غسل الرجلين (٢) ولا يصح خلاف مالك ، بسطه ابن العربي (٣) و في السعاية هناك بحث أصولي وهو أن الأصل في رخصة الإسقاط أنه لا يجوز فعل الأصل كالصلاة تماماً في السفر و الأفضل هناك عند الجمهور غسل الأرجل وأجاب عنه بوجهين الأول أنه لم يبق هناك أيضاً العزيمة المشروعة مادام متخففاً وإذا نزع الحف خرج السبب ، والثاني أنه ليس برخصة إسقاط و بسطه و أجمله صاحب مسلم الثبوت .

حدثنا أحمد بن صالح قال حدثنا عبد الله بن وهب قال أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال حدثني عباد بن زياد أن عروة بن المغيرة بن شعبة أخبره أنه سمع أباه

[ حدثنا أحمد بن صالح ] أبو جعفر المصري [ قال حدثنا عبد الله بن وهب قال أخبرني يونس بن يزيد ] بن أبي التجاد و يقال ابن مشكان بن أبي التجاد الأبي بفتح الهمزة وسكون التحتانية المقوطة بنقطتين بعدها لام ، نسبة إلى بلدة على ساحل بحر القلزم مما يلي ديار مصر أبو يزيد مولى معاوية بن سفيان ، قال ابن المديني وابن مهدي : كان ابن المبارك يقول : كتابه صحيح . وعن أحمد قال وكيع : رأيت يونس بن يزيد الأبي وكان سبى الحفظ ، و قال حنبل بن إسماعيل عن أحمد قال : ورأيت به يحمل على يونس ، قال : و أنكر عليه ، و قال : كان يجيئني عن سعيد بأشياء ليست من حديث سعيد و ضعف أمره ، و قال : لم يكن يعرف الحديث ، و قال الفضل بن زياد عن أحمد : ثقة ، و قال عثمان الدارمي : قلت لابن معين : يونس أحب إليه أو عقيل ، قال : يونس ثقة و عقيل ثقة قليل الحديث عن الزهري ؛ و قال العجلي والنسائي : ثقة ، قال يعقوب بن شيبة : صالح الحديث ؛ و قال أبو زرعة : لا بأس به ، و قال ابن خراش : صدوق ، قال ابن سعد : ليس بمحجة ربما جاء بالسبى المنكر ذكره ابن حبان في الثقات ، توفي بصعيد مصر سنة ١٥٩ [ عن ابن شهاب ] الزهري [ قال حدثني عباد بن زياد ] بن أبيه المعروف أبوه (١) زياد بن أبي سفيان أخو عبيد الله بن زياد يكنى أبا حرب ، قال مصعب الزبيري في حديث مالك عن الزهري عن عباد بن زياد من ولد المغيرة عن المغيرة بن شعبة في المسح على الخفين أخطأ فيه مالك خطأ قبيحاً ، والصواب عن عباد بن زياد عن رجل من ولد المغيرة ، و قال ابن المديني ، وروى الزهري عن عباد بن زياد وهو رجل مجهول لم يرو عنه غير الزهري ، و ذكره ابن حبان في الثقات ، فكلام ابن

(١) لما استلحقه معاوية و قصته مشهورة .



المغيرة يقول عدل رسول الله ﷺ و أنا معه في غزوة تبوك قبل الفجر فعدلت معه فأناخ النبي ﷺ فتبرز ثم جاء فسكبت على يده من الاداوة فغسل كفيه ثم غسل

المدني يشعر بأن زياداً والد عباد ليس هو زياد الأمير لأن عباد بن زياد الأمير مشهور ليس بمجهول، والراجع أن عباد بن زياد هذا هو الأمير المشهور، مات سنة ١٥٣ [ أن عروة بن المغيرة بن شعبة ] التقى أبو يعفور الكوفي، قال العجلي: كوفي تابعي ثقة، قال خليفة بن خياط: ولاء الحجاج الكوفة سنة ٧٥ وذكره ابن حبان في الثقات، مات بعد سنة ٩٠ [ أخبره ] أي عباداً [ أنه ] أي عروة [ سمع أباه ] أي [ المغيرة ] بن شعبة [ يقول عدل رسول الله ﷺ ] أي مال عن الطريق إلى جهة أخرى لقضاء الحاجة [ و أنا معه (١) ] [ ﷺ ] في غزوة تبوك [ بفتح التاء المثناة من فوق و ضم الباء المؤحدة و سكون الواو و في آخره كاف، مكان معروف هو نصف طريق المدينة إلى دمشق، ويقال بين المدينة و بينها أربع عشرة مرحلة و بينها و بين دمشق إحدى عشرة مرحلة ذكرها في المحكم في الثلاثي الصحيح، و كلام ابن قتيبة يقتضي أنها من المعتل (٢) و غزوة تبوك هي آخر غزوة غزاها رسول الله ﷺ بنفسه خرج إليها في رجب سنة تسع يوم الخميس [ قبل الفجر فعدلت معه ] أي ملكت معه عن الطريق للخدمة [ فأناخ النبي ﷺ ] أي راحلته فتبرز (٣) أي ذهب في البراز لقضاء الحاجة [ ثم جاء ] بعد الفراغ من الحاجة

(١) فيه أدب التليذ أن يذهب معه إذا أراد الحاجة ليعطيه ما يحتاج من الماء والأحجار . ابن رسلان . قلت : والأوجه عندي أنه مشروط بأن يعلم من حال الشيخ أن لا يثقل عليه ، انتهى (٢) قاله المحافظ .

(٣) و الظاهر أنه عليه الصلاة و السلام استعمل الأحجار مع وجود الماء كما سياتي .

وجبه ثم حسر عن ذراعيه فضاك كما جبته فأدخل يديه فأخرجهما من تحت الجبة ففعلهما إلى المرفق و مسح برأسه ثم توضأ على خفيه ثم ركب فأقبلنا نسير حتى نجد الناس في الصلاة قد قدموا عبد الرحمن بن عوف فصلی

[ فسكبت ] أى صبت الماء [ على يده (١) من الادواة ] بالكسر وهى إناء صغير من جلد [ ففعل كفيه ] إلى الرسغين [ ثم غسل وجهه ثم حسر عن ذراعيه ] أى أراد إزالة السكين عن ذراعيه وكشفها [ فضاك (٢) كما جبته ] ثنية كم بضم الكاف وتشديد الميم مضاف إلى الجبة فلم يستطع أن يخرج ذراعيه منها بحسر السكين عن الذراعين [ فأدخل يديه ] فى السكين [ فأخرجهما من تحت الجبة ففعلهما ] أى الذراعين [ إلى المرفق و مسح برأسه ثم توضأ على خفيه ] و فى رواية لمسلم فتوضأ و مسح على الخفين ، و فى رواية له فتوضأ وضوءه للصلاة ثم مسح على خفيه فيمكن أن يكون معنى اللفظ الذى ذكره أبو داود ثم توضأ على خفيه أى ثم توضأ كما يتوضأ للصلاة و مسح على خفيه فيقدر مسح قبل قوله « على خفيه » و يمكن أن يكون معنى توضأ مسح على الحجاز [ ثم ركب فأقبلنا نسير ] أى توجهنا نسير للحق الجماعة فأنهينا إليهم [ حتى نجد الناس ] أى وجدنا الناس مشغولين [ فى الصلاة ] و فى رواية مسلم : فأنهينا إلى القوم و قد قاموا فى الصلاة [ قد قدموا (٣) عبد الرحمن بن عوف ] إماماً

(١) و الاعانة بمثل صب الماء لا يكره كما بسطه الشافى فلا حاجة إذاً إلى ما أجاب به صاحب الدر المختار أنه كان ليان الجواز ، و وقع صب الماء فى عدة أحاديث كما فى الأوجز ، و البسط فى التلخيص الحبير (٢) كان ضيقهما اتفاقاً أو قصداً للسفر محل بحث ، ويتفرع عليه استحباب الثياب الضيقة فى السفر كما فى جمع الوسائل (٣) فيه أن الامام إذا لم يعلم يحضر أولاً ، يجوز تقديم غيره ، انتهى ، كذا فى التقرير ، خلافاً لما لك فى الجمعة ، بسطه ابن رسلان .

بهم حين كان وقت الصلاة ووجدنا عبدالرحمن وقد ركع بهم (١) ركعة من صلاة الفجر فقام رسول الله ﷺ فصف مع المسلمين فصلى وراء عبدالرحمن بن عوف الركعة الثانية ثم سلم عبد الرحمن فقام النبي ﷺ في صلاته ففرع المسلمون (٢) فأكثرُوا التسييح لأنهم سبقوا النبي ﷺ بالصلاة

لم (٣) وهو عبد الرحمن بن عوف بن عبد عوف بن عبد الحارث بن زهرة بن كلاب بن مرة أبو محمد الزهري أحد العشرة المبشرة ولد بعد الفيل بعشر سنين وأسلم قديماً وهاجر المجرتين و شهد المشاهد كلها وكان اسمه عبد الكعبة أو عبد عمرو فغيره النبي ﷺ ، ومنافقه كثيرة وشيرة ، مات سنة ٣٢ [ فصلى بهم حين كان وقت الصلاة ] أى فصلى عبدالرحمن لم حين ثبت وقت الصلاة ولم ينتظروا رسول الله ﷺ [ و وجدنا عبد الرحمن وقد ركع بهم ركعة من صلاة الفجر ] والجملة حاوية أى وجدنا عبد الرحمن حال كونه قد ركع بالناس ركعة وفرغ منها قبل لحوق رسول الله ﷺ بهم [ فقام رسول الله ﷺ ] في الجماعة [ فصف ] أى دخل في الصف [ مع المسلمين ] وفي رواية لأبي داود: فلما رأى النبي ﷺ أراد أن يتأخر فأوما إليه أن يمضى [ فصلى ] رسول الله ﷺ [ وراء عبدالرحمن بن عوف الركعة الثانية ] أى أدى الركعة الثانية مقتدياً خلفه يفعل كما يفعل [ ثم سلم (٤) عبد الرحمن ] بعد ما أتم ركعتيه [ فقام النبي ﷺ ] لأداء ما سبق لها من الركعة الأولى [ في صلاته ] أى حال كونه في صلاته ، معناه أنه ﷺ لم يسلم مع إمامه عبد الرحمن بل قام إلى أداء ما سبق بها من غير أن يسلم [ ففرع المسلمون ] لسبقهم رسول الله ﷺ

(١) وفي نسخة : لهم (١) وفي نسخة : الناس (٣) وفيه بيان لقوله عليه الصلاة والسلام لا يؤم أحد في سلطانه يعنى بشرط عدم خوف فوت الوقت وغيره ابن رسلان (٤) وهل يقوم المسبوق بعد سلامين معاً أو الواحد بسطه بن رسلان .

فلما سلم رسول الله ﷺ قال لهم : قد أصبتم أو قد أحسستم .

بالصلاة وفوت ركعته ﷺ ، ولعلمهم شرعوا الصلاة ظناً منهم أنه ﷺ يصلي الصلاة في الموضع الذي كان فيه أو ظنوا أنه يجيئ فيلحق بهم في أول الصلاة فيؤم الناس ويتأخر عبد الرحمن ، فلما جاء رسول الله ﷺ و رأوا أنه لم يصل ويريد أن يدخل مع الناس في الصلاة ففرغوا [ فأكثروا التسبيح ] أى من قولهم سبحان الله [ لأنهم سبقوا النبي ﷺ بالصلاة ] واعلم أن هذه العبارة تحتل احتمالين ، الأول أن الفرع الذى حصل لهم وإكثارهم التسبيح يكون في وقت مجيئه ﷺ عند دخوله في الصلاة ، والدليل عليه ما قال الزرقاني في شرح الموطأ : وعند ابن سعد فأتيناه إلى عبد الرحمن وقد ركع ركعة فسيح الناس له حين رأوا رسول الله ﷺ حتى كادوا يفتنون لجعل عبد الرحمن يريد أن ينكص فأشار إليه ﷺ أن ائب ، فهذا السياق يدل على أن ما صدر منهم من فزعهم و تسبيحهم كان حين كانوا في حرمة الصلاة فعلى هذا كان تسبيحهم لأجل أن يتنبه إمامهم و ينكص على عقبيه ، و الاحتمال الثانى الذى يدل عليه ظاهر سياق رواية أبى داؤد أن فرع المسلمين وإكثارهم التسبيح صدر منهم حين فرغوا من الصلاة فكان إكثارهم التسبيح لأجل فزعهم على تقصيرهم بنفوتهم ركعة النبي ﷺ و سبقهم إياه بالصلاة ، ويمكن أن يكون الفرع و التسبيح في كلتا الحالتين [ فلما سلم رسول الله ﷺ ] و فرغ من أداء الركعة التى سبق بها و رآهم فزعوا لسبقهم رسول ﷺ [ قال لهم ] تسكيناً لقلوبهم [ قد أصبتم ] أى بلغتم الصواب [ أو قد أحسستم ] و أو هذا للشك من الراوى بأنه قال هذا اللفظ أو هذا ، قال النووي : فى هذا الحديث فوائد ، منها جواز اقتداء الفاضل بالمفضول وجواز صلاة النبي ﷺ خلف بعض أمته و أن الأفضل تقديم الصلاة فى أول الوقت و أن الامام إذا تأخر عن أول الوقت استحب للجماعة أن يقدموا أحدهم فيصلى بهم و أن من سبقه الامام ببعض الصلاة أتى بما أدرك فإذا سلم الامام أتى بما بقى عليه ، و أن اتباع المسوق للامام فى فعله فى ركوعه و سجوده و جلوسه و إن لم يكن ذلك موضع

حدثنا مسدد قال حدثنا يحيى بن سعيده وحدثنا مسدد قال حدثنا المعتمر عن التيمي قال حدثنا بكر عن

فعله لازم و أن المسبوق إنما يفارق الامام بعد سلام الامام و أما بقاء عبد الرحمن في صلاته وتأخر أبي بكر الصديق رضي الله عنهما ، فالفرق بينهما (١) أن في قضية عبد الرحمن كان قد ركع ركعة فترك النبي ﷺ التقدم ثلاثاً بحسب ترتيب صلاة القوم بخلاف قضية أبي بكر رضي الله عنه .

قلت : هذا الفرق غير مناسب ولا يؤيده الروايات فان الذي ورد فيها أنه ﷺ كما أشار إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه بعدم التأخر ، كذلك أشار إلى عبدالرحمن بن عوف بعدم التأخر ، فأبو بكر الصديق رضي الله عنه تأخر مع الإشارة له بعدم التأخر و عبدالرحمن بن عوف رضي الله عنه لم يتأخر ، فالأحسن أن يقال إن أبا بكر فهم أن سلوك الأدب أولى من امتثال الأمر الذي ليس للوجوب بخلاف عبدالرحمن فانه فهم أن امتثال الأمر أولى ، ولا شك أن الأول أكل و قد يقال إن أبا بكر بلغ من الفرح مبلغاً لم يملك نفسه عن التأخر ، و للبالغة في امتناعه عن التقدم ، قاله على القارى .

[ حدثنا مسدد ] بن مسرهد [ قال حدثنا يحيى بن سعيده ] بن فروخ القطان [ ح و حدثنا مسدد قال حدثنا المعتمر ] بن سليمان [ عن التيمي ] سليمان بن طرخان بفتح طاء مهملة و قبل بكسرها و بخاء معجمة أبو محمد البصري والد المعتمر و لم يكن من بني تيم و إنما نزل فيهم ، وثقه أحمد و ابن معين و النسائي و العجلي و ابن سعد ، و قال ابن حبان في الثقات : كان من عباد أهل البصرة و صالحهم ثقة و إنقائاً و حفظاً و سنة ، قال يحيى بن معين : كان يدلس ، و في تاريخ البخارى ما روى عن الحسن و ابن سيرين : صالح إذا قال سمعت أو حدثنا

## الحسن عن ابن المغيرة بن شعبة عن المغيرة بن شعبة أن

وقال يحيى بن سعيد مرسلته شبه لا شئ ، مات بالبصرة سنة ١٤٣ [ قال حدثنا بكر ] بن عبد الله المزني [ عن الحسن ] البصري [ عن ابن المغيرة بن شعبة ] هو حمزة بن المغيرة أو عروة بن المغيرة المذكورة في السند السابق [ عن المغيرة بن شعبة ] هكذا وقع في رواية مسلم ، قال مسلم : حدثني عبد الله بن محمد بن بزيع قال نا يزيد يعني ابن زريع قال نا حميد الطويل قال نا بكر بن عبد الله المزني عن عروة بن المغيرة بن شعبة عن أبيه ، قال النووي : قال أبو علي الغساني : قال أبو مسعود الدمشقي : هكذا يقول مسلم في حديث ابن بزيع عن عروة بن المغيرة وخالفه الناس فقالوا فيه حمزة بن المغيرة بدل عروة ، و أما الدارقطني فنسب الوهم فيه الى محمد بن عبد الله بن بزيع لا إلى مسلم ، انتهى كلام الغساني ، قال القاضي عياض : حمزة بن المغيرة هو الصحيح عديم في هذا الحديث ، و إنما عروة بن المغيرة في الأحاديث الآخر ، و حمزة و عروة اثنان للمغيرة ، و الحديث مروى عنهما جميعاً لكن رواية بكر بن عبد الله المزني إنما هي عن حمزة بن المغيرة و عن ابن المغيرة غير مسمى ولا يقول بكر عروة ، و من قال عروة عنه فقد وهم ، انتهى .

قلت : و قال الحافظ في تهذيب التهذيب في ترجمة حمزة : حمزة بن المغيرة بن شعبة الثقفى روى عن أبيه وروى بكر بن عبد الله المزني عنه عن أبيه في المسح على الخفين ، و قال مرة : عن عروة بن المغيرة عن أبيه ، و قال الحسن البصري عن ابن المغيرة عن أبيه في المسح على الخفين ، و قال مرة عن عروة بن المغيرة عن أبيه و لم يسمه ، قال العجلي : تابعى ثقة ذكره ابن حبان في الثقات ، انتهى ، و أيضاً قال الحافظ في ذكر بكر بن عبد الله المزني : روى عن أنس بن مالك والحسن البصري و حمزة و عروة بن المغيرة بن شعبة ، قلت : فكلام الحافظ في التهذيب يدل على أن رواية مسلم التي يروى فيها بكر بن عبد الله عن عروة غير

رسول الله ﷺ تَوْضاً ومسح ناصيته وذكر فوق العمامة ، قال عن المعتمر سمعت أبي يحدث عن بكر بن عبد الله عن الحسن عن ابن المغيرة بن شعبة عن المغيرة أن نبي الله ﷺ كان يمسح على الخفين وعلى ناصيته وعلى عمامته ، قال بكر وقد سمعته

محمولة على الوهم عنده بل يحتمل (١) أن يكون ابن المغيرة غير مسمى حمزة أو عروة فلم يقبل الحافظ قول الذين نسبوا الوهم في هذه الرواية إلى مسلم أو إلى أستاذه محمد بن عبد الله بن بزيع [ أن رسول الله ﷺ تَوْضاً ومسح ناصيته ] و الناصية مقدم الرأس [ وذكر فوق العمامة ] أى وذكر المغيرة أنه ﷺ مسح فوق العمامة [قال] أى مسدد [ عن المعتمر سمعت أبي (٢) يحدث عن بكر بن عبد الله عن الحسن عن ابن المغيرة بن شعبة عن المغيرة ] بن شعبة [ أن نبي الله ﷺ كان يمسح على الخفين وعلى ناصيته وعلى عمامته ( ) ] فالفرق بين رواية يحيى وبين رواية معتمر بأن في رواية يحيى ذكر المسح على الناصية مصرح وذكر مسح العمامة بمحل ولم يذكر فيها المسح على العمامة (٤) مصرحاً ورواية المعتمر مصرحة بالمسح على الناصية والعمامة ولكن يشكل هذا بما أخرجه مسلم و الترمذى و النسائى من رواية يحيى بن سعيد فأنهم صرحوا فيها بالمسح على العمامة فيمكن أن يقال إن هذا الاختلاف مبنى على اختلاف تلاميذ يحيى بن سعيد ففي رواية أبى داؤد تليذه مسدد ولم يصرح به ، و فى رواية مسلم محمد بن بشار و محمد بن حاتم ، و فى رواية الترمذى محمد بن بشار ، و فى رواية النسائى عمرو بن علي و قد صرحوا بالمسح على العمامة [ قال بكر وقد سمعته

(١) لكن كلام النووي نص في أن الصواب في رواية بكر هو حمزة (٢) و هو التبعي (٣) حمله أحد على أن الرأس إذا كان مكشوفاً مما جرت العادة بكشفه يمسح على المكشوف و العمامة وجوباً أو ندباً وجهان ، كذا فى المعنى .  
(٤) و أيضاً الفرق الثانى بينهما أن فى رواية يحيى دون المعتمر عن أبيه التبعي بلفظ عن و فى رواية المعتمر بلفظ سمعت ، انتهى ، كذا فى التقرير .

من ابن المغيرة . حدثنا مسدد قال حدثنا عيسى بن يونس قال حدثني أبي عن الشعبي قال سمعت عروة بن المغيرة بن شعبة يذكر عن أبيه قال كنا مع رسول الله ﷺ في ركة ومعى إداوة فخرج لحاجته ثم أقبل فتلقته بالإداوة

من ابن المغيرة (١) [ ظاهر سياق أبي داود يدل على أن هذا التعليق من رواية المعتمر و لكن سياق مسلم و الترمذى و النسائى و البيهقى يدل أنه من رواية القطان أيضاً فانهم صرحوا فى آخر رواية القطان بأنه قال بكر سمعته من ابن المغيرة فلا بد أن يقال إن فى سياق أبى داود هذه العبارة داخلة فى الروايتين عن القطان والمعتمر ، والحديث يدل على جواز المسح على الخفين و على العمامة ، وقد ذكرنا بحث المسح على الخفين و العمامة فيما تقدم .

[ حدثنا مسدد قال حدثنا عيسى بن يونس قال حدثني أبى ] هو يونس بن أبى إسحاق عمرو بن عبد الله الهمداني السيعى بمفتوحة و كسر مؤحدة و عين مهملة نسبة إلى سبيع و هو بطن من همدان أبو إسرائيل الكوفى ذكر القطان يونس بن أبى إسحاق فقال : كانت فيه غفلة شديدة ، و قال أحمد : حديثه مضطرب ، و وثقه ابن معين ، و قال أبو حاتم : لا يحتج بحديثه ، و قال ابن سعد : ثقة إن شاء الله تعالى ، و قال الساجى : صدوق ، و ضعفه بعضهم ، و ذكره ابن حبان فى الثقات ، و قال ابن شاهين فى الثقات : قال ابن معين : ليس به بأس ، مات سنة ١٥٩ [ عن الشعبي ] عامر بن شراحيل [ قال سمعت عروة بن المغيرة بن شعبة يذكر عن أبيه ] هو مغيرة بن شعبة [ قال كنا مع رسول الله ﷺ فى ركة ] بالحركة أصحاب الأبل فى السفر دون الدواب و هم العشرة فما فوقها يجمع [ و معى إداوة ] وهو (١) قال عياض : هو عند شيخنا بالهاء فى آخره بعد التاء ، قال و كذا ذكره ابن أبى خيثمة و الدارقطى وغيرهما و وقع عند بعضهم و لم أروه بحذف الهاء ، قاله ابن رسلان و لم أحصله بعد .



فأفرغت عليه فغسل كفيه ووجهه ثم أراد أن يخرج ذراعيه و عليه جبة من صوف من جباب الروم ضيقة الكمين فضاقت فأدرعها ادراعاً ثم أهويت إلى الخفين لأنزعها فقال لي دع الخفين فاني أدخلت القدمين الخفين و هما طاهرتان فمسح عليهما قال أبي قال الشعبي شهد لي

إنه صغير من جلد يتخذ للام كالسطيحة جمعها إداوى [ نخرج لحاجته ] أى لقضائها [ ثم أقبل ] بعد ما فرغ منها [ فلقينته بالاداة<sup>(١)</sup> ] فأفرغت عليه [ أى صبت من الاداة ] فغسل كفيه و وجهه ثم أراد أن يخرج ذراعيه [ أى من الكمين ليغسلها ] و عليه جبة من صوف من جباب الروم<sup>(٢)</sup> [ أى من صنعهم ] ضيقة الكمين<sup>(٣)</sup> فضاقت [ أى الجبة أى كما جبنه ] فأدرعها ادراعاً<sup>(٤)</sup> [ أى أخرج الذراعين من تحت الجبة اخراجاً ] ثم أهويت [ أى ملت و توجهت أو مددت يدي ] إلى الخفين لأنزعها [ أى عن الرجلين ليغسلها ] فقال [ رسول الله ﷺ ] [ لي دع الخفين ] فى الرجلين و لا تنزعها [ فاني أدخلت القدمين الخفين و هما ] أى القدمان [ طاهرتان<sup>(٥)</sup> ]

(١) قال ابن عبد البر فى الآثار : كلها أن الاداة كانت مع المغيرة و ليس فى شئ منها أنه ناولها رسول الله ﷺ ثم ردها رسول الله ﷺ فاستدل به من قال يجوز الاستنجاء بالأحجار مع وجود الماء فان ثبت بطريق أنه ﷺ استنجى فى ذلك اليوم بالماء وإلا فلا استدلال صحيح وأيا ما كان فالفقهاء اليوم يجمعون على أن الاستنجاء بالماء أفضل وبالأحجار رخصة . ابن رسلان ، (٢) فيه جواز استعمال صنعة الكفار و يجوز عندنا أيضاً كما فى الشامى و جمع الوسائل خلافاً لمسا حكى الحافظ فى الفتح (٣) و روى : و عليه جبة شامية و جمع بينهما القارى فى جمع الوسائل (٤) بتشديد الدال فيهما و يجوز الذال كما بسطه ابن رسلان ، و قال أقتل من ذرع إذا مد ذراعيه ، انتهى (٥) حمله الجمهور على ظاهره و داؤد على النجاسة الحقيقية فإذا لم يكن عليهما نجاسة حقيقية يجوز المسح عليه عنده ، بسطه ابن رسلان .

عروة على أبيه و شهد أبوه على رسول الله ﷺ .  
 حدثنا هذبة بن خالد قال ثنا همام عن قتادة عن الحسن  
 و عن زرارة بن أوفى أن المغيرة بن شعبة قال تخلف  
 رسول الله ﷺ فذكر هذه القصة، قال فأتينا الناس وعبدالرحمن  
 بن عوف يصلي بهم الصبح فلما رأى النبي ﷺ أراد أن  
 يتأخر فأومى إليه أن يمضى قال فصليت أنا و النبي ﷺ

فسح عليهما [ أى على الخفسين ] قال أبى [ أى يقول عيسى : قال والدى يونس  
 [ قال الشعبي شهد لى عروة ] على هذا الحديث [ على أبيه ] المغيرة بأنى أشهد أن  
 أبى مغيرة حدثنى بهذا الحديث [ وشهد أبوه ] المغيرة [ على رسول الله ﷺ ] .  
 [ حدثنا هذبة بن خالد ] بن أسود بن هذبة القيسى الثوبانى أبو خالد البصرى  
 الحافظ يقال له هذاب ، وثقه ابن معين ، و قال النسائى : ضعيف ، و قال ابن  
 عدى : لم أر له حديثاً منكراً و هو كثير الحديث صدوق لا بأس به ، و قد وثقه  
 الناس ، و قال مسلمة بن قاسم : بصرى ثقة ، و قال الذهبى فى الميزان : و أما  
 النسائى فقال : ضعيف ، و قواه مرة أخرى ، توفى سنة ٢٣٥ [ قال حدثنا همام ]  
 بن يحيى بن دينار الأزدي [ عن قتادة ] بن دعامة [ عن الحسن ] البصرى [ وعن  
 زرارة بن أوفى ] أى يروى قتادة عن الحسن البصرى و يروى عن زرارة بن  
 أوفى أنهما قالا [ إن المغيرة بن شعبة قال تخلف رسول الله ﷺ ] عن القوم و عدل  
 عن الطريق [ فذكر هذه القصة ] التى ذكرت فى الروايات السابقة من التبرز و المجئ  
 عنه والوضوء وغير ذلك [ قال ] أى المغيرة [ فأتينا الناس وعبدالرحمن بن عوف يصلي  
 بهم الصبح ] أى صلاة الصبح فلما رأى [ أى عبدالرحمن فضمير الفاعل يرجع إلى عبد  
 الرحمن [ النبي ﷺ ] مفعوله [ أراد ] أى عبد الرحمن [ أن يتأخر ] عن موضع الامامة  
 [ فأومى (١) ] أى النبي ﷺ [ إليه ] أى إلى عبد الرحمن [ أن يمضى ] أى  
 (١) قال ابن رسلان لأنه أيضاً كان أحرم بالصلاة .

خلفه ركعة فلما سلم قام النبي ﷺ فصلى الركعة التي سبق بها ولم يزد عليها شيئاً ، قال أبو داود أبو سعيد الخدرى وابن الزبير وابن عمر يقولون من أدرك الفرد من الصلاة عليه سجدتا السهو . حدثنا عبيد الله بن معاذ قال ثنا أبي

بداوم على الامامة ولا يتأخر [ قال ] أى المغيرة [ فصلت أنا والنبي ﷺ خلفه ] أى عبد الرحمن مقتدين به [ ركعة ] و سبقنا بركعة [ فلما سلم ] أى عبد الرحمن [ قام النبي ﷺ ] إلى إدا ما سبق بها من الركعة الاولى [ فصلى الركعة التي سبق بها و لم يزد عليها شيئاً ] أى لم يسجد سجدة السهو ، وبه قال جمهور العلماء أنه ليس على المسبوق سجود [ قال أبو داود أبو سعيد الخدرى ] هو سعد بن مالك [ وابن الزبير ] هو عبد الله [ وابن عمر ] هو عبد الله [ يقولون (١) من أدرك الفرد ] أى أدرك مع الامام ركعة واحدة أو ثلاث ركعات [ من الصلاة عليه سجدتا السهو ] قال مولانا محمد عبي رحمة الله في تقريره عن شيخه - رحمه الله تعالى - : ولعل وجه قولهم ذلك أنهم لما رأوا يسجد السهو سياً لجبر نقصان الوارد فيها بترك الواجب والجماعة واجبة و قد فانت فيجبر بالسجدة مع ما اعترأها من النقصان ، قلت : والوجه عندى (٢) أنهم لما رأوا أنه جلس للشهد مع الامام في غير موضع الجلوس و تمكن منه النقصان حكموا عليه بالسجود لجبر النقصان ، و لكن لما لم يسجد النبي ﷺ في هذه الحالة ثبت أنه لا يجب السجود فيها .

[ حدثنا عبيد الله (٣) بن معاذ ] بن معاذ بن نصر بن حسان الغنبرى أبو عمرو البصرى الحافظ وثقه أبو حاتم وابن قانع وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال

(١) و به قال عطاء و طاؤس و مجاهد و إسحاق . ابن رسلان . (٢) قال ابن رسلان : لأنه يجلس في غير محله إلخ (٣) و ما في بعض النسخ عبد الله مكبراً غلط ليس في رواية أبي داود ، كذا في التقرير .

قال ثنا شعبة عن أبي بكر يعنى ابن حفص بن عمر بن سعد سمع أبا عبد الله عن أبي عبد الرحمن السلى أنه شهد

إبراهيم بن الجنيد عن ابن معين : ابن سينة و شباب و عبيد الله بن معاذ ليسوا أصحاب حديث روى عنه البخارى سبعة أحاديث ؛ و مسلم مائة و سبعة وستين حديثاً ، مات سنة ٢٣٧ [ قال ثنا أبى ] هو معاذ بن معاذ بن نصر بن حسان العنبرى أبو المثنى التميمى الحافظ البصرى قاضياً ، قال أحمد : إليه المنتهى فى التثبت بالبصرة ، وثقه ابن معين و أبو حاتم ، وقال النسائى : ثقة ثبت ، قال محمد بن عيسى بن الطباع : ما علمت أن أحداً قدم بغداد إلا و قد تعلق عليه فى شئ من الحديث إلا معاذ العنبرى فإنه ما قدروا أن يتعلقوا عليه فى شئ مع شغله بالقضاء ، مات سنة ١٩٦ [ قال ثنا شعبة ] بن الحجاج [ عن أبي بكر يعنى ابن حفص بن عمر بن سعد ] بن أبى وقاص الزهرى اسمه عبد الله المدنى مشهور بكنيته ، وثقه النسائى و العجلي و ذكره ابن حبان فى الثقات ، قال ابن عبد البر : قيل كان اسمه كنيته و كان من أهل العلم و الثقة أجمعوا على ذلك [ سمع أبا عبد الله (١) ] مولى بنى تيم بن مرة عن أبى عبد الرحمن عن بلال فى المسح على العمامة ، و عنه أبو بكر بن حفص بن أبى وقاص ، و أخرج النسائى أيضاً فى الطهارة ، و قال الحاكم أبو عبد الله التيمى معروف بالقبول [ عن أبى عبد الرحمن السلى ] هكذا فى النسخة الدهلوية المطبوعة القديمة و الجديدة باثبات لفظ السلى ، و أما فى النسخة المكتوبة الأحمدية و النسخة المطبوعة المصرية ففهيما عن أبى عبد الرحمن فقط ، وليس فيهما لفظ السلى فان كان لفظ السلى محفوظاً فأبو عبد الرحمن السلى هذا عبد الله بن حبيب بن ربيعة بضم الراء و تشديد الياء على صيغة التصغير السلى الكوفى القارى روى عن عمر و عثمان وعلى وغيرهم من الصحابة و ثقه العجلي و النسائى ، قال ابن عبد البر (٢) : هو عند جميعهم ثقة ، قال بعضهم :

(١) و قال ابن رسلان : أبو عبد الله سلمان الأغر مولى جينة إلخ .

(٢) قال ابن رسلان : قال ابن عبد البر هو إسناد مطلوب مضطرب .

عبد الرحمن بن عوف يسأل بلالا عن وضوء النبي ﷺ ، فقال كان يخرج يقضى حاجته فأتيه بالماء فيتوضأ ويمسح على عمامته وموقيه قال أبو داؤد وهو أبو عبد الله مولى بني تميم بن مرة .

مات سنة ٧٢ ، و قال ابن قانع : مات سنة ٨٥ ، و هو ابن تسعين سنة ، فان كان الذى فى السند هذا فهو من الأعلام المشهورين و الثقات ، و إن لم يكن هذا بالسلى فأبو عبد الرحمن عن بلال فى المسح على العمامة و الموقين و عنه أبو عبد الله مولى بني تميم ، قال ابن عبد البر : مرة يقولون عن أبي عبد الله عن أبي عبد الرحمن و مرة عن أبي عبد الرحمن عن أبي عبد الله و كلاهما مجهول لا يعرف ، انتهى كلام ابن عبد البر ، فأما أبو عبد الله التميمي ، فقد قدمنا ترجمته و أنه ليس بمجهول ، كما يدل عليه قول أبي داؤد الذى يأتى بعد الحديث ، و أما على هذه النسخة و هو الصواب عندي ، فانه لم يذكر أحد من الحفاظ أنه السلى فأبو عبد الرحمن قد قيل إنه مسلم بن يسار حكى ذلك الدارقطني فى كتاب العلل عن عبد الملك بن الشخير ، قال الدارقطني : و ليس عندي ، كما قال : يعنى فى تسميته فلو كان أبو عبد الرحمن هذا مسلم بن يسار ، فلم نجد فى كتب الرجال من اسمه مسلم بن يسار و كنيته أبو عبد الرحمن [ أنه ] أى أبا عبد الرحمن [ شهد ] أى حضر [ عبد الرحمن بن عوف ] رضى الله تعالى عنه حال كونه [ يسأل بلالا عن وضوء النبي ﷺ ] فسمع ما أجاب به بلال [ فقال ] أى بلال [ كان ] أى رسول الله ﷺ [ يخرج يقضى حاجته فأتيه بالماء ] فيستنجي [ فيتوضأ ] ويمسح على عمامته و موقيه [ و الموق نوع من الخفاف ] قال أبو داؤد و هو [ أى أبو عبد الله المذكور فى السند ] أبو عبد الله مولى بني تميم بن مرة [ و ظاهر هذه العبارة يدل على أن عند أبي داؤد أبو عبد الله هذا ليس بمجهول ، قال فى تهذيب التهذيب :

حدثنا علي بن الحسين الدرهمي قال ثنا ابن داود عن بكير بن عامر عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير أن جريراً بال ثم توضأ فمسح على الخفين و قال ما يمنعني أن أمسح

قال الحاكم أبو عبد الله التيمي معروف بالقبول .

[ حدثنا علي بن الحسين الدرهمي (١) ] هو علي بن الحسين بن مطر الدرهمي منسوب إلى درهم ، وهو اسم لجد المنتسب إليه ، البصري ، قال أبو حاتم : صدوق ، و قال النسائي : ثقة ، و قال في موضع آخر : لا بأس به ، و قال مسلمة بن قاسم : ثقة ، و ذكره ابن حبان في الثقات ، مات سنة ٢٥٣ [ قال ثنا ابن داود ] هو عبد الله بن داود الخزبي [ عن بكير بن عامر ] البجلي وثقه ابن سعد مقروناً بقوله إنشاء الله والحاكم ، و ضعفه يحيى القطان و أبو زرعة و النسائي و اختلف عن أحمد فرة قال : ليس بالقوي في الحديث ، و قال مرة ، صالح الحديث ليس به بأس و قال الحافظ في التقریب : ضعيف [ عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير أن جريراً (٢) ] أي جد أبي زرعة هو جرير بن عبد الله بن جابر البجلي القسري اليماني أبو عمرو أو أبو عبد الله الصحابي المشهور ، و يلقب يوسف هذه الأمة أسلم سنة عشر و بسط له النبي ﷺ ثوباً و وجهه إلى ذى الخلصة فهدمها ، و عمل على اليمين في أيامه ﷺ ، نزل الكوفة ثم انتقل من الكوفة إلى قرقيسيا فنهضا ، و قال : لا أقسم ببلدة يشتم فيها عثمان ، مات سنة ٥١ [ بال ثم توضأ فمسح على الخفين ] فاعترض عليه و قيل له أتفعل (٣) هذا فأجاب [ و قال ما يمنعني أن أمسح ] أي أى شئ يمنعني من المسح

(١) بكسر الدال « ابن رسلان » . (٢) قال ابن العربي اتفقوا على صحة حديث جرير و قال فيه حجة على جواز نسخ القرآن بالحديث إذ قال بعد المائة و هو مختلف عند أهل الأصول ، كما بسطه في محله ، و راجع إلى مشكل الآثار . (٣) كما في رواية النسائي .

و قد رأيت رسول الله ﷺ يمسح ، قالوا إنما كان ذلك قبل (١) المائدة قال ما أسلمت إلا بعد نزول المائدة .  
حدثنا مسدد و أحمد بن أبي شعيب الحراني قالنا ثنا وكيع قال ثنا دهم بن صالح عن حجير بن عبد الله عن ابن

[ و قد رأيت (٢) ] أى و الحال أنى قد رأيت [ رسول الله ﷺ يمسح ] على الخفين [ قالوا ] أى الحاضرون [ إنما كان ذلك ] أى المسح على الخفين [ قبل ] نزول سورة [ المائدة ] و فيها غسل الرجلين فنسخ بها حكم المسح فأجاب عنه و [ قال ما أسلمت إلا بعد نزول المائدة ] حاضل الجواب أنه لما كان مجيء عند رسول الله ﷺ و إسلامه (٣) بعد نزول المائدة ثبت بذلك أن حكم المسح ليس بمنسوخ بآية الوضوء التى فى المائدة بل هو محكم باق بعد نزولها ، وهذا إذا لم يحمل قراءة الجر فى قوله تعالى « وأرجلكم » على التخفيف ، وأما إذا حمل عليه فآية (١) مثبتة أيضاً للمسح على الخفين غير معارضة له .

[ حدثنا مسدد ] ابن مسرهد [ و أحمد بن أبي شعيب الحراني ] هو ابن عبد الله [ قالنا ثنا وكيع ] بن الجراح [ قال ثنا (٥) دهم (٦) بن صالح ] السكندى الكوفى ضعفه ابن معين ، و قال ابن حبان منكر الحديث جداً ينفرد عن الثقات بما لا يشبه حديث الانبياء وعن أبي داود ليس به بأس [ عن حجير بن عبد الله ]

(١) وفى نسخة : قبل نزول المائدة . (٢) وحديث الطبراني نص فى أنه رآه فى حجة الوداع يمسح ، كذا فى السعاية . (٣) قبيل إسلامه فى آخر سنة عشرة وقيل فى أول سنة إحدى عشرة ، كذا قال ابن رسلان : (٤) لكن يشكك عليه قوله تعالى : إلى الكعبين ، فإن المسح ليس إليهما . (٥) هذا لفظ أحمد كما سيبنى ، كذا فى التقرير . (٦) و هو فى شرح ابن رسلان دهم بن صبح بضم الصاد و سكون الباء كذا فى كتاب التسترى و الصواب دهم بن صالح .

## بريدة عن أبيه أن النجاشي أهدى إلى رسول الله ﷺ خفين

الكندى، أخرجوا له حديثاً واحداً في المسح على الخف حسنه الترمذى ، وقال ابن عدى : في ترجمته و لم حجير لا يعرف ، و ذكره ابن حبان في اللغات [ عن ابن بريدة ] هو عبد الله بن بريدة بن الحبيب بمضومة و فتح مهملة و سكوت ياء و بموحدة ، الأسلى أبو سهل المروزي قاضى مرو أخو سليمان و كانا توأمين و تقه ابن معين و العجلي و أبو حاتم ، سئل أحمد بن حنبل هل سمع عبد الله من أبيه شيئاً قال : ما أدرى عامة ما يروى عن بريدة عنه و ضعف حديثه ، قال إبراهيم الهروي لم يسمع عبد الله و سليمان من أبيهما و فيما روى عبد الله عن أبيه أحاديث منكورة و يتعجب من الحاكم مع هذا القول في ابن بريدة كلف يزعم أن سند حديثه من رواية حسين بن واقد عنه عن أبيه أصح الأسانيد لأهل مرو ، مات سنة ١٠٥ أو ١١٥ [ عن أبيه ] هو بريدة بن الحبيب بن عبد الله بن الحارث الأسلى أبو عبد الله أسلم حين مر به النبي ﷺ مهاجراً هو و من معه ، و كانوا نحو ثمانين بيتاً فضلى رسول الله ﷺ العشاء الآخرة فعلوا خلفه و أقام بأرض قومه ، ثم قدم على رسول الله ﷺ بعد أحد فشهد معه مشاهدته الحديدية و يعة الرضوان و فتح مكة و استعمله النبي ﷺ على صدقات قومه و سكن المدينة ، ثم تحول إلى البصرة و ابنتى بها داراً ، ثم خرج منها غازياً إلى خراسان ، فأقام بمرور حتى مات و دفن بها سنة ٥٦٣ ، و بقى ولده بها [ أن النجاشي (١) ] ملك الحبشة و النجاشي لقب له وللملوك الحبشة مثل كسرى للفرس و قيصر للروم ، أسلم في عهد النبي ﷺ و أحسن إلى المسلمين الذين هاجروا إلى أرضه ، توفي بيلاده قبل فتح مكة و صلى عليه النبي ﷺ بالمدينة و لم ير النبي ﷺ ، و لم يحضر في حضرته [ أهدى إلى رسول الله ﷺ خفين أسودين ساذجين ] قال الشارح كأنه أراد أنه لم يخالط سوادهما لون آخر ، و قال

(١) اسمه أصحمة بمهملات « ابن رسلان »



أسودين ساذجين فلبسهما ثم توضأ و مسح عليهما قال مسدد عن دلم بن صالح قال أبو داود هذا مما تفرد به أهل البصرة .

حدثنا أحمد بن يونس قال ثنا ابن حى هو الحسن بن

في القاموس : ساذج ، معرب ساده فعلى هذا معناه غير منقش [ فلبسهما (١) ] ثم توضأ ومسح عليهما ، قال مسدد عن دلم بن صالح [ يعنى أن أستاذ المؤلف أحمد بن أبي شعيب صرح بلفظ التحديث ، و أما الأستاذ الثانى روى بصيغة عن [ قال أبو داود هذا مما تفرد به أهل البصرة ] قال الشارح : قال ولى الدين : فى قول أبى داود نظر إذ ليس فى رواته بصرى إلا مسدد وباقهم أهل الكوفة أو أهل مرو فصوابه قوله هذا مما تفرد به أهل الكوفة أى لم يروه إلا واحد منهم ، قلت معنى هذا الكلام إن هذا الحديث من الأحاديث التى تفرد بها أهل البصرة ، و لم يروها غيرهم من أهل الكوفة والشام و هذا الحكم باعتبار غالب الرواة فغالبهم بصريون لأن مسدداً بصرى و بريدة رضى الله عنه و ابنه عبد الله بصرى أيضاً لأن بريدة تحول من المدينة إلى البصرة و أقام بها و ابنتى بها داراً وكان عبد الله معه لأنه ولد سنة ١٥٠ هـ ثم بعد ذلك خرج غازياً إلى خراسان ، و أقام بمرو ، و مات بها فعلى هذا يصح أن يقال إنهما بصرىان فثلاثة رجال من السند بصريون و اثنان منهم كوفيان وكعب و دلم ، و أما حجير فلم يعرف أنه بصرى أو كوفى ، فلعل المصنف أطلق تفرد أهل البصرة به ، فقول الشيخ ليس فى رواته من أهل البصرة إلا مسدد فيه نظر أيضاً .

[ حدثنا أحمد بن يونس ] هو أحمد بن عبد الله بن يونس منسوب إلى جده

(١) أى بعد الوضوء فلو غسل رجله أولاً ثم لبسهما ثم توضأ فلا يصح المسح

عند الشافعى و مالك فى المشهور عنه . كذا قال ابن رسلان :

صالح عن بكير بن عامر البجلي عن عبد الرحمن بن أبي نعم عن المغيرة بن شعبة أن رسول الله ﷺ مسح على الخفين فقلت يا رسول الله أنسيت قال بل أنت نسيت ، بهذا أمرني ربي عز وجل .

( باب التوقيت في المسح ) .

[ ثنا ابن حى هو الحسن بن صالح ] بن حى [ عن بكير بن عامر البجلي عن عبد الرحمن بن أبي نعم ] بضم النون وسكون المهملة البجلي أبو حنيفة الكوفي العابد ، ذكره ابن حبان فى الثقات ، وقال : كان من عباد أهل الكوفة ممن يصبر على الجوع الدائم أخذه الحجاج ليقتله وأدخله بيتاً مظلاً وسد الباب خمسة عشر يوماً ، ثم أمر بالباب ففتح ليخرج فيفدون فدخلوا عليه فاذا هو قائم يصلى ، فقال له الحجاج : سرحيت شئت ، وثقه ابن سعد والنسائى ، وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين : ضعيف [عن المغيرة بن شعبة أن رسول الله ﷺ مسح على الخفين فقلت يا رسول الله أنسيت ] أى غسل الرجلين [ قال بل أنت نسيت (١) ] أى حكم المسح على الخفين [ بهذا ] أى بالمسح على الخفين [أمرنى (٢) ربي عز وجل] أو يقال (٣) بل أنت نسيت طريق السؤال وكان المناسب لك الاستفسار عن سبب ذلك أونسيت طريق الأدب بنسيتك النسيان إلى نيك .

[ باب التوقيت (٤) فى المسح ] مراده بعقد الباب أن المسح على الخفين موقت

- (١) فيه تنبيه العالم و تذكيره إذا يعمل ما يخالف العادة ويظن نسيانه ، كذا قال ابن رسلان : (٢) يستدل به على وجوبه إذا كان لابساً « ابن رسلان » .
- (٣) وقال ابن رسلان ليس فيه الاخبار عن نسيانه بل فيه دليل على جواز مثل هذا القول على سبيل المقابلة حتى نسب إلى النسيان إلى آخر ما بسط .
- (٤) ذكر صاحب الغاية الروايات الدالة على ترك التوقيت باسقاطاً ، وقال ابن العربي : أحاديث التوقيت صحيحة و أحاديث تركه ضعيفة .

حدثنا حفص بن عمر قال ثنا شعبة عن الحكم وحماد عن إبراهيم عن أبي عبد الله الجذلي عن خزيمة بن ثابت

إذا خرج وقته المحدود لا يجوز المسح عليهما إلا بعد غسل الرجلين .

[ حدثنا حفص بن عمر قال ثنا شعبة عن الحكم ] بن عتيبة بالمثلثة ثم الموحدة بعد الياء مصغراً الكندى مولاها أبو محمد الكوفي ، وليس هو حكم بن عتيبة بن النحاس ، وثقه ابن معين والنسائي وأبو حاتم وغيرهم ، مات سنة ١١٣ هـ [ وحماد ] معطوف على حكم بن عتيبة يعني يروي شعبة عن الحكم و عن حماد وكلاهما يرويان عن إبراهيم النخعي ، وهو ابن أبي سليمان مسلم الأشعري مولاها أبو إسماعيل الكوفي الفقيه أستاذ الإمام أبي حنيفة ، قال أحمد : مقارب ما روى عنه القدماء ، وكان يرمى بالارضاء ، قال مغيرة : قلت لإبراهيم إن حماداً قد يفتى ، فقال : وما يمنعه أن يفتى ، وقد سألتني هو وحده عما لم تسألوني كلكم عن عشره ، قال ابن معين حماد : ثقة ، وقال العجلي : كوفي ثقة ، وكان أ ثقة أصحاب إبراهيم ، وقال النسائي : ثقة إلا أنه مرجئي ، وكان الأعمش سبى الراي فيه ، ولم يكن يسلم عليه حين تكلم في الارضاء ، و قال : كان غير ثقة ، و قال جرير عن مغيرة : حج حماد بن أبي سليمان ، فلما قدم أتيته ، فقال : أبشروا يا أهل الكوفة رأيت عطاء وطاؤساً ومجاهداً فضيانكم بل ضيان صيانكم أ فقه منهم ، قال ابن سعد : كان ضعيفاً في الحديث واختلط في آخر أمره وكان مرجئاً ، وكان كثير الحديث إذا قال برأيه أصاب ، و إذا قال عن غير إبراهيم أخطأ ، و قال مالك بن أنس : كان الناس عندنا هم أهل العراق حتى وثب إنسان يقال له حماد فاعترض هذا الدين ، فقال : فيه برأيه مات سنة ١١٩ هـ [ عن إبراهيم <sup>(١)</sup> ] بن يزيد بن قيس النخعي [ عن أبي عبد الله الجذلي ] الكوفي اسمه عبد <sup>(٢)</sup> بن عبد ، و قيل عبد الرحمن بن عبد روى عن خزيمة بن ثابت وغيره <sup>(١)</sup> وجزم ابن رسلان بأنه إبراهيم بن يزيد التيمي ولا يصح . <sup>(٢)</sup> به جزم الترمذى .

من الصحابة و عنه أبو إسحاق و إبراهيم النخعي ، قال أبو داود : و لم يسمع منه ،  
و قال الترمذى فى جامعه : بعد ما أورد هذا الحديث من طريق إبراهيم التيمى عن  
عمرو بن ميمون عن أبى عبد الله الجدل عن خزيمة بن ثابت عن النبى ﷺ الحديث ،  
قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، ثم قال : و قد روى الحكم بن عتيبة  
و حماد عن إبراهيم النخعي عن أبى عبد الله الجدل عن خزيمة بن ثابت ، و لا يصح قال على بن  
المدينى : قال يحيى ، شعبة لم يسمع إبراهيم النخعي عن أبى عبد الله الجدل حديث المسح ، و قال :  
زائدة عن منصور كنا فى حجرة إبراهيم التيمى و معنا إبراهيم النخعي ، لحدثنا إبراهيم التيمى  
عن عمرو بن ميمون عن أبى عبد الله الجدل عن خزيمة بن ثابت عن النبى ﷺ فى  
المسح على الخفين ، انتهى ، و قال البيهقى فى سننه الكبرى : قال أبو عيسى يعنى  
الترمذى سألت محمداً يعنى البخارى عن هذا الحديث ، فقال : لا يصح عندى حديث  
خزيمة (١) بن ثابت فى المسح على الخفين لأنه لا نعرف لأبى عبد الله الجدل سمعاً  
من خزيمة ، و كان شعبة يقول : لم يسمع إبراهيم النخعي من أبى عبد الله الجدل  
حديث المسح ، انتهى ، فاعترض عليه بوجهين : أولهما بعدم سماع أبى عبد الله الجدل  
عن خزيمة و الجواب عنه أن ما قال البخارى فيه مبنى على أنه يشترط ثبوت سماع  
الراوى عن روى عنه و لا يكتفى بإمكان اللقاء ، و قد خالف الترمذى فى جامعه  
قول البخارى فحكم على هذا الحديث بأنه حسن صحيح و ذكر عن ابن معين أنه ثبت  
و صححه قال الشوكانى (٢) فى النيل : و ذكر عن يحيى بن معين أنه قال هو صحيح ،  
و قال ابن دقيق العيد : الروايات متظافرة متكاثرة برواية التيمى له عن عمرو بن ميمون  
عن الجدل عن خزيمة ، و قال ابن أبى حاتم فى العلم : قال أبو زرعة الصحيح من  
حديث التيمى عن عمرو بن ميمون عن الجدل عن خزيمة مرفوعاً و الصحيح عن

(١) و ادعى النووى الاتفاق على ضعف هذا الحديث و يرده تصحيح ابن حبان  
و أيضاً نقل الترمذى عن ابن معين أنه صححه ، كذا قال ابن رسلان و قال ابن  
العربى فيه ضعفاً و مجاهيل . (٢) و كذا فى ابن رسلان .

عن النبي ﷺ قال المسح على الخفين للمسافر ثلاثة أيام  
و للمقيم يوم وليلة قال أبو داود رواه منصور بن المعتمر

النخعي عن الجدل بل واسطة و ادعى النوى في شرح المذهب الاتفاق على ضعف  
هذا الحديث ، قال الحافظ : وتصحيح ابن حبان يرد عليه مع نقل الترمذى عن ابن  
معين أنه صحيح أيضاً ، و نأنيهما بعدم سماع النخعي عن الجدل و الجواب عنه بأنه  
يرده تصحيح الترمذى و قول ابن أبي حاتم : قال أبو زرعة و الصحيح عن النخعي  
عن الجدل بل واسطة ، و قال في الجوهر النقي : و علله ابن حزم بالجدلى نفسه ،  
و أنه لا يعتمد على روايته ، وأجاب عنه صاحب الامام بأنه ما قدح فيه أحد من  
المقدمين ، و ما قال فيه ما قاله ابن حزم فيما علله ، و وثقه ابن حنبل و ابن معين  
و صحيح الترمذى حديثه ، انتهى ، وثقه أحمد بن حنبل و ابن معين والعلجى وذكره  
ابن حبان في الثقات و روى بالتحسين و كان المختار بن أبي عبيد استخلفه على الجيش  
الذى وجهه إلى ابن الزبير فمن ههنا أخذوا على أبي عبد الله و لا يقدح ذلك فيه  
إن شاء الله تعالى [ عن خزيمة بن ثابت ] بن الفاكه بن ثعلبة بن ساعدة الأنصارى  
الخطمى أبو عمارة المدنى ذو الشهاداتين من كبار الصحابة ما زال كافاً سلاحه يوم  
صفين حتى قتل عمار فسل سيفه و قاتل حتى قتل سنة ٣٧ شهد بدرآ و ما بعدهما ،  
إتهى [ عن النبي ﷺ قال المسح على الخفين ] أى وقته [ للمسافر ثلاثة أيام ] أى  
إذا لبس الخفين على طهارة يمسح عليهما إلى ثلاثة أيام [ و ] الوقت (١) [ للمقيم يوم  
و ليلة ] لا يزيد عليه بدون غسل رجله ، والحديث يدل على توقيت المسح بالثلاثة  
الأيام للمسافر و اليوم و الليلة للمقيم ، و قد اختلف (٢) الناس فى ذلك فقال مالك  
والليث بن سعد : لا وقت للمسح على الخفين و من لبس خفيه و هو طاهر مسح  
(١) و ابتداء التوقيت من الحدث عند الشافعى و أبى حنيفة و كثير من العلماء  
و نقل عن الأوزاعى و أحمد أنه من وقت اللبس ، كذا فى غاية المقصود .  
(٢) و قال ابن العربى للعلماء فيه ستة أقوال .

عن إبراهيم التيمي بإسناده قال فيه و لو استزدناه لزدانا .

ما بدا له ، و المسافر و المقيم في ذلك سواء ، و قال أبو حنيفة وأصحابه و الثوري و الأوزاعي و الحسن بن صالح و الشافعي وأحمد و إسحاق و داود الظاهري و محمد بن جرير بالتوقيت ( ١ ) للقيم يوماً و ليلة و للمسافر ثلاثة أيام و لياليها ، و كذلك ثبت التوقيت ( ٢ ) عن جماعة من الصحابة منهم عمر بن الخطاب و علي بن أبي طالب و ابن مسعود و ابن عباس و الحذيفة و المغيرة و أبو زيد الأنصاري و روى عن جماعة من التابعين ، قال ابن عبد البر : و أكثر التابعين و الفقهاء على ذلك فألحق توقيت المسح بأن الحفاف لا تنزع في هذه المدة المقدرة لشئ من الأحداث إلا للجنابة .

[ قال أبو داود رواه منصور بن المعتمر عن إبراهيم التيمي بإسناده قال فيه و لو استزدناه ( ٣ ) لزدانا ] و قد أخرج هذه الرواية البيهقي في سننه الكبير في باب ما ورد في ترك التوقيت بسنده إلى زائدة بن قدامة ، قال سمعت منصوراً يقول كنا في حجرة إبراهيم يعني النخعي و معنا إبراهيم التيمي فذكرنا المسح على الحفين فقال إبراهيم التيمي ثنا عمرو بن ميمون عن أبي عبد الله الجدل عن خزيمة بن ثابت قال جعل لنا رسول الله ﷺ ثلاثاً و لو استزدناه لزدانا ، وكذلك روى الثوري عن

( ١ ) و به قال ابن حزم لكنه ذهب إلى أنه للمسح لا لتقضه بعد الوقت لا يجوز له المسح عليهما لكنه لو مسح قبله فصلى به إلى متى شاء ما لم يحدث ( ٢ ) ذكر في هامش أبي داود عن ثمانية عشر صحابياً و الروايات في التوقيت شهيرة كثيرة . ( ٣ ) فالجواب بعد ضعف الروايات أنه تخمين أو من قيل « التيمم وضوء المسلم ولو إلى عشر سنين » كذا في ابن رسلان ، و فيه أيضاً و أجابوا عن الحديث بأنه يراد به يمسح ما شاء إذا زعجها عند انتهاء مدته ثم لبسها و قال أيضاً أو هو منسوخ بالأحاديث الثابتة الصحيحة لأنها متأخرة سيما حديث عوف بن مالك الأشجعي لأنه ذكر التوقيت في غزوة تبوك ، قال الزيلعي : للحديث ثلاث علل .

حدثنا يحيى بن معين ثنا عمرو بن الربيع بن طارق قال  
أنا يحيى بن أيوب عن عبد الرحمن بن رزين عن محمد بن

أبيه عن إبراهيم التيمي ، ولفظه « قال أمرنا رسول الله ﷺ أن نسمح الخف يوماً  
و ليلة إذا أفتنا ، وثلاثاً إذا سافرنا وأيم الله لو مضى في مسألته لجمعها خمساً فرواية  
إبراهيم التيمي عن أبي عبد الله الجذلي بواسطة عمرو بن ميمون ، و رواية إبراهيم  
النخعي عن أبي عبد الله الجذلي من غير واسطة ، و في رواية التيمي زيادة ليست في  
رواية النخعي و هي قوله « و لو استزدناه لؤادنا » معناه لو كنا نسأل رسول الله  
ﷺ الزيادة في وقت المسح على الخفين على الثلاث لرخصنا بالزيادة على الثلاث  
ولكننا لم نسأله الزيادة فلم يزد ﷺ على الثلاث ، ونقل الشوكاني عن شرح الترمذي  
لو ثبت لم تقم بها حجة لأن الزيادة على ذلك التوقيت مظنونة أنهم سألوا زادهم وهذا  
صريح في أنهم لم يسألوا و لا زيدوا فكيف ثبت الزيادة بخبر دل على عدم وقوعها  
قال الشوكاني : و غايتها بعد تسليم صحتها أن الصحابي ظن ذلك و لم يتعبد بمثل هذا  
ولا قال أحد أنه حجة ، وقد ورد توقيت المسح بالثلاث واليوم و الليلة من طريق  
جماعة من الصحابة و لم يظنوا ما ظنه خزيمة .

[ حدثنا يحيى بن معين ] قال [ ثنا عمرو بن الربيع ] بفتح راء وكسر مؤحدة  
فسكون باء [ بن طارق ] بن قرة بن نهيك بن مجاهد الهلالي أبو حفص الكوفي ثم  
المصري ، قال العملي : كوفي ثقة ، وقال الحاكم عن الدارقطني : ثقة ، و ذكره ابن  
حبان في الثقات ، و قال أبو حاتم : صدوق ، مات سنة ٢١٩ [ قال أنا يحيى بن  
أيوب (١) ] الغافقي بمعجمة ثم فاء بعد الالف ثم قاف أبو العباس المصري قال أحمد :  
سفي الحفظ ، و قال ابن أبي حاتم : يكتب حديثه و لا يحتج به ، و قال النسائي

(١) قال ابن رسلان : اختلف فيه على يحيى بن أيوب اختلافاً كثيراً ، قال ابن  
عبد البر : لا يثبت و ليس له إسناده قائم .

## يزيد عن أيوب بن قطن عن أبي بن عمارة قال يحيى بن

مرة : ليس بالقوى ، قال ابن سعد : منكر الحديث ، و قال الدارقطى فى بعض حديثه اضطراب ، كان أحمد يقول : يحيى بن أيوب يخطئ خطأ كثيراً ، و قال الحاكم إذا حدث من حفظه يخطئ وما حدث من كتاب فليس به بأس وذكره العقلى فى الضعفاء هذا ما ذكر من جرحه وأما ما ذكر من توثيقه فقال ابن معين مرة : ثقة ، وقال أبو داود : صالح ، وقال النسائى ليس به بأس ، وقال الترمذى عن البخارى : ثقة ، و قال يعقوب بن سفيان : كان ثقة حافظاً ، و قال إبراهيم الحربى : ثقة ، و ذكره ابن حبان فى الثقات [ عن عبد الرحمن بن رزين ] بفتح الراء و كسر الزاء آخره نون ، و يقال ابن يزيد الغافقى مولى قريش ذكره ابن حبان فى الثقات ، قال الذهبى فى الميزان : قال الدارقطى : مجهول ، قلت روى عنه يحيى بن أيوب المصرى و العطار بن خالد ، وذكره ابن حبان فى الثقات ، وقد لى سلة بن الأكوخ رضى الله عنه بالربهة و قبل يده روى ذلك عنه العطار [ عن محمد بن يزيد ] بن أبي زياد الثقفى الفلسطينى و يقال الكوفى زيل مصر ، ولى المغيرة بن شعبة ، قال أبو حاتم : مجهول ، قال الخلال : سئل أحمد عن حديثه فقال رجاله لا يعرفون ، و قال ابن حبان : لست أعتمد على إسناده خيرة ، قال الأزدى ليس بالقائم ، فى إسناده نظر ، و قال الدارقطى : إسناده لا يثبت و محمد و أيوب و الراوى عنه مجهولون [ عن أيوب بن قطن ] بفتح القاف والطاء ، الكندى الفلسطينى عن أبي بن عمارة ، و قيل عن عبادة بن نسي عنه ، قال ابن أبي حاتم : سألت أبي عنه ، قال محدث : وعن أبي زرعة لا يعرف ، و قال أبو داود عتب حديثه اختلف فى إسناده و ليس بالقوى ، و قال ابن حبان فى الثقات ، أحسبه بصرياً ، وقال الأزدى والدارقطى وغيرهما مجهول ، وفى بعض نسخ أبي داود عتب حديثه ، قال ابن معين : إسناده مظالم ووقع فى رواية محمد بن نصر المروزى ما يقتضى أن أيوب بن قطن هذا حفيد أبي بن عمارة [ عن



أيوب و كان قد صلى مع رسول الله ﷺ القبلتين أنه قال  
يا سول الله أمسح على الخفين قال نعم قال يوماً قال ويومين  
قال وثلاثة (★) قال نعم وما شئت ، قال أبوداؤد رواه ابن

أبي بن عمار (١) [ بكسر العين و قبل بضمها و الأول أشهر ، و يقال ابن عبادة  
المدني سكن مصر ، له حديث واحد في المسح على الخفين ، و عنه أيوب بن قطن  
و قبل وهب بن قطن و عبادة بن نسي ، و في إسناد حديثه اضطراب ، و قال أبو  
حاتم : هو عندي خطأ إنما هو أبو أبي واسمه عبد الله بن عمرو بن أم حرام ، و قال  
ابن عبد البر : روى عنه عبادة بن نسي ، و قوله « صواب » فان أيوب بن قطن  
أو وهب بن قطن إنما روى عنه بواسطة عباد بن نسي ، هكذا رواه أبو داؤد وابن  
حبان والبغوي و غيرهم و سقط عبادة من إسناده عند ابن ماجه وحده ، هكذا  
في التهذيب (٢) [ قال يحيى بن أيوب ] المذكور في السند [ و كان قد صلى ] أى  
أبي ابن عمار راوى الحديث [مع رسول الله ﷺ القبلتين ] بيت المقدس والسكبة  
والغرض منه إظهار أن أبي بن عمار من قدماء الصحابة أسلم في ابتداء زمان الهجرة  
و في رواية ابن ماجه : و كان رسول الله ﷺ قد صلى في بيته القبلتين كلتيهما [ أنه  
قال يا رسول الله أمسح ] بتقدير حرف الاستفهام [ على الخفين قال نعم ] أى  
أمسح عليهما [ قال يوماً ] أى أأمسح يوماً [ قال ويومين ] أى أأمسح يومين  
[ قال وثلاثة ] أى أأمسح ثلاثة [ قال نعم و ما شئت ] أى أمسح ما شئت

(١) قال ابن رسلان : و ليس لنا عمار بكسر العين إلا هذا و منهم من ضمه ،  
و بكسر العين ضبطه المنذرى و الزيلعي و ابن حجر ، كذا في الغاية (٢) و فيه  
أن واسطة عبادة موجودة في رواية ابن ماجه و هي ساقطة في رواية أبي داؤد  
كما ترى ؛ فالظاهر أنه وقع في الكلام قلب ، كذا في هامش أبي داؤد للولوى  
أيوب (★) و في نسخة : ثلاثة أيام .

أبي مریم المصری عن یحیی بن آیوب عن عبد الرحمن بن رزین عن محمد بن یزید بن أبی زیاد عن عبادة بن نسی عن أبی بن عمارة قال فیہ حتی بلغ سبعاً قال رسول الله نعم و ما بدالك ، وقد اختلف فی إسناده و لیس هو (\*)

من الأيام بعد الثلاثة كان مراده ﷺ بظاهر اللفظ أنه لا توقيت في المسح [ قال أبو داود رواه ابن أبي مریم المصری ] هو سعيد (١) بن الحكم [ عن یحیی بن آیوب ] العافق [ عن عبد الرحمن بن رزین (٢) عن محمد بن یزید بن أبی زیاد عن عبادة بن نسی ] بضم النون و فتح السين المهملة الخفيفة و تشدید التحتانية ، الكندی أبو عمرو الشامي الأردنی قاضی طبرية ، وثقه ابن سعد وأحمد و ابن معین و العجلی والنسائی ، و قال البخاری : عبادة بن نسی الكندی سیدهم ، و وثقه ابن نمیر ، مات سنة ١١٨ [ عن أبی بن عمارة قال ] أى ابن أبی مریم [ فیہ ] أى فی الحديث المذكور بعد ذكر الثلاثة [ حتی بلغ سبعاً قال رسول الله ﷺ نعم و ما بدالك ] أى ما رضيت و ظهر لك من الأيام امسح فیها ، قال أبو داود [ و قد اختلف (٣) فی إسناده (٤) ] أى فی إسناده هذا الحديث الذى رواه ابن مریم ، قال البيهقی هكذا فی روايتنا ، و قيل عن ابن أبي مریم فی هذا الاسناد عن عبد الرحمن

(١) كذا قال صاحب الغاية ، و قال ابن رسلان هو أبو بكر بن عبد الله بن أبي مریم قتأمل ، ثم ظهر لى أن الصواب الأول لأنه صرح فى المتن فى النسخة المصرية و هو سعيد لا أبو بكر و باسم سعيد أخرجه البيهقی (٢) و فى نسخة ابن رسلان عبد الرحمن بن یزید قال الشارح هكذا فى رواية أبی على التستري ، و الصواب عبد الرحمن بن رزین كما فى رواية الخطيب (٣) يعنى مضطرب أراد تضعيف عدم التوقيت (٤) ذكر شيئاً منه الحافظ فى التلخيص الجدير و نقل عن النووى الاتفاق على ضعف الحديث و ذكره الجزوقانى فى الموضوعات و البسط فى البيهقی و الغاية . \* و فى نسخة : قال أبو داود .

بالقوى و رواه ابن أبي مريم و يحيى بن إسحاق السيلجيني  
عن يحيى بن أيوب ، و اختلف في إسناده .

بن يزيد ، و قد قيل في هذا ، الاسناد غير هذا أخبرنا أبو بكر بن الحارث الفقيه  
أنا علي بن عمر الحافظ قال : هذا إسناده لا يثبت و قد اختلف فيه على يحيى بن أيوب  
اختلافاً كثيراً [ وليس هو (١) بالقوى ] أى ليس هذا الحديث قوى الاسناد [ و  
رواه ابن أبي مريم و يحيى بن إسحاق ] هو يحيى بن إسحاق الجلي أبو زكريا ،  
و يقال أبو بكر السيلجيني ، و يقال السالحي ، و السالحيين قرية بقرب بغداد ، قال  
أحمد : شيخ صالح ثقة صدوق ، و عن ابن معين : صدوق ، و قال ابن سعد :  
كان ثقة حافظاً لحديثه ، مات سنة ٢١٠ هـ [ السيلجيني عن يحيى بن أيوب و اختلف  
في إسناده (٢) ] ولم أجد رواية يحيى بن إسحاق السيلجيني فيما تبعت من كتب الحديث ،  
و هذه العبارة موجودة في النسخ الهندية المطبوعة و في نسخة عون المعبود ، و لم  
يوجد في المصرية ولا المكتوبة ولا في نسخة غاية المقصود ، ولكن كتب في المكتوبة  
على الحاشية : زادها على الحاشية بعض قارى الكتاب ، و السيلجيني بمهملة ماله و قد  
تصير ألفاً ساكنة و فتح اللام و كسر المهملة ثم تحنانية ساكنة ثم نون هو يحيى بن  
إسحاق ، فالواو التي كتبت بين يحيى بن إسحاق و بين السيلجيني في بعض النسخ  
غلط من الكاتب فان السيلجيني هو يحيى بن إسحاق .

(١) و قال صاحب الغاية : وليس أى يحيى بالقوى ، انتهى ، و قال ابن رسلان :  
و ليس إسناده بالقوى ، ثم قال ابن رسلان : قال المنذرى : و بمعناه ( أى بمعنى  
قول أبي داود ) قال البخارى و أحمد : رجاله لا يعرفون ، و قال أبو الفتح  
الأزدى : حديث ليس بقائم ، و قال ابن رسلان لست أعتمد على إسناده .  
(٢) أى إسناده السيلجيني كما نقله صاحب الغاية عن الأطراف و سكت عنه  
ابن رسلان .

( باب المسح على الجورين ) حدثنا عثمان بن أبي شيبة عن وكيع عن سفيان<sup>(١)</sup> عن أبي قيس الأودى هو عبد الرحمن بن ثروان عن هزيل بن شرحبيل عن المغيرة بن شعبة أن رسول الله ﷺ توضأ ومسح على الجورين والنعلين ، قال أبو داود كان عبد الرحمن بن مهدي لا يحدث بهذا الحديث لأن المعروف عن المغيرة أن النبي ﷺ

[ باب المسح على الجورين ] أى هل يجوز المسح على الجورين أم لا ؟ والجور (٢) ما يلبس في الرجل لدفع البرد ونحوه مما لا يسمى خفاً ولا جرمواً . [ حدثنا عثمان بن أبي شيبة عن وكيع ] بن الجراح [ عن سفيان ] الثوري [ عن أبي قيس الأودى هو عبد الرحمن بن ثروان ] بمثلثة مفتوحة وراه ساكنة ، الكوفي ، وثقه ابن معين و الدارقطني و ابن نمير ، وقال العجلي : ثقة ثبت ، وقال أحمد : يخالف في حديثه ، و قال أبو حاتم : ليس بقوى و ليس بحافظ ، و قال النسائي : ليس به بأس ذكره ابن حبان في الثقات ، وذكره العجلي في الضعفاء ، مات سنة ١٢٠ [ عن هزيل ] مصغراً [ ابن شرحبيل ] بضم أوله و فتح الراء و سكون المهملة ، الأودى الكوفي الأعشى أخو الأرقم بن شرحبيل ، أدرك الجاهلية و ثقه ابن سعد و الدارقطني ، و قال العجلي : كان ثقة من أصحاب عبد الله ، و ذكره ابن حبان في الثقات [ عن المغيرة بن شعبة أن رسول الله ﷺ توضأ و مسح على الجورين والنعلين ، قال أبو داود (٣) و كان عبد الرحمن بن مهدي لا يحدث بهذا

(١) و في نسخة : الثوري . (٢) بفتح الجيم كهو صل جمعه جواربة و ربما حذف هاءه ، كذا في ابن رسلان ، و بسطه صاحب الغاية جداً و كذا في الكوكب . (٣) قلت كذا أنكره النسائي أيضاً كما في حاشيته على طريق النسخة ، انتهى ، و الثوري و غيره ، كما نقله عنهم صاحب الغاية و ضعفه ابن العربي أيضاً .

مسح على الخفين <sup>(١)</sup> وروى هذا <sup>(٢)</sup> أيضاً عن أبي موسى الأشعري عن النبي ﷺ أنه مسح على الجوربين و ليس بالمتصل ولا بالقوى ومسح <sup>(٣)</sup> على الجوربين على بن أبي طالب و أبو مسعود <sup>(٤)</sup> و البراء بن عازب و أنس بن

الحديث لأن المعروف عن المغيرة أن النبي ﷺ مسح على الخفين [ قلت : و هذا إذا كان حكاية فعل واحد ، وأما إذا كان حكاية فعلين مختلفين وقعا في وقتين فحينئذ لا يضره الرواية المعروفة عن المغيرة رضى الله عنه في المسح على الخفين بل يقال إن المغيرة رآه ﷺ مسح على الخفين في وقت فرواه كما رأى ورآه ﷺ أنه مسح على الجوربين في وقت آخر فرواه أيضاً ، كما رأى كيف ، و قد قل الترمذى <sup>(٥)</sup> بعد تخريج هذا الحديث هذا حديث حسن صحيح [ و روى هذا ] الحديث [ أيضاً عن أبي موسى الأشعري عن النبي ﷺ أنه مسح على الجوربين ] أخرجه ابن ماجة و البيهقي بسنديهما عن عيسى بن سنان عن الضحاك بن عبد الرحمن بن عازب عن أبي موسى الأشعري أن رسول الله ﷺ توضأ و مسح على الجوربين و التعلين [ و ليس بالمتصل ] لأنه رواه الضحاك بن عبد الرحمن عن أبي موسى ، قال البيهقي : لم يثبت سماعه <sup>(٦)</sup> من أبي موسى [ و لا بالقوى ] لأن في إسناده <sup>(٧)</sup> عيسى بن سنان ضعيف لا يحتج به [ و مسح على الجوربين على بن أبي طالب و أبو مسعود ] هكذا في المكتوبة و المصرية <sup>(٨)</sup> و في بعضها ابن مسعود و أخرج البيهقي بسنده عن على بن أبي طالب أنه مسح على الجوربين و التعلين ، و كذلك أخرج بسنده عن شعبة عن منصور ، قال : سمعت خالد بن سعد يقول : رأيت أبا مسعود الأنصاري

(١) وفي نسخة : قال أبو داؤد : وروى . (٢) و في نسخة : هذا الحديث .

(٣) وفي نسخة : قال أبو داؤد : ومسح . (٤) و في نسخة : ابن مسعود .

(٥) و رجح ابن العربي كلام أبي داؤد . (٦) قال ابن رسلان : ضحاك عن أبي

موسى منقطع . (٧) وكذا قال ابن رسلان : (٨) وكذا في ابن رسلان .

مالك و أبو أمامة و سهل بن سعد و عمرو بن حريث  
و روى ذلك عن عمر بن الخطاب و ابن عباس .

يُسمح على الجورين و التعلين ، و لكن قال الشوكاني في النيل : قال أبو داود :  
و مسح على الجورين على بن أبي طالب و ابن مسعود (١) و البراء بن عازب و أنس  
بن مالك و أبو أمامة و سهل بن سعد و عمرو بن حريث ، و روى ذلك عن عمر  
بن الخطاب و ابن عباس ، ثم قال الشوكاني : و قد قال بجواز المسح عليه من  
ذكره أبو داود من الصحابة و زاد ابن سيد الناس في شرح الترمذي عبد الله بن  
عمر و سعد بن أبي وقاص و أبا مسعود البدرى عقبة بن عمرو [ و البراء بن عازب  
و أنس بن مالك ] أخرج روايتهما البيهقي بسنده إليهما في سننه الكبير [ و أبو أمامة  
و سهل بن سعد و عمرو بن حريث و روى ذلك عن عمر بن الخطاب و ابن عباس ]  
و لم يخرج البيهقي روايتهم إلا لرواية ابن عباس بسنده عنه أن رسول الله ﷺ نوضاً  
مرة مرة و مسح على نعليه ، هكذا رواه داود بن الجراح ، و هو يتفرد عن الثوري  
بمناكير هذا أحدها و التفات روجه عن الثوري دون هذا اللفظ ، و روى عن زيد  
بن الحباب هكذا وليس بمحفوظ ثم ساق البيهقي روايته بإسناده ، ثم قال : و الصحيح  
رواية الجماعة فحكوا رشاً على الرجل و الحديث حديث واحد و العدد الكثير أولى  
بالحفظ من العدد اليسير مع فضل من حفظ فيه الغسل بعد رش على من لم يحفظه ، ثم  
أخرج حديث أوس بن أوس برواية هشيم عن يعلى و برواية حماد بن سلمة عن  
يعلى ، ثم قال : و هذا الاسناد غير قوى ، و هو يحتمل ما احتمل الحديث الأول  
يعنى غسل الرجلين في التعلين ، قال البيهقي : كان الأستاذ أبو الوليد - رحمه الله تعالى -  
يقول حديث المسح على الجورين و التعلين على أنه مسح على الجورين متعلين لا أنه  
جورب على الانفراد و نعل على الانفراد ، أخبرنا بذلك أبو عبد الله الحافظ ، و قد

وجدت لأنس بن مالك أثرأ يدل على ذلك ، أخبرناه أبو على الرودباري ثنا أبو طاهر محمد بن الحسن المجد آبادي ثنا محمد بن عبيد الله المداي ثنا يزيد بن هارون ثنا عاصم الأنحول عن راشد بن نجيع ، قال : رأيت أنس بن مالك دخل الخلاه و عليه جوربان أسفلهما جلود وأعلاهما خز فمسح عليهما ، و اختلف أقوال (١) العلماء في المسح على الجوربين فعدنا إن كانا بجلدين أو منعلين يجوز به بلا خلاف عند أصحابنا ، وإن لم يكونا بجلدين . ولا منعلين ، فإن كانا رقيقين يشقان الماء لا يجوز المسح عليهما بالاجماع ، و إن كانا ثخينين لا يجوز عند أبي حنيفة و عند أبي يوسف (٢) و محمد يجوز و روى عن أبي حنيفة أنه رجع إلى قولهما في آخر عمره ، احتج أبو يوسف و محمد بحديث المغيرة بن شعبة أن النبي ﷺ توضأ و مسح على الجوربين ، و لأن الجواز في الخف لدفع الحرج لما يلحقه من المشقة بالنزع و هذا المعنى موجود في الجورب بخلاف اللقافة و المكعب لأنه لا مشقة في نزعها ، ولأن حنيفة أن جواز المسح على الخفين ثبت نصاً بخلاف القياس فكل ما كان في معنى الخف في إدمان المشي عليه و إماكن قطع السفر به يلحق به ، و ما لا فلا ، و معلوم أن غير المجلد و النعل من الجوارب لا يشارك الخف في هذا المعنى فتعذر الالتحاق على أن شرع المسح إن ثبت للترفيه لكن الحاجة إلى الترفيه فيما يغلب ابسه ولبس الجوارب مما لا يغلب فلا حاجة فيها إلى الترفيه فبقى أجل الواجب بالكتاب و هو غسل الرجلين ، و أما الحديث يحتمل أنهما كانا بجلدين أو منعلين وبه تقول ولا عموم له ، لأنه حكاية حال ألا يرى أنه لم يتناول الرقيق من الجوارب ، وعند الشافعي لا يجوز المسح على الجوارب و إن كانت متعلة إلا إذا كانت بجلدة إلى الكعبين ، و هذا أحد الأقوال في مذهبه ، وقال الشوكاني في النيل : قال الشافعي : و لا يجوز المسح

(١) وقال ابن العربي : فيه للعلماء ثلاثة أقوال .

(٢) كذا عند الشافعي كما في الغاية عن كتبهم ، وكذا عند أحمد كما في المعنى

ونقل صاحب الغاية عن ابن العربي أن عند أحمد يجوز مطلقاً كما سيأتي .

( باب ) حدثنا مسدد و عباد بن موسى قالنا هاشم عن  
عن يعلى بن عطاء عن أبيه قال عباد قال أخبرني أوس بن

على الجورين إلا أن يكونا منعلين يمكن متابعة المشي فيهما وهذا قول ثان في مذهبه ،  
وقال الترمذي بعد تخريج حديث مغيرة بن شعبة أنه رضي الله عنه مسح على الجورين ،  
وهو قول غير واحد من أهل العلم وبه يقول سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي  
وأحمد وإسحاق ، قالوا : يمسح على الجورين ، وإن لم يكونا منعلين إذا كانا ثخينين  
وهذا قول ثالث (١) في مذهبه ، قلت و محل تفصيل المسألة وتفريعاتها كتب الفقه  
من شاء فلي نظر (٢) فيها

[ باب ] هذا على ما في أكثر النسخ من المكتوبة والمضربة والمجتبأية  
الدعولية خال عن الترجمة ، وهو الأنسب وليس في بعض النسخ لفظ الباب .  
[ حدثنا مسدد و عباد بن موسى ] الحظي بضم المعجمة وتشديد المثناة المفتوحة  
نسبة إلى قرية على طريق خراسان إذا خرجت من بغداد أبو محمد الأنباري نزيل بغداد  
قال ابن معين وأبو زرعة وصالح بن محمد : ثقة ، وقال ابن معين مرة : ليس  
به بأس ، مات سنة ٢٣٠ [ قالنا هاشم ] بن بشير [ عن يعلى بن عطاء ] العامري  
الليثي الطائفي أثنى عليه أحمد بن حنبل خيراً و وثقه ابن معين والنسائي وابن سعد ،  
وذكره ابن حبان في الثقات ، مات سنة ١٢٠ [ عن أبيه ] هو عطاء العامري الطائفي  
ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال شعبة عن يعلى بن عطاء : ولد أبي ثلاث سنين  
بقيت من خلافة عمر ، قال أبو الحسن القطان : مجهول الحال ما روى عنه غير

(١) قلت : و تقدم الرابع عن الغاية ، و قال ابن رسلان : اضطرب فيه كلام  
الاصحاب . (٢) و الجواب عن الرواية بالضعف كما قال أبو داود : أو بأن  
المراد مع النعلين ، كما سيحكي عن البيهقي أو كان المقصود الجورب ، والنعل فضل ،  
كما قال الطحاوي والخطابي : و سيحكي .



أبي أوس الثقفي أن رسول الله ﷺ توضأ ومسح على نعليه وقدميه و قال عباد رأيت رسول الله ﷺ أتى

ابنه يعلى و تبعه الذهبي في الميزان [ قال عباد ] بن موسى بسنده عن عطاء [ قال ] أى عطاء [ أخبرني ] غرض المؤلف بهذا بيان الاختلاف (١) بين لفظي مسدد وعباد فان عباداً روى بلفظ الاخبار ، فقال : أخبرني و لم يرو مسدد بلفظ الاخبار بل بلفظ عن (٢) ، أو قال بما لا يدل على اللقاء [ أوس بن أبي (٣) أوس ] حذيفة والد عمرو بن أوس [ الثقفي ] قال أحمد في مسنده : أوس بن أبي أوس الثقفي ، و هو أوس بن حذيفة ، و قال البخاري في تاريخه : أوس بن حذيفة الثقفي والد عمرو بن أوس ، و يقال : أوس بن أبي أوس ، و كذا قال ابن حبان : في الصحابة ، وقال أبو نعيم في معرفة الصحابة : اختلف المتقدمون في أوس هذا ، فمنهم من قال أوس بن حذافة ، و منهم من قال : أوس بن أبي أوس وكنى أباه ، ومنهم من قال : أوس بن أوس ، و إما أوس بن أوس الثقفي ، و قيل : أوس بن أبي أوس ، فروى عنه الشاميون ، قلت : و ذكر الحافظ في ترجمة أوس بن أوس الثقفي الصحابي ، قال الدوري عن يحيى بن معين : أوس بن أوس و أوس بن أبي أوس واحد ، و قيل : إن ابن معين أخطأ في ذلك لأن أوس بن أبي أوس هو أوس بن حذيفة ، قلت : تابع ابن معين جماعة على ذلك منهم أبو داود ، و التحقيق أنهما اثنان ، و إنما قيل في أوس بن أوس هذا : أوس بن أبي أوس ، و قيل في أوس بن أبي أوس الآتي : أوس بن أوس غلطاً والله أعلم ، قال : وتوفي أوس بن حذيفة سنة ٥٩ « تهذيب التهذيب » [ أن رسول الله ﷺ توضأ ومسح على نعليه

(١) فالاختلاف في روايتهما في ثلاثة مواضع في لفظ الاخبار و في لفظ رأيت و في لفظ الميضأة ، الغاية . (٢) وفي التقرير و لم يذكر لفظ مسدد فيحتمل أنه أرسله و لم يذكر الصحابي . (٣) بسطه صاحب الغاية في تحقيقه أشد البسط .

على (١) كظامة قوم يعنى الميضأة و لم يذكر مسدد الميضأة  
و الكظامة ثم اتفقا فتوضاً و مسح على نعليه و قدميه .

و قدميه [ و هذا لفظ مسدد ] و قال عباد رأيت رسول الله ﷺ [ فاختلف  
ألفاظ مسدد و عباد بأن مسدداً أورد بلفظ أن رسول الله ﷺ ، و قال عباد أى  
أورد عباد بلفظ رأيت رسول الله ﷺ فلفظ مسدد يحتمل الارسال ولا يدل صريحاً  
على الرؤية بخلاف لفظ عباد [ أتى على كظامة قوم يعنى الميضأة ] هى كالفئة وجمعها  
كظائم و هى آبار تحفر فى الأرض متناسقة و يباعد ما بينها ، ثم يحفر ما بين كل  
بئرين بقناة و يخرق بعضها إلى بعض تحت الأرض فيجتمع مياهها جارية يودى الماء  
من الأولى إلى ما يليها حتى يجمع الماء إلى آخرهن و يبقى فى كل بئر ما يحتاج إليها  
أهلها ، ثم يخرج عند انتهاءها فيسبح على وجه الأرض ، و قيل : هى السقاية « يجمع ،  
و يفسر فى الحديث بالميضأة و هى بسكون تحية و فتح ضاد فهمزة : إنا التوضى شبه  
المطهرة تسع ماءً قدر ما يتوضأ به و هذا (٢) لا يوافق أهل اللغة و هذا تفسير من  
بعض الرواة فوق عباد [ و لم يذكر مسدد الميضأة و الكظامة ] مراده بهذا الكلام  
أنه ليس فى رواية مسدد ذكر الميضأة ولا ذكر تفسيره بالكظامة ، والحاصل أن  
الكلام الذى أوردته عباد فى روايته ، و هو أتى كظامة قوم يعنى الميضأة لم يذكره  
مسدد [ ثم اتفقا ] أى مسدد و عباد وكلاهما قالوا [ فتوضاً ] أى رسول الله ﷺ  
[ و مسح على نعليه و قدميه ] فرواية مسدد لفظها هكذا أن رسول الله ﷺ توضاً  
و مسح على نعليه و قدميه و لفظ رواية عباد : قال رأيت رسول الله ﷺ أتى  
كظامة قوم يعنى الميضأة فتوضاً و مسح على نعليه و قدميه ، قال الطحاوى بعد تخرجه  
رواية أوس بن أبى أوس هذا : فذهب قوم إلى المسح على التعلين ، كما يمسح على  
(١) و فى نسخة : قال . (٢) قلت : لو فسر لفظ الميضأة بالحوض لا يخالف  
إذا أهل اللغة فتأمل و يؤيد لفظ أتى .

الحقنين ، و قالوا : قد شد ذلك ما روى بسنده عن أبي ظبيان أنه رأى علياً بال قائماً ثم دعا بماء فتوضأ ومسح على نعليه ثم دخل المسجد نزع نعليه ثم صلى وخالفهم في ذلك آخرون ، فقالوا : لا نرى المسح على النعلين ، وكان من الحجة لهم في ذلك أنه قد يجوز أن يكون رسول الله ﷺ مسح على نعلين تحتهما جوربان ، وكان قاصداً بمسحه ذلك إلى جوريه لا إلى نعليه و جوريه مما لو كانا عليه بلا نعلين جاز له أن يمسح عليهما ، فكان مسحه ذلك مسحاً أراد به الجوربين فأقى ذلك على الجوربين و النعلين ، فكان مسحه على الجوربين هو الذي تطهر به و مسحه على النعلين فضل ، و قد بين ذلك ما حدثنا على بن معبد بسنده عن أبي موسى أن رسول الله ﷺ مسح على جوريه و نعليه ، و كذلك عن المغيرة بن شعبة عن رسول الله ﷺ بمثله فأخبر أبو موسى و المغيرة عن مسح النبي ﷺ على نعليه كيف كان منه ، و قد روى عن ابن عمر في ذلك وجه آخر فأخرجه بسنده عن نافع أن ابن عمر كان إذا توضأ ونعلاه في قدميه مسح على ظهور قدميه يديه ، ويقول : كان رسول الله ﷺ يصنع هكذا فأخبر ابن عمر أن رسول الله ﷺ قد كان في وقت ما كان يمسح على نعليه يمسح على قدميه ، فقد يحتمل أن يكون ما مسح على قدميه هو الفرض وما مسح على نعليه كان فضلاً لحديث أبي أوس يحتمل عندنا ما ذكر فيه عن رسول الله ﷺ من مسح على نعليه أن يكون كما قال أبو موسى و المغيرة أو كما قال ابن عمر فإن كان ، كما قال أبو موسى و المغيرة : فإنا نقول بذلك لأننا لا نرى بأساً بالمسح على الجوربين ، وإن كان كما قال ابن عمر فإن في ذلك اثبات المسح على القدمين ، فقد ثبت ذلك و ما عارضه و ما نسخه في باب فرض القدمين فعلى أى المعنيين كان وجه الحديث فليس في ذلك ما يدل على جواز المسح على النعلين ، و من طريق النظر لتعلم كيف حكمه فرأينا الحقنين الذين قد جوز المسح عليهما إذا تخرقا حتى بدت القدمان منهما أو أكثر القدمين فكل قد أجمع أنه لا يمسح عليهما ، فلما كان المسح على الحقنين إنما يجوز إذا غيب القدمين و يطل ذلك إذا لم يغيبا القدمين ، و كانت

( باب كيف المسح ) حدثنا محمد بن الصباح البزاز قال  
ثنا عبد الرحمن بن أبي الزناد قال ذكره أبي عن عروة بن

التعلان غير معينين للقدمين ، ثبت أنهما كالخفين اللذين لا يغبان القدمين ، الطحاوى  
ملخصاً ، قلت : ويمكن أن يوجه هذا الحديث بأنه ﷺ مسح على نعليه (١) وقدميه  
أى بالقبيل كما تدل عليه رواية ابن عباس التى تقدمت فى باب الوضوء مرتين و فيها  
فرش على رجله اليمنى و فيها التل ثم مسح يديه ، الحديث ، و يمكن أن يقال فى  
تأويل هذا الحديث أنه ﷺ مسح على القدمين و التعانين عندما نزل قوله تعالى : و  
أرجلكم إلى الكعبين ، بالجر ، ثم نسخ ، و الدليل على النسخ قوله ﷺ : « و يل  
للاعتقاب من النار » .

[ باب كيف المسح (٢) ، حدثنا محمد بن الصباح البزاز (٣) قال ثنا عبد الرحمن  
بن أبي الزناد ] عبد الله بن ذكوان القرشى مولاهم للمدنى ، قال أبو داود عن ابن  
معين : أثبت الناس فى هشام بن عروة عبد الرحمن بن أبي الزناد ، وعن يحيى بن معين :  
ليس بمن يمتنع به أصحاب الحديث ليس بشئ وعنه ضعيف ، وقال صالح بن أحمد عن  
أبيه : مضطرب الحديث ، وعن ابن المدينى كان عند أصحابنا ضعيفاً ، وعنه ما حدث بالمدينة

(١) قال الزيلعى : و لأحاديث مسح التعلين ثلاثة أجوبة : الأول : إنه كان فى  
الوضوء المتطوع به و ذكر الآثار الدالة عليه ، و الثانى ما قاله البيهقى : إن معنى  
مسح عليه أى غسلها فى التل لرواية ابن عمر : يتوضأ فيها ، و الثالث : ما قاله  
الطحاوى أنه مسح على الجوربين و التعانين ، وكان المقصود الأول ، انتهى ، و نقل  
صاحب الغاية الثالث عن الخطابى ، و زاد عن البيهقى أن معناه جوربين متعانين ،  
و بسط صاحب الغاية الاضطراب فى الحديث سنداً و متناً (٢) و مقدار المسح  
أدنى ما يطلق عليه الاسم عند الشافعى ثلاثة أصابع و عندنا و أكثر ظاهره عند  
أحمد ، و استيعاب الظاهر فقط عند مالك ، كذا فى الأوجز .

(٣) بزائين ، ابن رسلان .

الزبير عن المغيرة بن شعبة أن رسول الله ﷺ كان يسمح على الخفين و قال غير محمد على ظهر الخفين .

فهو صحيح وما حدث ببغداد أفسده البغداديون ، وقال الساجي وعمرو بن علي : فيه ضعف ، وقال النسائي : لا يحتج بحديثه ، وقال يعقوب بن شبة : ثقة صدوق وفي حديثه ضعف ، وقال الترمذي والعجلي : ثقة ، وصحح الترمذي عدة من أحاديثه ، وقال في اللباس : ثقة حافظ ، وقال ابن عدي : هو ممن يكتب حديثه ، وقال الحاكم : أبو أحمد ليس بالمحافظ عندهم ، وقال الشافعي : كان ابن أبي الزناد يكاد يجاوز القصد في ذم مذهب مالك ، مات ببغداد سنة ١٧٤ [ قال ذكره ] أي الحديث [ أبي ] أي رواه أبي مذاكرة وأبوه هو أبو الزناد عبد الله بن ذكوان [ عن عروة بن الزبير عن المغيرة بن شعبة أن رسول الله ﷺ كان يسمح على الخفين و قال غير محمد ] أي غير محمد بن الصباح و هو علي بن حجر أخرج روايته الترمذي ولفظها : مسح على ظاهرهما ، وأبو داود الطيالسي و لكن فيها عن عروة بن المغيرة عن المغيرة بن شعبة ولفظها : أن النبي ﷺ مسح ظاهر خفيه ، أخرجها البيهقي في سننه ثم قال : كذا رواه أبو داود الطيالسي عن عبد الرحمن بن أبي الزناد ، وكذلك رواه إسماعيل بن موسى عن ابن أبي الزناد و لكن ما وجدت رواية لإسماعيل بن موسى في كتب الحديث ، ثم قال البيهقي : ورواه سليمان بن داود الهاشمي و محمد بن الصباح وعلي بن حجر عن أبيه عن عروة بن الزبير عن المغيرة ، انتهى ، قلت : سليمان بن داود الهاشمي أخرج روايته الدارقطني ولفظها : قال : رأيت رسول الله ﷺ مسح [ على ظهر الخفين ] و الفرق بينهما أن رواية غير محمد من شيوخ أبي داود نص في المسح على ظاهر الخفين ، و أما رواية محمد بن الصباح و إن كانت بظاهرها تدل على المسح على ظاهر الخفين ولكنها ليست بنص فيه ، بل يحتمل أعلى الخف وأسفله فثبت بروايات الشيوخ أن الراجح عن عبد الرحمن بن أبي الزناد هو المسح على ظاهر الخف فالواجب أن يؤول رواية محمد بن الصباح كان يسمح على الخفين بأن يقال

حدثنا محمد بن العلاء قال ثنا حفص يعني ابن غياث عن الأعمش عن أبي إسحاق عن عبد خير عن علي قال لو كان الدين بالرأى لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه و قد رأيت رسول الله ﷺ يمسح على ظاهر خفيه .

معناه يمسح على ظهر الخفين ، و قال الترمذى (١) : حديث المغيرة حديث حسن ، و هو حديث عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن عروة عن المغيرة و لا نعلم أحداً يذكر عن عروة عن المغيرة على ظاهرهما غيره ، و استدل بهذا الحديث من قال بمسح ظاهر الخف .

[ حدثنا محمد بن العلاء ] بن كريب قال ثنا [ حفص يعني ابن غياث ] بكسر معجمة و خفة مثناة تحت و مثناة ابن طلق بن معاوية النخعي أبو عمرو الكوفي قاضيا وقاضى بغداد ، عن ابن معين : ثقة ، وقال العجلي : ثقة مأمون قتيبه ، و قال يعقوب : ثقة ثبت إذا حدث من كتابه ، و وثقه النسائي و ابن خراش وابن سعد ، و قال أبو زرعة : ساء حفظه بعد ما استقضى فن كتب عنه من كتابه فهو صالح ، و إلا فهو كذا ، و قال داؤد بن رشيد : حفص كثير الغلط ، و قال ابن عمار : كان لا يحفظ حسناً و كان عسراً ، و قال أحمد بن حنبل : إن حفصاً كان يذلس ، مات سنة ١٩٤ [ عن الأعمش ] سليمان بن مهران [ عن أبي إسحاق ] السيعي [عن عبد خير عن علي] رضى الله تعالى عنه [ قال ] أى على [ لو كان الدين بالرأى ] أى بظاهر الرأى و مجرد العقل دون الرواية والنقل [ لكان أسفل الخف ] لقربه من الأوساخ (٢) و القاذورات [ أولى بالمسح من أعلاه ] لبعده منها [ و قد رأيت

(١) قلت و يظهر من مجموع كلام الشيخ و الترمذى أن الصواب فى حديث المغيرة مسح على الخفين ، و فى حديث عبد الرحمن مسح على ظهر الخفين (٢) و إن اشتركا فى نسبة الحديث .

## حدثنا محمد بن رافع قال ثنا يحيى بن آدم قال نا يزيد بن

رسول الله ﷺ يمسح على ظاهر خفيه (١) [ هذا صريح في أن الأسفل ليس بممسوح فالمراد بظاهر خفيه أعلى ظاهرهما ، قال القارىء ، اعلم أن العقل الكامل تابع للشرع لأنه عاجز عن إدراك الحكم الالهية فعليه التبع المحض بمقتضى العبودية و ما ضل من ضل من الكفرة و الحكماء و المبتدعة و أهل الأهواء إلا بمتابعة العقل و ترك موافقة النقل ، وقد قال أبو حنيفة - رحمه الله - : لو قلت بالرأى لأرجبت الفسل بالبول لأنه نجس متفق عليه والوضوء بالماء لأنه نجس مختلف فيه ، ولأعطيت الذكر في الارث نصف الأنثى لكونها أضعف منه ، و يمكن أن يقال وجه الأولوية أن المقصود من المسح هو الطهارة و لا شك أن الأسفل (٢) أخرج إلى التطهر فانه اجتمع فيه الحدث و الخبث ، انتهى ملخصاً .

[ حدثنا محمد بن رافع ] بن أبي زيد و اسمه سابور القشيري مولاهم أبو عبد الله النسابوري الزاهد ، قال البخارى : كان من خيار عباد الله ، وقال النسائي : ثقة ثبت مأمون ، و قال مسلم بن الحجاج : ثقة مأمون صحيح الكتاب ، و قال محمد بن

(١) قال الحافظ في التلخيص : إسناده صحيح ، و قال في بلوغ المرام : حسن ، كذا في المنهل (٢) ذهب جمع من شراح الحديث و الفقه إلى أن المراد بالأسفل محل الوطئ وحكاه ابن الهمام عن النهاية عن المبسوط ثم قال : هذا يفيد أن المراد عندهم بالبطن محل الوطئ لا ما يلاق البشرة ولكن بتقديره لا تظهر أولوية المسح لو كان بالرأى بل المتبادر من قول علي رضي الله عنه ما يلاق البشرة لأن الواجب من غسل الرجل ليس لازالة الخبث بل للحدث ومحل الوطئ من باطن الرجل فيه كظاهرة . و كذا روى عن علي لكان أسفل الخبث أولى ، يجب أن يراد بالأسفل الوجه الذي يلاق البشرة ، انتهى ، و تعقبه الكبيرى فقال : لا يلتفت إلى ما قاله ابن الهمام لأن مسح ما يلاق البشرة غير ممكن فكيف يقتضى الرأى أولويته ، انتهى ، قال ابن عابدين : المراد بالبطن ما يلي الأرض لا ما يلي البشرة كما حققه في شرح المنية خلافاً لما قاله ابن الهمام ، انتهى .

عبد العزيز عن الأعمش بإسناده بهذا الحديث قال ما كنت أرى باطن القدمين إلا أحق بالغسل حتى رأيت رسول الله يمسح على ظهر خفيه .

شاذان : ثقة مأمون ، و قال أحمد بن سيار في ذكر مشايخ نيسابور : محمد بن رافع كان ثقة حسن الرواية عن أهل اليمن روى عنه البخارى ١٧ حديثاً و مسلم ٣٦٢ حديثاً ، مات سنة ٦٤٥ [ قال ثنا يحيى بن آدم ] الآموى [ قال نا يزيد بن عبد العزيز ] بن سياه بكسر المهملة بعدها مثناة تحت و آخره هاء ساكنة ، الأسدى الحنفى بكسر المهملة وتشديد الميم ، نسبة إلى بنى حمان و هى قبيلة نزلت الكوفة ، أبو عبد الله الكوفى وثقه أحمد و ابن معين و أبو داؤد و يعقوب بن سفيان و الدارقطى و ذكره ابن حبان فى الثقات [ عن الأعمش ] سليمان بن مهران [ بإسناده ] أى حدثنا محمد بن رافع بسنده عن الأعمش بإسناده أى بإسناد الأعمش المذكور فى الرواية المتقدمة وهو عن أبي إسحاق عبد خير عن على [ بهذا الحديث ] أى بالحديث المتقدم [ قال ] الضمير يرجع إما إلى على رضى الله عنه ، ويمكن أن يرجع إلى يزيد بن عبد العزيز أى قال يزيد بن عبد العزيز فى هذا الحديث : هذا اللفظ على خلاف ما قال حفص بن غياث [ ما كنت أرى ] بصيغة المجهول أى أظن [ باطن القدمين إلا أحق بالغسل حتى رأيت رسول الله ﷺ يمسح على ظهر خفيه ] فالحكمة الأولى فى هذا الحديث الذى رواه يزيد بن عبد العزيز عن الأعمش يخالف سياق ما رواه حفص بن غياث عن الأعمش بأنه ذكر فيها القدمين والغسل ، والمراد باطن القدمين أسفل القدمين إذا كانا فى خفين ، وأما الغسل فإما أن يؤول بالمسح أو يكون معناه أتى ظننت أن أسفل القدمين أحق بالغسل من ظاهرهما فلما رأيت رسول الله ﷺ اكتفى بالمسح على ظاهر خفيه ولم يمسح أسفلهما استدلت على أن أسفل القدمين ليس بأحق بالغسل من ظاهرهما بل كلاهما سواء فى حكم وجوب الغسل .



حدثنا محمد بن العلاء قال ثنا حفص بن غياث عن الأعمش بهذا الحديث قال لو كان الدين بالرأى لكان باطن القدمين أحق بالمسح<sup>(١)</sup> من ظاهرهما وقد مسح النبي ﷺ على ظهر خفيه و رواه وكيع عن الأعمش بإسناده قال كنت أرى أن باطن القدمين أحق بالمسح من ظاهرهما حتى رأيت رسول الله ﷺ يمسح على ظاهرهما قال وكيع يعني الخفين ورواه عيسى بن يونس عن الأعمش كما رواه وكيع ورواه أبو السوداء عن ابن عبد خير عن أبيه قال رأيت علياً

[حدثنا محمد بن العلاء قال ثنا حفص بن غياث عن الأعمش بهذا الحديث قال] أي على [لو كان الدين بالرأى لكان باطن القدمين] المراد بالباطن أسفل الخف الذي هو محل الوطئ لا ما يلاقى البشرة ، و المراد بالقدمين الخفان [أحق بالمسح من ظاهرهما و قد مسح النبي ﷺ على ظهر خفيه ورواه وكيع عن الأعمش بإسناده] المذكور فيما تقدم [قال كنت أرى أن باطن القدمين] أي أسفل الخفين [أحق بالمسح من ظاهرهما حتى رأيت رسول الله ﷺ يمسح على ظاهرهما قال وكيع يعني الخفين] هذا تفسير للضمير في ظاهرهما أو تفسير للقدمين [و رواه عيسى بن يونس عن الأعمش كما رواه وكيع] و لم أجد في (٢) كتب الحديث التي تتبعها رواية عيسى بن يونس إلا أن البيهقي أخرجه بسنده عن يونس بن أبي إسحاق عن عبد خير قال رأيت علياً و مسح ثم قال لولا أني رأيت رسول الله ﷺ يمسح على ظهر القدمين لرأيت أن أسفلهما وباطنهما أحق بذلك [و رواه (٣) أبو السوداء (٤)]

(١) و في نسخة : بالغسل (٢) وكذا في المثل (٣) هذا الحديث ذكر في نسخة اللؤلؤي معلقاً ، وفي نسخة ابن داسة موصولاً بلفظ حدثنا حامد بن يحيى نا سفيان عن أبي السوداء إلخ كذا في المثل (٤) بالمد ابن رسلان .

توضاً فغسل ظاهر قدميه وقال لولا أنى رأيت رسول الله ﷺ يفعله ، و ساق الحديث .

هو عمرو بن عمران التهدي الكوفي وثقه أحمد وابن معين و ابن نمير وغيره [ عن ابن عبدخير ] هو المسيب روى عن أبيه عن علي في الوضوء ، عن ابن معين : ثقة ، و ذكره ابن حبان في الثقات ، قال الذهبي في الميزان : وضعفه أبو الفتح الأزدى ، [ عن أبيه قال رأيت علياً توضاً فغسل ظاهر قدميه وقال : لولا أنى رأيت رسول الله ﷺ يفعله ، وساق الحديث ] هكذا في النسخ المطبوعة الهندية و المطبوعة بمصر و أما في النسخة المكتوبة بعد قوله يفعله ، لظننت أن بطونهما أحق بالغسل ، فاختلفت هذه الروايات ففي بعضها المسح ، و في بعضها الغسل ، و كذلك في بعضها ذكر القدمين ، و في بعضها الخفين ، قال البيهقي : و في كل هذه الروايات المتعديرات بالخفين دلالة على اختصار وقع في ما أخبرنا أبو علي الرودباري ثنا أبو محمد بن سودة المقرئ بواسطة ثنا شعب بن أيوب ثنا أبو نعيم عن يونس بن أبي إسحاق عن أبي إسحاق عن عبدخير قال رأيت علياً ومسح ثم قال : لولا أنى رأيت رسول الله ﷺ يمسح على ظاهر القدمين لرأيت أن أسفلهما و باطنهما أحق بذلك ثم قال البيهقي : وكذلك رواه أبو السوداء عن ابن عبد خير عن أبيه و عبد خير عن علي في صفة وضوء النبي ﷺ فذكر أنه غسل رجله ثلاثاً ثلاثاً ، انتهى .

فهذه الروايات تدل على أن المسح المشروع هو مسح ظاهر الخف دون باطنه وإليه ذهب الثوري و أبو حنيفة وأحمد بن حنبل ، وذهب مالك والشافعي وأصحابهما و الزهري و ابن المبارك إلى أنه يمسح ظهورهما و بطونهما ، قال مالك و الشافعي : إن مسح ظهورهما دون بطونهما أجزاء ، وقال مالك : من مسح باطن الخفين دون ظاهرهما لم يجزه و كان عليه الاعادة في الوقت وبعده ، وقال ابن شهاب و الشافعي في قول « إن من مسح بطونهما و لم يمسح ظهورهما أجزاء » ، و الواجب عند أبي حنيفة مسح قدر ثلاث أصابع من أصابع اليد ، و عند أحمد مسح أكثر الخف

حدثنا موسى بن مروان و محمود بن خالد الدمشقي المعنى  
قالا ثنا الوليد قال محمود قال أنا ثور بن يزيد عن رجاء بن حيوة  
عن كاتب المغيرة بن شعبة عن المغيرة بن شعبة قال وضأت  
النبي ﷺ في غزوة تبوك فمسح على الخفين (١) وأسفلهما

و روى عن الشافعي أن الواجب ما يسمى مسحاً ، هكذا ذكره الشوكاني (٢) .

[ حدثنا موسى بن مروان ] البغدادي أبو عمران التمار سكن الكوفة ذكره ابن  
حيان في الثقات ، مات سنة ٢٤٠ أو بعدها [ و محمود بن خالد الدمشقي المعنى قال  
ثنا الوليد ] بن مسلم [ قال محمود ] شيخ المؤلف [ قال ] أي الوليد [ أخبرنا ثور بن  
يزيد ] بلفظ الأخبار ، و أما موسى بن مروان فلم يقل بلفظ الأخبار بل لعله روى  
بلفظ عن أو قال عما لا يدل على الاتصال [ عن رجاء بن حيوة ] بفتح المهملة و  
سكون المثناة التحتانية و فتح الواو ابن جرول الكندي أبو المقدم ، و يقال أبو  
نصر الفلسطيني ، قال ابن سعد : كان ثقة فاضلاً كثير العلم ، وقال العجلي والنسائي :  
شامئ ثقة ، و قال أحمد بن حنبل : لم يلق رجاء و رآه و رواه عن أبي الدرداء مرسله ، مات  
حكى الترمذي عن البخاري و أبي ذرعة و رواه عن أبي الدرداء مرسله ، مات  
سنة ١١٢ [ عن كاتب المغيرة بن شعبة ] اسمه و راد بفتح الواو و تشديد الراء الثقفي  
أبو سعيد و يقال أبو ورد الكوفي كاتب المغيرة و مولاه : ذكره ابن حبان في الثقات  
[ عن المغيرة بن شعبة قال وضأت النبي ﷺ في غزوة تبوك فمسح على الخفين ]  
و في نسخة أعلى الخفين [ و أسفلهما ] هذا الحديث يدل على أن محمل المسح في  
الخفين أعلاهما و أسفلهما ، و يؤيده ما رواه البيهقي في سننه الكبير : أخبرنا محمد بن  
عبد الله الحافظ أنا أبو الوليد الفقيه ثنا مكى بن عبدان ثنا عمار بن رجاء ثنا زيد بن

(١) و في نسخة : أعلى الخفين و أسفله (٢) و صاحب المعنى أيضاً و لم يذكر

مذهب مالك و ذكر الشعراني و القاري مذهبه الاستيعاب .

حباب ثنا سفيان الثوري عن ابن جريج عن نافع عن ابن عمر أنه كان يمسح على ظهر الحنف و باطنه ، قال : وحدثنا عمار ثنا زيد ثنا عبد الله العمري عن نافع عن ابن عمر مثله ، فهذا الحديث المرفوع قال فيه الترمذي هذا الحديث (١) معلول لم يسنده (٢) عن ثور غير الوليد و سألت أبا زرعة و محمداً عن هذا الحديث فقالا ليس بصحيح و لهذا قال الشافعي و أصحابه الأكل في كيفية المسح أن يضع أصابع يده اليمنى مفرجة على مقدم ظهر الحنف و أصابع يده اليسرى على أسفل العقب ثم يمرهما فتنتهي أصابع اليمنى إلى آخر الساق ، و الأخرى من أطراف الأصابع من تحت ، فمسح أعلى الحنف عتدم واجب و مسح أسفله سنة لأن الحديث الضعيف يعمل به في فضائل الأعمال بالاتفاق ، قال القاري : و الظاهر أن العمل بالحديث الضعيف محله إذا لم يكن مخالفاً للحديث الصحيح أو الحسن و سيأتي ما يخالفه من حديثه المتصل و من حديث على كرم الله وجهه ، و أيضاً إنما يعمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال الثابتة بأدلة أخرى ، و هاهنا هذا الحكم ابتدائي مع أنه ليس فيه ما يدل على ثوابه و فضيلته فتأمل حق التأمل و ثبت العرش ثم اتش .

قلت : و روى البيهقي في سننه الكبير أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ثنا أبو الوليد الفقيه ثنا الحسن بن سفيان ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا أبو أسامة عن أشعث عن الحسن بن المغيرة بن شعبة قال رأيت رسول الله ﷺ بال ثم توضأ و مسح على خفيه و وضع يده اليمنى على خفه الأيمن و يده اليسرى على خفه الأيسر ثم مسح أعلاهما مسحة واحدة حتى كآنى أنظر إلى أصابع رسول الله ﷺ على الحفنين ، و كذلك أخرج البيهقي في سننه الكبير بسنده إلى حميد بن غزاق الأنصاري أنه رأى أنس بن مالك بقاء مسح ظاهر خفيه بكفيه مسحة واحدة ، فهذا الحديث المرفوع

(١) و كذا قال ابن رسلان و بسط طريقه (٢) يعنى يرسلونه و لا يذكرون المغيرة كما بسطه في التلخيص الحبير .

قال أبو داؤد: وبلغني أنه لم يسمع ثور هذا الحديث من رجاء .

وأثر مالك بن أنس رضي الله عنه يدل على خلاف ما دل عليه حديث كاتب المغيرة عن المغيرة فإنه يدل على أنه عليه السلام مسح أعلى الحنف الأيمن والأيسر يده اليمنى واليسرى مسح واحدة فلو سلنا مسحه عليه السلام أعلى الحنف وأسفله لكان صورة المسح أن يمسح أعلى الحنف الأيمن باليد اليمنى وأسفله باليسرى في أول مرة ثم في المرة الثانية يمسح الحنف الأيسر أعلاه باليمنى وأسفله باليسرى بماء جديد ، وهذه الصورة لا يثبتها رواية بل تخالف الحديث الصحيح الذي رواه المغيرة بن شعبة وأيضاً يخالفه ما روى عن جابر بن عبد الله و علي بن أبي طالب وغيرهم فما قال صاحب غاية المقصود : وأما الحديث الثاني للمغيرة وحديث علي فليس بين حديثيهما تعارض إلخ ، نشأ من قلة التدبر [ قال أبو داؤد و بلغني أنه لم يسمع ثور هذا الحديث من رجاء ] هذا ما في النسخ الموجودة عندنا ولكن قال البيهقي في سننه قال أبو داؤد: ويروى أن ثوراً لم يسمع هذا الحديث من رجاء ، و غرض المؤلف بهذا الكلام بيان العلة في هذا الحديث بأن بين ثور بن يزيد و رجاء انقطاعاً ، قال في الجوهر التقى .

قلت : حاصله أى حاصل ما قال البيهقي : أنه ذكر في الحديث علتين : إحداهما أن ثوراً لم يسمعه (١) من رجاء ، الثانية أن كاتب المغيرة أرسله و يمكن أن يجاب عن الأولى بما تقدم من رواية داؤد بن رشيد فإنه صرح (٢) فيها بأن ثوراً قال حدثنا رجاء و إن كان داؤد قد روى عنه أنه قال عن رجاء ، ويجاب عن الثانية بأن الوليد بن مسلم زاد في الحديث ذكر المغيرة ، و زيادة الثقة مقبولة ، و تابعه على ذلك ابن أبي يحيى ، كذا أخرج عنه البيهقي في كتاب المعركة وبقى في الحديث علتان

(١) كما صرح به الحافظ في التلخيص الحبير (٢) و كذا أخرجه الدارقطني ،

(باب في الانتضاح) حدثنا محمد بن كثير قال أنا <sup>(١)</sup> سفيان  
عن منصور عن مجاهد عن سفيان بن الحكم الثقي أو الحكم <sup>(٢)</sup> بن

أخريان لم ينه عليهما اليبقى، إحداهما أن كاتب المغيرة مجهول، الثانية أن الوليد مدلس  
وقد رواه عن ثور بالنعنة ويحجب عن الأولى بأن المعروف بكتابة المغيرة هو مولاه  
وراد وهو مخرج له في الصحيحين، فالظاهر أنه هو المراد، وقد أدرج بعض  
الحفاظ هذا الحديث في ترجمة رجاء عن وراد، وذكره المزي في أطرافه في ترجمة  
وراد عن المغيرة، وأصرح من هذا أن ابن ماجة أخرجه في سننه، فقال: عن  
رجاء عن وراد كاتب المغيرة فصرح باسمه، وقال المزي في أطرافه رواه إسماعيل  
بن إبراهيم بن مهاجر عن عبد الملك بن عمير عن وراد عن المغيرة، ويحجب عن  
الثانية بأن أبا داود خرج هذا الحديث في سننه، فقال: عن الوليد أخبرنا ثور، فأمن  
بذلك تدابسه، إنتهى، قلت: ومع هذا كله بقي فيه علة أخرى، وهي أن رجاء  
لم يدرك وراداً كاتب المغيرة فثبت الانقطاع وما وقت لها على جواب.

[باب في الانتضاح (٣)] في القاموس نضح البيت ينضحه رشه، وفي «المجمع» وفيه  
من السنن العشر الانتضاح بالماء وهو أن يأخذ قليلاً من الماء فيرش به مذاكيره بعد  
الوضوء، لنفي الوسواس وقيل هو الاستنجاء وقيل إسالة الماء بالثر والتنخض <sup>(٤)</sup>.  
[حدثنا محمد بن كثير [العبدى [قال أنا سفيان [الثوري، هكذا في بعض

(١) وفي نسخة: نا. (٢) وبسط في علله ابن رسلان.

وساحب الغاية. (٣) بالخاء المهملة قيل هو أكثر من المعجمة، وقيل:  
بالعكس، وقيل غير ذلك، بسطه ابن رسلان. (٤) قال ابن رسلان في الحديث  
تأويلات (أربعة) الأولى أى صب الماء على الأعضاء صباً وعدم الأكفاف  
بالمسح، الثانى (ثم ذكر هذه الثلاثة المذكورة في البذل: وقال في آخره) قال  
النوى الصواب ما قاله الخطابي والمحققون إنه الاستنجاء بالماء، انتهى، وذكر هذه  
الأربعة ابن العربي.

## سفيان الثقي قال كان رسول الله ﷺ إذا بال يتوضأ<sup>(١)</sup> ويتنضح

النسخ [ عن منصور ] بن العتمر [ عن مجاهد ] بن جبر المخزومي [ عن سفيان بن الحكم الثقي أو الحكم<sup>(٢)</sup> بن سفيان الثقي ] قال الحافظ في التهذيب : قد اختلف على مجاهد فيه ، قيل عنه عن الحكم أو ابن الحكم عن أبيه ، وقيل عن الحكم بن سفيان عن أبيه ، وقيل : عن الحكم غير منسوب عن أبيه ، وقيل : عن رجل من ثقيف عن أبيه ، فهذه أربعة أقوال ، وقيل : عن مجاهد عن رجل من ثقيف يقال له الحكم أو أبو الحكم ، وقيل عن ابن الحكم أو أبي الحكم بن سفيان ، وقيل : عن الحكم بن سفيان أو ابن أبي سفيان ، وقيل : عن رجل من ثقيف ، وهذه ستة أقوال ليس فيها عن أبيه ، قال البخاري : قال بعض ولد الحكم بن سفيان أنه لم يدرك النبي ﷺ ، وقال الحلال عن ابن عينة الحكم ليست له حجة ، وكذا نقله الترمذي في العلل عن البخاري ، وقال ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه : الصحيح الحكم بن سفيان عن أبيه ، وكذا قال الترمذي في العلل عن البخاري والذهلي عن ابن المديني وصحح إبراهيم الحربي وأبو زرعة وغيرهما أن للحكم بن سفيان حجة قاله أعلم ، وفيه اضطراب كثير ، انتهى بلفظه [ قال كان رسول الله ﷺ إذا بال<sup>(٣)</sup> يتوضأ ويتنضح ] قال الشارح : قال الخطابي الانتضاح هنا الاستجماء بالماء وكان عادة أكثرهم أن يستنجوا بالحجارة ولا يمسوا الماء ، قال : ويتأول أيضاً عن رش الفرج بالماء بعد الاستجماء ليدفع بذلك وسوسة الشيطان ، انتهى ، وذكر النووي عن المجهود أن هذا الثاني هو المراد هنا ، قلت : التنضح ، كما يستعمل في الرش ، كذلك يستعمل في الغسل ، قال في

(١) وفي نسخة : توضأ . (٢) وبسط ابن رسلان الاضطراب في هذا الاسم .

(٣) قال ابن رسلان : إذا بال استجمر ثم توضأ وفي نسخة ثم يتوضأ ويتنضح

و ظاهره أن التنضح يكون بعد الوضوء .

## قال أبو داود ووافق سفيان جماعة على هذا الاسناد وقال (١)

«المجمع» عن الكرماني: وعند مالك والحنفية النضح بمعنى الغسل كثير معروف ويؤيد كون النضح هنا بمعنى الرش ما أخرجه البيهقي (٢) بسنده ، قال : ثنا شعيب عن منصور عن مجاهد عن رجل يقال له الحكم أو أبو الحكم من ثقيف عن أبيه أنه رأى رسول الله ﷺ توضأ ثم أخذ حفنة من ماء فأنضح بها وفي رواية له بسنده عن أسامة بن زيد بن حارثة عن أبيه أن جبرئيل نزل على رسول الله ﷺ في أول ما أوحى إليه ففعله الوضوء فتوضأ النبي ﷺ ، فلما فرغ أخذ النبي ﷺ يده ماء فنضح به فرجه أخرجه الدارقطني أيضاً بلفظ أن جبرئيل أتاه في أول ما أوحى إليه فأراه الوضوء والصلاة ، فلما فرغ من الوضوء أخذ حفنة من ماء فنضح بها فرجه ، وأخرج الدارقطني بسنده عن أسامة بن زيد أن جبرئيل لما نزل على النبي ﷺ أراه الوضوء فلما فرغ من وضوئه أخذ حفنة من ماء فرش بها في الفرج وأخرى لليهق بسنده عن ابن عباس موقوفاً أن رجلاً أتاه ، فقال : إني أجدر بللاً إذا قمت أصلي ، فقال ابن عباس انضح بكأْس من ماء ، وإذا وجدت من ذلك شيئاً فقل هو منه ، فذهب الرجل ففك ما شاء الله ثم أتاه بعد ذلك ، فزعم أنه ذهب ما كان يجد من ذلك فهذه الروايات كلها تدل على أنه ليس المراد بالنضح هنا إلا الرش بالمرء بعد الوضوء لا الاستنجاء ، فإن الاستنجاء لا يكون إلا قبل الوضوء [ قال أبو داود : ووافق سفيان جماعة على هذا الاسناد ] فسفيان مفعول للفعل ولفظ جماعة قاعله ، والموافقة في أنه لم يذكروا عن أبيه ، قال البيهقي بعد تخريج هذه الرواية : كذا رواه الثوري ومعمّر وزائدة عن منصور ، ثم أخرج رواية شعيب عن منصور عن مجاهد عن رجل يقال له الحكم أو أبو الحكم من ثقيف عن أبيه أنه رأى الحديث ، ثم قال البيهقي بعد هذه الرواية : وكذلك رواه وهيب عن منصور ورواه أبو عوانة

(١) وفي نسخة : قال بدون الواو . (٢) وأيضاً أخرجه النسائي بلفظ توضأ فنضح فرجه .



بعضهم الحكم أو ابن الحكم .

حدثنا إسحاق بن إسماعيل قال ثنا سفيان عن ابن نجيح  
عن مجاهد عن رجل من ثقيف عن أبيه قال رأيت رسول

و روح بن القاسم و جرير بن عبد الحميد عن منصور عن مجاهد عن الحكم بن سفيان  
و لم يذكروا أباه فوافق هذه الجماعة سفيان على هذا الاسناد في ترك عن أبيه [وقال  
بعضهم الحكم أو ابن (١) الحكم] و هذا اختلاف ثان ، و قد بين الاختلاف في  
اسم الحكم بن سفيان عن تهذيب الحفاظ فيما تقدم مفصلاً .

[ حدثنا إسحاق بن إسماعيل [ الطالقاني [ قال ثنا سفيان ] هو ابن عينة ،  
و لم أجد في نسخ أبي داود الموجودة لفظ ابن عينة ، و لكن يدل على كونه ابن  
عينة ما قال البيهقي : قال الامام أحمد : رواه ابن عينة عن منصور فمرة ذكر فيه أباه  
و مرة لم يذكره ، و قد أخبرنا أبو عبد الله الحفاظ ثنا علي بن عيسى ثنا إبراهيم  
بن أبي طالب ثنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن رجل من ثقيف عن أبيه ،  
الحديث ، ثم قال : رواه أبو عيسى الترمذي عن ابن أبي عمرو عن ابن عينة عن  
منصور و ابن أبي نجيح هكذا ، انتهى ، و قال الشارح : قال ولي الدين : هو ابن  
عينة لأن إسحاق الطالقاني إنما هو المعروف بالرواية عنه لا عن الثوري [ عن ابن  
أبي نجيح ] هو عبد الله بن أبي نجيح و اسم أبي نجيح يسار الثقفى أبو يسار المكي  
قال أحمد : ابن أبي نجيح ثقة ، وثقه ابن معين و أبو زرعة والنسائي و محمد بن عمرو  
عن ابن معين كان مشهوراً بالقدر ، وقال العجلي : مكي ثقة يقال كان يرى القدر ،  
أفسده عمرو بن عبيد ، و ذكره النسائي فيمن كان يدلس ، مات سنة ١٣١ [ عن  
مجاهد ] بن جبر [ عن رجل من ثقيف ] هو الحكم بن سفيان أو سفيان بن الحكم

(١) و لا يضر هذا الاختلاف لأنه في مجرد الاسم مع تعيين المسمى ، كذا في  
التقرير ، وجعله في التدريب مثال المضطرب ، وقال : اختلف فيه بنحو عشرة أقوال .

الله ﷺ بال ثم نضح فرجه .  
حدثنا نصر بن المهاجر ثنا معاوية بن عمرو ثنا زائدة عن  
منصور عن مجاهد عن الحكم أو ابن الحكم عن أبيه أن  
النبي ﷺ بال ثم توضأ و نضح فرجه .

قاله الحافظ في التهذيب [ عن أبيه ] الضمير يرجع إلى رجل من ثقف ، و هو  
سفيان بن الحكم أو الحكم بن سفيان ، فإن كان الرجل المبهم هو الحكم فأبوه سفيان ،  
وإن كان سفيان فأبوه الحكم وعلى كلا التقديرين تقدم ترجمته في ترجمة سفيان بن الحكم  
أو الحكم بن سفيان في السند السابق [قال رأيت رسول الله ﷺ بال ثم نضح (١) فرجه]  
أى غسل فرجه فيحمل على الاستنجاء و هذا ظاهر ويمكن أن يقدر : بال ثم توضأ  
ثم نضح فرجه فيأخذ يحمل على رش الفرج لدفع الوسوسة .

[حدثنا نصر بن المهاجر] المصيصي الحافظ ، قال مسلة في الصلاة : يكى أبا بكر ،  
عالم بالحديث روى عنه ابن وضاح . ذكر أنه كان حافظاً ضابطاً ، وذكره ابن حبان في  
الثقات ، مات بعد سنة ٢٣٠ [ثنا معاوية بن عمرو] بن الملهب بن عمرو بن شبيب الأزدي  
المعنى بفتح الميم وسكون المهملة وكسر النون نسبته إلى معن بن مالك الكوفي أبو عمرو  
البغدادي و يعرف بابن الكرماني عن أحمد : صدوق ثقة ، و قال أبو حاتم : ثقة ،  
و ذكره ابن حبان في الثقات : نزل بغداد ، و توفي بها سنة ٢١٤ [ ثنا زائدة ] بن  
قدامة [ عن منصور ] بن المعتمر [ عن مجاهد عن الحكم أو ابن الحكم عن أبيه أن  
النبي ﷺ بال ثم توضأ و نضح فرجه ] و هذا السياق أيضاً يحمل على رش الماء  
على الفرج و يمكن أن يحمل على الاستنجاء ، فإن حرف الواو يدل على تأخير  
الوضوء و النضح كليهما عن البول و لا يدل على تأخير النضح عن الوضوء .

(١) قال ابن رسلان و ظاهره أن النضح يكون بعد الاستنجاء ، كما ذكره  
النووي و غيره .

( باب ما يقول الرجل إذا <sup>(١)</sup> توضأ ) حدثنا أحمد بن سعيد الهمداني قال ثنا ابن وهب قال سمعت معاوية يعني ابن صالح يحدث عن أبي عثمان عن جبير بن نفير عن

[ باب ما يقول الرجل (٢) إذا توضأ ] وفي نسخة إذا فرغ (٣) من وضوئه .  
 [ حدثنا أحمد بن سعيد الهمداني ] هو أحمد بن سعيد بن بشر بن عبيد الله أبو جعفر المصري ، قال النسائي : ليس بالقوى لو رجع عن حديث بكير بن الأشج في الغار لحديث عنه ، قال الساجي : ثبت ، وقال العجلي : ثقة ، و ذكره ابن حبان في الثقات ، و ذكره النسائي في شيوخه الذين سمع منهم ، مات سنة ٢٥٣ [ قال ثنا ابن وهب ] هو عبد الله ، هكذا في النسخ الموجودة عندنا ، وقال التمارح : كذا برواية اللؤلؤي ، وبعض الروايات : ناوهم بن بيان نا ابن وهب ، وبعضها : الجمع بين الرجلين قالوا نا ابن وهب [ قال سمعت معاوية يعني ابن صالح ] بن حدير [ يحدث عن أبي عثمان ] قال الحافظ في التهذيب : أبو عثمان عن جبير بن نفير عن عقبة بن عامر عن عمر : من أحسن الوضوء ، ثم قال : أشهد أن لا إله إلا الله ، الحديث ، و قيل عن أبي عثمان عن عقبة من غير ذكر جبير ، و قيل عن أبي عثمان عن عمر نفسه و عنه ربيعة بن يزيد الدمشقي و معاوية بن صالح و الصحيح عن معاوية عن ربيعة عنه ، قال أبو بكر بن منجوية يشبه أن يكون سعيد بن هاني الخولاني المصري . و قال ابن حبان : يشبه أن يكون حرير بن عثمان الرحبي ، وقال الحافظ في التقریب بعد ذكر القولين : و إلا فجهول ، قال الذهبي في الميزان : د - ت - س عن

(١) و في نسخة : إذا فرغ من وضوئه . (٢) ذكره ابن العربي ، و صحح طريق أبي داود دون الترمذی . (٣) أما الأدعية الواردة في أثناءه نقل صاحب الغاية عن زاد المعاد أنها كذب لا أصل لها و كذا أنكرها ابن العربي و ابن دقيق العيد ، و قال : الواجب الاقتصار على الوارد ، قلت : بل لها أصل و إن كان ضعيفاً بسطها صاحب السعاية و الضعيف في الفضائل يعتبر ، انتهى .

عقبة بن عامر قلل كنا مع رسول الله ﷺ خدام أنفسنا  
نتناول الرعاية رعاية إبلنا فكانت على رعاية الإبل فروحتها

جبر بن قنبر لا يدري من هو و خرج له مسلم متابعة روى عنه معاوية بن صالح  
[ عن جبر<sup>(١)</sup> بن قنبر ] مصغراً ابن مالك بن عامر الحضرمي أبو عبد الرحمن ،  
و يقال أبو عبد الله الحمصي ، أدرك زمان النبي ﷺ و روى عنه وعن أبي بكر  
الصديق رضي الله عنه مرسل ، قال أبو حاتم : ثقة من كبار تابعي أهل الشام :  
و قال أبو زرعة : ثقة ، وقال ابن حبان : في ثقات التابعين أدرك الجاهلية ولا صحبة  
له ، و قال ابن سعد : كان ثقة فيما يروى من الحديث ، وقال العجلي : شامي تابعي  
ثقة ، مات سنة ٨٠ [ عن عقبة بن عامر ] بن عيسى الجبلي صحابي مشهور اختلف  
في كنيته على سبعة أقوال أشهرها أبو حماد و كان قارئاً قهياً مفضلاً شاعراً قديماً  
الهجرة و السابقة و الصحبة ، و هو أحد من جمع القرآن و مصحفه بمصر إلى الآن  
بخطه على غير التأليف الذي في مصحف عثمان و في آخره بخطه : و كتب عقبة بن  
عامر بيده ، ولى أمرة مصر لمعاوية ثلاث سنين ، مات في قرب ستين سنة [ قال  
كنا مع رسول الله ﷺ خدام أنفسنا ] ما كان لنا عيد و لا غلمان يخدموننا بل  
حكما تنولى أمورنا بأنفسنا [ تتناول الرعاية ] يعنى قسمنا رعاية إبلنا يتناوى رعى  
جمال الرقعة هذا يوماً و ذلك يوماً آخر ، قال النووي : معنى هذا الكلام أنهم كانوا  
يتناوون رعى إبلهم فتجتمع الجماعة و يضمون إبلهم بعضها إلى بعض فيرعاهم كل يوم  
واحد منهم ليكون أرقى بهم و ينصرف الباقون إلى مصالحهم ، و الرعاية بكسر الراء  
هى الرعى [ رعاية إبلنا ] قال الشارح أى أهل رفقته الذين قدم معهم على رسول  
الله ﷺ و هم اثنا عشر ركباً ، كما في أواسط الطبراني [ فكانت على رعاية الإبل ]  
أى جاءت نوبتي يوماً و كانت رعى إبل القوم في ذلك اليوم على [ فروحتها

(١) و ما في بعض النسخ جبر مكبراً غلط ليس في رواية أبي داود كذا في التقرير .

بالعشى فأدركت<sup>(١)</sup> رسول الله ﷺ يخطب الناس فسمعته يقول : ما منكم من أحد يتوضأ فيحسن الوضوء ثم يقوم فيركع ركعتين يقبل عليهما بقلبه ووجهه<sup>(٢)</sup> إلا فقد<sup>(٣)</sup> أوجب فقلت بخ بخ ما أجود هذه فقال رجل بين يدي التي قبلها يا عقبة أجود منها فنظرت فإذا هو عمر بن

بالعشى [ أى رددت الابل إلى مراحمها وما راها بالعشى أى ما بعد الزوال بعد ما فرغت من ربها ثم جئت إلى مجلس رسول الله ﷺ ] فأدركت رسول الله ﷺ يخطب الناس فسمعته يقول : ما منكم من أحد يتوضأ فيحسن الوضوء [ أى يأتي بسنته وآدابه ] ثم يقوم فيركع ركعتين يقبل عليهما بقلبه ووجهه [ قال النووي : وقد جمع رسول الله ﷺ بين اثنين اللفظتين أنواع الخضوع والخشوع لأن الخضوع بالأعضاء والخشوع بالقلب على ما قاله جماعة من العلماء ] إلا فقد أوجب [ أى من أتى بهذه العبادة ، فقد أوجب له الجنة وفى مسلم إلا وجهت له الجنة ] فقلت بخ بخ<sup>(٤)</sup> كلمة يقال عند المدح والرضا بالشئ و تكرر للبالغة مبنية على السكون فان وصلت جرت و نوت و ربما شددت [ ما أجود هذه ] يعنى هذه الكلمة و الفائدة أو البشارة أو العبادة ، وجودتها من جهات منها أنها مسهلة ميسرة يقدر عليها كل أحد بلا مشقة .

و منها أن أجراها عظيم قاله النووي [ فقال رجل بين يدي ] أى الذى كان قدامى [ التى قبلها ] أى الكلمة التى كانت قبل تلك الكلمة التى سمعها آنفاً من رسول الله ﷺ [ يا عقبة أجود منها ] أى من تلك الكلمة فلفظ التى قبلها مبتداً و لفظ أجود منها خبره و الجملة مقولة لقال [ فنظرت فإذا هو أى الرجل الذى بين

(١) وفى نسخة : فإذا . (٢) وفى نسخة : وبوجهه . (٣) وفى نسخة : من قد .

(٣) ذكر ابن رسلان فيه عدة وجوه .

الخطاب قلت<sup>(١)</sup> ما هي يا أبا حفص<sup>(٢)</sup> قال إنه قال آنفاً قبل أن نجيئ ما منكم من أحد يتوضأ فيحسن الوضوء ثم يقول حين يفرغ من وضوئه : أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له و أشهد أن محمداً عبده ورسوله إلا فتحت له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء قال معاوية وحدثني ربيعة بن يزيد عن أبي ادريس عن عقبة بن عامر .

يدى [ عمر بن الخطاب قلت ما هي ] أى الكلمة التى قبل تلك الكلمة [ يا أبا حفص ] كنية عمر بن الخطاب [ قال ] أى عمر [ إنه ] أى رسول الله ﷺ [ قال آنفاً ] أى قريباً وهو بالمد على اللغة المشهورة وبالقصر على لغة صحيحة قراها البرزى فى السبع «نوى» [ قبل أن نجيئ ما منكم من أحد يتوضأ فيحسن الوضوء ، ثم يقول : حين يفرغ من وضوئه : أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له و أشهد أن محمداً عبده ورسوله ، إلا فتحت<sup>(٣)</sup> له أبواب الجنة الثمانية<sup>(٤)</sup> يدخل من أيها شاء ] و أجوديتها من التى قبلها من جهة أنها أسهل و أيسر منها و أعظم أجر منها [ قال معاوية ] بن صالح [ و حدثني ربيعة بن يزيد ] الأيادى بمكسورة و خفة مثناة تحت و إهمال دال أبو شعيب الدمشقى القصير وثقه العجلي و ابن عمار و يعقوب بن

(١) و فى نسخة : قلت .

(٢) و فى النسخ القديمة و المجتبائية يا أبا حفص بدون الألف . (٣) قال ابن العربى الذين يدعون من الثمانية أربعة قر ثم ذكرها . (٤) ظاهره أن للجنة ثمانية أبواب و لفظ الترمذى ثمانية من أبواب الجنة يدل على أن لها أكثر من ثمانية و عددها يبلغ إلى أحد عشر ذكرها صاحب الغاية ، وقال ابن زسلان : قال ابن قيم : أبواب الجنة لا تنحصر فى الثمانية بل هي أكثر كما دلت عليه الأحاديث و سياتى البسط فى ذلك فى الهامش فى كتاب السنة .

## حدثنا الحسين بن عيسى قال ثنا عبدالله بن يزيد المقرئ

شعبة ويعقوب بن سفيان و النسائي وابن سعد ، خرج غازياً بأفريقية في إمارة هشام بن إسماعيل فقتله البربر سنة ١٢٣هـ و هذا التعليق إما موصول بالسند السابق أو بغيره من سند آخر [ عن أبي إدريس ] هو عائد الله بن عبد الله بن عمرو و يقال عبد الله بن إدريس بن عائد بن عبدالله بن عتبة بن غيلان أبو إدريس الخولاني العوذى والعبدى قال في الأنساب : هذه النسبة إلى عذاته بن سعد العشيرة منهم أبو إدريس الخولاني العبدى واسمه عايد الله بن عبد الله ، انتهى ، قال مكحول : ما رأيت أعلم منه ، وقال سعيد بن عبد العزيز : كان أبو إدريس عالم الشام بعد أبي الدرداء ولد في حياة النبي ﷺ يوم حنين وسمع من كبار الصحابة ، قال العجلي : دمشق تابعي ثقة ، و قال أبو حاتم و النسائي و ابن سعد : ثقة ، قال ابن معين وغيره : مات سنة ٨٠ [ عن عقبة بن عامر ] غرض أبي داود بذكر هذا السند أن معاوية بن صالح يروى هذا الحديث باسنادين أحدهما عن أبي عثمان عن جبير بن نفير عن عقبة بن عامر ، والثاني عن ربيعة بن يزيد عن أبي إدريس عن عقبة ، أخرج مسلم (١) أيضاً هذا الحديث في صحيحه بهذين السندين ، قلت : و له إسناد ثالث ذكره الامام أحمد - رحمه الله تعالى - في مسنده فأخرج بسنده عن معاوية عن أبي عثمان عن جبير بن نفير و ربيعة بن يزيد عن أبي إدريس الخولاني و عبد الوهاب بن بخت عن الليث بن سليم الجهني كلهم يحدث عن عقبة بن عامر قال قال عقبة ، الحديث .

[ حدثنا الحسين (٢) بن عيسى ] بن حمران الطائي أبو علي القومسي البسطامي بفتح المؤخدة الدامغاني سكن نيسابور ومات بها ، قال أبو حاتم : صدوق ، وقال الحاكم :

(١) لكن قال الترمذى في مسنده اضطراب و لا يصح في هذا الباب كثير شئ إلا أن صاحب الغاية أجاب عن كلام الترمذى فارجع إليه (٢) قال ابن رسلان أخرج له البخارى في الوضوء مرتين و مسلم حديثاً واحداً .

عن حيوة بن شريح<sup>(١)</sup> عن أبي عقيل عن ابن عمه عن  
عقبة بن عامر الجهني عن النبي ﷺ نحوه و لم يذكر أمر  
الرعاية ، قال عند قوله فأحسن الوضوء ثم رفع نظره<sup>(٢)</sup>  
إلى السماء فقال و ساق الحديث بمعنى حديث معاوية .

كان من كبار المحدثين و ثقاتهم ، قال النسائي في الكنى و في أسماؤه شيوخه : ثقة  
و كذا قال الدارقطني : مات سنة ٢٤٧ [ قال ثنا عبد الله بن يزيد المقرئ ] قال  
صاحب غاية المتصود هاهنا أيضاً : و المقرئ بضم الميم و سكون القاف و فتح الراء  
و همزة ثم ياء النسب منسوب إلى مقرئ قرية بدمشق و قدمنا قبل أن هذا غلط  
و هو من الشيخ [ عن حيوة بن شريح عن أبي عقيل ] مكبراً ، هو زهرة بن معبد  
بن عبد الله بن هشام القرشي التيمي نزيل مصر روى عن جده و أبيه و ابن عمه  
و لم يسمه ، وثقه أحمد و النسائي ، وقال الحاكم عن الدارقطني : ثقة ، و قال أبو  
حاتم : مستقيم الحديث لا بأس به . و قال أبو محمد الدارمي : زعموا أنه كان من  
الأبدال ، وقال ابن حبان في الثقات : يخطئ ويخطأ عليه وهو عن استخبر الله فيه ،  
مات بالاسكندرية سنة ١٢٧ ، وقيل سنة ١٣٥ [ عن ابن عمه (٣) ] مجهول لا يعرف  
[ عن عقبة بن عامر الجهني عن النبي ﷺ نحوه ] أى نحو حديث جبير بن نفير و أبي  
إدريس عن عقبة [ ولم يذكر أمر الرعاية ] أى لم يذكر ابن عم أبي عقيل قصة رعاية الابل [ قال ]  
ابن عم أبي عقيل [ عند قوله ] ﷺ [ فأحسن الوضوء ثم رفع ] المتوضئ<sup>(٤)</sup> [ نظره  
إلى السماء ] ولم يذكره جبير بن نفير [ فقال ] أشهد أن لا إله إلا الله ، الحديث ،  
[ و ساق ] الراوى [ الحديث ] سوى ترك قصة الراعى و زيادة ثم رفع نظره

(١) و في نسخة : وهو (٢) و في نسخة : بصره (٣) قال ابن رسلان : قال  
الذهبي هو ابن عم الصديق (٤) قال ابن رسلان : للتوجه إلى قبلة الدعاء ومهابط  
الوحى ومصادر تصرف الملائكة ، وقال أصحابنا : يستحب الذكر كله مستقبل القبلة .



( باب الرجل يصلي الصلوات بوضوء واحد ) حدثنا محمد بن عيسى قال ثنا شريك عن عمرو بن عامر البجلي قال محمد هو أبو أسد بن عمرو قال سألت أنس بن مالك عن

إلى السهام [ بمعنى حديث معاوية ] .

[ باب الرجل يصلي الصلوات (١) ] بصيغة الجمع [ بوضوء واحد ] للصلوات ، [ حدثنا محمد بن عيسى ] أبو جعفر [ قال ثنا شريك ] بن عبد الله [ عن عمرو بن عامر البجلي قال محمد هو ] أي عمرو بن عامر [ أبو ] أي والد [ أسد بن عمرو ] اختلف المحدثون في عمرو بن عامر هذا الذي يروى عن أنس بن مالك هل هو أنصاري كوفي أو بجلي كوفي ، فظاهر ما في أبي داود أنه هو البجلي ويؤيده ما قال شيخه محمد بن عيسى ، هو أي عمرو أبو أي والد أسد بن عمرو فوالد أسد بن عمرو بجلي ، وقال الترمذي في جامعه بسنده ، ثنا سفيان بن سعيد عن عمرو بن عامر الأنصاري ، فلم بذلك أن عنده عمرو بن عامر هذا أنصاري ، وقال الحافظ في التقریب : إن عمرو بن عامر الأنصاري من الطبقة الخامسة وعليه علامة ( ع ) تدل على أنه من رواة الستة ؛ وعمرو بن عامر البجلي والد أسد بن عمرو من الطبقة السادسة وعليه علامة ( تميز ) تدل على أنه ليس من رواة الستة ، فأما أهل الطبقة الخامسة فبعضهم رأوا الواحد أو الاثنين من الصحابة و أما أهل السادسة فلم يشأ لهم لقاء أحد من الصحابة ، فعمرو بن عامر هذا إن كان بجلياً لا يصح أن يقول سألت أنس بن مالك لأنه ليس له

(١) اتفقت الأئمة على أنه يصلي بوضوئه ما شاء حتى يحدث مع قول النخعي لا يصلي أكثر من خمس صلوات و مع قول عبيد بن عمير يجب الوضوء لكل صلاة قاله الشمراني ، و قل العيني هذا الأخير عن جماعة من أهل الظاهر وغيرهم . و قال ابن العربي : منهم من قال يحدث إذا صلى بالاول أو فعل فعلاً يفتقر إلى الطهارة ومنهم من قال يحدث مطلقاً ، وترك التوضي لكل صلاة أصح للأحاديث ، و ابن عمر - رضى الله عنه - لعلمه لم يعلم بالنسخ .

## الوضوء فقال كان النبي ﷺ يتوضأ لكل صلاة و كنا نصلي الصلوات بوضوء واحد .

لقام أنس بن مالك، نعم إن كان أنصارياً يصح قوله: سألت أنس بن مالك، فعلى هذا قول الترمذى إنه أنصارى أرجح من قول أبي داود إنه بجلى، ولما كان أبو داود حمل هذا السند عن محمد بن عيسى عن شريك؛ وشريك سقى الحفظ كثير الوهم مضطرب الحديث يخطئ كثيراً غير حفظه منذ ولى القضاء كما تقدم في ترجمته فلهذا وقعت هذه الآفة من جهته فإن نعمته بالبجلى صدر من شريك ولو كان من محمد بن عيسى أو أبي داود لزاد قوله يعنى البجلى، ثم لما نعمته شريك بكونه بجلياً فسره محمد بأنه أى عمرو بن عامر البجلى هو أبو أسد بن عمرو، و قول محمد هذا بأن عمرو بن عامر البجلى هو والد أسد بن عمرو صحيح لا يشوبه خطأ و لكن الخطأ فى أن عمرو بن عامر فى هذا السند بجلى ليس بأنصارى و محمد بن عيسى و أبو داود لم يلتفتا إلى ذلك و لم يتأملا فيه، و أما دعوى الاتحاد بينهما فلا يصح أيضاً فإن البجلى لا يكون أنصاريًا، والله تعالى أعلم .

و أما عمرو بن عامر الأنصارى الكوفى الذى ذكره الترمذى فى هذا السند فقال الحفاظ فى تهذيب التهذيب: روى عن أنس بن مالك وعنه أبو الزناد و شعبة و الثورى و مسعر و شريك و غيرهم، قال أبو حاتم: ثقة صالح الحديث، و قال النسائى: ثقة، و ذكره ابن حبان فى الثقات [ قال سألت أنس بن مالك ] رضى الله عنه [ عن ] حكم [ الوضوء ] هل يجب تجديد الوضوء عند كل صلاة أو يجوز الصلوات بوضوء واحد [ فقال كان النبي ﷺ يتوضأ لكل صلاة ] أى مفروضة، و وقع فى رواية الترمذى من طريق حميد طاهراً أو غير طاهر، و ظاهره أن تلك كانت عادته، قال الطحاوى: يحتمل أن ذلك كان واجباً عليه خاصة ثم نسخ يوم الفتح بحديث بريده الذى أخرجه مسلم أنه صلى الصلوات بوضوء واحد قال ويحتمل أنه

حدثنا مسدد قال ثنا يحيى عن سفيان قال حدثني علقمة بن مرثد  
عن سليمان بن بريدة عن أبيه قال صلى رسول الله ﷺ

كان يفعله (١) استجباً ثم خشى أن يظن وجوبه فتركه ليان الجواز ، قال الحافظ :  
و هذا أقرب ، قلت : الحديث الذى أخرجه أحمد و أبو داود عن عبد الله بن  
حنظلة أنه ﷺ كان أمر بالوضوء لكل صلاة يؤيد الاحتمال الأول و على التقدير  
الأول فالنسخ كان قبل الفتح بدليل حديث سويد بن الثعمان فإنه كان بخير و هى قبل  
الفتح بزمان ، هكذا قال الشوكاني فى الليل ، قلت : وحديث سويد بن الثعمان أنه خرج  
مع رسول الله ﷺ عام خير حتى إذا كانوا بالصبا و هى من أدنى خير صلى  
العصر ثم دعا بالازواد فأمر به فترى فأكل رسول الله ﷺ و أكلنا ، ثم قام إلى  
المغرب فمضمض و مضمضنا ثم صلى و لم يتوضأ ، و أيضاً يدل على النسخ ما رواه  
أحمد (٢) و أبو داود بسنده عن عبد الله بن حنظلة الأنصارى أن رسول الله ﷺ أمر  
بالوضوء لكل صلاة (٣) طاهراً كان أو غير طاهر ، فلما شق عليه وضع عنه الوضوء إلا  
من حدث [ و كنا نصلى الصلوات بوضوء واحد ] أى لا نجد الوضوء لكل صلاة  
بل تكفينا على الوضوء الواحد لصلوات متعددة ما لم نحدث .

[ حدثنا مسدد قال ثنا يحيى [ القطان ] عن سفيان ] هو الثورى صرح به  
اليهيق فى سننه [ قال حدثني علقمة بن مرثد ] بفتح الميم وسكون الراء بعدها مثله الحضرمى  
أبو الحارث الكوفى عن أحمد ثبت فى الحديث ، وقال أبو حاتم : صالح الحديث ، وقال النسائي :  
ثقة ، ووثقه يعقوب بن سفيان ، وذكره ابن حبان فى المقات ، توفى فى آخر ولاية خالد

(١) كذا فى التقرير ، و على هذا لحديث أنس باعتبار الغالب أو على علمه « ابن  
رسلان » ، قلت : و حاصل الأقوال و الجمع بينها بأنه عليه الصلاة و السلام كان  
عليه أولاً واجباً ثم نسخ بالسواك لكنسه يفعله استجباً لكن لم يفعل فى الفتح  
ليان الجواز أو لخشية الوجوب عليهم (٢) تقدم فى باب السواك و يؤيده حديث  
أنس رضى الله عنه عند الترمذى « غاية المقصود » (٣) أى أحياناً ، كذا فى التقرير .

يوم الفتح خمس صلوات بوضوء واحد ومسح على خفيه فقال له عمر إني رأيتك صنعت اليوم شيئاً لم تكن تصنعه قال عمداً صنعته . ( باب في تفريق الوضوء ) حدثنا

القسرى على العراق [ عن سليمان بن بريدة ] بن الحبيب بمهملتين مصغراً الأسلى المروزي أخو عبد الله ولداً في بطن واحد ، قال أحمد عن وكيع : يقولون إن سليمان كان أصح حديثاً من أخيه وأوثق ، وقال العجلي : سليمان وعبد الله كانا توأماً تابعين فثنين ، وقال البخاري : لم يذكر سماعاً من أبيه ، وقال ابن معين وأبو حاتم : ثقة ، ولد هو وأخوه في بطن واحد على عهد عمر بن الخطاب لثلاث خلون من خلافته ، ولداً في يوم واحد وماتاً في يوم واحد سنة ١٠٥ [ عن أبيه ] هو بريدة بن الحبيب [ قال صلى الله عليه وسلم يوم الفتح ] أى فتح مكة خمس صلوات بوضوء واحد [ ولم يحدد الوضوء بينها ] ومسح على خفيه [ حال بتقدير قد ] فقال له عمر إني رأيتك صنعت اليوم شيئاً لم تكن تصنعه [ وهو الصلوات الخمس بوضوء واحد والمسح على الخفين ، قال القاري : كذا ذكره الشراح لكن رجع الضمير إلى مجموع الجمع المذكور والمسح على الخفين يوم أنه لم يكن يسمح على الخفين قبل الفتح والحال أنه ليس (١) كذلك ، فالوجه أن يكون الضمير إلى الجمع فقط تجريداً عن الحال [ قال ] أى رسول الله ﷺ [ عمداً ] تمييز أو حال من الفاعل [ صنعته ] ليدل ذلك الفعل على أن كل من أراد القيام إلى الصلاة لا ينبغي عليه الوضوء إذا لم يكن محدثاً على مايتوهم ، فتقدير الآية إذا أردتم القيام إلى الصلاة فاغسلوا الآية ، أى وأنتم محدثون .

[ باب في تفريق الوضوء ] أى في التفريق ( ) في غسل أعضاء الوضوء .

(١) قلت : و يؤيده رواية النسائي إذ هي خالية عن ذكر المسح (٢) والموالة فرض عند أحمد في الأصح وكذا عند المالكية إلا في التيسان بخلاف الحنفية والشافعية في الجديد كذا في الأوجز وابن رسلان .

هارون بن معروف قال ثنا ابن وهب عن جرير بن حازم أنه سمع قتادة بن دعامة قال ثنا أنس أن رجلاً جاء إلى رسول الله ﷺ و قد توضأ و ترك على قدمه (١) مثل موضع الظفر فقال له رسول الله ﷺ ارجع فأحسن وضوءك ، قال أبو داود هذا (٢) الحديث ليس بمعروف و لم يروه إلا ابن وهب وحده و قد روى عن معقل

[ حدثنا هارون (٣) بن معروف ] المروزي أبو علي الخزاز الضري ، قال ابن معين و العجلي و أبو زرعة و أبو حاتم و صالح بن محمد : ثقة ، عي في آخر عمره ، مات سنة ٢٣١ [ قال ثنا ابن وهب ] هو عبدالله [ عن جرير بن حازم أنه سمع قتادة بن دعامة قال ثنا أنس ] بن مالك رضى الله تعالى عنه [ أن رجلاً جاء إلى رسول الله ﷺ و قد توضأ و ترك على قدمه مثل موضع الظفر ] أى ترك على قدمه مقدار الظفر لم يصبه الماء وبقى يابساً ، و يحتمل أن يكون في اللفظ تقديم وتأخير أى و ترك على قدمه موضعاً مثل الظفر [ فقال له رسول الله ﷺ ارجع فأحسن وضوءك ] و الحديث يدل على أنه أمره ﷺ بالاحسان ، والاحسان يحصل بمجرد إسباغ غسل ذلك العضو ولادلالة (٤) فيه على وجوب الاعادة فثبت بذلك جواز التفريق في غسل أعضاء الوضوء وعدم وجوب الموالاة فيه ( ) [ قال أبو داود هذا الحديث ليس بمعروف ] أى هذا الحديث بهذا السند ليس بمعروف [ و لم يروه ] عن جرير

(١) و في نسخة : رسول النبي ﷺ و قد توضأ و ترك على قدميه .

(٢) و في نسخة : وأحسن وضوءك قال أبو داود : وليس هذا الحديث بمعروف .

(٣) و بسط صاحب الغاية طرق الحديث (٤) بل تبويب المصنف صريح فيه ، كذا في التقرير (٥) و في الغاية استدلل بعض العلماء به على عدم الوجوب و قال عياض : يدل على الوجوب إلى آخر ما قال ، قلت : نقل ابن رسلان عن الثوري أنه رد على عياض و قال الاستدلال باطل .

بن عبيد الله الجزري عن أبي الزبير عن جابر عن عمر  
عن النبي ﷺ نحوه ، قال ارجع فأحسن وضوءك .

بن حازم [ إلا ابن وهب وحده ] وقال الدارقطني بعد تخریج هذا الحديث : تفرد  
به جریر بن حازم عن قتادة وهو ثقة ثبت تفرد ابن وهب عن جریر بقول أبي داود ،  
وكذا تفرد جریر عن قتادة بقول الدارقطني [ وقد روى عن معقل بن عبيد الله  
الجزري ] أبو عبد الله العنبي مولاهم الحراني ، وثقه أحمد و اختلف عن ابن معين  
فقال : ليس به بأس ، وكذا قال النسائي ، وقال إسحاق بن منصور عن ابن معين  
ثقة ، وقال معاوية بن صالح عن ابن معين : ضعيف ، وذكره ابن حبان في الثقات ،  
وقال : كان يخطئ ولم يفحش خطاه فيستحق الترك ، مات سنة ١٦٦ [ عن أبي  
الزبير ] محمد بن مسلم [ عن جابر ] بن عبد الله [ عن عمر ] بن الخطاب رضی  
الله عنه [ عن النبي ﷺ نحوه ] أى نحو رواية ابن وهب [ قال ] أى معقل بن  
عبيد الله في حديثه أو قال رسول الله ﷺ لمن توضأ وترك موضع ظفر [ ارجع  
فأحسن وضوءك ] أخرجه مسلم ، ولفظه : حدثني سلمة بن شبيب ثنا الحسن بن محمد  
بن أعين ثنا معقل بنحوه ، ولفظه : أن رجلاً توضأ فترك موضع ظفر على قدمه فأبصره  
النبي ﷺ فقال ارجع فأحسن وضوءك فرجع ثم صلى ، فإذا صاحب التعليق المغني  
في شرح الدارقطني في هذا الحديث من لفظ : فتوضأ وقال فرجع فتوضأ ثم صلى  
لم نجده في مسلم ولعله وهم من الشارح ، وقد ذكر هذه الرواية البيهقي في سننه عن  
أبي داود وقال في آخره : فرجع ثم صلى ، قال البيهقي : و رواه أبو سفيان عن  
جابر بخلاف ما رواه أبو الزبير ، فأخرج بسنده عن أبي سفيان عن جابر بخلاف  
ما رواه أبو الزبير فأخرج بسنده (١) عن أبي سفيان عن جابر قال رأى

(١) هذا توضيح لما سبق فلا تكرار في العبارة .

حدثنا موسى بن إسماعيل قال ثنا حماد قال أخبرنا يونس  
و حميد عن الحسن عن النبي ﷺ بمعنى قتادة .

عمر (١) بن الخطاب رضى الله عنه رجلاً يتوضأ فيقي في رجله لمعة فقال : أعد الوضوء وقد  
روى عن عمر ما يدل على أن أمره بالوضوء كان على طريق الاستحباب وأن الواجب  
غسل تلك اللعة فأخرج بسنده أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه رأى رجلاً وبظهر قدمه  
لمعة لم يصبها الماء فقال له عمر أهذا الوضوء تحضر الصلاة فقال يا أمير المؤمنين البرد  
شديد وما معى ما يدقنى فرق له بعد ما هم به فقال له : اغسل ما تركت من قدمك  
و أعد الصلاة و أمر له بخصصة .

[ حدثنا موسى بن إسماعيل قال ثنا حماد [ بن سلسة [ قال أخبرنا يونس ]  
بن عبيد بن دينار العبدى مولاهم أبو عبدالله البصرى رأى أنساً وثقه ابن سعد وأحمد  
و ابن معين و النسائى ، مات سنة ١٣٩ [ و حميد ] بن أبي حميد الطويل أبو عبيدة  
الخزاعى مولاهم البصرى ، اختلف فى اسم أبيه على نحو عشرة أقوال ، و يقال له  
الطويل و لم يكن بذلك الطويل و لكن كان له جار يقال له حميد القصير فقبل له  
حميد الطويل ليميز من الآخر ، و كان طويل اليدى ، وثقه يحيى بن معين و العجلي  
و أبو حاتم و النسائى و ابن سعد ، وقال ابن خراش : ثقة صدوق ، و قال مرة  
فى حديثه شئى ، يقال إن عامة حديثه عن أنس ، إنما سمعه من ثابت ، و قال يوسف  
بن موسى عن يحيى بن يعلى المحاربى : طرح زائدة حديث حميد الطويل فترك زائدة  
حديثه لأمر آخر لدخوله فى أمور الخلفاء ، مات سنة ١٤٣ هـ وهو فى الصلاة [ عن

(١) و قد أخرج ابن أبي شيبة الآثار عن عمر و غيره فى هذا المعنى ، قال ابن  
رسلان بعد قول أبي داود ليس بمعروف ، ويعضده ما رواه الدارقطنى بسنده عن  
ابن عمر عن أبي بكر وعمر قالوا جاء رجل قد توضأ وبقى على ظهر قدميه مثل ظفر  
إبهامه فقال له النبي ﷺ ارجع فأتهم وضوءك ففعل ، قال : و ذكر الرافعى أنه  
أمره بغسل ذلك الموضع .

## حدثنا حيوة بن شريح قال ثنا بقیة عن بحیر<sup>(١)</sup> عن خالد

الحسن [ بن أبي الحسن البصري ] عن النبي ﷺ بمعنى قتادة [ یعنی بمعنى حديث قتادة و هذا مرسل فتأيدت رواية قتادة برواية أبي الزبير عن جابر ، و برواية يونس و حميد عن الحسن .

[ حدثنا حيوة بن شريح قال ثنا بقیة [ بن الوليد بن صائد بن كعب الكلاعي أبو محمد بضم التحتانية وسكون المهملة وكسر الميم المحصى ، قال ابن المبارك : صدوق و لكنه كان يكتب عن أفل و أدبر ، و قال ابن أبي خيثمة : سئل يحيى عن بقیة فقال : إذا حدث عن الثقات فاقبلوه ، و أما إذا حدث عن أولئك المجولين فلا ، و إذا كنى الرجل و لم يسمه فليس يساوى شيئاً ، و قال ابن سعد : كان ثقة في روايته عن الثقات ، ضعيفاً في روايته عن غير الثقات ، وقال العجلي : ثقة فيما روى عن المعروفين و ما روى عن المجولين فليس بشئ ، وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ولا يحتج به ، و قال السائي : إذا قال حدثنا أو أخبرنا فهو ثقة ، و إذا قال عن فلان فلا يؤخذ عنه لأنه لا يدرى عن أخذه ، وقال أبو مسهر الغساني : بقیة ليس أحاديثه نقيّة فكن منها على نقيّة ، وقال ابن المديني : صالح فيما روى عن أهل الشام و أما عن أهل الحجاز و العراق فضعيف جداً ، و قال الساجي : فيه اختلاف ، وقال الخليلي : اختلفوا فيه ، و قال البيهقي في الخلافيات : أجمعوا على أن بقیة ليس بحجة ، و قال ابن القطان : بقیة يدلّس عن الضعفاء و يستيح ذلك ، وهذا إن صح مفسد لعدائه ، مات سنة ١٩٧ هـ [ عن بحیر ] مكبراً و في نسخة هو ابن سعد ، وهكذا في الأنساب و المغني و المؤلف و المختار بدون الياء ، و في تهذيب التهذيب و الخلاصة : ابن سعيد بالياء ، السحولي يفتح السين و ضم الحاء المهملتين بعدهما الواو و في آخرها اللام نسبة إلى سحول قرية باليمن ، وإليها تنسب الثياب السحولية یعنی البيض ، اشتهر بهذه

(١) و في نسخة : هو ابن سعد .



عن بعض أصحاب النبي ﷺ أن النبي ﷺ رأى رجلاً يصلي  
و في ظهر قدمه<sup>(١)</sup> لمعة قدر الدرهم لم يصبها الماء فأمره  
النبي ﷺ أن يعيد الوضوء و الصلاة .

النسبة بحير بن سعد لعله عرف بهذه النسبة ليعه هذه الثياب السحولية قاله في الأنساب،  
وقال الحافظ في التذهيب عن أحمد: ليس بالشام أثبت من حرير إلا أن يكون بحيراً،  
و قال دحيم و ابن سعد و النسائي: ثقة، و قال العجلي: شامي ثقة، و قال أبو  
حاتم: صالح الحديث، و ذكره ابن حبان في الثقات [عز خالد] بن معدان بن  
أبي كريب الكلاعي قبيلة زلت الشام و أكثرهم نزل حصص، أبو عبد الله الشامي:  
المنحصر من قباء الشام بعد الصحابة و من الطبقة الثالثة يرسل عن معاذ و أبي عبيدة  
الجراح و أبي ذر و عائشة، روى عنه أنه قال أدركت سبعين من الصحابة، و قال  
سلمة بن شبيب كان يسبح في اليوم أربعين ألف تسبيحة فلما مات و وضع ليغسل جعل  
أصبه كذا يحركها، قال العجلي: شامي تابعي ثقة، و وثقه يعقوب بن شيبة و محمد بن  
سعد و ابن خراش و النسائي و ذكره ابن حبان في الثقات، مات سنة ١٠٣هـ و قيل  
بعدها [عن بعض أصحاب النبي ﷺ] قال الشوكاني في النيل عن بعض أزواج النبي  
ﷺ قال: أعله المنذرى ببقية بن الوليد وهو ضعيف إذا عنعن لتدليس، و في  
المستدرك تصريح ببقية بالتحديث، و قال ابن القطان و البيهقي: هو مرسل، و قال  
الحافظ: فيه بحث، وكان البحث في ذلك من جهة أن خالد بن معدان لم يرسله بل  
قال عن بعض أزواج النبي ﷺ فوصله و جهالة الصحابي غير قاذحة، و أطلق النووي  
أن الحديث ضعيف الإسناد، و قال الحافظ: في هذا الإطلاق نظر، وقال الأثرم  
قلت لأحمد بن حنبل: هذا إسناد جيد؟ قال نعم، قال فقلت له إذا قال رجل من  
التابعين حدثني رجل من أصحاب النبي ﷺ ولم يسمه فالحديث صحيح؟ قال نعم .

قلت: قول ابن القطان والبيهقي «هو مرسل» هو الصواب على مذهب البخاري

( باب إذا شك في الحدث ) حدثنا قتيبة بن سعيد ومحمد بن أحمد بن أبي خلف قالنا ثنا سفيان عن الزهري عن

فان خالد بن معدان يروى عن بعض أصحاب النبي ﷺ معنة ، و لم يثبت لقائوه به فلا يتيقن بأن بعض أصحاب النبي ﷺ الذين يروى عنهم هذا الحديث ، يرويه عنه مشافهة ولا يحكم بكونه موصولا مع ذلك الاحتمال ، نعم ، لو قال حدثني رجل من أصحاب النبي ﷺ لكان الحديث متصلا ، وأما على ما ذهب إليه مسلم والجمهور فهو متصل [ أن النبي ﷺ رأى رجلا يصلى و في ظهر قدمه لمعة ] أى محل يابس يلمع ، في القاموس اللعة بالضم قطعة من الثبت أخذت في اليبس والموضع الذى لا يصبه الماء من الوضوء والغسل [ قدر الدرهم لم يصبها الماء فأمره النبي ﷺ أن يعيد الوضوء والصلاة ] و في هذا الحديث مع ضعفه يمكن أن يحمل الأمر على الاستحباب كما حمل البيهقي : قول عمر رضى الله عنه في إعادة الوضوء على الاستحباب . ويمكن أن يؤول بأنه أمره بإعادة الوضوء لأنه صدر منه ما ينقض الوضوء فأمره بالاعادة لأجله لا لأجل اللعة ، والله أعلم .

[ باب إذا شك في الحدث ] هل ينصرف (١) و يتوضأ أولا [ حدثنا قتيبة بن سعيد ] بن جميل [ و محمد بن أحمد بن أبي خلف ] السلي مولاهم أبو عبد الله البغدادي . إمام مسجد أبي معمر القطيعي بفتح القاف ، قال أبو حاتم : ثقة

(١) قال في المنفى من يقن في الطهارة ثم شك في الحدث أو العكس فهو على ما يقن ، بهذا قال سائر أهل العلم فيما علنا إلا الحسن قال إن كان قبل الدخول في الصلاة لا يدخل فيها مع الشك وإن كان في الصلاة مضى فيها وقال مالك إن كان يستكحه كثيراً فهو على وضوء وإلا فلا يدخل في الصلاة مع الشك ، انتهى . وقال ابن رسلان المشهور عن مالك النقض مطلقا وروى عنه النقض خارج الصلاة وروى عنه مثل الجمهور لا وضوء عليه مطلقاً . انتهى قلت : فهذه أربع روايات عن مالك رحمه الله ، وذكر ابن العربي خمسة أقوال وبسطها أشد البسط .

## سعيد بن المسيب وعباد بن تميم عن عمه شكى (٥) إلى النبي

صدوق و ذكره ابن جبان في الثقات ، وقال : ربما أخطأ ، قلت : وقع في كتاب اللعان لأبي داود ، ثنا أحمد بن محمد بن أبي خلف ، قال الغساني أظنه وهما مات سنة ٢٣٧ [ قالوا ثنا سفيان ] بن عينة [ عن الزهري ] ابن شهاب [ عن سعيد بن المسيب ] بن حزن بن أبي وهب القرشي المخزومي ، ولد لستين مضت من خلافة عمر ، كان من سادات التابعين قتها وديناً وورعاً وعبادة وفضلاً ، وكان أقره أهل الحجاز وأعبر الناس لرؤيا ، ما نوى بالصلاة من أربعين سنة إلا وسعيد في المسجد ، فلما بايع عبد الملك الوليد وسليمان ، وأبي سعيد ذلك فضربه هشام بن إسماعيل المخزومي ثلاثين سوطاً وألبسه ثياباً من شعر وأمر به فطيف به ، ثم سجن ، قال : أبو طالب قلت لأحمد : سعيد بن المسيب ؟ قال ومن مثل سعيد ثقة ، من أهل الخير ، فقلت : له سعيد عن عمر ججة ؟ قال : هو عندنا ججة ، قد رأى عمر وسمع منه وإذا لم يقبل سعيد عن عمر فمن يقبل ، وقال الميموني عن أحمد بن حنبل مرسلات سعيد صحاح لا يرى أصح من مرسلاته ، وقال الربيع عن الشافعي : إرسال ابن المسيب عندنا حسن ، مات بعد التسعين ، وقد ناهز الثمانين [ وعباد بن تميم ] عطف على سعيد بن المسيب ، أي الزهري يروى عنهما ، وهو عباد بن تميم بن غزية الأنصاري المازني المدني ، روى عن عمه عبد الله بن زيد بن عاصم المازني وهو أخو تميم والد عباد لأمه ، و قيل إن له رؤية ، قال عباد : كنت يوم الخندق ابن خمس سنين و على هذا فكان عند الوفاة النبوية ابن عشر تقريباً ، ولكن المشهور أنه تابعي ، وثقه العجلي والنسائي وغيرهما ، وذكره ابن جبان في الثقات [ عن عمر (١) ] عبد الله بن زيد بن عاصم المازني ، أي سعيد بن المسيب وعباد بن تميم كلاهما (٢)

(١) اختلف في أنه عمه لآبيه أو لأمه . (٢) ذكره ابن رسلان عن ابن حجر احتمالاً وقال وعليه جرى صاحب الأطراف لكن لم يذكر الاحتمال الثاني وذكر صاحب الغاية هناك احتمالاً آخر وهو أن يكون رواية سعيد مرسلة إذ روى ابن ماجه عنه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه . (٥) وفي نسخة : شكى .

ﷺ الرجل يجد الشيء في الصلاة حتى يخيل إليه فقال لا  
ينفقل حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً .

يرويان عن عم عباد بن تميم [ شكى إلى النبي ﷺ الرجل ] قال النووي : شكى  
بضم الشين و كسر الكاف ، والرجل مرفوع ، و لم يسم ههنا الشاكى و جاء فى  
رواية البخارى أن السائل هو عبد الله بن زيد الراوى ، وينبغى أن لا يتوهم بهذا  
أنه شكى مفتوحة الشين والكاف ، و يجعل الشاكى هو عمه المذكور فان هذا الوم  
غلط ، انتهى ، وقال العيني : فى شرح البخارى ، بعد قل كلام النووي :

قلت : دعوى الغلط غلط ، بل يجوز الوجهان : شكى بصيغة المعلوم والشاكى هو  
عبد الله بن زيد والرجل حينئذ بالنصب مفعوله ، وشكى بصيغة المجبول والشاكى غير  
معلوم والرجل حينئذ بالرفع على أنه مفعول ناب عن الفاعل ، وقال الكرماني : الرجل  
هو فاعل شكى وهو غلط لا يخفى ، انتهى [ يجد الشيء فى الصلاة ] أى الحدث (١)  
خارجاً منه [ حتى يخيل إليه ] والخيال ههنا بمعنى الظن ، والظن ههنا أعم من  
تساوى الاحتمالين أو ترجيح أحدهما على ما هو أصل اللغة ، من أن الظن خلاف  
اليقين [ فقال لا ينفقل ] أى ينصرف عن الصلاة على احتمال تقضى الوضوء [ حتى  
يسمع صوتاً أو يجد ريحاً (٢) ] أى حتى يعلم وجودهما بالعلم اليقيني و لا يشترط  
السمع والشم بالاجماع فان الأصم لا يسمع صوته والأخشم الذى راحت حاسة  
شمه لا يشم أصلاً ، و هذا كما روى أنه عليه الصلاة والسلام ، قال إذا استهل الصبي  
ورث وصلى عليه ولم يرد تخصيص الاستهلال الذى هو الصوت دون غيره من  
أمارات الحياة من حركة و قبض و بسط و نحوها ، فالمعنى إذا كان أوسع من الاسم  
كان الحكم للعنى ، و هذا الحديث أصل من أصول الاسلام ، و قاعدة من قواعد  
الفقه ، وهى أن الأشياء يحكم بقائها على أصولها ، حتى يتيقن خلاف ذلك ولا يضر  
(١) و فى الغاية قيده بعض المالكية بالصلاة و أوجبوا الوضوء خارج الصلاة  
كذا قال ابن رسلان . (٢) أى رائحة ، كذا فى التقرير .

حدثنا موسى بن إسماعيل قال ثنا حماد قال أخبرنا سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال إذا كان أحدكم في الصلاة فوجد حركة في دبره أحدث أولم يحدث فأشك على فلا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً .

الشك الطارئ عليها والعلامة متفقون على هذه القاعدة ، قاله العيني في شرح البخاري والنووي في شرح مسلم .

[ حدثنا موسى بن إسماعيل قال ثنا حماد ] بن سلبة [ قال أخبرنا سهيل بن أبي صالح ] اسمه ذكوان السمان أبو يزيد المدني ، قال ابن عينة كما نعد سهيلاً ثبناً في الحديث ، وعن أحمد : ما أصاح حديثه ، وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ولا يحتج به ، وقال النسائي : ليس به بأس ، روى له البخاري مقروناً بغيره وعاب ذلك عليه النسائي ، فقال السلي : سألت الدارقطني ، لم ترك البخاري ، حديث سهيل في كتاب الصحيح ، فقال لا أعرف له فيه عذراً فقد كان النسائي ، إذا مر بحديث سهيل ، قال : سهيل والله خير من أبي العيان و يحيى بن بكير وغيرهما ، وذكره ابن حبان في الثقات ، و قال : يخطئ ، وذكر البخاري في تاريخه قال : كان لسهيل أخ فوات فوجد عليه نفسى كثيراً من الحديث ، وذكر ابن أبي خيثمة في تاريخه عن يحيى قال : لم يزل أهل الحديث يتقون حديثه ، و قال ابن سعد : كان سهيل ثقة ، كثير الحديث وقيل في حديثه بالعراق إنه نسي الكثير منه و ساء حفظه في آخر عمره [ عن أبيه ] هو أبو صالح (١) السمان ذكوان [ عن أبي هريرة ] رضى الله عنه [ أن رسول الله ﷺ قال إذا كان أحدكم في الصلاة فوجد حركة في دبره ] أى اختلاجاً [ أحدث أولم يحدث ] أى شك بالاختلاج وحركة الدبر [ فأشك على ] أنه أحدث أو لم

(١) ولفظ الترمذى لاوضو. إلا من صوت أو ريح ، و بسط ابن العربي الكلام على هذا الحصر .

يحدث ، ولهذا قال الشارح لعل فيه تقدماً وتأخيراً أى فأشكـل عليه أحدث أولم يحدث [ فلا ينصرف ] أى عن الصلاة على احتمال خروج الريح [ حتى يسمع صوتاً ] أى صوت الريح الخارجة من الدبر [ أو يحد ويحاً ] أى يحد ثن الريح ، وهذا مجاز عن تيقن الحدث لأنهما مبيان لعلم ذلك ، قال الامام فى الحديث دليل (١) على أن الريح الخارجة من أحد السبـاين توجب الوضوء ، و قال أصحاب أبى حنيفة رحمة الله عليه : خروج الريح من القبل لا يوجب الوضوء :

قلت : اختلف فى الريح الخارجة من قبل المرأة ، و ذكر الرجل فلم يذكر حكمهما فى ظاهر الرواية ، و روى عن محمد رحمة الله عليه ، أنه قال : فيهما الوضوء . و ذكر الكرخى رحمة الله عليه أنه لا وضوء فيهما إلا أن تكون المرأة مفضاة فيخرج منها ريح منتنة ، فيستحب لها الوضوء ، و جه رواية محمد رحمه الله ، أن كل واحد منهما مسلك النجاسة كالدبر فكانت الريح الخارجة منهما كالخارجة من الدبر فيكون حدثاً ووجه ما ذكره الكرخى رحمه الله ، أن الريح ليست بحدث فى نفسها لأنها طاهرة و خروج الطاهر لا يوجب انتقاض الطهارة وإنما انتقاض الطهارة بما يخرج بخروجها من أجزاء النجس و موضع الوطئ من فرج المرأة ليس بمسك البول فالخارج منه من الريح لا يجاوره النجس ، و إذا كانت مفضاة فقد صار مسلك البول و مسلك الوطئ مسلكاً واحداً ، فيحتمل أن الريح خرجت من مسلك البول فيستحب لها الوضوء . و لا يجب لأن الطهارة الثابتة يـقـين لا يحكم بزوالها بالشك ، و قيل إن خروج الريح من الذكر لا يتصور و إنما هو اختلاج يظهـل الانسان ريحاً ، كذا فى البدائع .

(١) و فى التقرير استدل بعـموم حديث الباب و لا يصح الاستدلال لأن المذكور هو ما يتخيل فى الدبر ، نعم الروايات الخالية عن ذكر الدبر يمكن الاستدلال بها إلا إنه ليس بريح خارج من النجس فتأمل انتهى . ملخصاً . وبسط الاختلاف فى السحابة و قال ابن العربى فى الوضوء عند الشافعى و دليلنا أنه ليس بريح معتاد فأشبهه الجشاء . انتهى .

( باب الوضوء من القبلة ) حدثنا محمد بن بشار قال ثنا يحيى وعبد الرحمن قالالا ثنا سفيان عن أبي روق عن إبراهيم التيمي عن عائشة أن النبي ﷺ قبلها و لم يتوضأ

[باب الوضوء (١) من القبلة] أى هل يجب الوضوء إذا قبل رجل امرأته أو لا .  
 [ حدثنا محمد بن بشار قال ثنا يحيى [ القطان ] [ وعبد الرحمن ] بن مهدي .  
 [ قالالا ثنا سفيان [ الثوري [ عن أبي روق (٢) [ بفتح الراء وسكون الواو بعدها قاف عطية بن الحارث الهمداني الكوفي صاحب التفسير ، قال أحمد والنسائي ويعقوب بن سفيان : لا بأس به ، وقال ابن معين : صالح ، وقال أبو حاتم : صدوق وذكره ابن حبان في الثقات [ عن إبراهيم التيمي ] هو إبراهيم بن يزيد بن شريك التيمي تيم الرباب أبو أسماء الكوفي قتله الحجاج بن يوسف و لم يبلغ أربعين سنة ، قال ابن معين : ثقة ، وقال أبو زرعة : ثقة مرجح ، وقال أبو حاتم : صالح الحديث ، وقال الدارقطني : لم يسمع من حفصة ولا من عائشة ، ولا أدرك زمانها ، وقال أحمد : لم يبق أبازر ، وقال ابن المديني : لم يسمع من علي ولا من ابن عباس ، وقال القطان : في رواية إبراهيم التيمي عن أنس في القبلة للصلوات لا شئ ، لم يسمعه ، مات سنة ٩٢ أو بعدها [ عن عائشة ] أم المؤمنين [ أن النبي ﷺ قبلها و لم يتوضأ (٣) ] وهذا الحديث دليل على أن مس الرجل المرأة غير ناقض للوضوء ، وهو قول أبي حنيفة وصاحبيه إلا إذا تبأثر الفرجان وانتشر الآلة وإن لم يمد فقول الشيخين فيه انتقاض الوضوء ، وقال مالك (٤) إن كان المس

(١) و بسط ابن العربي الكلام عليه ، وقال : ليس في الباب حديث ثابت فليرجع إلى القرآن . (٢) لم يذكره أحد بمجرد كذا في الغاية . (٣) قال صاحب الغاية الحديث ضعيف ولكنه مؤيد بروايات عديدة ثم ذكرها و بسط في دلائل الفريقين . (٤) وكذا قال مالك في مس الأمر داليل وحكي عن أحمد ، كذا قاله الشعراي .

بشهوة يكون حدثاً ، و إن كان بغير شهوة بأن كانت صغيرة أو كانت ذا رحم محرم منه لا يكون حدثاً و هو أحد قولى الشافعى و فى قول يكون حدثاً كيف ما كان شهوة أو بغير شهوة إذا لمس الأجنبية احتجاجاً ، بقوله تعالى : « أولامستم النساء » ، فالآية صرحت بأن اللس من جملة الأحداث الموجبة للوضوء حيث أوجب به إحدى الطهارتين و هى التيمم و هو حقيقة فى لمس اليد و يؤيد بقاءه على معناه الحقيقى قراءة « أولستم » فإنها ظاهرة فى مجرد اللس دون جماع ، وقال الآخرون: يجب الحيز إلى المجاز و هو أن اللس مراد به الجماع لوجود القرينة ، وهى حديث عائشة رضى الله عنها فى التقيل و حديثها فى لمسها لبطن قدم رسول الله ﷺ و لحديثها و لفظه « بئس ما عسى لتؤننا بالكلب و الحمار ، لقد رأيتنى و رسول الله ﷺ يصلى و أما مضطجعة بينه و بين القبلة فإذا أراد أن يسجد غمزنى فقبضت رجلى » رواه البخارى و فى رواية عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه إذا أراد أن يوتر منى برجله و فى رواية أبى سلسة عن عائشة فإذا سجد غمزنى فقبضت رجلى و أوجب بأن فى حديث التقيل ضعفاً ، وأيضاً فهو مرسل ، ورد بأن الضعف منجبر بكثرة رواياته و بأن المرسل عندنا حجة و بأحاديث لمس عائشة لبطن قدم النبي ﷺ و بغمزه رجلها و الاعتذار عن حديث عائشة فى لمسها بقدمه ﷺ ، بما ذكره ابن حجر فى الفتح من أن اللس يحتمل أنه كان بجائل أو على أن ذلك خاص به تكلف و مخالفة للظاهر ، وأما ما قالوا بأن فى حديث معاذ بن جبل - رضى الله عنه - الذى أخرجه أحمد والدارقطنى والترمذى و البيهقى و الحاكم عن عبد الرحمن بن أبى لى عن معاذ أمر النبي ﷺ السائل بالوضوء ، و أنه صرح ابن عمر بأن من قبل امرأته أو جسد يده فعليه الوضوء ، و عن ابن مسعود القبلة من اللس و فيها الوضوء اللس ما دون الجماع وعن عائشة ما كان أو قل يوم إلا و كان رسول الله ﷺ يأتينا فيقبل ويلس و عن أبى هريرة اليد زناها اللس و فى قصة معاذ: لعالك قبلت أو لمست ، و روى عن عمر - رضى الله عنه - القبلة من اللس و توضؤوا منها . والجواب عن هذا كله بأن حديث معاذ



## قال أبو داؤد هو مرسل و إبراهيم التيمي لم يسمع من

منقطع لأن عبد الرحمن لم يسمع من معاذ وأصل القصة في الصحيحين وغيرهما بدون الأمر بالوضوء والصلاة و لو سلم فيحتمل أن الأمر بالوضوء لأجل المعصية ، وقد ورد أن الوضوء من مكفرات الذنوب أولاً والحالة التي وصفها مظنة خروج المذنب ، أو هو طلب لشروط الصلاة المذكورة في الآية من غير نظر إلى انتقاض الوضوء وعدمه ، ومع الاحتمال يسقط الاستدلال ، و أيضاً لا دلالة فيه على النقض لأنه لم يثبت أنه كان متوضئاً قبل أن يأمره النبي ﷺ بالوضوء و لا ثبت أنه كان متوضئاً عند اللس فأخبره النبي ﷺ أنه قد انتقض وضوؤه ، وأما ما رووا عن ابن عمرو وابن مسعود وغيرهما فنحن لا نكر صحة إطلاق اللس على الجس باليد بل هو المعنى الحقيقي و لكننا ندعى أن المقام مخوف بقرائن توجب المصير إلى المجاز ، و أما قولهم بأن القبلة فيها الوضوء فلا حجة في قول الصحابي لا سيما إذا وقع معارضاً لما ورد عن الشارع ، و قد صرح البحر ابن عباس الذي علمه الله تأويل كتابه واستجاب فيه دعوة رسوله بأن اللس المذكور في الآية هو الجماع ، و قد قرر أن تفسيره أرجح من تفسير غيره لتلك المزية و يؤيد ذلك قول أكثر أهل العلم أن المراد بقول بعض الأعراب للنبي ﷺ أن امرأته لا ترد يد لاس الكناية عن كونها زانية ، و لهذا قال رسول الله ﷺ : طلقها ، انتهى « نيل » وغيره ملخصاً ، [قال أبو داؤد هو] أى حديث إبراهيم التيمي [مرسل (١)] و المرسل هو ما سقط من آخره بعد التابعي ، وصورته أن يقول التابعي سواء كان صغيراً أو كبيراً : قال رسول الله ﷺ كذا أو فعل ﷺ كذا أو فعل بحضرته ﷺ كذا هذا هو المشهور و هو المعتمد ، قاله الحافظ في شرح النخبة : فعلى هذا إطلاق المرسل هنا مجاز على الاصطلاح و حكم المرسل أنه ضعيف مردود لا يحتاج به عند جماهير المحققين

---

(١) قال النسائي ليس في الباب أحسن من هذا وإن كان مرسل « ابن رسلان » .

## عائشة (١) شيئاً قال أبوداؤد وكذا (٢) رواه الفريابي وغيره .

وكذا عند الشافعي - رحمة الله عليه - وكثير من الفقهاء وأصحاب الأصول ، وقال مالك : في المشهور عنه أنه صحيح ، وقال أبو حنيفة - رحمة الله عليه - وطائفة من أصحابهما وغيرهم من أئمة العلماء كأحمد في المشهور عنه أنه صحيح محتج به بل حكى ابن جرير إجماع التابعين بأسرهم على قبوله وأنهم لم يأت عنهم إنكاره ، ولا عن واحد من الأئمة بعدهم « شرح الشرح » [ وإبراهيم التيمي لم يسمع من عائشة ] رضى الله عنها [ شيئاً ] أى بلا واسطة [ قال أبو داؤد : وكذا (٣) ] أى كما روى يحيى وعبد الرحمن عن سفيان بسنديهما مرسلًا كذا [ رواه ] أى الحديث (٤) [ الفريابي وغيره ] قال السمعاني : فى الأنساب الفريابي بكسر الفاء وسكون الراء ، ثم الياء المفتوحة آخر الحروف وفى آخرها الياء الموحدة هذه النسبة إلى فارياب هى بلدة بناوحي بلغ ينسب إليها بالفريابي والفريابي والفريابي أيضاً ، بإثبات الياء خرج منها جماعة من المحدثين والأئمة ، وأما المشهور فهو أبو عبد الله محمد بن يوسف الفريابي سكن فياربة بلدة بساحل الشام ، انتهى ، وثقه ابن معين والعجلي والنسائي وأبو حاتم ، قال العجلي : قال بعض البغداديين أخطأ محمد بن يوسف فى مائة وخمسين حديثاً من حديث سفيان ، وقال أبو بشر الدولابي : عن البخارى نا محمد بن يوسف وكان من أفضل أهل زمانه .

قلت : لم أجد رواية الفريابي فى شئ من كتب الحديث ، وأما رواية غيره فرواية وكيع وأبي عاصم ومحمد بن جعفر وعبد الرزاق وقبيصة عن سفيان أخرجهما البار قطنى فى سننه ورواية عبد الرزاق أخبرنا سفيان عن أبي روق أخرجهما

(١) وفى نسخة : عن عائشة . (٢) وفى نسخة : هكذا .

(٣) قال فى النهاية : الغرض أن فيه تعريضاً على من وصله . (٤) ذكر متابعتة

فى عقود الجواهر المنيفة .

حدثنا عثمان بن أبي شيبة قال ثنا وكيع قال ثنا الأعمش  
عن حبيب عن عروة عن عائشة أن النبي ﷺ قبل  
امرأة من نسائه ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ قال

البيهقي أيضاً في سننه بسنده مرسل ، و قال الدار قطني لم يروه عن إبراهيم التيمي  
غير أبي روق عطية بن الحارث و لا نعلم حدث به عنه غير الثوري و أبي حنيفة  
- رحمة الله عليه - فأسنده الثوري عن عائشة - رضى الله عنها - و أسنده أبو حنيفة  
عن حفصة - رضى الله عنها - و كلاهما أرسله ، وإبراهيم التيمي لم يسمع من عائشة  
و لامن حفصة و لا أدرك زمانها ، و قال الدار قطني (٢) و قد روى هذا  
الحديث معاوية بن هشام عن الثوري عن أبي روق عن إبراهيم التيمي عن أبيه عن  
عائشة فوصل إسناده و اختلف عنه في لفظه ، فقال عثمان بن أبي شيبة عنه بهذا  
الاسناد أن النبي ﷺ كان يقبل و هو صائم ، و قال : عنه غير عثمان أن النبي ﷺ  
كان يقبل و لا يتوضأ ، قلت : و تكلم البيهقي في حديث عائشة هذا ، و قال :  
و الحديث الصحيح عن عائشة في قبلة الصائم لحمله الضعفاء من الرواة على ترك الوضوء  
منها و لو صح استناده لقلنا به إن شاء الله تعالى فهذا تضعيف منه للثقات من غير  
دليل ظاهر و المعنيان مختلفان فلا يعال أحدهما بالآخر «الجوهري» فلو أنصف لكان  
عليه أن يبين وجه ضعف رواه . فتضعيف الرواة بلا دليل بعيد من الديانة  
و الله الموفق .

[ حدثنا عثمان بن أبي شيبة قال ثنا وكيع ] بن الجراح [ قال ثنا الأعمش ]

سليمان بن مهران [ عن حبيب ] بن أبي ثابت [ عن عروة ] بن الزبير (٣) [ عن

(١) و في نسخة : رسول الله . (٢) و قال أيضاً في العلل رواه إبراهيم بن

حراشة عن الثوري بسنده فوصله ، كذا في حاشية الناسخ .

(٣) كذا في ابن رسلان .

عروة فقلت لها من هي إلا أنت فضحكت قال أبو داود هكذا رواه زائدة وعبد الحميد الحناني عن سليمان الأعمش . حدثنا إبراهيم بن مخلد الطالقاني قال ثنا عبد الرحمن بن مغراء<sup>(١)</sup> قال ثنا<sup>(٢)</sup> الأعمش قال ثنا<sup>(٣)</sup> أصحاب لنا عن

عائشة أن النبي ﷺ قبل امرأة من نسائه ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ قال عروة أي ابن الزبير [ فقلت لها ] أي لعائشة [ من ] استفهامية<sup>(٤)</sup> بمعنى النبي [ هي ] أي المرأة من نسائه التي قبلها رسول الله ﷺ [ إلا أنت فضحكت ] استبشاراً بمكاتها من رسول الله ﷺ و تصديقاً لقول عروة [ قال أبو داود هكذا ] أي مثل<sup>(٥)</sup> ما روى وكيع عن الأعمش عن حبيب عن عروة غير منسوب إلى أبيه [ رواه زائدة وعبد الحميد الحناني ] هو عبد الحميد بن عبد الرحمن الحناني بكسر المهملة وتشديد الميم<sup>(٦)</sup> ونون بعد الألف أبو يحيى الكوفي و لقبه بشمين ، أصله خوارزمي ، قال ابن معين : ثقة ، و قال أبو داود : كان داعية في الأرجاء ، و قال النسائي : ليس بقوي ، و قال في موضع آخر : ثقة ، و قال ابن عدى : هو و ابنه ممن يكتب حديثه ، و قال ابن قانع : ثقة ، و قال ابن سعد و أحمد : كان ضعيفاً ، و قال العجلي كوفي ضعيف الحديث مرجوح ، مات سنة ٢٠٢ [ عن سليمان الأعمش . ] [ حدثنا إبراهيم بن مخلد الطالقاني ] ذكره ابن حبان في الثقات و وثقه مسلمة

(١) وفي نسخة : يعني ابن مغراء . (٢ - ٣) وفي نسخة : أنا .

(٤) و أجاد والدي المرحوم في الكوكب الدرر في وجه هذا السؤال ، وحاصله العلم علان ، علم عيان و بيان و الأول أوكد فلذا سأل أي العلين حصل لك فله دره ، نور الله . مرقد . (٥) وفي التقرير الغرض توثيق الرواية بذكر المتابعات انتهى ، قلت : و الأوجه ما قاله الشيخ في البذل . (٦) نسبة إلى حمان قبيلة من تميم نزلوا الكوفة . ابن رسلان ، وأخرج حديثه الدار قطنى .

## عروة المزني عن عائشة بهذا الحديث .

بن قاسم الأندلسي [ قال ثنا عبد الرحمن بن مغراء ] بفتح الميم و إسكان المعجمة آخره راء ابن عياض بن الحارث بن عبد الله بن وهب الدوسي أبو زهير الكوفي سكن الري و ولي قضاء الأردن ، وثقه أبو خالد الأحمر و الخليلي ، و قال علي بن المديني : ليس بشئ كان يروى عن الأعمش ست مائة حديث تركناه لم يكن بذاك ، و قال ابن عدى : وهو كما قال علي إنما أنكرت علي أبي زهير هذا أحاديث يروها عن الأعمش لا يتابعه عليها الثقات ، وله عن غير الأعمش و هو من جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم ، و قال أبو جعفر محمد بن مهران : كان صاحب سمر ، و قال الساجي : من أهل الصدق فيه ضعف ، وذكره ابن حبان في الثقات [ قال ثنا الأعمش قال [ أى الأعمش ] ثنا أصحاب لنا [ أى كثير من شيوخنا ] عن عروة المزني (١) [ قال الحافظ في تهذيبه : عروة المزني روى حبيب بن أبي ثابت عن عروة عن عائشة أن النبي ﷺ قبل امرأة من نسائه ، ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ وقع في رواية أبي داود و الترمذي غير منسوب و نسب في رواية ابن ماجه عروة بن الزبير أى برواية وكيع عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت ، ثم قال : قلت . فعروة المزني على هذا شيخ لا يدرى من هو ولم أره في كتب من صنف في الرجال إلا هكذا يعلون هذه الأحاديث ولا يعرفون من حاله بشئ [عن عائشة (٢) بهذا الحديث] .

(١) و قال الذهبي : قيل هو عروة بن الزبير ، انتهى .

(٢) و قد روى الطبراني عن عائشة أنه - عليه الصلاة و السلام - يقبل بعض نسائه ، ثم يخرج إلى الصلاة و لا يتوضأ وعن أم سلمة كان عليه الصلاة و السلام يقبل ثم يخرج إلى الصلاة لا يحدث وضوءاً ، رواه الطبراني في الأوسط وفيه يزيد بن سنان وثقه البخاري و أبو حاتم و ابن معاوية ، و بقية رجاله موثوقون . ابن رسلان .

قلت : غرض المصنف بهذا الكلام تخفيف الحديث المار الذي أخرجه بسنده عن حبيب عن عروة عن عائشة بأن عروة هذا ليس هو عروة بن الزبير بل هو عروة المزني مجهول فيضعف هذا الحديث لجبالته ، وهذا الظن فاسد (١) بوجه : الأول أن الذي قال بأن عروة ههنا هو عروة المزني عبد الرحمن بن مغرله ، وقد علمت أنه لا يحتاج بقوله ، فكيف يثبت كونه مزنيا بقوله ، والثاني أنه خالفه في ذلك وكيع وقد صرح بأنه عروة بن الزبير أخرجه روايته ابن ماجه ، ثنا أبو بكر بن أبي شيبة و علي بن محمد ثنا وكيع ثنا الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عروة بن الزبير أن رسول الله ﷺ قبل بعض نسائه ، الحديث ، ثبت بهذا أن عروة ههنا هو عروة بن الزبير ، والثالث أن الأعمش يصرح في حديث عبد الرحمن بن مغرله بأنه حدثه شيوخه عن عروة المزني ، فلو كان عروة هذا مجهولا لا يعرف كيف يحدث عنه ، الكثيرون من شيوخه فيستدل بهذا أنه عروة بن الزبير ، ونعمته بالمزني غلط من عبد الرحمن ، ووم منه لأنه غير موثوق به ، خصوصا إذا خالفه وكيع ، والرابع أن المعروف عند المحدثين أن من يذكر غير منسوب يحمل على ما هو المشهور المتعارف فيما بينهم ولا يحمل على المجهول قطعاً ، والخامس (٢) قال عروة ، فقلت لما من هي إلا أنت فضحكت ، هذا الكلام يدل على أن عروة ههنا هو ابن الزبير لأن مثل هذا الكلام لا يمكن أن يجرى إلا على لسان من كان يمه و ينها بسوطة ففروة بن الزبير ابن أخت عائشة رضي الله تعالى عنها ، يمكن أن يحسر بمثل هذا الكلام ، لأنها خالته ولا يمكن أن يحسر به عندها من ليس له نوع تعلق بها ، السادس الروايات التي أخرجه الإمام أحمد في مسنده ، والدارقطني في سننه بسنديهما من حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة تدل أيضاً على أن عروة ههنا ، هو ابن الزبير لا المزني ، السابع أن سليمان الأعمش و إن كان ثقة ، حافظا لكن يحدث عن أصحاب

(١) و كذا حقق كونه ابن الزبير صاحب الغاية بالبط . (٢) و بهذا جزم

قال أبو داؤد : قال يحيى بن سعيد القطان لرجل إحك عني أن هذين (٥) يعني حديث الأعمش هذا عن حبيب وحديثه بهذا الاسناد في المستحاضة أنها تتوضأ لكل صلاة قال يحيى إحك عني أنهما شبه لا شئ قال أبو داؤد : وروى عن الثوري أنه قال ما حدثنا حبيب إلا عن عروة المزني يعني لم يحدثهم عن عروة بن الزبير بشئ قال

له مجهولان فكيف يعتمد على قولهم : ولا يدرى من هم . والله أعلم [ قال أبو داؤد : قال يحيى بن سعيد القطان لرجل إحك عني ] أى إرو وأظهر عني [ أن هذين ] أى الحديثين كما في نسخة [ يعني حديث الأعمش هذا عن حبيب وحديثه بهذا الاسناد في المستحاضة أنها تتوضأ لكل صلاة قال يحيى إحك عني ] و هذا تكرر للقول (١) الأول [ أنهما ] أى الحديثين [ شبه (٢) لاشئ ] أى ضعيفان ووجه ضعفهما أمران ، الأول أن راويهما عروة المزني مجهول ، والثاني أن حبيباً لم يحدث عن عروة بن الزبير بشئ ، وقد ذكرنا قبل ما يكتفى في إزالة العلة الأولى ، وهى جهالة المزني وأما ما يتعلق بالعلة الثانية فأتيتك عن قريب [ قال أبو داؤد : وروى عن الثوري أنه قال ما حدثنا حبيب إلا عن عروة المزني ، يعني لم يحدثهم عن عروة بن الزبير بشئ ] وكلام الثوري الذى حكاه أبو داؤد ههنا عنه لا يعتمد عليه ، لأنه رواها غير مسندة ، وقول الثوري : لو ثبت (٣) يحمل على عليه فإن حبيباً لا يذكر لقاء عروة بن الزبير لرواية عن هو أكبر من عروة و أجل وأقدم موتاً ، وقد قال مسلم في

(١) أعاده لبعد الأول ، كذا في غاية المقصود . (٢) بكسر الشين و سكون الموحدة و سقط التنوين للإضافة . « ابن رسلان » (٣) والأوجه عندى أن حبيباً إذا لم يحدث الثوري عن غير المزني فلا يستلزم أنه ما حدث غيره أبشاً عن غيره . (٥) و في نسخة : الحديثين .

أبو داود وقد روى حمزة الزيات عن حبيب عن عروة بن الزبير عن عائشة حديثاً صحيحاً .

خطبة كتابه لا يلزم ثبوت سماع الراوى عن روى عنه للاتصال وادعى الاتفاق على أنه يكنى إماماً للقاء . ومال أبو عمر إلى تصحيح هذا الحديث ، قال ، صححه الكوفيون و ثبتوه لرواية الثقات من أئمة الحديث له ، وقد ذكرنا فيما تقدم أن ابن ماجه صرح في سننه أنه ابن الزبير ، و قال في الجوهر النقي : و أيضاً قال الدارقطني : أخرج حديث القبلة في سننه ابن أبي شيبة وعلى بن محمد قالوا : ثنا وكيع ثنا الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عز عروة بن الزبير عز عائشة أن رسول الله ﷺ قبل بعض نسائه ، ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ ، وقد رد المصنف كلام الثوري هذا و لم يقله [ قال أبو داود (١) ] و قد روى حمزة الزيات عن حبيب عن عروة بن الزبير عن عائشة حديثاً صحيحاً [ قلت : روى حبيب بن أبي ثابت عن عروة أربعة أحاديث أولها هذا الذى فى القبلة أخرجهما أبو داود والترمذى وغيرهما ، و قد مر أن عروة هنا غير منسوب فى أكثر الروايات ، و فى رواية ابن (٢) ماجه مصرح بأنه ابن الزبير ، والثانى ما أخرجه الترمذى بسنده عن حمزة الزيات عن حبيب بن أبي ثابت عن عروة عن عائشة قالت كان رسول الله ﷺ يقول : اللهم عافنى فى جسدى ، الحديث ، ثم قال الترمذى : سمعت محمداً يقول : حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من عروة بن الزبير شيئاً ، و لعل (٣) مراد أبي داود فى هذا الكلام ، برواية حمزة الزيات هو هذا الحديث ، و لكن لم يصرح فيه الترمذى بأنه عن عروة بن الزبير ، والثالث ما أخرجه أبو داود بسنده عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن

---

(١) قال الزيلعى هذا يدل على أن المصنف لم يرض بما حكاه عن الثورى ويقدم هذا لأنه مثبت وما قاله الثورى ناف . (٢) وكذا الدارقطني و ابن أبي شيبة . (٣) و به جزم صاحب الغاية .



( باب الوضوء من مس الذكر ) حدثنا عبد الله بن مسleme  
عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر أنه سمع عروة يقول:

عروة عن عائشة في الاستحاضة ثم قال أبو داود و دل على ضعف حديث الأعمش  
عن حبيب هذا الحديث أوقفه حفص بن غياث عن الأعمش و أنكر حفص بن  
غياث أن يكون حديث حبيب مرفوعاً ، و أوقفه أيضاً أسباط عن  
الأعمش موقوفاً على عائشة ثم قال أبو داود : و دل على ضعف حديث  
حبيب ، هذا أن رواية الزهري عن عروة عن عائشة قالت فكانت تنقل لكل صلاة  
في حديث المستحاضة فبين أبو داود هاهنا علتين إحداهما كون هذا الحديث موقوفاً ،  
و الثانية كونه مخالفاً لرواية الزهري و لم يبين العلة الثالثة و هي عدم سماع حبيب  
عن عروة لأنها غير ثابتة عنده ، و الرابع ما أخرج الترمذى بسنده عن الأعمش عن  
حبيب بن أبي ثابت عن عروة قال سئل ابن عمر في أى شهر اعتمر رسول الله ﷺ  
الحديث ، ثم قال الترمذى : سمعت محمداً يقول : حبيب بن أبي ثابت لم يسمع عن  
عروة بن الزبير و صرح صاحب الجوهر النقي فقال : و الحديث الذى أشار إليه أبو  
داود هو أنه عليه السلام كان يقول : اللهم عافنى فى جسدى و عافنى فى بصرى ،  
الحديث ؛ رواه الترمذى ، و قال حسن غريب .

[ باب الوضوء (١) من مس الذكر ، حدثنا عبد الله بن مسleme [ القعنبى ] عن  
مالك [ بن أنس الامام [ عن عبد الله بن أبي بكر [ بن محمد بن عمرو بن حزم  
الأنصارى أبو محمد و يقال أبو بكر المدنى ، قال عبد الرحمن بن القاسم عن مالك كان  
كثير الأحاديث و كان رجلاً صدق ، و قال أحمد : حديثه شفاء ، و وثقه ابن معين  
و أبو حاتم و النسائى ، و قال : ثقة ثبت ، و ابن سعد و العجلي ، و ذكره ابن

(١) و ذكر ابن العربى فى مناظرة بين الأئمة لطيفة فارجع إليها و بلغ فروع  
الباب إلى أربعين بحثاً .

دخلت على مروان بن الحكم فذكرنا ما يكون منه الوضوء فقال مروان ومن مس الذكر فقال عروة ما علمت ذلك فقال مروان أخبرتنى بسرة بنت صفوان أنها سمعت رسول

جبان في الثقات ، و قال الطحاوى فى شرح معانى الآثار : عبد الله بن أبى بكر بن عديته عن عروة كحديث الزهرى عن عروة ولا عبد الله بن أبى بكر عندهم فى حديثه بالمتفق ، لقد حدثنى بحير بن عثمان قال ثنا ابن وزير قال سمعت الشافعى يقول : سمعت ابن عينة يقول كنا إذا رأينا الرجل يكتب الحديث عند واحد من نفر سماهم منهم عبد الله بن أبى بكر سخرنا منه لأنهم لم يكونوا يعرفون الحديث ، مات سنة ١٣٥ ، [ أنه سمع عروة ] بن الزبير [ يقول : دخلت على مروان بن الحكم ] هو ابن أبى العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف الأموى أبو عبد الملك ويقال أبو القاسم ويقال أبو الحكم ولد بعد الهجرة بستين وقيل بأربع وروى عن النبي ﷺ و لا يصح له منه سماع وكتب لعثمان رضى الله عنه و ولى إمرة المدينة أيام معاوية وبويع له بالخلافة بعد موت معاوية بن يزيد بن معاوية بالجالية فى آخر سنة أربع و ستين وكانت ولايته تسعة أشهر ، قال البخارى (١) لم ير النبي ﷺ ، وعاب الاستماع على البخارى تخريج حديثه وعد من موثقاته أنه روى طلحة أحد العشرة يوم الجبل و هما جميعاً مع عائشة فقتل ثم وثب على الخلافة بالسيف ، ومات فى رمضان سنة خمس و ستين ، ولعل هذا الدخول (٢) حين كان مروان أميراً على المدينة [فذكرنا ما يكون منه الوضوء] أى فذكرنا فى نواقض الوضوء [ فقال مروان و من مس الذكر ] أى قلنا أوقال مروان ينقض الوضوء من كذا وكذا فقال مروان ومن مس الذكر [ فقال عروة ما علمت ذلك ] أى أنه يلزم من مس الذكر الوضوء [ فقال مروان

(١) لأنه عليه الصلاة والسلام نفى أباه إلى الطائف فأقام بها حتى ولى عثمان رضى الله عنه المدينة فردّه ، كذا فى جامع الأصول (٢) صرح به فى رواية النسائى .

## الله ﷻ يقول من مس ذكره فليتوضأ .

أخبرني بسرة (١) بنت صفوان [ قال بعضهم هي بنت صفوان بن نوفل بن أسد القرشية الأسدية بنت أخي ورقة بن نوفل ، كذا نسب الزبير بن بكار ، وقال غيره : هي بسرة بنت صفوان بن أمية بن محرز من بني مالك بن كنانة ، قال ابن عبد البر ليس قول من قال : إنها من كنانة بشئ ، قال الشافعي : لها سابقة وهجرة قديمة ، وقال ابن حبان : كانت من المهاجرات ، وقال مصعب : كانت هي من المبايعات ، وذكر ابن الكلبي أنها كانت ماشطة تقين النساء بمكة عاشت إلى ولاية معاوية ] أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول من مس ذكره (٢) فليتوضأ (٣) [ هذا الحديث يدل على أن من الذكر ناقض للوضوء ، قال الشوكاني : وقد ذهب إلى ذلك عمر و ابنه عبد الله و أبو هريرة و ابن عباس و عائشة و سعد بن أبي وقاص و عطاء و الزهري و ابن المسيب و مجاهد و أبان بن عثمان و سليمان بن يسار و الشافعي و أحمد و إسحاق و مالك في المشهورة و احتجوا بحديث الباب ، صححه أحمد و الترمذي و الدارقطني و يحيى بن معين فإيا حكاه ابن عبد البر و البيهقي و الحازمي (٤) ، و أما البخاري و مسلم فلم يخرجاه لاختلاف وقع في سماع عروة منها أو من مروان ، انتهى ملخصاً ، و قال المانعون : إن الواسطة بين عروة و بسرة إما مروان و هو مطعون في عدالته أو حرسية وهو مجول و ما أجاب به عنه أهل المقالة الأولى بأنه قد جزم

(١) كانت تحت المغيرة بن أبي العاص فولدت له معاوية وعائشة . وكانت عائشة تحت مروان بن الحكم و هي أم عبد الملك بن مروان بن الحكم ، كذا قال ابن رسلان (٢) زاد في رواية الطبراني في الكبير و الأوسط أو أنثيه أو رغبته ، كذا في جمع الفوائد ، تكلم عليه في الجوهر النقي (٣) أى استجاباً أو أدباً كما يتوضأ من القهوة خارج الصلاة أو بكلام الدنيا أو محمول إذا خرج منه شئ . كذا في التقرير ، و الأوجه عندى أن مفعول المس محذوف أى من ذكره بفرج المرأة و هي المباشرة الفاحشة (٤) وغيرهم كما بسطه ابن رسلان و صاحب الغاية .

غير واحد من الأئمة بأن عروة سمعه من بسرة كما في صحيح ابن خزيمة و ابن حبان قال : عروة فذهبت إلى بسرة فسألتها فصدقتها ، لا يعتمد عليه لأنه لو ثبت ذلك لاعتمد عليه البخارى و مسلم ، أفلا ترى أنهما لم يقنعا على ذلك و لم يعتمدا عليه و نقل البعض بأن ابن معين قال : ثلاثة أحاديث لا تثبت : حديث مس الذكر ، و لا نكاح إلا بولي ، و كل مسكر حرام ، و أيضاً طعن فيه الطحاوى بأنه إنما روى الزهرى عن عروة فهذا مرسل لأن الزهرى لم يسمعه من عروة بل دلس به بل إنما هو عن الزهرى عن عبد الله بن أبي بكر عن عروة و عبد الله بن أبي بكر ليس عندهم في حديثه بالمتقن و حكى تضعيفه عن ابن عينة ، و كذلك أحاديث أخر التي رويت في هذا الباب و احتجوا بها تكلم فيها الطحاوى و صرح بضعفها و من أقواها ما أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده ، و الطحاوى في شرح معاني الآثار بسنديهما عن محمد بن إسحاق حدثني محمد بن مسلم الزهرى عن عروة بن الزبير عن زيد بن خالد الجهني سمعت رسول الله ﷺ يقول : من مس فرجه فليتوضأ فاعترض عليه الطحاوى و قال قيل له : أنت لا تجعل محمد بن إسحاق في شئ إذا خالفه فيه مثل من خالفه في هذا الحديث و لا إذا انفرد ، و نفس هذا الحديث منكر ، و أخلق به أن يكون غلطاً لأن عروة حين سأله مروان عن مس الفرج فأجابته من رأيه أن لا وضوء فيه فلما قال له مروان عن بسرة عن النبي ﷺ ما قال ، قال له عروة : ما سمعت به ، و هذا بعد موت خالد بكم ما شاء الله فكيف يجوز أن ينكر عروة على بسرة ما قد حدثه إياه زيد بن خالد عن النبي ﷺ ، قال البيهقي في جوابه : وأما ما قال من تقديم موت زيد بن خالد الجهني فهذا منه توهم فلا ينبغي لأهل العلم أن يطعنوا في الأخبار بالتوهم فقد بقى زيد بن خالد إلى سنة ثمان و سبعين من الهجرة و مات مروان بن الحكم سنة خمس وستين ، هكذا ذكره أهل العلم بالتواريخ فيجوز أن يكون عروة لم يسمع من أحد حين سأله مروان ثم سمعه من بسرة ثم سمعه بعد ذلك من زيد بن خالد ، انتهى على ما نقله صاحب غاية المقصود ، ثم قال شارحاً لكلام البيهقي : قلت كلام

( باب الرخصة في ذلك ) حدثنا مسدد قال ثنا ملازم بن عمرو الحنفي قال ثنا عبدالله بن بدر عن قيس بن طلق

الطحاوي هذا غلط لا يصح، ثم قال بعد تقرير كلامه: فالعجب من الطحاوي أنه بنى الكلام على رواية ضعيفة وترك رواية الأكثرين، وما هو إلا لنصرة مذهبه، انتهى . قلت : ليس هذا التشنيع والتغليب إلا للدعاية قضائية دعت به إلى ذلك وما هو لنصرة الحق فإنه قد اختلف في موت زيد بن خالد على خمسة أقوال : فقليل : مات سنة ٥٠ ، وقيل في آخر أيام معاوية ، وقيل : سنة ٦٨ ، وقيل سنة ٧٢ وقيل سنة ٨٧٨ ، ثم اختلف في مكان موته ، قيل : بالمدينة وقيل : بمصر وقيل : بالكوفة ، فلو قلنا إن الراجح عند الامام الطحاوي - رحمه الله تعالى - هو أنه مات قبل ذلك، كيف يكون قول بعض أهل التواريخ والسير حجة عليه ، والحال أنه إمام في الحديث والسير ، فهل عندهم أحد يوازيه في العلم بل يكون قوله حجة عليهم .

[باب الرخصة (١) في ذلك] أى في ترك الوضوء من مس الذكر [حدثنا مسدد قال ثنا ملازم بن عمرو] هو ملازم بن عمرو بن عبدالله بن بدر السجيمى مصغراً يلقب بلزيم ، قال أبو طالب عن أحمد من الثقات ، وقال عبدالله بن قيس : قال أبو ملازم ثقة ، وقال عثمان الدارمي عن ابن معين : ثقة ، وكذا قال أبو زرعة والنسائي ، وقال الدارقطني : يماي ثقة يخرج حديثه ، وقال أبو حاتم : صدوق لا بأس به ، وقال أبو داود : ليس به بأس ، وذكره ابن حبان في الثقات [الحنفي] بفتح المهملة والنون وفي آخرها الفاء نسبة إلى بني حنيفة [قال ثنا عبدالله بن بدر] بن عميرة بن الحارث بن شمر ويقال سمرة الحنفي السجيمى مصغراً ، نسبة إلى سحيم ، بطن من بني حنيفة، اليماي جد ملازم بن عمرو ، قال ابن معين وأبو زرعة والعجلي : ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات [عن قيس بن طلق] بن علي بن المنذر الحنفي

عن أبيه قال قدما على نبي الله ﷺ رجلا كأنه بدوى فقال يا نبي الله ما ترى في مس الرجل ذكره بعد ما يتوضأ فقال (٢) ﷺ هل هو إلا مضغة منه أو بضعة منه

اليامي ، قال عثمان الدارمي : سألت ابن معين ، قلت : عبد الله بن النعمان عن قيس بن طلق ، قال : شيوخ يمامة ثقات ، وقال العجلي : يمامي تابعي ثقة و أبوه صحابي ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال ابن أبي حاتم عن أبيه : قيس ليس ممن تقوم به حجة وواه ، وقال الحلال عن أحمد : غيره أثبت منه ، و قال الشافعي : قد سألنا عن قيس بن طلق فلم نجد من يعرفه ، وقال ابن معين : لقد أكثر الناس في قيس وأنه لا يحتاج بحديثه ، و قال الطحاوي بسنده إلى علي بن المديني يقول : حديث ملازم هذا أحسن من حديث بسرة [ عن أبيه ] هو طلق بن علي بن المنذر بن قيس بن عمرو بن عبد الله بن عمرو الحنفي السجيم أبو علي اليامي وفد على النبي ﷺ و عمل معه في بناء المسجد و روى عنه و عنه ابنه قيس و بنته خالدة و عبد الله بن بدر و عبد الرحمن بن علي بن شيان ، قلت : ذكره ابن السكن ، و يقال له طلق بن ثمامة ، هكذا في تهذيب التهذيب للحافظ [ قال قدما على نبي الله ﷺ ] و الظاهر (٣) أن قدمه مع قومه الذين وفدوا على النبي ﷺ حين بنى المسجد في أول سنة الهجرة [ فجاء رجل كأنه بدوى (٤) ] لم يعرف اسم الرجل ، قال في القاموس : البدو والبادية والباداة و الباداة خلاف الحضرة و النسبة بدوى كسحاوى و بدواوى بالكسر و بدوى بحركة نادر [ فقال : يا نبي الله ما ترى في مس الرجل ذكره بعد ما يتوضأ فقال ﷺ : هل هو [ أى الذكر [ إلا مضغة ] بضم الميم [ منه ] أى من الرجل [ أو بضعة منه ] بفتح الباء المؤحدة ، وهذا شك من الراوى و معناه قطعة من اللحم فكأن لا يجب

(١) و في نسخة : يا رسول الله (٢) و في نسخة : قال هل (٣) كذا في الغاية

و بسطه أشد البسط (٤) قال ابن رسلان نسبة إلى البادية خلاف القياس .

الوضوء بمس سائر الجسد ، كذلك لا يجب الوضوء من مس الذكر ، قال الترمذى :  
و هذا الحديث أحسن شئ روى في هذا الباب ، و قد روى هذا الحديث أيوب  
بن عتبة و محمد بن جابر عن قيس بن طلق عن أبيه و قد تكلم بعض أهل الحديث  
في محمد بن جابر و أيوب بن عتبة ، و حديث ملازم بن عمرو عن عبد الله بن بدر  
أصح و أحسن و ذهب إلى هذا كثير من علماء الصحابة و التابعين ، منهم علي بن  
أبي طالب و عمار بن ياسر و عبد الله بن مسعود (١) و حذيفة بن اليمان و عمران  
بن الحصين و أبو الدرداء و سعد بن أبي وقاص في إحدى الروايتين عنه و سعيد بن  
المسيب و الحسن البصرى و سعيد بن جبير و إبراهيم النخعي و ربيعة بن أبي عبد  
الرحمن و سفيان الثوري و أصحابه و يحيى بن معين و أهل الكوفة ، قال الشوكاني :  
صححه عمرو بن علي الفلاس ، و قال : هو عندنا أثبت من حديث بسرة و روى  
عن علي بن المديني أنه قال : هو عندنا أحسن من حديث بسرة ، و قال : إسناده  
مستقيم غير مضطرب بخلاف حديث بسرة و صححه أيضاً ابن حبان و الطبراني وابن  
حزم ، قال الشوكاني : و أجيب بأنه قد ضعفه الشافعي و أبو حاتم و أبو زرعة  
و الدارقطني والبيهقي و ابن الجوزي و ادعى فيها النسخ ابن حبان (٢) و الطبراني وابن  
العربي و الحازمي و آخرون .

قلت : مدار تضعيف الشافعي على أنه قال : قد سألنا عن قيس بن طلق فلم  
نجد من يعرفه ، فلما لم يعرفه الامام الشافعي صار عنده مجهولاً وضعف روايته لجبهاته  
و أما عند غيره فهو معروف روى عنه الكثير من الرواة و لم يثبت عندهم جرح  
فضصحو حديثه ، وقولهم أرجح لأن مدار قولهم على زيادة العلم و كذلك جرح  
غيرهم جرح مبهم لا يلتفت إليه لأنه جرح من غير دليل خصوصاً في مقابلة الموثقين

(١) و ذكر ابن رسلان بعض الآثار عن ابن مسعود في عدم التقص (٢) و كذا  
قال ابن رسلان عن البغوي لأن قدوم طلق في السنة الأولى و إسلام أبي هريرة  
في السابعة .

## قال أبو داؤد رواه هشام بن حسان وسفيان الثوري وشعبة و ابن عيينة و جرير الرازي عن محمد بن جابر عن قيس

له و هو لا يكون إلا بدليل ، و أما دعوى النسخ فأوهى من ذلك و أوهن لأن دعوى النسخ يستدل عليها بتقديم إسلام طلق و تأخر إسلام بسرة و هذا لا يثبت به النسخ كما قال الشوكاني ، و لكن هذا غير دليل على النسخ عند المحققين من أئمة الأصول ، قال ابن الهيثم : و بما يدل على انتطاع حديث بسرة باطلاً أن أمر التواضع مما يحتاج إلى إصـ و العام إليه و قد ثبت عن علي و عمار و عبدالله بن مسعود و غيرهم من كبار الصحابة أنهم لا يرون النسخ منه وإن روى عن غيرهم كعمـ و ابنه و غيرهما على أن في الرواية عن عمر نظراً لما من ذكره عنه في كتاب الصلاة ، انتهى ملخصاً [ قال أبو داؤد رواه ] أى حديث طلق بن علي [ هشام بن حسان و سفيان الثوري و شعبة و ابن عيينة و جرير الرازي عن محمد بن جابر (١) ] بن سيار بن طارق السجعي الخنفي أبو عبد الله أصله كوفي ذهب كتبه فساء حفظه و خلط كثيراً و عوى فصار يلقن ، رجحه أبو حاتم على ابن لهيعة ، هكذا في التقریب ، و أما في التهذيب قال الدوري عن ابن معين : كان أعـ و اختلط عليه حديثه و كان كوفياً فانتقل إلى اليمامة و هو ضعيف ، و قال عمرو بن علي : صدوق كثير الوهم متروك الحديث ، و قال ابن أبي حاتم عن محمد بن يحيى سمعت أبا الوليد يقول نحن نعلم محمد بن جابر بامتناعنا عن التحديث عنه قال : سمعت أبي و أبا زرعة يقولان من كتب عنه باليمامة و بمكة فهو صدوق إلا أن في أحاديثه تخالط ، و أما أصوله فصالح ، قال : و سئل أبي عن محمد بن جابر و ابن لهيعة فقال محلهما الصدق و محمد بن جابر أحب إلى من ابن لهيعة ، و قال البخاري : ليس بالقوى يتكلمون فيه روى مناكير ، و قال أبو داؤد ليس بشئ ، و قال النسائي : ضعيف ، و قال ابن عسدي : روى عنه من الكبار

(١) قال ابن رسلان : ليس له عند أبي داؤد و ابن ماجه غير هذا الحديث .



بن طلق . حدثنا مسدد قال ثنا محمد بن جابر عن قيس بن طلق بإسناده<sup>(١)</sup> و معناه و قال في الصلاة .

( باب الوضوء من لحوم الابل ) حدثنا عثمان بن أبي شيبة قال ثنا أبو معاوية قال ثنا الأعمش عن عبد الله بن عبد الله الرازي عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن

أيوب و ابن عون و سرد جماعة قال : و لولا أنه في ذلك المحل لم يرو عنه هؤلاء و مع ما تكلم فيه من تكلم يكتب حديثه ، و قال يعقوب بن سفيان و العجلي : ضعيف ، و قال الذهلي : لا بأس به ، و قال ابن حبان : كان أعمى يلحق في كتبه ما ليس في حديثه و يسرق ما ذكر به فيحدث به ، و قال أحمد بن حنبل : لا يحدث عنه إلا شراً منه ، و قال الدارقطني هو وأخوه مقاربان في الضعف ، قيل له : يتركان ؟ فقال لا بل يعتبر بهما ، هكذا في تهذيب التهذيب ملخصاً [ عن قيس بن طلق ] .

[ حدثنا مسدد قال ثنا محمد بن جابر عن قيس بن طلق بإسناده و معناه ] أي روى محمد بن جابر بإسناد حديث عبد الله بن بدر و اتحاد معناه [ و قال في الصلاة ] أي زاد في الحديث لفظ « في الصلاة » فصار لفظ الحديث هكذا : فقال يا نبي الله ما ترى في مس الرجل ذكره في الصلاة بعد ما يتوضأ ، وقد مر أن محمد بن جابر ضعيف فالزيادة التي تفرد بها ضعيفة أيضاً .

[ باب الوضوء من لحوم الابل ( ) ] هل يجب الوضوء من أكلها أم لا ، [ حدثنا عثمان بن أبي شيبة قال ثنا أبو معاوية ] محمد بن غازم [ قال ثنا الأعمش ] سليمان بن مهران [ عن عبد الله بن عبد الله الرازي ] أبو جعفر قاضي الري مولى

(١) و في نسخة : عن أبيه بإسناده و معناه (٢) و قال ابن العربي : حديث لحم الابل صحيح ظاهر مشهور و ترك الوضوء منه ليس بقوى عندى ، انتهى ، قلت : و الآثار الدالة على ترك الوضوء في مصنف ابن أبي شيبة و في شرح ابن رسلان .

## عازب قال سئل رسول الله ﷺ عن الوضوء من لحوم الابل فقال توضؤوا منها ؛

بنى هاشم أصله كوفي وقسمه أبو معمر الهذلي و يعقوب بن سفيان و أحمد بن حنبل والعجلي و قال : عبد الله بن أحمد كانت جدته مولاة لعلی أو جاريته ، و ذكره ابن حبان و ابن شاهين في الثقات [ عن عبد الرحمن (١) بن أبي ليلى عن البراء بن عازب ] بن الحارث الأنصاري الأوسي يكنى أبا عمارة ويقال أبو عمرو وله ولاية صحبة استغفره رسول الله ﷺ يوم بدر فلم يشهدا و أول مشاهدته أحد غزا مع رسول الله ﷺ خمس عشرة غزوة و سافر معه ثمانية عشر سفراً ثم شهد مع علي رضي الله تعالى عنه الجمل و صفين و قتال الخوارج و نزل الكوفة في إمارة مصعب بن الزبير و أرخه ابن حبان بأنه مات سنة ٥٧٢ [ قال سئل رسول الله ﷺ عن الوضوء من لحوم الابل ] أى من أكلها [ فقال توضؤوا منها (٢) ] أى من أكلها فان قيل كيف قدرتم فعل الأكل والحديث عام لا تخصيص فيه بفعل دون فعل وما الدليل على ذلك أيضاً لو سلمنا أن المراد أكلها فلو أكل أحد لحم الجمل نأى غير مطبوخ هل ينقض وضوءه أم لا فلو قلتم إنه ينقض الوضوء فما الفرق بين الأكل نأى وبين مسه بعضو من أعضائه من اليد واللسان ولو قلتم إنه لا ينقض الوضوء إلا بالضيغ منه فما الدليل على هذا التخصيص عندكم و الحديث عام يشمل الضيغ و النأى ، قلنا قال الشوكاني : و قد اختلف في ذلك ، فذهب الأكثرون إلى أنه لا ينقض الوضوء ،

(١) روى هذا الحديث حماد بن سلمة عن الحجاج بن أرطاة فاختطأ فيه ، بسطه في الغاية (٢) ويكنى لصرف الحديث عن معناه الشرعى إلى معناه اللغوى أو المجاز و هو التدب ، ترك جمهور الصحابة والخلفاء الأربعة العمل بالحديث ، ومن شرائط العمل بخبر الواحد ترك الاعراض عنه في الصدر الأول كما بسط في الأصول ، و قال ابن رسلان : الحديث يحتمل اللغوى و الشرعى و هو غسل الكفين و التدب و الوجوب ، والأكثرون ذهبوا إلى عدم التنصص ، انتهى .

قال النووي ممن ذهب إلى ذلك الخلفاء الأربعة و ابن مسعود و أبي بن كعب و ابن عباس و ابو الدرداء و أبو طلحة و عامر بن ربيعة و أبو أمامة و جاهير من التابعين و مالك و أبو حنيفة و الشافعي و أصحابهم فانهم لا يرون الوضوء بأكل لحوم الابل و لا بمسها فلا يحتاج إلى الجواب و ذهب إلى انتقاص الوضوء (١) به أحمد بن حنبل و إسحاق بن راهويه و يحيى بن يحيى و أبو بكر بن المنذر و ابن خزيمة و اختاره الحافظ أبو بكر البيهقي و حكى عن أصحاب الحديث مطلقاً و حكى عن جماعة من الصحابة فيمكن الجواب عما ذهبوا إليه بأن الوجوب و الحرمة إذا نسب إلى الشيء فالنسبة إليه باعتبار الفعل الذي يتعلق به باعتبار ما هو من أعظم منافعه فلما نسب وجوب الوضوء إلى لحوم الابل و أعظم منافع اللحوم ليس إلا الأكل فنسب وجوب الوضوء إلى أكلها لالغيره من الأفعال من المس وغيرها ويمكن الجواب عن الثاني بأنه لما علم تخصيصه بالأكل، والأكل لا يتحقق عرفاً إلا بالنضيج ولا يؤكل فيه عادة فيختص حكم وجوب الوضوء بالنضيج ضرورة و الله أعلم ، و احتج القائلون بالنقض بهذا الحديث وبأمثاله ، و أما القائلون بعدم النقض فاحتجوا بحديث جابر رضى الله عنه الذى أخرجه الأربعة أنه قال كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار أى تحقق الأمران الوضوء و الترك ، وكأن الترك آخر الأمرين فارتفع الوضوء أى وجوبه و لهذا قال الترمذى : و كأن هذا الحديث ناسخ للحديث الأول حديث الوضوء مما مست النار ، ولما كان لحوم الابل داخلة فيما مست النار و كان فرداً من أفرادها ونسخ وجوب الوضوء عنه بجميع أفرادها استلزم نسخ الوجوب عن هذا الفرد أيضاً فإنا لا نسلم كونه منسوخاً بحيث إنه خاص بل لأنه فرد من أفراد العام الذى نسخ فاذا نسخ العام و هو وجوب الوضوء مما مست النار نسخ جميع أفرادها ، و من أفرادها أكل لحوم الابل التى مسته النار و لو سلم (١) ولولنا لكن باللحم فقط لا الكبد و الطحال وغيرها ، كذا فى نيل المآرب

كونها خاصاً فالعام والخاص عندنا قطعان متساويان لا يقدم أحدهما على الآخر فعلى هذا العام ينسخ الخاص أيضاً ، و اعلم أن الشوكاني ذكر هاهنا قاعدة تبجح بذكرها ، وحاصلها أن أحاديث الأمر بالوضوء من لحوم الابل لم تشمل النبي ﷺ لا بالتخصيص و لا بالظهور بل هو مختص بالأمة فلا يصلح تركه ﷺ للوضوء مما مست النار ناهجاً لما لأن فعله ﷺ لا يعارض القول الخاص بنا و لا ينسخه بل يكون فعله لخلاف ما أمر به أمراً خاصاً بالأمة دليل الاختصاص به ، انتهى .

قلت : و الأصل في الشرعيات أن ما ثبت من قوله أو فعله أو تقريره ﷺ فهو عام له و لأمته و إن كان الخطاب فيه خاصاً ما لم يتم عليه دليل الاختصاص به ﷺ أو بأمته و ما دام لم يتم دليل الاختصاص لا يحتمل على الخصوص و هاهنا لم يتم دليل الاختصاص ، والاستدلال بفعله لخلاف ما أمر به لا يصح و لا يكون دليلاً على الاختصاص ، ولهذا عد جمهور الأمة من علماء الصحابة والتابعين و الأئمة المجتهدين ترك الوضوء مما مست النار ناهجاً لما أمر به قبل ذلك من الوضوء مما مست النار ، وقال بعضهم : إن المراد من الوضوء غسل اليدين والقدمين لما في لحم الابل من رائحة كريهة و دسوسة غليظة بخلاف لحم الغنم و يؤيده الروايات التي رويت عن ابن مسعود أنه جثى بقصعة فيها ثريد و لحم فأكل و مضعض و غسل أصابعه ثم قام إلى الصلاة ، و كذلك عنه قال : لأن أتوضأ من الكلمة المذمومة أحب إلى من أن أتوضأ من اللقمة الطيبة ، و كذلك روى أن عثمان رضي الله عنه أكل خبزاً و لحماً و غسل يديه ثم مسح بهما وجهه ثم صلى ولم يتوضأ ، و كذلك عن ابن عباس أنه أتى بجفنة من ثريد و لحم فأكل منها و غسل أطراف أصابعه و لم يتوضأ ، أخرجهما الطحاوي ، فهؤلاء الكبراء من الصحابة لما لم يتوضأوا من أكل ما مسته النار وضوء اصطلاحياً واكتفوا على الوضوء اللغوي ، علم بذلك أن المراد بالوضوء هاهنا الوضوء اللغوي لا الاصطلاحى ، نعم بقي هاهنا أن الذى ورد في الحديث هو الوضوء من لحوم الابل غير مقيد بأكلها و لا بكونها نياً أو نضجاً ثم قيده الشراح بالأكل كما قال النووي في شرح مسلم فاختلف العلماء في أكل لحوم الجوزور ، و كذلك قال

## و سئل عن لحوم الغنم فقال لا تؤضوا منها و سئل عن

الشوكاني في الثيل بعد نقل الحديث و هو يدل على أن الأكل من لحوم الابل من جملة نوافض الوضوء ، وكذلك صرح الناري في شرح المشكاة وفيه تأكيد الوضوء من أكل لحم الابل وهو واجب عند أحد ، وهذا يقتضي أن يكون المراد باللحم الضئيل لا التي لأن التي لا يؤكل ، فما قال ابن القيم : و أما من يجعل كون لحم الابل هو الموجب للوضوء سواء سته النار أو لم تمسه فيوجب الوضوء من يه ومطوخه وقديده فكيف يحتاج عليه بهذا الحديث ، يلزم عليه أن يجعله عاماً من الأكل و المس أيضاً لأن لفظ الحديث كما أنه عار عن كونه مطبوخاً كذلك عار عن قيد الأكل فلما جعله عاماً شاملاً للطبوخ وغير المطبوخ كذلك يلزم عليه أن يجعله عاماً من الأكل والمس و لا قائل به غير الشيخ ابن القيم و مقلده صاحب غاية المقصود ، وبالجملة فكما روى عن رسول الله ﷺ الأمر بالوضوء بلحوم الابل ، كذلك روى عنه ﷺ الأمر بالوضوء من ألبان الابل ، أخرجه ابن ماجه بسنده عن أسيد بن حضير وعبد الله بن عمرو يرفعانه يقول تؤضوا من ألبان الابل ، وهذا محمول عند جميع الأمة على شربها بأن يستحب له أن يمتضمض و يزيل الدسومة عن فمه ، كذلك يستحب له إذا أكل لحم الجزور أن يغسل يده و فمه و ينقي الدسومة و الزهومة [ و سئل عن لحوم الغنم فقال لا تؤضوا منها ] و في رواية جابر بن سمرة التي أخرجهها مسلم قال إن شئت فتوضأ وإن شئت فلا توضأ ، فعلى هذا مافى سياق أبي داود لا تؤضوا منها معناه لا يجب الوضوء من لحوم الغنم فساق رواية مسلم يدل على أن المراد الوضوء اللغوي لأن قوله ﷺ إن شئت فتوضأ وإن شئت فلا توضأ في جواب من سأل عن وجوب الوضوء من لحوم الغنم لو حمل على الوضوء الاصطلاحي لا يطابق الجواب السؤال ، فإن السؤال لو حمل على وجوب الوضوء اكان جوابه أن يقول لا أو يقول لا تؤضوا كما في سياق أبي داود ، فهذا يدل على أن السؤال كان عن استحباب الوضوء اللغوي هل يستحب غسل اليد والغنم فذكر في جوابه كلا الأمرين أى الغسل وعدم الغسل سواء ، لأن لحوم الغنم ليس فيها دسومة و زهومة يبق أثرها بعد الأكل فقال إن شئت

عن الصلاة في مبارك<sup>(١)</sup> الا بل فقال لاتصلوا في مبارك الا بل فانها من الشياطين و سئل عن الصلاة في مراتب الغنم فقال صلوا فيها فانها بركة .

فروضاً، أى فاغسل البدن والضم وإن شئت فلا تنوض أى فلا تغسلهما، فهذه قرينة واضحة على أن المراد بالوضوء الوضوء اللغوي وهي ترشدك إلى أن الوضوء في لحوم الا بل هو الوضوء اللغوي لا غير، والله أعلم [ وسئل عن الصلاة في مبارك الا بل فقال لا تصلوا في مبارك الا بل ] المبارك جمع مبارك وهو موضع بركة الا بل وهو للا بل بمنزلة الربوض للغنم والاضطجاع للانسان والجنوم للطير، كره الصلاة في مبارك الا بل لما لا يؤمن من تفارها فيلحق المصلي ضرر من صدمته و غيرها فلا يكون له حضور [ فانها من الشياطين (٢) ] قال في القاموس : والشيطان معروف و كل عاد متمرد من جن أو إنس أو دابة [ وسئل عن الصلاة في مراتب الغنم ] والمرضى للغنم كالملك للا بل ، و أما المعادن فهو جمع معطن محل العطن و هو مبارك الا بل حول الماء [ فقال صلوا فيها فانها بركة ] قال الشوكاني : و الحديث يدل على جواز

(١) اختلف المشايخ في علة المنع فقيل يستتر بها عند الحلاء وقيل أهلها لا ينظفونها و قيل إنها لا تستقر في معاطنها و قيل لتقل رائحتها الكريهة ، و الأوجه ما هو المنصوص في علته أنها من الشياطين فقبل على الحقيقة و قيل تشبيه للتفوق و لا يشكل بصلاته عليه الصلاة و السلام على الناقة ، فان كونها من الشياطين لا يتقطع الصلاة فان نفس الشيطان يسلط على المصلي في الصلاة، ويقول له أذكر كذا أذكر كذا فانه إذا لم يقطع الصلاة نفسه فكيف يقطع من هو في نفسه ثم لو صلى فيها فالجمهور على الكراهة و أحد على الفساد، وللجمهور صلاته ﷺ على الناقة و ما قاله الشافعي إن الشيطان لا يقطع الصلاة كما ورد في عدة الروايات و لا خلاف في الجواز في المراض و اختلفوا في البقر بأيهما يلحق . ملخص من الأوجز .

(٢) و في التقرير أن يوسوس بالركض و البول و غير ذلك ، و تقدم أيضاً الكلام عليه .

الصلاة في مراض الغنم و على تحريمها في معاطن الابل ، وإليه ذهب أحمد بن حنبل فقال لا تصح بحال ، وقال : من صلى في عطن إبل أعاد أبدأ ، وسئل مالك رحمه الله تعالى عن لايجد إلا عطن إبل قال لا يصلى فيه قبل فان بسط عليه ثوباً ، قال لا ، وقال ابن حزم : لا تحل في عطن إبل ، وذهب الجمهور إلى حمل النهي على الكراهة مع عدم النجاسة و على التحريم مع وجودها ، وهذا إنما يتم على القول بأن علة النهي هي النجاسة و ذلك متوقف على نجاسة أبوال (١) الابل وأزبالها وقد عرفت ما فيه ، ولو سلمنا النجاسة لم يصح جعلها علة لأن العلة لو كانت النجاسة لما افرق الحال بين أعطانها وبين مراض الغنم إذ لا قائل بالفرق بين أرواث كل من الجنسين وأبوالها و أيضاً قد قيل إن حكمة النهي ما فيها من النور ، فربما نفرت و هو في الصلاة فتودى إلى قطعها أو أذى يحصل منها أو تشوش الخاطر الملهي عن الخشوع في الصلاة و بهذا علل النهي أصحاب الشافعي رحمه الله تعالى وأصحاب مالك رحمه الله تعالى ، وعلى هذا فيفرق بين كون الابل في معاطنها و بين غيبتها عنها إذ يؤمن نفورها حينئذ و يرشد إلى صحة هذا حديث ابن مغفل عند أحمد بإسناد صحيح بلفظ « لا تصلوا في أعطان الابل فانها خلقت من الجن » ألا ترون إلى عيونها وهيتها ثم قال : و أما الرغبة المذكور في الأحاديث بلفظ « فانها بركة » فهو إنما ذكر لقصد تبعيدها عن حكم الابل فانه لما وصف أصحاب الابل بالفاظ و القسوة ، وصف أصحاب الغنم بالسكينة ، قال في مرقاة الصعود تكرر هذا في الحديث ، فروى : الغنم بركة . وعن أم هاني قال لها النبي ﷺ : اتخذى غنماً فان فيها بركة ، و في حديث ابن عمر رفعه : الغنم من دواب الجنة .

(١) وسيأتى حكم بول ما يؤكل لحمه على هامش باب الجنب يتيم وأطال صاحب الغاية البحث هاهنا في نجاسة الأرواث و استدل بالحديث على طهارة بول ما يؤكل لحمه إذ المراد لا تخلو عنها غالباً ، وعلة النهي عن المعاطن كونها من الشياطين فلم أنها طاهرة كلها ، و أجاب عنه الحافظ في الفتح فأرجع إليه .

( باب الوضوء من مس اللحم التي وغسله ) حدثنا محمد بن العلاء وأيوب بن محمد الرقي وعمرو بن عثمان الحمصي المعنى قالوا ثنا مروان بن معاوية قال أخبرنا هلال بن ميمون الجهني

[ باب الوضوء من (٢) مس اللحم التي وغسله ] قوله و غسله عطف على الوضوء فعناه : هذا باب وضوء الرجل من مس اللحم الغير المطبوخ ، وغسل الرجل يده إذا مس به اللحم التي ، أى هل يجب الوضوء الشرعى ، بمس اللحم أو هل يجب غسل اليد فقط ، و هو الوضوء اللغوى ، أو لا يجب ، والتي من اللحم ما لم يطبخ أو طبخ أدنى طبخة ، و لم يضرع من ناله اللحم يثنى نياً كئناح ينبع نبعا ، فهو نقي بالكسر ، وقد يبدل الهمزة ويدغم ويقال فى مشهداً كذا فى المجموع .

[ حدثنا محمد بن العلاء ] بن كريب [ وأيوب بن محمد الرقي ] هو أيوب بن محمد بن زياد بن فروخ بقاء مفتوحة وضم راه مشددة وإعجام غاء الوزن ، كان يزن القطن فى الوادى أبو محمد الرقي نسبة إلى رقة وهى بلدة على طرف القنات . قال النسائي ثقة ، وذكره ابن حبان فى الثقات ، مات سنة ٢٤٩ [ و عمرو بن عثمان الحمصي ] هو عمرو بن عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار القرشى أبو حفص الحمصي ، قال أبو حاتم : صدوق ، وذكره ابن حبان فى الثقات ، ووثقه النسائي ، وكذا أبو داود ، و مسلمة و ثقاه مات سنة ٢٥٠ [ المعنى ] أى معنى ما رويوه واحد و إن اختلف لفظهم [ قالوا ثنا مروان بن معاوية ] بن الحارث بن أسماء بن خارجة بن حصن بن حذيفة بن بدر الفزاري أبو عبد الله الكوفي ، الحافظ ، عن أحمد ثبت حافظ : وقال أبو داود عن أحمد : ثقة ما كان أحفظ ، وقال ابن معين و يعقوب بن شيبة والنسائي ثقة ، و قال ابن المديني ثقة ، فيما يروى عن المعروفين ، و ضعيف فيما يروى عن

(١) قلت و لعل الداعى إلى تبويه ماروى ابن أبي شيبة فى مصنفه عن سعيد بن المسيب أنه قال : من مسه يتوضأ ، وروى أيضاً عن الحسين وعطاء أنه يغسل يده .



عن عطاء بن يزيد اللبثي قال هلال لا أعلمه إلا عن أبي سعيد و قال أيوب و عمرو أراه <sup>(١)</sup> عن أبي سعيد أن النبي ﷺ مر بغلام <sup>(٢)</sup> يسلم شاة فقال له رسول الله ﷺ

المجهولين ، وقال العجلي : ثقة ثبت ماحدث عن المعروفين فصحیح ، و ماحدث عن المجهولين ففيه ما فيه ، و ليس بشئ ، وقال أبو حاتم : صدوق ، لا يدفع عن صدقه و يكثر روايته عن الشيوخ المجهولين ، وقال الآجری عن أبي داود كان يقلب الأسماء ، وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين كان مروان يغير الأسماء يعنى على الناس ، وقال عثمان الدارمي عن ابن معين : ثقة ثقة ، وقال ابن سعد كان ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وفي الميزان ، قال ابن معين : و جدت بخط مروان وكيع رافضی ، قلت : له وكيع خير منك فسبني مات سنة ١٩٣ [ قال أخبرنا هلال بن ميمون المجنبی ] و يقال الهذلي ، ويقال أبو المغيرة ويقال أبو معبد الفلستيني الرملي ، زيل الكوفة عن ابن معين ثقة ، وقال النسائي : ليس به بأس ، و قال أبو حاتم : ليس بقوى يكتب حديثه ، وذكره ابن حبان في الثقات [ عن عطاء بن يزيد اللبثي قال هلال ] أى هلال بن ميمون [ لا أعلمه ] أى لا أعلم عطاء . [ إلا ] قال [ عن أبي سعيد ] و يحتمل أن يكون مرجع الضمير الحديث ، أى لا أعلم الحديث عن عطاء إلا عن أبي سعيد فعلى الاحتمالين ذكر أبي سعيد على الظن ، وقال في درجات مرقاة الصعود ، في رواية ابن حبان الجزم بأنه عن أبي سعيد فعلى هذا الرواية موصولة ، وهذا لفظ محمد بن العلاء [ و قال أيوب و عمرو أراه عن أبي سعيد ] و هذا اللفظ أيضاً يدل على أن ذكر أبي سعيد ليس على الجزم [ أن النبي ﷺ مر بغلام ] قال في القاموس : والغلام الطار الشارب والكهل ضد ، أو من حين يولد إلى أن يشب ، جمعه أغلثة وغلثة و غلمان ، قال في درجات مرقاة الصود ، في

(١) و في نسخة وأراه . (٢) و في نسخة وهو .

تتح حتى أريك فأدخل يده بين الجلد واللحم فدحس بها حتى توارت إلى الابط ثم مضى فصلى للناس ولم يتوضأ زاد<sup>(١)</sup> عمرو في حديثه يعني لم يمس ماء وقال عن هلال بن ميمون

رواية الطبراني هو معاذ بن جبل [ يسلخ شاة (٢) ] أى ينزع الجلد عنها [ فقال له رسول الله ﷺ تح ] أى تبعد عن مكانك وكن على جانب منه [ حتى أريك ] أى أعلمك ، وزاد ابن حبان : فأنى لا أراك تحسن تسليخ ، كذا قال الشارح [ فأدخل يده بين الجلد واللحم فدحس بها ] أى أدخل اليد [ حتى توارت ] أى اليد [ إلى الابط ] وقال هكذا يا غلام فأسلخ ، قال الشارح زاده ابن حبان [ ثم مضى فصلى للناس ولم يتوضأ ] و هذا لفظ محمد بن العلاء وأيوب بن محمد .

قال أبو داود [ زاد عمرو في حديثه ] فى تفسير قوله و لم يتوضأ [ يعنى لم يمس (٣) ماء ] غسل الوضوء فى قوله ، و لم يتوضأ على الوضوء اللغوى ، و هذا الحديث يدل على أن مس اللحم الذى من الحيوان المذبوح ، غير نائض للوضوء ولا فرق فيما كان شاة أو بقرأ أو جزوراً فأنها كلها سواء فى هذا الحكم . لا يجب منه الوضوء الاصطلاعى واللغوى ، و إنما لم يغسل اليد ليعلم أن ما تحت الجلد من الدسومة والرطوبة و ما بقى من الدم الغير المسفوح متصلاً باللحم ، ليس بنجس بعد الذكاة [ و قال ] أى عمرو فى روايته عن [ هلال بن ميمون الرملى ] فالفرق بين رواية عمرو وبين رواية محمد بن العلاء وأيوب بن محمد بأنهما قالوا بلفظ أخبرنا هلال ووصفاه بالجنى ، وقال عمرو عن هلال ووصفه بالرملى ولا مضائق ، فيه

(١) و فى نسخة قال أبو داود . (٢) قال ابن رسلان يؤخذ منه جواز ذبح الصى و سلخه لأن الظاهر أنه لم يسلخ إلا وقد ذبحه لأن قصده صحيح بدليل صحة العبادة عنه و قال مالك وأحمد لا يصح . (٣) قال ابن رسلان فيه دليل ١١ قاله أصحابنا أن الدم بعد الذبح فى الجلد وغيره معفو عنه . انتهى . قلت وكذا فى التقرير قال وأما النهى عن الاتيان به فى المسجد فلا احتمال التلويت والذباب .

الرملي قال أبو داؤد و★ رواه عبد الواحد بن زيادة<sup>(١)</sup> وأبو معاوية عن هلال عن عطاء عن النبي ﷺ مرسلًا لم يذكر أبا سعيد .

( باب في ترك الوضوء من مس الميتة ) حدثنا عبد الله بن مسلمة قال ثنا سليمان يعني ابن بلال عن جعفر عن

فانه اختلاف في اللفظ لا في المعنى [ قال أبو داؤد : ورواه عبد الواحد بن زيادة ]  
العبدى مولاهم أبو بشر ، و قيل أبو عبيدة البصرى وثقه ابن سعد و أبو زرعة  
و أبو حاتم و أبو داؤد و العجلي ، و قال الدارقطني : ثقة مأمون ، و ذكره ابن  
حبان في الثقات ، و قال ابن عبد البر : أجمعوا لا خلاف بينهم أن عبد الواحد بن  
زياد ثقة ثبت ، و قال ابن القطان الفاسي : ثقة لم يعتل عليه بقادح ، و قال صالح  
بن أحمد عن علي بن المديني : سمعت يحيى بن سعيد يقول ما رأيت عبد الواحد بن  
زياد يطلب حديثاً قط بالبصرة ولا بالكوفة وكنا نجلس على بابه يوم الجمعة بعد الصلاة  
أذاكره حديث الأعشى فلا نعرف منه حرفاً ، مات سنة ١٧٦ أو بعدها [ و أبو  
معاوية ] محمد بن خازم [ عن هلال ] أى ابن ميمون [ عن عطاء ] أى ابن يزيد  
[ عن النبي ﷺ مرسلًا لم يذكر ] أى كل واحد من عبد الواحد و أبي معاوية ،  
وهكذا في النسخ الموجودة عندنا ، وضبط صاحب غاية المقصود بصيغة التثنية و هو  
الأظهر ، فقال : لم يذكر [ أبا سعيد ] .

[ باب في ترك الوضوء من مس الميتة ، حدثنا عبد الله بن مسلمة ، قال ، ثنا  
سليمان ابن يعني بلال ] التبعي القرشي مولاهم أبو محمد ويقال أبو أيوب المدني كان أصله  
من البربر عن أحمد ، لا بأس به ثقة ، وعن ابن معين ثقة صالح ، وقال ابن سعد :

(١) هكذا في نسخ أبي داؤد القديمة والمجتبأية و في العون بدون الهاء . وهو

موافق لكتب الرجال . ★ وفي نسخة : من غير الواو .

## أبيه عن جابر أن رسول الله ﷺ مر بالسوق داخلا

كان ثقة كثير الحديث ، و قال الحلبي : ثقة ، و قال ابن عدى : ثقة و أثنى عليه مالك - رحمه الله تعالى - و قال ابن الجيزي : إنما وضعه عند أهل المدينة أنه كان على السوق ، و قال ابن الشاهين في كتاب الثقات : قال عثمان بن أبي شيبة : لا بأس به و ليس من يعتمد على حديثه ، مات سنة ١٧٧ [ عن جعفر ] بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي العلوي أبو عبد الله المدني الصادق و أمه أم فروة بنت القاسم بن محمد بن أبي بكر و أمها أسماء بنت عبد الرحمن بن أبي بكر ، فلذلك كان يقول ولدني أبو بكر مرتين ، قال ابن حبان : كان من سادات أهل البيت فقهاً و علماً و فضلاً ، و قال علي بن الجعد عن زهير بن معاوية : قال أبي لجعفر بن محمد إن لي جاراً يزعم أنك تهرأ من أبي بكر و عمر ، فقال جعفر : برأ الله من جارك ، والله أني لأرجو أن ينفعني الله بقرابتي من أبي بكر ، و قال حفص بن غياث سمعت جعفر بن محمد يقول ما أرجو من شفاعتي على شيئاً إلا وأنا أرجو من شفاعته أبي بكر مثله ، وثقه الامام الشافعي و يحيى بن معين و أبو حاتم ، و قال : لا يسأل عن مثله و وثقه النسائي ، و قال مصعب الزيربي : كان مالك لا يروى عنه حتى يضمه إلى آخر ، و قال ابن المديني : سئل يحيى بن سعيد عنه ، فقال : في نفسي منه شيء و مجالد أحب إلى منه ، و قال ابن سعد : كان كثير الحديث ولا يحتج به و يستضعف ، سئل مرة سمعت هذه الأحاديث من أبيك ؟ فقال : نعم ، و سئل مرة ، فقال : إنما وجدتها في كتبه ، قال الحافظ يحتمل أن يكون السؤالان وقعا عن أحاديث مختلفة ، فذكر فيها سمعه أنه سمعه وفيما لم يسمعه أنه وجده ، و هذا يدل على ثقته ، و قال الساجي كان صدوقاً مأموناً إذا حدث عنه الثقات لحديثه مستقيم ، قال أبو موسى : كان عبد الرحمن بن مهدي لا يحدث عن سفيان عنه ، ولد سنة ٨٠ ، و مات سنة ١٤٨ [ عن أبيه ] هو محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي أبو

من بعض العالية و الناس كنفته فر بجدى أسك ميت  
فتناوله فأخذ بأذنه<sup>(١)</sup> ثم قال أيكم يحب أن هذا<sup>(٢)</sup> له وساق  
الحديث .

جعفر الباقر أمه بنت الحسن بن علي بن أبي طالب ، قال ابن سعد : كان ثقة كثير  
الحديث و ليس يروى عنه من يحتج به ، و قال العجلي : مدني تابعي ثقة ، و قال  
ابن البرقي : كان قتيهاً فاضلاً ، و قال محمد بن فضيل عن سالم بن أبي حفصة سألت  
أبا جعفر و ابنه جعفر بن محمد عن أبي بكر و عمر فقالا لي يا سالم تولهما و ابرء من  
عدوهما فانهما كانا إمامي هدى ، و عنه قال : ما أدركت أحداً من أهل بيتي إلا و هو  
يتولاهما . مات سنة ١١٤ [ عن جابر ] بن عبد الله [ أن رسول الله ﷺ مر  
بالسوق ] قال الشارح سميت به لقيام الناس غالباً فيها على سوقها أو لأن ما يساع  
يساق إليها [ داخلا من بعض العالية ] و جمعها العوالى (٣) و هى أماكن بأعلى أراضى  
المدينة من جهة نجد [ و الناس كنفته (٤) ] أى جانبيه [ فر بجدى ] و الجدى  
من أولاد المعز ذكرها ما بلغ ستة أشهر أو سبعة أشهر [ أسك (٥) ] قال فى القاموس  
و السكك محركة الصمم و صغر الأذن و لزوقها بالرأس و قلعة إسرافها أو صغر  
قرب الأذن و ضيق الصباح ، و هو أسك و هى سكاء فعلى هذا معناه صغير الأذنين  
أو مقطوعهما [ ميت فتناوله ] أى مديده إليه [ فأخذ بأذنه ] لأنه كان صغير  
الأذنين لا مقطوعهما [ ثم قال ] ﷺ مخاطباً لمن حضر من الصحابة [ أيكم يحب

(١) و فى نسخة : بأذنيه . (٢) و فى نسخة :

(٣) قال الكرماني العوالى قرى لشرق المدينة ، كذا فى الغاية . (٤) و يروى  
كنفه بجذف التاء أى جانبيه « ابن رسلان » . (٥) لم ينصرف للوصف و وزن  
الفعل « ابن رسلان » و فى التقرير أفاد بزيادة هذا الوصف زيادة فى تعييبها و قلعة  
الرغبة فيها .

بسم الله الرحمن الرحيم (باب في ترك الوضوء مما مست (١)  
النار) حدثنا عبد الله بن مسلمة قال ثنا مالك عن زيد  
بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس أن رسول الله  
ﷺ أكل كتف شاة ثم صلى ولم يتوضأ .

أن هذا [ أى الجدى ] له وساق الحديث [ هذا قول أبي داود أى وساق شيخى  
عبد الله بن مسلمة الحديث إلى آخره ، ولكن اختصرته ، وذكرت منه على قدر  
الضرورة ، وتماه في مسلم (٢) ، ثم قال أيكم يحب أن هذا له بدرهم . فقالوا : مانع  
أنه لنا بشئ وما نضنع به ، قال : تحبون أنه لكم ، قالوا والله لو كان حياً كان عياً  
فيه لأنه أسك فكيف وهو ميت ، فقال : نو الله للدينا أهون على الله من هذا  
عليكم ، انتهى ، وهذا الحديث يدل على أن مس الميتة مع كونه نجساً لا ينقض  
الوضوء ، فكيف إذا كان لحم الحيوان المذكى طاهراً فإنه لا ينقض (٣) الوضوء أيضاً .  
[ بسم الله الرحمن الرحيم ، باب في ترك الوضوء (٤) مما مست النار ] .

[حدثنا عبد الله بن مسلمة قال ثنا مالك] بن أنس الامام [ عن زيد بن أسلم  
عن عطاء بن يسار عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ (٥) أكل كتف شاة ] أى  
ضججا (٦) [ ثم صلى ولم يتوضأ ] وهذا يدل على أن أكل ما مسته النار غير  
ناقض للوضوء .

(١) وفي نسخة : مسه . (٢) وكذا في الأدب المفرد للبخارى (٣) لأنه لو  
نقض لنقل إلينا كذا في ابن رسلان . (٤) بذلك قال الجمهور منهم الخلفاء الأربعة  
والأئمة الأربعة كما سيأتى قريباً وبسطه في المرقاة . (٥) أفاد القاضي إسماعيل أنه  
كان في بيت ضباعة ويحتمل أن يكون في بيت ميمونة كما في رواية البخارى ،  
انتهى ، ابن رسلان . (٦) اختلف في الجمع بينه وبين ما ورد عند البخارى  
وغيره أنه عليه السلام ما أكل شاة مسمومة ، راجع الجزء التاسع من الفتح .

حدثنا عثمان بن أبي شيبة و محمد بن سليمان الأنباري  
المعنى قالاً ثنا وكيع عن مسعر عن أبي صخرة جامع بن  
شداد عن المغيرة بن عبد الله عن المغيرة بن شعبة قال  
ضفت النبي (١) ذات ليلة فأمر بحجب فشوى و أخذ  
الشفرة فجعل يحزلي بها منه قال فجاء بلال فأذنه بالصلاة

[حدثنا عثمان بن أبي شيبة و محمد بن سليمان الأنباري المعنى] أى معنى حديثهما  
واحد [قالا ثنا وكيع] بن الجراح [عن مسعر] بن كدام بكسر الكاف وتخفيف  
الดาล [عن أبي صخرة جامع بن شداد] المحاربى الكوفى، وثقه ابن معين وأبو حاتم  
و النسائى ، و قال يعقوب بن سفيان ثقة متقن ، و قال العجلي : شيخ عال ثقة من  
قدماء شيوخ الثورى ، مات سنة ١٢٧ أو ١٢٨ هـ [عن المغيرة بن عبد الله] بن أبي  
عقيل اليشكرى الكوفى وثقه العجلي ، و ذكره ابن حبان فى الثقات [عن المغيرة بن  
شعبة قال] أى المغيرة [ضفت (٢) النبي ﷺ] ضفت بصيغة المتكلم من ضاف  
بضيف كعبت أى نزلت عليه ضيفاً لأنه لم يكن من أهل المدينة و لا يأوى إلى أهل  
و لا مال و كان من الفقراء [ ذات ليلة ] أى ليلة ولفظ ذات مقسم [فأمر بحجب  
فشوى] أى أمر ﷺ بطبخ الجنب أى أحد شق الشاة الذى فيه الأضلاع فطبخ  
[ و أخذ ] ﷺ [ الشفرة ] أى السكين [ فجعل يحزلى ] أى يقطع [ بها ] أى  
بالشفرة (٣) [منه] أى من الجنب [قال] أى المغيرة فيما هو يأكل [ جاء بلال ]

(١) و فى نسخة : رسول الله . (٢) و لفظ الترمذى فى شتمائه ضفت مع النبي  
ﷺ يدل على أن المضيف كان غيره عليه الصلاة و السلام و سكت عنه صاحب  
المثل و يمكن الجمع بينهما عندى بأن المغيرة كان ضيفه ﷺ ، كما هو نص لفظ  
أبي داود ، و كان النبي ﷺ مع ضيوفه مدعوا عند أحد ، كما ذكرته فى هامش  
الحاصل . (٣) و يشكل عليه ما ساقى فى الأطلعمة من المنع عن ★

قال فأتى الشفرة وقال ماله تربت يده وقام يصلي و\* زاد  
الأنباري و كان شاربى وفى (١) فقصة لى على سواك أو  
قال أقصه لك على سواك .

مؤذن رسول الله ﷺ [ فأذنه بالصلاة ] أى أعله بوقت قيام الصلاة [ قال ] أى  
المغيرة [ فأتى ] رسول الله ﷺ [ الشفرة ، و قال ماله ] أى لبلال [ تربت  
يده ] هذه كلمة استعملت فى اللوم و المعنة ، و إن كان أصلها الدعاء على المقول  
له بالفقر و الذلة ، و لكن لما استعملت فى اللوم جردت عن معناها الأصلى ، وإنما  
قال : ذلك لأن بلالا كان الأنسب له أن لا يؤذنه بالصلاة ، و هو على الطعام مع  
الضيف (٢) بل كان عليه أن ينتظر حتى يفرغ ، و أما إذا أذنه بالصلاة ، فلم يتوقف  
النبي ﷺ عن القيام تأدياً بأمر مولاه تعالى و مسارعة إلى طاعة ربه [ وقام يصلى ]  
أى من غير أن يحدد الوضوء و علم بذلك جواز الصلاة مع حضور (٣) الطعام إذا  
لم يشغل قلبه [ زاد الأنباري ] أى محمد بن سليمان أحد شيوخى أبى داؤد و لم يزد  
عثمان [ و كان شاربى ] قال فى القاموس : و ما سال على الفم من الشعر و ما طال  
من ناحية السبلة أو السبلة كلها شارب [ وفى ] أى طال [ قصه ] أى الشارب

★ القطع بالسكين قال المنذرى هذا الحديث مما أنكر عليه و ثبت أنه عليه الصلاة  
و السلام قطع بالسكين كذا فى ابن رسلان ، قلت : و سيأتى هناك أنه ذكر فى  
الموضوعات لكن لو سلم فالجمع ما سيأتى هناك أن حديث المنع إن صح يحمل على  
لحم قد تكامل نضجه .

(١) وفى نسخة : وفاة . (٢) و الظاهر بقاء رغبة المغيرة إليه بعد ، كذا فى التقرير .  
(٣) قال الحافظ استدل به البخارى على أن الأمر بتقديم الطعام خاص لغير  
الامام الراتب و بسطه صاحب المنهل ، و قال ابن رسلان حديث تقديم الطعام  
محمول على حالة الصوم أو الجوع . \* و فى نسخة : بغير واو .



حدثنا مسدد قال ثنا أبو الأحوص قال ثنا سماك عن  
عكرمة عن ابن عباس قال أكل رسول الله ﷺ كفتاً ثم  
مسح يده بمسح كان تحته ثم قام فصلى .  
حدثنا حفص بن عمر النمري قال ثنا همام عن قتادة عن  
يحيى بن يعمر عن ابن عباس أن النبي (١) ﷺ انتهس من

[ لى على سواك (٢) ] أى وضع السواك تحت الشارب وقصه عليه [ أو قال ]  
ﷺ وهذا شك من بعض الرواة [ أقصه ] أى الشارب [ لك على سواك ]  
حاصله أن فى رواية الأبارى بعد قوله و كان شاربى وفى وقع الشك لبعض الرواة  
فى أن قص الشارب وقع منه ﷺ على سواك أو لم يقع بل قال أقصه فى الزمان  
المستقبل على سواك ، ثم بعد ذلك لم يذكر أن القص وقع أو لم يقع .

[ حدثنا مسدد ، قال ثنا أبو الأحوص ، قال ثنا سماك عن عكرمة عن ابن  
عباس قال ] أى ابن عباس [ أكل رسول الله ﷺ كفتاً ثم مسح يده بمسح ]  
المسح (٣) بالكسر البلاس ، و هو ثوب من الشعر غليظ [ كان تحته ] ﷺ [ ثم  
قام ] إلى الصلاة [ فصل ] أى من غير أن يجدد الوضوء .

[ حدثنا حفص بن عمر النمري ، قال : ثنا همام ] بن يحيى [ عن قتادة ]  
بن دعامة [ عن يحيى بن يعمر (٤) ] بفتح التحتانية والميم بينهما مهملة ساكنة وفى  
المغنى بفتح الميم و ضمها البصرى أبو سليمان القيسى الجدى قاضى مرو ، و هو أول  
من قطع المصاحف وثقه ابن سعد ، و ذكره ابن حبان فى الثقات و كان على قضا  
مرو و لاه قتيبة بن مسلم ، و قيل : إن قتيبة عزله لما بلغه أنه يشرب المنصف ، مات

(١) و فى نسخة : رسول الله . (٢) فيه النظر فى مصالح الضيف وتفقد أحواله  
بسطة ابن سلان . (٣) فى الشامل كان فراشه عليه الصلاة والسلام مسحاً شبيه  
ثنتين ، الحديث . (٤) لم ينصرف لوزن الفعل « ابن سلان » .

كتف ثم صلى و لم يتوضأ .

حدثنا إبراهيم بن الحسن الخثعمي قال ثنا حجاج قال ابن جريج أخبرني محمد بن المنكدر قال سمعت جابر بن عبد الله يقول قربت للنبي ﷺ خبزاً و لحماً فأكل ثم دعا بوضوء

قبل المائة ، و قيل : بعدها [ عن ابن عباس ] هو عبد الله [ أن النبي ﷺ انتس] النهس (١) بفتح النون و سكون الهاء و سين مهملة هو الأكل بمقدم النهم و بالمعجمة بالاضراس ، و قيل : هما بمعنى [ من كف ثم صلى و لم يتوضأ (٢) ]

[ حدثنا إبراهيم بن الحسن الخثعمي ] أبو إسحاق المصيصي المسمى ، قال أبو حاتم : صدوق ، وقال النسائي : ثقة ، و في موضع آخر : ليس به بأس ، و ذكره ابن حبان في الثقات [ قال ثنا حجاج ] بن محمد المصيصي قال [ قال ابن جريج ] عبد الملك [ أخبرني محمد بن المنكدر ] بن عبد الله بن الحدير بالتصغير التيمي أبو عبد الله أو أبوبكر المدني أحد الأئمة الأعلام عن ابن عينة : كان من معادن الصدق و يجتمع إليه الصالحون ، و ما رأيت أحداً أجدر أن يقول : قال رسول الله ﷺ ، و لا يسأل عن من ابن المنكدر لتحريه ، و قال الحيدى : حافظ ، و قال ابن معين و أبو حاتم : ثقة ، و قال الواقدي : كان ثقة ورعاً عابداً يكثر الاسناد عن جابر ، و قال العجلي : مدني تابعي ثقة ، و قال إبراهيم بن المنذر : غاية في الحفاظ و الاتقان و الزهد حجة ، مات سنة ١٣٠ هـ [ قال : سمعت جابر بن عبد الله يقول

(١) قال ابن رسلان : بالمهملة أخذ اللحم بأطراف الأسنان و بالمعجمة بجميع الأسنان . (٢) بوب عليه البخارى « باب من لم يتوضأ من لحم شاة و السويق » و ليس في الحديث ذكر السويق ، لكنه يفهم من باب الأولى ، فانه إذا لم يتوضأ من اللحم مع دسومه فبالسويق أولى « ابن رسلان »

فتوضأ به ثم صلى الظهر ثم دعا بفضل طعامه فأكل ثم قام إلى الصلاة ولم يتوضأ .

حدثنا موسى بن سهل أبو عمران الرملي قال ثنا علي بن عياش قال ثنا شعيب بن أبي حمزة عن محمد بن المنكدر عن

قربت (١) للنبي ﷺ خبزاً ولماً فأكل ثم دعا بوضوء<sup>(٢)</sup> [ أى بما للوضوء ] فتوضأ به ثم صلى الظهر ثم دعا بفضل طعامه [ أى بما بقي من الطعام ] فأكل [ أى ثانياً ] ثم قام إلى الصلاة ولم يتوضأ [ ولعله ﷺ ترك الوضوء من أكل ما مسته النار لأنه نسخ وجوب الوضوء به ، أو يقال إنه توضأ أولاً وضوءاً لغوياً استحباباً ، ثم لم يتوضأ ثانياً لبيان جواز الترك .

[ حدثنا موسى بن سهل أبو عمران الرملي ] وكان نسائي الأصل وثقه ابن أبي حاتم ، وقال أبو حاتم : صدوق ، وذكره ابن حبان في الثقات ، مات سنة ٢٦٢ [ قال ثنا علي بن عياش ] بن مسلم الالطاني أبو الحسن الحمصي البكاء وثقه العجلي والنسائي ، وقال الدارقطني : ثقة حجة ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : كان متقناً ، مات سنة ٢١٩ [ قال ثنا شعيب بن أبي حمزة ] اسمه دينار الأموي مولاهم أبو بشر الحمصي ، قال أحمد : ثبت صالح الحديث ، وقال ابن معين : ثقة ،

(١) لعل هذه رواية أخرى غير ما في الترمذي ولفظه عن جابر خرج رسول الله ﷺ وأنا معه فدخل على امرأة من الأنصار فذبحت ، الحديث ، وإلا فرواية أبي داود وهم ، لأن رواية الترمذي مؤيدة برواية الطحاوي والبيهقي وسكت عن هذا الاختلاف صاحب العون والعارضة وتحفة الأحوذى والشروح الأربعة والتلخيص الحبير . (٢) لوجود حدث آخر ، ولم يحدث في العصر أو توضأ في الظهر لما مسته النار استحباباً ولم يتوضأ في العصر خوفاً من أن يفهم الوجوب ، كذا في التقدير .

جابر قال كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما غيرت النار ، قال أبو داود وهذا اختصار من الحديث الأول .

و وثقه العجلي و يعقوب بن أبي شيبة و أبو حاتم والنسائي ، مات سنة ١٦٢ [عن محمد بن المنكدر عن جابر ، قال : كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما غيرت النار ] أى كان آخر الفعلين من رسول الله ﷺ ، فالأمر بمعنى المأمور ، وهو الفعل ويحتمل أن يكون الأمر في معناه لحينئذ يكون معنى هذا الحديث أنه ﷺ أمر بالوضوء مما مسته النار أولاً ففعل ، ثم أمر بترك الوضوء منه فترك فكان آخر الأمرين ترك الوضوء مما مسته النار ، قال النووي في شرح مسلم : حديث جابر حديث صحيح رواه أبو داود و النسائي و غيرهما من أهل السنن بأسانيدهم ، قال الشوكاني : ويشهد لأصل الحديث ما أخرجه البخاري في الصحيح عن سعيد بن الحارث ، قلت : لجابر الوضوء مما مسته النار ، قال : لا وللحديث شاهد من حديث محمد بن مسلة أخرجه الطبراني في الأوسط و لفظه أكل آخر أمره لحماً ، ثم صلى و لم يتوضأ .

[ قال أبو داود (١) و هذا اختصار (٢) من الحديث الأول ] و لفظ هذا

(١) قلت : و الحديث سكت عليه النسائي ، و قال ابن رسلان : وتأول الحديث بعضهم أن المراد بآخر الأمرين أى من الصلاتين لا مطلقاً ومنهم أبو داود فعندهم أحاديث ترك الوضوء منسوخة بأوامر الوضوء ، و قال النووي هذا الذى قاله ليس كما زعموه و تأويلهم حديث جابر خلاف الظاهر بغير دليل فلا يقبل والجهور على أن الوضوء منسوخ بحديث جابر هذا و هو الصحيح انتهى ، قلت : و يأبى هذا التأويل ما أخرجه البخاري في صحيحه في باب التمديل عن جابر كنا لا نتوضأ مما مسته النار . (٢) وقال الشوكاني في الحديث علة أخرى أن ابن المنكدر ★

إشارة إلى قول جابر كان آخر الأمرين ، الحديث ، والمراد من الحديث الأول الحديث الذى تقدم و هو حديث محمد بن المنكدر ، قال : سمعت جابر بن عبد الله يقول قربت للنبي ﷺ ، الحديث ، والذى يفهم من كلام البيهقي أن المصنف أشار بهذا الكلام إلى أن من استدل بقول جابر هذا على نسخ وجوب الوضوء مما مسته النار ، فاستدل به هذا القول غير سديد ، فان هذا القول لا يدل على أن ترك الوضوء مما مسته النار كان آخر فعله ﷺ مطلقاً ، بل هذا اختصار من الحديث الأول ، الذى رواه جابر بن عبد الله يقول قربت للنبي ﷺ خبزاً و لحماً فأكل ثم دعا بوضوء فتوضأ به ثم صلى الظهر ثم دعا بفضل طعامه فأكل ثم قام إلى الصلاة و لم يتوضأ ، فهذا يدل على أن ترك الوضوء مما مسته النار كان آخر الأمرين فى ذلك المجلس لا مطلقاً ، فلا يستدل به على النسخ لأنه يمكن أن يكون قوله ﷺ : الوضوء مما مست النار أو توضؤا مما مست النار ، ورد بعد هذه القصة ، قلت : وهذا الظن ناشئ من غير دليل يدل عليه ، فان هذا الظن موقوف على ثبوت أن وضوءه ﷺ بعد أكل الخبز واللحم أولاً كان لأجل الأكل ، و هو فى حيز المنع بل يحتمل أن وضوءه ﷺ كان لوجود حدث آخر لا لما أكله ، ولو سلم ذلك فلا نسلم أن هذا الفعل ليس هو آخر الأمرين مطلقاً بل يختص بذلك المجلس ، ونقول إن هذا الفعل الذى ثبت فى هذا المجلس هو آخر الفعلين مطلقاً ، مادام لم يثبت أنه ﷺ فعل أو أمر بخلافه بعد ذلك المجلس ، ولم يثبت هذا ، فلو سلمنا أن هذا الحديث اختصار من الحديث الأول لا يضرنا ، وقد استدل به المحققون من الأئمة بنسخ الوضوء مما مسته النار بهذا القول وبأمثاله من أقوال الصحابة و أفهامهم - رضى الله عنهم - قال البيهقي فى سننه : قال الزعفرانى : قال أبو عبد الله الشافعى ، وإنما قلنا لا يتوضأ منه لأنه عندنا منسوخ ، ألا ترى أن عبد الله بن عباس ، و إنما صحبه بعد الفتح يروى عنه أنه رأى يأكل

★ لم يسمعه عن جابر بل سمعه عن عبد الله بن محمد بن عقيل ، قلت : لكن الطريق الأول ياباه .

من كنف شاة ثم صلى ولم يتوضأ ، وهذا عندنا من أشد الدلالات على أن الوضوء منه منسوخ و أن أمره بالوضوء منه بالغسل للتطيف ، والثابت عن رسول الله ﷺ أنه لم يتوضأ منه ثم عن أبي بكر و عمر و عثمان و علي و ابن عباس و عامر بن ربيعة و أبي بن كعب و أبي طلحة كل هؤلاء لم يتوضؤا منه ، قال الشيخ : أما الطريقة الأولى فإليه ذهب جماعة من العلماء واحتجوا فيها بما احتج به الشافعي من رواية ابن عباس ، ثم برواية جابر بن عبد الله الأنصاري و محمد بن مسلمة و أبي هريرة ، أما حديث جابر فأخرج بسنده ، قال : كان آخر الأمرين ترك الوضوء مما مست النار ، ثم أخرج بسند آخر ، قال : كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ أنه أكل خبزاً و لحماً ثم صلى و لم يتوضأ ، و أما حديث محمد بن مسلمة فأخرج بسنده عن محمد بن مسلمة ، قال : أكل رسول الله ﷺ مما غيرت النار ثم صلى و لم يتوضأ و كان آخر أمره ، و أما حديث أبي هريرة فأخرج بسنده عن أبي هريرة أنه رأى رسول الله ﷺ يتوضأ من ثور أقط ثم رآه أكل من كنف شاة ثم صلى و لم يتوضأ ، ثم قال البيهقي بعد تخريج هذه الروايات ، و قد روى في حديث آخر ما يتوهم أن يكون الناسخ إيجاب الوضوء منه ثم ساق تلك الروايات ، ثم قال : فهذه الأحاديث قد اختلفت فيها و اختلفت في الأول و الآخر منها فلم تقف على الناسخ والمنسوخ منها بيان بين يحكم به دون ما سواه فنظرنا إلى ما اجتمع إليه الخلفاء الراشدون والأعلام من أصحاب رسول الله ﷺ فأخذنا بإجماعهم بالرخصة فيه وبالحديث الذي يروى فيه الرخصة عن النبي ﷺ .

قلت : فيه أولاً أن البيهقي خالف إمامه الشافعي في قوله : فلم تقف على الناسخ والمنسوخ . منها و قد تقدم أن إمامه صرح بكون حكم الوضوء منسوخاً ، وثانياً أن البيهقي صرح بكون إيجاب الوضوء منه ناسخاً على التوهم والتوهم لا يكون حجة بل لا يكون قابلاً للقبول ولا يلتفت إليه ، وثالثاً أن الحديث الذي ذكره في معرض الاستدلال على كون إيجاب الوضوء هو الناسخ في سنده زيد بن جيرة عن أبيه و زيد هذا ، قال

حدثنا أحمد بن عمرو بن السرح قال ثنا عبد الملك بن أبي كريمة . قال ابن السرح من خيار المسلمين قال حدثني عبيد بن ثمامة المرادي قال قدم علينا مصر عبد الله بن الحارث بن جزء من أصحاب رسول الله (١) ﷺ فسمعته يحدث في مسجد مصر قال لقد رأيتني سابع سبعة أو سادس ستة مع رسول الله ﷺ في دار رجل فر بلال فناداه

ابن معين : لا شئ ، وقال ابن أبي حاتم والبخارى منكر الحديث كذا في الجوهر النقي .  
[ حدثنا أحمد بن عمرو بن السرح قال ثنا عبد الملك بن أبي كريمة ] الانصارى مولاهم أبو زيد المغربي ، روى له أبو داود حديثاً واحداً في ترك الوضوء مما مست النار ، قال أبو العرب في طبقات علماء القيروان : كان ثقة خياراً ، يقال إنه كان مستجاباً ، و قال سمعون كان ورعاً صاحب أحاديث ، وقال أبو جعفر أحمد بن أبي خالد المقرئ كان ثقة ، مات سنة ٢٠٤ أو بعدها [ قال ابن السرح من خيار المسلمين ]  
أي يقول المصنف ، قال شيخنا أحمد بن عمرو بن السرح ، كان عبد الملك من خيار المسلمين ، و هذا توثيق من ابن السرح لشيخه عبد الملك [ قال حدثني عبيد مصغراً (٢) ] [ بن ثمامة المرادي ] و يقال عتبة بن ثمامة ، و هو الصواب ، قال الحافظ : في التقريب : مقبول من الخامسة [ قال قدم علينا مصر عبد الله بن الحارث بن جزء ] بن عبد الله بن معديكرب الزيدى بضم الزاي حليف أبي وداعة السهمي و ابن أخى محمية بن جزء الزيدى ، قال البخارى : له صحبة سكن مصر و ذكر أبو جعفر الطحاوى ؛ أن وفاته كانت بسقط القدور قرية بأسفل مصر ذكر الطبري أنه كان اسمه العاصي فسماه رسول الله ﷺ عبد الله و هو آخر من مات بمصر من

(١) وفي نسخة : النبي .

(٢) قال ابن رسلان كذا في نسخ أبي داود و ذكره الذهبي عيد الله . انتهى .

بالصلاة نخرجنا فمررنا برجل و برمته على النار فقال له رسول الله ﷺ أطابت برمتك؟ قال نعم ، بابى أنت و أمى فتناول (١) منها بضعة فلم يزل يعلكها حتى أحرم بالصلاة و أنا أنظر إليه .

الصحابة مات سنة ٨٥ هـ أو بعدها [ من أصحاب رسول الله ﷺ ] فسمعت يحدث فى مسجد مصر قال [ أى عبد الله بن الحارث ] لقد رأيتنى سابع سبعة أو سادس ستة مع رسول الله ﷺ [ أى كانوا سبعة و أنا سابعهم أو كانوا ستة و أنا سادسهم و هذا شك من بعض الرواة ] فى دار رجل [ لم يعرف من هو ] فر بلال فناداه [ أى أذنه ] بالصلاة نخرجنا [ من الدار ] فررنا برجل [ و لم يعرف هذا الرجل ] و برمته [ والبرمة بضم الباء و سكون الراء القدر مطلقاً ، وهى فى الأصل ما اتخذ من الحجر وجميعها برام و يرم و كصرد ] على النار [ أى تطبخ على النار ] فقال له رسول الله ﷺ أطابت برمتك [ أى تم و كل نضج برمتك ] قال نعم بابى أنت و أمى [ أى مفدى أنت بابى و أمى ] فتناول [ أى أخذ ] منها [ أى من البرمة ] بضعة [ أى قطعة من اللحم فجعلها فى فيه ] فلم يزل يعلكها [ أى يعضها ] حتى أحرم (٢) بالصلاة [ أى كبر للتحريم معناه أنه ابتلعها قبل التكبير و أنا ] أنظر إليه (٣) [ ﷺ ] أى إلى فعله ذلك ، و يحتمل أن يكون الغرض منه بيان قوة حفظه لتلك الواقعة فحينئذ معناه : و كأنى أنظر إليه الآن ، و الأول أقرب .

(١) و فى نسخة : فناول .

(٢) فيه جواز الأكل ما شياً و هذا مخصص للنهى الوارد فى الصحيح لمسلم بنى صلى الله تعالى عليه وسم عن الشرب قائماً قال قتادة رضى الله عنه قلنا لأنس رضى الله عنه فالأكل ما شياً قال أشروا أخبث . انتهى . ابن رسلان ، و فى التقرير فيه مسائل ، إطابة نفس المسلم ، و عدم الطهارة ، و لا غسل الأيدي و لا المضمضة . انتهى . (٣) قال ابن رسلان فيه مراقبة أهل العلم فى أفعالهم و أحوالهم . انتهى .



( باب التشديد في ذلك ) حدثنا مسدد قال ثنا يحيى عن شعبة قال حدثني أبو بكر بن حفص عن الأغر عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ الوضوء مما أنضجت النار .

حدثنا مسلم بن إبراهيم قال ثنا أبان عن يحيى يعني ابن أبي كثير عن أبي سلمة أن أبا سفيان بن سعيد بن المغيرة

[ باب التشديد (١) في ذلك ] المراد بالتشديد وجوب الوضوء والاشارة إلى ما مسته النار ومعناه باب وجوب الوضوء مما مسته النار .

[ حدثنا مسدد ] بن مسرهد [ قال ثنا يحيى ] القطان [ عن شعبة ] بن الحجاج [ قال حدثني أبو بكر بن حفص ] هو عبد الله بن حفص بن عمر بن سعد بن أبي وقاص الزهري أبو بكر المدني مشهور ، بكنيته ، قال النسائي ثقة ، وقال العجلي ثقة ، و ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : ابن عبد البر كان من أهل العلم ، والثقة أجمعوا على ذلك [ عن الأغر ] اسمه سليمان أبو عبد الله المدني مولى جهينة أصله من أصبهان ، قال ابن عبد البر : هو من ثقات تابعي أهل الكوفة ، وقال ابن خلفون : وثقه الذهلي ، وذكره ابن حبان في الثقات [ عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ الوضوء ] واجب أو يجب فالرفع أو الزوا الوضوء فيكون منصوباً على الاغراء [ مما أنضجت النار ]

[ حدثنا مسلم بن إبراهيم ] الأزدي [ قال ثنا أبان ] بن يزيد العطار [ عن يحيى يعني ابن أبي كثير عن أبي سلمة ] بن عبد الرحمن [ أن أبا سفيان بن سعيد بن (١)

(١) و صنع المصنف يؤيد وجوب الوضوء إذ ذكر أولاً عدم الوضوء وأول رواية جابر رضى الله عنه ، ثم ذكر التشديد بعده . (٢) و نسبة النسائي إلى جده فقال أبو سفيان بن سعيد بن الأخنس .

حدثه أنه دخل على أم حبيب فسقته قدحا من سوق فدعا بما فمضمض<sup>(١)</sup> قالت يا ابن أخى ألا توضأ إن النبي<sup>(٢)</sup> ﷺ قال توضؤا بما غيرت النار أو قال بما مست النار قال أبو داود في حديث الزهري يا ابن أخى .

المغيرة [ بن الأخص بن شريق الثقفي المدني ، روى عن خالته أم حبيبة بنت أبي سفيان وعنه أبو سلة بن عبد الرحمن ، وثقه ابن حبان [ حدثه ] أى حدث أبا سلة [ أنه ] أى أبا سفيان [ دخل على أم حبيبة ] هى بنت أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية الأموي زوج النبي ﷺ أم المؤمنين اسمها رمة أسلت قديماً وهاجرت إلى الحبشة مع زوجها عبد الله بن جحش ، ومات هناك فتزوجها رسول الله ﷺ وهى هناك ] و عن عائشة رضى الله عنها قالت : دعنى أم حبيبة عند موتها فقالت قد كان يكون بيتنا ما يكون بين الضرائر ، فجللنى من ذلك لخللتها واستغفرت لها فقالت : لى سررتنى شرك الله و أرسلت إلى أم سلة بمثل ذلك و ماتت بالمدينة سنة أربع وأربعين جزم بذلك ابن سعد و أبو عبيد [ فسقته ] أى أم حبيبة أبا سفيان [ قدحا من سوق ] القدح بالتحريك آنية تروى الرجلين ، أو اسم يجمع الصغار والكبار جمعه أقداح ، كذا في القاموس ، والسويق دفيق القمح المغلو والشعير والذرة وغيرها ، كذا في الجمع [ فدعا بما فمضمض قالت ] أى أم حبيبة [ يا ابن أخى ] و كان أبو سفيان بن سعيد ابن أختها ، كما صرح علماء أسماء الرجال [ ألا توضأ ] الهمة للانكار على ترك الوضوء و توضأ بصيغة المضارع حذف إحدى تائيهما [ إن النبي ﷺ قال توضؤوا بما غيرت النار أو قال بما مست النار ] شك من بعض الرواة أى قال هذا اللفظ أو ذاك .

[ قال أبو داود في حديث الزهري يا ابن أخى (٣) ] في موضع يا ابن أخى

(١) و في نسخة : فمضمض . (٢) و في نسخة : رسول الله .

(٣) قلت لكن عند النسائي في حديث الزهري بطريقين وفيهما ابن أخى .

فكون أبي سفيان ابن أخي أم حبيبة ، إما محمول على المجاز أو مبنى على وهم من بعض الرواة وهذه الأحاديث تدل على وجوب الوضوء مما مسته النار ، وقد اختلف الناس في ذلك فذهب جماعة من الصحابة منهم الخلفاء الأربعة ، وعبد الله بن مسعود وأبو الدرداء وابن عباس وعبد الله بن عمر وأنس بن مالك وجابر بن سمرة وزيد بن ثابت وأبو موسى الأشعري ، وأبو هريرة وأبي بن كعب وأبو طلحة و عامر بن ربيعة وأبو أمامة والمغيرة بن شعبة وجابر بن عبد الله وعائشة رضي الله عنها و جواهر التابعين ، و هو مذهب مالك وأبي حنيفة والشافعي وابن المبارك وأحمد وإسحاق وأبي ثور وأبي خيثمة وسفيان الثوري ، وأهل الحجاز وأهل الكوفة إلى أنه لا يجب الوضوء بأكل ما مسته النار ، ولا ينتقض به ، و ذهب طائفة إلى وجوب الوضوء الشرعي مما مسته النار واستدل الآخرون بالأحاديث التي فيها الأمر بالوضوء مما مسته النار وأجاب الأولون من ذلك بجوابين : الأول أنه منسوخ بحديث جابر ، الثاني أن المراد بالوضوء غسل الفم والكفين ، قال النووي : ثم إن هذا الخلاف الذي حكيناه كان في الصدر الأول ثم اجمع العلماء بعد ذلك على أنه لا يجب الوضوء من أكل ما مسته النار ، واعترض الشوكاني على الجواب الأول بأن الجواب الأول إنما يتم بعد تسليم أن فعله ﷺ يعارض القول الخاص بنا وينسخه والمتقرر في الأصول خلافه .

قلت : هذا من الظنون التي لا مستند لها يشهد به هذا الظن فإن دعواه أن وجوب الوضوء وقوله ﷺ فيه خاص بنا لا يثبت إلا بدليل صريح يثبت الخصوصية وما لم يثبت لا يكون خاصاً بنا ، وأما إذا ثبت الخصوص فلا يعارض فعله ﷺ فإما هو متقرر في الأصول فسلم ولكن ليس هذا موضعه ، واعترض على الجواب الثاني بأنه قد تقرر أن الحقائق الشرعية مقدمة على غيرها و حقيقة الوضوء الشرعية هي غسل جميع الأعضاء التي تغسل للوضوء فلا يخالف هذه الحقيقة إلا لدليل ، قلت : نعم لا يخالف الحقيقة إلا لدليل ، وهاهنا دليل ظاهر فإن في حديث ابن عباس أنه

يعجب من يزعم أن الوضوء مما مست النار و يضرب فيها الأمثال و يقول : إنا نستحم بالماء المسخن و نتوضأ به و نذعن بالدهن المطبوخ و ذكر أشياء مما يصب الناس حتى قال لأبي هريرة حين حدثه أبو هريرة هذا الحديث كما في الترمذى قال : قال رسول الله ﷺ : الوضوء مما مست النار ولو من ثور إقط فقال له ابن عباس أتوضأ من الدهن أتوضأ من الحميم فقال أبو هريرة يا ابن أخى إذا سمعت حديثاً عن النبي ﷺ فلا تضرب له مثلاً فهذا ابن عباس مع وفور علمه لا يمكن أن يخالف قول رسول الله ﷺ و محال أن يعترض على قول رسول الله ﷺ بل هو يعترض على فهم أبي هريرة بأن ما فهمه من هذا الحديث و حمله على الوضوء الشرعى غلط و باطل بل هو محمول على الوضوء اللغوى ، وكذلك استدلاله فى مقابلة هذا الحديث بقوله كما رواه اليمى لقد رأيتنى فى هذا البيت عند رسول الله ﷺ وقد توضأ ثم لبس ثيابه فجاء المؤذن فخرج إلى الصلاة حتى إذا كان فى الحجرة خارجاً من البيت لقيته هدية عضو من شاة فأكل منه لقمة أو لقتين ثم صلى و ما مس ماء يرشد إلى أنه حمل الوضوء على الوضوء اللغوى استحباباً وإلا فلا يكون لقوله محملاً صحيحاً وأيضاً الحديث الذى رواه ابن عباس فى المضمضة من اللبن ، و قال فيه إن له دسماً فهذا التعليل كما يدل على استحباب الوضوء اللغوى على شرب اللبن لازالة الدسومة ، كذلك يدل على استحباب الوضوء اللغوى من أكل كل ما فيه دسومة من لحم الجوزور و البقر و الغنم فكما حل الأمر بالمضمضة و الوضوء على استحباب غسل الفم ، كذلك يحل الأمر بالوضوء على استحبابه ، و هذا ظاهر جداً لمن جعل الانصاف نصب عينيه والله ولى التوفيق ، وكذلك يدل عليه أنه اجتمع عليه الخلفاء الراشدون و الاعلام من أصحاب رسول الله ﷺ فإن اجماعهم على ترك الوضوء مما مست النار لا يمكن أن يكون مبنياً على الجهل عن حكم وجوب الوضوء مما مست النار بل لابد أن يكون محمولا على أن هذا الحكم منسوخ عندهم ، أو محمولا على المعنى اللغوى فهذه قرأتان تدل بعضهما على أن الوضوء مما مست النار محمول على الوضوء اللغوى

(باب في الوضوء من الملبس) حدثنا قتيبة قال ثنا الليث عن  
عقيل عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس

و بعضها تدل على أنه محمول على الوضوء الشرعي ومنسوخ .

[ باب الوضوء من اللبس ] المراد بالوضوء هاهنا الوضوء اللغوي لا الاصطلاحي  
بأن من شرب لبناً يستحب له أن يزيل الدسومة من فيه بالماء وهذا يجمع عليه و لم  
أقف (١) على اختلاف فيه [ حدثنا قتيبة (٢) ] بن سعيد [ قال ثنا الليث ] بن سعد  
[ عن عقيل ] مصفراً ابن خالد بن عقيل مكبراً الأيلي أبو خالد الأموي مولى عثمان  
وفقه أحمد و محمد بن سعد و النسائي و قال أبو زرعة : صدوق ثقة ، و عن ابن  
معين أثبت من روى عن الزهري مالك ثم معمر ثم عقيل و عن ابن  
معين : عقيل ثقة حجة ، و قال العجلي : ألي ثقة ، و أما أبو حاتم فقال : لم يكن  
بالحافظ كان صاحب كتاب محله الصدق ، و قال الوليد : قال لي الماسجون : كان  
عقيل جلوأزاً و قال عبد الله بن أحمد ذكر عند أبي أن يحيى بن سعيد قال : عقيل  
و إبراهيم بن سعد كأنه يضعفها ، و قال : وأى شئ هذا ، هؤلاء ثقات لم يخبرهما  
يحيى ، مات بمصر سنة ١٤١ [ عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله ] بن عتبة بن  
مسعود الهذلي أبو عبد الله المدني ، قال الواقدي : كان عالماً و كان ثقة قتيماً كثير  
الحديث والعلم شاعراً و قد عمي ، و قال العجلي : كان أعمى و كان أحد فقهاء المدينة  
تابعي ثقة رجل صالح جامع للعلم ، و قال أبو زرعة : ثقة مأمون إمام . مات سنة ٩٤

(١) قلت : لكن ابن أبي شيبة ذكر الآثار بمن قال به ، كما في هامش الكوكب  
و هكذا بوب الترمذي ، و قال ابن العربي : مستحب عند العلماء إلا أن تكون  
غالبية من صناعة أو ملازمة شعث فحينئذ يجب ، والخروج عن  
الجماعة فرض كاشوم و البصل يأكلهما المرء (٢) قال ابن رسلان أعلم أن حديث  
قتيبة هذا أحد الأحاديث التي أخرجا الخمسة غير ابن ماجه عن شيخ واحد و هو  
قتيبة .

أن النبي ﷺ شرب لبناً فدعا بما قمتضمض<sup>(١)</sup> ثم قال إن له دسماً .

وقيل بعدها [ عن ابن عباس أن النبي ﷺ شرب لبناً فدعا بما قمتضمض ثم قال إن له دسماً ] الدسم كسب الودك ، وهذه الجملة أشير بها لعل المضمضة من اللبن ووجه المناسبة أنه ربما بقي من آثاره شئ فتخل ونزل الجوف في صلاته فأبطالها أو استمر في فمه فأورثه رائحة كريهة ، كذا قال الشارح ، وهذا حديث صحيح أخرجه البخاري في صحيحه بهذا السند ، قال الحافظ لكن رواه ابن ماجه من طريق الوليد بن مسلم قال حدثنا الأوزاعي ، فذكره بصيغة الأمر : مضمضوا من اللبن ، كذا رواه الطبراني من طريق آخر عن الليث بالاسناد المذكور ، وأخرج ابن ماجه من حديث أم سلمة و سهل بن سعد مثله وإسناد كل منهما حسن ، قال العيني : و بعد فليس في مضمضته ﷺ وجوب مضمضة ولا وضوء على من شربه إذ كانت أفعاله غير لازمة العمل بها لأمته إذا لم يكن بياناً عن حكم فرض في التنزيل ، وقال صاحب التلويح : فيه نظر ، قلت : حاصل النظر أن الأحاديث التي أخرجه ابن ماجه وغيره بصيغة الأمر تدل على الوجوب ، قلت : ولكن الحديث الذي رواه أبو داود بسند لا بأس به إلى أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ شرب لبناً فلم يعضض ولم يتوضأ و صلى ، يدل على نسخ المضمضة ، قال العيني : و الصواب في هذا أن الأحاديث التي فيها الأمر بالمضمضة أمر استحباب لا وجوب و الدليل على ذلك ما رواه أبو داود المذكور آنفاً ومارواه الشافعي رحمه الله بإسناد حسن عن أنس أن النبي ﷺ شرب لبناً فلم يعضض ولم يتوضأ ، فان قلت : ادعى ابن شاهين أن حديث أنس بأسخ لحديث ابن عباس ، قلت : لم يقل به أحد ، ومن قال فيه بالوجوب حتى يحتاج إلى دعوى النسخ ، كذا في العيني ، وكذلك قال الحافظ في الفتح ، قلت : وبالجملة فلم يقل أحد<sup>(٢)</sup>

(١) و في نسخة : فعضض (٢) قلت : إلا أن في إحدى الروايتين عن أحمد

نقص الوضوء بألبان الابل كما في المعنى .

( باب الرخصة في ذلك ) حدثنا عثمان بن أبي شيبة عن  
زيد بن الحباب عن مطيع بن راشد عن توبة العبدي

بوجوب المضمضة والوضوء الاصطلاحي بشرب اللبن سواء كان مطبوخا ، أو غير  
مطبوخ نعم : بقى هنا أن ما أخرج ابن ماجه بسنده عن أسيد بن حضير ، وفيه :  
توضؤوا من ألبان الابل . وأيضاً من حديث عبد الله بن عمرو : وفيه توضؤوا من اللبن  
الابل ، يدل على وجوب الوضوء الاصطلاحي من ألبان الابل ، فإن الحديثين وإن  
كان في بعض رواتهما مقال و لكنهما لما تأيد كل واحد منهما بالآخر صار أحجة  
و دليلاً على الوجوب ، فإن صيغة الأمر الوجوب ، والوضوء لفظ يجب أن يحمل  
على الحقيقة الشرعية ، فإن قيل إن الأحاديث التي رويت في باب الوضوء من اللبن  
قرينة صارقة عن أن يحمل الأمر على الوجوب ، وقد حمل الأمر بالمضمضة  
على الاستحباب فيها ، فكذلك يحمل هنا الأمر بالوضوء على الاستحباب دون  
الوجوب ، فإن ألبان الابل فرد من أفراد جنس اللبن ، قلنا لانسم ذلك فإن  
وجوب الوضوء بألبان الابل حكم ، والمضمضة من اللبن حكم آخر غير ذلك الحكم  
فحال أن يكون هذا قرينة على ذلك فيمكن أن يكون حكم المضمضة أولاً ثم أمروا  
بالوضوء بعد ذلك بشرب ألبان الابل ، بل الأولى في الجواب ، أن يقال إن إجماع  
الخلفاء الراشدين والأعلام من الصحابة والتابعين والفقهاء من الأئمة المجتهدين يدل على  
أن هذا إما ما أول بالوضوء اللغوي ، بعلّة الدسومة أو منسوخ لعالمهم بالناسخ منه .  
والمنسوخ ، فإن هذا أمر لا يمكن أن يخفى عليهم لعلمهم ، والله تعالى أعلم .

[ باب الرخصة في ذلك ] أى في الوضوء من اللبن ، والمراد من الرخصة

جواز ترك الوضوء اللغوي والشرعي من شرب اللبن ومسه .

[ حدثنا عثمان بن أبي شيبة عن زيد بن الحباب عن مطيع بن راشد ] البصري

قال في الميزان ، لا يعرف ، روى عنه زيد بن الحباب ، وقال داني عليه شعبة قال

الحافظ قلت : وقال أبو داود : أثني عليه شعبة ، قلت : لم أثق على قول أبي داود

أنه سمع أنس بن مالك يقول إن رسول الله ﷺ شرب لبناً فلم يعضض ولم يتوضأ وصلى : قال زيد دلتى شعبة على هذا الشيخ .

هذا وعله ذكره في غير ذلك المحل [ عن توبة العنبري ] هو توبة بن أبي أسد العنبري أبو المورع بضم الميم وفتح الواو وتشديد الراء المكسورة بعدها مهملة البصري واسم أبي الأسد كيسان بن راشد ، وقيل توبة بن أبي راشد ويقال ابن أبي المورع قال إسحاق بن منصور عن ابن معين ، و أبو حاتم و إبراهيم بن عرعة والنسائي ثقة ، أصله من سجستان ومولده اليامة و منشؤه بها ثم تحول إلى البصرة ، وهو مولى أيوب بن أزهر ، وقد على عمر بن عبد العزيز وولاه يوسف بن عمرو سابور ، ثم ولاه الأهواز ، وذكره ابن جبان في الثقات ، وقال الأزدي وحده : توبة منكر الحديث ، وروى بإسناد له عن ابن معين يضعف ، وهو جد العباس بن عبد العظيم ، الحافظ مات في الطاعون سنة ١٣١ هـ [ أنه سمع أنس بن مالك يقول إن رسول الله ﷺ شرب لبناً فلم يعضض <sup>(١)</sup> ولم يتوضأ وصلى ] فهذا يدل على أن شرب اللبن لا يجب منه الوضوء ولا المضمضة فصيغة الأمر الذي ورد فيه محمول على الاستحباب [ قال زيد دلتى شعبة على هذا الشيخ ] والمراد بهذا الشيخ مطيع بن راشد ، وغرض المصنف من نقل قول زيد الإشارة إلى توثيق مطيع بن راشد ، فان زيد بن الحباب يقول : دلتى شعبة ، وهداني لأخذ الحديث إلى هذا الشيخ وشعبة إمام متقن فدلالة عليه لا يكون إلا لكونه ثقة ، فلو كان ضعيفاً أو مستوراً لم يدل عليه شعبة قطعاً ، وأيضاً قول زيد على هذا الشيخ توثيق منه فان إطلاق لفظ الشيخ يدل على توثيقه وإن كان في أدنى المرتبة ، قال الحافظ في النخبة ، وأدناها ما أشمر بالقرب من أهل الترجيح كشيخ انتهى . قلت : شعبة لم يرو عن مطيع بن راشد ، ولم يخرج عنه فكما يوصى

---

(١) قال ابن رسلان أغرب ابن شاهين إذ جعل حديث أنس هذا ناسخاً لحديث ابن عباس المتقدم ولم يذكر من قال بالوجوب حتى يحتاج إلى النسخ ، والصحيح أن هذا الحديث يدل على أن الأمر الوارد فيما قبله محمول على التذبح



( باب الوضوء من الدم ) حدثنا أبو توبة الربيع بن نافع قال ثنا ابن المبارك عن محمد بن إسحاق قال حدثني صدقة بن يسار عن عقيل بن جابر عن جابر قال : خرجنا مع رسول الله ﷺ يعني في غزوة (١) ذات الرقاع فأصاب رجل

الدلالة على توثيقه كذلك يؤمى عدم التخريج على ضعفه والظاهر أنه لو كان عند شعبة ثقة لروى عنه بنفسه ، كما دل عليه غيره وإلا فكيف يجب لغيره ما لا يجب لنفسه .

[باب الوضوء من الدم (٢)] أى هل يجب الوضوء من سيلان الدم أو لا يجب .

[حدثنا أبو توبة الربيع بن نافع ، قال : ثنا ابن المبارك ] هو عبد الله [عن

محمد بن إسحاق] بن يسار [قال : حدثني صدقة بن يسار] الجزرى سكن مكة ، قال :

له سفيان بلغني أنك من الخوارج ، قال : كنت منهم فعافاني الله منه ، قال أبو داود

كان متوحشاً يصلى بمكة جمعة و بالمدينة جمعة و ذكر بعضهم أنه عم محمد بن إسحاق بن

يسار وهو وهم بمن قاله ، وثقه أحمد و ابن معين و أبو داود و ابن سعد و النسائي

و يعقوب بن سفيان ، و قال أبو حاتم : صالح ، و ذكره ابن حبان في الثقات [عن

عقيل بن جابر ] بن عبد الله الأنصارى المدنى ، قال فى الميزان : فيه جهالة ما روى

عنه سوى صدقة بن يسار ، و قال الحافظ : ذكره ابن حبان فى الثقات [عن جابر

قال : خرجنا مع رسول الله ﷺ يعني فى غزوة ذات الرقاع ] زاد بعض الرواة

لفظة معنى إلى آخره إشارة إلى أنه ليس لفظ : فى غزوة ذات الرقاع ، من لفظ الاستاذ

واسكن مراده من خروجه معه ﷺ هى غزوة ذات الرقاع ، و كانت غزوة ذات

الرقاع فى سنة أربع (٣) من الهجرة ، و ذكر البخارى : أنها كانت بعد خير لأن

(١) وفى نسخة : غزاة . (٢) يرد على المصنف أنه لم يذكر الوضوء من القيح لابقال إنه

لم يكن حديث فيه على شرطه لأنه يذكر حديث ثوبان فى الوضوء من القيح فى كتاب الصوم

ألهم إلا أن يقال إنه لما كان عنده حكم الوضوء من الدم والقيح سواء اكتفى بأحدهما

و يؤيده أن الترمذى جمعهما فى باب واحد . (٣) به جزم ابن رسلان .

امرأة رجل من المشركين خلف أئى (١) لا أتهى حتى  
أهريق دماً فى أصحاب محمد فخرج يتبع أثر النبى (٢) ﷺ  
فنزول النبى ﷺ منزلاً فقال من رجل يكلؤنا فانتدب رجل  
من المهاجرين و رجل من الأنصار فقال كونا بغم الشعب

أباموسى جاء بعد خير، سميت باسم شجرة هناك ، و قيل باسم جبل هناك فيه ياض  
وسواد وحمرة ، يقال له الرقاع ، وقيل : سميت به لرقاع كانت فى ألويتهم ، وقيل :  
سميت بذلك لأن أقدامهم نقتب فلفقوا عليها الحرق وهذا هو الصحيح ، لأن أباموسى  
حاضر ذلك مشاهدة ، و قد أخبر به ، كذا فى العينى شرح البخارى [ فأصاب (٣)  
رجل امرأة رجل من المشركين ] الاصابة التفجع أى فجع رجل من المسلمين امرأة  
رجل من المشركين و التفجع أما بالقتل أو بالسبي و الأسر [ لخلف (٤) ] أى  
المشرك [ أئى لا أتهى ] أى لا امتنع من الانتقام [حتى أهريق] أى أريق و الهاء  
زائدة [ دماً فى أصحاب محمد ] أى حتى أقتل واحداً منهم [ فخرج ] أى المشرك  
[ يتبع أثر النبى ﷺ ] الأثر بفتح الهمزة و التاء المثناة و يجوز بكسرها و سكون  
التاء ، قال فى القاموس خرج فى إثره و أثره بعده [ فنزل النبى ﷺ منزلاً ] إما  
مفعول أو مصدر والمراد بالنزول نزول المسافر بالليل للاستراحة [ فقال من رجل  
يكلؤنا (٥) ] أى يحرسنا ويحفظنا [ فانتدب ] أى أجاب هذه الدعوة [ رجل من

(١) هكذا فى النسخة القديمة والمجتبأية وغيرهما بلفظ أئى وصححه الوالد المحرم  
فى كتابه بلفظ أن و تبعه من جاء بعده . (٢) وفى نسخة : رسول الله .  
(٣) و بالأول فسر فى العون و بالتأني فى التقرير . (٤) و فى رواية محمد بن  
نصر فى قيام الليل أصاب امرأة رجل من المشركين ، فلما انصرف رسول الله ﷺ  
قافلاً أئى زوجها و كان غائباً ، فلما أخبر الخبر حلف أن لا يرجع حتى يهريق ،  
الحديث . (٥) قيل إن قوله تعالى : « والله يعصمك من الناس » نزل فى غزوة ★

قال فلما خرج الرجلان إلى فم الشعب اضطجع المهاجري وقام الأنصارى يصلى وأتى الرجل فلما رأى شخصه عرف أنه ريبة للقوم (١) فرماه بسبهم فوضعه فيه فنزعه حتى رماه

المهاجرين [ هو عمار بن ياسر [ ورجل من الأنصار ] هو عباد بن بشر ، و قيل عمار بن حزم و المشهور الأول [ فقال ﷺ لهما [كونا] أى روحا وأقيما [بهم الشعب ] هو الطريق في الجبل أى أقيما على أعلى الشعب لثلا يدهمهم و يفجئهم (٢) عدو [ قال ] جابر [ فلما خرج الرجلان ] أى المهاجري و الأنصارى [ إلى فم الشعب اضطجع المهاجري ] ليستريح [ و قام الأنصارى يصلى ] و يحرس كأنهما اقتسما الليل بأن ينام المهاجري نصف الليل و يحرس الأنصارى و يقوم المهاجري في النصف الآخر يحرس و ينام الأنصارى [ و أتى الرجل فلما رأى شخصه ] أى سواده و الضمير إلى الأنصارى و الشخص سواد الإنسان وغيره تراه من بعد ، كذا في القاموس [ عرف ] أى المشرك [ أنه ] أى السواد [ ريبة ] بفتح الراء و كسر الباء الموحدة الحارس و الطليعة الذى يحرس القوم لثلا يفجئهم عدو و لا يكون إلا على جبل أو شرف ينظر منه ، من فتح يفتح ، قال الحماسى :

فما سوزنيق على مرأى خفيف الفواد حديد النظر

[ للقوم فرماه ] أى المشرك الأنصارى [ بسهم فوضعه فيه ] أى أصابه [ فنزعه ] و في سنن البيهقي بسنده فوضعه فيه فنزعه فوضعه و ثبت قائماً يصلى ثم عاد الثانية فوضعه فنزعه و ثبت قائماً يصلى ثم عاد له الثالثة فنزعه فوضعه ثم ركع فسجد ثم

★ أحد و هو في السنة الثالثة وهذه قصة ذلت الرقاع وهى في الرابعة ، كما تقدم ، كذا في ابن رسلان و ما أجاب عنه بشئ . (١) وفي نسخة : القوم .

(٢) لأن الآتى يظهر في الفضاء من بعيد بخلاف الشعب فلا يدرى فيها حتى يخرج منها ، كذا في التقرير .

بثلاثة أسهم ثم ركع و سجد ثم أنبه صاحبه فلما عرف أنهم قد نذروا به هرب فلما رأى المهاجرى ما بالأنصارى من الدماء<sup>(١)</sup> قال سبحان الله ألا انبهتني أول ما رمى قال كنت في سورة أقرؤها فلم أحب أن أقطعها .

أحب صاحبه فقال إجلس فقد أتيت فوثب ، و في البخارى : فنزفه الدم أى خرج [ حتى رماه ] أى رمى المشرك الأنصارى [ بثلاثة أسهم ثم ركع و سجد ] أى أتم صلاته [ ثم أنبه ] و في بعض النسخ اتبه و الأول أوضح [ صاحبه ] أى المهاجرى [ فلما عرف ] المشرك [ أنهم ] أى أصحاب محمد ﷺ [ قد نذروا ] أى علوا [ به ] أى بالمشرك [ هرب ] أى فر [ فلما رأى المهاجرى ما بالأنصارى من الدماء ] أى السائلة الكثيرة من الجروح الثلاثة التى حصلت بالأسهم الثلاثة [ قال سبحان الله ] كلمة يقال عند التعجب [ ألا انبهتني ] أى أيقظتنى [ أول ما رمى ] يعنى فى أول مرة من الرمى [ قال كنت في سورة أقرؤها ] قال الشاح : قال المنذرى : هى سورة الكهف<sup>(٢)</sup> [ فلم أحب أن أقطعها ] و في رواية البيهقى حتى أنقدها فلما تابع على الرمى ركعت فاهبتك وأيم الله لولا أن أضيع ثغراً أمرنى رسول الله ﷺ بحفظه لقطعت نفسى قبل أن أقطعها أو أنقدها ، قال الحافظ فى شرحه على البخارى أخرجه أحمد و أبو داود و الدارقطنى ، و صححه ابن خزيمة وابن حبان و الحاكم كلهم من طريق ابن إسحاق ، و كذا قال العيني ، قلت : و لم أجد ذكر الحديث فى سنن الدارقطنى و ذكر البخارى فى باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين ويذكر عن جابر أن النبى ﷺ كان فى غزوة ذات الرقاع فرمى رجل بسهم فنزفه الدم فركع و سجد و مضى فى صلاته ذكره البخارى بصيغة التقرير

(١) و فى نسخة : الدم .

(٢) كذا وقع فى رواية البيهقى « ابن رسلان » .

قال الحافظ : عقيل لا أعرف راوياً عنه غير صدقة و لهذا لم يحزم به المصنف أو لكونه اختصره أو للخلاف في ابن إسحاق .

قلت : الأول و الثالث من وجوه التمرض يستلزم و يقتضيه ، و أما الثاني فبعيد ، قال العيني : فإن كون الحديث مختصراً لا يستلزم أن يذكر بصيغة التمرض ، اختلف العلماء (١) في أن الدم من نواقض الوضوء أولاً فذهب إلى الأول أبو حنيفة وأبو يوسف و محمد و أحمد بن حنبل وإسحاق وقيده بالسيلان ، و ذهب ابن عباس و ابن أبي أوفى و أبو هريرة و جابر بن زيد وسعيد بن المسيب و مكحول و ربيعة و مالك و الشافعي إلى أنه غير ناقض ، واحتجوا بهذا الحديث وقالوا: لو كان ناقضاً للطهارة لكانت صلاة الأنصاري به تفسد أول ما أصابه الرمية ولم يكن يجوز له بعد ذلك أن يركع و يسجد وهو محدث ، والجواب عن هذا الاستدلال أنه فعل واحد من الصحابة ولعله كان مذهباً له أو لم يعلم بحكمه ، وبما يقوى هذا أن ظاهر ما رأى المهاجري ما بالأنصاري من الدماء يدل على أن الدم أصاب ثوبه و بدنه و كانت ثلاثة أسهم ، فالظاهر أنها أصابت ثلاثة مواضع من بدنه كما يدل عليه لفظ الدماء جمعاً ، و ذلك يدل على كثرة الدم ، و لهذا رآه صاحبه بالليل و هاله فكما لم يدل مضيه مع التجاسة في الثوب على جواز الصلاة ، كذلك لا يدل على أن خروج الدم لا ينقض الوضوء ، ولست أدري كيف يصح الاستدلال بالخبر ، والدم إذا سال يصب بدنه و جلده و ربما أصاب ثيابه ، و مع إصابة شئ من ذلك و إن كان يسيراً (٢)

(١) و أجل اختلافهم في الحقيقة هو اختلافهم في علة الحدث ، بطله ابن العربي و ابن رشد وهو أن علة خروج النجس عندنا الحنفية والثوري وأحمد والخروج من المخرج المعتاد عند الشافعي ولذا أوجب من الريح والدودة وغيرهما والخارج المعتاد من المخرج المعتاد عند مالك حتى لم يوجب من سلس البول كما في الكوكب (٢) و الدم الكثير نجس عند الأربعة كما بسط في فروعهم مع الاختلاف فيما بينهم بين القليل و الكثير فإن للشافعي في غفو الدم روايتين ★

لا تصح الصلاة عند الشافعي إلا أن يقال إن الدم كان يخرج على سبيل الرزف فلا يصب شيئاً من بدنه و هذا أمر عجيب خارق للعادة وراء طور العقل ، و بالجملة فالاحتجاج بهذا الحديث غير صحيح بوجه : الاول أن الحديث ضعيف لأن عقيل الراوى مجهول و محمد بن إسحاق مختلف فيه ، و الثاني أن البخارى لم يحزم به بل ذكره بصيغة القرئض ، و الثالث أن هذا فعل صحابي ولله كان مذهباً له أو لم يعلم بحكمه أو علم ولكن شغله الاستغراق فى لذة المناجاة عن الالتفات إليه فلا يستقيم (١) الاستدلال به على عدم انتقاض الوضوء ، و أجاب صاحب عون المعبود عن جهالة عقيل بأن التحقيق فى مجهول العين أنه إن وثقه أحد من أئمة الجرح والتعديل ارتفعت جهالته ، و عقيل بن جابر الراوى وثقه ابن حبان و صحيح حديثه هو و ابن خزيمة و الحاكم فارتفعت جهالته .

قلت : نسبة التوثيق إلى ابن حبان ليس بصحيح فانه لم يوثقه و لم يذكر أحد أنه وثقه ، نعم ذكره فى الثقات ، و ذكره فى الثقات لا يستلزم التوثيق ، ألا ترى أن ابن حبان كثيراً ما يذكر الراوة فى الثقات وهم ليسوا بثقات ، و كذلك تصحيح الحديث من ابن حبان و ابن خزيمة و الحاكم ليس بتوثيق له عند المحدثين بل المراد بالتوثيق هو الذى يكون صراحة ، و أما تصحيح الحاكم فقال العلامة العيني فى شرح البخارى فى بحث الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم ، فالحاكم قد عرف تساهله وتصحيحه للأحاديث الضعيفة بل الموضوعية ، انتهى ، ثم استدل البخارى على عدم النقص بآثار : أولها قول الحسن : « ما زال المسلون يهلون فى جراحاتهم وذلك لا يجديهم نفعاً فانه لا يستلزم أن يكون جراحاتهم سائلة الدم و لو سلم فلكونها معذورين لا ينقض

★ إحداهما يعفو مقدار الكف والثانية لا يعفو منه شئ ، كذا فى الميزان للشرافى و يعفو عند مالك قدر الدرهم كما فى مختصر الخليل .

(١) و فى التقرير عدم الذكر لا يستلزم عدم الدم فيحتمل الاعادة مع أن تنجس الثياب مسلم بسلان الدم فالجواب الجواب و المحيص المحيص .

طهارتهم فن له جراحة سائلة لا يترك الصلاة لاجلها بل يصلى وجراحته إما معصية أو مربوطة بمجيئة مع ذلك لو خرج شئ لا تقصد صلاته ، و قد روى ابن أبي شيبة في مصنفه عن هشام عن يونس عن الحسن أنه كان لا يرى الوضوء من الدم إلا ما كان سائلا و هذا مذهبه على خلاف ظاهر ما روى ثبت أنه مؤول .

و ثانيها : قول طاووس و محمد بن علي و عطاء و أهل الحجاز ليس في الدم وضوء ، قال العمري : و ليس هذا بحجة لهم لأنهم لا يرون العمل بفعل التابعي ولا هو حجة على الخفية من وجهين : الأول أنه لا يدل على أنهم كانوا يصلون و الدم سائل يعنى أن لفظ الدم في قولهم : ليس في الدم وضوء لا يستلزم كونه دماً سائلاً بل يمكن أن يحمل على غير السائل و ايس فيه الوضوء عندنا أيضاً ، و الثاني : لو سلمنا ذلك فالمقول عن أبي حنيفة رحمه الله أنه كان يقول التابعون رجال و نحن رجال يزاحوننا و نزاجهم ، ثم ذكر البخارى عصر ابن عمر بثرة فخرج منها الدم ولم يتوضأ و بزق ابن أبي أوفى دماً ففضى في صلاته ، و قال ابن عمر و الحسن فيمن احتجم ليس عليه إلا غسل محاجه ، فالجواب عنه أن الدم الخارج بالعصر لا ينقض الوضوء عند الخفية أيضاً بالاتفاق ما لم يسلم فاذا سال فقيه اختلاف : فبعضهم كصاحب الهداية وغيره قالوا بعدم نقض الوضوء فيه أيضاً ، وبعضهم قالوا بالنقض و هو الأظهر ولم يتعرض فيه السيلان و عدمه ، و كذلك أثر ابن أبي أوفى ليس بحجة لهم لأن الدم الذى يخرج من الفم يعتبر فيه الغلبة فان كان دماً سائلاً غلب على البزاق أو ساواه ينقض و إلا فلا ، قال فى الدر المختار : و ينقضه دم مائع من جوف أو فم غلب على بزاق حكماً للصلاب أو ساواه احتياطاً لا ينقضه المغلوب بالبزاق ، انتهى ، و لم يتعرض الراوى لذلك فلم يبق حجة ، و كذلك قول ابن عمر فى المحتجم ليس بحجة على الخفية لأنه ساقى من مذهبه أن الدم السائل من الجسد ينقض الوضوء عنده ، و كذلك مذهب الحسن حيثئذ معنى قوله ليس عليه إلا غسل محاجه أنه لا يلزم عليه غسل جميع بدنه بناءً على ما أخرجه أحمد و الدارقطنى عن ابن الزبير عن عائشة

رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال يقتل من أربع : من الجمعة والجماعة والحجامة وغسل الميت ، و ليس المراد نفي لزوم الوضوء و الله تعالى أعلم .

و أجاب العلامة العيني عن هذه الآثار فقال : و هذا الأثر حجة للحنفية لأن الدم الخارج بالعصر لا ينقض الوضوء عندهم لأنه مخرج والنقض يضاف إلى الخارج دون المخرج كما هو مقرر في كتبهم فان فرح أحد من الخصوم أنه حجة على الحنفية فهي فرحة غير مستمرة و أجاب عن أثر ابن أبي أوفى فقال : وهذا ليس بحجة لهم علينا لأن الدم الذي يخرج من الفم إن كان من جوفه فلا ينقض الوضوء و إن كان من بين أسنانه فلا اعتبار للغلبة بالبزاق و الدم ، و لم يتعرض الراوى لذلك فلم يبق حجة ، و أجاب عن أثر ابن عمر و الحسن بأن مقصودهم من هذه الرواية إلزام الحنفية و لا يسعد ذلك معهم لأن جماعة من الصحابة رأوا فيه الغسل ، منهم ابن عباس و عبد الله بن عمرو وعلى بن أبي طالب وروته عائشة عن النبي ﷺ و هو مذهب مجاهد أيضاً ، و أيضاً فالدم الذي يخرج من موضع الحجامة مخرج و ليس بخارج و النقض يتعلق بالخارج كما ذكرنا ، انتهى .

قلت : و هذا الأصل الذي نبى عليه العلامة العيني أساس الجواب غير شديد عند الفقهاء الحنفية قال في الدر المختار : والمخرج بعصر والخارج بنفسه بيان في حكم النقض على المختار كما في البزاقية ، قال لأن في الإخراج خروجاً فصار كالقصد و في الفتح عن الكافي أنه الأصح و اعتمده التهستاني ، و في القنية و جامع الفتاوى أنه الأشبه و معناه أنه الأشبه بالمخصوص رواية والراجع دراية ، انتهى ، وقال الشامي : قوله : لأن في الإخراج خروجاً جواب عما وجه به القول بعدم النقض بالمخرج من أن الناقض خروج النجس و هذا إخراج ، والجواب أن الإخراج مستلزم للخروج فقد وجد لكن قال في العناية : إن الإخراج ليس بمخصوص عليه و إن كان يستلزمه فكان ثبوته غير قصدي و لا معتبر به ، انتهى ، و فيه أنه لا تأثير يظهر للإخراج و عدمه بل لكونه خارجاً نجساً ، وذلك يتحقق مع الإخراج كما يتحقق مع عدمه فصار



كالقصد ، كيف ؟ وجميع الأدلة الموردة من السنة والقياس تفيد تعليق النقض بالخارج النجس و هو ثابت في المخرج ، انتهى . فتح .

و استوجهه تليذه ابن أمير الحاج في الحلية ، و كذا شارح المنية و المقدسى و ارتضى في البحر مافي العناية حيث ضعف به مافي الفتح ولك أن تجعل ما في الفتح مضعفاً له كما قررناه بناء على أن الناقض الخارج النجس لا الخروج ، وفي حاشية الرمل : لا يذهب عنك أن تضعيف العناية لا يصادم قول شمس الأئمة و هو الأصح .

و بالجملة أن جميع ما ذكر في هذا الباب ليس بحجة على الحنفية فإن كان من أقوال الصحابة فكل واحد له تأويل ومحل صحيح ، وإن كان من قول التابعين فليس بحجة عليهم لما ذكرنا عن أبي حنيفة رحمه الله ، قال العيني : و احتج أصحابنا الحنفية بأحاديث كثيرة أنوارها وأصحابها ما رواه البخارى في صحيحه عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها قالت جاءت فاطمة بنت أبي حنيفة إلى النبي ﷺ فقالت يا رسول الله إني امرأة استحاض فلا أطهر أفأدع الصلاة قال لا إنما ذلك عرق و ليست بالحیضة فإذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة و إذا أدبرت فاغسلي عنك الدم و صلى ، قال هشام : و قال أبو ثم توضع لكل صلاة حتى يجيئ ذلك الوقت ، قلت : قال الترمذى : قال أبو معاوية : وتوضع لكل صلاة حتى يجيئ ذلك الوقت ، فبطل ما قالوا : إن قوله : ثم توضع من كام عروة ، و أيضاً لو كان من كلام عروة لقال ثم توضع لكل صلاة ، ففي صيغة الأمر دلالة واضحة بأنه من كلام النبي ﷺ لأن الأمر لا يتحقق من عروة فكان الراوى قال : قال أبو : مرفوعاً ثم توضع ، وترك ذكر الرفع لوضوحه ، و هذا الحديث يدل على أن الدم الخارج من العرق سواء كانت استحاضة أو غيرها ناقض للوضوء ، و اعترضوا عليه بأن في دم الاستحاضة يجب الوضوء لأنه خرج من المخرج فسيله سيل الغائط والبول ، وإنما الكلام فيما خرج من غير السيلين .

قلت : كأنهم لم يتأملوا في قوله ﷺ « إنما ذلك عرق » وهذا صريح في أن

علة الانتقاض كونه دم عرق لا كونه من السيلين ، فلم بهذا أنه لا يدخل في العلة لكونه من السيلين فلا يدور حكم الانتقاض عليه بل يدور على كونه دم عرق وهو الدم السائل سواء كان من السيلين أو غيرهما من البدن ، والحديث الثاني ما روى ابن ماجه عن إسماعيل بن عياش عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن عائشة قالت قال رسول الله ﷺ من أصابه في أو رعاف أو قلنس أو مذى فليتنصرف فليتوضأ ثم لين على صلاته وهو في ذلك لا يتكلم ، وفي رواية الدارقطني ثم لين على صلاته ما لم يتكلم ، تكلموا في إسماعيل بن عياش رواه ابن عياش مسنداً ومرسلاً ثم قال البيهقي للرسول وهو المحفوظ فأجاب عنه في الجوهر التقى بأن الروايات التي جمع فيها ابن عياش بين الاسنادين أغنى المرسلة والسند في حالة واحدة مما يبعد الخطأ عليه فإنه لو رفعه ماوقفه الناس ربما تطرق الوهم إليه فأما إذا وافق الناس على المرسلة وزاد عليهم السند فهو يشعر بتخلف وثبت ، وإسماعيل وثقه ابن معين وغيره ، وقال يعقوب بن سفيان : ثقة عدل ، وقال يزيد بن هارون : ما رأيت أحفظ منه ، انتهى .

و الحديث الثالث ما رواه الدارقطني من حديث أبي بكر الداهري عن حجاج عن الزهري عن عطاء بن يزيد عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله ﷺ : من رغب في صلاته فليرجع فليتوضأ ولين على صلاته ، أبو بكر الداهري عبد الله بن حكيم متروك الحديث .

و الحديث الرابع ما أخرجه الدارقطني بسنده عن ابن أرقم عن عطاء عن ابن عباس قال قال رسول الله : إذا رغب أحدكم في صلاته فليتنصرف فليغسل عنه الدم ثم ليعد وضوءه ويستقبل صلاته ، سليمان بن أرقم متروك .

و الحديث الخامس ما أخرجه الدارقطني : حدثنا يزيد بن الحسين بن يزيد البراز نا محمد بن إسماعيل الحسائي نا وكيع نا علي بن صالح وإسرائيل عن أبي إسحاق عن عاصم عن علي رضي الله عنه قال : إذا وجد أحدكم في بطنه رزاً أو قيتاً أو رعافاً فليتنصرف فليتوضأ ثم لين على صلاته ما لم يتكلم .

والحديث السادس ما أخرج الدارقطني : حدثنا أبو بكر النيسابوري نا الزعفراني نا شابة نا يونس بن أبي إسحاق عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة و الحمارث عن علي رضي الله عنه قال : إذا أم الرجل لقوم فوجد في بطنه رزاً أو رعاءً أو قيثاً فليضع ثوبه على أنفه و ليأخذ يد رجل من القوم فليقدمه ، الحديث .

قلت : لم يخرج الدارقطني أحداً من رواة الحديثين و سكت عن الكلام فيهما ، و الحديث السابع ما أخرج الدارقطني بسنده عن عمرو القرشي عن أبي هاشم عن زاذان عن سلمان قال رأى في النبي ﷺ وقد سال من أتى دم فقال: أحدث وضوءاً قال المحاملي: أحدث لما حدث وضوءاً ، عمرو القرشي هذا هو عمرو بن خالد أبو خالد الواسطي متروك الحديث ، وقال أحمد بن حنبل ويحيى بن معين : أبو خالد الواسطي كذاب .

والحديث الثامن ما أخرجه الدارقطني من طريق عمر بن رياح نا عبد الله بن طاؤس عن أبيه عن ابن عباس قال : كان رسول الله ﷺ إذا رجع في صلاته توضأ ثم نبى على ما بقى من صلاته ، عمر بن رياح متروك ، و الحديث التاسع ما أخرج الدارقطني بسنده من طريق محمد بن الفضل عن أبيه عن ميمون بن مهران عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ، وبسند آخر عن ميمون بن مهران عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال : ليس في القطرة و القطرتين من الدم وضوء حتى يكون دماً سائلاً ، و في رواية إلا أن يكون دماً سائلاً ، محمد بن فضل بن عطية ضعيف و سفيان بن زياد و حجاج بن نصير ضعيفان ، قلت : قال الذهبي في الميزان : قال يعقوب بن أبي شيبة سألت ابن معين عنه : فقال : صدوق ، لكن أخذوا عليه أشياء في حديث شعبة : و قال البخاري : سكتوا عنه و أما ابن حبان فذكره في الثقات ، و قال : يخطئ و بهم ، قلت : لم يأت بمتن منكر ، انتهى ، و أيضاً قال الذهبي في الميزان : سفيان بن زياد عن حجاج بن نصير ضعفه الدارقطني و ذكره ابن حبان في الثقات ، و قال الحافظ : ذكره ابن حبان في الثقات ، و قال : مستقيم الحديث .

و الحديث العاشر ما أخرجه الدارقطني بسنده من طريق هشام بن عروة عن

عائشة عن النبي ﷺ قال : إذا أحدث أحدكم في صلاته فليأخذ على أنفه و لينصرف فليتوضأ ، انتهى ، قلت : وقد علمت مما تقدم من حديث علي رضي الله عنه أن المراد من الحدث عام شامل للرافع أيضاً فلا وجه لتخصيصه بما يخرج من السيلين من الريح وغيره ، فهذه الروايات بعضها صحاح وبعضها حسان و بعضها ضعاف ، فالضعاف لما تأيدت بعضها بيبض صارت في حكم الحسان ثم ذكرت شاهدة للتقوية و كذلك آثار الصحابة و التابعين رضي الله عنهم كثيرة في هذا الباب ، قال في الجوهر النقي : وقد صحح البيهقي في باب من قال يئس من سبقه الحدث عن ابن عمر أنه كان إذا رجع انصرف فتوضأ ثم رجع فبني على ما صلى و لم يتكلم ثم قال وفي الاستذكار لابن عبد البر معروف من مذهب ابن عمر إيجاب الوضوء من الرافع و أنه حدث من الأحداث الناقضة للوضوء إذا كان سائلاً ، وكذا كل دم سال من الجسد ، وقال ابن أبي شيبة حدثنا هشيم أنا ابن أبي ليلى عن نافع عن ابن عمر قال من رجع في صلاته فليتوضأ فإن لم يتكلم بنى على صلاته ، و إذا تكلم استأنف ، و ذكر عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر قال إذا رجع الرجل في صلاته أو ذرعه القتي أو وجد مذياً فإنه ينصرف فليتوضأ ثم يرجع فيتم ما بقى على ما مضى وروى مثل ذلك عن علي وابن مسعود و علقمة والأسود و الشعبي و عروة و النخعي و قتادة و الحكم و حماد كلهم يرى الرافع و كل دم سائل من الجسد حدثاً و به قال أبو حنيفة و أصحابه و الثوري و الحسن بن حي و عبيد الله بن الحسن و الأوزاعي و ابن حنبل و ابن راهويه في الرافع و كل نجس خارج من الجسد يرويه حدثاً فإن كان يسيراً غير سائل لم ينقض الوضوء عند جماعتهم ، و بما يدل على أن الرافع حدث أن ابن جريج و ابن المبارك و عمر بن علي المقدسي و الفضل بن موسى روه عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال إذا أحدث أحدكم فليضع يده على أنفه ثم لينصرف رواه نعيم بن حماد عن الفضل بن موسى بسنده المذكور ، و لفظه : إذا أحدث أحدكم في صلاته

فلأخذ على الله و لينصرف فليتوضأ ، ذكره البيهقي في ما بعد في باب من أحدث في  
صلاته قبل الاحلال منها ، انتهى ، وأيضاً قال صاحب الجوهر النقي ، ثم ذكر البيهقي  
عدم الوضوء عن جماعة ، قلت : لم يذكر سنده إليهم لينظر فيه فن ذكر عنه عدم الوضوء  
سالم و قد صح عنه خلاف ذلك ، قال ابن أبي شيبة في مصنفه : حدثنا معمر عن  
عبد الله بن عمر قال أبصرت سالم بن عبد الله صلى صلاة الغداة ركعة ثم رفع  
نفرج فتوضأ ثم بنى على ما بقى من صلاته ، و منهم سعيد بن المسيب وقد قال ابن  
أبي شيبة حدثنا هشيم نا عبد الحميد المدني هو ابن جعفر عن يزيد بن عبد الله بن  
قيس قال : رأيت سعيد بن المسيب رفع و هو في صلاته فأق دار أم سلمة زوج  
النبي ﷺ فتوضأ و لم يتكلم و بنى على صلاته ، و منهم طاووس و قد أخرج ابن  
أبي شيبة أيضاً عن ابن عينة عن عمرو بن دينار عن طاووس قال : إذا رفع الرجل  
في صلاته انصرف فتوضأ ثم بنى على ما بقى من صلاته ، و منهم الحسن و قد قال  
ابن أبي شيبة : حدثنا ابن عبد الله بن إدريس عن هشام عن الحسن ومحمد بن سيرين  
كانا يقولان في الرجل يحتجم : يتوضأ و يغسل المحاجم ، و قال أيضاً : حدثنا هشيم  
عن الحسن أنه كان لا يرى الوضوء من الدم إلا ما كان سائلاً ، و الأسانيد الثلاثة  
صحيحة ، انتهى .

قلت : و لما كان بحثنا مقصوداً على الوضوء من الدم تركنا ذكر الروايات التي  
ليس فيها ذكر الدم ، و فيها الوضوء من القلس والقنق ، وأما ما استند به القائلون  
بعدم الوضوء فأولها ما تقدم من قصة المهاجرى و الأنصارى الذى أصابته السهام ،  
أخرجه أبو داود وغيره ، و قد أجابنا عنه ، و ثانيها ما روى الدارقطى في سننه  
عن أنس قال احتجم رسول الله ﷺ فغسل على غسل محاجمه ،  
و في سنده صالح بن مقاتل ، قال الدارقطى : هو ليس بالقوى و أبوه غير معروف  
و سليمان بن داود مجهول ، و منها ما رواه الدارقطى أيضاً أن رسول الله ﷺ قام  
فدعا بوضوء فتوضأ فقلت يا رسول الله أفرضة الوضوء من القنق قال لو كان فريضة

( باب الوضوء من النوم ) حدثنا أحمد بن محمد بن حنبل قال ثنا عبد الرزاق قال أنا <sup>(١)</sup> ابن جريج قال أخبرني نافع قال حدثني عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ شغل عنها ليلة فأخبرها حتى رقدنا في المسجد ثم استيقظنا ثم رقدنا

لوجدته في القرآن ، وفي سنده عتبة بن السكن قال الدارقطني لم يروه عن الأوزاعي غيره و هو متروك الحديث ، قلت : و أيضاً يمكن أن يجاب عنه أنه ﷺ قال بغير ملاء الفم قنوصاً استجباً أو بحدث آخر ثم أجاب أن الوضوء لو كان فريضة من هذا التقى أى غير ملاء الفم إلخ ، ومنها ما أخرجه مالك في الموطأ عن المسور أنه دخل على عمر بن الخطاب في الليلة التي طعن فيها فضلى عمر وجرحه يثب دماً قال أصحابنا في الجواب أن حديث عمر خارج عن محل النزاع فإنه كان معذوراً والمعذور لا يضره جريان دمه كما في سلسل البول ، كذا في فتح الثمان ، هكذا في السعاية للشيخ عبدالحى الكهنوى ، فظهر بما قلنا إن الجماعة التي قالوا بنقض الوضوء من سيلان الدم من الجسد هو الحق لصحة مستنده و ليس من القول على الله بما لم يقل بل لو تأمل المصنف الذى كل عينه بكل الانصاف لوجد الأمر منعكاً ، و هذا الذى قلنا ما يتعلق بالرواية ، و أما البحث المتعلق بالدراية فتركناها لخوف الاطالة .

[ باب فى الوضوء من النوم (٢) حدثنا أحمد بن محمد بن حنبل قال ثنا عبد الرزاق [ بن همام [ قال أنا ابن جريج [ عبد الملك [ قال أخبرني نافع [ مولى ابن عمر [ قال حدثني عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ شغل عنها ليلة [ أى عن صلاة العشاء كما يدل عليها الكلام الآتى [ فأخبرها [ أى أخبرها عن وقتها المعتاد [ حتى

(١) وفي نسخة : ثنا .

(٢) ذكر ابن العربى فيه ثلاثة مذاهب وجعل أحوال النوم أحد عشر وذكر العيني ثمانية مذاهب والصواب المختص ما سياتى عن كتب فروعهم .

ثم استيقظنا ثم رقدنا ثم خرج علينا فقال ليس أحد ينتظر الصلاة غيركم .

حدثنا شاذ بن فياض قال ثنا هشام الدسوقي عن قتادة عن أنس قال كان أصحاب رسول الله ﷺ ينتظرون العشاء

رقدنا (١) في المسجد ثم استيقظنا ثم رقدنا ثم استيقظنا ثم رقدنا ثم خرج علينا فقال [ ﷺ ] [ ليس أحد ينتظر (٢) الصلاة ] أى صلاة العشاء غيركم فانهم كلهم صلوا أو رقدوا ولم يحصل فضيلة انتظار الصلاة لغيركم بل أنتم تحضون بهذه الفضيلة ، وهذا القول صدر منه ﷺ تسلياً لهم وجبراً لكلفة الانتظار بحصول الفضيلة لهم ، والظاهر أن الحديث غير مناسب لترجمة الباب لأنه لا يعلم منه أنهم توضؤوا للصلاة بعد الرقاد أو لم يتوضؤوا إلا أن يقال إنه لا يخلو إما أن توضؤوا أو لم يتوضؤوا ، فان توضؤوا فيناسب الباب بأنهم رقدوا بحيث يوجب انتفاض الوضوء ، وإن لم يتوضؤوا فيناسب بأنهم نأوا بحيث لا يوجب انتفاض الوضوء ، فالحديث على كلا الحالين مناسب للباب .

[ حدثنا شاذ (٢) بن فياض ] الشكرى أبو عبيدة البصرى و اسمه هلال وشاذ لقبه غلب عليه ، قال أبو حاتم : صدوق ثقة ، وقال الساجى : صدوق عنده مناكير ، وقال ابن حبان كان ممن يرفع المقولات ويقلب الأسانيد لا يشتغل بروايته ، كان محمد بن إسماعيل شديد الخلل عليه مات سنة ٢٢٥ [ قال ثنا هشام ] بن أبي عبد الله [ الدستوائى عن قتادة عن أنس قال كان أصحاب رسول الله ﷺ ينتظرون العشاء

(١) قال ابن رسلان هذا وحديث أنس رضى الله عنه الآتى محمول عند الشافعية على أنهم رقدوا قعوداً إلا أن فى مسند البزار بسند صحيح أنهم يضعون جنوبهم فنهض من ينام ثم يقرم إلى الصلاة . (٢) على الظاهر لأن الاسلام لم يكن إذاً فى أطراف المدينة إلا قليلا والظاهر أنهم صلوا لوقتها أو علم بالوحي كذا فى التقرير (٣) بفتح الشين المعجمة وشدة الذل . انتهى . ابن رسلان .

الآخرة حتى تخفق رؤسهم ثم يصلون و لا يتوضأون ، قال أبو داود وزاد فيه شعبة عن قتادة قال كنا نخفق على عهد رسول الله ﷺ ، قال أبو داود : و رواه ابن أبي عروبة عن قتادة بلفظ آخر .

الآخرة حتى تخفق (١) رؤسهم [ يقال خفق فلان رأسه إذا حركه من التماس أى ينامون حتى تسقط أذقنهم على صدورهم وهم قعود [ ثم يصلون و لا يتوضأون ] .  
[ قال أبو داود وزاد فيه شعبة عن قتادة قال ] أى أنس [ كنا نخفق على عهد رسول الله ﷺ ] وقال البيهقي في سننه : قال أبو داود : زاد فيه شعبة عن قتادة على عهد رسول الله ﷺ ثم ساق الحديث بسنده عن شعبة عن قتادة عن أنس قال : كان أصحاب رسول الله ﷺ ينامون ثم يصلون و لا يتوضأون على عهد رسول الله ﷺ و أخرج مسلم في صحيحه والترمذى في سننه رواية شعبة و ليست فيها هذه الزيادة . ثم يصلون و لا يتوضأون ، وهذا يدل على أن النوم ليس بناقض للوضوء في جميع الأحوال بل هو ناقض عند استرخاء المسكة .

[ قال أبو داود : و رواه ابن أبي عروبة عن قتادة بلفظ آخر ] قلت لم أجد رواية سعيد بن أبي عروبة عن قتادة فيما تتبعته من كتب الحديث إلا ما ذكر البيهقي في باب ما ورد في نوم الساجد بعد سوق حديث يزيد بن خالد الدالاني ، فقال : و رواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن ابن عباس ، قوله : و لم يذكر فيه أبا العالية ، وكذا قال الترمذى في سننه : فلعلم مراد أبي داود من رواية ابن أبي عروبة هذه الرواية الموقوفة فعلى هذا كان ينبغي للصنف أن يذكر هذا الكلام في ذيل حديث ابن عباس الذى ذكره فيما بعد قريباً .



حدثنا موسى بن إسماعيل و داؤد بن شبيب قالنا ثنا حماد  
عن ثابت البناني أن أنس بن مالك قال أقيمت صلاة العشاء  
فقام رجل فقال يا رسول الله إن لي حاجة فقام يناجيه  
حتى نعس القوم أو بعض القوم ثم صلى بهم و لم يذكر  
وضوءاً .

[حدثنا موسى بن إسماعيل و داؤد بن شبيب قالنا ثنا حماد] لعله ابن سبرة (١)  
[عن ثابت البناني] هو ثابت بن أسلم البناني بضم الموحدة و نونين محققين نسبة  
إلى بنانة ابن سعد أبو محمد البصري، وثقه أحمد و العجلي والنسائي، و قال حماد بن  
سبرة : كنت أسمع أن القصاص لا يحفظون الحديث فكنت أقاب على ثابت الحديث  
أجعل أنساً لابن أبي ليلى و اجعل ابن أبي ليلى لأنس أشوشها عليه فيجئ بها على  
الاستواء، و حكى عن ثابت قال: صحبت أنساً أربعين سنة، قال أحمد بن حنبل : قال  
يحيى القطان ثابت اختلط و في الكامل لابن عدي عن القطان : عجب من أيوب يدع  
ثابتاً لا يكتب عنه، مات سنة ١٢٧ [ أن أنس بن مالك قال : أقيمت صلاة العشاء  
فقام رجل، فقال : يا رسول الله إن لي حاجة ] بنى أريد أن أشاورك و أناجيك  
[ قام ] أي رسول الله ﷺ [ يناجيه ] أي الرجل [حتى نعس] (٢) القوم أو بعض  
القوم [ أو للشك من الراوى و معنى نعس إلخ، أي ناموا قاعدين ] ثم صلى بهم  
و لم يذكر [ أنس أو ثابت أو غيرهما من الرواة ] وضوءاً ] و قد أخرج مسلم  
هذا الحديث عن ثابت عن أنس و لفظه قال : أقيمت صلاة العشاء، فقال : رجل  
لي حاجة فقام النبي ﷺ يناجيه حتى نام القوم أو بعض التوم، ثم صلوا و ليس فيه  
لم يذكر وضوءاً، و قد ورد ذكر الوضوء في رواية قتادة عن أنس بقوله  
و لا يتوضأون قال، النووي : و فيه جواز الكلام بعد إقامة الصلاة لا سيما في

حدثنا يحيى بن معين و هناد بن السرى و عثمان بن أبى شبة عن عبد السلام بن حرب و هذا لفظ حديث يحيى عن أبى خالد الدالانى عن قتادة عن أبى العالية عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ كان يسجد و ينام و ينفخ ثم يقوم فيصلى و لا يتوضأ فقلت له صليتك و لم تتوضأ و قد نمت ، فقال : إنما الوضوء على من نام مضطجعاً زاد عثمان

الأمور المهمة و لكنته مكرهه فى غير المهم فانه ﷺ إنما ناجاه بعد الإقامة فى أمر مهم من أمور الدين مصلحته راجحة على تقديم الصلاة ، وفيه أن نوم الجالس لا ينقض الوضوء .

[ حدثنا يحيى بن معين و هناد بن السرى ] ابن مسعود [ عثمان بن أبى شبة عن عبد السلام بن حرب و هذا ] أى المذكور [ لفظ حديث يحيى ] أى ابن معين و لم يذكر لفظ حديث هناد و عثمان ، و هذه جملة معترضة [ عن أبى خالد الدالانى ] أى روى عبد السلام بن حرب عن أبى خالد الدالانى ، هو يزيد بن عبد الرحمن بن أبى سلامة الأسدى الكوفى ، قال أبو حاتم : صدوق ثقة ، و قال ابن معين و أحمد بن حنبل و النسائى : ليس به بأس ، و قال ابن سعد : منكر الحديث و قال ابن حبان فى الضعفاء : كان كثير الخطأ فاحش الوهم خالف الثقات فى الروايات لا يجوز الاحتجاج به إذا وافق فكيف إذا انفرد بالمعضلات ، و ذكره الكرايىسى فى المدلسين ، و قال الحاكم : إن الأئمة المتقدمين شهدوا له بالصدق و الاتقان ، و قال ابن عبد البر : ليس بحجة [ عن قتادة ] بن دعامة [ عن أبى العالية ] رفيع بن مهران [ عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ كان يسجد و ينام و ينفخ ] أى يسمع منه صوت نفخه [ ثم يقوم فيصلى و لا يتوضأ ، فقلت ] أى قال ابن عباس : فقلت [ له ] أى لرسول الله ﷺ [ صليت و لم تتوضأ ، و قد نمت ] جملة حالية أى حال كونك قد نمت

و هناد: فانه إذا اضطجع استرخت مفاصله قال أبو داؤد  
قوله الوضوء على من نام مضطجعاً هو حديث منكر لم يروه  
إلا يزيد الدالاني عن قتادة و روى أوله جماعة عن ابن

و النوم ناقض للوضوء و صليت من غير تجديد الوضوء [ فقال : إنما الوضوء على  
من نام مضطجعاً ] و انتهى إلى ههنا حديث يحيى ، قال أبو داؤد [ زاد عثمان  
وهناد: فانه إذا اضطجع استرخت مفاصله ] يعنى ليست هذه الجملة فى حديث يحيى  
والمحصر فى قوله إنما الوضوء إلخ ، ليس بتحقيق بل هو حصر إضافى يدل عليه الجملة التى  
رواها عثمان وهناد ، فانه إذا اضطجع إلخ ، فانه يدل على أن النوم فى حد نفسه ليس بناقض  
للوضوء فلو كان بنفسه ناقضاً للوضوء لاستلزم نقض الوضوء فى جميع أحواله ، ولكن كونه  
ناقضاً للوضوء مستلزم لاسترخاء المفاصل و استرخاء المفاصل مظنة لخروج الريح ،  
و لا يدرك خروجه لأنها حالة عدم الادراك والشعور فلماذا أقيم السبب مقام الأصل  
كما أقيم السفر مقام الخوف فالنوم ليس بناقض للوضوء إلا فى صورة استرخاء المفاصل  
فلو نام أحد بحيث لم يسترخ مفاصله لا يكون نومه ناقضاً للوضوء ، و اعلم أن جوابه  
رحمته هذا جواب على أسلوب الحكيم ، فان ابن عباس - رضى الله عنه - سأله عن  
فعله و كان جوابه أن عيبنى تامان و لا ينام قلى ، و لكنه رحمه أجابه بما يختص  
بالأمة فان الحكم فى الأمة بأسرها هو عدم انتقاض الطهارة بنومهم فى السجود  
و انتقاضها فى حالة الاضطجاع فأجاب بهذا الجواب إظهاراً لمسألة نقض الوضوء  
وإبانة للسائل بما يفيد و لو أجاب بالاختصاص لم يفد تلك الفائدة ، فلماذا اختار هذا  
الجواب .

[ قال أبو داؤد: (١) قوله الوضوء على من نام مضطجعاً هو حديث منكر

(١) و كذا أضعفه ابن العربى ، و قال : هذا قول ابن عباس .

عباس لم يذكروا شيئاً من هذا ، و قال كان النبي ﷺ محفوظاً و قالت عائشة قال النبي ﷺ تنام عيناى ولا ينام

لم يروه [لا يزيد الدالانى<sup>(١)</sup> عن قتادة] و الحديث المتكرر<sup>(٢)</sup> ما خالف فيه الضعيف الحفاظ المتقين ، و قد مر أن يزيد الدالانى ضعيف عند أكثر المحدثين و إن وقته أبو حاتم ، واهله يكون ضعيفاً عند أبي داود [ و روى أوله جماعة عن ابن عباس لم يذكروا شيئاً من هذا ]

قلت : أخرج البيهقي بسنده عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ نام حتى سمع له غطيط فقام فصلى و لم يتوضأ و أخرج بسنده عن كريب عن ابن عباس أن النبي ﷺ نام حتى تقح ثم قام فصلى و لم يتوضأ ، ثم قال البيهقي: خرج في الصحيحين من حديث الثوري دون الزيادة التي تفرد بها أبو خالد الدالانى ، وكذلك رواه سعيد بن جبير و غيره عن ابن عباس في حديث البيت دون تلك<sup>(٣)</sup> الزيادة . و نومه هذا كان مضطجماً و كان تركه ﷺ الوضوء منه مخصوصاً به [ و قال<sup>(٤)</sup> كان النبي ﷺ محفوظاً ] ذكر البيهقي في سننه : بقوله أخبرنا أبو علي الرودباري ، قال : أخبرنا أبو بكر بن داسة ، قال : قال أبو داود السجستاني : قوله الوضوء علي

- (١) دالان بطن من همدان و لم يكن هذا منهم بل كان نازلاً فيهم «ابن رسلان» .  
 (٢) و قال ابن رسلان المتكرر ، كما قاله الحفاظ أبو بكر البرزنجي ما تفرد به أحد و لا يعرف منه من غير روايته ، انتهى ، قلت : وبشكل حكم النكارة عليه بكلا معنيه فإنه لم يروه غيره فلا مخالفة ، و له شاهد عند البيهقي من حديث حذيفة ، قال كنت في مسجد المدينة جالساً ، الحديث ، و فيه قال عليه الصلاة و السلام لا حتى تضع جنبك . (٣) لكن ابن رسلان أخرجه من أبي أمامة و غيره فحصلت المتابعة . (٤) هذه دلائل على نكارتة لأن حاصله أنه عليه الصلاة والسلام ، لو اضطلع لا يتنص وضوءه مع أنه ﷺ محفوظ عنه و أنت خير بأنه لا تعارض بينهما لأنه أجاب ابن عباس بما يفيد ، كذا في التقرير .

قلبي و قال شعبة إنما سمع قتادة عن <sup>(١)</sup> أبي العالية أربعة  
أحاديث حديث يونس بن مقي و حديث ابن عمر في

من نام مضطجعا إلخ ، و فيه و قال عكرمة : كان النبي ﷺ محفوظاً ، فلم بهذا أن  
لفظ عكرمة متروك في النسخ التي عندنا ففاعل قال : هو عكرمة لا ابن عباس (٢)  
و معناه كان النبي ﷺ محفوظاً من أن يخرج منه حدث و لم يشعر به و ليس معناه  
أنه ﷺ كان محفوظاً من خروج الحدث [ و قالت عائشة : قال النبي ﷺ : تمام  
عيناى و لا ينام (٣) قلبي ] قال التوى هذا من خصائص الأنبياء صلوات الله  
و سلامه عليهم و سبق في حديث نومه ﷺ في الوادى فلم يعلم بفوات وقت الصبح  
حتى طلعت الشمس و إن طلوع الفجر و الشمس متعلق بالعين (٤) لا بالقلب ، و أما  
أمر الحدث و نحوه متعلق بالقلب (٥) ، و قيل : إنه كان في وقت ينام قلبه و في وقت  
لا ينام فصادف الوادى نومه و الصواب الأول ، قال في مرعاة الصغرد : قال ولى  
الدين : إن ابن الصياد تمام عيناه و لا ينام قلبه مكرراً به لثلاثا يخلو وقته عن مجور  
و مفسدة مبالغة في عقوبته بخلاف قلب المصطفى ﷺ فإنه أكرام له لثلاثا يخلو وقته  
عن المعارف الالهية و المصالح الدينية و الدنيوية ، فهو رافع لدرجاته و معظم لشأنه  
[ و قال شعبة إنما سمع قتادة عن أبي العالية أربعة أحاديث ] و في الترمذى قال

(١) و في نسخة : من . (٢) و جزم ابن رسلان بأن فاعله ابن عباس .

(٣) و هذا من كمال الحضور و دوام الشهود حتى لا يغفل عليه الصلاة و السلام  
في النوم أيضاً ، و بسطه في بهجة النفوس و ذكر ما يناسبه من الحكايات .

(٤) و به جزم في البحر الرائق . (٥) و أورد عليه مولانا محمد حسن مفتي  
بهوپال أن إدراك الحدث متعلق بالحس الظاهر أيضاً ، فإن الريح يحس عند مروره  
لا بالقلب فتأمل ، قلت : و يويده قوله ﷺ وكأله العينان ، الحديث ، فإنه  
أدار الحكم على العين لا على القلب .

## الصلاة وحديث القضاة الثلاثة و حديث ابن عباس حدثني

على بن المديني : قال يحيى بن سعيد : قال شعبة : لم يسمع قتادة من أبي العالية إلا ثلاثة أشياء حديث عمران النبي ﷺ نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس وبعد الصبح حتى تطلع الشمس ، وحديث ابن عباس عن النبي ﷺ ، قال : لا ينبغي لأحد أن يقول : أنا خير من يونس بن متى ، وحديث علي : القضاة ثلاثة . و قال البيهقي : بعد ما نقل قول أبي داود ، قال شعبة : إنما سمع قتادة من أبي العالية إلخ . قال الشيخ : وسمع أيضاً حديث ابن عباس في ما يقول عند الكرب أخرجه الترمذي معنا ، و لكن قال : هذا حديث حسن صحيح وحديثه في رؤية النبي ﷺ موسى وغيره أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الأنبياء في باب الاسراء برسول الله ﷺ قلت : فعلى هذا تكون الأحاديث التي سمعها قتادة من أبي العالية ستة فالحصر الذي ورد في الترمذي في الثلاثة و في أبي داود في الأربعة تقريبي [ حديث يونس بن متى ] والحديث أخرجه البخاري في كتاب الأنبياء بسنده : حدثنا شعبة عن قتادة سمعت أبا العالية حدثنا ابن عمر نيكم يعني ابن عباس ، الحديث ، و فيه تصريح بسماع قتادة عن أبي العالية ، و كذلك أخرجه مسلم بتصريح السماع في أحاديث الأنبياء ، وأما ما أخرجه المؤلف في باب التخيير بين الأنبياء عليهم السلام ، فهو معنعن ليس فيه تصريح بسماع قتادة عن أبي العالية [ و حديث ابن عمر في الصلاة ] لم أجد (١) هذا الحديث فيما تتبعته من الكتب بل قول الترمذي المذكور يدل على أنه ليس فيه حديث ابن عمر لأنه حصر السماع في ثلاثة أحاديث ليس فيها حديث ابن عمر [ و حديث القضاة ثلاثة (٢) ] نسبة الترمذي إلى علي - رضي الله عنه - ولكن الذي أخرجه المؤلف

(١) و ترك هنا اليأض في شرح ابن رسلان . (٢) واحد في الجنة وإثان في النار ، سيأتي في الأفضية لكن ليس فيها طريق شعبة وله طرق كثيرة جمعها ابن حجر في جزء مفرد « ابن رسلان » وقال صاحب المنهل : حديث ابن عمر في الصلاة و حديث القضاة لم تقف عليهما من طريق قتادة عن أبي العالية ، انتهى .

رجال مرضيون منهم عمر و أرضاهم عندي عمر .  
حدثنا حيوة بن شريح الحمصي في آخرين قالوا ثنا بقية عن  
الوضين بن عطاء عن محفوظ بن علقمة عن عبد الرحمن

في باب القاضي يخطئ ، فهو من حديث ابن بريدة عن أبيه و ليس فيه ذكر سماع  
قنادة عن أبي العالية ، وكذلك أخرجه ابن ماجة و ليس فيه ذكر قنادة و لا أبي  
العالية ، و بالجملة فلم أجد هذا الحديث و لا ذكر سماع قنادة عن أبي العالية  
في سنده فيما تتبعته من الكتب [ و حديث ابن عباس حدثني رجال مرضيون  
منهم عمر و أرضاهم عندي عمر ] أخرج البخاري في صحيحه في باب الصلاة بعد  
الفجر هذا الحديث من طريق شعبة وفيه تصريح بسماع قنادة من أبي العالية . وكذلك  
أخرج الترمذي في باب كراهية الصلاة بعد العصر و بعد النحر من طريق منصور  
وفيه تصريح بالأخبار و نقل العيني عن السائي وفيه تصريح بالتحديث ، قال أبو داود  
و ذكرت حديث الدالاني لأحمد فاستهزئني أي زجرني استعظاما له لأجل ضعف  
يزيد فقال ما ليزيد الدالاني يدخل على أصحاب قنادة و لم يعبأ بالحديث ، قلت :  
هذا الذي قاله أبو داود من تضعيف يزيد مخالف لما تقدم من أن الامام أحمد . قال :  
يزيد لا بأس به ، و قال في الجوهر النقي : إنه سمع عن قنادة ، و ذهب ابن جرير  
الطبري إلى أنه لا وضوء إلا من نوم أو اضطجاع و استدلل بهذا الحديث و صحيحه ،  
و قال الدالاني : لا ندفعه عن العدالة و الأمانة ، انتهى ، و نقل البيهقي هذه العبارة  
من رواية أبي بكر بن داسة و فيه تقديم و تأخير و زيادة و نقص .

[ حدثنا حيوة بن شريح الحمصي في آخرين ] أي حال كونه في آخرين من  
الشيوخ يعني حديثي هو وغيره من الشيوخ [ قالوا ثنا بقية عن الوضين بن عطاء ]  
الوضين بفتح أوله و كسر المعجمة بعدها تخانية ساكنة ثم نون ، ابن عطاء بن كنانة  
أبو عبد الله أو أبو كنانة الخزاعي الدمشقي ، قال أحمد بن حنبل و ابن معين و دحيم  
قصة ، و في رواية عنهما لا بأس به ، و قال ابن سعد : كان ضعيفا في الحديث ،

بن عائذ عن علي بن أبي طالب قال قال رسول الله ﷺ  
وكاء السه العينان فمن نام فليمتوضاً .

و قال الجوزجاني : واهى الحديث ، و قال ابن قانع : ضعيف ، و قال الأجرى عن  
أبي داود : صالح الحديث ، و ذكره ابن حبان في الثقات ، و قال الساجي : عنده  
حديث واحد منكر عن محفوظ بن علقمة عن عبد الرحمن بن عائذ عن علي حديث :  
العينان وكاء السه . قال الساجي : رأيت أبا داود أدخل هذا الحديث في كتاب السنن  
و لا أراه ذكره فيه إلا و هو عنده صحيح [ عن محفوظ بن علقمة ] الحضرمي أبو  
جنادة الحمصي ، قال عثمان الدارمي عن ابن معين و عن دحيم : ثقة ، و قال أبو  
زرعة : لا بأس به ، و ذكره ابن حبان في الثقات [ عن عبد الرحمن بن عائذ ]  
بمجانة و معجمة الثمالي و يقال الكندي و يقال اليحصبي أبو عبد الله الحمصي ، قال  
ابن مندة ذكره البخاري في الصحابة ولا يصح ، قال ابن عساكر : لم يذكره البخاري  
في الصحابة في التاريخ ، و ذكره ابن سميع في الطبقة الثالثة من تابعي أهل الشام ،  
قال النسائي : ثقة ، و ذكره ابن حبان في الثقات : و قال أبو حاتم و أبو زرعة :  
حديثه عن علي مرسل ، قال : و لم يدرك معاذاً ، و قال الأزدي : ضعيف [ عن  
علي بن أبي طالب (١) ] قال : قال رسول الله ﷺ : وكاء السه العينان [ قال في  
القاموس الوكا ككساء رباط القرية وغيرها ، وكل ما شد رأسه من وعاء وغيره وكاء  
و في النهاية جعل اليقظة للاست كالوكاء للقرية ، كما أن الوكا يمنع ما في القرية أن  
يخرج ، كذلك اليقظة يمنع الاست أن تحدث إلا باختيار و السه حلقة الدبر ، قال  
في لسان العرب : قال الأزهري : السه من الحروف الناقصة لأن أصلها سته بوزن  
فرس و جمعها استاه كأفراس لحذفت الهاء و عوض منها الحمزة ، فقل : است فإذا

(١) قال ابن العربي : الحديث لا يثبت وفي سنده بقية و عنده مناكير ، إلى



رددت إليها الهاء و هي لامها وحذفت العين التي هي التاء انحذفت الهزمة التي جئ بها عوض التاء ، فنقول سه بفتح السين ، ومعنى الحديث أن الانسان مهما كان مستيقظاً كانت استه كالشدودة الموكاً عليها فان العين كفى به عن اليقظة لأن التائم لا عين له تبصر ، فاذا نام انحل وكاؤها كنى بهذا اللفظ عن الحدث و خروج الريح وهو من أحسن الكنايات و ألقبها [ فمن نام فليتوضأ ] لأنه إذا نام انحل الوكاه و زال اختياره و استرخت مفاصله فهذه الحالة مظنة خروج الحدث فأقيم مقام الحدث فعليه أن يتوضأ قال النووي (١) : اختلف العلماء فيها على مذاهب أحدها أن النوم لا ينقض الوضوء على أى حال كان و هذا يحكى عن أبي موسى و سعيد بن المسيب و أبي مجلز و حميد الأعرج و شعبة ، و الثانى أن النوم (٢) ينقض الوضوء لكل حال ، و هو مذهب الحسن البصرى و المزنى و أبي عبيد القاسم بن سلام و إسحاق بن راهويه ، و هو قول غريب للشافعى ، و الثالث أن كثير النوم ينقض بكل حال و قليله لا ينقض بحال ، و هذا مذهب الزهرى و ربيعة و الأوزاعى و مالك وأحمد فى إحدى الروايتين عنه ، و الرابع أنه إذا نام على هيئة من هيئة المصاين كالراكم و الساجد و القائم و القاعد لا ينتقض وضوؤه سواء كان فى الصلاة أو لم يكن ، و إن نام مضطجماً أو مستلقياً على قفاه انتقض و هذا مذهب أبي حنيفة و داود ، و هو قول للشافعى غريب ، و الخامس أنه لا ينقض إلا نوم الراكع و الساجد ، روى هذا عن أحمد بن حنبل - رحمه الله تعالى - و السادس أنه لا ينقض إلا نوم

(١) و قال ابن العربى فيه ثلاثة مذاهب الاثنان مثل ما قاله النووي و الثالث الفرق بين القليل و الكثير ، و هو قول فقهاء الأمصار ثم بسطه أشد البسط و جعل الأحوال أحد عشر حالاً ، و فى الأنوار الساطعة جعل النوم ناقض عند الشافعى غير ممكن مقعده و عند مالك التثليل و عند أحمد اليسير من القائم والقاعد غير ناقض و الباقي كله ناقض . (٢) لعموم حديث صفوان بن عسال صححه ابن خزيمة وغيره بلفظ إلا من بول و غائط و نوم ، انتهى ، ابن رسلان .

(باب في الرجل يظأ الأذى برجله) حدثنا هناد بن السرى  
و إبراهيم بن أبى معاوية عن أبى معاوية ( ح ) و حدثنا  
عثمان بن أبى شيبه أخبرنا شريك و جرير و ابن ادريس

الساجد و روى أيضاً عن أحمد ، و السابع أنه لا ينقض النوم فى الصلاة بكل حال  
وينقض خارج الصلاة ، وهو قول ضعيف للشافعى - رحمه الله تعالى - والثامن إذا  
نام جالساً متمكناً مقعده من الأرض لم ينقض وإلا انقض سواء قل أو كثر وسواء كان  
فى الصلاة أو خارجها واتفقوا على أن زوال العقل بالجنون والاعماء و السكر بالخمر  
أو التبيذ أو البنج أو الدواء ينقض الوضوء سواء قل أو كثر و سواء كان يمكن  
المقعدة أو غير ممكنها .

[باب فى الرجل يظأ الأذى] أى النجاسة [برجله] هل يتوضأ أو لا يتوضأ .

[حدثنا هناد بن السرى و إبراهيم بن أبى معاوية ] هو ابن محمد بن غازم  
بمعجمتين السعدى مولاهم أبو إسحاق بن معاوية الضرير الكوفى ، قال أبو زرعة :  
لا بأس به صدوق صاحب سنة ، و قال ابن قانع : ضعيف ، و قال أبو الفتح  
الأزدى : فيه لين ، وثقه أبو الطاهر المدنى نزيل مصر و مسلمة بن قاسم الأندلسى  
و أبو على الجبائى فى شيوخ أبى داؤد و أبو الحسن بن القطان و غيرهم وذكره ابن  
حبان فى الثقات : مات سنة ٢٣٦ [ عن أبى معاوية ] أى كلاهما عن أبى معاوية  
و هو محمد بن غازم [ ح ] هذا تحويل من سند إلى سند آخر [ و حدثنا عثمان  
بن أبى شيبه أخبرنا شريك ] بن عبد الله [و جرير] بن عبد الحميد [ و ] عبد الله  
[ بن ادريس ] بن يزيد بن عبد الرحمن بن الأسود الأودى الزعفرانى بفتح الزاى  
و العين المهملة و كسر الفاء وراه نسبة إلى الزعفران بطن من أود أبو محمد الكوفى  
وثقه ابن معين ، و قال أبو حاتم : هو حجة يحتج بها ، وهو إمام من أئمة المسلمين  
ثقة ، و قال النسائى : ثقة ثبت ، و قال ابن خراش : ثقة ، و قال العجلي : ثقة

عن الأعمش عن شقيق قال قال عبد الله كنا لا نتوضأ من موطئى و لا تكف شعراً ولا ثوباً قال إبراهيم بن أبي معاوية فيه عن الأعمش عن شقيق عن مسروق أو حدّثه

ثبت صاحب سنة زاهد صالح ، و قال الخليلي : ثقة متفق عليه ، مات سنة ١٩٢ [ عن الأعمش ] أى كلهم من أبي معاوية و شريك و جرير و ابن إدريس وروا عن الأعمش [ عن شقيق ] بن سلة [ قال ] أى شقيق [ قال عبد الله ] أى ابن مسعود [ كنا ] أى نضلى مع رسول الله ﷺ كما فى رواية البيهقي [ و لا نتوضأ من موطئى ] قال الخطابي (١) : الموطئ ما يوطأ من الأذى فى الطريق و أصله الموطوء بالواو و إنما أراد بذلك أنهم كانوا لا يعيدون الوضوء للأذى إذا أصاب أرجلهم لا أنهم كانوا لا يغسلون أرجلهم ولا ينظفونها من الأذى إذا أصابها ، وعند البيهقي : لا نتوضأ ، أى لا نغسل الأرجل من موطئ أى من التجاسة اليابسة ، قال الشارح : وقال ولى الدين أو معناه لا يغسلونها بما أصابها طيناً بناءً على أن الأصل فيه الطهارة فالوضوء لغوى . قلت : ويحتمل أن يكون الموطئ مصدرأً فعلى هذا معناه لا نتوضأ من واطئ التجاسة أو الطين على الاحتمالات الثلاثة [ و لا تكف شعراً و لا ثوباً ] يحتمل أن يكون بمعنى المنع أى لا نمنعها من الاسترسال حال السجود لبقا على الأرض أو بمعنى الجمع أى لا نضمهما و لا نجمعهما أى لا نقيهما من التراب صيانة لهما بل نرسلهما فيقعان على الأرض إذا سجدتا مع الأعضاء « مجمع » . [ قال إبراهيم بن أبي معاوية فيه ] أى فى حديثه [ عن الأعمش ] أى حدث أبو معاوية عن الأعمش [ عن شقيق عن مسروق ] بن الأجدع بن مالك الهمداني الوداعي أبوعائشة الفقيه العابد الكوفي مخضرم ، قال له عمر رضى الله عنه : ما اسمك

(١) قال ابن العربي : مفعل الواطئ و بسط فى معناه وبعض أحكامه يناسب الباب و إن لم يذكر فى هذا الحديث :

عنه قال قال عبد الله و قال هناد عن شقيق أو حدثه عنه  
قال قال عبد الله . ( باب فيمن يحدث في الصلاة ) حدثنا  
عثمان بن أبي شيبة قال ثنا جرير بن عبد الحميد عن عاصم  
الأحول عن عيسى بن حطان عن مسلم بن سلام عن علي

قلت: مسروق بن الأجدع قال الأجدع شيطان أنت مسروق بن عبد الرحمن ، قال علي بن  
المدائني: ما أقدم على مسروق من أصحاب عبد الله أحداً صلى خلف أبي بكر ولحق عمر وعلياً  
قال إسحاق بن منصور : لا يسأل عن مثله ؛ وقال عثمان الدارمي : قلت لابن معين  
مسروق عن عائشة أحب إليك أو عروة فلم يغير ، و قال العجلي : كوفي تابعي  
ثقة ، و قال ابن سعد كان ثقة و له أحاديث صالحة وله مناقب كثيرة و ذكره ابن  
حبان في الثقات ، و قال : كان من عباد أهل الكوفة و لاه زياد على السلسلة ، و  
مات بها سنة ٦٣ [ أو حدثه عنه ] بصيغة المجهول أى قال الأعمش : زوى هذا  
الحديث شقيق عن مسروق من غير واسطة أو حدث شقيق هذا الحديث عنه أى  
عن مسروق بواسطة ، مراده بهذا أن هذا الحديث رواه شقيق عن مسروق بواسطة  
أو بغير واسطة [ قال قال عبد الله ] الحديث [ وقال ] هناد عطف على قوله :  
قال إبراهيم عن أبي معاوية [ عن شقيق أو حدثه عنه ] وهذا مثل الأول ولكنه  
فرق في إرجاع الضمائر ففي رواية هناد هذا ضمير نائب الفاعل يرجع إلى الأعمش  
و ضمير عنه يرجع إلى شقيق أى حدث الأعمش عن شقيق بواسطة و لم يذكر فيها  
مسروق [ قال قال عبد الله ] الحديث ، ويمكن أن يكون اللفظ في كلا الموضعين على  
بناء المعلوم فعلى هذا يكون المعنى في الأول أن شقيقاً روى عن مسروق بصيغة عن  
أو روى الحديث عن مسروق بصيغة التحديث ، وكذلك في الموضع الثاني ولكن  
هذا اللفظ في المكتوبة و المصرية مغرب بأعراب المجهول ، و الله أعلم .  
[ باب في من يحدث في الصلاة ] أى يصدر منه الحدث على قصد أو بغير

بن طلق قال قال رسول الله ﷺ إذا فسا أحدكم في الصلاة  
فليصرف فليتوضأ \* و ليعد الصلاة .

قصد [ حدثنا عثمان بن أبي شيبة قال ثنا جرير بن عبد الحميد عن عاصم الأحول عن  
عيسى بن حطان ] بكسر الميملة وتشديد الميملة ، الرقاشي ، ذكره ابن حبان في الثقات  
وقال الحافظ في التقریب : مقبول من الثالثة [ عن مسلم ] بكسر اللام كسكرم [ بن  
سلام ] بتشديد اللام الحنفى أبو عبد الملك ، ذكره ابن حبان في الثقات [ عن علي  
بن طلق ] بن المنذر بن قيس الحنفى السجيمى اليمامى صحابى روى عن النبي ﷺ  
أحاديث في الوضوء من الريح وغير ذلك ، قال الترمذى : سمعت محمداً يقول لا  
أعرف لعلى بن طلق غير هذا الحديث ، و لا أعرف هذا من حديث طلق بن علي  
السجيمى قال الترمذى فكأنه رأى أن هذا رجل آخر ، وقال ابن عبد البر : أظنه  
والد طلق بن علي و بذلك جزم العسكرى ، قال الحافظ : قلت : و هو ظن قوى  
لأن النسب الذى ذكره هاهنا هو النسب المتقدم فى ترجمة طلق بن علي من غير مخالفة ،  
و قال السمعاني فى الأنساب فى السجيمى : هذه النسبة إلى سحيم و هو بطن من بني  
حزيفة نزل اليمامة [ قال قال رسول الله ﷺ إذا فسا أحدكم ] أى خرج الريح التى  
لا صوت لها من دبر الانسان سواء تعمد خروجه أو لم يتعمد [ فى الصلاة ] أى  
فى خلالها [ فليصرف ] عنها [ فليتوضأ و ليعد الصلاة (١) ] الأمر بإعادة الصلاة  
إذا تعمد الحدث محمول على الوجوب وأما إذا سبقته الحدث و لم يتعمده فمحمول على

(١) و قد يستدل به على الجديد من قولى الشافعى و به قال مالك أنه يطل  
صلاته و فى القديم له ، و به قالت الحنفية أنه يتوضأ و يبنى على صلاته قاله ابن  
رسلان ، قلت : و لما لك فيه ثلاث روايات والمشهور أنه يطل فى سائر الاحداث  
إلا الرعاف فيبنى بشرط إن ركع ركعة ، و لأحمد ثلاث روايات ، والثالث إن  
كان الحدث من السيلين لا يبنى ، كذا فى الأوجز ، و قريب منه ما قاله ابن  
رسلان \* و فى نسخة : و ليتوضأ .

## ( باب فى المذى )

حدثنا قتيبة بن سعيد قال ثنا عبيدة بن حميد الحذاء عن  
الركين بن الربيع عن حصين بن قبيصة عن على قال كنت

الاستجاب و اختيار الأفضل .

[ باب فى المذى (١) ] فى القاموس المذى و المذى كغنى و المذى ساكنة  
الياء ما يخرج منك عند الملاعبة و التقليل يجب فيه الوضوء إذا خرج و لا يجب  
من خروجه الغسل [ حدثنا قتيبة بن سعيد قال ثنا عبيدة ] بفتح أوله و كسر الثانية  
[ بن حميد ] مصفراً ، ابن صهيب أبو عبد الرحمن الكوفى المعروف [ بالحذاء ]  
قال الأثرم : أحسن أحد الثناء عليه جداً و رفع أمره ، وقال ما أدرى ما للناس  
و له ، ثم ذكر صحة حديثه فقال : كان قليل السقط ، و أما التصحيف فليس نجده  
عنده و قال ابن أبى مریم عن ابن معين ثقة ، و عن ابن معين لم يكن به بأس  
عابوه أنه يقعد عند أصحاب الكتب ، و قال ابن المدينى : أحاديثه صحاح و مارويت  
عنه شيئاً و ضعفه ، و قال يعقوب بن شبة : لم يكن من الحفاظ المتقين ، و قال  
ابن عسار : ثقة ، و قال الساجى : ليس بالقوى و هو من أهل الصدق ، و قال  
ابن سعد : كان ثقة صالح الحديث ، و قال الدارقطى : ثقة ، وقال فى العلل : كان  
من الحفاظ ، و قال ابن شاهين فى الثقات : قال عثمان بن أبى شبة عبيدة بن حميد  
ثقة صدوق ، وذكره ابن حبان فى الثقات ، وقال : لم يكن حذاء كان يجالس الحذائين  
فنسب إليه ، مات سنة ١٩٠هـ [ عن الركين ] بالتصغير [ بن الربيع ] مكبراً ، ابن  
العميلة بفتح المهملة الفزارى أبو الربيع الكوفى وثقه أحمد و ابن معين و النسائى  
و يعقوب بن سفيان ، و قال أبو حاتم : صالح ، و ذكره ابن حبان فى الثقات ،  
(١) ذكر ابن العربى تعريفه و البحث فيه و قال : الودى ما يخرج بعد البول  
أعطوا له حكمه .

رجلا مذا فجعلت أغتسل حتى تشقق ظهري فذكرت ذلك للنبي ﷺ أو ذكر له فقال رسول الله ﷺ لا تفعل إذا رأيت المذى فاغسل ذكرك وتوضأ وضوءك للصلاة فاذا فضخت الماء فاغتسل .

مات سنة ١٣١ هـ [ عن حصين ] مصغراً [ بن قبيصة ] الفزارى قال العجلي : تابعي ثقة و ذكره ابن حبان في الثقات ، و ذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من الكوفيين [ عن علي ] بن أبي طالب [ قال كنت رجلاً مذماً (١) ] كشداد كثير المذى [ فجعلت اغتسل ] أى اجتهداً وقياساً على خروج المذى [ حتى تشقق ظهري (٢) ] أى حصل فيه شقوق من شدة ألم البرد [ فذكرت ذلك للنبي ﷺ أو ذكر له ] هذا شك من الراوى أى قال هذا اللفظ أو ذاك ، قلت : وقع الاختلاف (٣) فى الروايات فى ذلك ففى بعضها أنه سأل نفسه عن ذلك ، وفى بعضها أنه قال فأمرت المقداد بن الأسود فسأله و لا اختلاف فى ذلك فى الواقع بل كلها صحيحة فانه حيث نسب السؤال إلى نفسه فهو لأنه صاحب القصة و مسبب للسؤال و حيث نسب إلى المقداد فلائه السائل حقيقة (٤) [ فقال رسول الله ﷺ لا تفعل ] أى لا تغتسل

(١) هو من كثر خروج المذى منه ، وقوله : « كنت » يحتمل أن يكون حكاية لما مضى و قد انقطع المذى عند الاخبار ويحتمل أن تكون الحالة مستديمة له من باب قوله تعالى : « و كانت الله عليهما حكيماً » ابن رسلان ، (٢) و لفظ النسائي و ابن خزيمة فجعلت اغتسل فى الشتاء « ابن رسلان ، (٣) و جمعه ابن حبان بأنه أمر عماراً ثم المقداد ثم سأل نفسه وفى عبد الرزاق : تذاكر على و المقداد وعمار المذى فقال علي : إني رجل مذا فاستلأ عن ذلك الحديث ، انتهى ، ابن رسلان ، و لفظ النسائي : فقلت لرجل جالس أجنبي سلمه ، الحديث ، انتهى ابن رسلان ، وراجع إلى مشكل الآثار (٤) كذا فى التقرير وبسطه .

بمخرج المذي [ إذا رأيت المذي (١) فاغسل ذكرك و توضأ وضوءك للصلاة فإذا فضخت (٢) بقاء وضاد و غاء منقوطين أى دفعت [ الماء ] أى المني [ فاغسل ] و هذا الحديث يدل على أن خروج المني (٣) موجب للحدث الأكبر و يختلف في طهارته و نجاسته ، قال النووي (٤) : يختلف العلماء في طهارة مني الآدمي فذهب مالك و أبو حنيفة إلى نجاسته إلا أن أبا حنيفة قال يكفي في تطهيره فركه إذا كان يابساً و هو رواية عن أحمد ، و قال مالك : لا بد من غسله رطباً و يابساً ، و قال الليث : هو نجس و لا تعاد الصلاة منه ، و قال الحسن : لا تعاد الصلاة من المني في الثوب وإن كان كثيراً و تعاد منه في الجسد وإن قل ، و ذهب كثير إلى أن المني طاهر روى ذلك عن علي بن أبي طالب و سعد بن أبي وقاص و ابن عمر و عائشة و داود و أحمد في أصح الروايتين و هو مذهب الشافعي و أصحاب الحديث و قد غلط من أوهم أن الشافعي رحمه الله منفرد بطهارته ، هذا حكم مني الآدمي ، و لنا قول شاذ ضعيف أن مني المرأة نجس دون مني الرجل ، و قول أشد منه أن مني المرأة و الرجل نجس ، و الصواب أنهما طاهران ، و هل يحل أكل المني الطاهر ؟ فيه وجهان لأصحابنا ، أظهرهما لا يحل لأنه مستقذر فهو داخل في جملة الجياث المحرمة علينا ، و أما مني باقي الحيوانات غير الآدمي فمنها الكلب و الخنزير و المتولد من

(١) في الحديث أربع مسائل اختلافية : الأولى : هل هو في حكم البول فتكفي الأحجار أو يتعين الغسل ، و على الثانية : غسل موضع التمسس فقط أو الذكر بتمامه أو الاثنين أيضاً ، والثالثة : يجب الوضوء بمجرد المذي أو كسائر الأحداث عند الصلاة ونحوها ما نقله الطحاوي عن قوم قالوا بمجرد خروجه يجب الوضوء على الفور ، والرابعة : هل يحتاج في الثوب المتمسس به إلى الغسل أو يكفي التوضيح و سيأتي البسط (٢) قال ابن رسلان : فضحت بالتون و الحاء المهملة .  
(٣) و بسط صاحب السعاية الكلام على تعريف المني أشد البسط (٤) قال ابن العربي فيه للعلماء أربعة أقوال ثم بسطها ، كذا في عارضة الأحوذى .



أحدهما و حيوان طاهر و منها نجس بلا خلاف و ماعداها من الحيوانات في منه  
ثلاثة أوجه : الأصح أنها كلها طاهرة من مأكول اللحم وغيره ، والثاني أنها نجسة ،  
و الثالث منى مأكول اللحم طاهر ومنى غيره نجس ، و الله تعالى أعلم ، انتهى .  
واستدل القائلون بطهارة المنى بأحاديث الفرق والقائلون بنجاسته بأحاديث الغسل ،  
قال الحافظ في الفتح : و ليس بين حديث الغسل ، و حديث الفرق تعارض لأن  
الجمع بينهما واضح على القول بطهارة المنى بأن يحمل الغسل على الاستحباب لا على  
الوجوب و هذه طريقة الشافعي و أحد و أصحاب الحديث ، و كذا الجمع يمكن على  
القول بنجاسته بأن يحمل الغسل على ما كان رطباً و الفرق على ما كان يابساً و هذه  
طريقة الحنفية و الطريقة الأولى أرجح لأن فيه العمل على الخبر و القياس معاً لأنه  
لو كان نجساً لكان القياس وجوب غسله دون الاكتفاء بفركه كالدم و غيره وهم لا  
يكفون فيما لا يعنى عنه من الدم بالفرق ويرد الطريقة الثانية أيضاً ما في رواية ابن  
خزيمة من طريق أخرى عن عائشة كانت تسلت المنى من ثوبه يعرق الاذخر ثم  
يصلى فيه و تحكه من ثوبه يابساً ثم يصلى فيه فانه يتضمن ترك الغسل في الحالتين ،  
و أما مالك فلم يعرف الفرق و قال : إن العمل عندهم على وجوب الغسل كسائر  
التجاسات و حديث الفرق حجة عليهم و حمل بعض أصحابه الفرق على الدلك بالماء  
و هو مردود بما في إحدى روايات مسلم عن عائشة لقد رأيتني و إني لأحكه من  
ثوب رسول الله ﷺ يابساً بظفري و بما صححه الترمذي من حديث همام بن الحارث  
أن عائشة أنكرت على ضيفها غسله الثوب فقالت لم أفسد علينا ثوبنا إنما كان يكفيه أن  
يفركه بأصابعه فربما فركته من ثوب رسول الله ﷺ بأصابعي ، و قال بعضهم :  
الثوب الذي اكتفت فيه بالفرق ثوب النوم و الثوب الذي غسلته ثوب الصلاة وهو  
مردود أيضاً بما في إحدى روايات مسلم من حديثها أيضاً لقد رأيتني أفركه من  
ثوب رسول الله ﷺ فركاً فيصلى فيه و هذا التعقيب بالقاء ينفي احتمال تخلل الغسل  
بين الفرق و الصلاة و أصرح منه رواية ابن خزيمة أنها كانت تحكه من ثوبه ﷺ

و هو يصل على تقدير عدم ورود شئ من ذلك فليس في حديث الباب ما يدل على نجاسة المني لأن غسلها فبل و هو لا يدل على الوجوب بمجردة و الله أعلم ، انتهى ، و قال العيني في شرح البخارى راداً على ما قال الحافظ بقوله ثم إن بعضهم ذكر في أول هذا الباب كلاماً لا يذكره من له بصيرة وروية ، و فيه رد لما ذهب إليه الحنفية ومع هذا أخذ كلامه هذا من كلام الخطابي مع تغيير وهو أنه قال : وليس بين حديث الغسل وحديث الفرك تعارض إلى آخر ما قال : وهم لا يكتفون فيما لا ينفى عنه من الدم بالفرك .

قلت : من هو الذى ادعى تعارضاً بين الحديثين المذكورين حتى يحتاج إلى التوفيق و لا نسلم التعارض بينهما أصلاً ، وحديث الغسل يدل على نجاسة المني بدلالة غسله وكان هذا هو القياس أيضاً في يابسه ولكن خص في حديث الفرك ، و قوله : بأن يحمل الغسل على الاستحباب للتنظيف لا على الوجوب كلام واه و هو كلام من لا يدري مراتب الأمر الوارد من الشرع فأعلى مراتب الأمر الوجوب ، وأدناها الإباحة ، وهما هنا لا وجه للتأني لأنه عليه الصلاة والسلام لم يتركه على ثوبه أبداً ، وكذلك الصحابة من بعده ومواطنه عليه السلام على فعل شئ من غير ترك في الجملة يدل على الوجوب بلا نزاع فيه ، و أيضاً الأصل في الكلام الكمال فإذا أطلق اللفظ ينصرف إلى الكامل اللهم إلا أن يصرف ذلك بقرينة تقوم قتل عليه حينئذ و هو لغوى كلام أهل الأصول أن الأمر المطلق أى المجرد عن القرائن يدل على الوجوب ثم قوله : والطريقة الأولى أرجح إلخ ، غير راجح فضلاً أن يكون أرجح بل هو غير صحيح لأنه قال فيها العمل بالخبر وليس كذلك لأن من يقول بطهارة المني يكون غير عامل بالخبر لأن الخبر يدل على نجاسته كما قلنا ، و كذلك قوله : فيها العمل بالقياس غير صحيح ، لأن القياس وجوب غسله مطلقاً و لكن خص بحديث الفرك بما ذكرنا ، فان قلت مالا يجب غسل يابسه لا يجب غسل رطبه كالمخاط ، قلنا لا نسلم أن القياس صحيح لأن المخاط لا يتعلق بخروجه حدث ما أصلاً والمنى موجب لاكبر

الحديثين ، و هو الجنابة ، فان قلت : سقوط الغسل في يابسه يدل على الطهارة ، قلت : لا نسلم ذلك ، كما في موضع الاستنجاء ، وقوله : كالدّم وغيره إلخ ، قياس فاسد لأنه لم يأت نص بجواز الفرق في الدّم ونحوه ، وإنما جاء في يابس المني على خلاف القياس فيقتصر على مورد النص ، فان قلت : قال الله تعالى : « وهو الذي خلق من الماء بشراً » سماه ماء و هو في الحقيقة ليس بماء فدل على أنه أراد به التشبيه في الحكم و من حكم الماء أن يكون طاهراً ، قلت : إن تسميته ماء لا تدل على طهارته فان الله تعالى سمي منى الدواب ماء بقوله : « والله خلق كل دابة من ماء » فلا يدل ذلك على طهارة منى الحيوان ، فان قلت : إنه أصل الأنبياء و الأولياء فيجب أن يكون طاهراً ، قلت هو أصل الأعداء أيضاً ، كعمرو فرعون و هامان وغيرهم على أنا نقول العلة أقرب إلى الإنسان من المني ، و هو أيضاً أصل الأنبياء عليهم الصلاة و السلام و مع هذا لا يقال إنها طاهرة .

وقال هذا القائل أيضاً : و ترد الطريقة الثانية أيضاً ، ما في رواية ابن خزيمة من طريق أخرى عن عائشة - رضي الله عنها - كان تسلت المني من ثوبه - عليه السلام - بعرق الأذخر ، ثم صلى فيه و تحته من ثوبه يابساً . ثم صلى فيه فانه يتضمن ترك الغسل في الحالتين ، قلت : رد الطريقة الثانية بهذا غير صحيح ، و ليس فيه دليل على طهارته ، و قد يجوز أن يكون كان عنه يفعل ذلك فيطهر الثوب و الحال أن المني في نفسه نجس ، كما قد روى فيما أصاب النعل من الأذى . و هو ما رواه أبو داود من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ إذا وطئ الأذى بخفيه فطهورهما التراب ، و المراد من الأذى النجاسة .

و قال هذا القائل أيضاً : فأما مالك فلم يعرف الفرق و العمل عندهم على وجوب الغسل كسائر النجاسات ، قلت : لا يلزم من عدم معرفة الفرق أن يكون المني طاهراً عنده بل عنده المني نجس ، كما هو عندنا و ذكر في الجواهر للملكية المني نجس و أصله دم ، و هو يمر في ممر البول فاختلف في سبب النجس ، هل هو دمه

إلى أصله أو مروره في مجرى البول .

و قال هذا القائل أيضاً : وقال بعضهم : الثوب الذي اكتفت فيه بالفرك ثوب النوم و الثوب الذي غسلته ثوب الصلاة ، و هو مردود أيضاً إلى آخر ، قلت : أراد بقوله : و قال بعضهم : الحافظ أبا جعفر الطحاوى . فانه قال في معاني الآثار بسنده عن همام بن الحارث أنه كان نازلاً على عائشة فاحتلم فرأته جارية لعائشة وهو يفضل أثر الجنابة من ثوبه ، الحديث ، و أخرج الطحاوى هذا من أربعة عشر طريقاً و أخرجه مسلم أيضاً ، ثم قال : فذهب الزاهرون إلى أن المني طاهر و أنه لا يفسد الماء و إن وقع فيه ، و أن حكمه في ذلك حكم النخامة و احتجوا في ذلك بهذه الآثار و أراد هؤلاء الزاهرين الشافعى و أحمد و إسحاق و داود ، ثم قال : وخالفهم في ذلك آخرون ، فقالوا : بل هو نجس (١) و أراد بالآخرين الأوزاعى و الثورى و أبا حنيفة و أصحابه و مالكا و الليث بن سعد و الحسن بن حى ، و هو رواية عن أحمد ، ثم قال الطحاوى : وقالوا : لا حجة لكم في هذه الآثار لأنها إنما جاءت في ذكر ثياب ينام فيها و لم يأت في ثياب يصلى فيها ، و قد رأينا أن الثياب النجسة بالغائط و البول و الدم ، لا بأس بالنوم فيها و لا تجوز الصلاة فيها ، فقد يجوز أن يكون المني كذلك ، و إنما يكون هذا الحديث حجة علينا لو كنا نقول لا يصلح النوم في الثوب النجس ، فأما إذا كنا نبيح ذلك و نوافق ما رويتم عن النبي ﷺ في ذلك فنقول من بعد لا يصلح الصلاة في ذلك فلم نخالف شيئاً مما روى في ذلك عن النبي ﷺ ، و قد جاءت عن عائشة فيما كانت تفعل بثوب رسول الله ﷺ الذي كان يصلى فيه إذا أصابه المني ، فذكر بسنده عن عائشة قالت : كنت أغسل المني من ثوب رسول الله ﷺ فيخرج إلى الصلاة و أن يقع الماء في ثوبه و إسناده صحيح على شرط مسلم ، قال الطحاوى : و هكذا كانت تفعل عائشة بثوب النبي ﷺ الذي

---

(١) قلت : و يمكن الاستدلال على نجاسته بما ساقى بطرق عديدة في باب الغسل من الجنابة ، من شدة اهتمامه ﷺ لغسل الأيدي بعد غسل الفرج . انتهى .

## حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن أبي النضر عن

كان يصلي فيه تغسل المني منه و تفركه من ثوبه الذي كان لا يصلي فيه ، ثم إن هذا القائل استدل في رده على الطحاوي فيما ذكرناه بأن قال : و هذا التعقيب بالفاء يبنى إلى آخره ، وهذا استدلال فاسد لأن كون الفاء للتعقيب لا يبنى احتمال تخلل الغسل بين الفرك والصلاة لأن أهل العربية قالوا : إن التعقيب في كل شئ بحسبه ، ألا ترى أنه يقال تزوج فلان فولد له إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل ، و هو مدة متطاولة فيجوز على هذا أن يكون معنى قول عائشة لقد رأيتني أفركه من ثوب رسول الله ﷺ أرادت به ثوب النوم ثم تغسله فيصلي فيه ، ويجوز أن تكون الفاء بمعنى « ثم » كما في قوله تعالى : « ثم خلقنا النطفةعلقة ، ثم خلقنا المعلقة مضغة ، ثم خلقنا المضغة عظاماً ، فكسونا العظام لحماً ، فالغاءات فيها بمعنى « ثم » لتراخي معطوفاتها فإذا ثبت جواز التراخي في المعطوف يجوز أن يتخلل بين المعطوف و المعطوف عليه مدة يجوز وقوع الغسل في تلك المدة و يؤيد ما ذكرنا ما رواه البزار في مسنده والطحاوي في معاني الآثار عن عائشة قالت : كنت أفرك المني من ثوب رسول الله ﷺ ثم يصلي فيه ، قوله : و أصرح منه رواية ابن خزيمة إلخ ، لا يساعده أيضاً فيما ادعاه ، لأن قوله : وهو يصلي ، جملة اسمية وقعت حالاً منتظرة لأن عائشة ما كانت تحك المني من ثوب النبي ﷺ حال كونه في الصلاة ، فإذا كان كذلك يحتمل تخلل الغسل بين الفرك والصلاة . انتهى ملخصاً .

[ حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك ] بن أنس الامام [ عن أبي النضر ]

هو سالم بن أبي أمية التيمي أبو النضر المدني مولى عمر بن عبد الله (١) التابعي وثقه أحمد بن حنبل - رضي الله تعالى عنه - و ابن معين و العجلي و النسائي و ابن سعد

(١) كذا في « التهذيب » و الصواب عيد الله مصغراً كما بسطته على ما علقته على

التهذيب .

سليمان بن يسار عن المقداد بن الأسود قال : إن علي بن أبي طالب أمره أن يسأل له رسول الله ﷺ عن الرجل

و ابن عينة ، و قال ابن عبد البر : أجمعوا على أنه ثقة ثبت ، و قال ابن خلفون : وثقه ابن المديني و ابن نمير ، و ذكره ابن حبان في الثقات و كان يرسل ، مات سنة ١٢٩ [ عن سليمان بن يسار ] الهلالي أبو أيوب أو أبو عبد الرحمن أو أبو عبد الله المسدي مولى ميعونة ، و يقال كان مكاتباً لأم سلسة ، ذكر أبو الزناد أنه أحد الفقهاء السبعة أهل ققه و صلاح و فضل ، و قال مالك : كان سليمان من علماء الناس بعد ابن المسيب ، و قال أبو زرعة : ثقة مأمون فاضل عابد ، و قال الدوري عن ابن معين : ثقة ، و قال النسائي : أحد الأئمة ، و قال ابن سعد : كان ثقة عالماً رفيعاً فقيهاً كثير الحديث ، و قال العجلي : مدني تابعي ثقة مأمون فاضل عابد و قال ابن حبان وهبت ميعونة ولامه لابن عباس ، و قد سمع (١) من المقداد ، و هو ابن دون عشر سنين ، مات سنة ٩٤ ، و قيل : بعدها [ عن المقداد بن الأسود (٢) ] هو مقداد بن عمرو بن ثعلبة بن مالك بن ربيعة البهراقي (٣) ثم الكندي ثم الزهري أبو الأسود أو أبو عمرو أو أبو معبد كان أبوه حليفاً لبني كندة و كان هو حليفاً للأسود بن عبد يغوث الزهري فتنهه الأسود فانسب إليه ، صحابي مشهور أسلم قديماً و شهد بدرأ و المشاهد ، و يقال إن رسول الله ﷺ آخى بينه و بين عبد الله بن رواحة ، مات سنة ثلاث و ثلاثين ، وهو ابن سبعين سنة بالحرف على ثلاثة أميال من المدينة فحمل إلى المدينة و دفن بها [ ابن علي بن أبي طالب (٤) ]

(١) و به جزم الزرقاني والسيوطي في التتوير تبعاً لابن عبد البر أنه منقطع لأنه

ولد بعد وفاة مقداد بسنة . (٢) نسب إليه تجوزاً . (٣) صوابه البهراقي

بفتح الموحدة و سكّون الهاء ، كما في رجال جامع الأصول .

(٤) قال ابن رسلان أطبق أصحاب الأطراف و المسانيد على ذكر هذا الحديث في

مسند علي ، انتهى .

إذا دنا من أهله فخرج منه المذى ماذا عليه فإن عندى ابنته وأنا استحي أن أسأله قال المقداد فسألت رسول الله ﷺ عن ذلك فقال إذا وجد أحدكم ذلك فليستضح<sup>(١)</sup> فرجه وليتوضأ وضوء للصلاة .

حدثنا أحمد بن يونس قال ثنا زهير عن هشام بن عروة عن عروة أن علي بن أبي طالب قال للمقداد وذكر<sup>(٢)</sup> نحو

أمره أن يسأل له رسول الله ﷺ عن الرجل إذا دنا [ أى قرب ويلعب ] من أهله فخرج منه المذى ماذا عليه [ أى ما الذى يلزم عليه من الطهارة ] فإن عندى [ أى تحتى و فى نكاحى ] ابنته [ أى فاطمة - رضى الله تعالى عنها - ] وأنا استحي أن أسأله [ أى عن هذه المسألة و إن كان السؤال جائزاً أيضاً ، فإن الله لا يستحي من الحق ] قال المقداد فسألت رسول الله ﷺ عن ذلك [ عما سأله على ] فقال [ رسول الله ﷺ فى جوابه ] إذا وجد أحدكم ذلك [ أى خروج المذى ] فليستضح<sup>(٣)</sup> [ أى فليغسل كما فى الرواية المتقدمة « فاغسل ذكرك » والرواية الآتية : يغسل ذكره ] فرجه [ أى ذكره ] وليتوضأ وضوء للصلاة [

[ حدثنا أحمد بن يونس ] هو ابن عبد الله بن يونس [ قال : ثنا زهير ] هو ابن معاوية [ عن هشام بن عروة عن عروة ] بن الزبير [ أن علي بن أبي طالب

(١) و فى نسخة : فليستضح . (٢) و فى نسخة : فذكر .

(٣) بالحاء المهملة لا يعرف غيره و لو روى بالمعجمة لكان أولى لأن الضخ أشهر قال تعالى : « فضاختان انتهى » ابن رسلان ، و استدله به على تعيين الماء للمذى و عدم اكتفاء الحجر ، و عندنا الحنفية يكتفى و هو المرجح عند الشافعية ولا أحد و مالك فيه روايتان ، كذا فى الأوجز ، قال ابن رسلان صحح التوى فى شرح مسلم تعيين الماء و صحح فى باقى كتبه جواز الاختصار على الأحبار .

هذا قال فسأله المقداد فقال رسول الله ﷺ ليغسل ذكره وأنتيه، قال أبو داود رواه الثوري و جماعة عن هشام<sup>(١)</sup> عن أبيه عن المقداد عن علي عن النبي ﷺ .  
حدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي قال ثنا<sup>(٢)</sup> أبي عن هشام

قال للمقداد [ اعلم أن عروة لم يكن موجوداً وقت قول علي للمقداد فلعن رواية عروة إما عن علي بن أبي طالب أو عن المقداد ، و يحتمل غيرهما ] وذكر [ أي عروة [ نحو هذا ] أي نحو حديث سليمان بن يسار [ قال ] أي على [ فسأله ] أي رسول الله ﷺ [ المقداد ] فاعل سأل [ فقال رسول الله ﷺ ليغسل ذكره و أنتيه ] قال الشارح : أمر بغسل أنتيه استظهاراً بزيادة التطهير لأن المسذى ربما انتشر فأصابهما أو يقال إذا أصابهما ماء بارد رد المسذى و كسر قوته فذلك أمره بغسلهما ، قال ابن العربي : ذهب أحمد<sup>(٣)</sup> وغيره إلى وجوب غسل الذكر والأنثيين أخذاً بهذه الرواية .

[ قال أبو داود : رواه الثوري و جماعة عن هشام عن أبيه عن المقداد ]  
هكذا<sup>(٤)</sup> في النسخ المطبوعة الهندية ، و كذلك في النسخة المكتوبة و ليس في المطبوعة المصرية لفظ : عن المقداد ، والصواب<sup>(٥)</sup> حذفه لأن المقداد هو نفسه سمع الحديث من رسول الله ﷺ فكيف يروى عن علي - رضى الله عنه - و الخل على المحاز<sup>(٦)</sup> بعيد [ عن علي عن النبي ﷺ ] و هذا التعليق لم أجد فيما تتبعته من كتب الحديث .

[ حدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي ، قال : ثنا أبي ] هو مسلمة بن قعنب

- (١) و في نسخة : هشام بن عروة . (٢) و في نسخة : في .  
(٣) و به قال صاحب المنهل عن أحمد فقط . (٤) و ليس في نسخة ابن رسلان أيضاً .  
(٥) كذا في المنهل . (٦) بأن يحمل لفظ عن علي معنى الحكاية وهذا الاستعمال ★



بن عروة عن أبيه عن حديث حدثه عن (١) على بن أبي طالب قال قلت للمقداد فذكر معناه قال أبو داود ورواه الفضل بن فضالة و الثوري و ابن عينة عن هشام عن أبيه عن علي (٢) و رواه ابن إسحاق عن هشام بن عروة

الحارثي البصري ، قال الأجرى عن أبي داود : كان له شأن وقد كان ابن عوف لا يركب إلا حماره ، و ذكره ابن حبان في الثقات ، و قال الحافظ في التقریب : ثقة [ عن هشام بن عروة عن أبيه ] عروة بن الزبير [ عن حديث حدثه ] أى حدث (٣) عروة هشاماً هكذا ضبطه بعض من صحح النسخة و أرجع الضمائر برسم الهندسة ، والذي عندى أنه بصيغة المجهول و معناه على هذا أن عروة أخبر هشاماً بحديث حدث عروة بذلك الحديث بواسطة عن على فإنه سيحظى قريباً أن عروة ليس له سماع عن على [ عن على بن أبي طالب ] هكذا فى جميع النسخ الموجودة باللفظ عن و كتب على الحاشية لفظ أن فعلى الأولى رواية عروة عن على مصرحة ، و أما على الثانية فليس فيه تصريح برواية عروة عن على بل يحتملها و غيرها ، كما تقدم فى الرواية المتقدمة [ قال : قلت : للمقداد فذكر معناه ] أى فذكر سلسلة بمعنى حديث زهير [ قال أبو داود : و رواه الفضل بن فضالة و الثوري و ابن عينة عن هشام عن أبيه عن على ] و الظاهر أن هذا تأكيد لقوله المتقدم وهو قوله قال أبو داود : رواه الثوري و جماعة ، إلخ ، و هذا القول أيضاً يدل دلالة ظاهرة على أن لفظ عن المقداد فى القول المتقدم ليس بصحيح ، و غرض المصنف بإيراد حديث مسلمة ، و ذكر

★ شائع عندهم اختاره الحافظ فى الفتح فى أحاديث حمزة فى الصوم .

(١) و فى نسخة : أن . (٢) و فى نسخة : ابن أبي طالب .

(٣) وفى التقرير فى جملة حديث حدثه عنه ، انتهى ، و كتب عليه شيخى صاحب البذل قدس سره وفيه تأمل .

عن أبيه عن المقداد عن النبي ﷺ لم يذكر أنثيه (١) .  
حدثنا مسدد قال ثنا إسماعيل يعني بن إبراهيم قال أنا محمد  
بن إسحاق قال حدثني سعيد بن عيسى بن السباق عن أبيه

هذه التعليقات تقوية زهير في ذكر الاثنين بأنهم كلهم ذكروا في أحاديثهم غسل  
الاثنين ، ثم يورد المصنف على خلاف ذلك تعليق محمد بن إسحاق و يقول [ورواه  
ابن إسحاق عن هشام بن عروة عن أبيه عن المقداد (٢) عن النبي ﷺ لم يذكر  
أنثيه ] و لعل غرض المصنف أن في رواية عروة عن علي ذكر الاثنين و رواية  
عروة عن المقداد بخالية عن هذه الزيادة ، ولكن قال الشوكاني في النيل : إن عروة  
لم يسمع من علي لكن رواه أبو عروانة في صحيحه من طريق عديدة عن علي بالزيادة وإسناده  
لا مطعن فيه .

[ حدثنا مسدد ] بن مسرهد [ قال : ثنا إسماعيل يعني ابن إبراهيم ] بن مقسم  
الأسدي مولاهم بكسر موحدة (٣) وسكون معجمة البصري المعروف بابن عليّ بضم مبهلة  
وقح لام و شدة تحتية و هي أمه ، و قال الخطيب : زعم علي بن حجر أن عليّ  
جدته أم أمه وكان يقول : من قال ابن عليّ فقد اغتابني قال أحمد : إليه المنتهى في  
الثبت بالبصرة ، و قال ابن محرز عن يحيى بن معين : كان ثقة مأموناً مسلماً ورعاً  
تقياً ، و قال النسائي : ثقة ثبت ، وقال ابن سعد : كان ثقة ثبتاً في الحديث حجة ،  
وقد ولى صدقات البصرة ، وكذا وثقه كثير من أئمة الحديث ، مات سنة ١٩٤ [ قال  
أنا محمد بن إسحاق قال حدثني سعيد بن عيسى بن السباق ] التقى أبو السباق المدني ،  
قال النسائي : ثقة ، و ذكره ابن حبان في الثقات له عندهم حديث في المذى ، وعند  
(١) و في نسخة : قال فيه والاثنين .

(٢) ذكر في نسخته ابن رسلان بعده عن علي و قال الشارح فيه وصل لما أرسل  
أولاً فان عروة سمعه عن علي بواسطة المقداد و ظاهر كلام ابن رسلان أن عروة  
عن علي بواسطته المقداد لأن عروة لم يسمع عن علي . (٣) كذا في الأصل .

عن سهل بن حنيف قال كنت ألقى من المذى شدة وكنت أكثر منه الاغتسال فسألت رسول الله ﷺ عن ذلك فقال إنما يجزئك من ذلك <sup>(١)</sup> الوضوء قلت يا رسول الله فكيف <sup>(٢)</sup> بما يصيب ثوبى منه قال يكفيك بأن تأخذ كفاً من ماء فتنضج بها من ثوبك حيث ترى أنه أصابه .

الترمذى آخر فى الدعاء لأسامة [ عن أبيه ] هو عبيد بن السباق بمهمة فوحدة شديدة أبوسعيد التميمى المذى ، قال العجلي : مدنى تابعى ثقة ، وذكره ابن حبان فى الثقات : وذكره مسلم فى الطبقة الأولى من تابعى أهل المدينة [ عن سهل <sup>(٣)</sup> بن حنيف ] بن واهب الأنصارى الأوسى اختلف فى كنيته على خمسة ، كان من السابقين و شهد بدرأ و المشاهد كلها و ثبت مع رسول الله ﷺ يوم أحد حين انكشف الناس ، و كان بابه يومئذ على الموت ، ثم صحب علياً من حين بوبع فاستخلفه على البصرة بعد الجمل ، ثم شهد معه بصفين و ولاء فارس ، و يقال أخى رسول الله ﷺ يمينه و بين على ، مات بالكوفة سنة ٣٨ هـ [ قال كنت ألقى من المذى شدة ] أى أصيب منه غناء و صعوبة [ و كنت أكثر منه الاغتسال ] ولعله كان باجتهاد منه - رضى الله عنه - [ فسألت رسول الله ﷺ عن ذلك ] أى عن وجوب الاغتسال أو عن حكم المذى [ فقال ] ﷺ فى جوابه [ إنما يجزئك ] أى يكفيك [ من ذلك <sup>(٢)</sup> ] أى من خروج المذى [ الوضوء ] أى لا يجب الاغتسال منه [ قلت : يا رسول الله فكيف بما يصيب ثوبى منه ] يعنى ما الحكم فيه [ قال يكفيك بأن تأخذ كفاً من

(١) و فى نسخة : عن ذلك . (٢) و فى نسخة : كيف .

(٣) قال ابن العربى : هذا حديث تفرد به ابن إسحاق فكيف صححه الترمذى إلخ .  
(٤) استدل به من قال لا يجب فيه أكثر من الاستنجاء والوضوء ابن رسلان .

ماء [ أى قليلا من الماء [ فتضع<sup>(١)</sup> بها [ أى بالكف من الماء [ من ثوبك [ أى تغتسل بها من ثوبك [ حيث<sup>(٢)</sup> ] أى فى محل من الثوب [ ترى أنه [ أى المذى [ أصابه [ أى المحل من الثوب ، وهكذا فى رواية مسلم عن ابن عباس بلفظ و انضح فرجك ، قال النووي : معناه اغسله فان النضح يكون غسلا و يكون رشاً ، وقد جاء فى الرواية الأخرى: يغسل ذكره ، فتعين حمل النضح عليه قال الشوكانى ولكن قد ثبت من رواية الأثرم بلفظ «فرش عليه» وليس المصير إلى الأشد بمتعين بل ملاحظة التخفيف من مقاصد الشريعة المألوفة فيكون الرش مجزئاً كالغسل ، انتهى ، و ترقى عليه صاحب عون المعبود ، فقال : لكن الرش ههنا متعين لرواية الأثرم ، انتهى .

قلت : قد ورد التشديد فى الغسل من البول و هو يقتضى أن يكون حكم ما باحق به كذلك ومع هذا يحتمل أن ما ورد فى رواية الأثرم من لفظ فرش عليه يكون رواية بالمعنى كأن الراوى عبر النضح بالرش و رجح أحد احتماليه فرواه بالهمى وأيضاً معنى الرش صب الماء قليلا قليلا فعلى هذا لا ينافى الغسل قال فى المجمع : فيه فرش على رجله ، أى صب الماء قليلا قليلا تنبيهاً على الحذر عن الاسراف ، ثم قال : ومنه كان الكلاب تقبل و تدبر فى المسجد فلم يكونوا يرشون شيئاً أى ينضحونه بالماء بمعنى أنهم لا يصبون عليه الماء لا قليلا و لا كثيراً فللفظ الرش لا يقتضى كونه مجزئاً فضلاً من أن يكون متعيناً ، و هذا عند من آتاه الله قلباً سليماً ، و انفتحت العلماء على أن الغسل لا يجب لخروج المذى و على أن المذى نجس و على أن الأمر بالوضوء منه كالأمر بالوضوء من البول و اختلف فى المذى إذا أصاب الثوب ، فقال الجمهور :

(١) بكسر الصاد نص عليه الجوهري و غيره وأهل الحديث يقرؤها بالفتح وهو

خطأ ، ابن رسلان .

(٢) قلت مذهب المالكية النضح فى المشكوك كما فى الأجزاء و غيره .

## حدثنا إبراهيم بن موسى قال : أخبرنا عبد الله بن وهب

لا يجرئه إلا الغسل ولم أر أحداً من الأئمة (٤) قال بالاكتفاء بالنضح والرش إلا ما قال الشوكاني و متبعوه من غير المتقلدين واختلف أيضاً فيما إذا خرج المذي من الذكر هل يجب غسل جميع الذكر والأثنين ، أو غسل المحل الذي أصابه المذي من البدن فالجمهور على أنه لا يجب إلا غسل المحل الذي أصابه المذي ، و لا يجب تعميم غسل الذكر والأثنين ، و قال البعض : يجب تعميم الغسل جميع الذكر والأثنين . و إن كان المذي أصاب بعضاً منهما ، قال الشوكاني : و إليه ذهب الأوزاعي و بعض الحنابلة و بعض المالكية ، ثم قال الشوكاني : ومن العجيب أن ابن حزم مع ظاهره ذهب إلى ما ذهب إليه الجمهور ، وقال بإيجاب غسل كله شرع لا دليل عليه و هذا بعد أن روى حديث فليغسل ذكره و حديث ، و اغسل ذكرك و لم يقدح في صحتهما و غاب عنه أن الذكر حقيقة لجمعه و مجاز لبعضه ، و كذلك الاثنان حقيقة لجمعهما فكان اللائق بظاهره الذهاب إلى ما ذهب إليه الأولون ، انتهى .

[ حدثنا إبراهيم بن موسى ] الرازي [ قال : أخبرنا عبد الله بن وهب :

(١) قال ابن رسلان : قال الترمذي و اختلف أهل العلم في المذي يصب الثوب فقال : بعضهم لا يجرئه إلا الغسل ، وهو قول الشافعي و إسحاق ، وقال بعضهم يجرئه النضح ، و قال أحمد : أرجو أنه يجرئه النضح ، انتهى ، و قال أيضاً : قال الأثرم : قلت : لأبي عبد الله حديث سهل في المذي ما تقول فيه ؟ قال الذي يرويه ابن إسحاق ، قلت : نعم ! قال : لا أعلم شيئاً يخالفه ، انتهى ، قال ابن العربي : أجمعوا على أنه نجس لكنهم اختلفوا هل يكفيه النضح ؟ فقال مالك و الشافعي و إسحاق : لا يجرئه إلا الغسل إلى آخر ما قال : و ذكر ابن قدامة روايتين لأحمد .

قال ثنا معاوية يعني ابن صالح عن العلاء بن الحارث عن  
 حرام بن حكيم عن عمه عبد الله بن سعد الأنصاري  
 قال سألت رسول الله ﷺ عما يوجب الغسل وعن الماء  
 يكون بعد الماء فقال ذلك <sup>(١)</sup> المذى ، وكل خل يمدى

قال ثنا معاوية يعني ابن صالح عن العلاء بن الحارث [ بن عبد الوارث الحضرمي أبو  
 وهب و يقال أبو محمد الدمشقي عن أحمد صحيح الحديث و عن ابن معين : ثقة ،  
 و لكن كان يرى القدر و وثقه أبو داود و دحيم و أبو حاتم ، و قال بعضهم :  
 تغير عقله و كان يفتى حتى خولط . مات سنة ١٣٦ هـ [ عن حرام ] بمهملتين مفتوحتين  
 [ ابن حكيم ] بن خالد بن سعد بن الحكم الأنصاري العبشمي ، و يقال العنسي الدمشقي  
 هو حرام بن معاوية و وهم من جعلهما اثنين ، وثقه دحيم و العجلي و نقل بعض  
 الحفاظ عن الدارقطني أنه وثق حرام بن حكيم ، و قد ضعفه ابن حزم في المحلى بغير  
 مستند ، و قال عبد الحق عقب حديثه لا يصح هذا ، و قال في موضع آخر : حرام  
 ضعيف فكا أنه تبع ابن حزم و أنكّر عليه ذلك ابن القطان الفاسي و ليس كما قالوا  
 ثقة كما قال العجلي و غيره ، قال الخطيب : وهم البخاري في فصله بين حرام بن  
 حكيم و بين حرام بن معاوية لأنه رجل واحد و اعتمد على قوله الدارقطني و تبعه  
 [ عن عمه ] هو [ عبد الله بن سعد الأنصاري ] و يقال القرشي : قال أبو حاتم :  
 و ابن حبان له حجة سكن دمشق تفرد بالرواية عنه ابن أخيه حرام بن حكيم [ قال  
 سألت رسول الله ﷺ عما يوجب الغسل ] أى عن الفعل <sup>(٢)</sup> الذى يوجب الغسل

(١) و فى نسخة : ذاك .

(٢) قال ابن رسلان : اختلفوا فى موجب الغسل على ثلاثة أقوال ، الأول قليل  
 الإبلاج و الانزال ، و الثانى القيام إلى الصلاة ، و الثالث و هو الأصح الإبلاج  
 أو الانزال مع القيام إلى الصلاة ، انتهى .

فتغسل من ذلك فرجك وأثنيك وتوضاً وضوءك للصلاة .  
حدثنا هارون بن محمد بن بكار قال ثنا مروان يعني ابن  
محمد قال ثنا الهيثم بن حميد قال ثنا العلاء بن الحارث عن

[ و عن الماء يكون بعد الماء (١) فقال : ذلك المذى ] قال في مرقة الصعود : هو  
إشارة إلى قوله الماء يكون بعد الماء لأن ذلك شأن المذى أن يسترسل في خروجه  
و يستمر بخلاف المني ، فإنه إذا دق انقطع لوقته و لا يعود إلا بعد مضي زمن  
أو تجديد جماع ، انتهى ، و وقع للشيخ ولي الدين ههنا كلام فيه تخطيط ، و قال  
الشوكاني في النبيل في شرح هذا اللفظ : المراد به خروج المذى عقب البول متصلاً به  
و هذا أيضاً غلط صريح و خطأ قبيح فإن الذي قاله الشوكاني هو ودى لا مذى  
[ وكل لخل يمدى ] قال في القاموس : التحل ذكر من الحيوان وهذا لا يدل على تخصيص  
المذى بالذكر ، فإن الأنثى أيضاً تسمى [ فتغسل ] أى أنت [ من ذلك ] أى خروج  
المذى [ فرجك ] أى ذكرك فإن الفرج يطلق على العودة سواء كانت عودة الرجل  
أو عودة المرأة [ و أثنيك ] أى خصيتيك ، و هذا لاحتمال التلوين [ و توضاً  
وضوءك للصلاة ] .

[ حدثنا هارون بن محمد بن بكار ] بن بلال العاملي الدمشقي ، قال أبو حاتم :  
صدوق ، و قال السائي : لا بأس به ؛ وكذا قال مسلمة بن قاسم [ قال ثنا مروان  
يعني ابن محمد ] بن حسان الأسدي الطاطري بمهمتين مفتوحتين يقال بمصر و دمشق  
لن يبيع الكرايس و الثياب البيض ، وهذه النسبة إليها ، كنيته أيوب بكر أو أبو حفص  
أو أبو عبد الرحمن الدمشقي ، وثقه أبو حاتم و صالح بن محمد و قال أحمد : إنه كان

(١) و في التقرير : و الأوجه أن المراد منه المذى بعد المني و قد اغتسل يعني  
خرج المذى بعد الغسل فقال فيه الوضوء و يمكن أن يراد منه المذى كما سيحكي عن  
مرقة الصعود .

حرام بن حكيم عن عمه أنه سأل رسول الله ﷺ ما يحل لي من امرأتي وهي حائض قال لك ما فوق الأزار و ذكر مواكلة الحائض أيضاً و ساق الحديث .

يذهب مذهب أهل العلم ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال الدوري عن ابن معين : لا بأس به ، و كان مرجئاً ، و قال الدارقطني : ثقة ، و ضعفه أبو محمد بن حزم فاختطأ لأننا لا نعلم له سلفاً في تضعيفه إلا ابن قانع ، و قول ابن قانع غير مقنع ، مات سنة ٢١٠ هـ [ قال ثنا الهيثم بن حديد ] الغساني مولاهم أبو أحمد و يقال أبو الحارث الدمشقي ، قال عثمان الدارمي عن دحيم كان أعلم الأولين و الآخرين بقول مكحول ، و عن ابن معين لا بأس به ، وعنه أيضاً ثقة ، وقال أبو داود : قدرى ثقة ، و قال النسائي : ليس به بأس ، وقال أبو مسهر : كان ضعيفاً قدرياً ، وقال أبو مسهر أيضاً : كان صاحب كتب ولم يكن من الأثبات و لأن أهل الحفظ و قد كنت أمسكت عن الحديث عنه استضعفته و ذكره ابن حبان في الثقات [ قال ثنا العلاء بن الحارث عن حرام بن حكيم عن عمه [ عبد الله بن سعد [ أنه [ أى عبد الله بن سعد [ سأل رسول الله ﷺ ما يحل لي من امرأتي وهي حائض قال [ أى رسول الله ﷺ [ لك ما فوق الأزار [ أى يجوز (١) لك الإستمتاع بما فوق الأزار [ و ذكر ] أى هارون بن محمد أو هيثم بن حديد [ مواكلة الحائض أيضاً ] و الحديث أخرجه مطولاً الإمام أحمد في مسنده بسنده عن معاوية بن يحيى ابن صالح عن العلاء بن الحارث عن حرام بن حكيم عن عمه عبد الله بن سعد أنه سأل رسول الله ﷺ عما يوجب الغسل و عن الماء يكون بعد الماء و عن الصلاة في يتي و عن الصلاة في المسجد و عن مواكلة الحائض فقال : إن الله لا يستحي من الحق

(١) و ساقى الكلام على المباشرة في مواكلة الحائض و مجامعتها و ذكرت الدلائل

في باب في الرجل يصيب منها .



حدثنا هشام بن عبد الملك اليزني قال ثنا بقية عن سعد<sup>(١)</sup> الأغطش و هو ابن عبد الله عن عبد الرحمن<sup>(٢)</sup> بن عائذ الأزدي قال هشام و هو ابن قرط أمير حمص عن معاذ

أما أنا فإذا فعلت كذا و كذا فذكر الغسل قال أتوضأ وضوئي للصلاة أغسل فرجي ثم ذكر الغسل ، و أما الماء يكون بعد الماء فذلك المذي وكل لخل يمدى فأغسل من ذلك فرجي و أتوضأ ، و أما الصلاة في المسجد و الصلاة في بيتي فقد ترى ما أقرب بيتي من المسجد و لأن أصلي في بيتي أحب إلي من أن أصلي في المسجد إلا أن تكون صلاة مكتوبة ، و أما مواكلة الحائض فأواكلها ، انتهى [ وساق الحديث ] و الضمير يعود إما إلى هارون بن محمد أو إلى الهيثم بن حميد .

[ حدثنا هشام بن عبد الملك اليزني ] هو هشام بن عبد الملك بن عمران اليزني نسبة إلى يزن و هو بطن من حمير أبو تقي الحمصي قال أبو حاتم : كان متقناً في الحديث ، و قال الآجري عن أبي داود : شيخ ضعيف و قال النسائي : ثقة ، و قال في موضع آخر : لا بأس به ذكره ابن حبان في الثقات ، مات سنة ٢٥١ [ قال ثنا بقية ] بن الوليد [ عن سعد<sup>(٣)</sup> الأغطش و هو ابن عبد الله ] و يقال سعد بن عبد الله الأغطش بالغين المعجمة الأعمش زنة و معنى الخزاعي مولا هم الشامي روى له أبو داود حديثاً واحداً فيما يحل من الحائض لزوجها و قال أبو داود : عقبه ليس بالقوى ، و ذكره ابن حبان في الثقات في التابعين و سماه سعيداً ، و قال عبد الحق : ضعيف [ عن عبد الرحمن<sup>(٤)</sup> ]

(١) و في نسخة : ثنا بقية بن الوليد عن سعيد (٢) و في نسخة : و هو ابن .

(٣) قال ابن رسلان : سعد و يقال سعيد .

(٤) و ذكر له ابن رسلان ملاحظة قال له الحجاج كيف أصبحت قال لا كما يريد الله تعالى ولا كما يريد الشيطان ولا كما أريد قال ويحك ما تقول قال نعم كذلك يريد الله أن أكون زاهداً ورعاً و لست أنا بذلك و يريد الشيطان أن أكون فاسقاً فاجراً و لست أنا بذلك و أريد أن أكون آمناً في أهلي و لست أنا بذلك .

بن جبل قال سألت رسول الله ﷺ عما يحل للرجل من امرأته و هي حائض فقال<sup>(١)</sup> ما فوق الازار ، والتعفف عن ذلك أفضل قال أبو داود و ليس هو<sup>(٢)</sup> بالقوى .

بن عائد الأزدي قال هشام [ و هشام بن عبد الملك شيخ أبي داود ] و هو ابن قرط [ الضمير يرجع إلى عائد والد عبد الرحمن [ أمير حمص<sup>(٣)</sup> ] صفة لعبد الرحمن أو لعائد والد عبد الرحمن و لم أجد فيما تبعت من الكتب كون عبد الرحمن أو والده عائداً أمير حمص غير ما ذكره المصنف ] عن معاذ بن جبل قال سألت رسول الله ﷺ عما يحل للرجل من امرأته و هي حائض فقال ما فوق الازار [ أى يجوز له الاستمتاع منها بما فوق الازار ] و التعفف [ أى الامتناع ] و الكف [ عن ذلك أفضل ] لأنه ورد فى الحديث من رتّع حول الحى يوشك أن يقع فيه فلعله غلبة الشبق توقعه فى الحرام فندب إلى التعفف احتياطاً [ قال أبو داود و ليس هو بالقوى<sup>(٤)</sup> ] أى ليس سعد الاغطش قوياً عند أهل الحديث و قد تقدم ذكره فى السند قريباً و هذا الحديث لا مناسبة له بالباب ، و قال مولانا محمد يحيى فى ما نقل من تقرير شيخه و لما كان<sup>(٥)</sup> الملاعبة جائزة بهذا الحديث ، و هى سبب الخروج الذى علم بذلك حكم الذى ، و الرخصة فيما يكون سببه فناسب إيراد الحديث فى باب الذى .

(١) وفى نسخة : قال (٢) و فى نسخة : يعنى الحديث (٣) و ظاهر كلام ابن رسلان أن عبد الرحمن أمير حمص (٤) قال ابن رسلان : ليس الحديث بالقوى لأنه رواية بقبّة و لم يصرح بالحديث ورواه الطبرانى برواية إسماعيل بن عياش عن سعد لكن بقى جهالة سعد و لم نعرف أحداً وثقه و قال أبو حاتم : عبد الرحمن بن عائد عن علي مرسل فهو عن معاذ أشد إرسالا (٥) و يحتمل أن الحديث الأول كان فيه ذكر الماء بعد الماء و الحديث الثانى ذكر لمناسبة الأول .

(باب في الاكسال) حدثنا أحمد بن صالح قال ثنا ابن وهب قال أخبرني عمرو يعني ابن الحارث عن ابن شهاب قال حدثني بعض من أَرْضَى أن سهل بن سعد الساعدي أخبره أن أبي بن كعب أخبره أن رسول الله ﷺ إنما جعل ذلك

[ باب في الاكسال (١) ] قال في القاموس : وأكسل في الجماع غاظها ولم ينزل أى ما حكمه من وجوب الغسل أو عدم وجوبه [ حدثنا أحمد بن صالح قال ثنا ابن وهب ] هو عبدالله [ قال أخبرني عمرو يعني ابن الحارث عن ابن شهاب (٢) ] قال حدثني بعض من أَرْضَى [ قال في مرقاة الصعود : قال ابن خزيمة : يشبه أن يكون هو أبا حازم سلية بن دينار ، و قال ابن حبان تتبع طرق هذا الخبر على أن أجد أحداً رواه عن سهل بن سعد فلم أجد في الدنيا أحداً إلا أبا حازم فيشبه أن يكون الرجل الذى قال الزهري حدثني من أَرْضَى عن سهل بن سعد هو أبو حازم [ أن سهل بن سعد الساعدي ] هو سهل بن سعد بن مالك بن خالد الأنصاري الخزرجي الساعدي أبو العباس له ولأبيه حجة توفي رسول الله ﷺ وهو ابن خمس عشرة سنة و كان مولده قبل الهجرة بخمس سنين ، كان اسمه حزناً فسماه رسول الله ﷺ سهلاً عاش مائة سنة أو أكثر وهو آخر من مات بالمدينة من الصحابة ، مات سنة ٥٨٨ هـ و قيل بعدها [ أخبره ] أى أخبر سهل بعض من أَرْضَى [ أن أبي بن كعب ] بن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن مالك بن نجار الأنصاري الخزرجي سيد القراء أبو النذر و يكنى أبا الطفيل أيضاً من فضلاء الصحابة شهد بدرأ والعقبة

(١) ذكر ابن العربي في الباب عشر لغات و خمس عشرة مسألة .

(٢) وأخرج الترمذي بدون الواسطة بلفظ عن عن الزهري عن سهل وقال حسن صحيح اللهم إلا أن يقال إنه هو الراجح عنده و الحديث روى بكلا الطريقين كما في التلخيص الحبير لكن ما سيأتى عن أبي داود يشير إلى صحة رواية الترمذي .

رخصة للناس في أول الاسلام لقلة الثياب ثم أمر بالغسل  
ونهى عن ذلك قال أبو داود يعنى الماء من الماء .

الثانية . و في موته اختلاف كثير جداً قبل مات في خلافة عمر ، و قيل في خلافة  
عثمان [ أخبره أن رسول الله ﷺ إنما جعل ذلك رخصة للناس (١) في أول  
الاسلام ] يعنى أمر رسول الله ﷺ في أول الاسلام بأنه إذا جامع الرجل امرأته  
و لم ينزل لا يجب عليه الغسل فجعل ذلك رخصة للناس تسهلاً و ترفيقاً بهم لقلة  
الثياب (٢) وشدة البرد [ ثم أمر بالغسل ] بالمجاعة وإن لم ينزل [ ونهى عن ذلك ]  
أى ما كان رخصة في أول الاسلام [ قال أبو داود يعنى الماء من الماء (٣) ] غرض  
أبي داود أن لفظ "ذلك" الذى ورد في الحديث ، المراد به حكم الماء (٤) من الماء أى  
حكم وجوب الاغتسال بأزال الماء لا بالمجاعة ، وهاهنا نسخة أخرى، قال أبو داود:  
والناس كلهم روه عن الزهري عن سهل بن سعد إلا عمرو بن الحارث فإنه أدخل  
بينهما رجلاً قال أبو داود يرون الرجل أبا حازم .

(١) و كان أبي بن كعب يروى أولاً عنه ﷺ " الماء من الماء " ثم رجع عنه  
و قال كما في الباب و البسط في أرجز المسالك و لا يخالف إذن ما في البخارى  
من رواية أبي بالوضوء فقط ، وفي أنوارالمحمود أن عبارة البخارى موهمة للخلاف  
لكنه موافق للجمهور ، و أخرج الحازمى في الاعتبار عن عائشة أن الماء من الماء  
كان قبل فتح مكة ثم اغتسل ﷺ بعد ذلك، وصححه ابن حبان فهذا نص في التسخين .  
(٢) قال ابن رسلان : لأنهما ينأمان عريانيين ليس بينهما ثوب يحجز بشرة الرجل  
عن بشرة المرأة فيكون ذلك سبباً لكثرة الجماع فلما لبسوا الثياب حالت عن اجتماع  
بشرتهما فلم يكثر الجماع فوجب الغسل لالتقاء الختانين فقط ، و قال : هذا ما ظهر  
لى (٣) المراد منه المنى و تقدم حكمه طهراً و نجساً ، وبسط الكلام عليه صاحب  
السعاه على تعريف المنى بأشد البسط ، و مر الكلام في البذل في باب المنى أيضاً .  
(٤) ستأتى الاجوبة عنه .

حدثنا محمد بن مهران الرازي <sup>(١)</sup> قال ثنا مبشر الحلبي عن محمد أبي غسان عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال حدثني أبي بن كعب أن الفتيا التي كانوا يفتون أن الماء من الماء كانت رخصة

[ حدثنا محمد بن مهران الرازي ] بكسر أوله وسكون الهاء أبو جعفر الجمال بالجيم ، الحافظ ، روى عنه البخاري و مسلم وأبو داود ، قال أبو حاتم : صدوق ، وذكره ابن حبان في الثقات ، و قال مسleme بن قاسم : ثقة ، وعن ابن معين ليس به بأس ، قال البخاري : مات أول سنة ٢٣٩ [ قال ثنا مبشر الحلبي ] مبشر بفتح المؤددة و كسر المعجمة الثقيلة ابن إسماعيل أبو إسماعيل الكلبي مولاهم ، قال النسائي : ليس به بأس ، و قال ابن سعد : كان ثقة مأموناً ، وعن ابن معين ثقة ، و كذا قال أحمد بن حنبل ، وذكره ابن حبان في الثقات ، و قال ابن قانع ضعيف ، و قال الذهبي : تكلم فيه بلا حجة و خرج له البخاري مقروناً بآخر ، مات بحلب سنة ٥٢٠ هـ [ عن محمد أبي غسان ] هو محمد بن مطرف بن عبدالله بن سارية التيمي اللبثي المدني . يقال إنه من مولى آل عمر زل عسقلان كان من أهل وادي القرى وثقه أحمد وأبو حاتم و الجوزجاني ويعقوب بن شيبة ، وعن ابن معين : شيخ ثقة ثبت ، وعن ابن معين : ليس به بأس ، وكذا قال أبو داود والنسائي ، وذكره ابن حبان في الثقات و قال : يغرب [ عن أبي حازم (٢) عن سهل بن سعد قال حدثني أبي بن كعب أن الفتيا ] قال في القاموس : الفتيا و الفتوى ما أفتى به الفقيه [ التي كانوا يفتون ] بضم الياء و التاء بصيغة المعلوم أو بضم الياء التثنية و فتح التاء بصيغة المجهول فعلى الأول الضمير يرجع إلى الصحابة و على الثاني أيضاً يرجع إلى الصحابة و لكن كان المفق لهم رسول الله ﷺ فالمنعنى على الأول أن الفتيا التي كان يقها الصحابة يفتون للناس ،

(١) و في نسخة : البراز (٢) لعل غرض المصنف بذكر هذا الحديث بيان المبهم في الحديث المتقدم .

رخصها رسول الله ﷺ فى بدء الاسلام ثم أمر بالاغتسال بعد . حدثنا مسلم بن إبراهيم الفراهيدى قال ثنا هشام وشعبة عن قتادة عن الحسن عن أبى رافع عن أبى هريرة عن (١) النبى ﷺ قال إذا قعد بين شعبها الأربع وألزم الحتان

و هم كانوا جماعة من الصحابة كأبى أيوب الأنصارى وغيرهم ، و على الثانى أن الفتيا التى كانت الصحابة يفتون من رسول الله ﷺ [ أن الماء من الماء ] أى أن استعمال الماء بالاغتسال واجب من خروج الماء أى المني [ كانت ] أى الفتيا [ رخصة رخصها رسول الله ﷺ فى بدء الاسلام ] أى تيسيراً وتسهيلاً [ ثم ] نسخ ذلك الحكم و [ أمر بالاغتسال بعد ] أى بعد ذلك ، فوجب الاغتسال بالجماع أنزل أولم ينزل . [ حدثنا مسلم بن إبراهيم الفراهيدى قال ثنا هشام ] الدستواوى [ وشعبة ] بن الحجاج [ عن قتادة ] بن دعامة [ عن الحسن ] البصرى [ عن أبى رافع ] هو نفع بن رافع الصائغ المدنى نزيل البصرة مولى ابنة عمر ، وقيل : مولى بنت العجاء أدرك الجاهلية ، قال ابن سعد : ثقة ، و قال العجلي : بصرى تابعى ثقة من كبار التابعين ، و قال الدارقطنى : قيل : إن اسمه نفع ولا يصح ، يعنى أن اسمه قتيبة ، قال : وهو ثقة وذكره ابن حبان فى الثقات ، قال أبو رافع : كان عمر يمازحنى حتى يقول أكذب الناس الصائغ يقول اليوم وغداً [ عن أبى هريرة عن النبى ﷺ قال ] أى رسول الله ﷺ [ إذا قعد ] أى الرجل [ بين شعبها ] أى المرأة [ الأربع ] هى جمع شعبة وهى القطعة من الشئ ، قال فى الفتح : قيل : المراد يداها ورجلاها و قيل رجلاها وغذاها ، و قيل ساقاها وغذاها ، وقيل غذاها واسكتاها ، وقيل غذاها وشفراها ، و قيل نواحي فرجها الأربع ، قال الأزهري : الأسكتان ناحيتا الفرج والشفران طرفا الناحيتين ، ورجح القاضى عياض الآخر واختار ابن دقيق العيد

بالحِثَان فقد وجب الغسل . حدثنا أحمد بن صالح قال ثنا ابن وهب قال أخبرني عمرو \* عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال الماء من الماء وكان أبو سلمة يفعل ذلك .

الأول ، قال لأنه أقرب إلى الحقيقة أو هو حقيقة في الجالوس وهو كناية عن الجماع فاكفى به عن التصريح ، انتهى ، [ وألوق (١) الحِثَان بالحِثَان (٢) ] أى محل ختان الرجل بمحل ختان المرأة وهما موضع القطع من ذكر الغلام وفرج الجارية وهو كناية عن إيلاج الحشفة [ فقد وجب الغسل ] أى سواء أزل أو لم ينزل ، قال الترمذى : وهو قول أكثر أهل العلم من أصحاب رسول الله ﷺ منهم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وعائشة والفقهاء من التابعين ومن بعدهم مثل سفیان الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق ، قلت : وهو مذهب أبي حنيفة رحمه الله وأصحابه .

[ حدثنا أحمد بن صالح قال ثنا ابن وهب ] هو عبد الله [ قال أخبرني عمرو ] بن الحارث [ عن ابن شهاب ] الزهري [ عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال المساء من الماء (٣) ] أى استعمال الماء بالاغتسال منه يجب من إزال الماء أى المني [ وكان أبو سلمة ] أى عبد الرحمن [ يفعل ذلك (٤) ] أى لا يغتسل إلا من الانزال ، أخرج البخاري في صحيحه

(١) كناية عن الإيلاج أو لازم له كما بسط في الأوجز وإلا فجرد الالواق والمس لا يوجب الغسل إجماعاً (٢) ذكرهما تغليلاً وإلا فغير المختون وقدرها من المقتطوع كذلك (٣) قال ابن رسلان : وعنه جوابان أحدهما أنه منسوخ والثاني أنه في مباشرة غير الفرج فلا يجب فيه الغسل إلا بالانزال . وكتب والدي بين سطور الكتاب أعم من الحقيقي أو الحكمي . لجعل الإيلاج حكم الانزال (٤) قال ابن رسلان : وكذلك داود الظاهري وكان الصحابة يفعلون ذلك ثم إنعقد الإجماع على خلافه . \* وفي نسخة : ابن الحارث .

( باب في الجنب يعود ) حدثنا مسدد قال ثنا إسماعيل قال ثنا حميد الطويل عن أنس أن رسول الله ﷺ طاف ذات يوم على

بسنده قال يحيى و أخبرني أبو سبلة أن عطاة بن يسار أخبره أن زيد بن خالد الجنبى أخبره أنه سأل عثمان بن عفان فقال: أرايت إذا جامع الرجل امرأته فلم يمن؟ قال عثمان يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ويغسل ذكره ، قال عثمان سمعته من رسول الله ﷺ فسألت ذلك على بن أبي طالب والوزير بن العوام وطلحة بن عبيد الله وأبي بن كعب فأمرؤه بذلك ، قال يحيى : وأخبرني أبوسلة أن عروة بن الزبير أخبره أن أبا أيوب أخبره أنه سمع ذلك من رسول الله ﷺ ، انتهى ، قال الحافظ في شرحه : و قد حكى الأثر من عن أحمد أن حديث زيد بن خالد المذكور في هذا الباب معلول لأنه ثبت عن هؤلاء الخمسة الفتوى بخلاف ما في هذا الحديث ، وقد حكى يعقوب بن أبي شيبة عن علي بن المديني أنه شاذ ، والجواب عن ذلك أن الحديث ثابت من جهة اتصال إسناده و حفظ روايته ، و أما كونهم اختلفوا بخلافه فلا يقدح ذلك في صحته لاحتمال أنه ثبت عندهم ناسخه فذهبوا إليه ، و كم من حديث منسوخ و هو صحيح من حيث الصناعة الحديثية و قد ذهب الجمهور إلى أن ما دل عليه حديث الباب من الاكتفاء بالوضوء إذا لم ينزل الجامع منسوخ بما دل عليه حديثا أبي هريرة وعائشة المذكوران في الباب قبله ، و روى ابن أبي شيبة و غيره عن ابن عباس أنه حمل (١) حديث الماء من الماء على صورة مخصوصة و هى ما يقع في المنام من رؤية الجماع و هو تأويل (٢) يجمع بين الحديثين من غير تعارض ، انتهى ملخصاً .

[ باب في الجنب يعود ] إلى وطئ امرأته هل يجب (٣) عليه الغسل فيما بين

(١) و عليه حمل النسائي (٢) فالخلاص أن للرواية أجوبة ، النسخ كما تقدم أو الاحتلام كما هذا ، أو المباشرة كما تقدم عن ابن رسلان ، أو أعم من الحقيقى و الحكيمى (٣) و الظاهر عندى غرض المصنف ترك الوضوء .



نسائه في غسل واحد قال أبو داود و هكذا رواه هشام بن زيد عن أنس و معمر عن قتادة عن أنس و صالح بن

الوطيات أولا [ حدثنا مسدد قال ثنا إسماعيل ] بن إبراهيم [ قال ثنا حميد الطويل عن أنس ] بن مالك [ أن رسول الله ﷺ طاف ] أى دار [ ذات يوم ] ولفظة ذات مقحمة و المراد باليوم الليل لأنه يطلق لمطلق الوقت [ على نسائه (١) ] أى بجامعين [ في غسل واحد (٢) ] بعد الفراغ يغتسل من جميعين ، قال القارى : فان قيل أقل القسمة ليلة لكل امرأة فكيف طاف على الجميع في ليلة واحدة فالجواب أن وجوب القسم عليه يختلف فيه ، قال أبو سعيد : لم يكن التسوية واجبا عليه بل كان يقسم بالتسوية تبرعا و تكراما ، والأكثرون على وجوبها وكان طوافه ﷺ عليهن برضاهن ، وقال الشوكاني : قال ابن عبد البر : ومعنى الحديث أنه فعل ذلك عند قدومه من سفر ونحوه في وقت ليس لواحدة منهن يوم معين معلوم لجمعين يومئذ ثم دار بالقسم عليهن بعد والله أعلم لأنهن كن حرائر و سنته ﷺ فيهن العدل بالقسم بينهن وأن لا يمس الواحدة في يوم الأخرى ، و قال ابن العربي : إن الله أعطى نبيه ساعة لا يكون لأزواجه فيها حق تكون مقتطعة له من زمانه يدخل فيها على جميع أزواجه أو بعضهن ، و في مسلم : إن تلك الساعة كانت بعد العصر فلو اشتغل عنها كانت بعد المغرب أو غيره ، انتهى ، و أما الطواف بغسل واحد فيحتمل أنه ﷺ توضأ فيها بينها أو تركه ليان الجواز ، انتهى .

[ قال أبو داود (٣) و هكذا رواه هشام بن زيد عن أنس و معمر ] عطف

(١) قال ابن العربي إسناده صحيح لا غبار عليه ، انتهى ، قلت : وفي بعض طرق الحديث و هن تسع ، ولا يصح اجتماع أكثر من تسع و قد وهبت سودة يومها فتأمل ، و لفظ البخارى و هن إحدى عشرة أشكل من ذلك (٢) قال النووي : يحتمل أنه عليه الصلاة و السلام توضأ بينهما أو يكون المراد بهذا الحديث جواز ترك الوضوء (٣) و في التقرير ذكر المؤيدات لثلا يظن بالوهم عليه لنفسه عليه الصلاة والسلام عند هذه و هذه .

أبي الأخضر عن الزهري كلهم عن أنس عن النبي ﷺ .  
( باب الوضوء لمن <sup>(١)</sup> أراد أن يعود ) حدثنا موسى بن

علي هشام [ عن قتادة عن أنس و صالح بن أبي الأخضر ] عطف على هشام أي رواه صالح بن أبي الأخضر [ عن الزهري كلهم ] أي هشام و قتادة و الزهري [ عن أنس ] أي ابن مالك الصحابي [ عن النبي ﷺ ] أما رواية هشام فأخرجها مسلم في صحيحه والبيهقي في سننه بسنديهما عن شعبة عن هشام بن زيد عن أنس أن النبي ﷺ كان يطوف على نسائه بغسل واحد و أما رواية معمر عن قتادة عن أنس و رواية صالح بن أبي الأخضر عن الزهري عن أنس فأخرجها ابن ماجه في سننه ولفظ ابن أبي الأخضر قال: وضعت لرسول ﷺ غسلا فاغتسل من جميع نسائه في ليلة ، و غرض المصنف من إيراد هذه التعاليق ترجيح رواية أنس في كونه في غسل واحد على رواية أبي رافع التي تأتي في الباب الآتي ، فان الحديثين في ظن أبي داود متعارضتان فقال عقب الحديث الثاني : و حديث أنس أصح من هذا قال الشوكاني : وقال النسائي : ليس بين حديث أبي رافع و بين حديث أنس اختلاف بل كان يفعل هذا مرة وذاك أخرى ، وقال النووي : هو محمول على أنه فعل الأمرين في وقتين مختلفين ، انتهى ، وما يجب التنبيه عليه أن قوله كلهم عن أنس عن النبي ﷺ لفظة «عن» الواقعة بين أنس والنبي ﷺ الظاهر أنه غلط من الناسخ بل يجب أن يكون لفظة أن في موضع عن ، ويدل عليه أن رواية هشام بن زيد عن أنس أخرجها مسلم بلفظ أن و كذلك رواية معمر عن قتادة عن أنس و فيها : أن النبي ﷺ ، أخرجها ابن ماجه ، فلفظة «عن» تدل على أن أنسا يروي عن رسول الله ﷺ ، قوله : و لفظة «أن» تدل على أن أنسا لا يروي هذا عن رسول الله ﷺ بل هو أدركه أنه فعل ﷺ كما يدل عليه رواية صالح بن أبي الأخضر فانه قال فيها وضعت للنبي ﷺ غسلا - الحديث ، فليس فيه عن ولا أن .

إسماعيل قال ثنا حماد عن عبد الرحمن بن أبي رافع عن عمته سلمى عن أبي رافع أن النبي ﷺ طاف ذات يوم على نسائه يغتسل عند هذه وعند هذه قال فقلت له يا رسول الله ألا تجعله غسلاً واحداً قال هذا <sup>(١)</sup> أزكى وأطيب

[ باب الوضوء (٢) لمن أراد أن يعود ، حدثنا موسى بن إسماعيل قال ثنا حماد [ بن سلمة [ عن عبد الرحمن بن أبي رافع ] و يقال ابن فلان بن أبي رافع شيخ لحام بن سلمة ، قال إسحاق بن منصور عن ابن معين : صالح ، وقال في التقریب : مقبول من الرابعة [ عن عمته سلمى (٣) ] أى عمه عبد الرحمن بن أبي رافع مقبولة من الثالثة روت عن أبي رافع مولى النبي ﷺ ، و عنها ابن أخيها عبد الرحمن بن أبي رافع وغيره ، و يقال ابن فلان بن أبي رافع ، ذكرها ابن حبان في الثقات ، و قال ابن القطان : لا تعرف [ عن أبي رافع ] القبطي مولى رسول الله ﷺ اختلف في اسمه على أربعة أقوال يقال إنه كان للعباس فوهبه للنبي ﷺ و اعتقه لمسا بشره بإسلام العباس و كان إسلامه قبل بدر و لم يشهدا وشهد أحداً و ما بعدها ، مات بالمدينة بعد قتل عثمان و قيل في خلافة علي [ أن النبي ﷺ طاف [ أى دار [ ذات يوم [ أى يوماً و المراد باليوم الليل كما في رواية أبي زكريا الساجي بلفظ في ليلة واحدة [ على نسائه يغتسل ] أى بعد الفراغ من جماعهن [ عند هذه ] أى الأولى [ وعند هذه ] أى الثانية وهم جرأ [ قال ] أى أبو رافع [ فقلت له يا رسول الله ألا ] حرف التحضيض

(١) و في نسخة : فقال هكذا (٢) قلت ظاهر كلام الشامي أنه يجب غسل الذكر عند المعاودة ، إذ قال : إن الوطى بالذكر النجس لا يجوز وأنت خير بأنه يتجنب في الوطى الأول (٣) بالضم في كتاب أبي علي و الصواب الفتح كما في الخطيب ، انتهى ابن رسلان ثم لا يذهب عليك أنها ليست بزوجة أبي رافع فما في هامش المجتاثية غلط وليس الغلط من صاحب المؤلف بل من المحشى لأن زوجة أبي رافع امرأة أخرى وكلتاها من رواية أبي داود .

وأطهر ، قال أبو داود وحديث أنس أصبح من <sup>(١)</sup> هذا .  
حدثنا عمرو بن عون أخبرنا حفص بن غياث عن عاصم  
الأحول عن أبي المتوكل عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ

[ يجعله <sup>(٢)</sup> غسلاً واحداً ] أى لو جعلته غسلاً واحداً لجميع الجماعات فى آخرها  
لكان أسهل [ قال ] أى رسول الله ﷺ [ هذا ] أى الغسل عند هذه و هذه  
[ أزكى و أطيب و أطهر ] .

[ قال أبو داود <sup>(٣)</sup> وحديث أنس أصبح من هذا ] و كان المؤلف يؤمى إلى  
الاختلاف بين الحديثين و لأجل رفع الاختلاف يرجح أحدهما على الآخر ، قال  
الشوكانى : قال الحافظ : و هذا الحديث طعن فيه أبو داود ، فقال : حديث أنس  
أصح منه ، انتهى ، و ليس بطعن فى الحقيقة لأنه لم ينف عنه الصحة ، قال النسائى :  
ليس بينه و بين حديث أنس اختلاف بل كان يفعل هذا مرة و ذاك أخرى ، قال  
النووى : هو محمول على أنه فعل الأمرين فى وقتين مختلفين ، و الحديث يدل على  
استحباب الغسل قبل المعاودة ولا خلاف فيه ، قال الشوكانى : وقد ذهب الظاهرية  
و ابن حبيب إلى وجوب الوضوء على المعاود و تمسكوا بحديث الباب و ذهب من  
عداهم إلى عدم الوجوب وجعلوا ماثب فى رواية الحاكم بلفظ أنه أنشط للعود صارفاً  
الأمر إلى التدب و يؤيد ذلك ما رواه الطحاوى من حديث عائشة قالت كان  
النبي ﷺ يجامع ثم يعود و لا يتوضأ و يؤيده أيضاً الحديث المتقدم بلفظ إنما  
أمرت بالوضوء إذا قمت إلى الصلاة ، انتهى .

[ حدثنا عمرو بن عون أخبرنا حفص بن غياث عن عاصم الأحول عن أبي  
المتوكل ] الناجى هذه النسبة إلى بنى ناجية ، و هو على بن داود ، و يقال : نواد

(١) و فى نسخة : عن . (٢) مناسبة الحديث بالترجمة أن الوضوء داخل فى  
الغسل . (٣) و قال ابن العربي لم أعلم أحداً قال به لأنه لا يصح .

قال : إذا أتى أحدكم أهله ثم بداله أن يعاود فليتوضأ بينهما وضوءاً .

( باب في الجنب ينام ) حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أنه قال ذكر عمر بن الخطاب لرسول الله ﷺ أنه تصيبه الجنابة من

بضم أوله وفتح الهمزة الساجي البصري وثقه ابن معين و أبو زرعة و ابن المديني و النسائي و العجلي و البزار ، و ذكره ابن حبان في الثقات : مات سنة ١٠٨ ، و قيل : سنة ١٠٢ [ عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال : إذا أتى [ و الاثنيان كناية عن الجمع أى جامع [ أحدكم أهله ثم بداله [ بلا همزة ناقص [ أن يعاود ] أى ظهر له الرأى في المعاودة و أراد المعاودة [ فليتوضأ (١) بينهما ] أى بين الجماعين [ وضوءاً ] تأكيد للوضوء الذى تضمنه الفعل لدفع توهم كونه لغوياً .

[ باب (٢) في الجنب ينام ] أى يريد النوم هل يتوضأ .

[ حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك ] الامام [ عن عبد الله بن دينار ] العدوى أبو عبد الرحمن المدنى مولى ابن عمر وثقه ابن معين و أبو زرعة و أبوحاتم و محمد بن سعد و النسائي و العجلي ، و عن أحمد : ثقة مستقيم الحديث ، وعنه هو ثبت في نفسه ، و لكن نافع أقوى منه ، و قال ابن عينة : لم يكن بذاك ثم صار ، مات سنة ١٢٧ [ عن عبد الله (٣) بن عمر أنه قال : ذكر عمر بن الخطاب لرسول الله

(١) قال ابن العربي لم أعلم أحداً قال به إلا أبا علي من أصحاب الشافعى و رأى بعضهم أنه منسوخ أمر به إذ كان الجنب لا يذكر الله ذهب إليه الطحاوى ، إلى آخر ما قال . (٢) و جمع الترمذى هذا الباب ، و الباب الآتى في باب واحد ذكره ابن العربي . (٣) ظاهره أنه من مسند ابن عمر ورواية النسائي صريحة ★

الليل فقال له رسول الله ﷺ توضأ واغسل ذكرك ثم نم .  
 ( باب الجنب يأكل ) حدثنا مسدد وقتيبة بن سعيد قال  
 ثنا سفیان عن الزهري عن أبي سلمة عن عائشة قالت :  
 إن النبي ﷺ كان إذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ  
 وضوءه للصلاة .

ﷺ أنه [ أى ابن عمر كما صرح به الزرقاني [ تصديه الجنبه من الليل ] فهل يجوز  
 له النوم قبل الاغتسال [ فقال : له رسول الله ﷺ توضأ واغسل ذكرك ] أى  
 ما أصاب ذكرك من النجاسة [ ثم نم ] وهذا الحديث متمسك من قال بوجوب  
 الوضوء على الجنب إذا أراد أن ينام قبل الاغتسال وهم الظاهرية (١) و ابن حبيب  
 من المالكية و ذهب الجمهور إلى استحبابه و عدم وجوبه و تمسكوا بحديث عائشة  
 أن النبي ﷺ كان ينام ، و هو جنب و لا يمس ماء ، و اعترض الشوكاني على  
 هذا الاستدلال بثلاثة أوجه ، وأيضاً بحديث ابن عباس مرفوعاً إنما أمرت بالوضوء  
 إذا قمت إلى الصلاة و بحديث ابن عمر أنه سأل النبي ﷺ أيأثم أحدنا وهو جنب ،  
 قال : نعم و يتوضأ إن شاء ، أخرجه ابن خزيمة و ابن حبان في صحيحهما .

[ باب الجنب يأكل ] أى يريد الأكل فهل يتوضأ .

[ حدثنا مسدد و قتيبة بن سعيد قالوا ثنا سفیان ] بن عينة [عن الزهري عن  
 أبي سلمة ] بن عبد الرحمن بن عوف [ عن عائشة قالت : إن النبي ﷺ كان إذا

★ في أنه من مسند عمر و جمع بأنه يحتمل أن ابن عمر حضر القصة كذا في فتح  
 الباري وعمدة القارئ . (١) و نقله ابن العربي عن مالك والشافعي ، انتهى ،  
 و قلت : ذهب طائفة إلى أن الوضوء المأمور به هناك هو غسل الفرج و اليدين  
 والمراد التنظيف ، كذا في الأوجز .

حدثنا محمد بن الصباح البزاز قال ثنا ابن المبارك عن يونس  
عن الزهري بإسناده و معناه زاد و إذا أراد أن يأكل  
و هو جنب غسل يديه قال أبو داود و رواه ابن وهب  
عن يونس فجعل قصة الأكل قول عائشة مقصوراً و رواه  
صالح بن أبي الأخضر عن الزهري كما قال ابن المبارك إلا

أراد أن ينام ، و هو جنب توضأ وضوءه (١) للصلاة ] و مناسبة الحديث بالباب  
باعتبار ما سيذكره في ما بعد من الجملة التي يذكر فيها زيادة على حديث سفيان بسنده  
عن يونس عن الزهري تمة لهذا الحديث [ حدثنا محمد بن الصباح البزاز ، قال :  
ثنا ابن المبارك [ عبد الله [ عن يونس [ بن يزيد الأثلي [ عن الزهري  
باسناده [ أي بإسناد حديث سفيان [ ومعناه [ أي و معنى حديث سفيان [ زاد  
أي يونس على رواية سفيان قصة الأكل و اقتصر سفيان في حديثه على ذكر النوم ،  
فقال يونس : بعد ما ذكر قصة النوم ، كما ذكره سفيان [ و إذا أراد أن يأكل ،  
و هو جنب غسل يديه ، قال أبو داود : و رواه ابن وهب عن يونس فجعل [  
أي ابن وهب [ قصة الأكل قول عائشة مقصوراً (٢) ] أي على عائشة ، غرض المؤلف  
بهذا الكلام بيان الفرق بين رواية ابن المبارك عن يونس وبين رواية ابن وهب عن  
يونس بأن ابن المبارك جعل في روايته قصة الأكل مرفوعة إلى رسول الله ﷺ ،  
و خالفه ابن وهب فجعلها قول عائشة موقوفةً عليها ولم يرفعها (٣) [ و رواه صالح  
بن أبي الأخضر [ كما قال ابن المبارك و هذا تأييد لرواية ابن المبارك بأن صالح بن  
أبي الأخضر رواها [ عن الزهري [ قصة الأكل مرفوعة [ كما قال ابن المبارك [

(١) قال ابن رسلان والمجهود على أن الوضوء في الأكل هو غسل اليد وسبأني  
من حديث علي في باب في الجنب يقرأ أكل اللحم محدثاً . (٢) وبسط في التقرير  
معناه . (٣) و أخرج البيهقي عن الليث بن سعد عن الزهري .

أنه قال عن عروة أو أبي سلمة ، ورواه الأوزاعي عن  
يونس عن الزهري عن النبي ﷺ كما قال ابن المبارك .  
( باب من قال الجنب يتوضأ ) حدثنا مسدد ثنا يحيى ثنا  
شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة أن  
النبي ﷺ كان إذا أراد أن يأكل أو ينام توضأ تعني  
وهو جنب .

عن يونس عن الزهري [ إلا أنه ] أى صالح بن أبي الأخضر [ قال عن عروة  
أو أبي سلمة ] على الشك بينهما بخلاف ابن المبارك ، فإنه رواه عن أبي سلمة وحده  
من غير شك [ ورواه الأوزاعي عن يونس عن الزهري عن النبي ﷺ ، كما قال  
ابن المبارك ] أى مرفوعاً وهذا أيضاً تقوية لرواية ابن المبارك في كونها مرفوعة .  
[ باب من قال الجنب يتوضأ ] إذا أراد الأكل أو النوم (١) .

[ حدثنا مسدد ثنا يحيى ] القطان [ ثنا شعبة عن الحكم ] بن عتيبة [ عن  
إبراهيم ] التميمي [ عن الأسود ] بن يزيد [ عن عائشة أن النبي ﷺ كان إذا أراد  
أن يأكل أو ينام ] أى بعد ما أجنب [ توضأ ] ثم يأكل أو ينام [ تعني ] أى  
عائشة [ وهو ] أى رسول الله ﷺ [ جنب ] والظاهر أن هذا قول الأسود ، غرضه  
بهذا أنها - رضى الله عنها - لم تصرح في قولها ، و هو جنب ، ولكن مرادها أن  
رسول الله ﷺ كان يتوضأ إذا أراد أن يأكل أو ينام في حالة الجنابة فالواو  
حالية ، وقد اختلف الحديثان عن عائشة - رضى الله عنها - ففي الأول : وإذا أراد  
أن يأكل ، و هو جنب غسل يديه ، وفي الثاني كان إذا أراد أن يأكل أو ينام  
توضأ ، فأما أن يحمل الثاني على الأول بحمل الوضوء على المعنى اللغوي قال : على

(١) و الأوجه عندى أن هذا الباب يتعلق بالأكل فقط .



حدثنا موسى يعنى ابن إسماعيل قال ثنا حماد قال أنا عطاء  
الخراساني عن يحيى بن يعمر عن عمار بن ياسر أن النبي

القارى: قيل المراد به في الأكل والشرب غسل اليدين وعليه جمهور العلماء لأنه جاء  
مفسراً في خبر للنسائي، انتهى، و لكن يخالفه ما أخرجه الشيخان من حديث  
عائشة قالت: كان النبي ﷺ إذا كان جنباً فأراد أن يأكل أو يشرب يتوضأ وضوءه  
للصلاة، أو يحمل الحدين على اختلاف الأحوال والأوقات ففي بعضها يقتصر على  
غسل اليدين وفي بعضها يتوضأ وضوءه للصلاة لتخفيف الحدث (١) وزيادة التنظيف.

[ حدثنا موسى يعنى ابن إسماعيل قال : ثنا حماد [ بن سلمة [ قال أنا عطاء  
الخراساني ] هو عطاء بن أبي مسلم الخراساني أبو أيوب و قيل أبو عثمان أو غير  
ذلك من الأقوال ، البلخي زيل الشام مولى المهلب بن أبي صفرة الأزدي اسم أبيه  
عبد الله ، ويقال : ميسرة روى عن الصحابة مرسلًا ، وثقه ابن معين و أبو حاتم  
و الدار قطنى إلا أنه قال لم يلق ابن عباس ، وقال أبو داود : لم يدرك ابن عباس  
و لم يره ، و قال ابن أبي حاتم عن أبيه : ثقة صدوق ، قلت : يحتاج به ؟ قال :  
نعم ، قال البخارى فى تفسير سورة نوح : بسنده عن ابن جريج قال : قال عطاء عن ابن  
عباس صارت الأوثان التى كانت فى قوم نوح فى العرب ، الحديث بطوله ، وقال فى كتاب  
الطلاق بهذا الاسناد عن ابن عباس قال : كان المشركون على منزلتين من رسول الله ﷺ ،  
الحديث ، قال على بن المدينى فى العلال سمعت هشام بن يوسف قال : قال لى ابن

(١) قال ابن رسلان : الجمهور على أن المراد منه الشرعى والحكمة فيه أنه يخفف

الحدث سيما على القول بتفريق الغسل و يؤيده رواية ابن أبي شبة باللفظ فليتوضأ  
فانه نصف الغسل ، و قيل : لأنها إحدى الطهارتين ، و قد روى عنه أنه كان  
يتيمم يعنى إذا لم يجد الماء ، انتهى ملخصاً ، وذكر ابن العربى الوضوء عند الأكل  
مذهب الشافعى فقط .

جريح سألت عطاء يعني ابن أبي رباح عن التفسير ، فقال : أعفى من هذا ، قال هشام : فكان بعد إذا قال عطاء عن ابن عباس : قال الخراساني : قال هشام : فكنتنا حيناً ثم ملنا ، قال علي : وإنما كتبت هذه القصة لأن محمد بن ثور كان يجعلها عطاء عن ابن عباس فيظن من حملها عنه أنه ابن أبي رباح ، و قال أبو مسعود : في الأطراف عقب الحديثين المتقدمين هذان الحديثان ثبتا من تفسير ابن جريح عن عطاء الخراساني ، و قال ابن جريح : لم يسمع التفسير من عطاء الخراساني ، إنما أخذ الكتاب من ابنه عثمان و نظر فيه ، قلت : أورد المؤلف من سياق هذا أن عطاء المذكور في الحديثين هو الخراساني و أن الوهم تم على البخاري في تخريجهما لأن عطاء الخراساني لم يسمع من ابن عباس و ابن جريح لم يسمع التفسير من عطاء الخراساني فيكون الحديثان منقطعين في موضعين و البخاري أخرجهما لظنه أنه ابن أبي رباح وليس ذلك بقاطع في أن البخاري أخرج لعطاء الخراساني بل هو أمر مظنون ، ثم إنه ما المانع أن يكون ابن جريح سمع هذين الحديثين من عطاء بن أبي رباح خاصة في موضع آخر غير التفسير دون ما عداهما من التفسير فان ثبوتهما في تفسير عطاء الخراساني لا يمنع أن يكونا عند عطاء بن أبي رباح أيضاً ، و لا ينبغي الحكم على البخاري بالوهم بمجرد هذا الاحتمال لا سيما قد ذكر البخاري عطاء الخراساني في الضعفاء ، و ذكر حديثه عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن النبي ﷺ الحديث ، وقال : لا يتابع عليه ، ثم ساق بإسناد له عن سعيد بن المسيب أنه قال كذب على عطاء ما حدثه هكذا ، و قال الحافظ في مقدمة البخاري بعد نقل هذا الجواب : فهذا جواب إقناعي وهذا عندي من المواضع العقيمة عن الجواب السديد ، و لا بد للجراد من كوبة ، و الله المستعان . انتهى ، وقال ابن حبان : كان ردبي الحفظ مخطئاً و لا يعلم ، و قال ابن سعد : كان ثقة روى عنه مالك ، مات سنة ١٣٥هـ [ عن يحيى بن يعمر عن عمار بن ياسر (١) أن النبي ﷺ رخص للجنب

(١) قال ابن العربي : (الحديث) ضعيف مضطرب .

ﷺ رخص للجنب إذا أكل أو شرب أو نام أن يتوضأ  
قال أبو داود بين يحيى بن يعمر وعمار بن ياسر في هذا  
الحديث رجل ، وقال علي بن أبي طالب و ابن عمر وعبد  
الله بن عمرو : الجنب إذا أراد أن يأكل توضأ .

إذا أكل أو شرب أو نام [ أى إذا أراد أن يأكل أو يشرب أو ينام ] أن  
يتوضأ [ فيفعل هذه الأفعال بعد الوضوء ] قال أبو داود بين يحيى بن يعمر وعمار  
بن ياسر في هذا الحديث (١) رجل [ قال الحافظ في التهذيب : قال الدار قطنى :  
لم يلق عماراً إلا أنه صحيح الحديث عن لقيه ، انتهى ، فقول الدار قطنى : هذا يدل  
على أن فى جميع أحاديثه عن عمار بينه وبينه رجل يقول أبى داود ( فى هذا  
الحديث ) ليس قيداً للاحتراز بل هو اتفاق ، وهذا الحديث أخرجه الامام أحمد  
بسند من طريق حماد بن سلسة قال أخبرنا عطاه الخراسانى عن يحيى بن يعمر أن  
عماراً قال قدمت على أهلى ليلاً ، و قد تشقت يداى ، الحديث بطوله ، و فى آخره  
و رخص للجنب إذا نام أو أكل أو شرب أن يتوضأ ، انتهى .

قلت : و لم أعرف اسم هذا الرجل الذى بين يحيى و عمار بن ياسر ولم أجده  
فى شئ من الروايات و أخرج البيهقى فى سننه برواية ابن داسة عن أبى داود  
ولم يذكر اسم هذا الرجل [ وقال علي بن أبى طالب و ابن عمر وعبد الله بن عمرو :  
الجنب إذا أراد أن يأكل توضأ ] و لم نجد (٢) هذه الأقوال المعلقة موصولة  
وهذا الحكم عند الجمهور محمول على الاستحباب قال محمد بن الحسن : و إن لم يتوضأ  
ولم يغسل ذكره حتى ينام فلا بأس بذلك أيضاً ، أخبرنا أبو حنيفة عن أبى إسحاق عن

(١) قال ابن رسلان : و أخرج الحديث الترمذى عن يحيى بن يعمر عن عمار

و قال : فيه وضوء للصلاة ، و قال حسن صحيح ، انتهى .

(٢) وألجع بينه وبين قوله لم يس ماء ذكره ابن قتيبة فى التأويل .

الأسود عن عائشة كان رسول الله ﷺ يصيب من أدله ثم ينام و لا يمس ماءً ،  
فان استيقظ من آخر الليل عاد واغتسل ، قال محمد : هذا الحديث أرفق بالناس ، وهو  
قول أبي حنيفة ، قلت : قد تكلم في هذا الحديث قال أحمد ليس بصحيح ، و قال  
أبو داود ، هو وهم ، و قال يزيد بن هارون : هو خطأ ، و قال مهنا عن  
أحمد بن صالح لا يحمل أن يروى هذا الحديث ، و في علل الأثرم لو لم يخالف أبا  
إسحاق في هذا إلا إبراهيم وحده لسكني ، قال ابن مفلح : أجمع المحدثون أنه خطأ من  
أبي إسحاق قال الحافظ : و تساهل في نقل الاجماع و قد صححه البيهقي ، و قال : إن  
أبا إسحاق قد بين سماعه من الأسود في رواية زهير عنه ، و قال الترمذى : وقد  
روى عن أبي إسحاق هذا الحديث شعبة و الثوري و غير واحد و يرون أن هذا  
غلط من أبي إسحاق قال ابن العربي (١) في شرح الترمذى تفسير غلط أبي إسحاق هو  
أن هذا الحديث رده أبو إسحاق مختصراً و اقتطعه من حديث طويل فأخطأ في  
اختصاره إياه ، ونص الحديث الطويل ما رواه أبو غسان قال : أتيت الأسود بن  
يزيد و كان لي أخاً و صديقاً ، فقلت : يا أبا عمر حدثني ما حدثك عائشة أم  
المؤمنين عن صلاة رسول الله ﷺ ، فقال : قالت : كان ينام أول الليل و يحيي  
آخره ثم إن كانت له حاجة قضى حاجته ثم ينام قبل أن يمس ماء فإذا كان عند  
النداء الأول وثب ، وربما قالت : قام فأفاض عليه الماء ، و ما قالت : اغتسل وأنا  
أعلم ما تريد وإن نام جنباً توضأ وضوء الرجل للصلاة ، فهذا الحديث الطويل فيه  
و إن نام وهو جنب توضأ وضوء الرجل للصلاة ، فهذا يدل على أن قوله : ثم إن  
كانت له حاجة قضى حاجته ثم ينام قبل أن يمس ماء ، يحتمل أحد وجهين ، إما أن  
يريد حاجة الانسان من البول و الغائط فيقضيها ثم يستنجي و لا يمس ماء و ينام  
فان وطئ توضأ ، كما في آخر الحديث ، و يحتمل أن يريد بالحاجة الوطئ و بقوله :

(١) ذكره ابن العربي و ذكر الحديث الطويل و عنه نقله الشوكاني .

ثم ينام ولا يمس ماء يعني ماء الاغتسال (١) و متى لم يحمل الحديث على أحد هذين الوجهين تناقض أوله و آخره فتوهم أبو إسحاق أن الحاجة حاجة الوطى فنقل الحديث على معنى ما فهمه ، هذا ما قاله الشوكاني ، وأما البيهقي فأخرج هذا الحديث حديث أبي إسحاق بسنده من طريق زهير عن أبي إسحاق قال : سألت الأسود بن يزيد و كان لي جاراً و صديقاً عما حدثته عائشة عن صلاة رسول الله ﷺ قالت : كان ينام أول الليل و ينجي آخره ثم إن كانت له إلى أهله حاجة قضى حاجته ثم ينام قبل أن يمس ماء ، فإذا كان عند النداء الأول قالت : وثب ، فلا والله ما قالت قام و أخذ (٢) الماء ، ولا والله ما قالت اغتسل و أنا أعلم ما تريد ، و إن لم يكن له حاجة توضاً وضوء الرجل للصلاة ثم صلى الركعتين ، ثم قال البيهقي : أخرجه مسلم في الصحيح عن يحيى بن يحيى و أحمد بن يونس دون قوله قبل أن يمس ماء ، وذلك لأن الحفاظ طعنوا في هذه اللفظة و توهموها مأخوذة عن غير الأسود و أن أبا إسحاق ربما دلس فرواها من تدليسانه (٣) و احتجوا على ذلك برواية إبراهيم النخعي و عبد الرحمن بن الأسود بخلاف رواية أبي إسحاق .

أما حديث إبراهيم فأخرجه البيهقي بسنده عن الحكم عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة أنها قالت : كان رسول الله ﷺ إذا كان جنباً فأراد أن ينام أو يأكل

(١) و يؤيد هذا التأويل لفظ أحمد بلفظ : حتى يتوضأ ولا يمس ماء ، ففني مس الماء مع إثبات الوضوء .

(٢) وهكذا في المنقول عنه و الظاهر أفاض ، انتهى . (٣) قلت لكنه يؤيد بروايات أخر ، فقد روى الطبراني عن عائشة كان عليه الصلاة والسلام إذا جامع بعض نسائه فكسل أن يقوم ضرب يده على الحائط ، و روى البيهقي عنها كان إذا أجنب وأراد أن ينام توضأ أو تيمم ، وإسناده حسن قاله ابن رسلان ، وقال : استدل على عدم وجوب الوضوء لقوله ﷺ في حديث ابن عباس : إنما أمرت بالوضوء إذا قمت إلى الصلاة ، انتهى ، وهذا أيضاً يؤيد : لم يمس ماء .

توضاً ، أخرجه مسلم من أوجه عن شعبة .

و أما حديث عبد الرحمن فذكره بسنده عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه قال : سألت عائشة كيف كان وضوء النبي ﷺ إذا أراد أن ينام و هو جنب ، فقالت : كان يتوضأ وضوءاً للصلاة ثم ينام ، قال الشيخ : وحديث أبي إسحاق السبيعي صحيح من جهة الرواية و ذلك أن أبا إسحاق بين فيه سماعه من الأسود في رواية زهير بن معاوية ، عنه والمدلس إذا بين سماعه عن روى عنه و كان ثقة فلا وجه لرده ووجه الجمع بين الروایتين على وجه الجمع و ذلك فيما أخبرنا أبو عبد الله الحافظ قال : سألت أبا الوليد الفقيه ، فقلت : أيها الأستاذ قد صح عندنا حديث الثوري عن أبي إسحاق عن الأسود عن عائشة أن النبي ﷺ كان ينام و هو جنب ولا يمس ماء ، و كذلك صح حديث نافع و عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن عمر قال : يا رسول الله أيتام أحدنا و هو جنب ؟ قال : نعم إذا توضأ ، فقال لي : أبو الوليد سألت أبا العباس بن سريج عن الحديثين ، فقال الحكم : لهما جميعاً ، أما حديث عائشة فأنما أرادت أن النبي ﷺ كان لا يمس ماء للفعل . و أما حديث عمر ففسر ذكر فيه الوضوء و به نأخذ ، انتهى .

قلت : حصل بما ساق اليبقي من الرواية من طريق زهير عن أبي إسحاق ويقول بعد سوقها فوائد أولها أن هذا السياق يخالف سياق أبي غسان الذي نقله الشوكاني في النيل (١) عنه فلفظ سياق أبي غسان ، ثم إن كانت له حاجة قضى حاجته ثم ينام قبل أن يمس ماء ، فلفظ الحاجة في هذا السياق يحتمل أن يحمل على الوطى أو على الحدث ، ولفظ سياق اليبقي : ثم إن كانت له إلى أهله حاجة قضى حاجته ثم ينام قبل أن يمس ماء ، هذا السياق صريح في أن المراد من الحاجة الوطى لا حاجة الإنسان من البول والغائط لأن لفظ « إلى أهله » يأتي عنها كل الآباء فيرد المحتمل إلى المتيقن وأيضاً في سياق أبي غسان في آخره ، كما نقله الشوكاني : و إن نام (٢) جنباً توضأ

(١) تبعاً لابن العربي . (٢) هكذا لفظ الطحاوي .

وضوء الرجل للصلاة ، وليس هذا في سياق البيهقي ، بل في سياق البيهقي : وإن لم يكن (١) له حاجة توضأ وضوء الرجل للصلاة ثم صلى الركعتين ، فهذا يدل على أن ما قال الشوكاني وغيره من أن المراد من الحاجة حاجة الانسان من البول والغائط فيقضيهما ثم يستنجي ولا يمس ماء وبنام فإن وطئ توضأ ، فتوهم أبو إسحاق أن الحاجة حاجة الوطئ فتقل الحديث على معنى ما فهمه قد بطل وطاح وسقط وزاح و ثبت بأن الحديث لا تناقض في أوله وآخره وأن معنى الحديث لامرية فيه . والفائدة الثانية : أن الحفاظ الذين طعنوا في هذه اللقطة : قبل أن يمس ماء ، طعنوا فيها توهماً من غير أن يستند طعنهم إلى دليل لأن هذا الطعن غير مستند إلى حفظهم بل هو مستند إلى رأيهم المحض من غير قاطع ورأيهم ليس بحجة سواء كان توهمهم ورأيهم في معنى الحديث أو في سنده ، أما الذي في معنى الحديث فقد ذكرناه قبل بأنهم ظنوا أن أبا إسحاق غلط فيه بأنه فهم من لفظ الحاجة حاجة الوطئ ، وإنما كان المراد حاجة الحديث ، وقد بينا أن هذا ليس غلطاً من أبي إسحاق بل هذا غلط من الذين توهموا الغلط من أبي إسحاق ، وما أصدق قول القائل .

وكم من عائب قولاً صحيحاً و آفته من الفهم السقيم

و أما طعنهم في السند فقال البيهقي : إن الحفاظ توهموها مأخوذة عن غير الأسود وإن أبا إسحاق ربما دلس فرواها من تديساته واحتجوا على ذلك بمخالفة إبراهيم النخعي وعبد الرحمن بن الأسود فأجاب عن هذا التوهم البيهقي بأن حديث أبي إسحاق السبيعي صحيح من جهة الرواية وذلك أن أبا إسحاق بين فيه سماعه من الأسود في رواية زهير بن معاوية عنه ، والمدلس إذا بين سماعه عن روى عنه وكان ثقة فلا وجه لرده ، و شهد البيهقي على كون رواية أبي إسحاق صحيحة وأن ليس فيها شائبة التدليس ثم قوى صحته فيما ذكره من وجه الجمع بين الروایتين ، فقال فيه :

(١) هكذا لفظ مسلم بلفظ : وإن لم يكن جنباً ، والبيهقي والطيالسي وهو أوضح ، وفي مسند أحمد بطريقتين .

## ( باب في الجنب يؤخر الغسل )

حدثنا مسدد قال ثنا المعتمر ح وثنا أحمد بن حنبل قال  
ثنا إسماعيل بن إبراهيم قالا ثنا برد بن سنان عن عبادة

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ قال : سألت أبا الوليد الفقيه ، قلت : أيها الأستاذ قد  
صح عندنا حديث الثوري عن أبي إسحاق عن الأسود عن عائشة ، فهذا القول يرشدك  
إلى أن هذا الحديث صحيح عند أبي عبد الله الحافظ و أبي الوليد الفقيه أيضاً ،  
كما ثبت صحته عند البيهقي ، وكذلك يرشدك ما أجاب به أبو الوليد ، فقال : سألت  
أبا العباس بن سريج عن الحديثين ، فقال الحكم لهما جميعاً ، فقد شهد أبو العباس بن  
سريج بصحة رواية أبي إسحاق المذكورة ، فقد ثبت بهذا أن كثيراً من المحدثين حكموا  
بصحته فمن قال منهم إن المحدثين أجمعوا على أنه خطأ من أبي إسحاق خطأ صريح  
و غير مطابق للواقع ، و أما الجواب عن المعارضة بين الحديثين ، فقال الثوري :  
أحدهما جواب الامامين الجليلين أبي العباس بن سريج و أبي بكر البيهقي أن المراد  
لا يمس ماء للغسل ، والثاني و هو عندى حسن أن المراد أنه كان في بعض الأوقات  
لا يمس ماء أصلاً لئان الجواز إذ لو واظب عليه لتوهم وجوبه ، انتهى .  
[ باب في الجنب (١) يؤخر الغسل ] .

[ حدثنا مسدد قال : ثنا المعتمر ] بن سليمان [ ح و ثنا أحمد بن حنبل قال  
ثنا إسماعيل بن إبراهيم ] هو ابن علي [ قالا ثنا برد بن سنان ] بكسر مهملة وخفة  
نون أولى الشامي أبو العلاء الدمشقي مولى قریش سكن البصرة ذكره النسائي في الطبقة  
السادسة من أصحاب نافع هرب من الشام من أجل قتل ابن وليد بن يزيد فلاجل  
ذلك سمع منه أهل البصرة ، وثقه ابن معين ودحيم و النسائي وابن خراش ، وقال  
(١) لم يذكر المصنف فيه حكمه ، إما كفاية لما يظهر من الرواية إذ أشار فيها إلى  
ترجيح الجواز ، ويحتمل أنه لم يحزم لما ذكر فيه الروایتين المختلفتين . فتأمل .



بن نسي عن غضيف بن الحارث قال قلت لعائشة رأيت رسول الله ﷺ كان يغتسل من الجنابة في أول الليل أو (١) في آخره قالت ربما اغتسل في أول الليل وربما اغتسل

أحمد : صالح الحديث ، و قال أبو حاتم : كان صدوقاً قديراً ، و قال الدارمي عن علي بن المديني : برد بن سنان ضعيف ، و ذكره ابن حبان في الثقات : و قال أبو داود : كان يرى القدر ، و قال أبو حاتم أيضاً : ليس بالمتين ، و قال : مرة كان صدوقاً في الحديث [ عن عبادة بن نسي عن غضيف ] بالغين و الضاد المعجمتين مصغراً و يقال بالطاء المهملة [ ابن الحارث ] بن زعيم السكوني الكندي و يقال الثمالي أبو أسماء الحمصي مختلف في صحبته ، و منهم من فرق بين غضيف بن الحارث فأثبت صحبته و غطيف بن الحارث ، فقال : إنه تابعي وهو أشبه ، قال ابن أبي حاتم : قال أبي : و أبو زرعة غضيف بن الحارث له صحبة ، و كذا ذكره السكوني في الصحابة و البخاري و ابن أبي حاتم و الترمذي و خليفة و ابن أبي خيثمة و الطبراني و آخرون ، و من قال إن اسمه حارث بن غضيف فقد وهم ، و الصحيح أنه بقي إلى زمن عبد الملك بن مروان ، و قال ابن سعد في الطبقة الأولى من تابعي أهل الشام : غضيف بن الحارث الكندي كان ثقة ، و قال العجلي : غضيف بن الحارث تابعي شامي ثقة ، و قال الدارقطني : ثقة من أهل الشام ، فذكره جماعة في التابعين [ قال : قلت : لعائشة رأيت ] أي أخبرني [ رسول الله ﷺ كان يغتسل ] بتقدير حرف الاستفهام أي هل كان يغتسل [ من الجنابة في أول الليل ] أي على الفور بعد الفراغ من الجنابة [ أو في آخره ] أي يغتسل في آخر الليل أي يؤخر الغسل إلى آخر الليل [ قالت ] أي عائشة كانت له تارات وحالات مختلفة [ ربما اغتسل في أول الليل ]

في آخره قلت الله أكبر الحمد لله الذي جعل في الأمر  
سعة قلت أرأيت رسول الله ﷺ كان<sup>(٢)</sup> يوتر أول الليل  
أم في آخره قالت ربما أوتر في أول الليل و ربما أوتر  
في آخره قلت الله أكبر الحمد لله الذي جعل في الأمر سعة  
قلت أرأيت رسول الله ﷺ كان يحجر بالقرآن أو يخافت<sup>(٣)</sup>  
به قالت ربما جهر<sup>(٣)</sup> به و ربما خفت قلت الله أكبر

و هذا أقوى و أقرب إلى التنظيف [ و ربما اغتسل في آخره ] تيسيراً على الأمة  
و ليان الجواز [ قلت الله أكبر ] استعظاماً لشقيقته على الأمة [ الحمد لله الذي جعل  
في الأمر سعة ] كدعة و زنة [ قلت أرأيت ] بكسر التاء أى أخبرني [ رسول  
الله ﷺ ] كانت يوتر [ بتقدير الاستفهام ] أول الليل أم في آخره قالت ربما<sup>(٤)</sup>  
أوتر [ أى صلى الوتر ] في أول الليل [ تيسيراً ] و ربما أوتر في آخره قلت :  
الله أكبر الحمد لله الذي جعل في الأمر سعة قلت أرأيت رسول الله ﷺ كان يحجر  
بالقرآن [ أى في صلاة الليل. ] أو يخافت به قالت ربما جهر به و ربما خفت قلت :

(١) و في نسخة : أكان . (٢) و في نسخة : أم يخفت .

(٣) و في نسخة : يحجر . (٤) يشكل عليه ما في مسلم عنها من كل الليل  
أوتر رسول الله فاتته وتره إلى السحر ، الحديث ، فإنها جعلت وتر آخر  
الليل آخر فعله ، و روى ابن رسلان عن الطبراني في الكبير عن عقبة بن عامر  
و أبي موسى أنه ﷺ قد يوتر أول الليل ليكون سعة على المسلمين ، انتهى ،  
فالظاهر أن مراد عائشة هي هذه فعلى هذا معنى رواية أبي داود أنه ﷺ مع أن  
أكثر حاله الوتر في السحر قد يوتر أول الليل توسعة ، ويحتمل توجيه رواية مسلم  
أنه ﷺ كان ينتهي وتره إلى السحر و لا يتجاوزه .

الحمد لله الذى جعل فى الأمر سعة .

حدثنا حفص بن عمر قال ثنا شعبة عن علي بن مدرك  
عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير عن عبد الله بن نجى  
عن أبيه عن علي عن النبي ﷺ قال لا تدخل الملائكة بيتاً  
فيه صورة ولا كلب ولا جنب .

الله أكبر الحمد لله الذى جعل فى الأمر سعة [

[ حدثنا حفص بن عمر قال ثنا شعبة ] بن الحجاج [ عن علي بن مدرك ]  
النخعي الوهيلي قال فى القاموس : وهيل بن سعد بن مالك بن النخع أبو بطن منهم  
علي بن مدرك الوهيلي المحدث ، انتهى ، و هكذا فى الأنساب للسمعاني : أبو مدرك  
الكوفي وثقه ابن معين والنسائي وأبو حاتم والعجلي ، وذكره ابن حبان فى  
الثقات : مات سنة ١٢٠ هـ [ عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير عن عبد الله بن نجى ]  
بضم النون مصغراً ابن سلة الكوفي الحضرمي أبو لقمان ، قال البخارى وأبو أحمد بن  
عدى : فيه نظر ، وقال النسائي : ثقة ، وقال الدارقطني : ليس بقوى فى الحديث  
و ذكره ابن حبان فى الثقات : وقال الشافعي فى مناقبته مع محمد بن الحسن فى  
الشاهد واليمين : عبد الله بن نجى مجهول [ عن أبيه ] هو نجى بضم النون و فتح  
الجيم و تشديد التحتانية مصغراً الحضرمي الكوفي ، قال العجلي : كوفي تابعي ثقة :  
و ذكره ابن حبان فى الثقات : و قال : لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد كان  
على مطهرة على [ عن علي ] بن أبي طالب [ عن النبي ﷺ ] قال لا تدخل الملائكة  
بيتاً فيه صورة ولا كلب (١) و لا جنب [ قال الخطابي يريد الملائكة الذين ينزلون

(١) قيل أى غير ما ذن قاله القرطبي ، والنووى الأظهر العموم لأنه ﷺ لم يعلم  
بالجرو لكن جبرئيل ما دخل فعلم أن القدر أيضاً يمنع وجوهم بسطه ابن رسلان  
حتى قال النووى : إن الصور على النقود أيضاً يمنع خلافاً لعباس كاسيانى ومال ★

حدثنا محمد بن كثير قال أنا <sup>(١)</sup> سفيان عن أبي إسحاق عن  
الأسود عن عائشة قالت كان رسول الله ﷺ ينام وهو  
جنب من غير أن يمس ماءً قال أبو داود ثنا الحسن بن

بالبركة و الرحمة دون الملائكة الذين هم الحفظة فأنهم لا يفارقون الجنب وغير الجنب  
وقيل (٢) إنه لم يرد بالجنب منها من أصابته جنابة فأخر الاغتسال إلى أوّل  
حضور الصلاة ، و لكنه الذى يجنب فلا يغتسل و يتهاون به و يتخذة عادة فإن  
النبي ﷺ كان يطوف على نسائه فى غسل واحد و قالت عائشة - رضى الله عنها -  
كان رسول الله ﷺ ينام و هو جنب من غير أن يمس ماء ، و أما الكلب فهو  
أن يقتنى كلباً ليس لزرع أو ضرع أو صيد ، فأما إذا كان للحاجة إليه فى بعض  
هذه الأمور أو لحراسة داره إذا اضطر إليه فلا حرج عليه إن شاء الله ، و أما  
الصورة فهي كل صورة (٣) من ذوات الأرواح سواء كانت لها أشخاص أو كانت  
منقوشة فى سقف أو جدار أو مصنوعة فى نمط أو منسوجة فى ثوب أو ما كان ، فإن  
قضية العموم تأتى عليه فليجتنب ، وبالله التوفيق .

[ حدثنا (٤) محمد بن كثير قال أنا سفيان [ الثورى [ عن أبي إسحاق ] السيمى  
[ عن الأسود ] بن يزيد النخعى [ عن عائشة قالت : كان رسول الله ﷺ ينام  
و هو جنب من غير أن يمس (٥) ماء ] أى لا يغتسل ولا يتوضأ ولا يغسل ذكره

★ الرملى إلى العموم كما فى شرح الاقتاع . (١) و فى نسخة : نا .  
(٢) وقيل أراد به المشرك الذى تستمر جنابته . (٣) وفى الدر المختار : اختلف  
المحدثون فى امتناع الملائكة بما على التقدين تفاه عياض و أثبتة النووى .  
(٤) و فى التقرير لما لم يكن عدم دخول الملائكة مطلقاً بل مقيداً بما إذا حان  
وقت الصلاة و لم يغتسل أو خرج وقت الصلاة ، و هو جنب ذكر هذا  
الحديث يستدل به على التقيد . (٥) و اعترض الشوكانى بالاستدلال بذلك ★

على الواسطي قال سمعت يزيد بن هارون يقول هذا الحديث وهم يعني حديث أبي إسحاق .

( باب في الجنب يقرأ (١) )

حدثنا حفص بن عمر قال ثنا شعبة عن عمرو بن مرة

[قال أبو داود : ثنا الحسن بن علي الواسطي] هو حسن بن علي بن راشد الواسطي زيل البصرة قال أسلم: الواسطي ثقة ، قال ابن عدى عن عبدان: نظر عباس العنبري في جزء لي فيه عن الحسن بن علي بن راشد ، فقال : اتقه ، قال ابن عدى لم أر بأحاديثه بأساً إذا حدث عنه ثقة و لم أسمع أحداً قال فيه شيئاً فنبهه إلى ضعف غير عباس ، وقال عبد الله بن المديني عن أبيه : ثقة ، واتهمه ابن عدى بسرقه الحديث ، لكن كلامه يقتضى أن الذنب في ذلك للراوى عنه الحسن بن علي العدوى ، و قال ابن حبان : مستقيم الحديث جداً ، مات سنة ٢٣٧ هـ [قال : سمعت يزيد بن هارون يقول هذا الحديث (٢) وهم ] و قد مر بحقه قريباً [ يعني حديث (٣) أبي إسحاق ] (باب في الجنب (٤) يقرأ ) .

[حدثنا حفص بن عمر قال : ثنا شعبة عن عمرو بن مرة ] بن عبد الله بن طارق الجلي بفتح الجيم و الميم أبو عبد الله الكوفي الأعشى وثقه ابن معين

★ الحديث على عدم الوضوء بثلاثة وجوه ، الأول : ضعفه ، و الثاني : أنه يحتمل أن يكون المراد وضوء الغسل ، والثالث : أنه فعل لا يقابل القول بناءً إلخ . (١) وفي نسخة : يقرأ القرآن . (٢) كذا قال الترمذي :

إن الحديث غلط من أبي إسحاق . (٣) و ذكره ابن العري و ذكر الحديث الطويل و عنه نقله الشوكاني . (٤) والعجب من المصنف لم يذكر الحائض تقرأ ولا الكبة فيه روايتان أصحهما جواز القراءة لها مطلقاً ، كذا في العارضة ، و بوب الترمذي الحائض والجنب لا يقرآن القرآن ، كذا في المغني .

عن عبد الله بن سلمة قال دخلت على علي أنا ورجلان  
رجل منا ورجل من بني أسد أحسب فبعثهما علي وجهاً  
و قال إنكما علجان فعالجا عن دينكما ثم قام فدخل المخرج  
ثم خرج فدعا بماء فأخذ منه حفنة فتمسح بها ثم جعل  
يقرأ القرآن فأنكروا ذلك فقال إن رسول الله ﷺ كان

و أبو حاتم و كان يرى الارعاء ويثني عليه الأعمش ، و قال شعبة ما رأيت أحداً  
من أصحاب الحديث إلا يدلّس إلا ابن عون وعمرو بن مرة وثقه ابن نمير ويعقوب  
بن سفيان ، و قال ابن عينة عن مسعر : كان عمرو من معادن الصدوق ، مات سنة  
١١٨ هـ [ عن عبد الله بن سلمة ] بكسر اللام المرادى الكوفي و خلطه بعضهم بعدد  
الله بن سلمة الحمداني و جعلهما واحداً و هذا وهم و قد وقع الخطأ فيه لبعض  
المحدثين ، قال الحافظ في التقریب : صدوق تغير حفظه من الثانية [ قال دخلت على  
علي أنا ورجلان رجل منا ] أى من بني مراد [ و رجل من بني أسد أحسب ]  
وفي رواية البيهقي و رجل أحسب من بني أسد بتقديم لفظ أحسب ، غرض المصنف  
بزيادة لفظ أحسب إشارة إلى أن لفظ «من بني أسد» ليس على اليقين بل هو على غلبة  
الظن [ فبعثهما ] أى الرجلين [ علي ] أى ابن أبي طالب وجهاً (١) أى جهة  
و جانباً [ وقال : إنكما علجان ] و العليج بكسر العين و سكون اللام القوى الضخم  
أى إنكما قويان [ فعالجا عن دينكما ] أى مارسا العمل الذي نذبتكما إليه و أعمالا  
به [ ثم قام ] أى علي [ فدخل المخرج ] أى الخلاء [ ثم خرج فدعا بماء فأخذ  
منه حفنة فتمسح بها ] أى غسل بها و لعله غسل الوجه والكفين [ ثم جعل يقرأ  
القرآن فأنكروا ذلك ] أى قراءة القرآن من غير وضوء و يحتمل أن يكون من باب

(١) قبل الوجه ما يتوجه إليه الانسان من عمل وغيره « ابن رسلان » .

يخرج من الخلاء فيقرئ القرآن و يأكل معنا اللحم و لم يكن يحجبه أو قال يحجزه عن القرآن شئ ليس الجنبانة .  
( باب في الجنب يصفح ) حدثنا مسدد قال ثنا يحيى عن مسعر عن واصل عن أنى وائل عن حذيفة أن النبي ﷺ

الافعال [ فقال إن رسول الله ﷺ كان يخرج من الخلاء فيقرئ القرآن و يأكل معنا اللحم (١) ] أى على غير وضوء [ ولم يكن يحجبه أو قال يحجزه عن القرآن ] أى بمنعه عن قراءته [ شئ ] أى حدث [ ليس الجنبانة (٢) ] أى غير الجنبانة ، و الحديث يدل على جواز قراءة القرآن للحدث ، و أما الجنب فالحديث يدل على أنه لا يقرأ القرآن و فيه شئ من الاختلاف (٣) بين الفقهاء و الأكثرون على عدم الجواز و عل تفصيله كتب الفقه .

[ باب في الجنب يصفح ] أى يجوز ذلك [ حدثنا مسدد قال ثنا يحيى ] القطان [ عن مسعر عن واصل ] بن حيان الأحذب الأسدى الكوفى ياع السابرى وثقه ابن معين و أبو داود و النسائى و العجلى و يعقوب بن سفيان و أبوبكر البزار ، وأيضاً قال ابن معين : ثبت ، وقال أبو حاتم : صدوق صالح الحديث ، و ذكره ابن حبان فى الثقات ، مات سنة ١٢٠ هـ و قبل سنة ١٢٩ هـ [ عن أنى وائل ] هو شقيق (١) فيه جواز أكل المحدث و شربه بلا خلاف سواء كان مأكول اللحم أو غيره . ابن رسلان ، (٢) بسط ابن رسلان الكلام على تصحيحه و تضعيفه و قال قال الترمذى حسن صحيح ، قال النووى خالف الترمذى الأكثرون فضغفوه إلخ ، وصححه فى عارضة الأحوذى (٣) قال الشعرانى حرم الشافعى و أحمد ، و أبو حنيفة حرم آية تامة و أباح مالك الآية و الآئين ، و داود كله . و فى عارضة الأحوذى لا يقرأ الجنب ، و قال بعض المبتدعة يقرأ ، وهل يجوز للصبي الجنب أيضاً؟ بسطه فى الفتاوى الحديثية و ذكر صاحب الهداية فى أحكام الحيض أن إباحة آية مذهب الطحاوى ، و أجاد الشيخ فى الكوكب الكلام عليه .

## لقيه فأهوى إليه فقال إني جنب فقال إن المسلم ليس بنجس (١)

بن سلة [ عن حذيفة ] بن اليمان [ أن النبي ﷺ لقيه ] أى حذيفة وحذيفة جنب [ فأهوى إليه ] أى مال إليه وتوجه، وقد أخرجه مسلم ولفظه: أن رسول الله ﷺ لقيه فحاده فاعتسل ثم جاء فقال كنت جنباً فقال إن المسلم لا ينجس، وأخرجه النسائي أيضاً مطولاً عن حذيفة قال: كان رسول الله ﷺ إذا لقي الرجل من أصحابه ماسحه ودعا له قال فرأيت يوماً بكرة فحدث عنه ثم أتيت حين ارتفع النهار فقال إني رأيتك فحدث عني فقلت إني كنت جنباً فخشيت أن تمسني فقال قال رسول الله ﷺ: إن المسلم لا ينجس، ظاهر سياق أبي داود يدل على أن كلام حذيفة مع رسول الله ﷺ وقع حين لقي حذيفة معه ﷺ و سياق مسلم و النسائي يدل على أنه وقع بعدما رجع بعد الفراغ من الغسل، فيمكن أن يقال إن في سياق أبي داود وقع الاختصار من الراوى فحين توجه رسول الله ﷺ إليه حاد عنه بلا كلام ثم جاء فقال إني كنت جنباً، فعبّر عنه الراوى بقوله « إني جنب » وحمل الاختلاف على اختلاف الواقعة بعيد [ فقال إني جنب فقال إن المسلم (٢) ليس بنجس (٣) ] معناه أن الأمر بالغسل تعبدى وليس بنجس حقيقة حتى لا يجوز مسه .

(١) و في نسخة : قال إن المسلم لا ينجس .

(٢) قال ابن رسلان : وكذلك الكافر عندنا و عند مالك و جمهور المسلمين من السلف والخلف، وأما قوله تعالى : إنما المشركون نجس، فالمراد منه نجاسة الاعتقاد و الاستقذار و ليس المراد أعيانهم . ثم قال و تمسك به بعض أهل الظاهر فقال الكافر نجس عين و حجة القائلين بالطهارة : أن الله أباح نكاح أهل الكتاب و معلوم أن عرقهن لا يسلم منه من يضاجعن ، و أغرب القرطبي في الجنائز من شرح مسلم فنسب القول بنجاسة الكافر إلى الشافعي (٣) أجمع العلماء على طهارة عرقه « الأوجز »



حدثنا مسدد قال ثنا يحيى و بشر عن حميد عن بكر عن  
أبي رافع عن أبي هريرة قال لقيني رسول الله ﷺ في طريق  
من طرق المدينة و أنا جنب فاختنست فذهبت فاغتسلت  
ثم جئت فقال أين كنت يا أبا هريرة قال قلت إني كنت جنباً  
فكرهت أن أجالسك على غير طهارة قال ★ سبحان الله إن  
المسلم لا ينجس، وقال وفي حديث بشر قال ثنا حميد قال  
ثنى بكر .

( باب في الجنب يدخل المسجد ) حدثنا مسدد قال ثنا

[ حدثنا مسدد قال ثنا يحيى [ القطان ] و بشر ] بن المفضل [ عن حميد ]  
الطويل [ عن بكر ] بن عبد الله المزني [ عن أبي رافع ] الصائغ [ عن أبي هريرة  
قال لقيني رسول الله ﷺ في طريق من طرق المدينة ] أى فى سكة من سككها  
[ و أنا جنب فاختنست ] أى تأخرت (١) وحدث عنه [ فذهبت فاغتسلت ثم  
جئت ] أى عند رسول الله ﷺ [ فقال أين كنت يا أبا هريرة قال قلت إني  
كنت جنباً فكرهت أن أجالسك على غير طهارة قال ] أى رسول الله ﷺ [ سبحان  
الله إن المسلم لا ينجس ] معناه أن المسلم إذا أجنب أو أحدث لا يصير نجساً بهما  
و إنما حكم التطهر للتعبد [ و قال ] أى أبوداؤد [ و فى حديث بشر قال ثنا حميد  
قال ثنى بكر ] غرض المؤلف بهذا أن يحيى رواها بصيغة «عن» و أما بشر فساقتها  
بصيغة التحديث .

[ باب في الجنب يدخل المسجد ] هل يجوز له ذلك [ حدثنا مسدد قال ثنا

(١) ظاهره أنه تأخر بعد الجلوس خلاف الحديث السابق و الأوجه عندى أنه  
وقع أولاً ما تقدم ثم وقع هذا و لذا كرر عليه الصلاة و السلام بقوله سبحان  
الله المؤمن ليس بنجس ★ و فى نسخة : فقال .

عبد الواحد بن زياد قال ثنا أفلت (١) بن خليفة قال حدثني جصرة بنت دجاجة قالت سمعت عائشة تقول جاء رسول الله ﷺ ووجوه ييوت أصحابه شارة في المسجد فقال وجهوا هذه البيوت عن المسجد ثم دخل النبي ﷺ ولم يصنع القوم شيئاً رجاء أن تنزل فيهم رخصة فخرج إليهم فقال وجهوا هذه البيوت عن المسجد فاني لا أحل المسجد لحائض ولاجنب قال أبو داود هو فليت العامري.

عبد الواحد بن زياد قال ثنا أفلت (٢) بن خليفة بقاء ساكنة و مشاة فوقانية بعداللام ابن خليفة العامري ويقال الذملي ويقال الهذلي أبو حسان الكوفي يقال له فليت قال أحد: ما أرى به بأساً وقال أبو حاتم : شيخ ، وقال الدارقطني : صالح ، قال الخطابي في شرح السنن: ضعف جماعة من أهل الظاهر هذا الحديث وقالوا: أفلت راو مجهول، وقال ابن حزم أفلت غير مشهور ولا معروف بالثقة و حديثه هذا باطل ، وقال البغوي في شرح السنة ضعف أحد هذا الحديث لأن راويه أفلت وهو مجهول ، قال الحافظ قد أخرج حديثه ابن خزيمة في صحيحه وقد روى عنه ثقات ووثقه من تقدم ، وذكره ابن حبان في الثقات أيضاً [قال حدثني جصرة (٣) بنت دجاجة (٤)] العامرية الكوفية ، قال العجلي: ثقة تابعة وذكرها ابن حبان في الثقات [ قالت سمعت عائشة تقول جاء رسول الله ﷺ ] لعل هذا المجيء (٥) كان من بيته في المسجد [ ووجوه بيوت أصحابه شارة في المسجد ] الجملة حالية أى والحال أن أبواب البيوت مفتوحة

(١) و في نسخة : الأفلت (٢) و ذكر توثيقه ابن رسلان (٣) بكسر الجيم في

رواية التستري و الخطيب و المشهور عند المحدثين الفتح « ابن رسلان » .

(٤) بكسر الدال و في بعض النسخ بفتحها « ابن رسلان » قلت ذكر الاختلاف في

ضبطها في حاشية السنن (٥) كذا في التقرير .

في المسجد [ فقال وجهوا هذه البيوت <sup>(١)</sup> عن المسجد ] أى اصرفوا أبواب بيوتها عن المسجد و افتحوها في الطريق [ ثم دخل النبي ﷺ ] أى بعد ذلك يوماً [ و لم يصنع القوم شيئاً ] أى لم يحولوا أبواب بيوتهم عن المسجد وأبقوها على حالها شارعة في المسجد [ رجاء أن تنزل فيهم رخصة نخرج لإيهم فقال وجهوا ] أى حولوا [ هذه البيوت ] أى أبوابها [ عن المسجد فإني لا أحل المسجد لحائض ولاجنب ] قال الشوكاني : الحديث صحيح و قد حسن ابن القطان حديث جسرته هذا عن عائشة وصححه ابن خزيمة ، قال ابن سيد الناس : ولعمري أن التحسين لأقل مراتبه ثقة رواه ووجود الشواهد له من خارج فلا حجة لابن حزم في رده و ضعف ابن حزم هذا الحديث فقال: أفلت يجوز الحلال ، وقال الخطابي : ضعفوا هذا الحديث وأفلت راو بجوز لا يصح الاحتجاج به ، وليس ذلك بسديد فإن أفلت وثقه ابن حبان ، وقال أبو حاتم : هو شيخ ، و قال أحمد بن حنبل : لا بأس به ، وروى عنه سفيان الثوري و عبد الواحد بن زياد ، و قال في الكاشف : صدوق ، وقال في البدر المنير : بل هو مشهور ثقة ، قال الحافظ : وأما قول ابن الرفعة في أواخر شروط الصلاة : إن أفلت متروك فردود لأنه لم يقله أحد من أئمة الحديث ، واختلف في هذه المسألة فقال أبو داود والمزني وغيرهم يجوز للجنب والحائض دخول المسجد مطلقاً وقال أحمد بن حنبل <sup>(٢)</sup> و إسماعيل إنه يجوز للجنب إذا توسأ لرفع الحدث لا الحائض فتنع ، و قال سفيان الثوري و الحنفية و هو المشهور من مذهب مالك و الجمهور من الأئمة أنه لا يجوز مطلقاً ، وقال الشافعي <sup>(٣)</sup> وأصحابه يجوز للجنب العبور في المسجد ولايجوز المكث فيه

---

(١) و قد ورد في الزوايا استثناء باب علي ، وأباح له النبي ﷺ دخوله جنباً ، و عارضه ما ورد من استثناء خوذة الصديق ، كذا في الكوكب ، قال المؤلف : يجوز العبور في المسجد للجنب عند الأئمة الثلاثة للحاجة لأخذ شئ أو كون الطريق فيه و أما بغير ذلك لا يجوز بحال ، و قال الثوري و إسماعيل لا يمر في المسجد إلا أن لايجد بداً فيتيمم وهو قول أصحاب الرأي إلخ (٢) كذا في المغني (٣) و ذكر ابن رسلان موافقة مالك وأحمد للشافعي وموافقة إسماعيل بن راهويه للحنفية فتأمل.

استدل ابن حزم بأنه لم يثبت في هذا الباب شئ و حديث أفلت باطل فأجاب عنه الشوكاني بأن الحديث كما عرفت إما حسن أو صحيح وجزم ابن حزم بالطلان مجازفة و كثيراً ما يقع في مثلها و احتج من قال بجوازه للجنب إذا توضأ بما روى عن الصحابة أنهم يجلسون في المسجد وهم مجنبون إذا توضأوا وضوء الصلاة ، وفي إسناده هشام بن سعد قال أبو حاتم لا يحتج به ، وضعفه ابن معين و أحمد و النسائي ، وقال أبو داود : هو أثبت الناس في زيد بن أسلم ، وعلى تسليم الصحة لا يكون ما وقع من الصحابة حجة ولا سيما إذا خالف المرفوع إلا أن يكون إجماعاً ، و استدل الشافعي بقوله تعالى « إلا عابري سبل » و العبور إنما يكون في محل الصلاة و هو المسجد لا في الصلاة ، وتقييد جواز ذلك بالسفر لا دليل عليه بل الظاهر أن المراد مطلق المار لأن المسافر ذكر بعد ذلك فيكون تكراراً يسان القرآن عن مثله ، وقد أخرج ابن جرير عن يزيد بن أبي حبيب أن رجلاً من الأنصار كانت تصيهم جنابة فلا يجدون الماء و لا طريق إليه إلا من المسجد فأرسل الله تعالى « ولا جنبا » إلا عابري سبل ، و هذا من الدلالة على المطلوب بمحل لا يبق بعده ريب ، و أما الجمهور القائلون بعدم جواز العبور فاستدلوا بهذا الحديث و هو باطل لأنه حجة على الشافعي ، بل إنما سبق الكلام لمنع المرور في المسجد جنبا ، وعلى هذا معنى الآية أى لا تقربوا الصلاة جنبا في حال من الأحوال إلا حال كون الجنب مسافرا و ذلك إذا لم يجدوا الماء أو لم يقدروا على استعماله و يتيمموا و هذا على قول علي و ابن عباس و مجاهد وسعيد بن جبير ، وقال بعض المفسرين : معنى الآية لا تقربوا مواضع الصلاة يعنى المساجد بحذف المضاف جنبا إلا عابري سبل يعنى إلا مجتازين من المسجد بغير مكث لا روى ابن جرير أن رجلاً من الأنصار كانت أبوابهم في المسجد وكانت تصيهم جنابة و لا ماء عندهم فيريدون الماء و لا يجدون مراً إلا في المسجد فأرسل الله تعالى قوله « ولا جنبا » إلا عابري سبل ، وهذا قول ابن مسعود وسعيد بن المسيب و الحسن و النخعي و غيرهم فان اللفظ عام وإن كان سبب نزول الآية خاصاً ، و الجواب عنه أن هذا

( باب في الجنب <sup>(١)</sup> يصلي بالقوم و هو ناس ) حدثنا

يتوقف على تقدير المضاف وهو خلاف الأصل فلا يصار إليه وأيضاً لا معنى لقوله لا تقربوا مواضع الصلاة و أنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون فإنه صريح في النهي عن قربان الصلاة و لا يمكن في المعطوف تقدير غير ما ذكر أو قدر في المعطوف عليه و أيضاً لو كان معنى الآية لا تقربوا مواضع الصلاة لزم حرمة دخول مساجد البيوت للجنب و لم يقل به أحد ، و أما الجواب عن لزوم التكرار فذكر السفر بعد ذكره بقوله: إلا عابري سبيل، لبيان التسوية بينه وبين المريض بالحاق الواجد بالفائد بجماع العجز عن الاستعمال [ قال أبو داود هو ] أى أفلت بن خليفة اسمه [ فليت العامري ] أيضاً فكان له اسمان ، أحدهما أفلت و ثانيهما فليت .

[ باب في الجنب يصلي بالقوم و هو ناس ] أى الجناية فتذكر ماذا يصنع (٢)

(١) قال ابن رسلان : قال ابن عبد البر : جملة قول مالك و أصحابه في إمام أحرم بقوم فذكر أنه جنب أنه يخرج و يقدم رجلاً فان خرج و لم يقدم أحداً قدموا لأنفسهم من يتم بهم فان لم يفعلوا و صلوا فرادى أجزأتهم و إن انتظروا و لم يقدموا أحداً فسدت صلاتهم، ثم قال أيضاً : و قول من قال ينتظرون إمامهم حتى يرجع ليس بوجه و إنما الوجه حتى يرجع فيقتدى بهم و لا يتم بهم على أصل مالك لأن إحرام الامام لا يجوزته باجماع العلماء فإنه فعله على غير ظهور ، وقال القرطبي : لما رأى مالك هذا مخالفاً لأصل الصلاة قال إنه خاص بالنبي ﷺ ، انتهى ، قلت : و الجملة أن هاهنا ثلاث مسائل : الأولى صلى بهم الامام محدثاً و لم يعلموا حتى الفراغ لا تصح عندنا صلاته و لا صلاتهم و تصح عند الثلاثة صلاتهم دون صلاته كما سيأتي عن ابن قدامة ، و لو علم الامام في وسط الصلاة لا تصح صلاة الامام عند أحد و لا يجوز له البناء كما في الأوجز ، و أما صلاة المأمومين فان استخلفوا أحداً أو صلوا فرادى تصح عند مالك و كذا عند أحد ، كذا في المغني ، و لا تصح عندنا والشافعي كما سيأتي عن ابن رسلان ، و كذلك عند أحد كما ★

## موسى بن إسماعيل ثنا حماد عن زياد الأعلم عن الحسن عن أبي بكرة أن رسول الله ﷺ دخل في صلاة الفجر

[ حدثنا موسى بن إسماعيل ثنا حماد ] بن سلسة [ عن زياد الأعلم ] هو زياد بن حسان بن قرة بقاء مضمومة وشدة راء ، المعروف بزياد الأعلم والأعلم هو مشقوق الشفة العليا ، قال أحمد : ثقة ، وقال ابن معين و أبو داود والنسائي : ثقة ، وقال أبو زرعة شيخ ، و قال ابن سعد كان ثقة إن شاء الله تعالى ، و ذكره ابن حبان في الثقات [ عن الحسن ] البصري [ عن أبي بكرة ] هو تقيع بضم أوله وفتح الفاء مصغراً ابن الحارث بن كعدة أبو بكرة الثقفي قيل اسمه مسروح وقيل كان أبوه عبداً للحارث بن كعدة يقال له مسروح فاستأحق الحارث أبا بكرة و إنما قيل له أبو بكرة لأنه تدلى من حصن الطائف إلى النبي ﷺ فأعتقه يومئذ ، قال العجلي : كان من خيار الصحابة ، مات بالبصرة سنة ٥٥١ وصلى عليه أبو برزة الأسلمي قال أبو نعيم : آخى النبي ﷺ بينهما [ أن رسول الله ﷺ (١) دخل في صلاة الفجر ] وفي البخاري من طريق

★ سيأتي عن ابن قدامة وهكذا صرح بمذهب أحمد في المسائل الثلاث في الروض المربع ومذهب مالك في الشرح الكبير ومذهب الشافعي في شرح الاقتاع .  
(٢) قال ابن قدامة : إذا صلى بالجماعة محدثاً أو جنباً فلم يعلم هو ولا المأمومون حتى فرغوا صحت صلاتهم دون صلاته ، به قال مالك والأزاعي والشافعي ، وعن علي أنه يبعد ويبعدون ، وبه قال ابن سيرين والشعبي وأبو حنيفة وأصحابه ، انتهى ، وسيأتي في هامش « باب الإمامة وفضلها » إن اختل بالشروط غير ذلك ، قلت : وهذا ليس مسألة الباب لأنه عليه الصلاة والسلام قد علم في الصلاة فلا تصح الصلاة عند أحد من الأربعة و أثر على ذكره في عبد الرزاق و لم ينكر عليه فكأنه إجماع منهم « الأوجز » .

(١) وفي التقرير اختلفوا في الجنب أو المحدث يصلي ، هل يصح شروع القوم في الصلاة كما قالت الشافعية أو لا كما قالت الحنفية فحملوا حديث الباب على أنه عليه الصلاة والسلام تذكر بعد الشروع ، وعندنا قبل الشروع ، قلت : ولا يصح ★

صالح بن كيسان عن ابن شهاب عن أبي سلسة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ خرج و قد أقيمت الصلاة و عدلت الصفوف حتى إذا قام في مصلاه انتظرنا أن يكبر انصرف، قال الحافظ : زاد مسلم من طريق يونس عن الزهري قبل أن يكبر فانصرف، فقبه دليل على أنه انصرف قبل أن يدخل في الصلاة وهو معارض لما رواه أبو داود و ابن حبان عن أبي بكرة أن النبي ﷺ دخل في صلاة الفجر فكبر ثم أوما إليهم ولما لك من طريق عطاء بن يسار مرسلاً أنه ﷺ كبر في صلاة من الصلوات ثم أشار يده أن امكثوا، ويمكن الجمع بينهما بجعل قوله «كبر» على أراد أن يكبر أو بأنيهما واقعتان أبداه عياض و القرطبي احتمالاً، و قال النووي أنه الاظهر و جزم به ابن حبان (١) كما دونه فإن ثبت و إلا فما في الصحيح أصح ، انتهى «فتح» .

و قال الزرقاني : قال أبو عمر من قال إنه كبر زاد ، و زيادة حافظ يجب قبولها ، قلت : و الأولى أن يوفق بين الحديثين الذي ورد عن أبي هريرة أنه قال قبل أن يكبر ورواية أبي بكرة أنه قال كبر بأن أبا هريرة ناف للتكبير و فقه محمول على أنه لم يسمعه لأنه كان بعيداً من الامام و أبابكرة مثبت فقوله محمول على أنه كان قريباً من الامام و سمع التكبير فروى كما سمع و رأى ، و بما يجب أن ينبه عليه

★ حملهم على بعد الشروع لأن شرط الصحة عندهم عدم العلم وهناك لم يعلم إلا أن ظاهر كلام المعنى أن شرط عدم العلم مذهب أحد لا الشافعي و ليس بصواب فإن كتب الشافعية مصرحة ، قال ابن رسلان : قال الشافعي : لو أن إماماً صلى ركعة ثم ذكر أنه جنب فخرج و اغتسل فسدت عليه و عليهم لأنهم يأتون به عالماً أن صلاته فاسدة و ليس له أن يبنى على ركعة صلاها جنباً ، انتهى ، فلم أن حديث الباب على صحة قوله «كبر» لا يوافق أحداً من الأربعة ، و راجع إلى مشكل الآثار .

(١) إذ قال حديث أبي هريرة و حديث أبي بكرة فعلان في موضعين خرج عليه الصلاة و السلام مرة فكبر ثم ذكر أنه جنب فانصرف و اغتسل ثم استأنف الصلاة و جاء مرة أخرى فلما أراد أن يكبر ذكر فانصرف قبل أن يكبر « المنهل » .

أن الامام محمد بن الحسن قال في مؤطاه بعد ما أخرج هذا الحديث في باب الحديث في الصلاة من طريق مالك : ثنا إسماعيل بن أبي حكيم عن عطاء بن يسار مرسلًا : قال: وبهذا نأخذ، من سبقه حدث في صلاة فلا بأس أن ينصرف ولا يتكلم فيتوضأ ثم يبنى على ماصلي ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله فالامام محمد فهم من هذا الحديث أن رسول الله أحرم بالصلاة و كبر ثم سقه الحدث فرجع قوضاً فصلى للناس قال مولانا الشيخ عبد الحى استنباط هذه المسألة من حديث الباب كما فعله محمد غير صحيح بوجهه ، أولها أنه قد رويت قصة انصراف النبي ﷺ من الصلاة في الصحيحين من حديث أبي هريرة بلفظ: أتتظرنا أن يكبر ولفظ قبل أن يكبر فيحمل قوله كبر على أنه أراد أن يكبر، قلت: وهذا غير وارد عليه فعلم عنده رحمه الله واقعان مختلفان، وقال النووي إنه الأظهر وجزم به ابن حبان ، وثانها أن انصراف رسول الله ﷺ إنما كان لأجل أنه كان جنباً ففسى كما أوضحه رواية الدارقطني: ثم رجع وقد اغتسل ، وقد ورد في البخارى وغيره التصريح بأنه اغتسل ثم رجع و رأسه يقطر ماءً ، فعلم أن انصرافه كان لحديث سابق على الصلاة، و ثالثها أنه ورد في البخارى وغيره أنه رجع بعد ما اغتسل و الحدث الذى يجوز بحدوثه في الصلاة البناء إنما هو الذى يوجب الوضوء لا الذى يوجب الغسل ، و رابعها أن الامام إذا أحدث في الصلاة فذهب للتوضئ لا بدله أن يستخلف فلم يستخلف فسدت صلاته ، و صلاة من اقتدى به ولم ينقل أنه استخلف أحداً ، و خامسها أنه ورد في حديث أبي هريرة ثم رجع إلينا ورأسه يقطر ماءً فكبر ، وهذا نص في أنه لم يبن على ما سبق بل استأنف التكبير ، قلت : وهذه الاعتراضات كلها مبنية على أن ما وقع في حديث أبي هريرة و أبي بكره و أنس و ما وقع لمالك في هذا الحديث المرسل قصة واحدة و لو حمل على أن ما وقع في هذا الحديث المرسل غير ما وقع في تلك الأحاديث من الواقعة لا يقدحه هذه الاعتراضات والحكم بوحدة الواقعة رأى محض (١) من العلماء ، وإحتمال لادليل

(١) ونقل ابن رسلان عن النووي في اختلاف «كبر» و «أراد أن يكبر» الأظهر أنهما قضيتان . وبذلك قال ابن الممام ، وقال أيضاً: ليس فيه أنه كبر القوم أيضاً .



فأولاً بيده أن مكانكم ثم جاء و رأسه يقطر فصلى بهم .  
حدثنا عثمان بن أبي شيبة قال ثنا يزيد بن هارون قال أخبرنا  
حماد بن سلمة بإسناده ، ومعناه و قال في أوله : فكبر و قال

عليه وإلى هذا أشار مولانا الشيخ اللكنوى بقوله : وبالجمله إذا جمعت طرق حديث  
الباب ونظر إلى ألفاظ رواياته وحل بعضها إلى بعض علم قطعاً أنه لا يصلح لاستنباط  
ما استنبطه محمد ، والله أعلم [ فأولاً بيده ] أى أشار بيده [ أن مكانكم ] أى إلزمو  
مكانكم وفى رواية ثم قال كما أنتم ، كما سيأتى قريباً ، وفى البخارى قال : على مكانكم  
وفى أخرى له فقال لنا : مكانكم فيحتمل أن يكون هو ﷺ جمع بين الكلام والاشارة  
[ ثم جاء ] أى رجع من بيته [ ورأسه يقطر ] جملة حاله أى والحال أنه اغتسل  
ورأسه يقطر ، قال الحافظ : زاد الدارقطنى فقال : إني كنت جنباً فستيت أن اغتسل  
[ فصلى بهم ] أى فكبر فصلى بهم فصلينا معه كما فى البخارى ، استدل البخارى بهذا  
الحديث على أنه إذا تذكر إنسان فى المسجد أنه جنب يخرج كما هو ولا يقيم وفى  
هذا الاستدلال نظر لأنه أخرج الترمذى فى سننه بسنده عن أبي سعيد قال قال رسول  
الله ﷺ لعلى يا على لا يحل لأحد أن يجنب فى هذا المسجد غيرى و غيرك ، قال  
الترمذى : هذا الحديث (١) حسن غريب وقد سمع محمد بن إسماعيل منى هذا الحديث  
و استغربه فلما كان يحل لرسول الله ﷺ استطرق المسجد جنباً لا يستدل به لغيره  
و لو لم يكن له حلالاً لم يكن الله ليدعه أن يدخل المسجد فى حالة الجنابة و هو عليه  
حرام .

[ حدثنا عثمان بن أبي شيبة قال ثنا يزيد بن هارون قال أخبرنا حماد بن سلمة  
بإسناده و معناه ] أى بإسناد حديث موسى و معنى حديثه [ و قال فى أوله فكبر ]  
أى زاد يزيد بن هارون على لفظ موسى لفظ « فكبر » فكان لفظ حديثه : دخل فى صلاة

(١) قال ابن الترمكافى مداره على حماد بن سلمة وجرحه اليهقى فى عدة مواضع من

في آخره : فلما قضى الصلاة قال : إنما أنا بشر وإني كنت جنباً قال أبو داؤد : رواه الزهري عن أبي سلة<sup>(١)</sup> عن أبي هريرة قال فلما قام في مصلاه وانتظرنا أن يكبر انصرف ثم قال كما أنتم<sup>(٢)</sup> و رواه أيوب وابن عون و هشام عن محمد عن النبي ﷺ قال فكبر ثم أوماً إلى القوم أن اجلسوا فذهب فاغتسل ، و كذلك رواه مالك عن إسماعيل بن أبي حكيم عن عطاء بن يسار قال إن رسول الله ﷺ كبر في

الفجر فكبر [ و قال ] أي زاد يزيد بن هارون [ في آخره ] أي في آخر حديثه [ فلما قضى الصلاة قال إنما أنا بشر و إني كنت جنباً قال أبو داؤد رواه الزهري عن أبي سلة عن أبي هريرة قال ] أي أبو هريرة [ فلما قام ] أي النبي ﷺ [ في مصلاه و انتظرنا أن يكبر انصرف ثم قال كما أنتم ] أي اثبتوا كما أنتم ، و هذا التعليق أخرجه البخاري موصولاً في صحيحه في باب هل يخرج من المسجد لعله [ و رواه أيوب ] السخيتاني [ و ابن عون ] هو عبد الله بن عون بن أرطبان المزني مولاهم أبو عون الخراز بمعجمة ثم مهمله آخره زاي ، البصري ، قال الحافظ في التقريب : ثقة ثبت فاضل من أقران أيوب في العمل و السن ، قال ابن سعد : كان ثقة وكان عثمانياً ، وقال ابن حبان في الثقات كان من سادات أهل زمانه عبادة و فضلاً و ورعاً و نسكاً و صلاحاً في السنة و شدة على أهل البدع ، مات سنة ١٥١ هـ [ و هشام ] بن حسان [ عن محمد ] و في نسخة يعني ابن سيرين مرسلًا [ عن النبي ﷺ ] قال فكبر ثم أوماً إلى القوم أن اجلسوا فذهب فاغتسل [ أورد المصنف هذا التعليق لأن فيه كبر على خلاف ما رواه الزهري ، و أيضاً فيه أن اجلسوا أي الأمر بالجلوس على خلاف ما في الروايات المارة فانها تشير إلى أنهم كانوا قائمين كما يدل عليه قوله « كما

صلاة قال أبو داود : وكذلك حدثناه مسلم بن إبراهيم  
قال حدثنا أبان عن يحيى عن الربيع بن محمد عن النبي ﷺ  
أنه كبر .

حدثنا عمرو بن عثمان <sup>(١)</sup> قال ثنا محمد بن حرب قال  
ثنا <sup>(٢)</sup> الزبيدي ح <sup>(٣)</sup> وحدثنا عياش بن الأزرق قال

أنتم ، [ وكذلك رواه مالك ] أى ابن أنس [ عن إسماعيل بن أبي حكيم ] القرشي  
مولاهم المديني ، وثقه ابن معين والنسائي والبرقي وابن وضاح ، وقال إسحاق بن  
منصور عن يحيى بن معين : صالح ، وقال أبو حاتم : يكتب حديثه وقال ابن عبد البر  
في التمهيد : كان فاضلاً ثقة وهو حجة في ما روى عنه جماعة أهل العلم [ عن  
عطاء بن يسار قال إن رسول الله ﷺ كبر في صلاة ] وهذا التعليق مرسل أيضاً  
أورده لتقوية ما ساق في الروايات السابقة أنه ﷺ دخل في الصلاة ، وفي بعضها  
فكبر [ قال أبو داود : وكذلك ] أى كما حدث أيوب و ابن عون و هشام عن  
محمد و مالك عن إسماعيل كذلك [ حدثناه مسلم بن إبراهيم قال حدثنا أبان ]  
بن يزيد العطار [ عن يحيى ] وفي نسخة ابن أبي كثير [ عن الربيع بن محمد ]  
روى عن النبي ﷺ مرسل ، وقال الحافظ في التقریب : تابعي أرسل حديثاً ، مجهول  
من الثالثة [ عن النبي ﷺ ] وهذا تعليق ثالث أورده لتأييد ما سبق أنه كبر .

[ حدثنا عمرو بن عثمان قال ثنا محمد بن حرب ] الخولاني أبو عبد الله الحنصلي  
كاتب محمد بن وليد الزبيدي بضم الزاي ولى قضاء دمشق ، قال المروزي : عن أحمد  
ليس به بأس و قدمه على بقیة ، و قال عثمان الدارمي ، قلت : لابن معين فبقية  
كيف حديثه ؟ قال ثقة ، قلت هو أحب اليك أو محمد بن حرب ؟ قال : ثقة وثقة ، وثقه  
عثمان والمجلي و محمد بن عوف والنسائي ، وقال أبو حاتم : صالح الحديث مات سنة  
<sup>(١)</sup> و في نسخة : عثمان الحنصلي . <sup>(٢)</sup> و في نسخة : أنا <sup>(٣)</sup> و في نسخة :  
قال أبو داود .

أخبرنا ابن وهب عن يونس ح (١) وحدثنا مخلد بن خالد قال ثنا إبراهيم بن خالد إمام مسجد صنعاء قال ثنا رباح

١٩٢ و قيل سنة ١٩٤ [ قال ثنا الزيدى ] بالزاي والموحدة مصفراً محمد بن الوليد بن عامر أبو الهذيل الحمصي القاضى سئل ابن معين : من أثبت من روى عن الزهرى فقال مالك ثم معمر ثم عقيل ثم يونس ثم شبيب والأوزاعى والزيدى وابن عينة وكل هؤلاء ثقاة والزيدى أثبت من ابن عينة ، وقال الوليد بن مسلم : سمعت الأوزاعى يفضل محمد بن الوليد على جميع من سمع من الزهرى ، وقال الزهرى : محمد بن الوليد قد حوى ما بين جنبي من العلم ، وثقه على بن المدينى وابن سعد والعجلي وأبو زرعة والنسائى ، وذكره ابن حبان فى الثقات ، وقال الحلى : ثقة حجة ، إذا كان الراوى عنه ثقة مات سنة ١٤٨ [ ح و حدثنا عياش ] بتشديد التختانية و آخره معجمة [ ابن الأزرق ] و يقال عياش بن الوليد بن الأزرق أبو النجم البصرى نزيل أذنة بمعجمة ونون و فتحات قال العجلي : بصرى ثقة قد كتبت عنه مات سنة ٢٣٧ هـ [ قال أخبرنا ابن وهب ] هو عبد الله بن وهب بن مسلم [ عن يونس ] بن يزيد الأبل [ ح وحدثنا مخلد بن خالد ] بن يزيد الشيعرى بفتح المعجمة و كسر المهملة أبو محمد العسقلانى نزيل طرسوس ، قال ابن أبى حاتم سألت أبى عنه فقال لا أعرفه و قال الآجرى عن أبى داود : ثقة ، أنكر العياض فى شرح مسلم هذا الاسم وقال لم أجده ذكرأ عند أحد صنف رجال الصحيحين و لا بمن صنف فى المؤلف ولا أصحاب التقيد وبالغ فى ذلك حتى قال ليس فى الرواة أحد سمى مخلد بن خالد ، وقد بالغ النووى فى الرد عليه [ قال ثنا إبراهيم بن خالد ] بن العبيد القرشى الصنعانى المؤذن كان مؤذن مسجد صنعاء سبعين سنة وثقه ابن معين وأحمد والبرار والدارقطنى وفى أبى داود [ إمام مسجد صنعاء ] مات سنة ٢٠٠ هـ [ قال ثار رباح ] بن زيد القرشى مولاهم الصنعانى ، قال أحمد : كان خياراً ما أرى كان فى زمانه خيراً منه ، قال أبو حاتم :

(١) وفى نسخة : قال أبو داود .

عن معمر ح وثنا مؤمل بن الفضل قال ثنا الوليد عن  
الأوزاعي كلهم عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة  
قال أقيمت الصلاة وصف الناس صفوفهم فخرج رسول الله  
ﷺ حتى إذا قام في مقامه ذكر أنه لم يغتسل فقال للناس مكانكم

جليل ثقة ، وقال النسائي ثقة ووثقه العجلي والبرار ومسلم وذكره ابن حبان في الثقات  
مات سنة ١٨٧ هـ [ عن معمر ] بن راشد الأزدي مولاهم أبو عروة البصري نزل  
اليمين وشهد جنازة الحسن البصري ، عن ابن معين : أثبت الناس في الزهري . معمر ومالك  
قال : ومعمر عن ثابت ضعيف ، وثقه ابن معين والعجلي ويعقوب بن شبة والنسائي  
وقال أبو حاتم : ما حدث معمر بالبصرة فيه أغاليط وهو صالح الحديث ، قال  
يحيى بن معين : إذا حدثك معمر عن العراقيين خالفه إلا عن الزهري وابن طاووس  
فإن حديثه عنهما مستقيم فأما أهل الكوفة وأهل البصرة فلا . وما عمل في حديث  
الأعمش شيئاً وحدث معمر عن ثابت وعاصم بن أبي النجود وهشام بن عروة ،  
وهذا الضرب مضطرب كثير الأوهام مات سنة ١٥٣ [ ح وثنا مؤمل بن  
الفضل قال ثنا الوليد ] بن مسلم [ عن الأوزاعي ] هو عبد الرحمن بن عمرو بن  
أبي عمرو اسمه محمد الشامي أبو عمرو الأوزاعي الفقيه نزل يروت في آخر عمره  
فوات بها مرابطاً وهذه النسبة إلى أوزاع وهي قرية بدمشق خارج باب الفرائد  
كان من فقراء أهل الشام وقرائهم وزهادهم وثقه ابن معين والعجلي وابن سعد  
وقال إبراهيم الحربي : سألت أحمد بن حنبل عن الأوزاعي فقال حديثه ضعيف وقال  
يعقوب بن شبة عن ابن معين : الأوزاعي في الزهري ليس بذلك ، قال يعقوب :  
الأوزاعي ، ثقة ثبت وفي روايته عن الزهري خاصة شيء وفي سنن وفاته اختلاف  
مات سنة ١٥٨ وقيل قبلها [ كلهم ] أي الزبيدي ويونس ومعمر والأوزاعي  
يحدث [ عن الزهري عن أبي سلمة ] بن عبد الرحمن [ عن أبي هريرة قال أقيمت  
الصلاة وصف ] أي سوى [ الناس صفوفهم فخرج رسول الله ﷺ ] من حجرته

ثم رجع إلى بيته فخرج علينا ينظف رأسه و قد اغتسل  
ونحن صفوف ، و هذا لفظ ابن حرب و قال عياش في  
حديثه : فلم نزل قياماً ننتظره حتى خرج علينا وقد اغتسل .

الشريفة [ حتى إذا قام في مقامه ] أى فى المحراب [ ذكر ] أى تذكر [ أنه  
لم يغتسل ] و ظاهر هذا الكلام يدل أن هذا التذكر كان قبل أن يكبر تكبيرة  
الافتتاح [ فقال للناس : مكانكم ] أى الزموا مكانكم [ ثم رجع إلى بيته فخرج علينا  
ينظف رأسه ] أى يقطر [ وقد اغتسل و نحن صفوف وهذا ] أى الذى ذكرنا  
[ لفظ ابن حرب ، و قال عياش فى حديثه : فلم نزل قياماً ننتظره حتى خرج  
علينا و قد اغتسل ] و هذا السياق يخالف ما تقدم من رواية أيوب و ابن عون  
وهشام عن محمد و فيها : ثم أوما إلى القوم أن اجلسوا ، و فى هذه : فلم نزل قياماً  
ننتظره ، وهذه تدل على أنه ﷺ لم يأمرهم بالجلوس ، فلما أشار إليهم بالجلوس فكيف  
اتظروهم قياماً ، والجواب عنه مع قطع النظر عن كون رواية محمد مرسله يمكن أن  
يقال إنه ﷺ أشار إليهم ففهم بعضهم من الإشارة أنه أشار إلى أن تكون فى  
مكائنا و لا تفرق عن المسجد و بعضهم فهموا أنه ﷺ يشير إلى أن تكون على  
حالنا الموجودة من القيام و بعضهم فهموا أنه ﷺ أمر بالجلوس فرووه كما فهموه ،  
و أما الذى ورد من الجمع من القول و الإشارة ، فيمكن أن الذين رويوا القول  
فعبروا عن الإشارة بالقول و يمكن أن يكون ﷺ جمع بين القول و الإشارة  
فبعضهم سمع القول و الإشارة و بعضهم لم يسمع القول و رأى الإشارة ، فهذا وجه  
الاختلاف فيما بينهم .

( تنبيه ) قد تقدم أن الاختلاف الذى وقع فى سياق هذا الحديث فى أنه  
ﷺ كبر لافتتاح الصلاة أو لم يكبر فرواية أبي هريرة كما فى روايات الصحيحين  
تدل على أنه لم يكبر و رواية أبي بكر هذه التى أخرجهما أبو داود ، وكذلك رواية  
أبي هريرة التى أخرجهما الدارقطني ، و كذلك رواية أنس التى أخرجهما الدارقطني

( باب في الرجل يجد البلة <sup>(١)</sup> في منامه ) حدثنا قتيبة بن سعيد قال ثنا حماد بن خالد الخياط قال ثنا عبد الله العمري

من حديث قتادة عن أنس ، ورواية المرسلة لعطاء بن يسار التي أخرجها مالك في الموطأ وأبو داود في سننه ، وروى مرسل محمد بن سيرين وروى مرسل ربيع بن محمد اللذين أخرجهما أبو داود كلها تدل على أنه ﷺ دخل في الصلاة وكبر ، وأما القوم فلا يدل لفظ من ألفاظ الحديث إلا فيما عند الدار قطي من حديث أنس فإن فيه فكبر فكبرنا على أنهم كبروا ودخلوا في الصلاة ، فالظاهر كما أنه ﷺ لم يحرم بالصلاة ولم يدخل فيها ولم يكبر كذلك القوم لم يدخلوا في الصلاة فمن قال في هذا الحديث دلالة على أنه إذا صلى بالقوم وهو جنب وهم لم يعلموا بجنبته أن صلاتهم ماضية ولا إعادة عليهم ، وكذلك ما قالوا في الحديث دليل على أن افتتاح المأموم صلاته قبل الإمام لا يبطل صلاته فكانه لم يتدبر فيه كل التدبر .

[ باب في الرجل يجد البلة <sup>(٢)</sup> في منامه ] البلة بكسر الباء وتشديد اللام الندواة أي بعد منامه فعليه الغسل أم لا ؟

[ حدثنا قتيبة بن سعيد قال ثنا حماد بن خالد الخياط ] بجمعمة و شدة تحية و مهملة القرشي البصري نزيل بغداد أصله مدني و قته ابن معين وابن عمار والنسائي وابن المديني وأبو حاتم ، وذكره ابن حبان في الثقات [ قال ثنا عبد الله العمري <sup>(٣)</sup> ] هو عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العدوي المدني أبو عبد الرحمن العمري اختلف في جرحه و تعديله عن أحمد لا بأس به قد روى عنه وكان أحمد يحسن الثناء عليه ، وروى ابن معين : صحيح وعنه : ليس به بأس يكتب حديثه

(١) وفي نسخة : البلال . (٢) قلت لو رأى منياً فأجمعوا على إيجابه الغسل ، و إن لم يتذكر الاحتلام خلافاً للشافعي و لو شك في المذي و الروى فذكر في الشامي أربع عشرة صورة « الأوجز » . (٣) وذكر ابن العربي هذا الحديث و تكلم على سنده .

عن عبيد الله عن القاسم عن عائشة قالت سئل النبي ﷺ (١) عن الرجل يجد البلال (٢) ولا يذكر احتلاماً قال يغتسل

وكان عبد الرحمن يحدث عنه ، وقال ابن عدى : لأبأس به ، فى رواياته صدوق ، وقال العجلي لأبأس به ، وقال ابن عمار الموصلى : لم يترك أحد إلا يحيى بن سعيد ، وقال يعقوب بن شبة : ثقة صدوق فى حديثه اضطراب ، وقال الخليلي : ثقة غير أن الحفاظ لم يرضوا حفظه ، وأما عثمان الدارمى فقال عن ابن معين : صالح ثقة ، وقال عبد الله بن على بن المدينى عن أبيه : ضعيف ، وقال صالح جزرة : ابن مختلط الحديث ، وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ولا يحتج به ، وقال ابن حبان : غلب عليه الصلاح حتى غفل عن الضبط فاستحق الترك ، وقال الترمذى عن البخارى : ذاهب لا أروى عنه شيئاً ، وقال البخارى فى التاريخ : كان يحيى بن سعيد يضعفه ، وقال الحاكم : ليس بالقوى عندهم ، مات سنة ١٧١هـ و قبل بعدها [ عن عبيد الله ] بن عمر بن حفص [ عن القاسم ] بن محمد بن أبى بكر الصديق أبو محمد و يقال أبو عبد الرحمن التميمى قال ابن سعد : أمه أم ولد يقال لها سوده ، كان ثقة رفيعاً عالماً فقيهاً إماماً ورعاً كثير الحديث ، وقال البخارى : قتل أبوه وبقى القاسم يتيماً فى حجر عائشة ، قال أيوب : ما رأيت أفضل منه ، وقال البخارى : كان أفضل أهل زمانه ، قال العجلي : مدنى تابعى ثقة ، مات سنة ١٠٦ [ عن عائشة قالت سئل النبي ﷺ عن الرجل يجد البلال ] أى فى ثوبه بعد ما يستيقظ [ و لا يذكر ] أى لا يذكر [ احتلاماً قال يغتسل (٣) ] أى يجب عليه الغسل

(١) و فى نسخة : رسول الله .

(٢) و فى نسخة : يجد الشئ . (٣) قال للترمذى : به قال أحمد وإسحاق ، وقال الشافعى : يجب إذا كانت بلة نطفته ، انتهى ، قال ابن رسلان : عندنا لا يجب الغسل إلا أن يذكر الاحتلام أيضاً ، انتهى ، وكذا قال ابن العربى فى العارضة وفى الشرح الكبير للدردير إن شك مى أو مذى اغتسل وجوباً ، وإن شك مع ودى أيضاً أى فى الثلاثة لا يغسل لضعف احتمال الوجوب ، إلى آخر ما قال .



و عن الرجل يرى أن <sup>(١)</sup> قد احتلم و لا يجد البلل قال  
لا غسل عليه فقالت أم سليم المرأة ترى ذلك أعليها  
غسل قال نعم إنما النساء شقائق الرجال .

[وعن الرجل يرى أن قد احتلم ولا يجد البلل قال : لاغسل عليه فقالت أم سليم] بنت  
ملحان بن خالد الأنصارية أخت أم حرام والددة أنس بن مالك اختلف (٢) في اسمها  
سهلة أ. رميلة أو رميسة أو أنيسة أو مليكة زوجة أبي طلحة الأنصاري يقال إنها هي  
القميصاء أو رميصاء كانت تحت مالك بن النضر في الجاهلية فولدت له أنساً فلما جاء  
الله تعالى بالاسلام أسلت و عرضت على زوجها الاسلام فغضب عليها وخرج إلى  
الشام و هلك فتزوجت بعده أبا طلحة خطبها و هو مشرك فأبت عليه إلا أن يسلم  
فأسلم فولدت له غلاماً كان قد أعجب به فمات صغيراً و أسف عليه و قيل إنه أبو عمير  
صاحب الغدير، ثم ولدت له عبدالله بن أبي طلحة وبورك فيه وهو والد إسحاق بن أبي طلحة  
الفقيه واخوته وكانوا عشرة كلهم حل عنه العلم و مناقبها كثيرة شيرة وماتت في خلافة  
عثمان [المرأة ترى ذلك] أى البلل ولا تذكر الاحتلام [أعليها غسل قال نعم] يجب  
عليها الغسل [إنما النساء (٣) شقائق الرجال] أى نظائرهم وأمثالهم في الطباع والأخلاق  
كأنهن شققن منهم ولأن حواء خلقت من آدم ، قال الخطابي : ظاهر الحديث يوجب  
الاعتسال إذ رأى البلة ، و إن لم يتيقن أنه الماء الدافق ، و روى هذا القول عن  
جماعة من التابعين منهم عطاء و الشعبي والتخمي ، وقال أكثر أهل العلم : لا يجب  
عليه الاعتسال حتى يعلم أنه بلل الماء الدافق واستحووا أن يغتسل من طريق الاحتياط  
و لم يختلفوا في أنه إذا لم ير الماء و كان رأى في النوم أنه قد احتلم ، فإنه لا يجب

(١) و في نسخة : أنه . (٢) بسطها العيني ، انتهى . (٣) وكتب الوالد  
في الكوكب الدرر ما قالت الفقهة إن المرأة إذا تذكرت احتلاماً و لم تر بللاً  
تغتسل لاحتمال أن المنى لعله دخل في فرجها لعمته لا يلتفت إليه لهذا الحديث .

( باب في المرأة ترى ما يرى الرجل ) حدثنا أحمد بن صالح قال ثنا عنبسة ثنا يونس (١) عن ابن شهاب قال قال عروة عن عائشة أن أم سليم الأنصارية و هي أم أنس بن مالك قالت يا رسول الله إن الله لا يستحي من الحق

عليه الاغتسال حتى يعلم أنه بلل الماء الدافق واستحبوا أن يغتسل من طريق الاحتياط ولم يختلفوا في أنه إذا لم ير الماء ، وكان رأى في النوم أنه قد احتلم فإنه لا يجب عليه الاغتسال ، قلت : سياق الكلام يدل على أن المراد من البلل بلل الماء لا الذي و لأن الذي ورد فيه في الروايات الصحيحة عن علي وغيره أنه لا يجب فيه الغسل بل يكفي فيه الوضوء ، كما تقدم ذكره .

[ باب في المرأة (٢) ترى ما يرى الرجل ]

[حدثنا أحمد بن صالح قال ثنا عنبسة] بن خالد بن يزيد بن أبي النجاد الأموي مولاهم الأيلي ابن أخى يونس بن يزيد، قال الأجرى عن أبي داود : عنبسة أحب إلينا من ليث بن سعد سمعت أحمد بن صالح يقول عنبسة صدوق قيل لأبي داود يخرج بحديثه قال : سألت أحمد بن صالح ، قلت : كانت أصول يونس عنده أونسه ، قال بعضها أصول وبعضها نسخه ، قال الفسوى : سمعت يحيى بن بكير يقول إنما يحدث عن عنبسة بخنون أحق لم يكن موضعاً للكتابة ، قال أبو حاتم : كان على خراج مصر وكان يعلق النساء بثديين ، قال ابن القطان كنى بهذا في تخرجه قال أحمد مالنا ولعنبسة أى شئ خرج علينا من عنبسة ، توفي بأيلة سنة ١٩٨ هـ أخرج له البخارى مقرونا بغيره [ ثنا يونس ] بن يزيد [ عن ابن شهاب قال قال عروة ] بن الزبير [ عن عائشة أن أم سليم الأنصارية و هي أم أنس بن مالك قالت : يا رسول الله إن الله

(١) وفي نسخة : قال عن يونس . (٢) في الباب إثبات المني للمرأة ، وهو مجمع عند الفقهاء وأنكره بعض الفلاسفة منهم أرسطاطاليس و ابن سينا بسطه صاحب السعاية ، انتهى ، قال ابن رسلان : أنكره بعضهم لأن فرج المرأة مقلوب يعرفه الطبيب .

أرأيت المرأة إذا رأت في المنام <sup>(١)</sup> ما يرى الرجل أتغتسل أم لا قالت عائشة فقال النبي ﷺ نعم فلتغتسل إذا وجدت الماء قالت عائشة فأقبلت عليها فقلت أف لك و هل ترى ذلك المرأة فأقبل على رسول الله ﷺ فقال تربت يمينك يا عائشة ومن أين يكون الشبه ، قال أبو داود : وكذا

لا يستحي من الحق <sup>(٢)</sup> [ أى لا يأمر بالحياء من السؤال عن الحق ] [أرأيت] أخبرني [ المرأة إذا رأت في المنام ما يرى الرجل ] من الحلم [ أتغتسل أم لا قالت عائشة فقال النبي ﷺ : نعم فلتغتسل <sup>(٣)</sup> إذا وجدت <sup>(٤)</sup> الماء ] أى المتى [ قالت عائشة فأقبلت عليها فقلت أف لك ] قال في القاموس : وأف كلمة تكره ولغاتها أربعون ، و قال في لسان العرب : الناس يقولون لما يكرهون و يستثقلون أف له و الخطاب لأم سليم [ و هل ترى ذلك المرأة ] قالتها تعجباً ولعل عائشة لم تكن تدري بذلك لحداثتها سنها أو لأن الاحلام في النساء نادر ، كما أن عدم الاحتلام في الرجال نادر <sup>(٥)</sup> [ فأقبل على رسول الله ﷺ ، فقال : تربت يمينك <sup>(٦)</sup> ] قال في مرقاة الصعود هى كلمة جارية على ألسنة العرب لا يقصدون بها الدعاء على المخاطب ، قال النووي : قولها ، تربت يمينك خبر [ يا عائشة ومن أين يكون الشبه ] قال النووي فيه لغتان مشهورتان إحداهما بكسر الشين و إسكان الباء و الثانى بفتحهما معناه أن الولد متولد

(١) و في نسخة : في النوم . (٢) و قال ابن رسلان : أى لا يتمتع من بيان الحق فيطلق الحياء على الامتناع اطلاقاً لاسم المألوم على اللازم ، انتهى ، راجع إلى المعارضة وعمدة القارى . (٣) ونفى ابن بطال الخلاف فيه انتهى ، . الأوجز ، (٤) لا بمجرد الرؤية ، ابن رسلان . (٥) و قيل : حفظت أمهات المؤمنين عن الاحتلام . الأوجز . (٦) قال ابن العربي للعلماء فيه عشرة أقوال .

روى الزبيدي وعقيل و يونس وابن أخى الزهرى (١)  
و ابن أبى الوزير عن مالك عن الزهرى و وافق

من ماء الرجل و ماء المرأة فأيهما غلب كان الشبه له ، و لما كان للراة منى فأنزله  
و خروجه منها غير مستبعد .

[ قال أبو داؤد و كذا ] أى كما روى يونس عن ابن شهاب الزهرى عن  
عروة عن عائشة بأنها قصة عائشة مع أم سليم ، كذلك [ روى الزبيدي و عقيل  
و يونس ] و ذكر يونس تكرار بلا فائدة [ و ابن أخى الزهرى ] هو محمد بن  
عبد الله بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة  
الزهرى أبو عبد الله المدني ابن أخى الزهرى ، قال أحمد : لا بأس به ، و قال : مرة  
صالح الحديث وعن يحيى القطان ضعيف وعن ابن معين ليس بذلك القوي ، و قال :  
مرة صالح ، و قال العقيلي عن ابن معين : ضعيف لا يحتج بحديثه ، و قال أبو  
حاتم : ليس بالقوي يكتب حديثه ، و قال الآجرى سألت أبا داؤد عنه ، فقال :  
ثقة سمعت أحمد يثني عليه و أخبرني عباس عن يحيى بالثناء عليه ، و قال ابن عدى  
لم أر بحديثه بأساً و لا رأيت له حديثاً منكراً فذكره قال ابن حبان : كان ردى  
الحفظ كثير الوهم قال الحاكم : إنما أخرج له مسلم في الاستشهاد ، انتهى ، وليس له  
في البخارى غير حديثين قتله غلبانه بأمر ابنه لأمواله و كان ابنه سفيهاً شاطراً سنة  
١٥٢ هـ عن الزهرى [ و ابن أبى الوزير ] أى و كذلك روى ابن أبى الوزير ،  
و هو إبراهيم بن عمر بن مطرف الهاشمي مولاهم أبو عمرو و يقال أبو إسحاق ابن  
أبى الوزير المكي نزبل البصرة روى له البخارى مقروناً ، قال أبو حاتم و النسائي :  
لا بأس به ، و قال أبو عيسى الترمذى : إبراهيم ابن أبى الوزير ثقة . و قال  
الدارقطني : ثقة ليس فى حديثه ما يخالف الثقات ذكره ابن حبان فى الثقات [ عن

الزهرى مسافع الحجبي قال عن عروة عن عائشة ، وأما هشام بن عروة فقال عن عروة عن زينب بنت أبي سلمة

مالك (١) [ الامام [عن الزهرى] مثل رواية يونس فى كون الرواية عن عروة عن عائشة وفى كون السائلة أم سليم و الرادة عليها عائشة ، أخرج النسائى بسنده ماروى الزيدى عن الزهرى و أخرج مسلم و البيهقى بسنديهما عن عقيل عن ابن شهاب و أخرج أبو داؤد رواية يونس عن الزهرى ، و أما رواية ابن أخى الزهرى عن الزهرى وابن أبي الوزير عن مالك عن الزهرى فلم أجدهما موصولا فى تتبعى القاصر، نعم أخرج مالك فى مؤطاه عن ابن شهاب عن عروة بن الزير مرسلا ، قال الزرقانى: كذا لرواة المؤطا و لابن أبي أويس عن أم سليم وكل من رواه عن مالك لم يذكر فيه عن عائشة إلا ابن نافع و ابن أبي الوزير فروياه عن مالك عن الزهرى عن عروة عن عائشة أن أم سليم ، أخرجه ابن عبد البر ، و قال : تابعهما معن و عبد الملك الماجشون و حباب بن جلة و تابعهم خمسة عن ابن شهاب و تابعه مسافع الحجبي عن عروة عن عائشة ، و قد أخرجه مسلم و أبو داؤد من طريق عقيل عن الزهرى عن عروة عن عائشة ، انتهى [ و وافق الزهرى مسافع الحجبي ] مسافع بن عبد الله بن شيبه بن عثمان بن أبي طلحة العبدى نسبة إلى عبد الدار أبو سليمان الحجبي المكي ، و قد ينسب إلى جده ، و الحجبي نسبة إلى حجابة الكعبة وساداتها ، قال العجلي : مكي تابعى ثقة ، و ذكره ابن حبان فى الثقات [ قال عن عروة عن عائشة ] أى وافق مسافع الزهرى فى أن هذه الرواية عن عروة عن عائشة كما روى الزهرى عن عروة عن عائشة [ وأما هشام (٢) بن عروة فقال عن عروة عن زينب

(١) و فى التقرير أن رواية الزيدى و غيره من الأربعة عن الزهرى بدون الوساطة و رواية ابن أبي الوزير عن الزهرى بواسطة مالك ، فتأمل ، وهو يخالف كلام الشيخ و يوافق نسخة الحاشية ، انتهى ، قلت : و يحتمل أن يكون غرض أول الكلام ماقاله الوالد وآخره ما قاله الشيخ ، فتأمل . (٢) وفى التقرير أن★

## عن أم سلمة أن أم سليم جاءت إلى رسول الله ﷺ .

بنت أبي سلمة [ عبد الله بن عبد الأسد المخزومية ربيبة رسول الله ﷺ أمها أم سلمة بنت أبي أمية يقال ولدت بأرض الحبشة وتزوج النبي ﷺ أمها وهي ترضعها ، وفي مسند البزار ما يدل على أن أم سلمة وضعتها بعد قتل أبي سلمة فحلت خطبتها النبي ﷺ فزوجها وكانت ترضع زينب وكان اسمها برة فغيره النبي ﷺ ، و روى عن أمينة عن زينب أنها قالت : إنه ﷺ إذا دخل يقتل تقول أُمى أدخل على ، فإذا دخلت ففج في وجهي من الماء ويقول ارجعي ، قالت فرأيت زينب وهي تجوز كبيرة ما تقص من وجهها شيء ، وفي رواية فلم يزل ماء الشباب في وجهها حتى كبرت وعمرت وماتت سنة ثلاث و سبعين و حضر ابن عمر جنازتها [ عن أم سلمة ] اسمها هند بنت أبي أمية بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم المخزومية أم سلمة زوج النبي ﷺ تزوجها سنة اثنتين من الهجرة بعد بدو بني بها في شوال ، وكانت قبله عند أبي سلمة بن عبد الأسد ، و هو ابن عمها و هاجرت معه إلى الحبشة ثم هاجرت إلى المدينة ، و لما مات زوجها من الجراحة التي أصابته خطبها النبي ﷺ ، قال ابن حبان : ماتت في آخر سنة ٥٦١ بعد ما جاءها الخبر بقتل الحسين بن علي ، قال الحافظ : و هذا أقرب [ أن أم سليم جاءت إلى رسول الله ﷺ ] حاصل قول أبي داود إنه اختلف فيه الروايات في أن هذا الحديث من رواية عائشة أو من رواية أم سلمة فاختلف فيها الزهري و هشام بن عروة فروى الزهري عن عروة عن عائشة و وافق الزهري في ذلك مسافع الحجبي ، فقال : هو أيضاً عن عروة عن عائشة ، و أما هشام بن عروة فروى عن عروة عن زينب بنت أم سلمة

★ غرض المصنف ترجيح إحدى الروايتين لما في الفرق بين الروايتين أن الحكاية في رواية الزهري هي عائشة و هي القائلة لقوله « قلت » و في الثانية أم سليم وأئمة الحديث لما تبنوا بذلك نوع اضطراب دفعوه بتصحيح إحدى الروايتين ، والجمع بينهما يمكن بأن تكونا حاضرتين في مجلسه إلخ .

( باب في مقدار الماء الذي يحزى به الغسل <sup>(١)</sup> ) حدثنا عبد الله بن مسلبة القعني عن مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أن رسول الله ﷺ كان يغتسل من إناء هو الفرق من الجنابة ، قال أبو داود قال معمر عن الزهري في هذا الحديث : قالت كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد فيه قدر الفرق قال أبو داود وروى ابن عينة

عن أم سلة ولم يتابعه أحد فترجح رواية الزهري على رواية هشام بالمتابعة ، قال الحافظ : و نقل القاضي عياض عن أهل الحديث أن الصحيح أن القصة وقعت لأم سلة لالعائشة ، وهذا يقتضى ترجيح رواية هشام على رواية الزهري ، وأشار أبو داود إلى تقوية رواية الزهري بمتابعة المسافع لكن نقل ابن عبد البر عن الذهلي أنه صحح الروایتين معاً ، قال النووي في شرح مسلم يحتمل أن تكون عائشة و أم سلة جميعاً أتكرتا على أم سليم و هو جمع حسن لأنه لا يمتنع حضورهما عند النبي ﷺ في مجلس واحد .

[ باب في مقدار الماء الذي يحزى به الغسل ] يحزى بهز اللام أى يكفي به الغسل أى في الغسل [ حدثنا عبد الله بن مسلبة القعني عن مالك ] بن أنس [ عن ابن شهاب عن عروة ] بن الزبير [ عن عائشة أن رسول الله ﷺ كان يغتسل (٢) من إناء هو الفرق من الجنابة ] قال في الجمع : الفرق بالحركة مكسال يسع ستة عشر رطلاً و هو اثنا عشر مداً و ثلاثة أصع في الحجاز ، انتهى ملخصاً [ قال أبو داود قال معمر عن الزهري في هذا الحديث : قالت كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ من

(١) و في نسخة : يحزونه من الغسل (٢) تقدم عن الباقي أن الأحاديث تحتل بيان مقدار الماء و بيان الإناء للوضوء و الغسل .

نحو (١) حديث مالك قال أبو داود سمعت أحمد بن حنبل يقول الفرق ستة عشر رطلاً وسمعته يقول صاع ابن أبي ذئب خمسة أرطال وثلث، قال فن (٢) قال ثمانية أرطال؟ قال ليس ذلك بمحفوظ .

إنما واحد فيه قدر الفرق [ أى فيه الماء بقدر الفرق، غرض أبي داود بيان الاختلاف في رواية الزهري بين تليذه، ففي رواية مالك ذكر اغتسال رسول الله ﷺ وحده من الفرق و في رواية معمر ذكر اغتساله مع عائشة من الفرق و ليس في الروايتين في الحقيقة اختلاف لأنه ليس في رواية مالك نفي اغتسال عائشة معه ﷺ و لو كان المراد اغتساله وحده ﷺ فيحمل على اختلاف الأحوال .

[ قال أبو داود روى ابن عينة نحو حديث مالك ] و الغرض منه تقوية رواية مالك و ترجيحه على رواية معمر [ قال أبو داود سمعت أحمد بن حنبل يقول الفرق ستة عشر رطلاً وسمعته ] أى أحمد [ يقول صاع ابن أبي ذئب خمسة أرطال و ثلث، قال ] أبو داود قلت لأحمد [ فن قال ثمانية أرطال ] فقله صحيح أم لا [ قال ] أى أحمد [ ليس ذلك بمحفوظ (٣) ] و لعل ابن أبي ذئب هذا هو محمد بن عبد الرحمن (٤) بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب القرشي العامري أبو الحارث المدني أستاذ أحمد بن حنبل فنسب الصاع إليه لأنه شيخه و أستاذه ، قال الجوهري: الصاع هو الذي يكال به و هو أربعة أمداد ، قال ابن سيدة : الصاع مكبال لأهل المدينة يأخذ أربعة أمداد ، قال ابن الأثير : الصاع مكبال يسع أربعة أمداد ، والمد مختلف واختلف فقهاء البلاد في تقديره فقال فقهاء الحجاز : الصاع خمسة أرطال وثلث

(١) و في نسخة : مثل (٢) و في نسخة : و من (٣) لمخالفته صاع النبي ﷺ و قد عرفت أن من قال به إنما قال لورود الرواية في تفسير المد برطلين فأخذ بالاحتياط ليكون فراغ الذمة يقيناً «التقرير» (٤) وبه جزم ابن رسلان .



و يقال رجع إليه أبو يوسف ، قال الحافظ : و توسط بعض الشافعية فقال الصاع الذى لاء الغسل ثمانية أرتال و الذى لزكاة الفطر و غيرها خمسة أرتال و ثلث و هو ضعيف ، و قال فقهاء العراق : هو ثمانية أرتال و كذلك وقع الاختلاف فى المد فقال الشافعى و فقهاء الحجاز : المد رطل و ثلث بالعراق ، و قال أبو حنيفة و فقهاء العراق : هو رطلان ، واحتج الفريق الأول بما رواه الشيخان فى الفدية ، وفيها : واطعم ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع ، وفى رواية لهما فأمره رسول الله ﷺ أن يطعم فرقاً بين ستة و الفرق اثنا عشر مداً ، والمد ربع الصاع أو يقال إن الفرق ستة عشر رطلاً ، فثبت بذلك أن الفرق ثلاثة أصع وأن الصاع خمسة أرتال و ثلث ، و الجواب عن هذا الاستدلال أن استدلالهم بهذا ، إما عن قول رسول الله ﷺ أو عن غيره فأمّا إن كان من قوله ﷺ فلم يثبت بقوله ﷺ إن الفرق اثنا عشر مداً أو ستة عشر رطلاً ، و أما قول بعض أهل اللغة فليس بحجة على أئمة الأحناف لأنهم قدوة فى اللغة أيضاً ، و أيضاً الجملة الواقعة فى الحديث أن يطعم فرقاً بين ستة لا نسلم أن يكون من لفظه ﷺ بل يمكن أن يكون لفظه ﷺ لكل مسكين نصف صاع رواه الراوى بالمعنى بما تقرر عنده من مساواة الفرق بثلاثة أصع فقال فأمره أن يطعم فرقاً بين ستة ، وسياق لفظ الحديث ظاهر فيما قلنا ، فلما وقع ذلك الاحتمال بطل استدلالهم به ، وأيضاً احتجوا بما أخرجه البيهقى عن الحسين بن الوليد القرشى من قصة قدوم أبى يوسف من الحج و لحصه عن الصاع لما قدم المدينة و سأل عن الصاع فأناه نحو خمسين شيئاً من أبناء المهاجرين مع كل منهم صاعه و هو يخبر عن أبيه أو عن عمه أو أمه أن هذا صاع رسول الله ﷺ فغيره أبو يوسف فاذا هو خمسة أرتال و ثلث فترك قول أبى حنيفة و روى أن مالكا ناظره و استدل عليه بالصيعان التى جاء بها هؤلاء الزهط فرجع أبو يوسف إلى قوله ، و الجواب عنه أن هذا نقل عن المجولين لا يستدل به و لا يصح الاستدلال بمثل هذا على قاعدة المحدثين و أيضاً احتج الطحاوى لهذا الفريق بما أخرجه بسنده عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت : كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ من

إناء واحد و هو الفرق ، و فى رواية من إناء واحد من قدح يقال له الفرق، قال الطحاوى قالوا: فلما ثبت بهذا الحديث الذى روى عن عائشة أن رسول الله ﷺ كان يغتسل هو و هى من الفرق ، و الفرق ثلاثة أصع كان ما يغتسل به كل واحد منهما صاعا ونصفا فإذا كان ذلك ثمانية أرتال كان الصاع ثلثها وهو خمسة أرتال و ثلث رطل و هذا قول أهل المدينة، ثم أجاب الطحاوى عن هذا الاستدلال بأن حديث عروة عن عائشة إنما فيه ذكر الفرق الذى كان يغتسل منه رسول الله ﷺ و هى لم تذكر مقدار الماء الذى يكون فيه هل هو ملته أو أقل من ذلك فقد يجوز أن يكون يغتسل هو و هى بملته و يجوز أن يكون كان يغتسل هو و هى بأقل من ملته مما هو صاعان فيكون كل واحد منهما مقتسلا لصاع من ماء و يكون معنى هذا الحديث موافقا لمعنى الأحاديث التى رويت عن رسول الله ﷺ أنه كان يغتسل بصاع، واحتج الفريق الثانى أولا بما أخرجه الطحاوى بسند صحيح عن موسى الجهنى عن مجاهد قال دخلنا على عائشة فاستسقى بعضنا فأتى بعض قالت عائشة كان النبی ﷺ يغتسل بمثل هذا قال مجاهد فخرزته فيما أحرز ثمانية أرتال تسعة أرتال عشرة أرتال، وقالوا لم يشك مجاهد فى الثمانية ، و إنما شك فيما فوقها فثبت الثمانية بهذا الحديث و اتفق ما فوقها ، و أجب عن هذا الاستدلال بوجه :

الأول أن الحرز لا يعارض به التحديد ، قلت فى الجواب عنه : وأين التحديد حتى لا يعارض به ، والثانى لم يصرح مجاهد بأن الاناء المذكور كان صاعا فيحمل على اختلاف الأواني مع تقاربها ، قلت : لما ثبت فى أحاديث كثيرة عن عائشة أنه ﷺ كان يغتسل بالصاع ثم أخرجت عائشة إناء و قالت : كان النبی ﷺ يغتسل بمثل هذا و حرزه مجاهد بثمانية أرتال يقيناً و بتسعة و عشرة شكاً فأعطينا المشكوك ، علنا بهذا أن الصاع يكون ثمانية أرتال ولم يبق فيه ريب حتى يحتاج إلى أن يصرح بها مجاهد بأن الاناء المذكور كان صاعاً ، و الثالث أن مجاهداً قد شك فى هذا الحرز والتقدير فكيف يعارض التحديد المصرح ، و قلت : و هذا أيضاً فاسد فان مجاهداً لم يشك فى كونه ثمانية أرتال و إنما شك فيما فوقها فالغوها ، و أما دعوى التحديد المصرح

فدعوى محض لا دليل عليه إلا لسان القائل .

و ثانياً بما أخرجه الدارقطني بسنده عن أنس بن مالك أن النبي ﷺ كان يتوضأ برطلين و يقتسل بالصاع ثمانية أرطال ، لكن ضعفه الدارقطني وقال : تفرد به موسى بن نصر و هو ضعيف الحديث ، قلت : لكن قال الحافظ في لسان الميزان ذكره ابن حبان في الطبقة الرابعة من الثقات ، و الجملة الأولى أخرجها الطحاوي بسنده عن عبدالله بن عيسى عن عبدالله بن جبير عن أنس بن مالك قال كان رسول الله ﷺ يتوضأ برطلين و يقتسل بالصاع ، وفي رواية له يتوضأ بالمد و هو رطلان ، قال الطحاوي : فهذا أنس قد أخبر أن مد رسول الله ﷺ رطلان ، و الصاع أربعة أمداد ، فإذا ثبت أن المد رطلان ثبت أن الصاع ثمانية أرطال ، و ثالثاً بما أخرج الطحاوي فقال : حدثنا ابن أبي عمران قال أما علي بن صالح و بشر بن الوليد جميعاً عن أبي يوسف قال : قدمت المدينة فأخرج إلى من أثق به صاعاً فقال هذا صاع النبي ﷺ فقدرته فوجدته خمسة أرطال و ثلث رطل ، و سمعت ابن أبي عمران يقول : إن الذي أخرج هذا لأبي يوسف هو مالك بن أنس و سمعت أبا حازم يذكر أن مالكا سئل ذلك فقال هو تحرى عبد الملك لصاع عمر بن الخطاب فكان مالكا لما ثبت عنده أن عبد الملك تحرى ذلك من صاع عمر ، و صاع عمر صاع النبي ﷺ و قد قد صاع عمر على خلاف ذلك فحدثنا أحمد بن داود قال ثنا يعقوب بن حميد قال قال ثنا وكيع عن علي بن صالح عن أبي إسحاق عن موسى بن طلحة قال : الحجاجي صاع عمر بن الخطاب ، حدثنا أحمد قال ثنا يعقوب قال قال ثنا وكيع عن أبيه عن مغيرة عن إبراهيم قال : عيرنا صاع عمر فوجدناه حجاجياً ، و الحجاجي عنده ثمانية أرطال بالبغدادى ، حدثنا ابن أبي داود قال قال ثنا سفيان بن بشر الكوفي قال ثنا شريك عن مغيرة و عبيدة عن إبراهيم قال : وضع الحجاج قفيزه على صاع عمر فهذا أولى بما ذكر مالك من تحرى عبد الملك لأن التحرى ليس معه حقيقة ، وما ذكره إبراهيم و موسى بن طلحة من العيار معه حقيقة ، فهذا أولى ، انتهى .

قلت : و كان قد قد صاع عمر فأخرجه الحجاج و كان يمن على أهل العراق يقول في خطبته : يا أهل العراق يا أهل الشقاق و التفاق و مساوى الأخلاق الم أخرج لكم صاع عمر ، و لذلك سمى حجاجياً وهو صاع العراق ، و قال ابن الهمام في فتح القدير : وأما كون صاع عمر كذلك فأخرج ابن أبي شيبة : ثنا يحيى بن آدم قال : سمعت حسن بن صالح يقول : صاع عمر ثمانية أرتال ، و قال شريك أكثر من سبعة و أقل من ثمانية ، قال ابن الهمام : و قيل لا خلاف بينهم فان أبيوسف لما حرزه وجد خمسة و ثلثا برطل أهل المدينة وهو أكبر من رطل أهل بغداد لأنه ثلاثون أستاراً و البغدادي عشرون ، و إذا قابلت ثمانية بالبغدادي بخمسة و ثلث بالمدني وجدتهما سواء و هو أشبه لأن محمداً لم يذكر في المسألة خلاف أبي يوسف ولو كان لذكره على المعتاد و هو أعرف بمذهبه ، وحيثذ فالأصل كون الصاع الذى كان في زمن عمر هو الذى كان في زمن النبي ﷺ أولى بالاستصحاب إلى أن يثبت خلافه و لم يثبت ، و عند ذلك تكون تلك الزيادة التى فيما تقدم من رواية الدراقضى و هى لفظ ثمانية أرتال و رطلان صحيحة اجتهداً و إن كان في الرواة الذين في طريقهم ضعف إذ ليس يلزم من ضعف الراوى سوى ضعفها ظاهراً لا لانتفاء في نفس الأمر إذ ليس كلما يرويه الضعيف خطأ ، وهذا لتأييدها بما ذكر من الحكم الاجتهادى يكون صاع عمر هو صاع النبي ﷺ ، هذا و لا يخفى ما في واقعة أبي يوسف مع مالك لكون النقل عن المجهولين من النظر بل عدم ذكر محمد خلافه أقوى منها فيكون ذلك دليل ضعف وقوع أصل الواقعة لأبي يوسف و لو كان راويها ثقة لأن وقوع ذلك منه لعامة الناس ومشافهته إياهم به بما يوم شهرة رجوعه ولو كان كذا لم يخف على محمد فهو علة باطنة ، ثم اعلم أن ما أورده صاحب عون المعبود في هذا البحث من الطعن على الامام الطحاوى لا نلوث قلنا بذكره ولا يبرده ، فانه حسيه و هو مجاز عليه .

قال وسمعت أحمد يقول من أعطى في صدقة الفطر برطلنا هذا خمسة أرطال و ثلثا فقد أوفى ، قيل له الصيحاني (١) ثقل قال الصيحاني أطيب قال لا أدري .

[ قال ] أى أبو داؤد [ و سمعت أحمد يقول : من أعطى في صدقة الفطر برطلنا هذا ] أى بالبغدادى [ خمسة أرطال و ثلثا فقد أوفى ] أى قد أدى صدقة الفطر بالوفاء كاملا ، حاصل ذلك القول أنه لما ساوى عنده الصاع خمسة أرطال و ثلثا فن شأ أدى صدقته بمكيل صاع ، و من شأ أدى بوزن خمسة أرطال و ثلث رطل فأنهما مستويان ، قيل له أى اعترض عليه [ الصيحاني ثقل ] فإذا أدى منه خمسة أرطال و ثلثا هل يكون مؤدياً للواجب و موفياً له [قال] أى الامام أحمد فى جوابه و لم يتأمل فى الاعتراض حتى التأمل [ الصيحاني أطيب ] أى أطيب أنواع الثمر و أعلاها فكيف لا يكون إذا أعطى منه خمسة أرطال و ثلثا مؤدياً ، قال فى القاموس : الصيحاني من تمر المدينة نسب إلى صيحان لكبش كان يربط إليهما أو اسم الكبش الصباح و هو من تغيرات النسب كصنعاني انتهى ، ثم الامام أحمد لما تأمل فى وجه السؤال و علم أن حاصل الاعتراض أن الصيحاني من أنواع الثمر يكون أثقل من غيره فيكون ما يساوى منه خمسة أرطال و ثلثا وزناً لا يساوى صاعاً إذا كيل فى الصاع لتقله فلا يبلغ الصاع بل يكون أقل منه و الواجب بالنص صاع و قد قلت من أعطى خمسة أرطال و ثلثا فقد أوفى ، فى هذا الحال كيف يكون مؤدياً لصدقته فلم يحضره الجواب [ و قال لا أدري (٢) ] و أما عندنا الأحاف فلا يكون مؤدياً حتى يستوفى مقدار

(١) و فى لسان العرب فى حديث حكم عليه بالطلاق أنه سمي به لأنها صاحت بنخلة أخرى هذا النبي المصطفى و على المرتضى فقال عليه الصلاة والسلام إنما سمي نخل المدينة صيحانياً لأنه صاح بفضلي وفضلك ، و قال ابن رسلان : و كان كش اسمه صيحان شد بنخلة فنسب إليه (٢) وهذا غير ما فى التبرير إذ قال يعنى من أداها وزناً و لم يؤد بالكيل فقد أدى ما وجب فقل له إن الصيحاني أثقل من غيره ★

( باب في الغسل من الجنابة ) حدثنا عبد الله بن محمد النفيلي قال ثنا زهير قال ثنا أبو إسحاق قال ثنى <sup>(١)</sup> سليمان بن صرد عن جبير بن مطعم أنهم ذكروا عند رسول الله

الصاع (٢) .

[ باب في الغسل ] أى في كيفية وصفته [ من الجنابة ، حدثنا عبد الله بن محمد النفيلي قال ثنا زهير ] بن معاوية [ قال ثنا أبو إسحاق ] السيمى [ قال ثنى سليمان بن صرد ] بضم المهملة وفتح الراء ابن الجون الخزاعى أبو مطرف الكوفي له صحبة ، وكان اسمه في الجاهلية يسار فسماه النبي ﷺ سليمان سكن الكوفة وكان له شرف في قومه وشهد مع علي صفين وكان في من كتب إلى الحسين يسأله القدوم إلى الكوفة فلما قدمها ترك القتال معه فلما قتل قدم سليمان هو والمسبب بن نجبة الفزارى وجميع من خذله وقالوا ما لنا توبة إلا أن نقتل أنفسنا في الطلب بدمه فعسكروا بالنخيلة وولوا سليمان أمرهم ثم ساروا فالتقوا بعبيد الله بن زياد بموضع يقال له عين الوردة فقتل سليمان ومن معه سنة ٦٥ هـ وكان سليمان يوم قتل ابن ثلاث وتسعين سنة [ عن جبير ] بضم الجيم وفتح الموحدة مضغراً [ ابن مطعم ] بن عدى بن نوفل بن عبد مناف القرشى النوفلى ، قدم على النبي ﷺ في فداء

★ فيكون المساوى منه وزناً أقل كيلاً لثقله فهل تتأدى فطرته وهل طاب فعله ذلك ؟  
و قائل قال : هو الذى كان القاتل في قتل ، فقال أحمد : لا أدري هل تتأدى أم لا و عندنا لا تتأدى حتى يستوفى مقدار الصاع ، انتهى ، و ما في البذل أوضح و أوجه ، قال ابن رسلان : يشبه أن يكون المعنى لا أدري أيما أثقل ، انتهى ، و لم يشرح الكلام أكثر من هذا  
(١) و في نسخة : نا .

(٢) و هكذا عند الشافعية كما بسط في شرح الاحياء و هكذا حكى عن الحنابلة في المنهل .

ﷺ الغسل من الجنابة فقال رسول الله ﷺ أما أنا فأفيض  
على رأسي ثلاثاً و أشار بيديه كليهما .  
حدثنا محمد بن المثنى قال ثنا أبو عاصم عن حنظلة عن القاسم عن

أسارى بدر ثم أسلم بعد ذلك عام خير ، و قيل يوم الفتح كان يؤخذ عنه النسب  
و كان أخذ النسب عن أبي بكر مات سنة ٥٩ هـ [ أنهم ] أى بعض الصحابة  
[ ذكروا عند رسول الله ﷺ الغسل من الجنابة (١) ] وفى مسند أحمد قال تذاكرنا  
الغسل من الجنابة عند رسول الله ﷺ و فى رواية النسائي قال : تماروا فى الغسل  
عند رسول الله ﷺ فقال بعض القوم إنى لأغسل كذا و كذا و فى رواية البيهقي  
قال تماروا فى الغسل عند رسول الله ﷺ فقال بعض القوم أما أنا فأغسل رأسي  
كذا و كذا ، فعلم بهذه الروايات أن فى رواية أبي داود اختصاراً [ فقال رسول  
الله ﷺ أما [ بفتح الهمة وتشديد الميم ] أنا فأفيض ] أى الماء [ على رأسي (٢)  
ثلاثاً وأشار بيديه كليهما ] وقسم أما ما ذكره الحاضرون (٣) من الصحابة أى أما  
أنتم فتفعلون (٤) ما ذكرتم و أما أنا فافعل هكذا و فيه سنية التثليث فى الإفاضة على  
الرأس وألحق به غيره فإن الغسل أولى بالتثليث من الوضوء لمبى على التخفيف قلت :  
لكن بعض الأحاديث تدل على أنه كان يقصد بالثلاث الاستيعاب مرة لا التكرار  
مرات كما قررناه فى حاشية سنن أبي داود : وهكذا قال السندى ، فى شرح النسائي .  
[ حدثنا محمد بن المثنى قال ثنا أبو عاصم [ التيل ] عن حنظلة ] بن أبي

(١) المشهور أنه تعبد يخرج المني من الذكر ويغسل سائر بدنه لكن قال الاطباء  
إنه يخرج السم من المسامات عند الخروج من الشهوة . (٢) ظاهره يدل غلى  
أنهم ذكروا أكثر من الثلاث « ابن رسلان » (٣) وذكره مسلم فى باب استحباب  
إفاضة الماء على الرأس فقال بعض القوم أنا أغسل رأسي بكذا و كذا . (٤) فبين  
كل منهم فعل نفسه ، كذا فى التقرير .

عائشة قالت كان رسول الله ﷺ إذا اغتسل من الجنابة دعا بشئ نحو الحلاب فأخذ بكفيه فبدأ بشق رأسه الأيمن ثم الأيسر ثم أخذ بكفيه ★ فقال بهما على رأسه .

سفيان بن عبد الرحمن بن صفوان بن أمية الجمحي المكي كان وكيع إذا أتى على حديثه قال حدثنا حفظة بن أبي سفيان ، وكان ثقة ثقة ، عن أحمد أنه ثقة ثقة ، وعن ابن معين ثقة حجة ، ووثقه أبو زرعة و أبو داود والنسائي ، وذكره ابن حبان في الثقات ، و ذكره ابن عدى في الكامل و أورد له حديثاً استكره لعل العلة فيه من غيره و قال ابن المديني : كان عنده كتاب و لم يكن عندي مثل سيف مات سنة ٥١ هـ [ عن القاسم ] بن محمد [ عن عائشة قالت كان رسول الله ﷺ إذا اغتسل ] أى أراد الاغتسال [ من الجنابة دعا بشئ ] أى بانه [ نحو الحلاب ] أى على مقداره و قريباً منه قال في الجمع فدعا بانه نحو من صاع أى قدر صاع قال الخطابي : الحلاب إنا يسع قدر حلبة ناقة و قد ذكره محمد ابن إسماعيل في كتابه (١) وتأوله على استعمال الطيب في الطهور وأحسبه توهم أنه يريد به الحلاب الذى يستعمل في غسل الأيدي وليس هذا من الطيب فى شئ و إنما هو ما فسرته لك ومنه قول الشاعر :  
صاح هل رأيت أو سمعت براع : رد فى الضرع ما قرى فى الحلاب [ فأخذ ]  
منه الماء [ بكفيه فبدأ (٢) بشق رأسه الأيمن ] أى أدخل الماء فى شعور شق رأسه

(١) توضيحه أن الامام البخارى بوب عليه باب من بدأ بالحلاب أو الطيب وذكر فيه هذا الحديث ففرق الشراح فيه على ثلاث فرق بسطها الحافظ فى الفتح فقال جماعة وهم البخارى والغلط لا يسلم منه أحد . وقال آخرون فى الحديث تصحيف والصحيح الحلاب بالضم وتشديد اللام ماء الورد و قيل بالتوجيه قيل أراد تطيب البدن و قيل أشار إلى أن لا طيب قبله الخ . إلى آخر ما قال وبسط فى هامش اللامع . (٢) و فى التقرير أى يشرب الماء شعر رأسه يمينا ثم يساراً فالذكر أولاً الشرب والمذكور ثانياً هو الغسل . ★ و فى نسخة : بكفه .



حدثنا يعقوب بن إبراهيم قال ثنا عبد الرحمن يعني ابن مهدي عن زائدة بن قدامة عن صدقة قال ثنا جميع بن عمير أحد بني تيم الله بن ثعلبة قال دخلت مع أمي وخالتي على عائشة فسألتهما إحداهما كيف كنتم تصنعون عند الغسل فقالت

الأيمن ثم الأيسر ثم أخذ بكفيه فقال [ أى أشار [ بهما ] أى بكفيه [ على رأسه ] أى أفاض الماء بكفيه على جميع رأسه ، و أخرج البيهقي بسنده من طريق أبي عاصم عن حفظة عن القاسم عن عائشة أن رسول الله ﷺ كان يغتسل في حلاب قدر هذا و أرانا أبو عاصم قدر الحلاب يده فاذا هو كقدر كوز يسع ثمانية أرتال ثم يصب على شق رأسه الأيمن ثم يصب على شق رأسه الأيسر ثم يأخذ كفيه فصب وسط رأسه .

[ حدثنا يعقوب بن إبراهيم ] بن كثير العبدى مولى عبد القيس أبو يوسف الدورقي الحافظ البغدادي ، قال أبو حاتم : صدوق ، وقال النسائي ومسلمة والخطيب : ثقة ، و ذكره ابن حبان في الثقات ، مات سنة ٢٥٢ هـ [ قال ثنا عبد الرحمن يعني ابن مهدي عن زائدة بن قدامة عن صدقة ] بن سعيد الحنفي الكوفي قال أبو حاتم : شيخ ، و ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال البخاري : عنده عجائب : و قال الساجي : ليس بشئ ، وقال محمد بن وضاح : ضعيف [ قال ثنا جميع (١) بن عمير ] كلاهما بالتصغير [ أحد بني تيم الله بن ثعلبة ] التيمى أبو الأسود الكوفي ، قال ابن حبان : رافضى يضع الحديث ، وقال ابن نمير : كان من أكذب الناس وقال ابن عدى : عامة ما يرويه لا يتابع عليه ، قال البخاري : فيه نظر ، وقال أبو حاتم : كوفي تابعي من عنق الشيعة محله الصدق صالح الحديث ، وقال الساجي : له أحاديث منكر وفيه نظر وهو صدوق ، وقال العجلي : تابعي ثقة ، له عند الأربعة ثلاثة أحاديث وقد حسن الترمذي بعضها [ قال دخلت مع أمي وخالتي على عائشة فسألتهما إحداهما

(١) فهو يروى عن عائشة . كذا في التقرير .

عائشة كان رسول الله ﷺ يتوضأ وضوءه للصلاة ثم يفيض على رأسه ثلاث مرار (١) ونحن نفيض على رؤسنا خمسا من أجل الضفر .

حدثنا سليمان بن حرب الواشي ح (٢) وثنا مسدد قالنا حماد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت كان رسول الله ﷺ إذا اغتسل من الجنابة قال سليمان يديه

كيف كنتم تصنعون عند الغسل فقالت عائشة [ في جوابها ] كان رسول الله ﷺ [ أى إذا اغتسل ] يتوضأ (٣) وضوءه للصلاة ثم يفيض [ أى الماء ] على رأسه ثلاث مرار ونحن نفيض على رؤسنا (٤) خمسا من أجل الضفر [ بفتح الصاد المعجمة و سكون الفاء مصدر من باب ضرب أى من أجل قتل الشعر كان عائشة - رضئ الله عنها - أمرتهما بأن تفيضا على رؤسهما خمسا إذا كانتا مضمفورتى الشعر احتياطاً و ثلثا يبقى ريب فى أن الماء وصل أصول الشعر أم لا .

[حدثنا سليمان بن حرب الواشي (٥) ح وثنا مسدد قالنا حماد ] بن سلسة [عن هشام بن عروة عن أبيه] عروة [عن عائشة قالت : كان رسول الله ﷺ إذا

(١) و فى نسخة : مرات . (٢) وفى نسخة : بغير ح .

(٣) أوجبه الظاهرية و هو رواية عن أحمد و الشافعى ، و قال الجمهور : هو مندوب والغسل يجزئ عنها بشرط المضمضة و الاستنشاق عند من أوجهما فى الغسل كذا فى الأوجز ، انتهى ، قال ابن رسلان : هو سنة خلافاً لأبى ثور إذ قال : شرط للغسل ، قال ابن المنذر هو خلاف الإجماع ، انتهى ، وكذا حكى عنه ابن العربى وأجاب عن الحديث بثلاثة أجوبة . (٤) أى فى بعض الأوقات فلا ينافى ما سبق من ثلاث فى باب فى المرأة هل تنقص شعرها ، وكذا فى رواية المؤطا ثلاثاً . (٥) نسبة إلى بنى واشع بطن من الأزد .

يفرغ يمينه<sup>(١)</sup> و قال مسدد : غسل يديه و يصب الاناء على يده اليمنى ثم اتفقا فيغسل فرجه ، و قال مسدد يفرغ على شماله و ربما كنت عن الفرج ثم يتوضأ وضوءه<sup>(٢)</sup>

اغسل [ أى أراد الاغتسال ] من الجنابة [ و إلى هنا اتفق لفظ سليمان و مسدد ثم اختلفا ] قال سليمان : يبدأ بفرغ [ أى الماء ] يمينه [ على شماله ، كما فى نسخة ] و قال مسدد : غسل يديه و يصب [ و فى نسخة فصب ، أما النسخة الأولى فليس فيها واو إلا فى النسخة الدهلوية ، و أما النسخة المكتوبة و النسخة المصرية و النسخة التى فى عون المعبود فكلها خالية عن الواو ، و هو الأولى ] الاناء على يده اليمنى<sup>(٣)</sup> [ و حاصل قول مسدد<sup>(٤)</sup> أنه قال غسل هو يغسل أو لا يديه ، ثم ذكر صفة غسل اليدين بأنه يصب الماء من الاناء أولا على يده اليمنى ، ثم لم يذكر غسل اليسرى لأنه كان قد فهم من قوله : غسل يديه ، وكذلك ما رواه مسلم فى صحيحه عن أبي سلة بن عبد الرحمن قال : قالت عائشة كانت رسول الله ﷺ إذا اغتسل بدأ بيمينه فصب عليها من الماء فغسلها ، ثم صب الماء على الأذى الذى به يمينه و غسل عنه بشماله [ ثم اتفقا ] أى سليمان و مسدد بعد الاختلاف المذكور فقالا [ فيغسل فرجه<sup>(٥)</sup> و قال مسدد ] أى زاد مسدد بعد قوله « فيغسل فرجه »

(١) و فى نسخة : من يمينه على شماله . (٢) و فى نسخة : كوضوءه .

(٣) قال ابن رسلان : و هذا الأدب إذا كان فم الاناء ضيقاً كالابريق و نحوه يكون الاناء يساره و يصب به على يمينه و إذا كان واسعاً كالقدح يكون على يمينه . انتهى . (٤) و أوضح رواية كليهما فى التقرير فارجع إليه أن شئت .

(٥) قال ابن العربى فيه جواز ذكر الفرج للضرورة ولا يدخل فى الرفث ، ورد على الشافعى فى قوله بطهارة المتى أو رطوبة الفرج ، و ذكر فى الحديث ثلاثة عشر حكماً و رطوبة الفرج نجس عند الصاحين ، طاهر عند الامام ، و كذا فى الأصح عند الشافعية ، و سيأتى فى البذل تحت « باب المتى يصيب الثوب »

للصلاة ثم يدخل يديه <sup>(١)</sup> في الاتاء فيخلل شعره حتى إذا رأى أنه قد أصاب البشرة أو أتقى البشرة أفرغ على رأسه ثلاثاً فاذا★ فضل فضلة صبها عليه .

[ يفرغ على شماله ] أى يمينه [ و ربما كنت عن الفرج ] يعنى يقول مسدد إن عائشة ربما لم تذكر لفظ الفرج بل كنت عنها بلفظ آخر ، كما فى رواية مسلم ثم صب الماء على الأذى الذى به ثم اتفقا سليمان و مسدد و لم يختلفا إلى آخر الحديث فقالا [ثم] أى بعد الفراغ من غسل اليدين والاستنجاء [ يتوضأ وضوءه للصلاة (٢) ] ظاهره أنه كان يغسل (٣) رجله قبل غسل سائر البدن ، و قد ثبت أنه كان يغسلهما بعد التحنّى عن ذلك المكان و يجمع بأنه كان يفعل أحياناً كذا وأحياناً كذا أو يؤول بأنه كان يغسل رجله لازالة الحدث أولاً ثم يغسل بعد ذلك للظفاة و إزالة الطين ثانياً هكذا فى تقرير مولانا محمد يحيى - المرحوم - [ ثم يدخل يديه فى الاتاء ] أى يأخذ الماء منه [ فيخلل (٤) ] أى فیدخل الماء خلال [ شعره حتى إذا رأى أنه ] أى الماء [ قد أصاب البشرة ] أى بشرة (٥) الرأس [ أو أتقى البشرة ] هذا الشك من بعض الرواة [ أفرغ على رأسه ثلاثاً فاذا فضل (٦) فضلة ] أى بقية من الماء ،

(١) وفى نسخة : يده . (٢) قال الزرقانى عن الحافظ هو المحفوظ فى حديث عائشة فما فى مسلم عنها ثم يغسل رجله وهم تفرد به أبو معاوية إلخ .

(٣) به قال الشافعى و مالك فى المشهور عنه و رجحه الشافعى . (٤) قال ابن العربى : خلل رأسه خاصة و تخليل اللحية اختلفت الرواية فيه عن امامنا إلخ ، وقال الزرقانى هذا التخليل غير واجب اتفاقاً إلا أن يكون رأسه ملبداً بشئى ، وقال عياض : احتج به بعضهم على تخليل اللحية إما بالعموم أو بقياسه على الرأس ، انتهى ، ابن رسلان . (٥) أو المراد بشرة البدن بالذاك . التقرير ،

(٦) هذا ترخيص للتجاوز عن حد الضرورة إذا لم يبلغ حد التبذير كذا فى التقرير .

★ وفى نسخة : و إذا .

## حدثنا عمرو بن علي الباهلي ثنا محمد بن أبي عدي ثنا سعيد عن

قال في القاموس : الفضلة البقية كالفضل و الفضالة بالضم ، وقال في لسان العرب :  
و الفضل والفضلة البقية من الشيء و حركت في كليهما الفاء بالفتح [ صبا عليه ]  
و المراد بصب الفضلة عليه صباها على سائر الجسد ، كما في رواية النسائي : ثم يفرغ  
على رأسه ثلاثاً ثم يفيض على سائر جسده ، و في أخرى له : و يصب على رأسه ثلاثاً  
ثم يفيض على سائر جسده و في أخرى له : ثم يفيض على رأسه ثلاثاً ، ثم يصب  
عليه الماء ، و في أخرى له : ثم يصب على رأسه ثلاث غرف ثم يفيض الماء على  
جسده كله .

[ حدثنا عمرو بن علي الباهلي ] وهو عمرو بن علي بن بحر ، كذا في التقريب  
و تهذيب التهذيب و التاريخ الصغير للبخاري و تذكرة الحفاظ و الجمع بين رجال  
الصحيحين مكبراً ابن كثير بضم الكاف و فتح النون آخره زاي مصغراً ، و قال في  
الخلاصة في ترجمة بحر ضبطه عبد الغني بفتح الكاف الباهلي أبو حفص البصري الصيرفي  
الفلاس الحافظ أحد الأعلام ، قال النسائي : ثقة . و قال الدارقطني : كان من  
الحفاظ و بعض أصحاب الحديث يفضّلونه على ابن المديني و يتعصبون له ، و قد صنف  
العلل و التاريخ و هو إمام متقن ، و ذكره ابن حبان في الثقات : قال الحاكم :  
و قد كان عمرو بن علي أيضاً يقول في علي بن المديني ، و قد أجل الله تعالى عليهما  
جميعاً عن ذلك يعني أن كلام الاقران غير معتبر في حق بعضهم بعضاً إذا كان غير  
مفسر لا يقدح ، و قال صالح جزرة : ما رأيت في المحدثين بالبصرة أكيس من  
خياط و من أبي حفص الفلاس و كانا متهمين ، و قال مسلة بن قاسم : ثقة حافظ  
و قد تكلم فيه علي بن المديني و طعن في روايته عن يزيد بن زريع ، انتهى ، وإنما  
طعن في روايته عن يزيد ، لأنه استصرّفه فيه مات سنة ٢٤٩ هـ [ ثنا محمد بن أبي عدي ]  
منسوب إلى جده و هو محمد بن إبراهيم بن أبي عدي ، و يقال : إن كنية إبراهيم  
أبو عدي فعلى هذا يكون منسوباً إلى أبيه السلي مولاهم القسمل زل فيهم أبو عمرو

أبي معشر عن النخعي عن الأسود عن عائشة قالت : كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يغتسل من الجنابة بدأ بكفيه فغسلهما ثم غسل مرافقه و أفاض عليه الماء فاذا أنقاهما

البصري ، أحسن الثناء عليه عبد الرحمن بن مهدي ومعاذ بن معاذ و وثقه أبو حاتم و النسائي و ابن سعد ، و ذكره ابن حبان في الثقات و في الميزان : قال أبو حاتم : مرة لا يحتج به مات سنة ٢٩٤ هـ (١) [ ثنا سعيد ] بن أبي عروبة [ عن أبي معشر ] هو زياد بن كليب [ عن النخعي ] هو إبراهيم بن يزيد [ عن الأسود ] بن يزيد [ عن عائشة قالت : كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يغتسل من الجنابة بدء بكفيه فغسلهما ثم غسل مرافقه (٢) ] بفتح الميم و كسر الفاء و الغين المعجمة جمع رفع بضم الراء و فتحها و سكون الفاء و هي مغابن البدن أى مطاويه ، و ما يجتمع فيه الأوساخ كالابطين و أصول الفخذين و نحو ذلك و عن ابن الأعرابي أصول الديدن و الفخذين لا واحد من لفظها و في نسخة بالقاف و في أخرى بالعين المهملة (٣) قال الشيخ ولي الدين : و الأولى هي الصحيحة « مرقاة الصعود » (٤) ، [ و أفاض عليه الماء ] الظاهر (٥) أن الضمير يرجع إلى رسول الله ﷺ و في الحديث تقديم وتأخير

- (١) كذا في الأصل و هو مقتضى كونه من التاسعة لكن صرح في التهذيب والميزان و الكاشف و الخلاصة سنة ٥١٩٤ هـ ، فتأمل .
- (٢) قال صاحب العون : كنى به عن الفرغ لرواية إذا التقى الرفقان و جب الغسل . (٣) لم أجد في معناه ما يناسب المحل في القاموس ولا في المجموع .
- (٤) قال ابن رسلان : روى مرافقه بالقاف و الغين و على الأول غسل الأيدي مع المرافق و على الثاني مطاوى البدن فليتعمد كل ذلك فإنه يجب إيصال الماء في الغسل إلى غضون الديدن كداخل السرة و باطن الأذنين و الابطين و ما بين الإليتين و أصابع الرجلين و كل ذلك متفق عليه . (٥) قال ابن رسلان : استدل به من لم يقل بذلك و أوله غيره أنه بمعنى الغسل ، و قال ابن العربي : إن حكم ذلك على الاحتياط .

أهوى بهما إلى حائط ثم يستقبل الوضوء و يفيض الماء على رأسه . حدثنا الحسن بن شوكر ثنا هشيم عن عروة الهمداني ثنا الشعبي قال قالت عائشة لئن شئت لأرينكم أثر يد رسول الله ﷺ في الحائط حيث كان يغتسل من الجنابة .

و أصل العبارة ثم غسل فرجه ثم مرافقه فإذا أقامهما أى الفرج والمرافق أو اليدين أهوى بهما أى أمال باليدين نحو حائط ليدلكهما تنظيفاً ثم يستقبل الوضوء و يفيض الماء على رأسه وأفاض عليه الماء أى على جسده، ويمكن (١) أن يرجع الضمير إلى المرافق بتأويل ما ذكره فينشد لا يحتاج أن يقال فيه تقديم و تأخير [ فإذا أقامهما ] من النجاسة [ أهوى بهما (٢) ] أى أمالهما [ إلى حائط ] ليغسلهما بالتراب فيكون أنظف [ ثم يستقبل الوضوء و يفيض ] أى يصب [ الماء على رأسه ] .

[ حدثنا الحسن بن شوكر ] بفتح أوله والكاف والراء البغدادي أبو علي ذكره ابن حبان في الثقات ، قيل إن البخاري روى عنه [ ثنا هشيم ] بن بشير [ عن عروة الهمداني ] هو عروة بن الحارث أبو فروة الهمداني السكوني ، و هو الأكبر، وثقه ابن معين و ذكره ابن حبان في ثقات التابعين روى له البخاري مقروناً بغيره [ ثنا الشعبي ] هو عامر (٣) [ قال قالت عائشة لئن شئت لأرينكم أثر يد رسول الله ﷺ في الحائط حيث كان يغتسل من الجنابة ] و يضرب الحائط (٤) يده و يغسله بترابه و هذا يدل على أنه ﷺ كان كثيراً ما يغسل يده بالتراب في الغسل .

(١) كذا في التقرير، فقال يحتمل أن يراد بالمرافق الذكر مع لواحقه فالضمير إليه .  
(٢) فيه إشارة إلى نجاسة المني وإلا لا يحتاج إلى مثل هذه الشدة (٣) لم يسمعه الشعبي عن عائشة فهو مرسل ، ابن رسلان ، (٤) و فيه أيضاً إشارة إلى نجاسة المني ، قال ابن رسلان : و في الطبراني بسنده عن ابن مسعود السنة في الغسل من الجنابة أن تغسل كفك حتى تنقي ثم تدخل يدك في الإناة فتغسل فرجك حتى ينقي ثم تضرب يسارك على الحائط أو الأرض فتدلكها ، الحديث .

حدثنا مسدد بن مسرهد نا عبد الله بن داؤد عن الأعمش  
عن سالم عن كريب قال ثنا ابن عباس عن خالته ميمونة  
قالت وضعت للنبي ﷺ غسلا يغتسل به من الجنابة فاكفأ  
الأناء على يده اليمنى فغسلها مرتين أو ثلاثاً ثم صب على  
فرجه فغسل فرجه بشماله ثم ضرب يده الأرض فغسلها  
ثم تمضمض \* واستنشق و غسل وجهه و يديه ثم صب

[ حدثنا مسدد بن مسرهد نا عبدالله بن داؤد عن الأعمش ] سليمان [ عن سالم ]  
بن أبي الجعد [ عن كريب ] بن أبي مسلم الهاشمي مولا م أبو رشدين أدرك عثمان  
وثقه ابن معين و النسائي وابن سعد ، و ذكره ابن حبان في الثقات ، مات بالمدينة  
سنة ٥٩٨ [ قال ثنا ابن عباس ] عبدالله [ عن خالته ميمونة ] بنت الحارث العامرية  
الهلالية زوج النبي ﷺ ، قيل كان اسمها يرة فسمها رسول الله ﷺ ميمونة وتوفيت  
بسرف حيث نبى بها رسول الله ﷺ ، و هو بين مكة و المدينة على عشرة أميال  
من مكة ، سنة ٥٥١ ، وصلى عليها عبدالله بن عباس [ قالت وضعت (١) للنبي ﷺ  
غسلا ] قال في درجات مرقاة الصعود : كقفل ما يقتل به كأكمل لما يؤكل و بكسر  
غينه ضبطه ابن باطش (٢) و ابن دقيق العيد و ابن سيد الناس فغلطوا فيه [ يغتسل  
به من الجنابة فأكفأ (٣) ] أى أمال [ الأناء على يده اليمنى فغسلها مرتين أو ثلاثاً (٤)

(١) فيه استخدام الزوج للزوجة و المسألة من كتاب التكاثر قاله ابن العربي .  
قلت : و تقدم في هامش في باب غسل السواك (١) كذا في الدرجات ، و في  
تهذيب اللغات للتووى ابن باطش و هو المعروف (٣) بسط ابن العربي معنى  
الأكفأ (٤) قال ابن رسلان : الشك من الأعمش كما في البخارى و أخرج أبو  
عروة عن فضيل عن الأعمش ثلاثاً بدون الشك فعلم أن الأعمش شك أولاً ثم  
جزم لأن سماع فضيل متأخر \* و في نسخة مضمض .



على رأسه و جسده ثم تتحى ناحية فغسل رجله فناولته  
المنديل فلم يأخذه و جعل ينفض الماء عن جسده فذكرت  
ذلك لابراهيم فقال كانوا لا يرون بالمنديل بأساً و لكن  
كانوا يكرهون العادة، قال أبوداؤد قال مسدد قلت لعبدالله

ثم صب على فرجه فغسل فرجه بشماله ثم ضرب يده (١) [ أى اليسرى ] الأرض  
فغسلها [ أى بالتراب ] ثم تمضمض و استنشق و غسل وجهه و يديه ثم صب (٢)  
على رأسه و جسده ثم تتحى [ أى عن موضع غسله ] ناحية [ أى جانباً ] فغسل  
رجله فناولته المنديل [ بكسر الميم ما يحمل فى اليد للوسخ و الامتھان فلم يأخذه (٣)  
و جعل ينفض (٤) الماء ] أى يزيله [ عن جسده فذكرت ذلك لابراهيم ] هذا  
قول الأعمش يعنى ما حدثنى (٥) به سالم ذكرته لابراهيم التميمى و سألته عن المسح  
بالمنديل هل يجوز ذلك [ فقال كانوا ] أى الصحابة [ لا يرون بالمنديل بأساً ] أى  
لا يمتنعون عن استعمال المنديل [ و لكن كانوا يكرهون العادة (٦) ] أى الاعتداء

(١) قال ابن بطال هذا محمول على أنه كان على يده أذى من نجاسة، انتهى، وأنت  
خير بما فيه و تقدم الكلام على هذا مفصلاً فى باب الاستنجاء بالماء (٢) لم يذكر  
فيه مسح الرأس و هو مذكور فيما تقدم و صرف ابن العربى حديث عائشة إلى  
حديث ميمونة (٣) و كرهه أنس (٤) قال ابن رسلان فيه جواز النفض ، ومن  
منعه لأن النافض كالتمترم ( كذا فى الأصل ) بماء الوضوء ، و فى التقرير إن كان  
على الحقيقة فيان للجواز لأن الوضوء يوزن فيستحب إبقاؤه و إن كان على المجاز  
بأن يراد انتفاض الماء بنفسه لا بفعله عليه الصلاة و السلام لكنه لما كان قائماً به  
ظاهراً نسب إليه . و ذكر الترمذى « باب المنديل فى الوضوء » مستقلاً و شرحه  
ابن العربى و العيى و بسطاً فى الروايات الدالة على المنديل ، و فى الكرمانى عن  
النوى فيه خمسة أوجه (٥) كذا فى التقرير (٦) قال ابن رسلان : أى العادة  
التي ألفوها فى الجاهلية .

## بن داود كانوا يكرهونه للعادة فقال هكذا هو ولكن وجدته في كتابي هكذا .

بذلك [ قال أبو داود قال مسدد قلت لعبد الله بن داود كانوا يكرهونه للعادة ] أى بتقدير الاستفهام هل المراد بهذا كانوا يكرهونه للعادة أى لأجل العادة [ فقال ] أى عبد الله بن داود [ هكذا هو ] أى ما قلت لى هو المراد (١) [ ولكن وجدته في كتابي هكذا (٢) ] أى لفظ العادة بغير اللام الجارة مروي عن الأستاذ ، اختاف العلماء في تأخير غسل الرجلين في الغسل فمن مالك إن كان المكان غير نظيف فالمستحب تأخيرهما ، و عند الحنفية سنة الغسل أن يقدم الوضوء عليه إلا غسل الرجلين فإنه يؤخره إذا كان قائماً في مستقع الماء أو على تراب بحيث يحتاج إلى غسلها بعد ذلك ، أما لو قام على حجر أو لوح بحيث لا يحتاج إلى غسلها مرة أخرى فلا يؤخر غسلها ، و عند الشافعية في الأفضل قولان : أحدهما و أشهرهما أن يكمل وضوءه لأن أكثر الروايات كذلك ، وأما المسح بالتدليل فلا يكره عند مالك والثوري وتمسكوا بحديث قيس بن سعد الذي أخرجه ابن ماجه وأبو داود و لفظه : فاغتسل ثم ناوله ماعقة مصبوغة بزعفران أو ورس فاشتمل بها ، و في الترمذي من حديث عائشة قالت كان للنبي ﷺ خرقه ينشق بها بعد الوضوء ، و في سننه أبو مااذ و هو ضعيف ، و أيضاً في الترمذي من حديث معاذ : رأيت رسول الله ﷺ إذا توضأ مسح وجهه بطرف ثوبه ، قال الحافظ : وإسناده ضعيف و أخرج ابن ماجه عن سلمان الفارسي أن رسول الله ﷺ توضأ فقلب جبة صوف فمسح بها وجهه ،

(١) فظاهر كلام ابن رسلان : أى في حفظي كذا كما يظهر مما نقلته في صدر الكتاب (٢) قال ابن رسلان : قال أصحاب الحديث : إذا وجد في الكتاب خلاف الحفظ فإن حفظه من الكتاب فليرجع إليه ، و إن حفظه من فم الشيخ ولا تردد في حفظه فليعتمد حفظه و الأولى أن ينبه كما قاله المصنف : في حفظي كذا و كتابي كذا ، انتهى .

حدثنا الحسين بن عيسى الخراساني نا ابن أبي فديك عن  
ابن أبي ذئب عن شعبة قال إن ابن عباس كان إذا اغتسل  
من الجنابة يفرغ يده اليمنى على يده اليسرى سبع مرار

و قال الحنفية : يستحب أن يمسح بدهنه بمنديل بعد الغسل و إن كان فيها أحاديث  
ضعيفة لكن يجوز العمل بالضعيف في الفضائل ، و أيضاً حصل له قوة بتعدد الطرق  
و كرهه بعضهم ، قال الترمذي : ومن كرهه إنما كرهه من قبل أنه قيل إن الوضوء  
يوزن ، و روى ذلك عن سعيد بن المسيب والزهرى ، قال الشوكاني : و بهذا قال  
عمرو بن أبي ليلى وغيره و استدلوا بما رواه ابن شاهين عن أنس أن رسول الله  
لم يكن يمسح وجهه بالمنديل بعد الوضوء ولا أبو بكر ولا عمر ولا علي ولا ابن مسعود  
قال الحافظ : و إسناده ضعيف ، و أيضاً لا دليل فيه على الكراهة لأنه يمكن تركهم  
استعمال المنديل عند ما رأهم أنس لأغراض أخر .

[ حدثنا الحسين بن عيسى الخراساني نا ابن أبي فديك ] هو محمد بن اسماعيل  
بن مسلم بن أبي فديك مصغراً ، واسمه دينار ، قال ابن معين : ثقة ، وقال النسائي :  
ليس به بأس ، و ذكره ابن حبان في الثقات ، و قال ابن سعد : كان كثير الحديث  
ليس بحجة ، مات سنة ٢٠٠ هـ [ عن ابن أبي ذئب عن شعبة ] بن دينار الهاشمي  
مولي ابن عباس أبو عبد الله ، و يقال أبو يحيى المدني عن أحمد ما أرى به بأساً  
و عن ابن معين : ليس به بأس ، و قال ابن أبي خيثمة عن ابن معين : لا يكتب  
حديثه ، و قال مالك : ليس بثقة ، و قال الجوزجاني و النسائي : ليس بقوى ، و قال  
ابن سعد : لا يحتاج به ، و قال أبو زرعة و الساجي : ضعيف ، و قال أبو حاتم :  
ليس بالقوى ، و قال البخاري : يتكلم فيه مالك و يحتمل منه ، و قال ابن حبان :  
روى عن ابن عباس مالا أصل له ، و قال ابن عدى : لم أجد له حديثاً منكراً  
فأحكم عليه بالضعف إلا حديثاً واحداً ، و لعل البلاء من تليذه ، و قال : أرجو  
أنه لا بأس به [ قال إن ابن عباس كان إذا اغتسل من الجنابة يفرغ يده اليمنى على

ثم يغسل فرجه فئسى مرة كم أفرغ فسألنى كم أفرغت؟ فقلت لا أدرى فقال لا أم لك وما يمنعك أن تدرى ثم يتوضأ وضوءه للصلاة ثم يفيض على جلده الماء ثم يقول هكذا كان رسول الله ﷺ يتطهر .

حدثنا قتيبة بن سعيد نا أيوب بن جابر عن عبدالله بن عاصم

يده اليسرى سبع مرار [ يمكن أن يحمل هذا العدد على ما كانت قبل في ابتداء الاسلام ثم نسخ ولعل ابن عباس لم يقل بنسخه أو الحديث ليس بحجة لضعفه ] ثم يغسل فرجه فئسى [ ابن عباس ] مرة كم أفرغ [ أى نسي عدد لإفراغ الماء عليه ] فسألنى كم أفرغت؟ فقلت لا أدرى [ كم أفرغت سبعاً أو أقل ] فقال [ أى ابن عباس ] لا أم لك [ هو سب وذم يقال عند المعبة ] وما يمنعك أن تدرى [ أى أى شئ يمنعك أن تتعلم منى (١) ] ثم يتوضأ وضوءه للصلاة ثم يفيض على جلده الماء ثم يقول هكذا كان رسول الله ﷺ يتطهر [ .

[ حدثنا قتيبة بن سعيد نا أيوب بن جابر ] بن سيار بن طارق السجيمى مصغراً أبو سليمان اليمامى ثم الكوفى ، قال أحمد : حديثه يشبه حديث أهل الصدق ، وقال ابن معين : ضعيف ليس بشئ ، و كان على بن المدينى يضع حديث أيوب بن جابر أى يضعفه ، و قال النسائى : ضعيف ، و قال أبو زرعة : واهى الحديث ضعيف ، و قال أبو حاتم : ضعيف الحديث ، و قال ابن عدى : هو ممن يكتب حديثه ، و قال البخارى فى الأوسط : هو أوثق من أخيه محمد ، و قال عمرو بن على : صالح [ عن عبد الله بن عاصم ] بمهملتين و ضم أوله و يقال : ابن عصمة أبو علوان بضم المهملة و سكون اللام ، الحنفى العجلي أصله من أهل اليمامة و حديثه فى الكوفة ، قال ابن معين : ثقة ، و قال أبو زرعة : ليس به بأس ؛ و قال أبو حاتم : شيخ ، وذكره

(١) فيه تنبيه على المراقبة لأفعال المشايخ كذا فى الحاشية ، كذا فى التقرير .

عن عبد الله بن عمر قال كانت الصلاة خمسين والغسل من الجنابة سبع مرار<sup>(١)</sup> وغسل البول من الثوب سبع مرار فلم يزل رسول الله ﷺ يسأل حتى جعلت<sup>(٢)</sup> الصلاة خمساً والغسل من الجنابة<sup>(٣)</sup> مرة وغسل البول من الثوب مرة.

ابن حبان في الثقات و قال : يخطئ كثيراً ، وقد ذكره ابن حبان أيضاً في الضعفاء فقال منكر الحديث جداً على قلة روايته يحدث عن الأثبات ما لا يشبه أحاديثهم حتى يسبق إلى القلب أنها موهومة أو موضوعة [ عن عبد الله بن عمر ] بن الخطاب [ قال كانت الصلاة ] أى فى الابتداء حين فرضت<sup>(٤)</sup> [ خمسين ] أى صلاة [ والغسل من الجنابة سبع مرار وغسل البول ]<sup>(٥)</sup> من الثوب سبع مرار فلم يزل رسول الله ﷺ يسأل [ ربه التخفيف ] حتى جعلت<sup>(٦)</sup> [ أى بقيت ] الصلاة خمساً والغسل من الجنابة مرة وغسل البول من الثوب مرة [ وأعلم أنه اختلف فى غسل البول من الثوب هل يكفيه غسله مرة واحدة أو لا بد من الغسل ثلاثاً ، فعند الشافعى يظهر بالغسل<sup>(٧)</sup> مرة واحدة اعتباراً بالحدث إلا فى ولوغ الكلب ، وأما عند

(١) وفى نسخة : مرات (٢) وفى نسخة : جعل (٣) وفى نسخة : غسل الجنابة.

(٤) قال ابن رسلان أى كانت أمة موسى مكلفين بها ، قال القرطبي : ولم يكلف بها غيرها من الأمم و عالجهم موسى على إقامتها كما يدل عليه قوله : إني بلوت بنى إسرائيل (٥) و هو رواية لأحمد و الثانية مثل الشافعى « ابن رسلان » (٦) فيه النسخ قبل العمل وأنكره بعض الخنفية قاله ابن رسلان (٧) واختاره ابن العربى و أبطل الثلاث و قال : قال أحمد : يجب غسل سائر التجاسات سبعاً و عندنا زوال العين و لو بمرة ، كذا فى الشافعى ، و فى المهمل غسل الثوب مرة مذهب الشافعية والمالكية ، غير أن الشافعية قالوا يندب التلث لكن محله إذا زالت التجاسة و إلا يجب التكرار حتى يزول وهو إحدى الروايتين عن أحمد واختاره صاحب المغنى و الثانية له التيسيع .

حدثنا نصر بن علي نا الحارث بن وجيه<sup>(١)</sup> نا مالك بن دينار عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال قال رسول

الحنفية في ظاهر الرواية أنه لا يطهر إلا بالغسل ثلاثاً لما روى عن النبي ﷺ أنه قال: يغسل الاناء من ولوغ الكلب ثلاثاً، فقد أمر بالغسل ثلاثاً في النجاسة التي هو غير مرئي، و أيضاً روى أنه قال: إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يغمس يده في الاناء حتى يغسلها ثلاثاً فإنه لا يدرى أين باتت يده أمر بالغسل ثلاثاً عند توم النجاسة فعند تحققها أولى ثم التقدير بالثلاث ننسبنا ليس بلام بل هو مفوض إلى غالب رأيه و أكبر ظنه و إنما ورد النص بالتقدير بالثلاث بناءً على غالب العادات فان الغالب أنها تزول بالثلاث ولأن الثلاث هو الحد الفاصل لابلاء العذر كما في قصة الحضرة مع موسى عليهما السلام حيث قال له موسى في المرة الثالثة « قد بلغت من لدني عذراً » .

[ حدثنا نصر بن علي نا الحارث بن وجيه<sup>(٢)</sup> ] الراسي أبو محمد البصري، قال ابن معين: ليس بشئ، و قال أبو حاتم و النسائي: ضعيف، و قال البخاري: في حديثه بعض التاكير، و عن أبي داود: حديثه منكر وهو ضعيف، و قال الساجي: ضعيف الحديث، و قال العقيلي: ضعفه نصر بن علي، و قال يعقوب بن سفيان: بصري لين الحديث، و قال الطبري: ليس بذلك، و قال الترمذي: الحارث بن وجيه، و قيل وجيه: شيخ ليس بذلك [ نا مالك بن دينار ] السامي بمهمله مولاهم أبو يحيى كان من علماء البصرة و زهادها المشهورين و كان يكتب المصاحف بالأجرة

(١) وفي نسخة بزياده الراسي (٢) يفتح الواو و كسر الجيم و سكون الياء و حكي الترمذي فتح الواو و سكون الجيم ثم باءاً مؤحدة، و قيل سكون الحاء المهملة قاله ابن رسلان، و قال ابن العربي: الحارث بن وجيه الراسي منكر الحديث، ذكر هذا الحديث.

## الله ﷻ إن تحت كل شعرة جنازة فاغسلوا الشعر وأتقوا البشر

و يتقوت بأجرته و لا يأكل شيئاً من الطيبات وكان من المتعقدة الصبر و المتقشفة الحشن كان أبوه من سبي سجستان ، و قيل من كابل ، قال النسائي : ثقة ؛ و ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال ابن سعد : كان ثقة ، و قال بعضهم : صالح الحديث ، وقال الأزدى : يعرف وينكر ، قال في الميزان : استشهد به البخارى والنسائي ، مات سنة ١٣٠هـ [عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ إن تحت كل شعرة جنازة] [الشعرة بفتح الشين و سكون العين ، قال في القاموس : الشعر ويمرّك نبتة الجسم مما ليس بصوف و لا وبر جمعه شعور و شعار و أشعار ، الواحد شعرة ، وقد يكتنى بها عن الجميع] [فاغسلوا الشعر] بفتح العين و يسكن أى جميعه فلو بقيت شعرة واحدة لم يصل إليه الماء بقيت جنازة [و أتقوا] من الاتقاء [البشر] قال القارى : قال ابن الملك : البشرة ظاهر الجلد أى نظفوها من الوسخ فلو منع الوسخ يعنى كالطين اليابس و العجين و الشمع وصول الماء لم يرفع الجنازة ، قال الخطابي : ظاهر هذا الحديث يوجب تقص القرون و الضفائر إذا أراد الاغتسال من الجنازة لأنه لا يكون شعره كله شعرة شعرة مغسولا إلا بنقضها وإليه ذهب إبراهيم النخعي و قال عامة أهل العلم بإصال الماء إلى أصول الشعر و إن لم ينفذ شعره يجرئه .

قلت : عند الحنفية فرق في هذا الحكم بين الرجل والمرأة فان الشعر المسترسل من ذوائبها غسله ووضع في القسل إذا بلغ الماء أصول شعرها بخلاف الرجل فإنه يجب عليه إصال الماء إلى أثناء الشعر لما في مسلم من حديث أم سلمة قال قلت : يا رسول الله إني امرأة أشد ضفر رأسي أفأتقضه في غسل الجنازة فقال لا ، الحديث ، قال الخطابي : وقد يحتاج به من يوجب الاستئثار (١) في الجنازة لما في داخل الأنف من الشعر و احتج بعضهم في إيجاب المضمضة بقوله « وأتقوا البشرة » و زعم أن

(١) كذا استدلل به صاحب السعاية .

قال أبو داؤد الحارث بن وجيه حديثه منكر وهو ضعيف .  
حدثنا موسى بن إسماعيل نا حماد أنا عطاء بن السائب عن

داخل القم من البشرة ، و هذا خلاف قول أهل اللغة لأن البشرة عندهم ما ظهر من  
البدن يباشره البصر من الناظر إليه ، و أما داخل الآنف و القم فهو الأدمة ،  
والعرب تقول : فلان مؤدم مبشر ، إذا كان حسن الظاهر مخبوء الباطن ، قلت : قال  
في القاموس : والأدمة محركة باطن الجلد التي تلي اللحم أو ظاهره الذي عليه الشعر ، وما  
ظهر من جلد الرأس ، ورجل مؤدم مبشر ككرم حاذق مجرب جمع لين الأدمة  
وخشونة البشرة [ قال أبو داؤد : الحارث بن وجيه حديثه منكر و هو ضعيف (١) ]  
و قد مر بيان المنكر فيما تقدم .

[ حدثنا موسى بن إسماعيل نا حماد ] بن سلمة [ أنا عطاء بن السائب ] بن  
مالك و يقال زيد ، و يقال يزيد الثقفي أبو السائب أو أبو زيد أو أبو يزيد  
أو أبو محمد الكوفي ، قال عبد الله بن أحمد عن أبيه : ثقة ثقة رجل صالح ، وقال أبو  
طالب عن أحمد : من سمع منه قديماً فسماعه صحيح ، ومن سمع منه حديثاً لم يكن  
بشيئ ، سمع منه قديماً سفيان وشعبة ، و سمع منه حديثاً جرير و خالد و إسماعيل  
و علي بن عاصم ، و قال شعبة : حدثنا عطاء بن السائب وكان نسباً ، و قال ابن  
معين : عطاء بن السائب اختلط و جميع من سمع من عطاء سمع منه في الاختلاط  
إلا شعبة والثوري ، وقال أبو حاتم : في حديث البصريين عنه تخالط كثيرة لأنه  
قدم عليهم في آخر عمره ، وعن يحيى القطان قال : سمع منه حماد بن زيد قبل أن يتغير ،  
وقال الدارقطني : دخل عطاء البصرة مرتين ، فسمع أيوب و حماد بن سلمة في الرحلة

(١) و نقل ابن رسلان ضعفه عن الدارقطني و غيره مفصلاً ، انتهى ، قلت :  
لكن الجمهور لم يلتفتوا إلى نكارتة حيث استدلوا به على وجوب تخليل اللحية في  
غسل الجنابة كما تقدم عن ابن سيد الناس .



زاذان عن علي قال إن رسول الله ﷺ قال : من ترك موضع شعرة من جنابة لم يغسلها فعل بها كذا وكذا من

الأولى صحيح ، و قال العقبلي : تغير حفظه ، و سماع حماد بن زيد منه قبل التغير و قال العقبلي أيضاً : و سماع حماد بن سلمة بعد الاختلاط ، و قال ابن الجارود في الضعفاء : حديث سفيان و شعبة و حماد بن سلمة عنه جيد ، و حديث جرير و أشباهه ليس بذلك ، و قال يعقوب بن سفيان هو ثقة حجة ، و ما روى عنه سفيان و شعبة و حماد بن سلمة سماع هؤلاء سماع قديم ، قال الحافظ بعد ما نقل كلام أهل الجرح والتعديل : فيحصل لنا من مجموع كلامهم أن سماع سفيان الثوري و شعبة و زهير و زائدة و حماد بن زيد و أيوب عنه صحيح و من عداهم يتوقف فيه إلا حماد بن سلمة فاختلف قولهم فيه و الظاهر أنه سمع منه مرتين : مرة مع أيوب كما يؤى إليه كلام الدارقطني ، و مرة بعد ذلك لما دخل إليهم البصرة و سمع منه مع جرير و ذويه [ عن زاذان ] بزاي و ذال معجمتين أبو عبد الله ، و يقال أبو عمر الكندي مولاهم الكوفي الضرير البزار ، يقال إنه شهد خطبة عمر بالجالية في سنة ١٦ ، قال ابن معين ثقة : لا يسأل عن مثله ، و قال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث ، و قال الخطيب : كان ثقة ، و قال العجلي : كوفي تابعي ثقة ، و قال ابن عدى : أحاديثه لا بأس بها إذا روى عن ثقة ، و قال الحاكم : أبو أحمد ليس بالمتين عندهم ، و قال ابن حبان في الثقات : كان يخطئ كثيراً ، مات سنة ٨٢ هـ .

[ عن علي ] بن أبي طالب [ قال ] أي علي [ إن رسول الله ﷺ قال من ترك موضع شعرة من جنابة [ متعلق بقوله ترك أي من محل جنابة فن تبعضية أو كانتا من محل جنابة فيكون صفة لموضع [ لم يغسلها ] صفة موضع وأنت الضمير باعتبار المضاف إليه ويحتمل أن يرجع الضمير إلى المضاف إليه ، كما في قوله تعالى : «أو لحم خنزير فإنه رجس» على الراجح ، و كقول الله عز وجل «عذاب النار التي كنتم بها

النار قال على فمن ثم عادت رأسى فمن ثم عادت رأسى  
فمن ثم عادت رأسى وكان يجز شعره رضى الله عنه .  
( باب فى الوضوء بعد الغسل ) حدثنا عبد الله بن محمد  
النفيل نا زهير نا أبو إحاق عن الأسود عن عائشة قالت

تكذبون ، [ فعل بها ] أى بسبب تلك الشعرة [ كذا وكذا من النار ] كتابتين (١)  
عن العدد. أى يصاعف له العذاب أضعافاً كثيراً قاله الطيبي : و قال البعض إما كناية  
عن أقبح ما يفعل به أو إيهام من شدة الوعيد [ قال على فمن ثم ] أى من أجل  
هذا التهديد والوعيد الشديد [ عادت رأسى فمن ثم عادت رأسى فمن ثم عادت رأسى ]  
بتقدير المضاف أى عادت شعر رأسى أى عاملت مع شعر رأسى معاملة العدو مع العدو  
لجزونه وقطعته مخافة أن لا يصل الماء إلى جميع شعرى وجلد رأسى [ وكان ] أى  
على [ يجز ] أى يحلق [ شعره رضى الله عنه ] وبهذا الحديث ، استدلل الطيبي على  
سنية حلق الرأس لتقريره ﷺ ولأنه من الخلفاء الراشدين الذين أمرنا بمتابعة سنتهم  
وردد عليه القارى وابن حجر فقالا : إن فعله رضى الله عنه إذا كان مخالفاً لسنة  
عليه الصلاة والسلام وبقية الخلفاء يكون رخصة (٢) لاسنة .

[ باب فى الوضوء بعد الغسل ] أى إذا توضأ فى الغسل هل يجب عليه أن  
يعيده بعد الغسل أم لا .

[ حدثنا عبد الله بن محمد النفيل نا زهير ] بن معاوية [ نا أبو إسحاق ] السيعى

(١) كذا فى المرقاة . (٢) وفى المعنى اتخاذ الشعر أفضل من إزالته والحلق  
مكروه فى إحدى روايتى أحمد لقوله عليه الصلاة والسلام فى الخوارج : سيئام  
التحليق لجعله علامة لهم . وقال عمر فى صبيغ لو وجدتكم مخلوقاً لضربت بالسيف  
وروى عنه عليه الصلاة والسلام لا توضع التواصى إلا فى حج أو عمرة رواه  
الدارقطنى ، وقال ابن عباس الذى يحلق رأسه فى المصر شيطان والأخرى لأحمد  
لا يكره لكن أفضل لحديث ابن عمر عند مسلم إلقه كله أو أتركه كله وسيأتى  
عند أبى داود البسط فيه فى باب حلق الرأس .

كان رسول الله ﷺ يغتسل ويصلي الركعتين وصلاة الغداة ولا أراه يحدث وضوءاً بعد الغسل .

( باب في المرأة هل تنقض شعرها عند الغسل ) حدثنا زهير بن حرب و ابن السرح قالنا ناسفيان بن عيينة عن أيوب بن موسى عن سعيد بن أبي سعيد عن عبد الله بن

[ عن الأسود ] بن يزيد [ عن عائشة قالت كان رسول الله ﷺ يغتسل ويصلي الركعتين ] أى سنة الفجر قبل صلاة الغداة [ وصلاة الغداة ] أى ركعتي الفرض [ ولا أراه يحدث ] أى يحدث [ وضوءاً بعد الغسل (١) ] هل يكتفى بالوضوء الذى توفى فى الغسل و هذه المسألة (٢) مجمع عليها .

[ باب في المرأة (٣) هل تنقض (٤) شعرها عند الغسل (٥) ] أولاً تنقض بل تكتفى بإفاضة الماء على رأسها .

[ حدثنا زهير بن حرب وابن السرح قالنا ناسفيان بن عيينة عن أيوب بن

(١) وقد أخرج ابن عابدين برواية الطبراني عن ابن عباس رفعه من توفى بعد الغسل فليس منا . (٢) و به جزم ابن العربي قلت : بل رواية لأحمد يجب أن يأتي بالوضوء قبل الغسل أو بعده كذا فى المنى ، و قال ابن رسلان اتفقوا على أنه لا يستحب فى الغسل وضوءان انتهى ، وقال ابن العربي يجب إذا مس فرجه فى أثناء الغسل انتهى . (٣) و كذا الرجل عندهم كما سيأتى فى آخر الباب . (٤) قال الجمهور لا تنقض بدون التفريق وقال أحمد تنقضه فى الحيض دون الجنابة انتهى « نيل الأوطار » وصحح صاحب المنى فى مذهبه عدم التفريق ونقل الباجى مذهبه مثل روايته لأحمد بالتفريق كما فى الأوجز انتهى . ونقل ابن العربي الخلاف لأحمد فقط وبسط وجه الخلاف و نقل ابن رسلان عن المنى إجماع الأربعة على عدم النقص . (٥) وترتيب الأبواب يدل على أن المراد هناك غسل الجنابة . كما هو سياق الأبواب والاغتسال من الحيض ويؤيده أيضاً أن جميع ★

رافع مولى أم سلة عن أم سلة قالت إن امرأة من المسلمين  
وقال زهير إنها قالت يا رسول الله إني امرأة أشد ضفر

موسى [ بن عمرو بن سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية وثقه أحمد وابن  
معين وأبو زرعة والنسائي والعجلي وابن سعد والدارقطني وأبو داود وابن عبد البر ،  
وشذ الأزدي فقال لا يقوم اسناد حديثه ، ولا عبرة بقول الأزدي ، مات سنة ١٣٢ هـ  
[ عن سعيد بن أبي سعيد ] واسمه كيسان بفتح كاف وسكون تحته ومهمله المقبرى  
أبو سعد المدني ، وكان أبوه مكاتباً لامرأة من بني ليث والمقبرى نسبة إلى مقبرة  
بالمدينة ، كان مجاوراً لها وثقه ابن المديني وابن سعد والعجلي وأبو زرعة والنسائي  
وابن خراش ، وقال : أثبت الناس فيه الليث بن سعد ، وقال ابن معين : سعيد أوثق  
من العلاء بن عبد الرحمن ، وقال أبو حاتم : صدوق ، وقال يعقوب بن شيبة : قد  
كان تغير وكبر واختلط قبل موته ، يقال بأربع سنين ، وكان شعبة يقول : حدثنا  
سعيد المقبرى بعد ما كبر ، وقال ابن عدى : إنما ذكرته بقول شعبة هذا وأرجو أن  
يكون من أهل الصدق ، وما تكلم فيه أحد إلا بخير ، مات في حدود سنة ١٢٠ هـ  
[ عن عبد الله بن رافع مولى أم سلة ] زوج النبي ﷺ المخزومي أبو رافع المدني  
قال العجلي وأبو زرعة والنسائي : ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات [ عن أم سلة  
قالت [ أى أم سلة [ إن امرأة من المسلمين ] لم يعرف (١) اسمها ] وقال زهير  
إنها [ أى أم سلة و غرض المصنف بيان الاختلاف بين لفظي زهير وابن السرح  
ففي سياق ابن السرح أن السائلة امرأة من المسلمين وفي سياق زهير (٢) أن  
السائلة أم سلة [ قالت [ أى امرأة من المسلمين على لفظ ابن السرح أو أم سلة  
★ الروايات الواردة فيه تتضمن غسل الجنابة لا الحيض (١) قلت : بل هي أم  
سلة أبيهم نفسها كما في رواية مسلم لكن تأتي عنها الرواية الآتية ، وقال ابن  
العربي اختلف فيه الرواة قلت : ورواية المقبرى الآتية تسهل الجمع . (٢) ولفظ  
مسلم عن أم سلة قالت قلت يا رسول الله « ابن رسلان » .

رأسى أفأنقضه للجنباء قال إنما يكفيك أن تحفى عليه ثلاثاً  
و قال زهير تحفى عليه ثلاث حثيات من ماء ثم تفيض  
على سائر جسدك فإذا أنت قد طهرت .

على لفظ زهير [ يا رسول الله إنى امرأة أشد ] بفتح الهمزة و ضم المعجمة على  
صيغة المتكلم أى أحكم [ ضفر ] بفتح الضاد وسكون الفاء أى قتل [ رأسى ] أى  
شعر رأسى ويحتمل أن يكون بضم الضاد والفاء جمع ضفيرة [ أفأنقضه للجنباء (١) ]  
أى لأجل غسل الجنباء [ قال ] أى رسول الله ﷺ [ إنما يكفيك أن تحفى ] أى  
تصبى بالحفنة [ عليه ] أى على رأسك [ ثلاثاً ] و الظاهر أن القول بكفاية التلث  
إذا كان الغالب فى الظن أن الماء يصل إلى أصول (٢) الشعر بالتلث ، وإذا كان  
غالب الظن أن الماء لا يصل إلى أصول الشعر فى التلث أيضاً ، فيجب الزيادة عليه  
ولو وصل فى المرة الواحدة فالثلاث سنة [ وقال زهير تحفى عليه ثلاث حثيات ]  
قال فى القاموس : والحثى كالرعى ما رفعت به يدك أى ثلاث غرف يديه واحدها  
حثة كذا فى لسان العرب [ من ماء ثم تفيض على سائر جسدك ] قال فى القاموس  
والسائر الباقي لا الجميع كما توهم جماعات أو قد يستعمل له [ فإذا أنت ] أى إذا  
فعلت ذلك [ قد طهرت ] هذا إذا كان لفظ « إذا » شرطية و أما إذا كان ظرفية  
فيكون تقدير العبارة إذا أفضت على سائر جسدك فقد طهرت إذا .

(١) أو الحفنة كما زاده مسلم ، قال صاحب المعنى : يجب قبولها . (٢) ولها غسل  
المسترسل فيه روايتان لأحد كما فى المعنى أحدهما يجب و به قال الشافعى والثانية  
لا و به قال أبو حنيفة انتهى ، و فى مختصر الخليل ومن الواجبات ضغث مضاف  
لا تقضه انتهى . قال ابن رسلان فى الحديث الآتى غمزها لينها فان وصل الماء  
إلى جميع شعرها ظاهراً و باطناً بدون التنقض لم يجب تقضه انتهى . و البسط فى  
الشامى .

حدثنا أحمد بن عمرو بن السرح ثنى ابن نافع يعنى الصائغ  
عن أسامة عن المقبرى عن أم سلمة قالت إن امرأة  
جاءت إلى أم سلمة بهذا الحديث قالت فسألت لها النبي ﷺ  
بمعناه قال فيه و اغمزى قرونك عند كل حفنة .

[ حدثنا أحمد بن عمرو بن السرح ثنى ابن نافع يعنى الصائغ ] هو عبد الله  
بن نافع بن أبي نافع الصائغ الخزوى مولاهم أبو محمد المدنى ، قال أحمد : لم يكن  
صاحب حديث كان ضعيفاً فيه ، و قال أبو زرعة : لا بأس به ، و قال أبو حاتم :  
ليس بالحافظ هو لين فى حفظه و كتابه أصح ، و قال البخارى : فى حفظه شئ ،  
و قال أيضاً : يعرف حفظه و ينكر و كتابه أصح ، و قال النسائى : ليس به بأس ،  
و قال مرة : ثقة ، و ذكره ابن حبان فى الثقات ، قال ابن معين : عبد الله بن نافع  
ثبت فى مالك ، و قال العجلي : ثقة ، و قال الحاكم : ليس بالحافظ عندهم ، و قال  
الدارقطنى : يعتبر به ، و قال الخليلي : لم يرضوا بحفظه و هو ثقة أثنى عليه الشافعى  
مات سنة ٢٧٦ [ عن أسامة ] بن زيد اللبى مولاهم أبو زيد المدنى ، قال أحمد :  
ليس بشئ تركه القطان باخرة ، قال ابن معين : كان يحيى بن سعيد يضعفه ، و قال  
النسائى : ليس بالقوى ، و قال أبو يعلى الموصلى عن ابن معين : ثقة صالح ، و قال  
الدورى وغيره عنه : ثقة ، و زاد غيره : حجة ، و قال أبو حاتم : يكتب حديثه  
و لا يحنج به ، و قال العجلي : ثقة ، و قال الأجرى عن أبي داؤد : صالح ، قال  
ابن القطان : لم يحتج به مسلم ، و إنما أخرج له استهاداً ، مات سنة ٥١٥٣ [ عن  
المقبرى ] سعيد بن أبي سعيد [ عن أم سلمة قالت ] أى أم سلمة [ إن امرأة  
جاءت إلى أم سلمة بهذا الحديث ] أى روى بالحديث المتقدم [ قالت ] أى أم سلمة  
[ سألت لها ] أى للمرأة [ التي بمعناه ] أى بمعنى حديث أيوب بن موسى  
[ قال ] أى أسامة [ فيه ] أى فى حديثه [ و اغمزى قرونك ] الغمز العصر

حدثنا عثمان بن أبي شيبة نا يحيى بن أبي بكير نا إبراهيم بن نافع عن الحسن بن مسلم عن صفية بنت شيبة عن عائشة قالت كانت احداثا إذا أصابتها جنابة أخذت ثلاث

و الكبس باليد أى اكبسى ضفائر شعرك باليد [ عند كل حفة ] أى غرفة ، وهذا يدل على أن إصالح الماء إلى أصول الشعر ضرورى ، و إلا فالخليات الثلاث إذا لم تكبس لا تستلزم وصول الماء إلى أصول الشعر ، وغرض المصنف بإيراد هذا السياق الاشارة إلى توجيه الجمع بين روايتى زهير وابن السرح ، فان رواية زهير تدل على أن السائلة أم سلة - رضى الله عنها - و فى رواية ابن السرح السائلة امرأة من المسلمين ووجه الجمع أن امرأة من المسلمين جاءت إلى أم سلة فأمرت أم سلة أن تسأل عن مسئلتها فسألت لها أم سلة فاستند السؤال إلى امرأة من المسلمين مجاز لكونها سبب المسألة و إلى أم سلة حقيقة لكونها سائلة حقيقة .

[ حدثنا عثمان بن أبي شيبة نا يحيى بن أبي بكير ] و اسمه نسر بفتح النون و سكون المهملة الأسدى القيسى أبو زكريا الكرماني كوفي الأصل سكن بغداد وثقه ابن معين و العجلي و ابن المدينى و أثنى عليه أحمد ، و قال أبو حاتم : صدوق ، و ذكره ابن حبان فى الثقات : مات بعد سنة ٢٠٠ هـ [ نا إبراهيم بن نافع ] المخزومى أبو إسحاق المكي ، قال ابن عينة : كان حافظاً ، و قال ابن مهدي : كان أوثق شيخ بمكة و وثقه أحمد و ابن معين و النسائي و كان أحمد بطريه ، قال وكيع : كان إبراهيم يقول بالقدر ، و ذكره ابن حبان فى الثقات [ عن الحسن بن مسلم ] بن يناق بفتح التحتانية وتشديد النون آخره قاف المكي ، وثقه ابن معين و أبو زرعة و النسائي و ابن سعد ، و قال أبو حاتم : صالح الحديث ، و ذكره ابن حبان فى الثقات [ عن صفية بنت شيبة عن عائشة قالت ] أى عائشة [ كانت احداثا (١) ]

(١) قال ابن رسلان : له حكم الرفع سواء نسب إلى النبي ﷺ أولا وبه جزم الحاكم ، انتهى .

حفنات هكذا تعنى بكفيها جميعاً فتصب على رأسها  
و أخذت بيد واحدة فصبتها على هذا الشق والأخرى على  
الشق الآخر .

حدثنا نصر بن علي نا عبد الله بن داؤد عن عمر بن سويد  
عن عائشة بنت طلحة عن عائشة قالت كنا نغتسل وعلينا  
الضهاد ونحن مع رسول الله ﷺ محلات ومحرمات .

أى إحدى أزواج النبي ﷺ و المراد بها نفسها [ إذا أصابتها جنباً أخذت ثلاث  
حفنات (١) هكذا تعنى بكفيها جميعاً ] و هذا تفسير من بعض الرواة [ تصب على  
رأسها و أخذت ] أى الماء [ بيد واحدة فصبتها على هذا الشق ] أى الأيمن  
[ و الأخرى ] أى مرة أخرى أخذت الماء بيد واحدة [ على الشق الآخر ] أى  
الأيسر ، و هذا الحديث يشير إلى أن أزواج النبي ﷺ لم ينقضن صفائهن و كن  
يتكلفن لإيصال الماء إلى أصول صفائهن .

[ حدثنا نصر بن علي نا عبد الله بن داؤد عن عمر بن سويد ] بن غيلان  
الثقفي ، ويقال العجلي الكوفي ، وثقه ابن معين ، و ذكره ابن حبان في الثقات :  
و فرق البخارى بين العجلي و الثقفي ، و قال الخطيب : هما واحد ، وقال : لا يمتنع  
أن يكون أحد النسبتين مجازاً [ عن عائشة بنت طلحة ] بن عبيد الله التيمي أم  
عمران أمها أم كلثوم بنت أبي بكر ، قال ابن معين : ثقة حجة ، وقال العجلي : مدنية  
تابعية ثقة ، و قال أبو زرعة : حدث عنها الناس لفضلها و أدبها ، و ذكرها ابن  
حبان في الثقات [ عن عائشة قالت كنا نغتسل و علينا الضهاد (٢) ] و أصله الشدة

(١) أى بعض الأوقات فلا ينافى ما تقدم فى باب الغسل من الجنابة من خمس .  
(٢) قال ابن رسلان بكسر الضاد المعجمة لطح الشعر بالطيب و الغسل و نحوه ،  
اللهي ، قلت : و يكفي عندنا شرط بل الأصول كذا فى الشام ، .



حدثنا محمد بن عوف قال قرأت في أصل إسماعيل قال ابن عوف ونا محمد بن إسماعيل عن أبيه ثنى ضمضم بن زرعة

ضمد رأسه و جرحه إذا شده بالضهاد و هى خرقه يشد بها العضو المؤؤف ثم قيل لوضع الدواء على الجرح وغيره ، و إن لم يشد أى تكتفى بماء يغسل به الخطمى و لا نستعمل بعده ماء آخر ، هكذا فى « المجمع » ، [ و نحن مع رسول الله ﷺ محلات و محرمات ] أى فى حالتى الحل و الاحرام ، و عندى أن استعمال الضهاد فى حالة الحل لعله لتسكين الشعر فى السفر .

[ حدثنا محمد بن عوف قال قرأت فى أصل إسماعيل ] والمراد أصل إسماعيل كتابه الذى كتب فيه رواياته عن شيوخه أى قرأت بنفسى هذا الحديث فى ذلك الكتاب [ قال ابن عوف و نا محمد بن إسماعيل ] ابن عياش بالتهجئة المشددة و المعجمة ابن سليم العنسى الحمصى ، قال أبو حاتم : لم يسمع من أبيه شيئاً حملوه على أن يحدث لحدث ، و قال الأجرى : سئل أبو داؤد عنه ، فقال لم يكن بذلك ، و قد رأيته و دخلت حمص غير مرة ، و هو حى و سألت عمر بن عثمان عنه فذمه ، قلت : وقد أخرج أبو داؤد عن محمد بن عوف عنه عن أبيه عدة أحاديث لكن يرونها بأن محمد بن عوف رآها فى أصل إسماعيل [ عن أبيه ] هو إسماعيل بن عياش ، و حاصل هذا الكلام أن الحديث حصل لمحمد بن عوف بطريقين الأول القراءة فى أصل إسماعيل و هذا طريق ليس فيه واسطة بين ابن عوف و إسماعيل ، و الطريق الثانى أن محمد بن إسماعيل حدثه عن أبيه بهذا الحديث والغرض منه تقوية الرواية فان محمد بن إسماعيل غير موثوق به [ ثنى ضمضم بن زرعة ] بن ثوب بضم المثلثة و فتح الواو الحضرمى الحمصى ، قال فى الميزان : وثقه يحيى بن معين وضعفه أبو حاتم ، قال الحافظ فى تهذيبه : قال أحمد بن محمد بن عيسى صاحب تاريخ الحمصين ضمضم بن زرعة بن مسلم بن سلة بن كهيل الحضرمى لا بأس به ، و ذكره

عن شريح بن عبيد قال افئني جبير بن نفيير عن الغسل من الجنابة أن ثوبان حدثهم أنهم استفتوا النبي ﷺ عن ذلك فقال ، أما لرجل فليشتر رأسه<sup>(١)</sup> فليغسله حتى يبلغ أصول الشعر و أما المرأة فلا عليها أن لا تنقضه لتعرف على رأسها ثلاث غرفات بكفيها<sup>(٢)</sup>

ابن حبان في الثقات و نقل ابن خلفون عن ابن نمير توثيقه [ عن شريح بن عبيد ]  
 بن شريح الحضرمي المقرئ بمدة أبو الطيب و أبو الصواب الحمصي وثقه العجلي و دحيم  
 و محمد بن عوف و النسائي ، و ذكره ابن حبان في الثقات : وقال البخاري : سمع  
 معاوية - رضى الله عنه - [ قال ] أى شريح [ افئني جبير بن نفيير ] لعل شريح  
 استفتى جبير بن نفيير [ عن الغسل من الجنابة ] فأفتاه فيه عن الغسل من الجنابة أى  
 حين استفتيته عن الغسل من الجنابة أو يحمل لفظ عن علي معنى في [ أن ] أى بأن  
 [ ثوبان حدثهم ] أى جبير بن نفيير وغيره [ أنهم ] أى ثوبان وغيره من الصحابة  
 [ استفتوا النبي ﷺ عن ذلك ] أى عن الغسل من الجنابة [ فقال ] ﷺ [ أما  
 الرجل فليشتر<sup>(٣)</sup> رأسه ] أى فليحل و ينقض شعر رأسه إن كان مضافاً [ فليغسله  
 حتى يبلغ ] أى الماء [ أصول الشعر ] أى من المسترسل إلى أصول الشعر لأنه  
 لا يحرم عليه الحلق فلا يشق عليه تقصض الضفائر [ و أما المرأة فلا ] حرج [ عليها  
 أن لا تنقضه ] لأنها يحرم عليها حلق الشعر ففي إيجاب التقصض عليهن حرج و عسر  
 [ لتعرف ] أى المرأة [ على رأسها ثلاث غرفات بكفيها ] أى فاذا بلغ الماء

(١) و في نسخة : فليشتر .

(٢) و في نسخة : تكفيها .

(٣) قال ابن رسلان ظاهر الحديث التفريق بين الرجل والمرأة و لم أر من قال

( باب في الجنب يغسل رأسه بالخطمي ) حدثنا محمد بن جعفر بن زياد نا شريك عن قيس بن وهب عن رجل من بني سواقة بن عامر عن عائشة عن النبي ﷺ أنه كان يغسل رأسه بالخطمي وهو جنب يجتزى بذلك ولا يصب

أصول شعرها ، فقد طهرت و إن لم يبلغ الماء الشعر المسترسل ، قال الثوكاني : و أكثر ما علل به أن في اسناده إسماعيل بن عياش و الحديث من مروياته عن الشاميين ، وهو قوى فيهم فيقبل ، قلت : و التفرقة بين الرجال و النساء قول الحنفية (١) .

[ باب في الجنب يغسل رأسه بالخطمي (٢) ] قال في القاموس : والخطمي ويفتح نبات ، أى هل يجزى ذلك أم يلزم عليه أن يغسله مرة أخرى .

[ حدثنا محمد بن جعفر بن زياد ] بن أبي هاشم الوركانى بالواو المفتوحة والراء كان جار أحمد بن حنبل و كان يكتب عنه و يرضاه و يوثقه و وثقه ابن معين ، و ذكره ابن حبان في الثقات : مات سنة ٢٢٨ هـ [ نا شريك ] بن عبد الله [ عن قيس بن وهب ] الهمداني الكوفي ، قال أحمد ويعقوب بن سفيان وابن معين والعجلي : ثقة [ عن رجل من بني سواقة بن عامر ] قال الحافظ في « تهذيب التهذيب » لم أقف على تسميته ، و قال في التقريب مجهول [ عن عائشة عن النبي ﷺ أنه كان يغسل رأسه بالخطمي ] أى بالماء الذى خلط بالخطمي [ و هو جنب ] أى في حالة الجنابة يجتزى أى يكتفى [ بذلك ] أى يغسل رأسه بالخطمي أولا [ و لا يصب

(١) على المرجح كما في الشامي و إلا فذكر هو و كذا في هامش الهداية الروايتين ، و لا تفريق عند الأئمة ، كما في المغنى و ابن رسلان و الرواية تؤيد الحنفية . (٢) أوله ابن رسلان بأنه يحتمل أنه يضع الخطمي أولا ثم يصب الماء و يغسل بالماء أولا ليزول الجنابة ، انتهى .

## عليه الماء .

عليه [ أى على رأسه ] [ الماء ] ثانياً عند الغسل و هذا الحديث دليل على أن الماء إذا خالطه شئ طاهر يقصد منه زيادة النظافة سواء كان بطبخ به أو بخاط كماء الاثنان و الصابون يجوز به ازالة الحدث و إن تغير لون الماء أو طعمه أو ريحه لأن اسم الماء باق و ازداد معناه و هو التطهير<sup>(١)</sup> و الحديث و إن كان ضعيفاً<sup>(٢)</sup> و لكنه يؤيده ما جرت به السنة فى غسل الميت بالماء المغلى بالسدر و الحرض نعم إذا زال الرقة و صار غليظاً كالسويق المخلوط فلا يجوز الوضوء به لأنه حينئذ يزول عنه اسم الماء و معناه أيضاً ، قال الحلبي فى شرح المنية : و الماء الذى يختلط به الاثنان أو الصابون أو الزعفران بشرط أن تكون الغلبة للماء من حيث الأجزاء إذا لم يزل عنه اسم الماء بحيث لو رآه الراى يطلق عليه اسم الماء ، و أن يكون رقيقاً بعد حكمه حكم الماء المطلق يجوز الوضوء به و إلا فلا و لا عبرة بزوال اللون و لا الطعم ولا الريح و فيه خلاف الأئمة الثلاثة فيما إذا كان المخاط ماء يستغنى عنه الماء بخلاف ماء المد فان التراب الذى يجرى عليه الماء غير مستغنى عنه ، و أما الاثنان و نحوه فيستغنى عنه فلا يبقى الماء مطلقاً عند مخالطته حيث يقال ماء الاثنان و ماء الصابون و نحوه ذلك ونحن نقول : إن هذه الاضافة لتعريف المجاور لا لتعريف الذات فلا تفيد التقييد كالير و نحوه ، و قد ثبت فى الصحيحين أن النبي ﷺ أمر بغسل

---

(١) قال فى المغنى اختلف أهل العلم فيه و اختلفت الرواية عن إمامنا ، فقيل : لا يحصل الطهارة و به قال الشافعى و مالك و إسماعيل و هى المنصورة عند أصحابنا و قيل : يجوز و هو مذهب أبى حنيفة و أصحابه ، انتهى ، و قال : و لا نعلم خلافاً بينهم فى جواز الوضوء به إذا خالطه طاهر لم يغيره إلا ما حكى عن أم هانئ إلخ ، و قال صاحب المنهل : احتج به الحنفية و لا حجة ، فيه رجل مجهول و الحديث مضطرب ، فقد رواه أحمد بخلاف ذلك إلخ ، انتهى .

(٢) لكنه مؤيد برواية ابن مسعود عند ابن أبى شبة ، كما فى الفتح .

الذى وقصته ناقته بماء وسدر ، انتهى ملخصاً ، قلت : قول الحافظ أخرج ابن أبي شبة وغيره عن ابن مسعود - رضى الله عنه - إنه كان يغسل رأسه بمخيطى ويكتفى بذلك فى غسل الجنابة يقوى ما ذكرناه و ما أخرج البخارى و مسلم و غيرهما من أهل الحديث من حديث أم عطية الأنصارية قالت دخل علينا رسول الله ﷺ حين توفيت ابنته ، فقال : اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك إن رأيتهن ذلك بماء و سدر و اجعلن فى الآخرة كافوراً ، الحديث ، قال الحافظ : و ظاهره أن السدر يخط فى كل مرة من مرات الغسل ، و هو مشعر بأن غسل الميت للتنظيف لا للتطهير لأن الماء المضاف لا يظهر به ، انتهى ، و قد يمنع لزوم كون الماء يصير مضافاً بذلك لاحتمال أن لا يغير السدر وصف الماء بأن يملك بالسدر ثم يغسل بالماء فى كل مرة فإن لفظ الخبر لا يأتى ذلك ، انتهى ما قاله الحافظ ، قلت (١) : أما قوله إن غسل الميت للتنظيف لا للتطهير فهذا قول الشافعى وغيره ، وأما عامة مشايخنا قالوا : إن بالموت يتنجس الميت لما فيه من الدم المسفوح ، كما يتنجس سائر الحيوانات التى لها دم سائل بالموت ولهذا لو وقع فى البير يوجب تنجسه إلا أنه إذا غسل بحكم بطهارته كرامة له فكانت الكرامة عندهم فى الحكم بالطهارة عند وجود السبب المطهر فى الجملة وهو الغسل لا فى المنع من حلول النجاسة ، كما قال محمد بن شجاع البخى : إن الآدمى لا يتنجس بالموت يتشرب الدم المسفوح فى أجزائه كرامة له لأنه لو تنجس لما حكم بطهارته بالغسل كسائر الحيوانات التى حكم بتنجسها بالموت و قول العامة أظهر لأن فيه عملاً بالدليلين اثبات النجاسة عند وجود سبب النجاسة والحكم بالطهارة عند وجود ما له أثر فى التطهير فى الجملة ولا شك أن هذا فى الجملة أقرب

(١) قلت : و يستدل عليه أيضاً بما ساقى فى باب ما جاء فى وقت النفاء من خلط الملح و خلط السدر و بما ساقى فى باب رجل يسلم فيومر بالغسل بماء وسدر فى غسل الكافر و لا يمكن أن يقال للتنظيف و بما ساقى فى باب المرأة تغسل ثوبها الذى تلبسه فى حوضها من غسل الدم ، و فى أبواب الجنائز و اغتسل ﷺ و بماء فيه أثر العجين .

( باب فيما يفيض بين الرجل و المرأة من الماء ) حدثنا محمد بن رافع نا يحيى بن آدم نا شريك عن قيس بن وهب عن رجل من بني سواقة بن عامر عن عائشة فيما يفيض بين الرجل و المرأة من الماء قالت كان رسول الله ﷺ يأخذ كفاً من ماء يصب على الماء ثم يأخذ كفاً من ماء ثم يصبه عليه .

إلى القياس من منع ثبوت الحكم أصلاً مع وجود السبب ، كذا قال في البدائع : و الجواب عن قوله عليه السلام « المؤمن لا يتنجس » أى بالحدث الذى دل عليه سياق الحديث و هو جناية أبى هريرة أى لا يصير نجساً بالجناية ، أو لا يصير نجساً كالنجاسات الحقيقية التى يبنى إبعادها عن المحترم كالذى عليه السلام وإلا فالاجماع على أنه يتنجس بالنجاسة الحقيقية إذا أصابته .

[ باب فيما يفيض ] بفتح التحتانية من فاض يفيض فيضاً [ بين الرجل والمرأة من الماء ] والمراد به المني أو المذي أى ما حكمهما في غسلهما [ حدثنا محمد بن رافع نا يحيى بن آدم نا شريك ] بن عبد الله [ عن قيس بن وهب عن رجل من بني سواقة بن عامر عن عائشة فيما يفيض ] أى يسيل [ بين الرجل والمرأة من الماء ] أى المني أو المذي [ قالت ] أى عائشة رضى الله تعالى عنها [ كان رسول الله ﷺ يأخذ كفاً من ماء يصب على الماء ] أى المني أو المذي [ ثم يأخذ كفاً من ماء ثم يصبه (١) ] أى الماء [ عليه ] أى على المني أو المذي والغرض منه بيان إزالته وغسله يصب الماء عليه مكرراً للتطهير عندنا و للتطليب عند الشوافع هذا إذا حمل الماء على المني ، وأما إذا كان الحمل هو المذي فحينئذ يحمل صب الماء على التطهير عند الجميع .

(١) قال ابن رسلان فيه حجة لما قال أحمد إن المذي يكفي فيه التضع ، انتهى .

( باب في مواكلة الحائض و مجامعتها <sup>(١)</sup> ) حدثنا موسى بن إسماعيل نا حماد أنا ثابت البناني عن أنس بن مالك قال إن اليهود كانت إذا حاضت منهم المرأة <sup>(٢)</sup> أخرجوها من البيت ولم يواكلوها ولم يشاربوها ولم يجامعوها في البيت فسئل رسول الله ﷺ عن ذلك فانزل الله تعالى ذكره و يستلونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في

[ باب في مواكلة الحائض <sup>(٣)</sup> ] أي المشاركة في الأكل مع الحائض [ و مجامعتها ] أي المساكنة معها في البيوت هل يجوز ذلك [حدثنا <sup>(٤)</sup> موسى بن إسماعيل نا حماد ] بن سلة [ أنا ثابت البناني عن أنس بن مالك قال ] أي أنس [ إن اليهود كانت إذا حاضت منهم المرأة أخرجوها من البيت ولم يواكلوها ولم يشاربوها ولم يجامعوها ] في البيت أي لم يشاركوها في الأكل و الشرب و المساكنة في البيت [ فسئل رسول الله ﷺ ] سأله أصحابه <sup>(٥)</sup> [ عن ذلك ] أي عن المواكلة و المشاركة و المجامعة في البيت [ فانزل الله تعالى ذكره ] و يستلونك عن المحيض [ و المحيض مفعول من الحيض يصلح من حيث اللفظ للصدر و الزمان والمكان وأكثر المفسرين من الأدباء زعموا أن المراد به المصدر ، و يقال فيه اسم مصدر و المعنى

(١) و في نسخة : جماع أبواب الحائض و أحكامها <sup>(٢)</sup> و في نسخة : امرأة .

(٣) قال الترمذي عامة أهل العلم لم يروا به بأساً ، ابن رسلان ، و تحقيق لفظ الحائض في الأوجز <sup>(٤)</sup> قلت أعاد المصنف هذا الحديث بسنده و منته في أوآخر كتاب النكاح و ساقى بعض الكلام عليه هناك فارجع إليه <sup>(٥)</sup> و أول من سأله ثابت بن الدحداح ، كذا في كتاب النكاح ، و قيل أسيد بن حضير و عباد بن بشر و هو قول الأكثرين «ابن رسلان» ، قلت : و ظاهر الحديث أن مجيئها بعد نزول الآية .

المحيض<sup>(١)</sup> إلى آخر الآية فقال رسول الله ﷺ جامعوهن في البيوت و اصنعوا كل شئ غير النكاح فقالت اليهود ما يريد هذا الرجل أن يدع شيئاً من أمرنا إلا خالفنا فيه فجاء أسيد بن حضير و عباد بن بشر إلى النبي ﷺ فقالا

واحد ، و قال ابن عباس : هو موضع الدم ، وبه قال محمد بن الحسن ، فعلى هذا يكون المراد منه المكان ، ورجح كونه مكان الدم بقوله « فاعتزلوا النساء في المحيض » فإذا حمل على موضع المحيض كان المعنى فاعتزلوا النساء في موضع المحيض . قالوا : و استعماله في الموضع أكثر و أشهر منه في المصدر [ قل هو ] أى الدم أو مكان المحيض [ أذى ] و حمل الأذى على هذا يكون بتقدير المضاف أى ذو أذى والأذى ما يؤذى أى شئ يستقدر و يؤذى من يقربه نفرة منه و كراهة له [ فاعتزلوا النساء في المحيض إلى آخر الآية ] أى وطئ النساء في زمان المحيض أو مكانه أو في الدم [ فقال رسول الله ﷺ جامعوهن<sup>(٢)</sup> ] أى ساكنوهن [ في البيوت و اصنعوا كل شئ<sup>(٣)</sup> ] من المواكلة و الملامسة و المباشرة [ غير النكاح ] أى الجماع في القبل فبلغ اليهود قول رسول الله ﷺ [ فقالت اليهود ما يريد هذا الرجل ] يعنون النبي ﷺ و عبروا به لانكارهم بنوته [ أن يدع ] أى يترك [ شيئاً من أمرنا ] أى من أمور ديننا [ إلا خالفنا ] بفتح الفاء [ فيه ] يعنى لا يترك أمراً من أمورنا إلا مقروناً بالخالفه كقوله تعالى « لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها [ فجاء أسيد ] بالضم مصغراً [ ابن حضير ] مصغراً ، ابن سماك بن عتيك بالفتح الأنصاري الأشجلى يكنى أبا يحيى

(١) و في نسخة : و لا تقرهون حتى يظهروا (٢) و في نسخة : رسول الله .  
(٣) قال ابن رسلان : المساكنة و المخالطة و الأكل من موضع أكلها جائز بلا نزاع (٤) فيه دليل على جواز الاستمتاع بما تحت الأزار و سبأني الكلام عليه في كتاب النكاح مفصلاً و في آخر الحديث مختصراً .



يا رسول الله إن اليهود تقول كذا و كذا أفلا تنكحهن  
في المحيض فتمعر وجه رسول الله حتى ظننا أن قد وجد  
عليهما فخرجا فاستقبلتهما هدية من ابن إلى رسول الله ﷺ  
فبعث في آثارهما فسقاها فظننا أنه لم يجد عليهما .

وقيل في كنيته غير ذلك و كان أسيد من السابقين للإسلام و هو أحد الثقباء لبلة  
العقبة و اختلف في شهوده بدرأ و كان شريفاً كاملاً و أخى رسول الله ﷺ بينه  
و بين زيد بن حارثة و كان ممن ثبت يوم أحد ، و جرح حيثئذ سبع جراحات روى  
البخارى في تاريخه لما مات أسيد بن حضير قال عمر لغرمائه فذكر قصة تدل على أنه  
مات في أيامه و قصته أنه لما مات وعليه دين أربعة آلاف درهم فبعت أرضه فقال  
عمر لا أترك بنى أخى عالة فرد الأرض و باع ثمرها من الغرماء أربع سنين بأربعة  
آلاف ، كل سنة ألف درهم ، و قيل مات سنة ٥٢٠ أو سنة ٥٢١ [ و عباد ]  
بفتح أوله و تشديد الباء [ بن بشر ] بن وقش بفتح الواو و سكون القاف و بمجمة  
الانصاري أبو بشر و أبو الربيع الأشبلى أسلم بالمدينة على يدى مصعب بن عمير قبل  
إسلام سعد بن معاذ و شهد المشاهد كلها و كان ممن قتل كعب بن الأشرف و استشهد  
بالبهامة و هو ابن خمس و أربعين سنة أخى رسول الله ﷺ بينه و بين أبى حذيفة  
بن عتبة [ إلى النبي ﷺ فقالا يا رسول الله إن اليهود تقول كذا وكذا ] و حكى  
قول اليهود الذى تقدم [ فلا تنكحن ] أى أفلا نطأهن [ في المحيض ] ليكمل المخالفة  
[ فتمعر وجه رسول الله ﷺ ] و وجه التغير أنه كان مخالفاً للأمر المنصوص من  
الله تعالى [ حتى ظننا أن قد وجد عليهما ] و هذا الظن على معناه الأصلي [ فخرجا ]  
خوفاً من زيادة الغضب [ فاستقبلتهما هدية ] أى استقبل الرجلين شخص معه هدية  
يهدىها إلى رسول الله ﷺ [ من ابن إلى رسول الله ﷺ ] أى أهدى إليه [ فبعث ]  
أى رسول الله ﷺ [ في آثارهما ] أى عقبهما أحداً فناداهما فجاءه أه [ فسقاها ]

من اللين لطفاهما [ فظننا ] أى فعلنا [ أنه ] **عَلَيْهِ** [ لم يجد ] لم يغضب [ عليهما ]  
 لأنهما ما تكلمتا من الكلام إلا بحسن نيتهما فكانا في ذلك معذورين ووقع في رواية  
 مسلم أفلا نجامعن مكان أفلا نكحهن ، وفسره القارى (١) في المرقاة والشيخ عبد الحق  
 في اللغات أفلا نجامعن في البيوت و في الأكل والشرب لمواقفتهم أو خوف ترتب  
 الضرر الذى يذكرونه و يأتى عن هذا التأويل ما في رواية أبى داود من قوله « أفلا  
 نكحهن ولعلها لم يطلعا على هذا اللفظ فقالا ما قالوا واختلف (٢) في هذا الاعتزال  
 المذكور في الآية فذهب ابن عباس و شريح و ابن جبير و مالك و أبو حنيفة و أبو  
 يوسف و جماعة من أهل العلم إلى أنه يجب اعتزال ما اشتمل عليه الأزار و يعضده  
 ما صح عن عائشة رضی الله عنها أنها تشد عليها إزارها ثم شأنه بأعلاها وذهبت عائشة  
 و الشعبي و عكرمة و مجاهد و الثورى و محمد بن الحسن و داود إلى أنه لا يجب  
 إلا اعتزال الفرج فقط و هو الصحيح (٣) من قول الشافعى و روى عن ابن عباس  
 و عبيدة السلماني أنه يجب اعتزال الرجل فراش زوجته إذا حاضت أخذاً بظاهر  
 الآية و هو قول شاذ .

(١) و بهما معاً فسر الشيخ في السكوب (٢) ستأتى الدلائل في باب في الرجل  
 يصيب منها ما دون الجماع ، و تقدم أيضاً في « باب في المذى » و قال ابن رسلان :  
 روى الطبراني في الكبير سئل ما يحل للرجل و هى حائض ، قال ما فوق الأزار  
 و ما تحت الأزار منه حرام ، و به قال أكثر العلماء و ذهب كثير من السلف  
 و الثورى و أحمد و إسحاق إلى امتناع الفرج فقط ، و به قال محمد بن الحسن  
 و رجحه الطحاوى ، و هو اختيار أصبغ من المالكية و أحد القولين أو الوجهين  
 من الشافعية و اختاره ابن المنذر و رجحه النووى لحديث أنس عند مسلم « ابن  
 رسلان » و قال أيضاً : روى عن ابن عباس و عبيدة السلماني يعتزل فراشها وهو  
 قول شاذ ، قلت : و ما حكى من ترجيح الطحاوى تبع فيه الحفاظ ، و قد رجح  
 عن ذلك الطحاوى كما في هامش الأوجز (٣) و رجحه ابن رسلان و قال :  
 الروايات الدالة على الأزار للاستحباب .

حدثنا مسدد ثنا عبد الله بن داؤد عن مسعر عن المقدم  
بن شريح عن أبيه عن عائشة قالت كنت أترق العظم وأنا  
حائض فأعطيه النبي ﷺ فيضع فيه في الموضع الذى فيه وضعته  
وأشرب الشراب فأناوله فيضع فيه في الموضع الذى كنت  
أشرب منه .

حدثنا محمد بن كثير نا سفيان عن منصور بن عبد الرحمن

[ حدثنا مسدد ثنا عبد الله بن داؤد عن مسعر ] بكسر أوله و سكون ثانيه  
وفتح المهملة ابن كدام بكسر أوله وتخفيف ثانيه [ عن المقدم بن شريح عن أبيه ]  
شريح بن هانئ [ عن عائشة قالت كنت أترق العظم ] أى آكل ما عليه من اللحم  
قال فى القاموس : عرق العظم عرقاً و معرقاً كقعد أكل ما عليه من اللحم كترقه  
و العرق و كغراب العظم أكل لحمة و العرق العظم بلحمه فاذا أكل لحمة ففراق أو  
كلامهما لكليهما [ وأنا حائض ] أى فى حالة الحيض [ فأعطيه النبي ﷺ ] أى العظم  
[ فيضع ] فيه (١) فى الموضع الذى فيه [ أى الموضع ] وضعته [ أى فى  
[ و أشرب الشراب فأناوله ] أى الاناء رسول الله ﷺ [ فيضع فيه ] فى الاناء  
[ فى الموضع الذى كنت أشرب منه ] و هذا يدل على جواز مواصلة الحائض  
و مجالستها و على أن أعضائها من اليد و القدم و غيرها ليست بنجس وأما ما نسب  
إلى أبي يوسف من أن بدنها نجس غير صحيح .

[ حدثنا محمد بن كثير ] العبدى [ نا سفيان ] بن سعيد الثورى [ عن منصور  
بن عبد الرحمن ] بن طلحة بن الحارث القرشى البدرى الحنبلى المكي روى  
عن أمه صفية بنت شيبة و غيرها أحسن الثناء عليه الامام أحمد ، و قال أبو حاتم :  
(١) فيه إنبات الميم وورد لخلاف فم الصائم و غير ذلك ترد على أبي علي إذ  
قال لا تثبت الميم إلا فى الشعر « ابن رسلان » .

عن صفية عن عائشة قالت كان رسول الله ﷺ يضع رأسه في حجرى فيقرأ و أنا حائض .

( باب فى الحائض تناول من المسجد ) حدثنا مسدد بن سرهد نا أبو معاوية عن الأعمش عن ثابت بن عبيد عن القاسم عن عائشة قالت قال لى رسول الله ﷺ ناولينى الحجرة من المسجد قلت إنى حائض فقال رسول الله ﷺ

صالح الحديث ، ووثقه ابن سعد و النسائى و ابن حبان ، و كان يكره فى وقت كل صلاة وقال ابن حزم : ليس بالقوى [ عن صفية ] بنت شيبه [ عن عائشة قالت كان رسول الله ﷺ يضع رأسه فى حجرى ] بثلاث الحاء أى فى حضنى [ فىقرأ ] أى القرآن [ وأنا حائض (١) ] و فيه جواز قراءة القرآن بالقرب من محل النجاسة .

[ باب الحائض تناول من المسجد ] تناول من التفاعل بمحذف لإحدى التائين أى تأخذ شيئاً أو تناول من المفاعلة أى تعطى شيئاً آخذة بمد يدها من المسجد أى و هى خارجة عنها [ حدثنا مسدد بن سرهد نا أبو معاوية عن الأعمش عن ثابت بن عبيد [ الأنصارى الكوفى مولى زيد بن ثابت و ثقته أحمد و يحيى و النسائى و ابن سعد و الحربى و ذكره ابن حبان فى الثقات ، و فرق أبو حاتم و ابن حبان بين ثابت بن عبيد الأنصارى و بين ثابت بن عبيد مولى زيد بن ثابت [ عن القاسم ] بن محمد [ عن عائشة قالت قال لى رسول الله ﷺ ناولينى ] أى أعطينى [ الحجرة ] بالضم حصير صغير من السعف [ من المسجد ] قبل حال (٢) من النبى ﷺ أى قال لى ذلك حال كونه ﷺ فى المسجد فتكون الحجرة فى الحجرة و التى عليه الصلاة و السلام

(١) قال النووى فيه جواز استناد المريض إلى الحائض إذا كانت ثيابها طاهرة « ابن رسلان » (٢) يؤيده رواية النسائى عن أبى هريرة بلفظ « بينا النبى ﷺ فى المسجد إذ قال يا عائشة ناولينى الثوب ، الحديث لكن الحديث بلفظ الثوب .

## إن حيضتك ليست في يدك .

في المسجد ، و قبل حال من الخثرة فيكون الأمر على العكس و هو الظاهر و أنكر القاضي عياض الثاني كما نقل عنه النووي [ قلت ] أى معذرة [ إني حائض ] و لعلها فهمت بإجتهادها أن الحائض كما لا تدخل المسجد لا يجوز لها أن تدخل يدها في المسجد [ فقال رسول الله ﷺ ] **إن حيضتك ليست (١) في يدك** [ قال الخطابي : الحيضة بكسر الحاء الحالة التي تلزمها الحائض من التجنب كما قالوا : القعدة والجلسة يريدون حال القعود والجلوس ، و أما الحيضة مفتوحة الحاء فهي الدفعة الواحدة من دفعات دم الحيض ، و في الحديث من التقه أن للحائض أن تتناول الشيء يدها من المسجد و أن من حلف لا يدخل داراً أو مسجداً فإنه لا يحنث بإدخال يده أو بعض جسده فيه ما لم يدخله بجميع بدنه، قال النووي : هو بفتح الحاء هذا هو المشهور في الرواية وهو الصحيح ، و قال الامام أبو سليمان الخطابي المحدثون يقولونها بفتح الحاء و هو خطأ و صوابها بالكسر أى الحالة و الهيئة ، و أنكر القاضي عياض هذا على الخطابي ، و قال : الصواب هاهنا ما قاله المحدثون من الفتح لأن المراد الدم وهو الحيض بالفتح بلا شك لقوله ﷺ « **ليست في يدك** معناه أن النجاسة التي يسان المسجد عنها وهي دم الحيض ليست في يدك وهذا بخلاف حديث أم سلمة فأخذت ثياب حبصتي ، فان الصواب فيه الكسر ، هذا كلام القاضي عياض و هذا الذي اختاره من الفتح هو الظاهر هاهنا و لما قاله الخطابي وجه والله أعلم ، انتهى :

قلت : ما قال الخطابي هو الأوجه عندي لأن عائشة رضي الله تعالى عنها كانت تعلم أن في يدها ليست نجاسة الحيض التي يسان المسجد عنها و ما امتنعت عن إدخال

(١) أجاد الوالد المرحوم هاهنا بحثاً لطيفاً في الكوكب الدرى في الفرق بين دخول المسجد و مس المصحف إذا اعتبر نجاسة اليد فيه دونه ؟ فارجع إليه .

( باب في الحائض لا تقضى الصلاة ) حدثنا موسى بن  
إسماعيل ناوهيب ناأيوب عن أبي قلابة عن معاذة قالت إن

يدها في المسجد إلا بأنها علمت أن الحالة العارضة لها من الحيض و حكمها حلت  
يدها فلاجل هذا امتنعت عن إدخال يدها في المسجد ولهذا أوجبها رسول الله ﷺ  
بما حاصله أن هذه الحالة التي هي كونها حائضة عرضت لها باعتبار مجموعها لا باعتبار  
أجزائها فلا يقال لليد حائضة حتى يصاب عنها المسجد .

[ باب في الحائض لا تقضى الصلاة (١) ] أى الصلوات التي لم تصلها أيام محيضها  
[ حدثنا موسى بن إسماعيل ناوهيب ] بن خالد [ ناأيوب ] بن أبي تيمعة السخيتاني  
[ عن أبي قلابة ] هو عبد الله بن زيد بن عمرو أبو قلابة الجرمي بكسر القاف  
و يجمع قال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث ، و قال ابن سيرين : أبو قلابة إن  
شاء الله ثقة رجل صالح ، و قال أيوب : كان والله من الفقهاء ذوى الألباب ما  
أدركت بهذا المصر رجلا كان أعلم بالقضاء من أبي قلابة ، و قال العجلي : بصرى  
تابعى ثقة و كان يحمل على على و لم يرو عنه شيئا و لم يسمع من ثوبان ، و قال  
عمر بن عبد العزيز لن ترالوا بخير يا أهل الشام مادام فيكم هذا ، و قال ابن معين  
أرادوه على القضاء فهرب إلى الشام فأت بها ، قال ابن خراش : ثقة ، مات سنة  
١٠٤هـ أو بعدها [ عن معاذة ] بنت عبد الله العدوية أم الصباء البصرية امرأة صلة  
بن أشيم ، قال ابن معين : ثقة حجة و ذكرها ابن حبان في الثقات ، و قال :  
كانت من العابديات ، قال الذهبي : بلغنى أنها كانت تحبى الليل و تقول : عجبت لعين  
تمام و قد علمت طول الرقاد في القبور ، توفيت سنة ٨٣هـ [ قالت ] أى معاذة

(١) ذكره ابن العربي و لم يأت بشئ و قد روى في جمع الفوائد عن سمره  
أنه قال يقضين صلاة المحيض و سياقى في هامش باب ما جاء في وقت النفاء .

امراة سألت عائشة أتقضى الحائض الصلاة فقالت  
أحرورية أنت لقد كنا نحيض عند\* رسول الله ﷺ فلا  
نقضى و لا نؤمر بالقضاء .

[ إن امرأة ] لم يعرف اسمها ؛ قال الحافظ : كذا أبيهما همام ، و بين شعبة في روايته عن قتادة أنها هي معاذة الراوية أخرجا الاسماعيلي من طريقه ، و كذا مسلم من طريق عاصم وغيره عن معاذة ، انتهى قلت : يعلم من الروايات المختلفة أن بعضهم نسب السؤال إلى معاذة و بعضهم نسبه إلى امرأة مبهمة بأن معاذة تقول : إن امرأة سألت عائشة فيمكن الجمع بينهما بأن معاذة وامراة أخرى سألتا عائشة فأجابتهما عائشة ففي بعضها نسبت السؤال إلى نفسها و مرة نسبته إلى امرأة أخرى ، و أما القول بأن معاذة أبيمت نفسها فبعيد ، فإن المسألة ليست مما تخفى الراوية اسمها لأنها ليست بما يستحي عنه والله أعلم (١) [ سألت عائشة ] رضى الله تعالى عنها [ أتقضى ] المرأة [ الحائض الصلاة ] أى هل تقضى صلاة أيام محيضها التى لم يصلها فى أيام محيضها فى أيام طهرها [ فقالت ] أى عائشة [ أحرورية أنت ] أى خارجية نسبت إلى حروراء قرية فى جنب كوفة كان اجتماع الخوارج وتعاضدهم بها فنسبوا إليها و كانوا يوجبون (٢) قضاء صلاة زمن الحيض و هو خلاف الاجماع ثم أجابتها عائشة رضى الله عنها [ لقد كنا نحيض عند (٣) رسول الله ﷺ فلا نقضى ] صلاة أيام محيضنا [ و لا نؤمر ] أى من الله تعالى أو من رسوله ﷺ [ بالقضاء (٤) ] أى بقضائها ، قال الشوكانى : نقل ابن

(١) أفاد الشيخ هذا الكلام بعد الطبع الأول للاضافة للطبع الثانى (٢) قاله العيني (٣) من ألفاظ الرفع حكما كما بسطه أهل الأصول « ابن رسلان » (٤) قال ابن دقيق العيد : فالاستدل بوجهين إما لأن سقوط القضاء لسقوط الأداء ووجد الدليل لقضاء الصوم فى قضاء الصلاة على حاله أو لأن الحاجة مامست إلى يأتها و النبي ﷺ أمر بقضاء الصوم فقط مع الحاجة فهو دليل على عدم وجوبه « ابن رسلان » . ★ و فى نسخة : على عهد .

حدثنا الحسن بن عمرو أنا<sup>(١)</sup> سفيان يعني ابن عبد الملك  
عن ابن المبارك عن معمر عن أيوب عن معاذة العدوية

المنذر و النوى وغيرهما لإجماع المسلمين على أنه لا يجب على الحائض قضاء الصلاة  
و يجب عليها قضاء الصيام و حكى ابن عبد البر عن طائفة من الخوارج أنهم كانوا  
يوجبون على الحائض (٢) قضاء الصلاة و عن سمرة بن جندب أنه كان يأمر به  
فأنكرت عليه أم سلمة ، قال الحافظ : لكن استقر الاجماع على عدم الوجوب كما  
قاله الزهري و غيره : و الفرق بين الصوم و الصلاة : أن الصلاة كثيرة متكررة  
فيشق قضاؤها بخلاف الصوم فإنه يجب في السنة مرة واحدة وربما كان الحيض يوماً  
أو يومين و قد اختلف السلف فيمن طهرت من الحيض بعد صلاة العصر و بعد  
صلاة العشاء هل تصلي الصلاتين أو الأخرى و عن ابن عباس أنه كان يقول إذا  
طهرت الحائض بعد العصر صلت الظهر و العصر و إذا طهرت بعد العشاء صلت  
المغرب و العشاء ، و عن عبد الرحمن بن عوف قال إذا طهرت الحائض قبل أن  
تغرب الشمس صلت الظهر و العصر و إذا طهرت قبل الفجر صلت المغرب و العشاء  
رواهما سعيد في سننه و الأثرم ، انتهى ملخصاً .

[ حدثنا الحسن بن عمرو ] السدوسي [ أنا سفيان يعني ابن عبد الملك ] و  
وضمير الفاعل في يعني يعود إلى الحسن ، وهذا قول أبي داود ، يقول أبو داود إن  
الحسن بن عمرو يريد بسفيان أنه ابن عبد الملك و هو سفيان بن عبد الملك المروزي  
صاحب ابن المبارك ذكره ابن حبان في الثقات [عن ابن المبارك] هو عبدالله [ عن

(١) و في نسخة : نا (٢) قال ابن رسلان : هم فرق كثيرة إلا أن من أصولهم  
المتفق عليه الأخذ بما في القرآن و رد ما زاد عليه من الحديث و لهذا استفهمت  
عائشة إلخ ، قلت : إما لمجرد عدم وجدانها في القرآن أو علت بمذهبهم في ذلك .



عن عائشة بهذا الحديث <sup>(١)</sup> وزاد فيه فتؤمر بقضاء الصوم ولا تؤمر بقضاء الصلاة .

(باب في آتيان الحائض <sup>(٢)</sup>) حدثنا مسدد نا يحيى عن شعبة قال حدثني الحكم عن عبد الحميد بن عبد الرحمن عن مقسم

معمر [ ابن راشد ] [ عن أيوب ] السخثاني [ عن معاذة العدوية عن عائشة بهذا الحديث ] يتعلق بحدثنا أى حدثنا بهذا الحديث المذكور قبل و لعل الغرض من إعادة الحديث بسنده يان الاختلاف في السند و متنه ، أما الاختلاف في السند فان الحديث الأول مروى عن أيوب بواسطتين وهذا الحديث مروى عنه بأربع وسائط و أيضاً في الحديث الأول روى أيوب عن معاذة بواسطة أبي قلابة و ههنا روى من غير واسطة ، و أما الاختلاف الواقع فيما بين رواية وهيب و معمر في المتن فقال [ وزاد ] أى معمر [ فيه ] أى في حديثه [ فتؤمر بقضاء الصوم و لانؤمر بقضاء الصلاة (٣) ] فزاد معمر الأمر بقضاء الصوم على رواية وهيب فانها كانت خالية عن ذكره .

[ باب (٤) في آتيان الحائض ] أى في مجامعتيها في حالة الحيض ما حكمها .

[ حدثنا مسدد نا يحيى [ القطان ] [ عن شعبة ] [ بن الحجاج ] قال : حدثني

الحكم [ بن عتبة ] [ عن عبد الحميد بن عبد الرحمن ] [ بن زيد بن الخطاب العدوي أبو عمر المدني استعمله عمر بن عبد العزيز على الكوفة ، و قيل : عداده في أهل الجزيرة ، قال الزبير بن بكار : كان أبو الزناد كاتباً له ، قال العجلي و النسائي و ابن خراش : ثقة ، و قال أبو بكر ابن أبي داود ، ثقة مأمون ، و ذكره ابن حبان في

(١) و في نسخة : قال أبو داود .

(٢) و في نسخة : من أتى الحائض . (٣) لكثرة تكرارها أو لمخالفاتها الصلاة بخلاف الصوم لما لم تكن منافياً لها بالطبع اعتبر فيه التأخير فقط دون الاسقاط الكوكب الدرر . (٤) قال ابن العربي : لا شك في ضعف رواياته .

عن ابن عباس عن النبي ﷺ في الذي يأتي امرأته و هي حائض قال يتصدق بدينار أو نصف (١) دينار قال أبو داود هكذا الرواية الصحيحة قال دينار (٢) أو نصف دينار وربما لم يرفعه شعبة .

في اللغات ، توفي في خلافة هشام [ عن مقسم (١) ] بن بجرة بضم الموحدة وسكون الجيم ، و يقال ابن نجدة بفتح النون و بدال أبو القاسم ، و يقال أبو العباس مولى عبد الله بن الحارث بن نوفل ، و يقال له مولى ابن عباس للزومه له ، قال شعبة : لم يسمع الحكم من مقسم حديث الحجامه و عن أحمد لم يسمع الحكم من مقسم إلا أربعة أحاديث ، و أما غير ذلك فأخذها من كتاب ، قال أبو حاتم : صالح الحديث لا بأس به ، ذكر ابن سعد في الطبقات : كان كثير الحديث ضعيفاً ، و ذكره البخارى في الضعفاء و لم يذكر فيه قدحاً ، و قال الساجي : تكلم الناس في بعض روايته ، و أما ابن حزم فقال : ليس بالقوى ، و قال أحمد بن صالح المصري : ثقة ثبت لا شك فيه ، و قال العجلي : مكي تابعي ثقة ، و قال يعقوب بن سفيان و الدار قطني : ثقة [ عن ابن عباس عن النبي ﷺ في الذي يأتي امرأته ] أى يجامعها [ و هي حائض ] أى في حال حيضها [ قال ] أى سؤل الله ﷻ [ يتصدق بدينار أو نصف دينار ] و لفظة أو هنا ليست للشك بل للتويع يعنى إذا كان في اقبال الدم وكان الدم عيطاً فليصدق بدينار و إن كان في اقطاع وكان في الصفرة ف نصف دينار أو يقال إن كان واجداً فدينار و إن كان غير واجد فنصف دينار [ قال أبو داود : و هكذا الرواية الصحيحة ، قال : دينار أو نصف دينار (١) ] أى بلفظة أو التويعية [ و ربما لم يرفعه شعبة ] و هذا القول من

(١) و في نسخة : بنصف دينار . (٢) و في نسخة : دينار .

(٣) أخرج له البخارى حديثاً واحداً في سورة النساء . (٤) وقال ابن رسلان★

أبي داود يشير إلى الاختلاف الواقع في السند و غرضه بهذا أن شعبة اختلف في رفعه و وقفه فرفعه مرة و ربما لم يرفعه كأنه إشارة إلى ضعف هذا الحديث فروى النضر بن شميل و عبد الوهاب بن عطاء الخفاف عن شعبة مرفوعاً ، كما روى يحيى القطان و رواه عفان بن مسلم و سليمان بن حرب عن شعبة موقوفاً ، و كذلك رواه مسلم بن إبراهيم و حفص بن عمر الحوضي و حجاج بن منهال و جماعة عن شعبة أنه رجع عن رفعه بعد ما كان يرفعه ، قال البيهقي : أخبرنا أبو عبد الله الحافظ قال حدثنا أبو بكر بن محمد بن أحمد بن بالويه من أصل كتابه حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثني أبي حدثنا ابن مهدي حدثنا شعبة عن الحكم عن عبد الحميد يعني ابن عبد الرحمن عن مقسم عن ابن عباس في الذي يأتي أمراته وهي حائض فذكره موقوفاً ، فقل لشعبة إنك كنت ترفعه ، قال إن كنت مجنوناً فصحت ، فقد رجع شعبة عن رفع الحديث و جعله من قول ابن عباس و اختلف العلماء في وجوب الكفارة ، فقال الشافعي في أصح قوليهِ و هو الجديد (١) و مالك و أبو حنيفة و أحمد في إحدى الروايتين و جماهير السلف أنه لا كفارة عليه و عليه أن يستغفر و يتوب و ممن ذهب إليه من السلف عطاء و ابن أبي مليكة و الشعبي و النخعي و مكحول و الزهري و أبو الزناد و ربيعة و حماد بن أبي سليمان و أيوب السخيتاني و سفيان الثوري و الليث بن سعد - رحمهم الله تعالى - و قال الشافعي : في القول القديم الضعيف أنه يجب عليه الكفارة ، و هو مروى عن ابن عباس و الحسن البصري و سعيد بن جبير و قتادة و الأوزاعي و إسحاق و أحمد في الرواية الثانية عنه و اختلف هؤلاء في الكفارة ، فقال الحسن (٢) و سعيد عتق رقبة ، و قال الباقر : دينار (٣)

أى بالجر فيهما ، انتهى ، و فيه ما فيه لأن ظاهر كلامه أن التصحيح بالجر .

(١) و كذا بين الاختلاف ابن العربي . (٢) و هو رواية عن الشافعية .

(٣) بالتخير عند أحمد كما في الروض المربع و غيره و التنويع أول الحيز

و آخره عند الشافعي كما في ابن رسلان ، انتهى .

## حدثنا عبد السلام بن مطهر نا جعفر يعنى ابن سليمان

أونصف دينار وتعلقوا بهذا الحديث ، و هو حديث ضعيف باتفاق الحفاظ فالصواب أن لا كفارة ، كذا قاله النووى .

[ حدثنا عبد السلام بن مطهر (١) ] بن حسان بن مصك بمكسورة وفتح مبهلة و شدة كاف ابن ظالم بن شيطان الأزدي أبو ظفر بفتح المعجمة و الفاء البصرية . قال أبو حاتم : صدوق ، و ذكره ابن حبان فى الثقات : قال فى الزهرة روى عنه البخارى أربعة أحاديث ، مات سنة ٢٢٤هـ [ نا جعفر يعنى ابن سليمان ] و هذا قول أبى داود و ضمير الفاعل فى يعنى يعود إلى عبد السلام الضبعى أبو سليمان البصرى عن أحمد لا بأس به قيل له إن سليمان بن حرب يقول لا يكتب حديثه فقال : إنما كان يتشيع و كان يحدث بأحاديث فى فضل على و أهل البصرة يغفلون فى على وعن ابن معين ثقة و كان يحيى بن سعيد لا يكتب حديثه و لا يروى عنه و كان يستضعفه ، و قال أحمد بن سنان رأيت عبد الرحمن بن مهدى لا ينشط لحديث جعفر بن سليمان و استنقل حديثه و قال ابن سعد كان ثقة و به ضعف و كان يتشيع و قال يزيد بن زريع : من أتى جعفر بن سليمان و عبد الوارث فلا يقربنى و كان عبد الوارث ينسب إلى الاعتزال و جعفر ينسب إلى الرضا ، و قال البخارى فى الضعفاء يخالف فى بعض حديثه و أخرج ابن حبان فى كتاب الثقات بسنده من طريق جرير بن يزيد بن هارون قال : بعثنى أبى إلى جعفر ، فقلت : بلغنا إنك تسب أبا بكر و عمر ، قال : أما السب فلا ولكن بغض ما شئت فإذا هو رافضى مثل الحمار ، قال ابن حبان : كان جعفر من الثقات فى الروايات غير أنه كان يتجمل الميل إلى أهل البيت ولم يكن بداعية إلى مذهبه فلاحتماج بخبره جائز ، قال الدورى : كان جعفر إذا ذكر معاوية شتمه فإذا ذكر علياً قعد يبكى ، و قال ابن شاهين : فى

(١) بضم الميم و تشديد الهاء المكسورة كذا فى ابن رسلان .

عن علي بن الحكم البناني عن أبي الحسن الجزري عن مقسم  
عن ابن عباس قال إذا أصابها في أول الدم فدينار وإذا  
أصابها في انقطاع الدم فنصف دينار قال أبو داود وكذلك  
قال ابن جريج عن عبد الكريم عن مقسم .

المختلف فيهم إنما تكلم فيه لعل المذهب وما رأيت من طعن في حديثه إلا ابن عمار  
بقوله جعفر بن سليمان ضعيف ، و قال البزار : لم نسمع أحداً يطن عليه في الحديث  
و لا في خطأ فيه إنما ذكرت عنه شيعته ، و أما حديثه فمستقيم ، مات سنة ١٧٨ هـ  
[ عن علي (١) بن الحكم البناني ] أبو الحكم البصري عن أحمد لا بأس به ، و قال  
أبو حاتم : لا بأس به صالح الحديث و وثقه أبو داود و النسائي و ابن سعد  
و العجلي و أبو بكر البزار و ابن نمير و غيرهم ، و قال الدارقطني : ثقة يجمع  
حديثه . و قال أبو الفتح الأزدي زابغ عن القصد فيه لين ، مات سنة ١٣١ هـ أو  
بعدها [ عن أبي الحسن الجزري ] شامى ، قال ابن المديني : مجهول ، و قال الحاكم  
في المستدرک : أبو الحسن هذا اسمه عبد الحميد بن عبد الرحمن ثقة مأمون ، كذا قال  
و قال الحافظ في التقریب : أبو الحسن الجزري مجهول من السادسة و أخطأ (٢)  
من سماه عبد الحميد [ عن مقسم عن ابن عباس ، قال : إذا أصابها ] أى جامعها  
[ في أول الدم ] أى في فور حیضها [ فدينار ] أى يتصدق به [ وإذا أصابها ]  
أى جامعها [ في انقطاع الدم ] أى عند انقطاع الدم [ فنصف دينار ، قال أبو داود :  
وكذلك (٣) قال ابن جريج عن عبد الكريم ] بن أبي المخارق بضم الميم وبالحاء

(١) أخرجه له البخاري في الاجارة « ابن رسلان » (٢) و ذكره ابن عبد البر  
فيمن لم يذكر له اسم سوى كنيته ، و ذكره مسلم في الكنى ولم يسمه ابن رسلان .  
(٣) الظاهر أن المراد أنه روى ابن جريج هذا التفسير عن مقسم وما يدل عليه كلام البيهقي  
الآتي أن التفصيل في حديث ابن جريج مرفوع وفي حديث ابن عروبة عن مقسم قائل .

## حدثنا محمد بن الصباح البزاز نا شريك عن خفيف عن

المعجمة في آخره راء و قاف أبو أمية المعلم البصرى نزيل مكة ، قال مسلم في مقدمة صحيحه ، قال معمر ما رأيت أيوب اغتاب أحداً قط إلا عبد الكريم أبا أمية فانه ذكره ، فقال : كان غير ثقة لقد سألتني عن حديث لعكرمة ، ثم قال : سمعت عكرمة وقال ابن معين : قال أيوب : لا تأخذوا عن أبي أمية عبد الكريم فانه ليس بثقة ، و قال الامام أحمد : كان ابن عينة يستضعفه ، قلت : له هو ضعيف ، قال : نعم ، و قال الدورى عن ابن معين : قد روى مالك عن عبد الكريم أبي أمية ، و هو بصرى ضعيف وعده أبو داؤد من خير أهل البصرة ، و قال النسائي و الدار قطني متروك ، و قال السعدى : كان غير ثقة ، وقال ابن حبان : كان كثير الزوم فاحش الخطأ فلما كثرت ذلك منه بطل الاحتجاج به ، وقال ابن عبد البر : يجمع على ضعفه و من أجل من جرحه أبو العالية و أيوب مع ورعه غر مالكا سمته و لم يكن من أهل بلده ، مات سنة ١٢٧هـ [ عن مقسم ] أخرج اليعقوبى هذا التعليق في سننه موصولا عن ابن جريج عن أبي أمية عبد الكريم البصرى عن مقسم عن ابن عباس أن النبي ﷺ ، قال : إذا أتى أحدكم امرأته في الدم فليصدق بدينار و إذا وطئها ، و قد رأت الطهر و لم يغتسل فليصدق بنصف دينار ، ثم قال اليعقوبى بعد تحريجها ، كذا في رواية ابن جريج و رواه ابن أبي عروبة عن عبد الكريم لجعل التفسير من قول مقسم ثم أخرج رواية سعيد بن أبي عروبة مفصلة .

[حدثنا محمد بن الصباح البزاز نا شريك عن خفيف] صغراً ابن عبد الرحمن الجزرى أبو عون الحضرمى الحرانى الآموى مولاهم رأى أنسا عن أحمد ضعيف وعنه ليس بحجة و لا قوى في الحديث و شديد الاضطراب في السند ، وقال ابن معين : ليس به بأس ، و قال مرة : ثقة ، و قال أبو حاتم : صالح يخطئ و تكلم في سوء حفظه ، و قال ابن عدى : إذا حدث عن خفيف ثقة فلا بأس بحديثه و رواياته إلا أن يروى عنه عبد العزيز بن عبد الرحمن فان رواياته عنه بواطيل و البلاء من

مقسم عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال إذا وقع الرجل بأهله و هي حائض فليصدق بنصف دينار قال أبو داود وكذا قال علي بن بذيمة عن مقسم عن النبي ﷺ مرسلًا

عبد العزيز لامن خفيف ، وقال ابن سعد : كان ثقة ، وقال ابن المديني : كان يحكي بن سعيد يضعفه ، وقال الدار قطني : يعتبر به بهم ، وقال الساجي : صدوق ، وقال ابن معين : إنا كنا نتجنب حديثه ، وقال ابن خزيمة : لا يحتج بحديثه وقال يعقوب بن سفيان : لا بأس به ، وقال أبو أحمد الحاكم : ليس بالقوي ، وقال الأزدی : ليس بذلك ، وقال ابن حبان تركه جماعة من أئمتنا واحتج به آخرون وكان شيخاً صالحاً قتيلاً عابداً إلا أنه كان يخطئ كثيراً فيما يروى و يفرد عن المشاهير بما لا يتابع عليه ، و هو صدوق في روايته إلا أن الانصاف فيه قبول ما وافق الثقات في الروايات و ترك ما لم يتابع عليه [ عن مقسم ] ابن بكرة [ عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال ] أي النبي ﷺ [ إذا وقع الرجل بأهله ] أي بزوجته بأن وطئها [ و هي حائض فليصدق بنصف دينار ، قال أبو داود : وكذا ] أي كما اقتصر خفيف عن مقسم على ذكر تصديق نصف دينار مثل ذلك [ قال علي بن بذيمة ] بفتح الموحدة وكسر المعجمة الخفيفة بعدها تحتانية ساكنة الجزري أبو عبدالله مولى جابر بن سمرة السوائي كوفي الأصل ، قال أحمد صالح الحديث و لكن كان رأساً في التشيع ، و قال الجوزجاني زائع عن الحق معلن به ، و قال ابن معين وأبو زرعة والنسائي والعجلي ثقة ، و قال ابن عمار : من الثقات ، و قال ابن سعد : كان ثقة ، و ذكره ابن حبان في الثقات ، مات سنة ١٣٦ هـ [ عن مقسم عن النبي ﷺ مرسلًا ] أي لم يذكر فيه ابن عباس وغرض المصنف (١) من ذكر رواية خفيف وعلي ابن بذيمة الإشارة

(١) قال المنذرى قد اضطرب في هذا الحديث في اسناده و متنه فاسناده أنه ★

و روى الأوزاعي عن يزيد بن أبي مالك عن عبد الحميد بن عبد الرحمن عن النبي ﷺ قال أمره أن (١) يتصدق بخمسي دينار و هذا معضل .

إلى الاختلاف الواقع في متن الحديث و اضطرابه بأنه روى بعضهم يتصدق بدينار أو نصف دينار و روى البعض بنصف دينار فقط و أخرج البيهقي بسنده عن سفيان قال : حدثني علي بن بزيمة و خصيف عن مقسم عن النبي ﷺ في الذي يأتي امرأته وهي حائض الحديث ، ثم قال البيهقي : حديث خصيف الجزري غير صحيح [ وروى الأوزاعي عن يزيد بن أبي مالك عن عبد الحميد بن عبد الرحمن عن النبي ﷺ قال ] الراوى أى عمر بن الخطاب [ أمره ] أى أمر رسول الله ﷺ السائل ، و هو عمر بن الخطاب - رضى الله تعالى عنه - [ أن يتصدق بخمسي دينار و هذا ] أى الحديث [ معضل ] و المعضل بفتح الضاد ماسقط من سنده اثنان متواليان فضاعداً لكن أخرج البيهقي هذا الحديث بسنده من طريق أبي بكر بن داسه ثنا أبو داود السجستاني و روى الأوزاعي عن يزيد بن أبي مالك عن عبد الحميد بن عبد الرحمن أظنه عن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - عن النبي ﷺ قال : أمره أن يتصدق بخمسي دينار و هذا اختلاف ثالث في اسناده ومثله رواه إسحاق الحنظلي عن بقة بن الوليد عن الأوزاعي بهذا الاسناد عن عمر بن الخطاب أنه كان له امرأة تكره الرجل الحديث ثم قال البيهقي : و كذلك رواه إسحاق عن عيسى بن يونس عن زيد بن عبد الحميد عن أبيه أن عمر بن الخطاب كانت له امرأة فذكره و هو منقطع بين عبد الحميد

★ روى مرفوعاً موقوفاً مرسلًا معضلاً و اضطرب مثله فروى بالشك و روى يتصدق بدينار و إن لم يجد فنصف دينار و روى التفرقة في أول الدم و آخره و روى إن كان أحمر فدينار و إلا فصف دينار و روى بنصف دينار و روى بخميس دينار ، كما سيأتي ، و كذا بسط اضطرابه ابن العربي .

(١) و في نسخة : أنه .



( باب في الرجل يصيب منها <sup>(١)</sup> ما دون الجماع ) حدثنا  
 يزيد بن خالد بن عبد الله بن موهب الرملي ثني <sup>(٢)</sup> الليث  
 بن سعد عن ابن شهاب عن حبيب مولى عروة عن  
 نذبة <sup>(٣)</sup> مولاة ميمونة عن ميمونة قالت إن النبي ﷺ كان  
 يباشر المرأة من نساءه و هي حائض إذا كان عليها إزار  
 إلى انصاف الفخذين أو الركبتين تحتجز به .

و عمر و الغرض بذكر هذا الحديث الإشارة إلى اختلاف ثالث ، كما ذكره البيهقي .  
 [ باب في الرجل يصيب منها ] أى الحائض [ ما دون الجماع ] من المباشرة  
 و الملاسة .

[ حدثنا يزيد بن خالد بن عبد الله بن موهب الرملي ثني الليث بن سعد عن  
 ابن شهاب عن حبيب مولى عروة ] بن الزبير الأعور <sup>(٤)</sup> ، قال ابن سعد : كان  
 قليل الحديث روى له مسلم حديثاً واحداً أى العمل أفضل ، و ذكره ابن حبان في  
 الثقات ، وقال : يخطئ مات في حدود سنة ١٣٠ هـ [ عن نذبة ] بضم أولها ويقال  
 بفتحها و سيكون الدال بعدها موحدة هكذا في التقريب ، وقال في القاموس : نذبة  
 كحمزة مولاة ميمونة بنت الحارث لها صحبة ، ويقال : بموحدة أولها مع التصغير [ مولاة  
 ميمونة ] ذكرها ابن حبان في الثقات ذكرها ابن مندة وأبو نعيم في الصحابة [ عن ميمونة  
 قالت إن النبي ﷺ كان يباشر ] والمباشرة الصاق البشرة بالبشرة [ المرأة من نساءه ]  
 أى من أزواجه [ وهي حائض إذا كان عليها ] أى على المرأة [ إزار إلى انصاف  
 الفخذين أو الركبتين تحتجز به ] أى بالازار أى تجعل الازار حاجزاً بينه وبينها .

(١) و في نسخة : من الحائض . (٢) و في نسخة : ثنا .

(٣) و في نسخة : بدية . (٤) صفة لحبيب .

حدثنا مسلم بن إبراهيم نا شعبة عن منصور عن إبراهيم  
عن الأسود عن عائشة قالت كان رسول الله ﷺ يأمر  
أحدانا إذا كانت حائضاً أن تنزر ثم يضاعفها زوجها  
وقالت (١) مرة يباشرها

[ حدثنا مسلم بن إبراهيم نا شعبة عن منصور ] بن المعتمر [ عن إبراهيم عن  
الأسود عن عائشة قالت كان رسول الله ﷺ يأمر أحدانا إذا كانت حائضاً أن تنزر (٢) ]  
أى تعقد الأزار عليها [ ثم يضاعفها زوجها ] قال فى مرقاة الصعود : قال الشيخ  
ولى الدين انفرد المصنف بهذه الجملة الأخيرة وليس فى رواية بقية الأئمة ذكر الزوج  
فيجتمل وجهين أحدهما أن تكون أرادت بزوجهما النبي ﷺ فوضعت الظاهر موضع  
المضمر و عبرت عنه بالزوج و الآخر أن يكون قولها أولاً يأمر أحدانا لا من  
حيث أنها إحدى أمهات المؤمنين بل من حيث أنها إحدى المسلمات والمراد أنه يأمر  
كل مسلمة إذا كانت حائضاً أن تنزر ثم يباشرها زوجها لكن جعل الروايات متفقة  
أولى و لا سيما مع اتحاد المخرج مع أنه إذا ثبت هذا الحكم فى حق أمهات المؤمنين  
ثبت فى حق سائر النساء [ وقالت مرة يباشرها ] هذا قول الأسود بين اختلاف  
أنفاظ عائشة بأنها مرة حدثت بهذا الحديث ، فقالت : يضاعفها و مرة أخرى  
قالت يباشرها .

(١) و فى نسخة : قال . (٢) تكلم ابن رسلان على هذا اللفظ ورجح المطرزي  
تأثر ، قال الزعشمى : أخطأ من قال أتوز يتوز ، وقال ابن مالك : هذا موقوف  
على السماع و قد سمع ، قلت : و هو الصواب كيف و قد سمع هكذا فى عدة  
روايات فى البخارى إن كان ضيقاً فاتزر به ، و فى الموطأ إن كان قصيراً فليتزر  
به و كذا يأتى فى أبى داود فى باب إذا كان ثوباً ضيقاً ، و فى حديث الترمذى  
أيكم يتجر على هذا ، و قال تعالى : « و اتخذ الله إبراهيم خليلًا » بسطه  
أبو الطيب شارح الترمذى .

حدثنا مسدد نا يحيى عن جابر بن صبيح قال سمعت خلاصاً الهجرى قال سمعت عائشة تقول كنت أنا و رسول الله ﷺ نبيت في الشعار الواحد و أنا حائض طامث فان أصابه

[ حدثنا مسدد نا يحيى ] القطان [ عن جابر بن صبيح ] بضم المهملة وسكون الموحدة الراسي أبوبشر البصرى جد سليمان بن حرب لأمه وثقه ابن معين والنسائي، و قال الأزدي : لا يقوم بحديثه حجة ، و ذكره ابن حبان في الثقات [ قال سمعت خلاصاً ] بكسر معجمة و خفة لام و افعال سين ابن عمرو [ الهجرى ] بهاء و جيم مفتوحين نسبة إلى مدينة هجر البصرى عن أحمد بن حنبل ثقة ثقة و روايته عن علي من كتاب ، و قال أحمد : كان يحيى بن سعيد يتوقى أن يحدث عن خلاص عن علي خاصة ، و قال الأجرى عن أبي داود : ثقة ثقة ، و قال أيضاً كانوا يخشون أن يكون خلاص يحدث عن صحيفة حارث الأعور وعن ابن معين ثقة ، و قال أبو حاتم : يقال وقعت عنده صحف عن علي و ليس بقوى ، و قال العجلي : بصرى تابعي ثقة ، و قال الجوزجاني : كان علي شرطة علي ، و قال الأزدي : خلاص تكلموا فيه يقال كان صحفياً ، مات قبل سنة ١٠٠ هـ [ قال : سمعت عائشة تقول كنت أنا و رسول الله ﷺ نبيت في الشعار الواحد ] الشعار ما وارى الجسد من الثياب أو هو ثوب على الجسد لأنه على شعره والدثار ثوب فوقه وفيه دليل على جواز المباشرة والمضاجعة مع الحائض في الثوب الواحد وليس فيه دلالة (١) على أن هذه المضاجعة كانت بغير إزار ، كما قاله صاحب عون المعبود بل الأحاديث الكثيرة دالة على أن مباشرته ﷺ بنسائه الحيض تكون بعد الاتزار فهذا الحديث يحمل عليها أيضاً [ و أنا حائض طامث (٢) ] ذكر لفظ الطامث تأكيداً و في رواية النسائي بلفظ أو فيكون شكاً من

(١) و استدل عليه ابن رسلان بأنه لو كان عليه إزار لقاتل في دنار .

(٢) قال ابن رسلان : الطمث أول الحيض .

## منى (١) شئى غسل مكانه ولم يعده ثم صلى فيه وإن أصاب

الراوى [ فإن أصابه ] أى بدنه ﷺ [ منى شئى ] أى من نجاسة الدم [ غسل مكانه ] أى اقتصر على غسل النجاسة [ ولم يعده ] أى ولم يجاوز فى غسل النجاسة عن محلها إلى غيره [ ثم صلى فيه (٢) ] هكذا هذا اللفظ فى جميع النسخ الموجودة عندى من المكتوبة و المصرية و المطبوعة الهندية و الظاهر أنه من تصحيف (٣) النساخ و غلط معنى و لفظاً أما معنى فلان ضميره لا يمكن أن يرجع إلى الشعار لأنه يوجب التكرار و لا إلى بدن رسول الله ﷺ لأن فيه ركاً ، وأما باعتبار اللفظ فلان هذا الحديث أخرجه البيهقى فى سننه الكبرى برواية ابن داسة عن أبى داود و ليس فيه هذا اللفظ و لفظه أخبرنا أبو على الرودبارى ثنا أبو بكر بن داسة ثنا أبو داود ثنا مسدد ثنا يحيى عن جابر بن صبح ، قال : سمعت خلاصاً المجرى ، قال سمعت عائشة تقول كنت أنا و رسول الله ﷺ نبيت فى الشعار الواحد و أنا حائض طامث فان أصابه شئى غسل مكانه لم يعده و إن أصاب يعنى ثوبه منه غسل مكانه و لم يعده و صلى فيه لحديث البيهقى هذا يدل على أن التصحيف فيه وقع بعد أبى داود فانه لو كان عن أبى داود أو عن فوفه لا تكون رواية ابن داسة خالية عنه نعم وقع هذا اللفظ فى سياق (٤) النسائى مكرراً و هذا اللفظ هناك صحيح لأن سياق النسائى يفتأ سياق أبى داود و لفظه أخبرنا محمد بن المثنى ، قال : حدثنا يحيى بن سعيد عن جابر بن صبح ، قال : سمعت خلاصاً يحدث عن عائشة قالت : كنت أنا و رسول الله ﷺ نبيت فى الشعار الواحد و أنا طامث أو حائض فان أصابه

(١) و فى نسخة : منه . (٢) هو موجود فى ابن رسلان ، وقال : أى صلى فى الشعار . (٣) و يدل عليه أيضاً أن المصنف اعاد الحديث بسنده و متنه فى أواخر الزكاح و ليس هناك هذه الزيادة ، كما سيأتى فى باب فى اتیان الحائض و مباشرتها . (٤) وقال صاحب المثل : يمكن حمل رواية أبى داود على رواية النسائى فيكون وإن أصاب يعنى ثوبه بياناً لما بعد العود وحذف ذلك العود اختصاراً .

تعني ثوبه منه <sup>(١)</sup> شئ غسل مكانه ولم يعده ثم صلى فيه .  
حدثنا عبد الله بن مسleme نا عبد الله يعني ابن عمر بن  
غانم عن عبد الرحمن يعني ابن زياد عن عمارة بن غراب

من شئ غسل مكانه ولم يعده وصلى فيه ثم يعود فان أصابه من شئ فعل مثل ذلك  
غسل مكانه ولم يعده و صلى فيه فان في هذا السياق ضمير صلى فيه في الموضعين  
يعود إلى ثوب رسول الله ﷺ وليس فيه إشكال لأنه محمول على تعدد الواقعة والله  
تعالى أعلم [ و إن أصاب تعني ثوبه ] زاد الراوي لفظ تعني لأنه لم يحفظ ما تكلمت  
به عائشة من مفعول أصاب [ منه شئ غسل مكانه ] أى مكان التجاسة من الثوب  
[ ولم يعده (٢) ] أى ولم يجاوز الى غيره [ ثم صلى فيه ] أى في الثوب المتسول .

[ حدثنا عبد الله بن مسleme نا عبد الله يعني ابن عمر بن غانم ] الرعني مصغراً  
أبو عبد الرحمن قاضى أفريقية ، قال أبو حاتم : مجهول ، و قال ابن يونس : كان  
أحد الثقات الأثبات دخل الشام والعراق في طلب العلم ، وقال أبو داود : أحاديثه  
مستقيمة ما أعلم حدث عنه غير القعني لقيه بالأندلس ، و قال ابن حبان في الضعفاء  
روى عن مالك ما لم يحدث به مالك قط لا يحل ذكر حديثه و لا الرواية عنه في  
الكتب إلا على سبيل الاعتبار ثم قال الحافظ : و لعل ابن حبان ما عرف هذا  
الرجل لأنه جليل القدر ثقة لا ريب فيه و لعل البلاء في الأحاديث التي أنكرها ابن  
حبان عن هو دونه ، و قال أبو العرب في طبقات القيروان : كان ثقة نبلاً قهياً  
ولى القضاء و كان عدلاً في قضائه ، و قال أسد بن الفرات : كان قهياً له عقل  
وصيانة ، وقال ابن خلفون في الثقات روى عنه القعني وغيره مات سنة ١٩٠ هـ [ عن

(١) و في نسخة : منى (٢) ذكر ابن رسلان تفصيلاً في مذهبه لم أتوصله فارجع  
إلى الفروع و نقل عن ابن العاص أنه لا يطهر إلا إذا غسله كله دفعة واحدة  
لأنه إذا غسل نصفه فالجزء الرطب الذى يلاصق اليابس ينجسه .

## قال ابن عمة له حديثه أنها سألت عائشة قالت إحدانا

عبد الرحمن يعني ابن زياد [ بن أنعم بفتح الهمزة و سكون التون و ضم المهملة  
الافريق قاضيها عداده في أهل مصر ، قال يحيى بن سعيد : عبد الرحمن بن زياد ثقة  
و قال الترمذى : رأيت محمد بن إسماعيل يقوى أمره و يقول هو مقارب الحديث  
و كان ابن وهب يظريه ، و كان أحمد بن صالح ينكر على من يتكلم فيه و يقول :  
هو ثقة ، و قال أيضاً من تكلم في ابن أنعم فليس بمقبول ، ابن أنعم من الثقات ، و قال  
أبو العرب القيروانى : كان ابن أنعم من أجلّة التابعين عدلاً في قضاءه صلماً ، و قال سنون:  
عبد الرحمن بن زياد بن أنعم ثقة ، و قال ابن المدينى : سألت يحيى بن سعيد عنه فقال:  
سألت هشام بن عروة فقال دعنا منه ، و قال في موضع آخر : ضعف يحيى الأفريق  
و قال أحمد : ليس بشئ ، و قال أيضاً : لا أكتب حديثه ؛ و قال أيضاً منكر  
الحديث ، و قال ابن معين : ضعيف يكتب حديثه ، و قال يعقوب بن شية : صيف  
الحديث و هو ثقة صدوق رجل صالح ، و قال يعقوب بن سفيان : لا بأس به و في  
حديثه ضعف ، و قال عبد الرحمن : سألت أبي و أبا زرعة عن الأفريق و ابن  
لهيعة فقالا ضعيفان و أنبهما الأفريقى ، و قال الترمذى : ضعيف عند أهل الحديث ،  
ضعفه يحيى القطان وغيره ، و قال النسائى ضعيف ، و قال ابن خزيمة لا يحتج به ،  
و قال ابن خراش : متروك ، و قال الساجى : فيه ضعف ، و قال ابن عدى : عامة  
حديثه لا يتابع عليه ، و قال الغلابى : يضعفونه و يكتب حديثه ، و قال الحاكم :  
أبو أحمد ليس بالقوى عندهم ، و قال أبو الحسن بن القطان : كان من أهل العلم  
و الزهد بلا خلاف بين الناس ، و من الناس من يوثقه و يربأ به عن حضيض رد  
الرواية ، و الحق فيه أنه ضعيف لكثرة روايته المتكررات و هو أمر يعترض الصالحين ،  
مات سنة ١٥٦ هـ [ عن عمارة بن غراب ] بضم المعجمة اليحصى بفتح التحتانية و سكون  
المهملة وفتح الصاد المهملة بعدها مؤحدة تابعى ، قال أحمد بن حنبل : ليس بشئ و ذكره  
ابن حبان في الثقات ، و قال : يعتبر حديثه من غير رواية الأفريق عنه ، قال الحافظ

تحيض وليس لها ولزوجها إلا فراش واحد قالت أخبرك بما صنع رسول الله ﷺ دخل فمضى إلى مسجده قال أبو داود تعنى مسجد بيته فلم ينصرف حتى غلبتني عيني و أوجعه البرد فقال أدنى مني فقلت إني حائض فقال و أن اكشفي عن فخذي فكشفت فخذي فوضع خده و صدره على فخذي و حنيت عليه حتى دفني و نام .  
حدثنا سعيد بن عبد الجبار نا عبد العزيز يعني ابن محمد عن

في التفرير : و هو مجهول، غلط من عده صحابياً بل هو من السادسة [ قال ] أى عمارة [ إن عمه له ] و لم يعرف اسمها و لا حالها [ حدثته أنها ] أى العمه [ سألت عائشة قالت ] أى عمه عمارة لعائشة [ إحدانا تحيض و ليس لها ولزوجها إلا فراش واحد ] هل يجوز لهما أن يضطجعا في فراش واحد [ قالت ] أى عائشة [ أخبرك بما صنع رسول الله ﷺ دخل ] أى بلى ليلة [ فمضى إلى مسجده قال أبو داود تعنى مسجد بيته فلم ينصرف ] أى عن المسجد [ حتى غلبتني عيني ] أى نمت [ و أوجعه البرد فقال أدنى مني فقلت إني حائض فقال و أن اكشفي عن فخذي فكشفت فخذي فوضع خده و صدره على فخذي و حنيت عليه (١) ] أى ملت عليه و اكبت [ حتى دفني (٢) ] و زال عنه أثر البرد [ و نام ] .

[ حدثنا سعيد بن عبد الجبار ] بن يزيد القرشي أبو عثمان الكرايسى البصرى نزير مكة ، قال أبو بكر الخطيب : كان ثقة ، قال أبو حاتم : صدوق ، و ذكره ابن حبان في الثقات ، مات سنة ٢٣٦هـ [ نا عبد العزيز يعني ابن محمد ] الدراوردي

(١) و خوت لغة فيه و جاء جنيت بالجيم « ابن رسلان » (٢) قال ابن العربي يقال دفني الزمان فهو دفني و دفأ الرجل فهو دفان إذا سخن و ذهب برده .

أبي اليان عن أم ذرة عن عائشة أنها قالت كنت إذا حضت نزلت عن المثال على الحصر فلم تقرب رسول الله ﷺ و لم ندن منه حتى نظهر .

حدثنا موسى بن إسماعيل نا حماد عن أيوب عن عكرمة عن بعض أزواج النبي ﷺ قالت إن النبي ﷺ كان إذا أراد من الحائض شيئاً ألقى على فرجها ثوباً .

[عن أبي اليان] الرجال اسمه كثير بن اليان ، وقيل أدرع . وقيل ابن جريح ، ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال الحافظ في التقریب : مستور من السابعة [عن أم ذرة] بالذال المعجمة المدنية مولاة عائشة ذكرها ابن حبان في الثقات ، وقال المعلى : تابعة مدنية ثقة [عن عائشة أنها قالت كنت إذا حضت نزلت عن المثال (١) ] أى عن الفراش [على الحصر فلم تقرب رسول الله ﷺ و لم ندن منه (٢) حتى نظهر (٣)] و هذا الحديث يخالف (٤) الأحاديث المتقدمة الصحيحة فلا بد من التأويل فيه ، قال فى الجمع : و الحديث منسوخ إلا أن يحمل القرب على الغشيان انتهى ، أو يؤول بأن ترك القرب والدنو كان من جانب عائشة رضى الله عنها لا منه ﷺ (٥) .

[حدثنا موسى بن إسماعيل نا حماد ] بن سلسة [عن أيوب ] بن أبي تيممة السخيتاني [عن عكرمة عن بعض أزواج النبي ﷺ ] لعلها ميمونة [قالت ] أى بعض أزواجه [إن النبي ﷺ كان إذا أراد من الحائض شيئاً ] أى المباشرة [ألقي]

(١) هو الفراش الخلق أو الخط « ابن رسلان » (٢) و فى نسخة ابن رسلان بدون الواو ، قال هكذا رواية الخطيب بحذف الواو وهو الصواب (٣) قيل هو مذهب ابن عباس « ابن رسلان » (٤) أجاب عنه ابن قتيبة فى التأويل .

(٥) قال ابن رسلان : و هذا مستدل ابن عباس و أبى عبيد و هو موافق لما حكاه النووى فى الروضة تبعاً للرافعى و هو قول شاذ من أقوال العلماء .



حدثنا عثمان بن أبي شيبة نا جرير عن الشيباني عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن عائشة قالت كان رسول الله ﷺ يأمرنا في فوح حيضنا<sup>(١)</sup> أن نتزر ثم يباشرنا و أيكم يملك لإربه كما كان رسول الله يملك لإربه .

على فرجها ثوباً ] أى أمرها بالقاء الثوب على فرجها ثم يباشرها .

[ حدثنا عثمان بن أبي شيبة نا جرير ] بن حازم [ عن الشيباني ] هو سليمان بن أبي سليمان واسمه فيروز ويقال خاقان أو عمر أبو إسحاق الشيباني مولاهم الكوفي قال ابن معين : ثقة حجة ، و قال أبو حاتم : ثقة صدوق صالح الحديث ، و قال النسائي و العجلي : ثقة ، و قال ابن عبد البر : هو ثقة حجة عند جميعهم ، مات سنة ١٤٢ هـ [ عن عبيد الرحمن بن الأسود ] بن يزيد بن قيس النخعي أبو حفص الفقيه ، و يقال أبو بكر أدرك عمر ، قال ابن معين والنسائي والعجلي وابن خراش : ثقة ، وزاد ابن خراش من خيار الناس ، قال محمد بن إسحاق : قدم علينا عبد الرحمن بن الأسود حاجاً فاعتلت إحدى قدميه فقام يصلي حتى أصبح على قدم فصلى الفجر بوضوء العشاء ، و فى الخلاصة أنه حج ثمانين حجة و اعتمر ثمانين عمرة ، انتهى ، و ذكره ابن خبان فى الثقات ، مات سنة ٩٩ هـ [ عن أبيه ] أسود بن يزيد [ عن عائشة قالت كان رسول الله ﷺ يأمرنا ] أى أزواجه [ فى فوح حيضنا ] بفتح الفاء و إسكان الواو فى ابتدائها ومعظم دفعها [ أن نتزر ] وفى رواية تأزر وهذا أنصح كما قاله الحافظ فى الفتح أى تشد إزاراً تحجز من السرة إلى الركبة [ ثم يباشرنا ] والمراد بالمباشرة إلصاق البشرة بالبشرة [ و أيكم يملك لإربه ] قال الخطابي يروى على وجهين (٢) أحدهما مكسورة الألف والآخر مفتوحة الألف و الراء و

(١) و فى نسخة حيضتنا (٢) قال ابن رسلان : كذا قال الخطابي ها هنا وأنكره

فى موضع آخر أى رواية الكسر و كذا أنكره النحاس .

كلاهما معناه وطر النفس و حاجتها ، يقال لفلان عندى إرب و أرب و اربة بنية و حاجة ، انتهى ، و قال فى الجمع : و أكثر المحدثين يروونه بفتح همزة و راه و بعضهم يرويه بكسر فسكون و هو يحتل معنى الحاجة والعضو أى الذكر ومعناه أى ليس منكم أحد يكون غالباً لهواه و يأمن مع هذه المباشرة الوقوع فى الفرج فهى علة فى عدم إلحاق الغير به عليه السلام و من يميزها له يجعل قولها علة فى إلحاقه به فانه إذا كان أملك الناس لاربه يباشرها فكيف لا تباح لغيره ، انتهى [ كما كان رسول الله يملك إربه ] و الحاصل أن النبي عليه السلام كان أملك الناس لأمره فلا يخشى عليه ما يخشى على غيره عن يحوم حول الحى وكان يباشر فوق الأزار تشريعاً لغيره قال العيني : ثم اعلم أن مباشرة الحائض على أقسام أحدها حرام بالاجماع و لو اعتقد حله يكفر و هو أن يباشرها فى الفرج عامداً فإن فعله غير مستحل يستغفر الله تعالى و لا يعود إليه ، الثانى : المباشرة فى ما فوق السرة و تحت الركبة بالذكر و بالقلة أو المعانقة أو اللبس أو غير ذلك فهذا حلال بالاجماع إلا ما حكى عن عبيدة السلماني وغيره من أنه لا يباشر شيئاً فهو شاذ منكر مردود بالأحاديث الصحيحة ، الثالث : المباشرة فى ما بين السرة إلى الركبة (١) فى غير القبل و الدبر فعند أبى حنيفة حرام و هو رواية عن أبى يوسف وهو الوجه الصحيح للشافعية و هو قول مالك و قول أكثر العلماء منهم سعيد بن المسيب و شريح و طاؤس و عطاء و سليمان بن يسار و قتادة وعند محمد بن الحسن و أبى يوسف فى رواية يتجنب شعار الدم فقط و بمن ذهب إليه عكرمة و مجاهد والشعبي والنخعي و الحكم و الثوري و الأوزاعي وأحد و أصنع و إسحاق بن راهويه و أبو ثور و ابن منذر و داود و هذا أقوى دليلاً لحديث أنس اصنعوا كل شئ إلا النكاح و اقصر النبي عليه السلام فى مباشرته على ما فوق الأزار محمول على الاستحباب وقول محمد هو المنقول عن علي و ابن عباس وأبى طلحة .

(١) وأما حكم السرة و الركبة قال القسطلاني لم أر فيه نصاً ثم قال نص الشافعي فى الأم على حل السرة .

( باب في المرأة تستحاض و من قال تدع الصلاة في  
عدة<sup>(١)</sup> الأيام التي كانت تحيض ) حدثنا عبد الله بن مسلمة  
عن مالك عن نافع عن سليمان بن يسار عن أم سلمة زوج  
النبي ﷺ قالت إن امرأة كانت تهراق الدماء على عهد  
رسول الله ﷺ فاستفتت لها أم سلمة رسول الله ﷺ فقال<sup>(٢)</sup>

[ باب (٣) في المرأة تستحاض ] أى تستمر بها الدم بعد العادة كثر استعماله  
بجهولا و الاشتحاضه جريان الدم من فرج المرأة في غير أوانه و أنه يخرج من  
عرق يقال له العاذل بعين مهمل و ذال معجمة [ و من قال ] عطف على لفظ  
المرأة أى باب في قول من قال [ تدع ] أى المستحاضة [ الصلاة في عدة الأيام  
التي كانت تحيض ] أى قبل استمرار دمها .

[ حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك ] الامام المشهور [ عن نافع ] مولى  
ابن عمر [ عن سليمان بن يسار عن أم سلمة زوج النبي ﷺ قالت إن امرأة ]  
وسيعرج أبو داود بعد سرد رواية أم سلمة إنها فاطمة<sup>(٤)</sup> بنت أبي حبيش [ كانت  
تهراق ] أصله أراق يريق و يراق و تبدل الهزمة بالهاء ، فيقال هراق في الماضي  
ثم جمع بين الهزمة و الهاء ، ف قيل : امهراق يهرق بزيادة الهزمة [ الدماء ] التي  
بالجمع للدلالة على الكثرة [ على عهد رسول الله ﷺ فاستفتت لها أم سلمة<sup>(٥)</sup> ]

(١) و في نسخة : عدد . (٢) و في نسخة : قال تنظر . (٣) بطل الكلام على  
الباب ابن العربي ، و قال : هذا من غوامض الأبواب و حاصل المذهب في  
ذلك أن المستحاضة خمسة أنواع معتادة لم تتميز و عكسها ومعاً و من لاعادة لها  
و لا تتميز فبتداء أو متغيرة و حكماً لا اعتبار للتميز عندنا ولا للعادة في المرجع  
عن مالك و ترجع العادة عند أحمد و التميز عند الشافعي و البسط في الأوجز .  
(٤) و بها جزم ابن رسلان . (٥) فيه أن السؤال منها ومن فاطمة وعائشة★

لتنظر عدة الليالي و الأيام التي كانت تحيضهن من الشهر قبل أن يصيبها الذي أصابها فلتترك الصلاة قدر ذلك من الشهر فإذا خلفت ذلك فلتغتسل ثم لتستغفر <sup>(١)</sup> بثوب

- رضى الله عنها - [رسول الله ﷺ قال] أى رسول الله ﷺ [ لتنظر عدة (٢) الليالي و الأيام التي كانت تحيضهن ] أى تحيض فيهن [ من الشهر قبل (٣) أن يصيبها الذي أصابها من استمرار دم الاستحاضة ] فلتترك الصلاة قدر ذلك [ أى قدر الليالي و الأيام [ من ] زمان الحيض في [ الشهر ] قال الحافظ في الفتح : و قد استنبط منه الرازي الحنفى أن مدة أقل الحيض ثلاثة <sup>(٤)</sup> أيام وأكثرها عشرة لقوله قدر الأيام التي كنت تحيضين فيها لأن أقل ما يطلق عليه لفظ الأيام ثلاثة و أكثره عشرة فأما دون ثلاثة ، فأما يقال يومان و يوم ، وأما فوق عشرة فأما يقال أحد عشر يوماً ، و هكذا إلى عشرين [ فإذا خلفت ذلك ] أى الأيام والليالي

★ وأسماء كما ورد في الروايات والجمع سهل ، كما سيأتى في البذل و رواية سوال عائشة في الدارقطني . (١) و في نسخة : لتستغفر . (٢) و أصلها من العدد أو بمعنى المعدود ابن رسلان . (٣) استدل به من قال إن العادة ثبتت بمرة واحدة و هو الأصح من مذهب الشافعية و المالكية ، و هو قول أبي يوسف منا و عليه الفتوى و في المعنى لا يختلف المذهب عندنا أنه لا يثبت بمرة وفي المرتين روايتان فالرواية الثانية أنه لا تثبت إلا بالثلاث و عند الطرفين منا تثبت بمرتين كذا في أوجز المسالك . (٤) و هو مذهب الحنفية بلا خلاف بينهم ، و قال أحمد و الشافعي أقله يوم و أكثره خمسة عشر و سبعة عشر روايتان كذا في المعنى قال ولا حد لأقله عند مالك و أكثره عنده قبل سبعة عشر و قبل ثمانية عشر . عارضة الأحوذى ، و في العارضة أيضاً لا يصح فيه خبر و في هامش . نور الأنوار ، ذكر مستدلنا و بسط السيوطى في الدر المنثور كثيراً ما يؤيدنا .

ثم لتصل .

حدثنا قتيبة بن سعيد ويزيد بن خالد بن يزيد بن عبد الله بن موهب قالاً ثنا الليث عن نافع عن سليمان بن يسار أن (١) رجلاً أخبره عن أم سلمة إن امرأة كانت تهراق

[ فلتغتسل ] أى الطهر (٢) من الحيض [ ثم لتستفر بثوب ] والاستفر أن تشد فرجها بخمرة عريضة بعد أن تحتشى قطعاً و توثق طرفها في شئ تشده على وسطها و تمنع بذلك سيل الدم ، و هو مأخوذ من نقر الدابة (٣) الذى يجعل تحت ذنبها « نهاية » [ ثم لتصل ] والحديث يدل على أن المستحاضة المعتادة ترد على عادتها المعروفة قبل الاستحاضة و هذا عند أبى حنيفة - رحمه الله تعالى - وأما عند الشافعى - رحمه الله - يعتبر التمييز بصفة الدم ، فإذا كان متصفاً بصفة السواد فهو حيض ، وإلا فهو استحاضة كما في حديث فاطمة بنت أبى حيش الذى أخرجه أبو داود والنسائى و لفظه قال لها النبى ﷺ إذا كان دم الحيضة فإنه أسود يعرف و أيضاً يدل على أن الاغتسال إنما هو مرة واحدة عند ادبار الحيضة و أيضاً يدل على أنها تترك الصلاة في الأيام التى كانت تحيض فيها قبل استمرار الدم .

[ حدثنا قتيبة بن سعيد ويزيد بن خالد بن يزيد بن عبد الله بن موهب قالاً

ثنا الليث ] بن سعد [ عن نافع ] مولى ابن عمر [ عن سليمان بن يسار أن رجلاً (١)

(١) و في نسخة : عن رجل . (٢) قال ابن رسلان : فيه حجة لنا ، وقال : مالك في رواية تستظهر بثلاثة أيام الخ . (٣) أو من نقر بمعنى الفرج وفي رواية تستدفر فلو ثبت فبإبدال التاء ذالاً تقرب المخرج ، انتهى . (٤) قال الزرقانى : رواه مالك و أيوب بدون الواسطة و زاد صخر واليـث وعبيد الله واسطة الرجل و قال أيضاً : و اختلف فيه على عبيد الله أيضاً فروى عنه بالواسطة و بدونها ، و قال ابن العربى : حديث أبى سلمة أخرجه مالك و تركه مسلم و البخارى لعله معلومة عندنا و قد أدخلوا مثله و بسط الكلام في الرجل في الأوجز .

الدم فذكر معناه قال فاذا خلفت ذلك و حضرت الصلاة  
فليتغسل بمعناه

حدثنا عبد الله بن مسلمة ثنا أنس يعني ابن عياض عن  
عبيد الله عن نافع عن سليمان بن يسار عن رجل من  
الأنصار أن امرأة كانت تهراق الدم <sup>(١)</sup> فذكر معنى حديث  
الليث قال فاذا خلفتهن و حضرت الصلاة فليتغسل وساق  
معناه <sup>(٢)</sup> .

حدثنا يعقوب بن إبراهيم نا عبد الرحمن بن مهدي نا صخر  
بن جويرية عن نافع باسناد الليث و معناه قال فليترك

أخبره عن أم سلمة أن امرأة [ أى فاطمة بنت أبي حبيش كاسيحي ] كانت تهراق الدم  
فذكر [ أى الليث ] معناه [ أى معنى حديث مالك وإن اختلف فى بعض ألفاظه ] قال [  
أى الليث ] فاذا خلفت ذلك [ أى الليل و الأيام التى كانت تحيض فيهن قبل  
استمرار الدم ] و حضرت الصلاة [ أى و حضرت أيام الصلاة ] فليتغسل بمعناه [  
أى حديث إلى آخر الحديث بمعناه .

[ حدثنا عبد الله بن مسلمة ثنا أنس يعني ابن عياض أبو ضمرة عن عبيد الله ]  
ابن عبد الله بن عمر [ عن نافع عن سليمان بن يسار عن رجل من الأنصار إن  
امرأة كانت تهراق الدم فذكر ] أى عبيد الله [ معنى حديث الليث قال فاذا خلفتهن  
و حضرت الصلاة <sup>(٣)</sup> فليتغسل وساق ] أى عبيد الله [ معناه ] أى معنى حديث الليث .

[ حدثنا يعقوب بن إبراهيم ] بن كثير العبدى [ نا عبد الرحمن بن مهدي ]  
بن حسان [ نا صخر بن جويرية ] أبو نافع مولى بنى تميم و يقال مولى بنى هلال :

(١) و فى نسخة : الدماء . (٢) و فى نسخة : الحديث .

(٣) فيه أن موجب الغسل حضور الصلاة .

الصلاة قدر ذلك ثم إذا حضرت الصلاة فلتغتسل ولتستدفر بثوب ثم تصلى .

حدثنا موسى بن إسماعيل نا وهيب نا أيوب عن سليمان بن يسار عن أم سلمة بهذه القصة قال فيه تدع الصلاة

قال أحمد شيبغ : ثقة ثقة ، و قال ابن سعد : كان مولى بنى تميم و كان ثقة ثباتاً ، و قال عفان : كان أثبت في الحديث ، و قال أبو زرعة و أبو حاتم ، لا بأس به ، و قال أبو داؤد : تكلم فيه ، قال يحيى بن سعيد : ذهب كتاب صخر فبعث إليه من المدينة ، و قال ابن معين صخر بن جويرية : ليس حديثه بالمتروك إنما يتكلم فيه لأنه يقال إن كتابه سقط ، و قال الذهلي : ثقة حكاه الحاكم [ عن نافع باسناد الليث و معناه ] أى ذكر صخر بن جويرية هذا الحديث عن نافع موافقاً لاسناد الليث و موافقاً لمعنى حديثه [ قال ] أى صخر [ فلتترك الصلاة قدر ذلك ] أى الليالى و الأيام التى تحيضن فى الشهر قبل الاستحاضة [ ثم إذا حضرت الصلاة ] أى أوان الصلاة بعد مضى أيام الحيض [ فلتغتسل ] للتطهير من الحيض [ و لتستدفر ] روى بذال معجمة من الذفر و الذفر بالحركة يقع على الطيب والسكرية ويفرق بينهما بما يضاف إليه و يوصف به أى لتستعمل طيباً يزيل به هذا الشئ عنها و أن روى بمهملة فبمعنى لتدفع عن نفسها الذفر أى الرائحة الكريهة و المشهور استنقضى بمثلثه [ بثوب ثم تصلى ] .

[ حدثنا موسى بن إسماعيل نا وهيب ] بن خالد [ نا أيوب (١) ] السخيتاني [ عن سليمان بن يسار عن أم سلمة بهذه القصة ] أى روى أيوب عن سليمان بن يسار ، كما رواه نافع عنه بهذه القصة المذكورة فى حديث نافع عن سليمان [ قال ] أى أيوب

(١) و لم يزد أيوب الرجل « زرقاني » .

و تغتسل فيما سوى ذلك و تستنفر بثوب و تصلي ، قال  
أبو داود سمي المرأة التي كانت استحضت حماد بن زيد

[ فيه تدع الصلاة ] أى فى أيام حضاها [ و تغتسل فيما سوى ذلك و تستنفر (١) ]  
بثوب و تصلي [ قال البيهقي فى سننه بطر تخرج أحاديث سليمان بن يسار عن أم سلمة  
كما أخرجه أبو داود و حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة فى شأن فاطمة  
بنت أبي حبيش أصح من هذا و فيه دلالة على أن المرأة التى استنفت لها أم سلمة  
غيرها و يحتمل إن كانت تسميتها صحيحة فى حديث أم سلمة إن كانت لها حالتان فى  
مدة استحاضتها حالة تميز فيها بين الدمين فأقناها بترك الصلاة عند اقبال الحيض  
و بالصلاة عند ادبارها و حالة لا تميز فيها بين الدمين فأمرها بالرجوع إلى العادة  
و يحتمل غير ذلك و الله أعلم ، انتهى ، و غرض المصنف بإيراد حديث أم سلمة  
بطرق مختلفة الإشارة إلى بيان الاختلاف الذى وقع فى روايتها بأنه روى هذا  
الحديث نافع و أيوب عن سليمان بن يسار ثم اختلف أصحاب نافع ، فقال مالك  
عن نافع عن سليمان بن يسار عن أم سلمة و لم يرد مالك بين سليمان  
و أم سلمة واسطة و روى الليث عن نافع فأدخل بين سليمان بن يسار و أم سلمة  
رجلا و روى عبيد الله عن نافع ، فقال عن سليمان بن يسار عن رجل و لم يذكر  
أم سلمة ، و أما أيوب فوافقت روايته رواية مالك عن نافع فرجح المصنف رواية  
مالك عن نافع على رواية الليث و عبيد الله و قواه برواية أيوب عن سليمان و الله  
تعالى أعلم بالصواب و مطابقة هذه الأحاديث الخمس المسوقة بالباب ظاهرة فإنها كلها  
تدل على أن المرأة التى استنفت لها أم سلمة رسول الله ﷺ فى استمرار دمها وهى  
التي سماها حماد بن زيد فاطمة بنت أبي حبيش كانت معتادة فأمرها النبي ﷺ بأن  
تدع الصلاة فى الأيام التى كانت تحيض فيهن [ قال أبو داود سمي المرأة التى كانت

(١) بالمعجمة و المهملة كما فى العارضة و الأوجز .



عن أيوب في هذا الحديث قال فاطمة بنت أبي حبيش .  
حدثنا قتيبة بن سعيد نا الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن جعفر

استحيضت حماد بن زيد عن أيوب في هذا الحديث قال فاطمة بنت أبي حبيش [ حاصل هذا الكلام أن هذا الحديث رواه مالك عن نافع عن سليمان بن يسار عن أم سلة و رواه الليث عن نافع عن سليمان بن يسار أن رجلا أخبره عن أم سلة أن امرأة الحديث و رواه عبيد الله عن نافع عن سليمان بن يسار عن رجل من الأنصار أن امرأة ، الحديث ، و رواه صخر بن جويرية عن نافع بإسناد الليث ومعناه و رواه وهيب نا أيوب عن سليمان بن يسار عن أم سلة بهذه القصة وهؤلاء الرواة كلهم أهبوا المرأة و لم يسموها فقال المصنف بعد تخرج هذه الروايات أن حماد بن زيد روى هذا الحديث عن أيوب بهذا السند و سمى المرأة المهمة بأنها فاطمة بنت أبي حبيش و قد أخرج الدارقطني هذه الرواية بسنده ثنا حماد بن زيد نا أيوب عن سليمان بن يسار أن فاطمة بنت أبي حبيش استحيضت ، الحديث ، و كلام المصنف يوم بأن غير حماد بن زيد لم يذكر التسمية في هذا الحديث وهو خلاف الواقع فإن الدارقطني أخرج بسنده ثنا وهيب نا أيوب عن سليمان بن يسار أن فاطمة بنت أبي حبيش فسماها ، و كذلك بسنده ثنا عبد الوارث نا أيوب عن سليمان بن يسار أن أم سلة استفتت النبي ﷺ لفاطمة بنت أبي حبيش فسماها عبد الوارث أيضاً ، وكذلك أخرج بسنده نا سفيان عن أيوب السخثاني عن سليمان بن يسار عن أم سلة زوج النبي ﷺ أن فاطمة بنت أبي حبيش ، الحديث ، فسماها فكل هؤلاء ذكروا اسمها بأنها فاطمة بنت أبي حبيش .

[ حدثنا قتيبة بن سعيد نا الليث ] بن سعد [عن يزيد بن أبي حبيب] واسمه سويد الأزدي مولاهم أبو رجاء المصري ، قال ابن سعد : كان مفتي أهل مصر في زمانه و كان حليماً عاقلاً و كان ثقة كثير الحديث و كان أول من أظهر العلم بمصر

عن عراك عن عروة عن عائشة أنها قالت إن أم حبيبة سألت النبي (١) ﷺ عن الدم فقالت عائشة فرأيت مراكها

و الكلام في الحلال والحرام و مسائل ، و قال أبو زرعة : مصرى ثقة ، و قال العجلي : مصرى تابعى ثقة ، و ذكره ابن حبان في الثقات ، مات سنة ١٢٨ هـ [عن جعفر ] بن ربيعة بن شرحيل بن حسنة بفتح مهملةين و نون الكندى أبو شرحيل المصرى ، قال أحمد : كان شيخاً من أصحاب الحديث ثقة ، و قال أبو زرعة : صدوق و قال النسائي : ثقة ، و قال ابن سعد : كان ثقة ، مات سنة ١٣٦ هـ [ عن عراك ] بن مالك الغفارى الكنانى المدنى ، قال العجلي : شامى تابعى ثقة من خيار التابعين ، و قال أبو زرعة و أبو حاتم : ثقة ، و ذكره ابن حبان في الثقات ، مات بعد سنة ١٠٠ هـ [ عن عروة ] بن الزبير [ عن عائشة أنها قالت إن أم حبيبة ] بنت جحش زوج عبد الرحمن بن عوف كما هو مصرح فى صحيح مسلم و النسائي ، و قال بعضهم : إن أم حبيبة بنت جحش و حمنة بنت جحش هما اسمان لواحدة من بنات جحش ، و أما الواقدي فزعم أن المستحاضة أم حبيبة بنت جحش أخت حمنة قال و من زعم أنها حمنة فقط غلط و يؤيده رواية الزهري عن عروة عن أم حبيبة بنت جحش ختنة رسول الله ﷺ و تحت عبد الرحمن بن عوف استحيضت سبع سنين رواه مسلم فى صحيحه فهذا يرجح ما ذهب إليه الواقدي و قد رجحه إبراهيم الحربي و زيف غيره و اعتمده الدارقطني لأن حمنة بنت جحش لم تكن تحت عبد الرحمن بن عوف بل كانت مصعب بن عمير فقتل عنها يوم أحد و خلف عليها طاعة بن عبيد الله رضى الله عنه ، فالصحيح (٢) أنها بنتا جحش [ سألت النبي ﷺ عن الدم ] أى دم

(١) و فى نسخة : رسول الله (٢) و يدل على أنهما ثنتان ، ما فى الأوجز عن أحمد أن أحاديث المستحاضة تدور على ثلاثة أحاديث : حديث فاطمة و أم حبيبة و حمنة و يؤيده أيضاً ما فى الأوجز .

ملآن دماً فقال لها رسول الله ﷺ أمكئى قدر ما كانت تحبسك حيضتك ثم اغتسلى قال أبو داود ورواه قتيبة بين إضعاف حديث جعفر بن ربيعة في آخرها وروى <sup>(١)</sup> على

الاستحاضة [ فقالت عائشة فرأيت مركنها ] و هو الاجانة التى تغسل فيها الثياب [ ملآن (٢) دماً ] يعنى أنها كانت تغتسل فى المكنى فتجلس فيه و تصب عليها الماء المتساقط عنها بالدم فيحمر الماء فيصير كله كأنه دم ثم أنه لا بد أنها كانت تنظف بعد ذلك بالماء الطاهر الصافى عن تلك الغسالة المتغيرة ، كذا قال التورى [ فقال لها ] أى حية [ رسول الله ﷺ أمكئى ] أى عن الصلاة [ قدرما ] أى الأيام التى [ كانت تحبسك حيضتك ثم ] إذا انقضت أيام حيضتك [ اغتسلى ] و مطابقة هذا الحديث بالباب فى قوله امكئى قدرما كانت تحبسك حيضتك ظاهرة [ قال أبو داود ورواه قتيبة بين إضعاف حديث جعفر بن ربيعة فى آخرها ] اختلف المعتون بحل هذا الكتاب فى معنى هذه العبارة فضبط بعضهم <sup>(٣)</sup> لفظ «بين» بلفظ الماضى المعلوم من التبيين وإضعاف بصيغة المصدر بمعنى أظهر ضعف هذا الحديث، وهذا التوجيه غلط بين يكذبه كون رواية الحديث ثقات حتى أخرجه مسلم فى صحيحه وضبط بعضهم لفظه بين بفتح الموحدة و سكون التحتانية محققة على أنه ظرف ، و لفظ إضعاف <sup>(٤)</sup> بفتح الهمزة و سكون الضاد المعجمة جمع ضعف و هو الصحيح عندى فعنى هذا الكلام على هذا بأنه يقول أبو داود روى قتيبة هذا الحديث و كتبه بين إضعاف أى تضعيف <sup>(٥)</sup> حديث جعفر بن ربيعة فى أثناءها و فى آخرها ، وغرض أبى داود بهذا

(١) وفى نسخة: رواه (٢) وروى ملاي وكلاهما يصح لأن لفظ المكنى مذكر ومعناه مؤنث «ابن رسلان» (٣) هكذا شرحه ابن رسلان فى شرحه (٤) قال المجدد : إضعاف الكتاب أثناء سطوره و حواشيه (٥) و استعمال التضعيف فى الذيل معروف استعمله الحافظ فى الاصابة .

إبن عياش ويونس بن محمد عن الليث فقالا لجعفر بن ربيعة .  
حدثنا عيسى بن حماد أنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب  
عن بكير بن عبد الله عن المنذر بن المغيرة عن عروة بن  
الزبير قال إن فاطمة بنت أبي حبيش حدثته أنها سألت

الكلام يان أن قتيبة لما حدثه بهذا الحديث و بين سنده فقال عن جعفر من غير أن  
ينسب إلى أبيه فالتبس أن جعفرأ هذا من هو ؟ هل هو ابن ربيعة أو غيره ؟  
فصرح بهذه العبارة أن قتيبة كتب هذا الحديث بين تضاعيف حديث جعفر بن ربيعة  
و اثناهما ففهم أن جعفر هذا هو ابن ربيعة و إن لم ينسبه قتيبة في سند الحديث  
إلى أبيه و هذا إحدى القرينتين على ذلك والقريئة الثانية ما قال [ و روى على بن  
عياش و يونس بن محمد عن الليث فقالا لجعفر بن ربيعة ] فهما صرحا بأنه ابن ربيعة  
فعلم بهذا أن الذي في حديث قتيبة عن الليث هو ابن ربيعة لا غير والله تعالى أعلم .  
[ حدثنا عيسى بن حماد ] بن مسلم بن عبد الله التجيلي أبو موسى المصري لقبه  
زغبة بضم الزاي و سكون المعجمة بعدها مؤحدة ، قال أبو حاتم : ثقة ، و قال  
النسائي : ثقة ، و قال الدارقطني : ثقة ، قال أبو داؤد : لا بأس به ، و ذكره ابن  
حبان في الثقات ، مات سنة ٢٤٨هـ [ أنا الليث ] بن سعد [ عن يزيد بن أبي حبيب  
عن بكير بن عبد الله ] بن الأشج بمعجمة و جيم مشددة القرشي و لاهم أبو عبدالله  
و يقال أبو يوسف المدني نزيل مصر ، قال أحمد : ثقة صالح ، و قال يحيى بن معين  
و أبو حاتم : ثقة ، و قال العجلي : مدني ثقة لم يسمع منه مالك شيئا خرج قديماً  
إلى مصر فنزل بها ، و قال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث ؛ و قال النسائي : ثقة  
ثبت مأمون ، و ذكره ابن حبان في الثقات ، مات سنة ١٢٠هـ و قيل بعدها [ عن  
المنذر <sup>(١)</sup> بن المغيرة ] حجازي ، قال أبو حاتم : مجهول ليس بمشهور ، و ذكره  
(١) الحديث أخرجه النسائي و قال رواه هشام ولم يذكر فيه ما ذكره المنذري .

رسول الله ﷺ فشكت إليه الدم فقال لها رسول الله ﷺ  
 إنما ذلك عرق فانظري إذا أتى قرؤك فلا تصلي فاذا (١)  
 مر قرؤك فتطهري ثم صلي ما بين القرء إلى القرء .  
 حدثنا يوسف بن موسى نا جرير عن سهيل يعني ابن أبي

ابن حبان في الثقات [ عن عروة بن الزبير قال إن فاطمة بنت أبي حيش ] بمهمله  
 و موحدة و معجمة مصفراً و اسمه قيس بن المطلب بن أسد بن عبد العزى الأسدية  
 مهاجرة جلييلة ذكر إبراهيم الحربي أنها أم محمد بن عبد الله بن جحش [ حدثته أنها  
 سألت رسول الله ﷺ فشكت إليه الدم ] و لعل في الكلام تقدماً و تأخيراً أى  
 شكت إليه الدم أى دم الاستحاضة فسألت رسول الله ﷺ عن حكمها [ فقال لها  
 رسول الله ﷺ ] إنما ذلك [ أى هذه الدم ] دم عرق (٢) [ وليس بدم الحيض ] فانظري  
 إذا أتى قرؤك (٣) [ أى أيام حيضتك ] فلا تصلي فاذا مر قرؤك (٤) فتطهري  
 أى اغتسلي [ ثم صلي ما بين القرء (٥) ] إلى القرء أى ما بين الحيض إلى الحيض  
 في أيام الطهر .

[ حدثنا يوسف بن موسى ] بن راشد بن بلال القطان أبو يعقوب الكوفي  
 سكن الرى قليل له الرازي ثم انتقل إلى بغداد و مات بها ، قال ابن معين و أبو  
 حاتم : صدوق ، و قال النسائي : لا بأس به ، و قال الخطيب : وصفه غير واحد  
 بالثقة ، و ذكره ابن حبان في الثقات ، و قال مسلمة : كان ثقة ، مات سنة ٢٥٣هـ .

(١) و في نسخة : و إذا (٢) فيه حجة لئقص الوضوء عن خروج الدم  
 لأنه عليه الصلاة و السلام علاه بالعرق و أوجب الوضوء كذا في الأوجز .  
 (٣) استدل به من قال إن القرء الحيض لأن الصلاة لا تترك إلا فيها « ابن رسلان »  
 وقال ابن العربي : حقيقة القرء الطهر وبسطه (٤) بفتح القاف والضم لغتان ببسطه  
 « ابن رسلان » (٥) بسط ابن رسلان الكلام على كتابة القرء بالهمزة أو بدونها .

صالح عن الزهري عن عروة بن الزبير قال حدثني فاطمة بنت أبي حيش أنها أمرت أسماء أو أسماء حدثني أنها أمرتها فاطمة بنت أبي حيش أن تسأل لها رسول الله فأمرها أن تقعد الأيام التي كانت تقعد ثم تغتسل ، قال

[ نا جرير (١) ] بن عبد الحميد [ عن سهل يعني ابن صالح عن الزهري عن عروة بن الزبير قال حدثني فاطمة بنت أبي حيش أنها [ أى فاطمة ] أمرت أسماء أو أسماء [ أى أو قال [ حدثني ] و لفظه أو هذه لاشك من الراوى و لعل الشاك الزهري أو عروة فلا يقدر ، قال و أسماء هذه هى بنت عيسى كما هو مصرح فى رواية الدارقطنى و لفظها عن عروة بن الزبير عن أسماء بنت عيسى قالت قلت يا رسول الله فاطمة بنت أبي حيش استحضت منذ كذا و كذا ، الحديث ، و فى أخرى له بسنده عن عروة بن الزبير عن أسماء بنت عيسى قالت قلت يا رسول الله فاطمة بنت أبي حيش لم تظهر منذ كذا و كذا ، الحديث ، و أسماء بنت عيسى الخثعمية أخت ميمونة بنت الحارث لأمها و كانت أولا تحت جعفر بن أبي طالب ثم زوجها أبو بكر ثم على بن أبي طالب و ولدت لهم هاجرت إلى الحبشة ثم إلى المدينة كان عمر يسئله عن تعبير الرؤيا و لما بلغها قتل ابنها محمد بن أبي بكر جلست فى مسجدنا و كظمت غيظها حتى شجبت ثديها دماً [ أنها أمرتها فاطمة (٢) ] بنت أبي حيش أن تسئل لها رسول الله ﷺ [ خذف السؤال و تقديره فسألت أسماء لفاطمة رسول الله ﷺ عن حكم الاستحاضة و عن الصلاة فى أيامها ] فأمرها [ أى أمر

(١) اختلف جرير عن سهل و خالد عن سهل فى هذه الرواية ، و الصواب عند البيهقى لفظ خالد كما يظهر من كلامه و سيأتى لفظ خالد فى باب « من تجمع بين الصلاتين (٢) » و ظاهر البيهقى أن التسمية وهم من سهل فتأمل فانه قال : الصواب إن فاطمة كانت مميزة .

أبو داود ورواه قتادة عن عروة بن الزبير عن زينب بنت أم سلمة أن أم حبيبة بنت جحش استحضيت فأمرها النبي ﷺ أن تدع الصلاة أيام أقرائها ثم تغتسل وتصلى ، قال أبو داود : وزاد ابن عينة في حديث الزهري عن عمرة عن

رسول الله ﷺ فاطمة [ أن تقعد ] أى عن الصلاة [ الأيام ] أى فى أيام الحيض [ التى كانت تقعد ] عن الصلاة فيها قبل أن تصيبها الاستحاضة [ ثم تغتسل ] قال أبو داود ورواه قتادة عن عروة بن الزبير عن زينب بنت أم سلمة [ وبنت أبي سلمة بن عبد الأسد بن هلال المخزومية ربيعة النبي ﷺ ] وأما أم سلمة زوج النبي ﷺ أم المؤمنين وكان اسمها برة فسمها رسول الله ﷺ زينب ، صحابة قبيصة كانت أسماء بنت أبي بكر أرضعتها فهى أحب أولادها من الرضاعة [ أن أم حبيبة بنت جحش استحضت فأمرها النبي ﷺ أن تدع الصلاة أيام أقرائها ثم تغتسل وتصلى ] وقال البيهقي بعد ما نقل عن أبي داود قوله : « ورواه قتادة عن عروة بن الزبير إلى قوله ثم تغتسل وتصلى قال أبو داود : وقاتدة لم يسمع من عروة شيئاً ، قال الشيخ : ورواية عراك بن مالك عن عروة عن عائشة فى شأن أم حبيبة أصح من هذه الرواية ، أما رواية حبيب بن أبي ثابت عن عروة عن عائشة فى شأن فاطمة فأنها ضعيفة و سيرد ضعفها إن شاء الله تعالى ، وكذلك حديث عثمان بن سعد الكاتب عن ابن أبي مليكة عن قاطمة ضعيف ، انتهى ، قلت : ولم أجد رواية قتادة موصولة فيما تتبعته من كتب الحديث [ قال أبو داود وزاد ابن عينة ] أى سفيان [ فى حديث الزهري ] أى ابن شهاب [ عن عمرة (١) ] بنت عبد الرحمن بن سعد بن زرارة الأنصارية المدنية كانت فى حجر عائشة ، قال ابن معين : ثقة حجة ، وقال

(١) هكذا فى النسخ و كذا فى ابن رسلان و الأوجه عندى هناك عروة بدل عمرة فليفتش .

عائشة قالت إن أم حبيبة كانت تستحاض فسألت النبي ﷺ فأمرها أن تدع الصلاة أيام أقرائها ، قال أبو داود وهذا وهم من ابن عينية ليس هذا في حديث الحفاظ عن الزهري إلا ما ذكر سهيل بن أبي صالح و قد روى الحميدي هذا

العجلي : مدينة تابعة مكة وذكرها ابن المديني ففهم أمرها ، و قال عمرة أحد الثقات العلماء بعائشة الاثبات فيها ، وذكرها ابن حبان في الثقات ، ماتت قبل المائة ، و قيل بعدها [ عن عائشة قالت إن أم حبيبة كانت تستحاض فسألت النبي ﷺ فأمرها ] أى أم حبيبة [ أن تدع الصلاة أيام أقرائها قال أبو داود : وهذا وهم من ابن عينة ليس هذا في حديث الحفاظ عن الزهري إلا ما ذكر (١) سهيل بن أبي صالح ] لعل غرض (٢) أبي داود أن الحفاظ لم يذكروا عن الزهري في قصة أم حبيبة تدع الصلاة

(١) قال ابن رسلان أى في الحديث المتقدم فتأمل (٢) أشكل في عبارة المصنف ها هنا وأزيد منه في عبارة الشارح وما يخطر في البال في غرض المصنف احتمالان الأول أن الكلام من قوله ورواه قتادة مستأنف لا تعلق له بحديث أسماء المتقدم بل المصنف أراد من ها هنا اختصار الروايات الواردة في هذا الباب وترك أسانيدهم روماً للاختصار فقال « وروى » أى ما يدل على الترجمة « قتادة » عن « عروة » ثم لما جاء ذكر حديث أم حبيبة نبه المصنف على أمر آخر في أحاديثها وهو أن أصحاب عروة مختلفة في سرد الروايات فذكرها قتادة مفصلاً كما أشار إليه المصنف وكذا ذكره عراك مفصلاً ، كما ذكره البيهقي و مسلم ، ورواه الزهري عن عروة مختصراً كما صرح به البيهقي ، ولفظه فقالت إني أستحاض فقال إنما ذلك عرق فاغتسل ثم صلى فكانت تغتسل عند كل صلاة ، قال البيهقي : و هكذا رواه جماعة عن الزهري ، قلت : ذكر بعضها البيهقي والاحتمال الثاني أن يكون الكلام متعلقاً بحديث أسماء أيضاً و لا بعد فيه ، فإن حديث أسماء المتقدم عند البيهقي وهم كما صرح به و الصواب عنده أنها قصة أم حبيبة فتأمل فيكون مراد المصنف ما أراده البيهقي فيكون قوله ورواه قتادة إلخ متعلقاً بالحديث المتقدم ويكون المعنى أن سهيلاً عن \*



أيام أقرأتها و خالف سفيان الحفاظ في ذكرها فهذا وهم منه لم تكن هذه اللفظة في قصة أم حبيبة ولعلها كانت في قصة غيرها من النساء المستحاضة فأدخلها ابن عينة في قصة أم حبيبة و لم يذكر الحفاظ في قصة أم حبيبة إلا ما ذكره سهيل بن أبي صالح و يذكر سهيل فيها هذا اللفظ .

قلت : فيه إشكال من وجهين : الأول أن ابن عينة ليس بمفرد في هذه الزيادة بل شاركه فيها الأوزاعي كما سيذكره المصنف ، والثاني : أن المصنف ماذا أراد بقوله « إلا ما ذكره سهيل بن أبي صالح » ، إن أراد به الحديث المتقدم فلا يجوز أن يكون المراد به ذلك الحديث لأن حديث سهيل المتقدم في قصة فاطمة بنت قيس و هذه في قصة أم حبيبة بنت جحش ولو سلم ففي حديث سهيل أيضاً فأمرها أن تقعد الأيام التي كانت تقعد وهو بمعنى ما زاد ابن عينة فأمرها أن تدع الصلاة أيام أقرأتها فتوافقت الروايتان و لم يثبت الزيادة و إن أراد غيره فلم أقف عليه و يقوى هذا الاشكال ما ذكره البيهقي في سننه بعد ما أخرج حديث الليث عن ابن شهاب عن عروة ، الحديث فقال و هكذا رواه جماعة عن الزهري ، و رواه سهيل بن أبي صالح عن الزهري عن عروة تخالفهم في المتن والاسناد جميعاً ، و كلام البيهقي هذا يدل على أن حديث سهيل بن أبي صالح عن الزهري وهم أيضاً ، و كلام المصنف يدل على أن حديث سهيل يوافق حديث الجماعة ثم قال البيهقي : و في رواية هشام بن عروة عن عروة عن عائشة دلالة على أن فاطمة بنت أبي حيش كانت تميز بين الدمين و رواية سهيل فيها نظر في إسناد حديثه ، ثم في الرواية الثانية عنه دلالة على أنه لم يحفظها كما ينبغي ثم ساق البيهقي الرواية الثانية عن سهيل و هي التي أخرجها أبو داود في سننه

★ الزهري جعل القصة لفاطمة و الصواب كونها لأم حبيبة و هذا أوجه في مراد المصنف إلا أنه يتوقف أن يكون رأى المصنف مثل رأى المصنف مثل رأى البيهقي فتأمل .

## الحديث عن ابن عينة لم يذكر فيه تدع الصلاة أيام أقرائها و روت قير بنت عمرو زوج مسروق عن عائشة

[وقد روى الحميدى] هو عبدالله بن زبير بن عيسى القرشى أبوبكر الحميدى الأسدى المكي قال أحمد الحميدى : عندنا إمام ، و قال أبو حاتم : هو أثبت الناس فى ابن عينة و هو رئيس أصحابه و هو ثقة إمام ، و قال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث ، و قال الحاكم : ثقة مأمون ، و كان البخارى إذا وجد الحديث عنه لا يخرج به إلى غيره من الثقة به ، مات سنة ٢١٩ هـ [ هذا الحديث عن ابن عينة لم يذكر فيه تدع الصلاة أيام أقرائها ] و هذه قرينة ثانية على وهم سفيان .

و حاصل هذا الكلام أن مازاد ابن عينة فى حديثه الزهري وهما على خلاف الحفاظ قد خالف فيه نفسه فانه ذكره مرة و لم يذكره مرة فان الحميدى لم يذكر فى حديثه عنه فعلم بهذا أن الزيادة التى زادها وهم منه ، قلت : جعل عدم ذكر الحميدى هذا اللفظ عن ابن عينة قرينة على وهم سفيان غير صحيح فانه يدل على أن سفيان ما وهم فيه بل وهم فيه من رواه عن سفيان وزاده فيه ولو كان وهما من سفيان لزاده الحميدى أيضاً على أن البيهقي أخرج بسنده من طريق ابن أبي عمرو و بشر بن موسى ، قال : حدثنا الحميدى قال نا سفيان فى قصة فاطمة بنت أبي حنيس وفيه فقال إنما ذلك عرق و ليست بالحیضة فاذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة و إذا أدبرت فاغتسلى و صلى فان كان المراد أبى داود برواية الحميدى هذا الحديث ، فتوله لم يذكر فيه غير صحيح لأن فيه تصريحاً بأن فيه تدع الصلاة أيام أقرائها و إن كان غيره فلم نجد فيما تبعنا من كتب الحديث [ و روت قير ] بفتح أولها [ بنت عمرو ] الكوفية امرأة مسروق بن الأجدع ، قال العجلي : تابعة ثقة لها عند أبى داود حديثها عن عائشة فى المستحاضة وعند النسائي حكاية عن مسروق [زوج مسروق] بن الأجدع بن مالك الهمداني الوادعى الكوفى العابد أبو عائشة فقيه عابد مخضرم كان عمرو بن معديكرب

المستحاضة تترك الصلاة أيام أقرأئها ثم تغتسل وقال عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أن النبي ﷺ أمرها أن تترك الصلاة قدر أقرأئها و روى <sup>(١)</sup> أبو بشر جعفر بن أبي

خاله و كان أبوه أفرس فارس باليمن قال له عمر : ما اسمك ، قلت : مسروق بن الاجدع ، قال الاجدع شيطان ، أنت مسروق بن عبد الرحمن ، قال الشعبي : كان مسروق أعلم بالفتوى من شريح وكان شريح أعلم بالقضاء ، كان يصلح حتى تورم قدماه ، قال العجلي : كوفي نابغ ثقة ، و قال ابن سعد : كان ثقة وله أحاديث صالحة ، وذكره ابن حبان في الثقات ، مات سنة ٥٦٣ و له ثلاث و ستون سنة [ عن عائشة المستحاضة تترك الصلاة أيام أقرأئها ثم تغتسل ] أخرج البيهقي هذا التعليق موصولا بسنده عن عبد الملك بن ميسرة عن الشعبي عن قير عن عائشة و لكن بلفظ (٢) تدع الصلاة أيام حيضتها و لعل غرض المصنف بذكر هذه التعليقات دفع الاشكال بأنه قال في رواية الزهري أن سفيان زاد عنه في حديثه فأمرها أن تدع الصلاة أيام أقرأئها ثم حكم عليه بأن هذا وهم من سفيان بن عيينة فلما كان هذا وهماً ولم يذكره الحفاظ فكيف السيل بثبوت هذا الحكم مع أن هذا الحكم ثابت بجمع عليه فأجاب المصنف بأن هذا الحكم ثابت بروايات كثيرة غير رواية الزهري ، أولاها رواية قير [و] ثانيها ما [قال عبد الرحمن بن قاسم] بن محمد بن أبي بكر الصديق التيمي أبو محمد المدني أمه قريية بنت عبد الرحمن بن أبي بكر ، قال ابن عيينة : كان أفضل أهل زمانه ، و قال أحمد : ثقة ثقة ، و قال العجلي و النسائي و أبو حاتم : ثقة ، و قال ابن أبي الزناد كان ثقة ورعاً كثير الحديث ، و قال ابن حبان في الثقات ، كان من سادات أهل المدينة قبحاً و علماً و ديانة و فضلاً ، مات سنة ١٢٦ هـ [ عن أبيه أن النبي ﷺ أمرها ] أي المستحاضة [ أن تترك الصلاة قدر أقرأئها ] وسيجيئ

(١) وفي نسخة : رواه (٢) و روايته بلفظ الآقرأ أيضاً .

وحشية عن عكرمة عن النبي ﷺ قال إن أم حبيبة بنت جحش استحضت فذكر (١) مثله وروى شريك عن أبي اليقظان عن عدى بن ثابت عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ

هذا التعليق موصولا مستنداً في هذا الكتاب في باب بن قال : تجمع بين الصلاتين ولكن ليس فيه هذا اللفظ ، و لعل مراد المصنف به غير ما رواه موصولا ، ولم أجده فيما تتبعته من الكتب ، [ و ] ثالثها ما [ روى أبو بشر جعفر بن أبي وحشية ] هو جعفر بن أياس و أياس كنيته أبو وحشية الشكري ، أبو بشر الواسطي ، قال ابن معين و أبو زرعة و أبو حاتم والعجلي و النسائي : ثقة ، و طعن عليه شعبة في حديثه عن مجاهد ، قال من صحيفه ، و قال البرديجي : كان ثقة . و هو من أثبت الناس في سعيد بن جبير ، وقال ابن عدى : أرجو أنه لا بأس به كان شعبة يضعف أحاديث أبي بشر عن حبيب بن سالم ، و يقول : لم يسمع أبو بشر من حبيب بن سالم ، مات سنة ١٢٣ هـ أو بعدها [ عن عكرمة ] مولى ابن عباس [ عن النبي ﷺ ] قال إن أم حبيبة بنت جحش استحضت فذكر [ أى أبو بشر ] مثله [ أى مثل ما ذكره عبد الرحمن بن القاسم و هو أمرها أن تترك الصلاة أيام أقرائها ] [ و ] رابعها ما [ روى شريك ] هو ابن عبد الله بن أبي شريك التخعي [ عن أبي اليقظان (٢) ] هو عثمان بن عمير البجلي الكوفي الأعمى و يقال ابن قيس ، و يقال ابن أبي حميد ، قال أحمد : ضعيف الحديث ، كان ابن مهدي ترك حديثه ، و قال عمرو بن علي : لم يرض يحيى ولا عبد الرحمن أباً اليقظان ، قال أبو حاتم : سألت محمد بن عبدالله بن نمير عن عثمان بن عمير فضعه ، وقال أبو حاتم : ضعيف الحديث منكر الحديث كان شعبة لا يرضاه ، قال ابن عبد البر كلهم ضعفه ؛ وقال ابن حبان : اختلط حتى كان لا يدرى ما يقول ، لا يجوز الاحتجاج به ، و قال ابن عدى :  
(١) و في نسخة : ثم ذكر (٢) بسكون القاف .

أن المستحاضة تدع الصلاة أيام أقرأئها ثم تغتسل وتصل  
و روى العلاء بن المسيب عن الحكم عن أبي جعفر قال

ردى المذهب غال في التشيع يومن بالرجعة و يكتب حديثه مع ضعفه [ عن عدى بن ثابت ] الأنصاري الكوفي ، قال أحمد : ثقة ، و قال أبو حاتم : صدوق و كان امام مسجد الشيعة وقاصهم ، و قال العجلي و النسائي : ثقة ، قال الدارقطني : فعدى بن ثابت عن أبيه عن جده لا يثبت و لا يعرف أبوه و لا جده و عدى ثقة ، و قال ابن معين : شعبي مفرط ، و قال الجوزجاني : مائل عن القصد ، و قال السلي : قلت للدارقطني فعدى بن ثابت قال : ثقة إلا أنه كان غالباً في التشيع ، و ذكره ابن حبان في الثقات : مات سنة ١١٦ هـ [ عن أبيه ] هو ثابت الأنصاري والد عدى بن ثابت روى أبو اليقظان عن عدى بن ثابت عن أبيه عن جده حديث المستحاضة وحديث العطاس والنعاس التائب في الصلاة من الشيطان ، قال البرقاني : قلت للدارقطني شريك عن أبي اليقظان عن عدى بن ثابت عن أبيه عن جده كيف هذا الاسناد ، قال : ضعيف .

قلت : من جهة من قال أبو اليقظان ضعيف واختلف في اسم جده على أقوال كثيرة ، و قال الحافظ : و لم يترجح لي في اسم جده إلى الآن شئ من هذه الأقوال كلها إلا أن أقربها إلى الصواب أن جده هو جده لأمه عبد الله بن يزيد الخطمي و الله أعلم [ عن جده ] أي جد عدى و هو عبد الله بن يزيد الخطمي و هو جده لأمه [ عن النبي ﷺ ] أن المستحاضة تدع الصلاة أيام أقرأئها ثم تغتسل و تصل [ أخرجه الترمذي موصولا و ابن ماجه و خامستها ما ] روى العلاء بن المسيب [ هو ابن رافع الأسدي الكاهلي ، و يقال الثعلبي بالثلثة الكوفي ، قال ابن معين : ثقة مأمون و وثقة ابن عمار و العجلي و يعقوب بن سفيان و ابن سعد ، و قال الحاكم له أوهام في الاسناد و المتن ، و قال الأزدي : في بعض حديثه

إن سودة استحيضت فأمرها النبي ﷺ (١) إذا مضت أيامها اغتسلت وصلت و روى سعيد ابن جبير عن علي و ابن عباس المستحاضة تجلس أيام قرءها وكذلك رواه عمار مولى بني هاشم و طلق بن حبيب عن ابن عباس وكذلك

نظر و تعقه الباقي بأنه كان يجب أن يذكر ما فيه النظر و في الميزان ، قال بعضهم كان بهم كثيراً و هو قول لا يعأ به [ عن الحكم ] بن عتبة [ عن أبي جعفر ] الباقر لم يتحقق لي أن أبا جعفر هذا من هو و لعله محمد بن علي بن الحسين [ قال إن سودة استحيضت فأمرها النبي ﷺ إذا مضت أيامها ] أي أيام الحيض [ اغتسلت وصلت ] قال البيهقي في سننه بعد تخريجه بسنده ، قال الامام أحمد - رحمه الله - و هذا فيما رواه ابن خزيمة عن العطاء روى عن حفص بن غياث عن العلاء أتم من ذلك ، انتهى ، و هذا يدل على أنها في أيام حيضها غير متطهرة فلا تصل ، فان قلت : هذه الروايات المسرودة كلها ضعيفة لأن رواية قير موقوفة و رواية عبد الرحمن بن القاسم و أبي بشر و العلاء بن المسيب مرسل و رواية شريك عن أبي اليقظان ضعيفة لضعف أبي اليقظان فكيف يحتاج المصنف بمثل هذه الروايات ، قلت : هذه الروايات بانفرادها و إن كانت ضعيفة لكنها بتعددتها اكتسبت قوة فبلغ مجموعها بمرتبة يحتاج بها على أن هذا الحكم لا يتوقف ثبوته على هذه الروايات بل هو ثابت في غير هذه الروايات أيضاً بأحاديث صحيحة و طرق سديدة و الله أعلم ، ثم ذكر المصنف مذاهب الصحابة - رضی الله عنهم - و التابعين ، فقال [ و روى سعيد بن جبير عن علي و ابن عباس المستحاضة تجلس ] أي عن الصلاة [ أيام ] أي في أيام [ قرءها ] أي حيضها [ وكذلك ] أي كما روى سعيد بن جبير [ رواه عمار مولى بني هاشم ] هو ابن أبي عمار و يقال مولى بني الحارث بن نوفل أبو عمر وثقه أحمد

رواه معقل الخثعمي عن علي و كذلك روى الشعبي عن  
قيبر امرأة مسروق عن عائشة قال أبو داود و هو قول  
الحسن و سعيد بن المسيب و عطاء و مكحول و إبراهيم  
و سالم و القاسم إن المستحاضة تدع الصلاة أيام أقرأها

و أبو داود و أبو زرعة و أبو حاتم ، و ذكره ابن حبان في الثقات : و قال :  
كان يخطئ ، و قال البخاري : كان شعبة يتكلم فيه ، و قال النسائي : ليس به بأس  
[ و طلق بن حبيب عن ابن عباس و كذلك ] أى كما رواه سعيد ابن جبير عن  
علي [ رواه معقل (١) الخثعمي ] قال الحافظ في تهذيب التهذيب : روى عن علي  
و عنه محمد بن أبي إسماعيل الكوفي ، ذكره ابن حبان في الثقات ، و قال في  
التقريب مجهول من السادسة ، وقال الذهبي في الميزان : لا يعرف يثني أبا عبد الصمد  
و قال أبو أحمد الحاكم لا يتابع في جل روايته [ عن علي و كذلك روى الشعبي عن  
قيبر امرأة مسروق عن عائشة ] أى أنها قالت إن المستحاضة تترك الصلاة أيام  
أقرأها ، و قد ذكره المصنف فيما قبل في ما سرد من الروايات المذكورة و كان  
المناسب المصنف أن لا يذكره هناك فهذا تكرار من غير فائدة [ قال أبو داود و هو  
قول الحسن ] البصري [ و سعيد بن المسيب و عطاء ] ابن أبي رباح [ و مكحول ]  
الشافعي أبو عبد الله أو أبو أيوب أو أبو مسلم الفقيه الدمشقي كان أعجمياً قال مكحول  
اعتقت بمصر فلم أدع فيها علماً إلا احتوت عليه فيما أدرى ثم أتيت العراق والمدينة  
و الشام فذكر كذلك و كان إمام أهل الشام ، قال العجلي : تابعي ثقة ، وقال ابن  
سعد : قال بعض أهل العلم : كان مكحول من أهل كابل و كانت فيه لكنة و كان  
يقول بالقدر و كان ضعيفاً في حديثه و رأيه ، و قال يحيى بن معين : كان قدرياً ثم  
رجع ، مات بعد سنة ١١٠ هـ [ و إبراهيم النخعي و سالم ] ابن عبد الله بن عمر بن

(١) و يقال فيه زهير بن معقل و الأول أصح .

قال أبو داود لم يسمع قتادة من عروة شيئاً .  
حدثنا أحمد بن يونس وعبد الله بن محمد النفيلي قالنا ثنا  
زهير نا هشام بن عروة عن عروة عن عائشة قالت إن

الخطاب العدوي أبو عمر و يقال أبو عبد الله المدني الفقيه ، قال مالك : لم يكن  
أحد في زمان سالم بن عبد الله أشبه من مضى من الصالحين في الزهد و الفضل  
و العيش منه قال أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه أصح الأسانيد الزهري عن سالم  
عن أبيه ، قال العجلي : مدني تابعي ثقة ، و قال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث  
طالبا من الرجال قيل لما أتى سبي فارس على عمر كان فيه بنات يزدرج دقوهن  
فأخذهن على فأعطى واحدة لابن عمر عمر فولدت له سالما و أعطى أختها لولده  
الحسين فولدت له عليا و أعطى أختها لمحمد بن أبي بكر فولدت له القاسم ، مات  
سنة ١٠٦هـ [ و القاسم إن المستحاضة تدع الصلاة أيام إقرائها ] وقد أخرج البيهقي  
في سننه بسنده أن القعقاع بن حكيم أخبره أنه سأل سعيد بن المسيب عن المستحاضة ،  
فقال : يا ابن أخي ما أجد أعلم بهذا في إذا أقبلت الحيضة فلتدع الصلاة و إذا  
أدبرت فلتغتسل ثم تصلي ، و أما ما نقل أبو داود من قول الحسن وغيره من  
التابعين فأخرج أكثرهم ابن أبي شيبة في مصنفه [ قال أبو داود : لم يسمع قتادة من  
عروة شيئاً ] وهذا إشارة إلى ما قال المصنف فيما تقدم قريبا من قوله قال أبو داود :  
و رواه قتادة عن عروة بن الزبير الخ بأن فيه انقطاعا .

[ حدثنا أحمد بن يونس ] هو أحمد بن عبد الله بن يونس بن عبد الله بن قيس  
القيسي اليربوعي الكوفي وأدب ينسب إلى جده وثقه أبو حاتم والنسائي ، وقال عثمان ابن  
أبي شيبة : كان ثقة وليس بحجة ، وقال ابن سعد والعجلي : ثقة صاحب سنة ، وقال  
ابن قانع : كان ثقة مأمونا ثبنا ، مات سنة ٢٢٧هـ [ و عبد الله بن محمد النفيلي  
قالا ] أي أحمد وعبد الله [ ثنا زهير ] بن معاوية [ نا هشام بن عروة عن عروة ]



فاطمة بنت أبي حبيش جاءت رسول الله ﷺ فقالت إني امرأة استحاض فلا أطهر أفادع الصلاة قال إنما ذلك عرق وليست بالحیضة<sup>(١)</sup> فإذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة فإذا<sup>(٢)</sup> أدبرت فاغسلي عنك الدم ثم صلي . حدثنا القعني عن مالك عن هشام بإسناد زهير و معناه و قال فإذا أقبلت الحيضة

بن الزبير [ عن عائشة قالت : إن فاطمة بنت أبي حبيش جاءت رسول الله ﷺ فقالت : إني امرأة استحاض ] و ظاهر هذا الكلام يدل على أنها سألت بنفسها رسول الله ﷺ ، و قد سبق فيما تقدم أنها سألت بواسطة أسماء و تقدم أيضاً ، أن أم سلمة - رضى الله عنها - سألت لما رسول الله ﷺ فكيف وجه التوفيق بين تلك الروايات المختلفة قلت وجه التوفيق بينها أنها لعلمها مرة سألت بواسطة أم سلمة ومرة سألت بواسطة أسماء بنت عميس و مرة سألت بنفسها و يمكن أن يحمل حديث عائشة على أنها لم تسأل بغير واسطة بل سألت بواسطة أم سلمة أو أسماء لحذفت الواسطة و الله أعلم [ فلا أطهر أفادع الصلاة قال ] أى رسول الله ﷺ [ إنما ذلك ] أى دم الاستحاضة [ عرق ] أى دم عرق [ وليست بالحیضة ] لأنها ليست بدم عرق بل هو دم رحم [ فإذا أقبلت الحيضة فدعي ] أى فاتركي [ الصلاة فإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم ثم صلي ] .

[ حدثنا القعني ] عبد الله بن مسلمة [ عن مالك ] الامام [ عن هشام ] ابن عروة [ بإسناد زهير ] أى حدثنا القعني بإسناد زهير المتقدم [ و معناه ] أى و معنى حديثه [ و قال ] أى مالك بهذا اللفظ [ فإذا أقبلت الحيضة ]<sup>(٣)</sup> فاتركي

(١) و في نسخة : بحیضة . (٢) و في نسخة : و إذا . (٣) بالفتح كما عليه

المحدثون و اختار الخطابي الكسر و رده التوى كذا في الأوجز .

فاتركى الصلاة فاذا ذهب قدرها فاغسل الدم عنك و صلى  
( باب من قال : إذا أقبلت الحيضة تدع الصلاة ) حدثنا  
موسى بن إسماعيل ثنا أبو عقيل عن بهية قالت : سمعت

فاتركى الصلاة فاذا ذهب قدرها فاغسل الدم عنك و صلى<sup>(١)</sup> وهذان الحديثان مطابقان  
للترجمة على النسخة التي ذكر فيها قبل هذا الحديث ، باب من روى أن الحيضة إذا  
أدبرت لا تدع الصلاة و أما على النسخة التي ليس فيها هذا الباب فلا يطابقان  
بالباب إلا بالتكلف و هو أن يقال كما أن أقبال المحيض يعرف بصفات الدم  
كذلك يعرف بأقبال الأيام (٢) التي كانت تحيض فيها قبل الاستحاضة

باب [ من قال : إذا أقبلت الحيضة تدع الصلاة ] فان قلت هذه الترجمة مكررة  
فان الترجمة المتقدمة تدل على أن أقبال المحيض وإدباره يعرف في الأيام التي كانت تحيض  
فيها قبل أن يصيبها الذي أصابها فعليها أن تدع الصلاة في عدة تلك الأيام ، قلت :  
بين الترجمتين فرق ظاهر وهو أن الترجمة الأولى منعقدة في حق المرأة المعتادة التي عرفت  
الأيام كانت تحيض فيها وهي صالحة وأما الترجمة الثانية فشملة على أمرين فان إقبال  
المحيض يعرف بأمرين أحدهما ، أن المرأة إذا كانت معتادة فتعرف حيضها بالأيام  
التي كانت تحيض فيها قبل الاستحاضة ، و الثاني ! إذا كانت المرأة تعرف حيضها  
بصفات الدم ولونه فلا تحتاج إلى معرفتها بالأيام ، فالترجمة الثانية تشتمل على كلا

(١) أخرجه النسائي مفصلا .

(٢) و عندي في توجيه الترجمتين ، وجهان آخران ، الأول لما تقدم في الروايات  
السابقة في قصة فاطمة ذكر الأيام وهي عندهم مميزة كما صرح به البيهقي و الترمذي  
و جماعة ذكر المصنف روايات الاقبال إشارة إلى الاختلاف الوارد أو إشارة إلى  
الأصح عنده في قصة فاطمة ، و الوجه الثاني ! أن الترجمة الأولى كانت لمن رأى  
الأيام فأشار بذكر هذا إلى أن القائل بالأيام يحمل هذه الروايات على الأيام كما أن  
من رأى التمييز حل روايات الأقراء على ذلك فتأمل فانه حسن .

إمرأة تسأل عائشة عن امرأة فسد حيضها و أمرقت دماً فامرني رسول الله ﷺ أن أمرها فلتنظر قدر ما كانت تحيض في كل شهر و حيضها مستقيم فلتعتد بقدر ذلك من الأيام ثم لتدع الصلاة فيهن أو بقدرهن ثم لتغتسل ثم

النوعين ، و الترجمة الأولى خاصة بالمعتادة ،

[حدثنا موسى بن إسماعيل ثنا أبو عقيل] مكبراً يحيى بن المتوكل العمري المدني ويقال الكوفي الحذاء الضريب صاحب بية مصغراً مولى العمرين ، قال : سفيان بن عبد الملك أبو عقيل المحبوب ضعيف ، قال : حرب قلت لعبد الله كيف حديثه فكانه ضعفه و قال : أحمد بن يحيى أحاديثه عن بية منكراً و ما روى عنها إلا هو وهو واهي الحديث وعن يحيى بن معين ضعيف ليس حديثه بشئ ، منكر الحديث وعنه ليس به بأس و قال عثمان هو ضعيف و قال علي بن المديني ضعيف ، و قال : ابن عمار أبو عقيل و بية ليس هؤلاء بحجة ، و قال : عمر بن علي فيه ضعف شديد وضعفه أبو حاتم والنسائي ، و قال : ابن عبد البر هو من عند جميعهم ضعيف ، مات سنة ١٦٧ هـ ، [عن بية] بموحدة مضموماً مصغراً مولاة أبي بكر و عنهما أبو عقيل ، قال : ابن عمار ليست بحجة ، و قال : في التقريب لا تعرف ، [قالت سمعت امرأة] لم تعرف اسمها [تسأل عائشة عن امرأة فسد حيضها] أي اختلفت حيضها بالاستحاضة ، [و أمرقت دماً] أي قالت (١) : عائشة فسالت رسول الله ﷺ [فامرني رسول الله ﷺ أن أمرها (٢)] بصيغة التكميل [فلتنظر قدر ما كانت تحيض في كل شهر و حيضها] أي و الحال أن حيضها [مستقيم فلتعتد (٣)] أي

(١) صرح به البيهقي . (٢) اختلف أهل الأصول في أن الأمر لاحد أن يأمر غيره يكون أمراً للغير أم لا زرقاني . (٣) ضبطه ابن رسلان بفتح التائين المثنتين قبل العين قال : و في السخ بحذف التاء الثانية .

لتستذفر بثوب ثم تصلى  
حدثنا ابن أبي عقيل و محمد بن سلمة المصريان قالا انا ابن  
وهب عن عمرو بن الحارث عن ابن شهاب عن عروة بن  
الزبير و عمرة عن عائشة قالت إن أم حبيبة بنت جحش  
ختنة رسول الله ﷺ و تحت عبد الرحمن بن عوف  
استحيضت سبع سنين فاستفتت رسول الله ﷺ، فقال :

تمد تلك الأيام [بقدر ذلك من الأيام] أى من أيام استحياضها [ثم لتدع الصلاة  
فيهن] أى فى تلك الأيام التى اعتدتها من الحيض [أو بقدرهن] شك من الراوى  
أو قال : بقدرهن ، [ ثم لتغتسل ثم لتستذفر بثوب ثم تصلى ] والحديث مع ضعفه  
لا يناسب الباب بل كان الأنسب (١) أن يذكر فى الباب المتقدم

[حدثنا ابن أبي عقيل (٢)] لم أجد ذكره فى شيء من كتب الرجال ، [ومحمد بن  
سلمة المصريان قالا : انا ابن وهب ] هو عبد الله [عن عمرو بن الحارث عن ابن  
شهاب عن عروة بن الزبير و عمرة ] بنت عبد الرحمن الأنصارية [عن عائشة قالت :  
إن أم حبيبة بنت جحش ختنة رسول الله ﷺ ] أى أخت زوجة زينب بنت جحش  
[ و تحت عبد الرحمن بن عوف ] أى كانت فى نكاحه [ استحيضت سبع سنين فاستفتت

(١) قلت اللهم إلا أن يقال إنه لبيان أن الاقبال يعم الثورعين كما تقدم فى الترجمة  
و ذكره ابن رسلان الترجمة السابقة . (٢) قال ابن رسلان «حدثنا» عبد الغنى  
بن رفاعه «ابن أبي عقيل» بفتح العين اللخمي أبو جعفر توفى سنة ٢٥٥ هـ روى عنه  
الطحاوى وغيره قلت ورقم الحافظ فى تهذيبه على عبد الغنى «د» فقط وقال : عبد الغنى  
بن رفاعه بن عبد الملك اللخمي أبو جعفر بن ابى عقيل المصرى ل خ ، و لم يذكر  
فى مشائخه ابن وهب لكن ذكره صاحب الخلاصة و أكثر الطحاوى روايته عن  
ابن وهب و ذكر الحافظ و صاحب الخلاصة فى تلاميذه «أبا داود» ، وقال :  
صاحب المنهل هو أحمد بن أبى عقيل المصرى .

رسول الله ﷺ إن هذه ليست (١) بالحیضة و لكن هذا عرق فاغتسلی و صلی ، قال أبوداؤد : زاد الأوزاعی فی هذا الحديث ، عن الزهري عن عروة وعمرة عن عائشة قالت : استحیضت أم حبیبة بنت جحش و هی تحت عبد الرحمن بن عوف سبع سنين ، فأمرها النبي ﷺ ، قال : إذا أقبلت الحیضة فدعی الصلاة فاذا أدبرت فاغتسلی و صلی قال

رسول الله ﷺ [ فی حکم الاستحاضة ] فقال : رسول الله ﷺ إن هذه ليست بالحیضة و لكن هذا عرق فاغتسلی و صلی [ فان قلت : خروج دم العرق لا یوجب الاغتسال فكیف أمرها بالاغتسال قلت : الأمر بالاغتسال محمول علی الاغتسال من المحيض ، فاصل قوله ﷺ ان هذا الدم المستر ليس بدم الحیض بل هو دم الاستحاضة ، فاذا مضت أيام الحیض فلتغتسل و اتصل ، و فی بعض الروایات ، كما فی الصحیحين ، فكانت تغتسل لكل صلوۃ ، قال الشافعی : إنما كانت تغتسل لكل صلوۃ تطوعاً ، وكذا قال الليث بن سعد : أنها لم يأمرها ﷺ بالاغتسال لكل صلوۃ و لكنه شئ فعلته هی ، و إلى هذا ذهب الجمهور ، قالوا : لا یجب علی المستحاضة الغسل لكل صلوۃ إلا المتحيرة ، لكن یجب علیه الوضوء ، و یمكن أن یحمل اغتسالها لكل صلوۃ علی العلاج لتقلیل الدم ، و مطابقة هذا الحديث بالباب مع الزیادة الی زاد فیها الأوزاعی ظاهرة و أما بدونها فغنی .

[ قال : أبو داؤد زاد الأوزاعی فی هذا الحديث ] أى فی حديث أم حبیبة بنت جحش الذى رواه عمرو بن الحارث [عن الزهري عن عروة وعمرة عن عائشة قالت : استحیضت أم حبیبة بنت جحش و هی تحت عبد الرحمن بن عوف سبع سنين فأمرها النبي ﷺ ، قال : إذا أقبلت الحیضة فدعی الصلاة و إذا أدبرت فاغتسلی

أبو داود و لم يذكر هذا الكلام أحد من أصحاب الزهري  
غير الأوزاعي و رواه عن الزهري عمرو بن الحارث و  
الليث و يونس و ابن أبي ذئب و معمر و إبراهيم بن سعد  
و سليمان بن كثير و ابن إسحاق و سفيان بن عيينة و لم

وصلى ، قال : أبو داود و لم يذكر هذا الكلام [ أى الذى ذكره الأوزاعي من  
قوله ، إذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة و إذا أدبرت فاغتسلى و صلى ] [ أحد من أصحاب  
الزهري غير الأوزاعي ] و قد أخرج البيهقي فى سننه بسنده موصولا من طريق العباس  
بن الوليد بن مزيريد قال أخبرنى أبى قال سمعت الأوزاعي قال حدثنى ابن شهاب قال  
حدثنى عروة بن الزبير و عمرة بنت عبد الرحمن بن سعد بن زرارة أن عائشة زوج  
النبي ﷺ قالت استحيضت أم حبيبة بنت جحش و هى تحت عبد الرحمن بن عوف  
سبع سنين فاشتكت ذلك إلى رسول الله ﷺ فقال لها رسول الله ﷺ إنها ليست  
بالحيضة إنما هو عرق فاذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة و إذا أدبرت فاغتسلى ثم  
صلى قالت عائشة : و كانت أم حبيبة تقعد فى مكرن لأختها زينب بنت جحش ثم  
قال البيهقي بعد سوق الحديث : ذكر الغسل فى هذا الحديث صحيح وقوله فاذا أقبلت  
الحيضة و إذا أدبرت تفرد به الأوزاعي من بين ثقات أصحاب الزهري و الصحيح أن  
أم حبيبة كانت معتادة ، و أن هذه اللفظة إنما ذكرها هشام بن عروة عن أبيه عن  
عائشة فى قصة فاطمة بنت أبي حيش و قد رواه بشر بن بكر عن الأوزاعي كإرواه  
غيره من الثقات ثم ساق البيهقي ذلك الحديث [ و رواه عن الزهري عمرو بن  
الحارث ] و قد أخرجه المصنف موصولا فيما تقدم قريبا مختصرا و فيما سأتى مطلقا  
[ و الليث ] أخرج روايته بسنده موصولا المصنف فيما سأتى ، و مسلم عن عروة  
وحده [ و يونس ] بن يزيد أخرج حديثه المصنف موصولا فى الباب الآتى [ و ابن  
أبي ذئب ] أخرج حديثه المصنف عن الزهري فى الباب الآتى [ و معمر ] بن راشد

## يذكروا هذا الكلام قال أبو داود وإنما هذا لفظ حديث

[ وإبراهيم بن سعد ] أخرج حديثه مسلم موصولا في صحيحه [ وسليمان بن كثير ] العبدى أبو داود قال ابن معين : ضعيف ، و قال النسائي : ليس به بأس إلا في الزهري فإنه يخطئ عليه . و قال أبو حاتم : يكتب حديثه ، و قال العجلي : جاز الحديث لا بأس به ، و قال العقيلي : واسطى سكن البصرة مضطرب الحديث عن ابن شهاب و هو في غيره أثبت ، و قال ابن حبان : كان يخطئ كثيرا .

فأما روايته عن الزهري فقد اختلطت عليه صحيفته فلا يحتج بشئ ينفرده عن الثقات ، و قال ابن عدى : لم أسمع أحدا في روايته عن غير الزهري شيئا ، قال : وله عن الزهري وعن غيره أحاديث سالحة ولا بأس به ، مات سنة ١٣٣هـ (١) أخرج أبو داود حديث سليمان بن كثير هذا في الباب الآتي من طريق أبي الوليد الطيالسي وعبد الصمد [ وابن إسحاق ] هو محمد بن إسحاق بن يسار أخرج المصنف حديثه موصولا عن الزهري في الباب الآتي [ وسفيان بن عيينة ] أخرج مسلم حديث سفيان بن عيينة عن الزهري موصولا ثم قال في آخره بنحو حديثهم فيستدل بذلك على أن عند مسلم ليس في حديث سفيان بن عيينة زيادة على حديث الحفاظ عن الزهري كما ادعاه أبو داود ويمكن الاعتذار عنه بأن دعوى الزيادة في حديث سفيان عن الزهري على طريق خاص وهذا الذي ذكره مسلم غير ذلك الطريق و يدل عليه ما قال أبو داود و روى الحميدى هذا الحديث عن ابن عيينة لم يذكر فيه تدع الصلاة أيام أقرائها فكما لم يذكر الحميدى هذه الزيادة . كذلك لم يذكرها محمد بن المنثي عن سفيان في حديث مسلم ولكن يشكل حينئذ نسبة الزيادة إلى سفيان بل الأقرب أن الوهم فيه من تليذه الذي روى عنه الزيادة فإنه لو كان الزيادة من سفيان لا بد أن يذكره محمد بن المنثي والحميدى أيضاً [ ولم يذكروا هذا الكلام ] ضمير الجمع يعود إلى المذكورين من أصحاب الزهري الذين فهم سفيان بن عيينة و قد

(١) هكذا في التهذيب بلفظ ثلاث وثلاثين ، وفي التقريب والميزان ثلاث وستين .

هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قال أبو داود و زاد ابن عينة فيه أيضاً أمرها أن تدع الصلاة أيام أقرائها<sup>(١)</sup> و هو وهم من ابن عينة و حديث محمد بن عمرو عن الزهري

ادعى المصنف فيما تقدم أن سفيان أيضاً زاد في حديثه هذه الزيادة فكيف نفي ها هنا ما ادعاه قبل والجواب عنه أن سفيان بن عينة لم يزد هذا الكلام الذي زاده الأوزاعي بل زاد سفيان ما يفتأ في المعنى ما زاده الأوزاعي و شرحه أن سفيان زاد فأمرها أن تدع الصلاة أيام أقرائها ، وهذا الكلام يدل على أنه ﷺ جعلها غير مميزة بين الدمين فأمرها أن يجعل حيضها على الأيام التي كانت تحيض قبل أن يصيبها ما أصابها من استمرار الدم و لم يأمرها أن تترك الصلاة عند إقبال الحيضة لأن إقبال الحيضة لم تعرفها ، و أما الأوزاعي فزاد في حديثه فأمرها النبي ﷺ قال إذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة فإذا أدبرت فاغتسلي و صلى ، وهذا الأمر محمول على أنها كانت مميزة بين الدمين تعرف إقبال حيضها بلون الدم فأمرها رسول الله ﷺ بترك الصلاة عند إقبال حيضها التي تعرفها بشدة حرمتها فزاد الأوزاعي من الكلام مغائر لما زاده ابن عينة فسقط الأشكال عن أصله [ قال أبو داود و إنما هذا ] أى إذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة فإذا أدبرت فاغتسلي و صلى [ لفظ حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ] أى فى قصة فاطمة بنت أبي حديش أدخل الأوزاعي فى حديث الزهري عن عروة وهما ، و حديث هشام هذا أخرجه البخارى و مسلم و غيرهما [ قال أبو داود و زاد ابن عينة فيه ] أى فى الحديث عن الزهري أيضاً [ أمرها أن تدع الصلاة أيام أقرائها و هو وهم من ابن عينة ] وقع<sup>(٢)</sup> هذا الكلام هنا مكرراً و قد تقدم ذكر هذا من المصنف قريباً فذكراره بلا فائدة [ و حديث محمد بن عمرو

(١) و فى نسخة بزيادة : قال أبو داود .

(٢) و لعله كرره تنبيهاً على أن ذكر سفيان فى الجماعة لا يوم صحة روايته .



فيه شئ يقرب من الذى زاد الأوزاعى فى حديثه .  
 حدثنا محمد بن المثنى نا محمد بن أبى عدى عن محمد يعنى  
 ابن عمرو قال ثنى ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن  
 فاطمة بنت أبى حبيش قال إنها كانت تستحاض فقال لها النبي  
 ﷺ إذا كان دم الحيضة فانه دم أسود يعرف فاذا كان ذلك  
 فامسكى عن الصلاة فاذا كان الآخر فتوضئى و صلى فانما  
 هو عرق قال أبو داود قال ابن المثنى ثنا به ابن أبى عدى

عن الزهرى فيه شئ [ أى من الكلام [ يقرب من الذى ] أى من الكلام الذى  
 [ زاد الأوزاعى فى حديثه ] و هو هذا (١) .

[ حدثنا محمد بن المثنى نا محمد بن أبى عدى (٢) عن محمد يعنى ابن عمر و قال  
 ثنى ابن شهاب ] الزهرى [ عن عروة بن الزبير عن فاطمة بنت أبى حبيش قال ] أى عروة  
 [ أنها ] أى فاطمة بنت أبى حبيش [ كانت تستحاض فقال لها النبي ﷺ إذا كانت  
 دم الحيضة فانه دم أسود يعرف ] أى بسواد لونه تعرفه النساء [ فاذا كان ذلك (٣) فامسكى  
 عن الصلاة فاذا كان الآخر ] أى غير دم الحيض [ فتوضئى و صلى فانما هو عرق ]

(١) وما يخطر فى البال أن المراد بحديث محمد بن عمرو غير المذكور هاهنا ، والمعنى  
 أن الأوزاعى لم يتفرد به كما بسطه فى الجوهر النقى إلا أنه لم يذكر حديث محمد بن  
 عمرو هذا المعنى يتوقف عليه إلا أن الحاكم قال تابع محمد بن عمرو بن علقمة  
 الأوزاعى على روايته هذه على هذه الألفاظ لكنه ذكر بعده حديث ابن المثنى هذا  
 وذكره بلفظ أخرناه و هذا يؤيد كلام الشيخ ، وفى المنهل قال العيني : وجه القرب  
 أن فى زيادة الأوزاعى الاقبال والادبار ، و فى حديث محمد بن عمرو الآتى ذكر  
 الأسود وغيره ولا شك أن الأسود يكون فى زمان الاقبال غير الأسود يكون فى  
 زمان الادبار (٢) حسنه ابن العربى (٣) و هذا الحديث على ما فيه من الكلام  
 لا يدل على اعتبار اللون فانه فى معنى حديث أبى أمامة عند الدارقطنى .

من كتابه هكذا ثم ثنا به بعد حفظاً قال حدثنا محمد بن عمرو عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت إن فاطمة كانت تستحاض فذكر معناها قال أبو داؤد<sup>(١)</sup> روى أنس بن سيرين عن ابن عباس في المستحاضة قال إذا رأت الدم البحراني فلا تصلي وإذا رأت الطهر و لو ساعة فلتغتسل

أى دم عرق خروجه لا يمنع الصلاة [ قال أبو داؤد قال ابن المثنى ثنا به ابن أبي عدي من كتابه هكذا ] أى عن عروة بن الزبير عن فاطمة بنت أبي حبيش و لم يذكر فيها عن عائشة ثم [ حدثنا به ] أى بهذا الحديث [ بعد ] أى بعد الحديث عن الكتاب [ حفظاً قال حدثنا محمد بن عمرو عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت إن فاطمة كانت تستحاض فذكر معناها ] أى فذكر محمد بن أبي عدي حفظاً فى معنى الحديث الذى ذكره من كتابه و الفرق بين حديثه من الكتاب و بين ما حدث حفظاً أن فى حديثه من الكتاب يروى عروة عن فاطمة بنت أبي حبيش ، و فى حديثه حفظاً يروى عن عائشة ، و أما البيهقي فأخرج هذا الحديث بسنده من طريق أحمد بن حنبل ثنا محمد بن أبي عدي ثنا محمد بن عمرو يعنى ابن علقمة عن الزهري عن عروة أن فاطمة بنت أبي حبيش كانت تستحاض فقال لها النبي ﷺ ، الحديث ، فأخرجه مرسلًا و قال فى آخره : قال عبد الله سمعت أبي يقول كان ابن أبي عدي حدثنا به عن عائشة ثم تركه فسياق المصنف عن ابن المثنى يخالف سياق البيهقي عن ابن حنبل<sup>(٢)</sup> [ قال أبو داؤد و روى أنس بن سيرين ] الانصارى أبو موسى مولى أنس ولد لسنة أو لستين بقيتا من خلافة عثمان و دخل على زيد بن ثابت وثقه ابن معين و أبو حاتم و النسائي و العجلي و ابن سعد ، و قال توفى بعد أخيه

(١) و فى نسخة بزيادة قد (٢) والظاهر عندى أن غرض ابن حنبل غير ما أراد أبو داؤد ففرضه أن زيادة عائشة كان يزیده حفظاً أولاً ثم تركه .

وتصلى قال <sup>(١)</sup> مكحول إن النساء لا يخفى عليهن الحيضة أن دمها أسود غليظ فإذا ذهب ذلك و صارت صفرة رقيقة فانها مستحاضة فلتغتسل وتصلى قال أبو داود وروى حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد عن القعقاع بن حكيم عن سعيد بن المسيب في المستحاضة إذا أقبلت الحيضة تركت الصلاة و إذا أدبرت اغتسلت و صلت و روى سمى و غيره عن سعيد بن المسيب تجلس أيام أقرائها و كذلك رواه

محمد وكان قليل الحديث ، مات سنة ١١٨ هـ [ عن ابن عباس في المستحاضة قال إذا رأت الدم البحراني فلا تصلى وإذا رأت الطهر ولو ساعة (٢) فلتغتسل و تصلى ] قال في النهاية دم بحراني شديد الحمرة كأنه قد نسب إلى البحر و هو اسم قعر الرحم و زادوه في النسب ألفاً ونوناً للبالغة يريد الدم الغليظ الواسع و قيل نسب إلى البحر لكثرة و سعته و هذا التعليق لم أجده موصولاً (٣) [ قال مكحول إن النساء لا يخفى عليهن الحيضة أن دمها أسود غليظ فإذا ذهب ذلك ] أى سواد الدم و غلظه [ و صارت صفرة رقيقة فانها مستحاضة فلتغتسل و لتصلى ] و قد حكى البيهقي هذا التعليق عن أبي داود ثم قال في آخره قال الشيخ و قد روى معنى ما قال مكحول عن أبي أمانة مرفوعاً باسناد ضعيف ثم أخرج بسنده حديث أبي أمانة من طريق العلاء قال سمعت مكحولاً يقول عن أبي أمانة الباهلي قال قال رسول الله ﷺ فذكر الحديث [ قال أبو داود و روى حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد [ القطان ] عن القعقاع بن حكيم عن سعيد بن المسيب في المستحاضة إذا أقبلت الحيضة تركت الصلاة و إذا أدبرت اغتسلت و صلت و روى سمى و غيره عن سعيد بن المسيب تجلس أيام أقرائها

(١) وفي نسخة : وتصل وتصل وقال (٢) ذكر البخاري هذا الجزء تعليلاً وأخرجه البيهقي مرسلًا (٣) و صله الدارمي و ابن أبي عبيد ، كذا في الفتح .

حماد ابن سلمة عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال  
أبو داود وروى يونس عن الحسن الحائض إذا مد بها الدم  
تمسك بعد حيضتها يوماً أو يومين فهي مستحاضة وقال التيمي  
عن قتادة إذا زاد<sup>(١)</sup> على أيام حيضها خمسة أيام فلتصل  
قال التيمي فجعلت انقص حتى بلغت يومين فقال إذا كان  
يومين فهو من حيضها وسئل ابن سيرين عنه فقال النساء  
اعلم بذلك .

و كذلك [ أى كما روى حماد بن زيد ] رواه حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد [ القطان ] عن سعيد بن المسيب [ وهذه التعليقات التى ذكرها أبو داود أخرج البيهقي منها أولها موصولا بسنده من طريق يزيد بن هارون قال أنا أنا يحيى بن سعيد أن القعقاع بن حكيم أخبره أنه سأل سعيد بن المسيب عن المستحاضة ، الحديث ، ثم قال البيهقي : وكذلك رواه حماد بن زيد ] قال أبو داود : و روى يونس<sup>(٢)</sup> عن الحسن [ البصرى ] الحائض إذا مد [ أى استمر ] بها الدم تمسك [ من الإمساك ] أى عن الصلاة [ بعد حيضتها يوماً أو يومين فهي ] أى بعد مضي يوم أو يومين على عادتها المعروفة [ مستحاضة ] أى فى حكم الطاهرات فنصوم وتصلى [ و قال التيمي ] أى سليمان [ عن قتادة إذا زاد على أيام حيضها خمسة أيام فلتصل ، قال التيمي فجعلت انقص ] أى أقول إذا زاد على أيام حيضها أربعة أو ثلاثة [ حتى بلغت يومين ، فقال : إذا كان يومين فهو من حيضها ] يخالف الحسن [ وسئل ابن

(١) و فى نسخة : زادت . (٢) ومناسبة هذا الأمر و ما بعده بالترجمة خفى ، اللهم إلا أن يقال أن الحسن أمرها بعد الحيض يوماً أو يومين بمنزلة الاستظهار مثل قول المالكية ، كما بسطه ابن رسلان فهذا يؤيد القول بالتمييز لأنه جعل الحيض غيره و لو كان لها أياماً معتادة لم تحتاج إلى الاستظهار .

حدثنا زهير بن حرب وغيره قالوا نا عبد الملك بن عمرو  
نا زهير بن محمد عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن  
إبراهيم بن محمد بن طلحة عن عمه عمران بن طلحة عن

سيرين [ أى محمد ] عنه [ أى عن الحيف ] فقال النساء اعلم بذلك [ أى من  
أعرف بالتمييز بين الدين لغول الحكم على رأى من ابتليت به .

[ حدثنا زهير بن حرب وغيره قالوا نا عبد الملك بن عمرو ] القيسى أبو عامر  
العقدي بفتح المهملة و القاف البصرى ، قال النسائي : ثقة مأمون ، وقال ابن سعد :  
كان ثقة و كان إسحاق إذا حدث عن أبي عامر قال : حدثنا أبو عامر الثقة الأمين ،  
و قال ابن معين و أبو حاتم : صدوق ، مات سنة ٢٠٤ هـ أو ٢٠٥ هـ [ نا زهير بن  
محمد ] التميمي أبو المنذر الخراساني المروزي الخرق ، قلت : قال السمعاى فى الأنساب  
بفتح الحاء و الراء و فى آخرها القاف هذه النسبة إلى خرق و هى قرية على  
ثلاثة فراسخ من مرو بها سور قائم و جامع كبير حسن و يقال أنه من أهل هراة  
و يقال من أهل نيشابور قدم الشام و سكن الحجاز ، قال أحمد : لا بأس به مستقيم  
الحديث ثقة ، قال البخارى ما روى عنه أهل الشام فانه مناكير و ما روى عنه  
أهل البصرة فانه صحيح ، و قال ابن معين : صالح لا بأس به و قال عثمان بن يحيى :  
ثقة ، و قال معاوية بن يحيى : ضعيف ، و قال أبو حاتم : محله الصدق و فى حفظه  
سوء و كان حديثه بالشام أكثر من حديثه بالعراق لسوء حفظه فاحدث به من حفظه  
ففيه أغاليط و ما حدث من كتبه فهو صالح ، و قال عثمان الدارمى و صالح بن محمد  
صدوق ثقة زاد عثمان و له أغاليط كثيرة ، و قال النسائي مرة : ضعيف ، و قال  
مرة : ليس بالقوى ، و قال مرة : ليس به بأس ، و قال ابن عدى : لعل أهل  
الشام أخطأوا عليه فانه إذا حدث عنه أهل العراق فروايتهم عنهم شبه المستقيمة  
و أرجو أنه لا بأس به ، و ذكره ابن حبان فى الثقات ، و قال : يخطئ ويخالف ،  
مات سنة ١٦٢ هـ [ عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن إبراهيم بن محمد بن طلحة ]

## أمة حمنة بنت جحش قالت كنت استحاض حيضة كثيرة

بن عبيد الله التيمي أبو إسحاق المدني ، و قيل : الكوفي ، قال العجلي و يعقوب بن شيبة : ثقة ، وقال مصعب الزيرى : استعمله ابن الزبير على خراج الكوفة ، وذكر الكلبي أن أمة خولة بنت منظور بن زيان تزوجها أبوه و قتل يوم الجمل وهى حامل بإبراهيم هذا فيكون مولده سنة ٥٣٦ هـ ويكون روايته عن عمر مرسلة بلا شك ، وقال ابن سعد : كان شريفاً صارماً له عارضة و أقدام و كان قليل الحديث ، و ذكره ابن حبان فى الثقات [ عن عمه عمران بن طلحة (١) ] بن عبيد الله التيمي ولد على عهد النبي ﷺ فسماه عمران وأمة حمنة بنت جحش ، قال العجلي : مدنى تابعى ثقة ، ذكره ابن سعد فى الطبقة الأولى من أهل المدينة ، و ذكره ابن حبان فى الثقات : له عندهم حديث واحد عن أمة فى الاستحاضة [ عن أمة حمنة (٢) بنت جحش ] الأسديّة أخت أم المؤمنين زينب بنت جحش و كانت تحت مصعب بن عمير فقتل عنها يوم أحد فتزوجها طلحة بن عبيد الله فولدت له محمد أو عمران و أمها و أم أختها زينب أمة بنت عبد المطلب كانت من المبيعات و شهدت أحداً فكانت تسقى العطشى و تحمل الجرحى و كانت حمنة تستحاض ، كما أخرجه أبو داود و الترمذى والبيهقى من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل [ قالت كنت استحاض حيضة ] بكسر الحاء (٣)

(١) و كان ابن جريج يقول عمر بن طلحة ، وكذا قال الذهبي والصواب عمران ابن رسلان . (٢) وهى متحيرة عندنا و يحتمل عند الشافعى و أحد أن تكون متحيرة و أن تكون مبتدأة كما فى أجزاء المستحاضات لهذا العبد الفقير ، و قال النووي فى شرح المذهب اختلف فى حالها ، فقل كانت مبتدأة فردها ﷺ إلى غالب عادة النساء ، و قيل كانت معتادة ستة أو سبعة فردها إليها وذكر الاحتمالين الشافعى فى الأم واختار أنها كانت معتادة واختار صاحب المذهب أنها كانت مبتدأة وكذا اختاره إمام الحرمين وابن الصباغ والشاشى وآخرون ورجحه الخطاين إلخ . (٣) قاله القارى .

شديدة فأتيت رسول الله ﷺ استفتيته وأخبره فوجدته في بيت أختي زينب بنت جحش فقلت يا رسول الله إني امرأة استحاض حيضة كثيرة شديدة فما ترى فيها قد منعني الصلاة و الصوم فقال أنعت لك الكرسف فإنه يذهب

لا غير [ كثيرة ] في الكية [ شديدة ] في الكيفة (١) و فيه اطلاق الحيض على دم الاستحاضة تغليظاً [ فأتيت رسول الله ﷺ استفتيته وأخبره ] بحال و استفتيته حكاه فالوار لمطلق الجمع [ فوجدته ] ﷺ [ في بيت أختي زينب بنت جحش ] أى أم المؤمنين [ فقلت : يا رسول الله إني امرأة استحاض حيضه كثيرة شديدة ] أى يجرى دمي أشد جرياً من دم الحيض و الكثيرة من حيث الوقت و الدم [ فما ترى فيها ] أى فما رأيك في هذه الحالة الشديدة [ قد منعني الصلاة و الصوم ] لأنها زعت أن الدم التي يجرى من الفرج حيض و الحيض يمنع الصلاة و الصيام فهذا أيضاً يمنعها من الصلاة و الصيام [ فقال ] أى رسول الله ﷺ [ أنعت ] أى أصف وأبين [ لك الكرسف (٢) ] أى القطن أى استعماله في محل الدم [فإنه]

(١) قال ابن رسلان : فيه حجة على أن الحيض ينقسم إلى الشدة و الضعف و اختلفوا فيما به الاعتبار في القوة و الضعف فمنهم من يقول هذا باللون فقط فالأسود قول من الأحمر و هو قول من الأصفر إلخ ، و قال العراقيون : إن القوة بثلاثة أمور اللون و الثخانة و الرائحة فما له رائحة كريهة قول بالنسبة إلى ما دونه ، قلت : و لعل مناسبة الحديث بالترجمة من حيث أن الشدة و الضعف باعتبار اللون . (٢) و هو القطن « ابن رسلان » و قال ابن العربي : الكرسف له ستة أسماء ثم ذكرها ثم قال وإنما اختار القطن مع قلة وجوده دون الصوف مع كثرة لعله لسننا لها ، و قال ابن رسلان : لكونه مذهباً للدم فاستعمله بعد الدم لينقطع عنك .

الدم قالت هو أكثر من ذلك قال فتلجى قالت هو أكثر من ذلك قال فاتخذى ثوباً فقالت : هو أكثر من ذلك إنما أنج ثجاً قال رسول الله ﷺ سأمرك بأمرين بأيهما فعلت أجزء عنك من الآخر فان قويت عليهما فأنت أعلم قال لها إنما هذه ركضة من ركضات الشيطان فتحيضى ستة أيام أو سبعة أيام فى علم الله تعالى

أى القطن [ يذهب الدم ] أى يمنع خروجه إلى ظاهر الفرج أو معناه فاستعمليه لعل دمك ينقطع [ قالت هو أكثر من ذلك ] أى من أن يكون الكرسف مانعاً من الخروج أو قاطعاً [ قال فتلجى (١) ] أى شدى خرقة على هيئة اللجام كالاستفار قالت هو أكثر من ذلك [ قال فاتخذى ثوباً ] أى مطبقاً [ فقالت هو أكثر من ذلك ] أى من أن يمنعه [ إنما أنج ] بضم المثلثة [ ثجاً ] لازم ومتعد أى أنصب أو أصب فعلى الثانى تقديره أنج الدم وعلى الاول اسناد الثج إلى نفسها للبالغة أى يسيل دى سيلاناً فاجشاً [ قال رسول الله ﷺ سأمرك ] السين للتأكيد [ بأمرين ] أى بحكمتين أو فعلتين [ بأيهما ] الباء زائدة أى أى الفعلين [ فعلت أجزء عنك ] أى أغنى عنك [ من الآخر ] أى فالفعلان متساويان فى الاجزاء والاغناء ولفظة من فى قوله من الآخر بمعنى البدل [ فان قويت ] أى قدرت [ عليهما ] أى على كل واحد منهما فاخترت الأقوى منهما [ فأنت أعلم قال ] ﷺ [ لها ] أى لحنه [ إنما هذه ] أى الثلجة [ ركضة ] أى دفعة و ضربة و الركضة ضرب الأرض بالرجل فى حال العدو أو غيره [ من ركضات الشيطان (٢) ] أى اضرار

(١) و فى عارضة الاحوذى افعلى فعلا يمنع سيلانه كاللجام يمنع استرسال الدابة ، و قيل هو من اللجمة و هو فوهة النهر ، و قال : قيل ذلك حكمة غريبة لم يقع إلى تفسيرها . (٢) اختلف فى تأويله على وجهين منهم من جعله حقيقة ، وكذا روى عن عائشة إذ قالت إلخ ، هو الاوجه عندى ، و منهم من جعله مجازاً ، كذا فى عارضة الاحوذى مبسوطاً .



## ذكره ثم اغتسلي حتى إذا رأيت أنك قد طهرت واستنقأت

و افساد منه و اضافتها إلى الشيطان لأنه وجد بذلك طريقاً إلى التلبس عليها وقت طهرها و صلاتها و صيامها فكأنها ركضة منه [ فتحصى ] أى تعدى (١) نفسك حافضة [ ستة أيام (٢) أو سبعة أيام ] قال القارى قيل أو للشك من الراوى ، وقد ذكر أحد العديدين اعتباراً بالغالب من حال نساء قومها و قيل للتخيير بين كل واحد من العديدين لأنه العرف الظاهر و الغالب من أحوال النساء ، وقال النووى : أوللتسم أى ستة إن اعتادتها أو سبعة إن اعتادتها إن كانت معتادة و لعلها شكت هل عادت أو سبعة ، فقال لها ستة إن لم تذكرى عادتك أو سبعة إن ذكرت أنها عادتك أو لعل عادتاً كانت مختلفة فيهما ، فقال : ستة في شهر السنة وسبعة في شهر السبعة ، انتهى ، و قيل : للتويع على اعتبار حالها بحال من هى مثلها من النساء المماثلة لها فى السن المشاركة لها فى المزاج فان كانت عادة مثلها ستاً فستاً و إن سبعة فسبعة و لعل هذا فى المبتدأة أو المتخيرة ، وقيل : وهو الظاهر أنها كانت معتادة ونسيت أن عادتاً كانت ستاً أو سبعة فأمرها رسول الله ﷺ أن تحرى وتجتهدى وتنبى على مايقنت من أحد العديدين ، كمايدل عليه قوله [ فى علم الله تعالى ذكره ] أى فيما علم الله من أمرك [ ثم اغتسلى ] أى بعد الستة والسبعة من الحيض [ حتى إذا رأيت ] أى علمت [ أنك قد طهرت ] أى بلغت وقت كمال الطهارة [ و استنقأت ] أى بلغت وقت كمال الاستنقاء قال فى المغرب الاستنقاء مبالغة فى تنقية البدن والهمزة فيه خطأ وهى فى النسخ كلها مضبوطة

(١) كذا فى الأصل والصواب عدى . (٢) قال ابن رسلان : إنما خص الست و السبع لأنها الغالب فى النساء و اختلف فى المرأة هل كانت مبتدأة أو معتادة ناسبة لعادتها و صحح الخطايب الأول فعلى هذا رددناها إلى الغالب ، قلت : و على ما قاله الخطايب حمله البيهقى و لذا بوب عليه به و تقدم شئ منه قريباً ، و قال النووى فى شرح المذهب : قال صاحب التتمة من قال كانت معتادة ذكر فى ردها إلى الستة أو السبعة ثلث توجيهات و هى المذكورة فى الذل فى كلام النووى .

فصلي ثلاثاً وعشرين ليلة أو أربعاً وعشرين ليلة و أيامها  
و صومى فان ذلك يجزئك و كذلك فافعل في كل شهر  
كما يحضن النساء و كما يطهرون ميقات حيضهن و طهرهن  
فان<sup>(١)</sup> قويت على أن تؤخرى الظهر و تعجلى العصر فتغتسلين<sup>(٢)</sup>

بالمهزلة فيكون الخطيئة جرمه عظيمة من صاحب المغرب بالنسبة إلى عدول الضابطين  
الحافظين مع إمكان حمله على الشذوذ ومن العجيب أنه لو نقل الزوزنى عن الأصمعي  
عن البدوى الذى يقول على عقبيه مثل هذا وضعوه على رؤسهم وهذا النقل المعتمد  
المسند بالسند خطأ عندهم فهيات هيات [ فصلي ثلاثاً و عشرين ليلة ] يبنى و أيامها  
إن كانت مدة الحيضة سبعة [ أو أربعاً و عشرين ليلة و أيامها ] إن كانت مدة  
الحيض ستة [ و صومى ] أى رمضان وغيره من كل شهر كذلك [ فان ذلك ]  
أى ما قدر لك من الأيام فى حق الصلاة والصيام [ يجزئك ] أى يكفيك [ وكذلك ]  
أى مثل ما ذكرت لك الآن [ فافعل فى كل شهر كما يحضن النساء و كما يطهرن ]  
أى اجعلى حيضتك بقدر ما يكون عادة النساء من ست أو سبع ، و كذلك اجعلى  
طهرك بقدر ما يكون عادة النساء من ثلاث و عشرين أو أربع و عشرين  
[ ميقات حيضهن و طهرهن ] نصب على الظرف أى فى ميقات حيضهن و طهرهن  
و هذا مبنى على مذهب الشافعى من اعتبار المماثلة بالنساء [ فان قويت ] هذا هو  
الأمر الثانى بدليل قوله هذا أعجب الأمرين إلى وتعليقه عليه السلام هذا بقوتها لا ينافى قوله  
السابق وإن قويت عليهما لأن ذلك لبيان أنها إذا قويت عليهما تختار ما شئت وهذا  
ليان أنها إذا قويت عليهما تختار الأحب إليه عليه السلام ، وقيل : لما خيرا بين الأمرين  
بمعنى إن قويت على الأمرين بما تملين من حالك و قوتك فاختارى أيهما شئت  
و وصف أحد الأمرين و رأى عجزها عن الاغتسال لكل صلاة قال لها دعى ذلك  
إن لم تقوى عليه و إن قويت إلخ ، و يفهم من هذا أنها ان عجزت عنه أيضاً نزل

و تجمعين بين الصلاتين الظهر والعصر وتؤخرين المغرب  
وتعجلين العشاء ثم تغتسلين وتجمعين بين الصلاتين فافعلي  
و تغتسلين مع الفجر فافعلي وصومي إن قدرت على ذلك  
قال رسول الله ﷺ و هذا أعجب الأمرين إلى .

لما رسول الله ﷺ إلى أبيسر و أسهل على قدر الاستطاعة [ على أن تؤخرى  
الظهر ] إلى قريب من آخر وقتها [ و تجلي العصر ] في أول وقتها [ فتغتسلين  
و تجمعين بين الصلاتين ] أى بغسل واحد [ الظهر و العصر ] بالجر بدل و يجوز  
رفعهما و نصبهما [ و تؤخرين المغرب و تعجلين العشاء ثم تغتسلين و تجمعين بين  
الصلاتين ] أى المغرب و العشاء [ فافعلي و تغتسلين مع الفجر فافعلي ] هذا تأكيد  
و الشرطية باعتبار المجموع [ و صومي ] أى في هذه المدة [ إن قدرت على ذلك  
قال رسول الله ﷺ و هذا ] أى أمر الاستحاضة [ أعجب الأمرين إلى ] و هما  
السفر و الاستحاضة قاله ابن الملك و الظاهر أن الإشارة إلى الأمر الأخير و هو  
الجمع بين الصلاتين بغسل واحد لأن فيه رقاً بها و الأمر الأول هو الاغتسال لكل  
صلاة و أعجب معناه أحب و أسهل ، انتهى ، هذا كله الذى قلته في شرح الحديث  
ملتقط من مرقاة على القارى مع تغيير قلت وقع أولاً في الحديث سأمرك بأمرين  
و المراد بالأمرين هنا هو الوضوء لكل صلاة في أيام استحاضتها ، و الثانى هو الغسل  
للصلاتين بعد الجمع بينهما و وقع ثانياً في آخر الحديث و هذا أعجب الأمرين إلى  
و لا يمكن أن يكون المراد هنا ما كان المراد في الأول لأنه لا يصح على هذا أن  
يكون هذا الأمر الثانى أعجب من الأول لأنه ليس بأيسر و أسهل منه فلماذا أوله ابن  
ملك بأن المراد من الأمرين السفر و الاستحاضة و هذا قول لا دليل عليه في الحديث  
و لهذا ما ارتضاه على القارى ، و قال : ما حاصله (١) أن المراد بالأمرين ههنا

(١) قلت : وهو الأوجه عند والدى ، كما بسط في تقاريره فالظاهر أن قوله ﷺ

في أول الحديث من حكم الوضوء لكل صلاة ليس بداخل في الأمرين بل بين ★

هو الغسل لكل صلاة من صلوات الخمس و الغسل للصلايتين بعد الجمع بينهما ، فقال رسول الله ﷺ إن الغسل للصلايتين بعد الجمع أحب و أسهل عندى و يدل عليه قول أبى داود فى الباب الآتى قريباً و هو قوله ، قال أبو داود فى حديث ابن عقيل الأمران جميعاً ، قال : إن قويت فاغتسل لكل صلاة و إلا فاجمى ، كما قال القاسم فى حديثه : والعجب من صاحب عون المعبود ، فانه قال فى شرحه تحت هذا القول و هذا أى الأمر الثانى أعجب الأمرين إلى أى أحبهما إلى لكونه أشقهما و الأجسر على قدر المشقة و النبى ﷺ يحب ما فيه أجر عظيم ، انتهى و هذه غفلة عظيمة من الشارح فانه لم ينظر إلى قول أبى داود الذى يأتى فيما بعد قريباً ، قال أبو داود فى حديث ابن عقيل الأمران جميعاً ، قال : إن قويت فاغتسل لكل صلاة و إلا فاجمى و هذا القول يدل صريحاً على خلاف ما ذكره الشارح و أيضاً لم يكن النبى ﷺ يحب ما هو أشق على الأمة و لهذا نهى عن الوصال بل يختار ما هو أسير

★ أولاً حقيقة الاستحاضة بقوله ركعة من الركعات ثم بين حكمه الكلى و هو أنه تمكك بقدر عادته ثم توضأ لكل صلاة لكن السائلة لما كانت متحيرة بين لها الأمرين خاصة و هما الغسل لكل صلاة و الجمع فعلى هذا ما فى الحديث من قوله فتجئنى إلخ ، جملة معترضة لبيان الحكم العام فتأمل ، ثم ظهر لى أن المراد من أول الحديث التحرى ، كما بسطه الطحاوى فى مشكله ، فيكون المعنى عندى سأمرك بأمرين تتحرى أو تجمع و لو قويت عليهما معاً فأنت أعلم و الجمع أحب عندى من التحرى لأن فيه برامة الزمة يقيناً ، و هو الأوجه من الأول و يؤيده ما فى البيهقى - عن الشافعى أن الأمرين فى حديث حمنة هو الغسل الواحد بعد الانقضاء و الجمع بين الصلايتين و به جزم ابن رشد فى البداية - قلت : و ما يأتى من حديث ابن عقيل هو ليس بحديث حمنة بل يتعلق بحديث أم حبيبة و يدل عليه سياق العبارة فى بيان الأمرين ههنا أيهما فعلت أجراً عنك و هناك وإلا فاجمى فتأمل و ما قيل إن أم حبيبة اسمها حمنة ، كذا قيل و الصواب أنهما اثنتان ، كما تقدم فى كلام الشيخ .

كما ورد ما خير بين أمرين إلا اختار أيسرهما ، قال الخطابي تحت هذا الحديث :  
وقد ترك بعض العلماء القول بهذا الخبر لأن ابن عقيل راويه ليس بذاك ، و أما  
مذهب الحنفية كثرهم الله تعالى فعلى ما قال صاحب البدائع في أحوال الدم بأن الدم  
قد يدر دروراً متصلاً و قد يدر مرة و ينقطع أخرى و يسمى الأول استمراراً  
متصلاً و الثاني منفصلاً أما الاستمرار المتصل فحكمه ظاهر و هو أن ينظر إن كانت  
المرأة مبتدئة فالعشرة من أول ما رأت حيض و العشرون بعد ذلك طهرها ، هكذا  
إلى أن يفرج الله عنها و إن كانت صاحبة عادة فعادتها في الحيض حيضها و عادتها  
في الطهر طهرها و تكون مستحاضة في أيام طهرها ، و أما الاستمرار المنفصل فهو  
أن ترى المرأة مرة دمًا و مرة طهرًا هكذا فنقول لا خلاف في أن الطهر المتخلل  
بين الدمين إذا كان خمسة عشر يوماً فصاعداً يكون فاصلاً بين الدمين بعد ذلك إن  
أمكن أن يجعل أحد الدمين حيضاً يجعل ذلك حيضاً و إن أمكن جعل كل واحد منهما  
حيضاً يجعل حيضاً ، و إن كان لا يمكن أن يجعل أحدهما حيضاً لا يجعل شئ من  
ذلك حيضاً ، و كذا لاخلاف بين أصحابنا في أن الطهر المتخلل بين الدمين إذا كان  
أقل من ثلاثة أيام لا يكون فاصلاً بين الدمين ، و إن كان أكثر من الدمين واختلفوا  
فيما بين ذلك و عن أبي حنيفة فيه أربع روايات ، انتهى ، قلت : محل تفصيلها  
كتب الفقه ، و قال في محل آخر : و أما صاحبة العادة في الحيض إذا كانت عادتها  
عشرة فزاد الدم عليها فالزيادة استحاضة و إن كانت عادتها خمسة فالزيادة عليها حيض  
معها إلى تمام العشرة و إن جاوز العشرة فعادتها حيض و ما زاد عليها استحاضة  
لقول النبي ﷺ المستحاضة تدع الصلاة أيام أقرائها أى أيام حيضها و لأن ما رأت  
في أيامها حيض ييقن و ما زاد على العشرة استحاضة ييقن و ما بين ذلك متردد  
بين أن يلحق بمأقبه فيكون حيضاً فلا تصلى و بين أن يلحق بما بعده فيكون استحاضة  
فتصل فلا تترك الصلاة بالشك و إن لم تكن لها عادة معروفة بأن كانت ترى شهراً  
سناً و شهراً سبعا فاستمر بها الدم فأنها تأخذ في حق الصلاة و الصوم و الرجعة

بالأقل و في حق انقضاء العدة و الغشيان بالأكثر فعليها إذا رأت ستة أيام في الاستمرار أن تغتسل في اليوم السابع لتمام السادس و تصلي فيه و تصوم إن كان دخل عليها شهر رمضان لأنه يحتمل أن يكون السابع حيضاً و يحتمل أن لا يكون فدار الصلاة و الصوم بين الجواز منها و الوجوب عليها في الوقت فيجب و تصوم رمضان احتياطاً لأنها إن فعلت و ليس عليها أولى أن تترك و عليها ذلك ، و أما في انقضاء العدة و الغشيان فتأخذ بالأكثر لأنها إن تركت الزوج مع جواز الزوج أولى من أن تزوج بدون حق الزوج ، و كذا ترك الغشيان مع الحل أولى من الغشيان مع الحرمة فإذا جاء اليوم الثامن فعليها أن تغتسل ثانياً و تقضى اليوم الذي صامت في اليوم السابع لأن الأداء كان واجباً و وقع الشك في السقوط إن لم تكن حائضاً فيه صح صومها و لا قضاء عليها و إن كان حائضاً فعليها القضاء فلا يسقط القضاء بالشك و ليس عليها قضاء الصلوات لأنها إن كانت طاهرة في هذا اليوم ، فقد صلت و إن كانت حائضاً فيه فلا صلاة عليها للحال و لا القضاء في الثاني ، انتهى ، و قال أيضاً في بيان لون الحيض ، أما لونه فالسواد حيض بلا خلاف و كذا الحرمة عندنا ، و قال الشافعي : دم الحيض هو الأسود فقط و احتج بما روى عن النبي ﷺ أنه قال لفاطمة بنت أبي حبيش حين كانت مستحاضة إذا كان الحيض فانه دم أسود فامسكى عن الصلاة و إذا كان الآخر فتوضئي و صلي و لنا قوله تعالى : « و يسألونك عن المحيض ، قل هو أذى » جعل الحيض أذى و اسم الأذى لا يقتصر على الأسود ، وقد روى الامام مالك - رضى الله عنه - في الموطأ عن علقمة بن أبي علقمة المدنى عن أمه و اسمها مرجانة مولاة عائشة - رضى الله تعالى عنها - قالت كان النساء الحديث و أخرج البخارى - رحمه الله - بعد حذف السند و كن نساء يعثن إلى عائشة - رضى الله عنها - بالدرجة فيها الكرسف فيه الصفرة فتقول لا تعجلن حتى ترين القصة البيضاء تريد بذلك الطهر من الحيضة ، فقد أخبرت عائشة - رضى الله عنها - أن ما سوى الياض حيض و الظاهر أنها إنما قالت ذلك سماعاً من رسول

## قال أبو داؤد و رواه عمرو بن ثابت عن ابن عقيل (١)

الله ﷺ لأنه حكم لا يدرك بالاجتهاد و لأن لون الدم يختلف باختلاف الأغذية فلا معنى للتصر على لون واحد و ما رواه غريب فلا يصاح معارضاً للشهور مع أنه مخالف للكتاب على أنه يحتمل أن النبي ﷺ علم من طريق الوحي أيام حيضها بلون الدم فبنى الحكم في حقها على اللون لا في حق غيرها و غير النبي ﷺ لا يعلم أيام الحيض بلون الدم ، انتهى ، قلت : ويؤيده ما أخرجه البخاري في باب إذا حاضت في شهر ثلث حيض من طريق أبي أسامة قال : سمعت هشام بن عروة قال أخبرني أبي عن عائشة أن فاطمة بنت أبي حيش سألت النبي ﷺ قالت : إني استحاض فلا أظهر أفادع الصلاة ، فقال : لا إن ذلك عرق و لكن دعي الصلاة قدر الأيام التي كنت تحيضين فيها ثم اغتسلي وصلي ، و كذلك أخرج البخاري في باب غسل الدم من طريق أبي معاوية قال : حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قصة فاطمة أبي حيش بنحو ما رواه أبو أسامة فإن هذا الحديث دليل على أنه ﷺ ردها إلى عاداتها و لم يحولها على معرفة لون الحيض فلو كان حولها إلى لون الحيض لم يكن لردها إلى عاداتها المعروفة معنى ، و كذلك يؤيده ما أخرجه مسلم من طريق جعفر بن ربيعة عن عراك بن مالك عن عروة بن الزبير عن عائشة في قصة أم حبيبة بنت جحش ، فقال : لها أمكني قدر ما كانت تحبسك حيضتك ، و كذلك ما رواه غيره أنه ﷺ قال : لتنظر عدة الليالي و الأيام التي كانت تحيضن من الشهر فلتترك الصلاة قدر ذلك و كذلك قوله أمرها أن تدع الصلاة أيام أقرائها فذه اللفاظ تدل على أنه لو كانت العبرة بلون الدم لما احتاجت النساء إلى أن ينظرن إلى أيام الحيض التي تحيضن من الشهر قبل أن يصيبها الذي أصابها و هذا واضح و الله أعلم [ قال أبو داؤد : و رواه عمرو بن ثابت ] و هو عمرو بن أبي المقدام الحدا

فقال قالت حمنة (١) هذا عجب الأمرين إلى لم يجعله قول (٢)  
النبي ﷺ جعله كلام حمنة قال أبو داود كان عمرو بن  
ثابت رافضياً و ذكره عن يحيى بن معين .

أبو محمد ويقال أبو ثابت الكوفي مولى بكر بن وائل ، قال ابن معين : ليس بشئ ،  
و قال مرة : ليس بثقة و لا مأمون ، و قال النسائي : متروك الحديث ، و قال  
ابن حبان : يروى الموضوعات ، و قال أبو داود : رافضى ، و قال البخارى : ليس  
بالقوى عندهم ، و قال ابن المبارك لا تحدثوا عن عمرو بن ثابت فإنه يسب السلف  
و كان يقول كفر الناس بعد رسول الله ﷺ إلا أربعة ، و قال أبو زرعة : ضعيف  
الحديث ، و قال العجلي : شديد التشيع غال فيه واهى الحديث ، و قال البزار : كان  
ينشيع و لم يترك ، مات سنة ١٧٢ هـ [ عن ابن عقيل فقال ] أى عمرو بن ثابت  
[ قالت حمنة هذا عجب الأمرين إلى لم يجعله ] أى عمرو بن ثابت هذا القول [ قول  
النبي ﷺ ] بل [ جعله ] أى جعل عمرو بن ثابت هذا القول [ كلام حمنة ]  
بخلاف عمرو بن ثابت زهير بن محمد فإنه جعله من قول رسول الله ﷺ [ قال  
أبو داود : كان عمرو بن ثابت رافضياً ] أى فلا اعتماد على نقله [ و ذكره ] أى  
ذكر أبو داود جرحه و تضعيفه [ عن يحيى بن معين ] و فى نسخة على الحاشية ،  
قال أبو داود : سمعت أحمد يقول فى الحيز حديث ابن ثابت عن ابن عقيل فى نفسى  
منه شئ ، قال البيهقي : بعد نقل كلام أبي داود المتقدم ، قال الشيخ و عمرو بن  
ثابت هذا غير محتج به و بلغنى عن أبي عيسى الترمذى أنه سمع عن محمد بن إسماعيل  
البخارى يقول حديث حمنة بنت جحش فى المسحاضة هو حديث حسن إلا أن  
إبراهيم بن محمد بن طلحة هو قديم لا أدرى سمع منه عبد الله بن محمد بن عقيل  
أم لا و كان أحمد بن حنبل يقول هو حديث صحيح .

(١) و فى نسخة : فقلت . (٢) و فى نسخة : من كلام .



( باب ما روى <sup>(١)</sup> أن المستحاضة تغتسل لكل صلاة )  
 حدثنا ابن أبي عقيل و محمد بن سلمة المرادى قالا ثنا ابن  
 وهب عن عمرو بن الحارث عن ابن شهاب عن عروة بن  
 الزبير و عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي ﷺ  
 قالت إن أم حبيبة بنت جحش ختنة رسول الله ﷺ  
 و تحت عبد الرحمن بن عوف استحضت سبع سنين

[ باب (٢) ما روى أن المستحاضة تغتسل لكل صلاة ] .

[ حدثنا ابن أبي عقيل ] لم نقف على حاله (٣) [ و محمد بن سلمة المرادى قالا  
 ثنا ابن وهب ] هو عبد الله [ عن عمرو بن الحارث عن ابن شهاب ] الزهري  
 [ عن عروة بن الزبير و عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي ﷺ ] قالت  
 إن أم حبيبة بنت (٤) جحش ختنة رسول الله ﷺ و تحت عبد الرحمن بن عوف

(١) و في نسخة : من رأى .

(٢) من هنا شرع المصنف أحكام المستحاضة بعد بيان أنواعها في البابين وحكمها  
 مختلف عند العلماء غير الأربعة فبين المصنف كل حكم في باب ، و هكذا ذكر  
 حكمها العيني وابن قدامة ، قال العيني : لا يجب عليها الاغتسال إلا مرة واحدة في  
 وقت انقطاع الحيض و به قال الجمهور و روى عن ابن عمر و عطاء و ابن الزبير  
 ( و جماعة ذكرها النووي في شرح المذهب ) الغسل لكل صلاة ، وعن علي وغيره  
 كل يوم مرة و عن الحسن وغيره من ظهر إلى ظهر ، قلت : والغسل لكل صلاة  
 أوجه الحنفية و الشافعية في المتحيرة ، كذا في الأوجز . (٣) قلت : و هو عبد  
 الغنى ، كما تقدم بالبسط في هامش «باب إذا أقبلت الحيضة تدع الصلاة» .

(٤) و هي متحيرة عندنا فيجب عليها الغسل عند كل صلاة ، و كذا عند الشافعية  
 كما في كتب الفروع لهم سيما في الاقناع ، و الغسل استجاب لكل مستحاضة عند  
 أحمد ، كما في المفتي ، و لم أر مذهب المالكية في ذلك وعليها حمله الخطابي إلا ★

فاستفتت رسول الله ﷺ في ذلك فقال رسول الله ﷺ :  
 إن هذه ليست بالحیضة و لكن هذا عرق فاغتسلی و صلی  
 قالت عائشة فكانت (١) تغتسل في مكن في حجرة أختها  
 زینت بنت جحش حتى تعلو حمرة الدم الماء .

حدثنا أحمد بن صالح نا عنبة نا یونس عن ابن شهاب  
 قال أخبرتی عمرة بنت عبد الرحمن عن أم حبیبة بهذا

استحيضت سبع سنين فاستفتت رسول الله ﷺ في ذلك ، فقال رسول الله ﷺ :  
 إن هذه ليست بالحیضة و لكن هذا عرق فاغتسلی و صلی [ تقدم هذا الحديث بسنده  
 و مثله قريباً و زاد هنا قول عائشة [ قالت عائشة فكانت تغتسل في مكن [ أى  
 اناء كبير [ في حجرة أختها زینت بنت جحش [ أم المؤمنین [ حتى تعلو حمرة  
 الدم الماء (٢) ] و هذا الحديث ليس فيه ذكر الاغتسال لكل صلاة ، و لكن لما كان  
 في بعض طرقة (٣) ذكر الاغتسال لكل صلاة أخرجه المصنف في هذا الباب ليدل على  
 أن المراد بقول عائشة : فكانت تغتسل في مكن ، تعنى لكل صلاة .

[ حدثنا أحمد بن صالح نا عنبة [ بن خالد [ نا یونس [ بن یزید [ عن  
 ابن شهاب قال أخبرتی عمرة بنت عبد الرحمن عن أم حبیبة [ بنت جحش [ بهذا

★ أن الحافظ أنكر على ذلك في الفتح ، وقال : الصواب أنها كانت معادة و تغتسل  
 استحباباً من عند نفسها و طعن على زیادة الأمر بالغسل ، و قال ابن رسلان  
 المستحاضة المنحيرة تغتسل لكل صلاة إن لم تعلم انقطاع الدم في وقت معين فإن  
 علبت وجب الغسل كل يوم به على ذلك النووي في شرح المذهب . (١) و في  
 نسخة : و كانت . (٢) و لا بد أن تنظف بعد ذلك من تلك الغسالة المتغيرة قاله  
 ابن رسلان . (٣) كما سيأتي .

الحديث قالت عائشة فكانت تغتسل لكل صلاة .  
 حدثنا يزيد بن خالد بن عبد الله بن موهب الهمداني ثني  
 الليث بن سعد عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة بهذا  
 الحديث ، قال فيه فكانت تغتسل لكل صلاة قال أبو داود  
 قال القاسم بن مبرور عن يونس عن ابن شهاب عن عمرة  
 الحديث قالت عائشة فكانت تغتسل لكل صلاة ] .

[ حدثنا يزيد بن خالد بن عبد الله بن موهب الهمداني ثني الليث بن سعد عن  
 ابن شهاب عن عروة عن عائشة بهذا الحديث قال [ أى الليث بن سعد [ فيه ] أى  
 فى حديثه [ فكانت تغتسل لكل صلاة ] كما قال يونس عن ابن شهاب ، قال الحافظ فى  
 الفتح : و هذا الأمر بالاغتسال مطلق فلا يدل على التكرار فلعلها فهمت طلب ذلك  
 منها بقرينة فلماذا كانت تغتسل لكل صلاة ، وقال الشافعى (١) : إنما أمرها بالتغسل أن  
 تغتسل و تصلى و إنما كانت تغتسل لكل صلاة تطوعاً ، و كذا قال الليث بن سعد  
 فى روايته عند مسلم لم يذكر ابن شهاب أنه بالتغسل أمرها أن تغتسل لكل صلاة ولكنه  
 شئ فعلته هى ، و إلى هذا ذهب الجمهور قالوا : لا يجب على المستحاضة الغسل لكل  
 صلاة إلا المتحيرة لكن يجب عليها الوضوء و يؤيده ما رواه أبو داود من طريق  
 عكرمة أن أم حبيبة استحضت فأمرها بالتغسل أن تنتظر أيام أقرانها ثم تغتسل و تصلى  
 فإذا رأت شيئاً من ذلك توضأت و صلت و استدلت الملبى بقوله لها « هذا عرق » على  
 أنه لم يوجب عليها الغسل لكل صلاة لأن دم العرق لا يوجب غسلاً ، انتهى ، قلت :  
 فعلى هذا الأمر بالاغتسال محمول على الغسل من الحيض فقط [ قال أبو داود قال  
 القاسم بن مبرور [ الألبى بالفتح و سكون التجانية أحد الفقهاء أنى عليه مالك و صلى  
 عليه الثورى ، مات بمكة سنة ١٠٨ هـ أو سنة ١٠٩ هـ ، و ذكره ابن حبان فى الثقات

عن عائشة عن أم حبيبة بنت جحش وكذلك روى معمر  
عن الزهري عن عمرة عن عائشة وربما قال معمر عن  
عمرة عن أم حبيبة بمعناه وكذلك رواه إبراهيم بن سعد  
و ابن عيينة عن الزهري عن عمرة عن عائشة وقال ابن  
عيينة في حديثه و لم يقل أن النبي ﷺ أمرها أن تغتسل.

[ عن يونس عن ابن شهاب عن عمرة عن عائشة عن أم حبيبة بنت جحش ] غرض  
المصنف بهذا الكلام الإشارة إلى الاختلاف الواقع في سند هذا الحديث فإن في الرواية  
الأولى: عن عمرو بن الحارث عن ابن شهاب عن عروة وعمرة عن عائشة ، و في  
الثانية من طريق يونس عن ابن شهاب قال أخبرتني عمرة عن أم حبيبة، ولم يذكر  
فيه عروة ولا عائشة وزاد فيه قول عائشة: فكانت تغتسل لكل صلاة ، وفي الثالثة  
من طريق الليث بن سعد عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة لم يذكر فيها عمرة  
و لا الرواية عن أم حبيبة وزاد فيها أيضاً فكانت تغتسل لكل صلاة ثم ذكر تعليق  
القاسم بن مبرور عن يونس عن ابن شهاب عن عمرة عن عائشة عن أم حبيبة أسقط  
فيه عروة و زاد عن عائشة عن أم حبيبة يخالف القاسم بن مبرور ما حدثه عتبة  
عن يونس [ و كذلك ] أى مثل ما ذكر القاسم بن مبرور عن ابن شهاب عن  
عمرة [ روى معمر عن الزهري عن عمرة عن عائشة و ربما قال معمر عن عمرة  
عن أم حبيبة بمعناه ] أى بمعنى الحديث المتقدم ، و حاصله أن معمرأ يخالف نفسه  
فمرة يقول عن عمرة عن عائشة وربما قال عن عمرة عن أم حبيبة [ وكذلك ] أى كما  
رواه القاسم [ رواه إبراهيم بن سعد ] بن إبراهيم [ وابن عيينة ] سفيان [ عن الزهري ]  
ابن شهاب [ عن عمرة عن عائشة ] و لم يذكر عروة و لا أم حبيبة [ و قال  
ابن عيينة في حديثه و لم يقل ] أى الزهري [ أن النبي ﷺ أمرها أن تغتسل ]  
أى لكل صلاة فوافق ابن عيينة لئناً فإن الليث بن سعد قال في حديثه لم يذكر ابن

حدثنا محمد بن إسحاق المسيبي ثني أبي عن ابن أبي ذئب عن  
ابن شهاب عن عروة و عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة  
قالت إن أم حبيبة استحضت سبع سنين فأمرها رسول  
الله ﷺ أن تغتسل فكانت تغتسل لكل صلاة وكذلك رواه  
الأوزاعي أيضاً قالت عائشة فكانت تغتسل لكل صلاة .

شباب أن رسول الله ﷺ أمر أم حبيبة بنت جحش أن تغتسل عند كل صلاة  
و لكنه شئ فعلته هي كما وقع عند مسلم في صحيحه .

[ حدثنا محمد بن إسحاق المسيبي ] هو محمد بن إسحاق بن محمد بن عبد الرحمن بن  
عبد الله بن المسيب المخزومي المسيبي أبو عبد الله المدني نزيل بغداد، قال مصعب الزيري لأعلم  
في قرش أفضل من المسيبي ، وثقه صالح وابن قانع وإبراهيم بن إسحاق الصواف، قال  
البخاري وغيره : مات سنة ٢٣٦هـ [ ثني أبي ] هو إسحاق بن محمد بن عبد الرحمن  
بن عبد الله بن المسيب بن أبي السائب المخزومي أبو محمد قال الساجي سئل عنه ابن  
معين فقال : أفن أسس بنيانه ، الآية ، وقال أبو الفتح الأزدي : ضعيف يرى القدر ،  
و قال الذهبي في الميزان : صالح الحديث ، مات سنة ٢٠٦هـ [ عن ابن أبي ذئب ]  
هو محمد بن عبد الرحمن [ عن ابن شهاب عن عروة و عمرة بنت عبد الرحمن عن  
عائشة قالت إن أم حبيبة استحضت سبع سنين فأمرها رسول الله ﷺ أن تغتسل  
فكانت تغتسل لكل صلاة ] وحاصله أن في هذا الحديث ذكر الاغتسال لكل صلاة  
قول عائشة كما في رواية عمرو بن الحارث و الليث بن سعد و يونس و غيرهم من  
الحفاظ عن ابن شهاب لا قول رسول الله ﷺ [ وكذلك رواه الأوزاعي أيضاً ]  
أي كما روى ابن أبي ذئب وغيره من الحفاظ من أصحاب الزهري عن الزهري [ قالت  
عائشة ] رضي الله عنها [ فكانت تغتسل لكل صلاة ] فنسب الأوزاعي هذا القول إلى  
عائشة كما قاله الحفاظ و لم ينسبه إلى رسول الله ﷺ .

حدثنا هناد بن السرى عن عبدة عن ابن إسحاق عن الزهرى عن عروة عن عائشة قالت إن أم حبيبة بنت جحش استحيضت فى عهد رسول الله ﷺ فأمرها بالغسل لكل صلاة و ساق الحديث، قال أبو داود و رواه أبو الوليد الطيالسى ولم أسمعه منه عن سليمان بن كثير عن الزهرى عن عروة عن عائشة قالت استحيضت زينب بنت جحش فقال لها النبى ﷺ اغتسلى لكل صلاة و ساق الحديث قال

[ حدثنا هناد بن السرى عن عبدة ] هو عبدة بن سليمان الكلابى أبو محمد الكوفى يقال اسمه عبد الرحمن بن سليمان بن الحجاب بن ززارة بن عبد الرحمن بن صرد أدرك صرد الاسلام، عن صالح بن أحمد عن أبيه ثقة ثقة ، و قال العجلي و الدارقطنى : ثقة ، مات ١٨٧ هـ و قيل بعدها [ عن ابن إسحاق ] هو محمد بن إسحاق بن يسار [ عن الزهرى عن عروة عن عائشة قالت إن أم حبيبة بنت جحش استحيضت فى عهد رسول الله ﷺ فأمرها بالغسل لكل صلاة و ساق ] أى محمد بن إسحاق [ الحديث قال أبو داود و رواه أبو الوليد الطيالسى ولم أسمعه منه ] أى لم أسمع هذا الحديث، من الطيالسى بل بلغنى بالواسطة عنه [ عن سليمان بن كثير عن الزهرى عن عروة عن عائشة قالت استحيضت زينب بنت جحش (١) ] أم المؤمنين [ فقال لها النبى ﷺ اغتسلى (٢) ]

(١) اختلف فى أن زينب أم المؤمنين هذه استحيضت أم لا و أنكر ابن الجوزى استحاضة الأمهات مطلقاً ، كذا فى الفتح ، و أنكر فى عارضة الأحوذى ، و كذا ظاهر كلام ابن رسلان إذ قال الخامس سودة و ذكر بعضهم زينب ، و الصحيح خلاه (إنما المستحاضة أختها و قال ابن عبد البر الصحيح عند أهل الحديث أنهما كانتا مستحاضتين (٢) قال ابن رسلان : فالمتحيرة تغسل عند كل صلاة إن لم تعلم انقطاع الدم فى وقت معين، فه على ذلك النووى فى شرح المذهب .

## أبو داؤد و رواه عبد الصمد عن سليمان بن كثير قال

لكل صلاة و ساق [ أى سليمان بن كثير ] الحديث [ و غرض المؤلف بتخريج رواية أبي الوليد عن سليمان تقوية رواية ابن إسحاق في أن أمر الاغتسال لكل صلاة مرفوع إلى النبي ﷺ لاموقوف على عائشة رضی الله تعالى عنها و قد تقدم عن فتح الباری من قوله « أما ما وقع عند أبي داؤد من رواية سليمان بن كثير وابن إسحاق عن الزهري في هذا الحديث فأمرها بالعتل لكل صلاة فقد طعن الحفاظ في هذه الزيادة لأن الأنبات من أصحاب الزهري لم يذكروها » انتهى ، ثم قال الحفاظ في الفتح : والجمع بين الحديثين بحمل الأمر في حديث أم حبيبة على التدب أولي ، وقال : وحمله الخطابي على أنها كانت متجيرة ، وفيه نظر (١) لما تقدم من رواية عكرمة أنه أمرها أن تنتظر أيام أقرانها و أجاب بعض من زعم أنها كانت بمزة بأن قوله : فأمرها أن تغتسل لكل صلاة أى من الدم الذى أصابها لأنه من إزالة النجاسة و هى شرط في صحة الصلاة ، و قال الطحاوى : حديث أم حبيبة منسوخ بحديث فاطمة بنت أبي حيش أى لأن فيه الأمر بالوضوء لكل صلاة .

قلت : وحديث محمد بن إسحاق لا يقاوم حديث الثقات الحفاظ من أصحاب الزهري وهم عمرو بن الحارث و يونس و الليث بن سعد و معمر و إبراهيم بن سعد و سفيان بن عيينة و ابن أبي ذئب و الأوزاعي فانهم خالفوا ابن إسحاق ولم يجعلوا حكم الغسل عند كل صلاة من رسول الله ﷺ بل جعلوه من قول عائشة رضی الله عنها أنها قالت إن أم حبيبة كانت تفعل ذلك ، و أما حديث أبي الوليد الطيالسي فلا حجة فيه فان أبا داؤد ما سمعه من أبي الوليد ولا يدرى الذى سمعه منه من هو على أن حديث أبي الوليد في قصة زينب بنت جحش و حديث ابن إسحاق في قصة أم حبيبة بنت جحش [ قال أبو داؤد و رواه عبد الصمد ] و الذى أظن أنه عبد الصمد بن عبدالوارث بن سعيد بن ذكوان التميمي العنبري مولاهم التورى بفتح المثناة وتشديد

توضئ لكل صلاة قال أبو داود و هذا وهم من عبد الصمد و القول فيه قول أبي الوليد .  
حدثنا عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج أبو معمر نا

النون المضمومة أبو سهل البصرى وثقه ابن سعد ، و قال الحاكم : ثقة مأمون ، و قال ابن قانع : ثقة يخطئ ، و نقل ابن خلفون توثيقه عن ابن نمير ، و قال علي بن المديني : عبد الصمد ثبت في شعبة ، ذكره ابن حبان في الثقات ، و قال أبو أحمد : صدوق صالح الحديث ، مات سنة ٢٠٧ [ عن سليمان بن كثير قال توضئ لكل صلاة قال أبو داود : و هذا وهم من عبد الصمد ] أى قوله توضئ لكل صلاة قاله و هما غلطاً [ و القول فيه ] أى القول الصحيح فيه [ قول أبي الوليد ] و هو اغتسل لكل صلاة ، حاصله أن أبا الوليد و عبد الصمد اختلفا في الرواية عن سليمان بن كثير في قصة زينب بنت جحش فقال أبو الوليد قال لها النبي ﷺ اغتسل لكل صلاة ، و قال عبد الصمد في حديثه : قال لها النبي ﷺ توضئ لكل صلاة ، فرجع أبو داود رواية أبي الوليد على رواية عبد الصمد لأن ما لأبي الوليد من الضبط و الاتقان ليس لعبد الصمد ولا يدانيه فيه ، قال البيهقي بعد نقل قول أبي داود هذا : قال الشيخ رواية أبي الوليد أيضاً غير محفوظة ، و قد رواه مسلم بن إبراهيم عن سليمان بن كثير كما رواه سائر الناس عن الزهري .

[ حدثنا عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج أبو معمر ] التميمي المقرئ بكسر الميم و سكون النون وفتح القاف مولاهم أبو معمر المقعد البصرى واسم أبي الحجاج ميسرة ، قال ابن معين : ثقة ثبت ، و قال يحيى : ثقة نبيل عاقل ؛ و قال يعقوب بن شعبة : كان ثقة ثباتاً صحيح الكتاب ، وكان يقول بالقدر ، قال أبو داود : وكان الأزدي لا يحدث عن أبي معمر لأجل القدر ، وكان لا يتكلم فيه ، و قال العجلي : ثقة ، و كان يرى القدر ، و قال أبو حاتم : صدوق متقن قوى الحديث غير أنه



عبد الوارث عن الحسين عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة قال حدثني \* زينب بنت أبي سلمة أن امرأة كانت تهراق الدم وكانت تحت عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله ﷺ أمرها أن تغتسل عند كل صلاة وتصلّي وأخبرني أن

لم يكن يحفظ وكان له قدر عند أهل العلم ، وقال ابن أبي حاتم عن أبي ذر : كان ثقة حافظاً ، قال عبد الغنى : يعنى أنه كان متقناً ، وقال ابن خراش : كان صدوقاً ، وكان قدرياً ، وذكره ابن حبان في الثقات ، مات سنة ٢٢٤ هـ [ نا عبد الوارث ] بن سعيد بن ذكوان [ عن الحسين ] بن ذكوان المعلم العوذى بفتح المهملة و سكون الواو بعدها معجمة نسبة إلى عوذ بطن من الأزد ، البصرى المكتب ، وثقه ابن معين و أبو حاتم و النسائي ، و قال أبو زرعة : ليس به بأس ، وقال أبو حاتم : سألت ابن المدينى من أثبت أصحاب يحيى بن أبي كثير ، قال : هشام الدستوائى ثم الأوزاعى و حسين المعلم ، و قال الدارقطى : من الثقات ، وثقه ابن سعد والعجلي و البزار ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال أبو جعفر العقيلي : ضعيف مضطرب الحديث ، حدثنا عبد الله بن أحمد ثنا أبو بكر بن الخلال سمعت يحيى بن سعيد هو القطان و ذكر حسين المعلم فقال فيه اضطراب ، مات سنة ١٤٥ هـ [ عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة ] بن عبد الرحمن [ قال حدثني زينب بنت أبي سلمة أن امرأة (١) كانت تهراق الدم ] و هى أم حبيبة بنت جحش [ وكانت تحت عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله ﷺ أمرها أن تغتسل عند كل صلاة و تصلّي ] و هذا تأييد و تقوية لحديث ابن إسحاق عن الزهري و سليمان بن كثير عن الزهري قال الخطابي هذا الحديث مختصر و ليس فيه ذكر حال هذه المرأة و لا بيان أمرها

(١) و هم فيه مالك في موطاه إذ قال: زينب بنت جحش ، الحديث ، والصواب إبهام المرأة \* و في نسخة : أخبرتنى .

## أم بكر أخبرته أن عائشة قالت إن رسول الله ﷺ قال في

وكيفية شأنها في حیضها وليس كل امرأة مستحاضة يجب عليها الاغتسال لكل صلاة و إنما هي فيمن تبتلى و هي لا تميز دمهأ أو كانت لها أيام فنیسيتها فهي لا تعرف موضعها ولا عددها و لا وقت انقطاع الدم عنها من أيامها المتقدمة فإذا كانت كذلك فإنها لا تدع شيئاً من الصلاة وكان عليها أن تغسل عند كل صلاة لأنه قد يمكن أن يكون ذلك الوقت قد صادف زمان انقطاع دمها فالفصل عليها عند ذلك واجب ، و من كان هذا حالها من النساء لم يأتها زوجها في شئ من الأوقات لا مكان أن تكون حائضاً و عليها أن تصوم شهر رمضان كله مع الناس و تقضيه بعد ذلك لتحيط علماً بأن قد استوفت عدد ثلاثين يوماً في وقت كان لها أن تصوم فيه و إن كانت حاجة طافت طوافين بينهما خمسة عشر يوماً لتكون على يقين من وقوع الطواف في وقت حكمها فيه حكم الطهارة ، و هذا على مذهب من رأى أكثر أيام الحيض خمسة عشر يوماً ، انتهى .

قلت : أخرج مسلم في صحيحه من طريق الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن جعفر و من طريق بكر بن مضر ، قال حدثني جعفر بن ربيعة في قصة أم حبيبة بنت جحش و فيه فقال لها رسول الله ﷺ : امكثي قدر ما كانت تحبسك حيضتك ثم اغتسلي و صلى ، فهذه الرواية تدل على أنها كانت معتادة أو مميزة فكيف يمكن أن يأمرها رسول الله ﷺ وجوباً بالاغتسال لكل صلاة للتطهير و قد طهرت من الحيض و اغتسلت و لو كان قابلاً للحجة فلا يخلو إما أن يكون الأمر لكل صلاة محمولاً على العلاج أو للدب أو لازالة الدم من الجسد أو لتقليل النجاسة فقط والله أعلم [ و أخبرني ] عطف على قوله عن أبي سلسة أى قال يحيى بن أبي كثير و أخبرني (١) أى أبوسلة [ أن أم بكر أخبرته ] أى أبا سلة ، ويقال أم (٢) أبى

المرأة ترى ما يربها بعد الطهر: إنما هي أوقال إنما هو عرق  
أو قال عروق قال أبو داود في حديث ابن عقيل الأثران  
جميعاً قال إن قويت فاغتسل لكل صلاة و إلا فاجمعي كما  
قال القاسم في حديثه، وقد روى هذا القول عن سعيد بن

بكر روت عن عائشة في المرأة ترى ما يربها بعد الطهر و عنها أبو سلسة بن عبد  
الرحمن روى لها أبو داود ولم يذكرها المزى ، قال في التريب: لا يعرف حالها ،  
وقال في الميزان: لا تعرف [ أن عائشة قالت إن رسول الله ﷺ قال في المرأة ترى  
ما يربها (١) بعد الطهر ] أى بعد أن تطهر من الحيض [ إنما هي أو قال إنما  
هو عرق أو قال عروق ] أى دم عرق يخرج من انفجاره و ليس هو دم رحم  
حتى يجب الغسل من خروجه و لعل غرض المصنف بذكر هذه الرواية الإشارة إلى  
أن الأمر بالاغتسال لكل صلاة ليس هو لأجل التطهر من الحيض بل لعل أخرى  
[ قال أبو داود في حديث ابن عقيل ] أى عبد الله بن محمد بن عقيل المتقدم قريباً  
[ الأثران جميعاً قال إن قويت فاغتسل لكل صلاة و إلا فاجمعي ] حاصله (٢) أن  
ما تقدم في الحديث المتقدم في قصة حمنة بنت جحش أنه ﷺ أمرها بأمرين ثم قال  
وهذا أعجب الأمرين إلى، فالأمران أحدهما الاغتسال لكل صلاة وثانيهما الاغتسال

(١) بفتح الياء « ابن رسلان » (٢) حاصله عندى غير ما أفاده الشيخ و الظاهر  
عندى أنه لا تعلق لهذا الكلام بحديث حمنة بل يتعلق بأحاديث الباب و المعنى أن  
المذكور في روايات الباب الغسل لكل صلاة فقط ، و في حديث ابن عقيل كلا  
الحكمين المذكور، الغسل لكل صلاة و الجمع أيضاً، يدل على ذلك أن ما تقدم من  
حديث ابن عقيل في قصة حمنة ليس سياقه إن قويت فاغتسل لكل صلاة و إلا  
فاجمعي ، فالظاهر عندى أن المراد بحديث ابن عقيل ما هنا غير المذكور سابقاً وقد  
أخرج ابن ماجه حديث ابن عقيل في قصة أم حبيبة أيضاً لكنه لم يذكر ألفاظه  
بتمامها بل أحال على لفظ شريك و لفظ شريك بسياق آخر .

جبير عن علي و ابن عباس .

(باب من قال تجمع بين الصلاتين و تغتسل لهما غسلا)

بعد الجمع بين الصلاتين وأدائها بغسل واحد [ كما قال القاسم في حديثه ] الظاهر (١) أن المراد بالقاسم قاسم بن محمد بن أبي بكر وسيخرج المصنف حديثه في الباب الآتي [ وقد روى هذا القول ] أى القول بالغسل لكل صلاة والقول بالجمع بين الصلاتين بغسل واحد [ عن سعيد جبير عن علي و ابن عباس ] أخرجه الطحاوى في شرح معاني الآثار بسنده عن سعيد بن جبير أن امرأة أتت ابن عباس بكتاب بعد مذهب بصره فدفعه إلى ابنه فترتر فيه فدفعه إلى قترانه فقال لابنه ألا هذرمت كما هذرته الغلام المصرى فإذا فيه بسم الله الرحمن الرحيم من امرأة من المسلمين أنها استحيضت فاستغتت عليها فأمرها أن تغتسل وتصلى فقال والله لأعلم القول إلا ما قال علي ثلاث مرات قال قتادة : و أخبرني عذرة عن سعيد أنه قيل له إن الكوفة أرض باردة و أنه يشق عليها الغسل لكل صلاة فقال لو شاء الله لابتلاها بما هو أشد منه، ثم قال الطحاوى بعد ما ذكر قول الجمع بين الصلاتين: قالوا وقد روى ذلك أيضاً عن علي و ابن عباس ثم أخرج بسنده عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال جاءته امرأة مستحاضة تسأله فلم يفهما و قال سلى غیری قال فأتت ابن عمر فسأته فقال لها لا تصلى ما رأيت الدم فرجعت إلى ابن عباس فأخبرته فقال رحمه الله إن كاد ليكفرک قال ثم سألت علي بن أبي طالب فقال تلك ركضة من الشيطان أو قرحة في الرحم اغتسلي عند كل صلاتين مرة وصلى قال فلقبت ابن عباس بعد فسأته فقال ما أجد لك إلا ما قال علي .

[ باب من قال تجمع (٢) ] أى المستحاضة [ بين الصلاتين ] أى بين الظهر

(١) و قال ابن رسلان كما قال القاسم بن مبرور الأيلي في حديثه (٢) و به قال

عطاء و الخفي « أوجز المسالك » .

حدثنا عبيدالله بن معاذ ثني<sup>(١)</sup> أبي نا شعبة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت استحيضت امرأة على عهد رسول الله ﷺ فأمرت أن تعجل العصر و تؤخر الظهر و تغتسل لهما غسلا و أن تؤخر المغرب و تعجل العشاء و تغتسل لهما غسلا و تغتسل لصلاة الصبح غسلا فقلت لعبد الرحمن عن النبي ﷺ فقال لا أحدثك عن<sup>(٢)</sup> النبي ﷺ بشئ<sup>(٣)</sup> .

والعصر وبين المغرب والعشاء [وتغتسل لهما غسلا] أى تغتسل للظهر والعصر غسلا والمغرب والعشاء غسلا [حدثنا عبيدالله بن معاذ ثني أبي] هو معاذ بن معاذ الغنوي أبو المنى [ناشعة] بن الحجاج [عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه] هو قاسم بن محمد بن أبي بكر [عن عائشة قالت استحيضت امرأة (٤)] و لعلها سهلة بنت سهيل كما يأتي في الحديث الآتي [على عهد رسول الله ﷺ] فأمرت أن تعجل العصر و تؤخر الظهر و تغتسل لهما غسلا و أن تؤخر المغرب و تعجل العشاء و تغتسل لهما غسلا و تغتسل لصلاة الصبح غسلا فقلت [هذا قول شعبة أى يقول شعبة] لعبد الرحمن عن النبي ﷺ [بتقدير حرف الاستفهام و في نسخة بذكر حرف الاستفهام أى هل تحدث عن النبي ﷺ مسندة إليه] فقال [أى عبد الرحمن (٥)] لا أحدثك عن النبي ﷺ بشئ [هذا هو (٦) الموجود في أكثر النسخ و في بعضها لا أحدثك إلا بين النبي ﷺ و معناه على هذه النسخة ظاهر ، و أما على النسخة المشهورة فعناه بتقدير

(١) وفي نسخة : حدثنا (٢) وفي نسخة : الا عن (٣) ونسخة شيئاً (٤) و قال ابن رسلان الظاهر أنها حمة بنت جحش (٥) كذا في نسخة ابن رسلان .  
(٦) لكن ظاهر كلام اليعقوبى يأتي عن هذا المعنى إذ قال و ما ذكر جماعة منهم امتناع عبد الرحمن عن رفع الحديث .

حدثنا عبد العزيز بن يحيى نا (١) محمد يعنى ابن سلمة عن محمد بن إسحاق عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت إن سهلة بنت سهيل استحضت فأتت النبي ﷺ فأمرها أن تغتسل عند كل صلاة فلما جهدها ذلك أمرها أن تجمع بين الظهر والعصر بغسل والمغرب والعشاء بغسل وتغتسل للصبح ، قال أبو داود ورواه ابن عيينة

حرف الاستفهام الإنكارى كلما أحدثك فهو عن النبي ﷺ فان نفي النفي إثبات .

[ حدثنا عبد العزيز بن يحيى ] الحراني [ نا محمد يعنى ابن سلمة ] المرادى [ عن محمد بن إسحاق عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه ] هو قاسم بن محمد بن أبي بكر [ عن عائشة قالت إن سهلة بنت سهيل (٢) ] بن عمرو القرشية العامرية أسلت قديماً وهاجرت مع زوجها أبي حذيفة بن عتبة إلى الحبشة فولدت له هناك محمد بن أبي حذيفة وهي التي كانت أرضعت سالماً مولى أبي حذيفة وهو رجل كبير [ استحضت فأتت النبي ﷺ فأمرها أن تغتسل عند كل صلاة فلما جهدها ] أى شق عليها [ ذلك ] أى الغسل عند كل صلاة [ أمرها أن تجمع بين الظهر والعصر بغسل والمغرب والعشاء بغسل وتغتسل للصبح ] قال الطحاوى : قالوا أى الفريق الثانى ، فهذه الآثار قد رويت عن رسول الله ﷺ كما ذكرنا فى جمع الظهر والعصر بغسل واحد وفى جمع المغرب والعشاء بغسل واحد وإفراد الصبح بغسل واحد فهذا نأخذ وهو أولى من الآثار الأولى التى فيها ذكر الأمر بالغسل لكل صلاة لأنه قد روى ما يدل على أن هذا ناسخ لذلك ثم ساق الطحاوى هذه الرواية المذكورة فى قصة سهلة ابنة سهيل

(١) و نسخة : نى (٢) تكلم عليها البيهقى وقال التسمية وهم وظاهر ميلانه أنه رجح كونها أم حبيبة ، و فى عارضة الأحوذى حديث سهلة أخرجه أبو داود وهو معلول ولم يفصل وجه العلة .

عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال إن امرأة استحيضت  
فسألت النبي ﷺ (١) فأمرها بمعناه .

حدثنا وهب بن بقية أنا خالد عن سهيل يعني ابن أبي صالح  
عن الزهري عن عروة بن الزبير (٢) عن أسماء بنت عميس  
قالت قلت يا رسول الله إن فاطمة بنت أبي حبيش  
استحيضت منذ كذا وكذا فلم تصل فقال رسول الله ﷺ  
سبحان الله (٣) هذا من الشيطان لتجلس في مكن فاذا رأته

ثم قال : قالوا فدل ذلك على أن هذا الحكم ناسخ للحكم الذي في الآثار الأول لأنه  
إنما أمر به بعد ذلك فصار القول به أولى من القول بالآثار الأول ، انتهى .

[ قال أبو داود ورواه ابن عينة ] أي هذا الحديث (٤) [ عن عبد الرحمن  
بن القاسم عن أبيه قال ] أي القاسم [ إن امرأة استحيضت فسألت النبي ﷺ  
فأمرها بمعناه ] أي حدث ابن عينة بمعنى حديث ابن إسحاق .

[ حدثنا وهب بن بقية أنا خالد ] بن عبد الله بن عبد الرحمن [ عن سهيل  
يعني ابن أبي صالح عن الزهري عن عروة بن الزبير عن أسماء بنت عميس قالت قلت يا  
رسول الله إن فاطمة بنت أبي حبيش استحيضت منذ كذا وكذا ] أي سبع (٥) سنين  
[ فلم تصل فقال رسول الله ﷺ سبحان الله (٦) هذا ] أي استخاضتها وترك الصلاة بها  
[ من الشيطان ] أي من ركضته وتسويله [ لتجلس في مكن ] هو إنا كبر تغسل

(١) وفي نسخة : فأنت رسول الله (٢) وفي نسخة : يعني ابن الزبير (٣) وفي  
نسخة سبحان الله تعالى (٤) الظاهر أنه أرسله (٥) هذا يحتاج إلى تقرير فإن المذكور  
فيما تقدم سبع سنين في رواية أم حبيبة لافاطمة، وفي الطحاوي في حديث فاطمة أحض  
الشهر و الشهرين (٦) فيه التيسير عند التعجب ، قال ابن رسلان : ومعناه كيف  
يخفى هذا الأمر الظاهر الذي لا يحتاج في فهمه إلى فكر .

صفرة (١) فوق الماء فلتغتسل للظهر و العصر غسلا واحداً وتغتسل للمغرب والعشاء غسلا واحداً و تغتسل للفجر غسلا واحداً وتوضأ فيما بين ذلك ، قال أبو داود ورواه مجاهد عن ابن عباس لما اشتد عليها الغسل أمرها أن تجمع

فيها الثياب [ فإذا رأت صفرة فوق الماء فلتغتسل للظهر و العصر غسلا واحداً وتغتسل للمغرب و العشاء غسلا واحداً و تغتسل للفجر غسلا واحداً وتوضأ فيما بين ذلك ] حاصله أنه ﷺ أمرها بالجلوس في المكنى الذى ملئ ماءً للعلاج فإذا رأت صفرة فوق الماء ظهر لها وصول أثر الماء و برودته إلى باطن الجسد فلما جلست في المكنى الذى ظهر فيها لون الدم تجست بالماء المزوج بالدم فأمرها بالغسل للتطهير من نجاسة الدم و أمر بالجمع اليسر و لئلا يشق عليها الغسل لكل صلاة و أمرها بالتوضؤ فيما بين ذلك أى فيما بين الظهر و العصر للعصر ، و فيما بين المغرب و العشاء للعشاء لأنها صاحبة عذر فإذا خرج وقت الظهر ودخل وقت العصر انتقضت طهارتها و كذا فيما بين المغرب و العشاء ، وهذا الحكم كان لها في الأيام التى كانت فيها مستحاضة فيما سوى أيام الحيض فان هذا الحديث أى حديث سهل بن أبي صالح من طريق جرير قد تقدم بعضه في باب في المرأة تستحاض و من قال تدع الصلاة في عدة الأيام التى كانت تحيض و لفظه فأمرها أن تقعد الأيام التى كانت تقعد ثم تغتسل ففي هذا الجزء من الحديث بين لها رسول الله ﷺ حكم أيام الحيض ، و في حديث سهل من طريق خالد بين لها رسول الله ﷺ حكم أيام الطهارة ما كان ينبغي لها أن تفعل فيها ، و هذا على قول الحنفية ، و أما على قول الشوافع فيحمل الأمر بالوضوء فيما بين الصلاتين على قضاء الفوائت [ قال أبو داود ورواه ] أى حديث الجمع بين الصلاتين بغسل واحد [ مجاهد عن ابن عباس ] أى عبد الله [ لما اشتد



بين الصلاتين، قال أبو داؤد ورواه إبراهيم عن ابن عباس  
و هو قول إبراهيم النخعي و عبد الله بن شداد .  
( باب من قال تغتسل من طهر إلى طهر ) حدثنا محمد  
بن جعفر بن زياد قال أنا ح و نا عثمان بن أبي شيبة قال  
نا شريك عن أبي اليقظان عن عدى بن ثابت عن أبيه  
عن جده عن النبي ﷺ في المستحاضة تدع الصلاة أيام

عليها الغسل [ أى المستحاضة التى سألت عنه حكما و اعتذرت بأن أرضنا أرض  
باردة ] أمرها أن تجمع بين الصلاتين [ أخرج الطحاوى هذا التعليق موصولا  
بسند عن مجاهد عن ابن عباس (١) ] قال أبو داؤد ورواه [ أى الجمع بين الصلاتين  
بغسل واحد ] إبراهيم [ لعله النخعي ولم يسمع من ابن عباس فتكون الرواية مرسلة  
[ عن ابن عباس ] و لم أقف على هذا التعليق موصولا [ و هو ] أى الجمع بين  
الصلاتين بغسل المستحاضة [ قول إبراهيم النخعي و عبد الله بن شداد ] لعله هو  
عبد الله بن شداد بن الحاد الليثي أبو الوليد المدنى كان يأتى الكوفة و أمه سلة بنت  
عميس الخثعمية أخت أسماء ، قال العجلي والخطيب : هو من كبار التابعين وثقاتهم ،  
و وثقه أبو زرعة والنسائي و ابن سعد و كان معدوداً فى الفقهاء ولد على عهد النبي  
ﷺ و مات بالكوفة مقتولا سنة ٥٨١ .

[ باب (٢) من قال تغتسل من طهر إلى طهر ] أى تغتسل المستحاضة بعد  
انقضاء أيام حيضها مرة واحدة ثم لا يجب عليها الاغتسال فى أيام استحاضتها و تروأ  
للصلاة [ حدثنا محمد بن جعفر بن زياد قال أنا ح و نا عثمان بن أبي شيبة قال نا  
شريك ] هو ابن عبد الله بن أبي شريك [ عن أبي اليقظان ] عثمان بن عمير الجلي

(١) ليس فيه قصة فاطمة بنت أبي حبيش (٢) و فى نسخة ابن رسلان بدله باب  
من قال تغتسل مرة .

## أقراؤها ثم تغتسل و تصلى و الوضوء عند كل صلاة ،

[ عن عدى (١) بن ثابت ] الانصارى [عن أبيه] هوثابت الانصارى [عن جده ] عبد الله بن يزيد [ عن النبي ﷺ في المستحاضة تدع ] أى المستحاضة [ الصلاة أيام أقراؤها ] أى الأيام التى تحيض فيها قبل أن يصيبها ما أصابها [ ثم تغتسل ] أى للطهارة من الحيض [ و تصلى ] بعد الغسل [ والوضوء عند كل صلاة ] أى أمر بالوضوء لأنها لما كانت معتادة و مضت أيام أقراؤها و اغتسلت صارت طاهرة من الحيض فتوضأ للصلاة كما توضأ الطاهرة . قال الطحاوى : اختلف الذين قالوا إنها توضأ لكل صلاة فقال بعضهم توضأ لوقت كل صلاة و هو قول أبى حنيفة و زفر وأبى يوسف و محمد بن الحسن ، وقال آخرون : بل توضأ لكل صلاة ولا يعرفون ذكر الوقت فى ذلك فأردنا نحن أن نستخرج من القولين قولاً صحيحاً فرأيناهم قد أجمعوا أنها إذا توضأت فى وقت صلاة فلم تصل حتى خرج الوقت فأردت أن تصلى بذلك الوضوء أنه ليس له ذلك لها حتى توضأ وضوءاً جديداً و رأيناها لو توضأت فى وقت صلاة فصارت ثم أردت أن تطوع بذلك الوضوء كان ذلك لها ما دامت فى الوقت فدل ما ذكرنا أن الذى ينقض تطهرها هو خروج الوقت و أن وضوءها يوجب الوقت لا الصلاة وقد رأيناها (٢) لوفاتها صلوات فأردت أن تقضيهن كان لها أن تجمعهن فى وقت صلاة واحدة بوضوء واحد فلو كان الوضوء يجب عليها لكل صلاة لكان يجب أن توضأ لكل صلاة من الصلوات الفائتات فلما كانت تصلين جميعاً بوضوء واحد ثبت بذلك أن الوضوء الذى يجب عليها هو لغير الصلاة وهو الوقت وحجة أخرى أنا قدرأينا الطهارات تنقضى بأحداث منها الغائط والبول، وطهارات تنقضى بخروج أوقات وهى الطهارة بالمسح على الخفين ينقضها خروج وقت المسافر وخروج وقت المقيم و هذه

---

(١) قال ابن العربى : أما حديث عدى بن ثابت فإنه لا يصح لأنه مجهول لا يعلم من جده إلخ (٢) هكذا قال الطحاوى ، و هو مشكل كما حررته على هامشه إذ لا يكون إذ ذاك ثمرة الخلاف بين القولين .

الطهارات المتفق عليها لم نجد فيها ينقضها صلاة إنما ينقضها حدث أو خروج وقت، وقد ثبت أن طهارة المستحاضة طهارة ينقضها الحدث وغير الحدث فقال قوم هذا الذي هو غير الحدث هو خروج الوقت، وقال آخرون هو فراغ من صلاة ولم نجد الفراغ من الصلاة حدثاً في شئ غير ذلك وقد وجدنا خروج الوقت حدثاً في غيره فأولى الأشياء أن نرجع في هذا الحدث المختلف فيه فنجعله كالحدث الذي قد أجمع عليه ووجد له أصل ولا نجعله كما لم يجمع عليه ولم نجد له أصلاً ثبت بذلك قول من ذهب إلى أنها تنوضاً أكل وقت صلاة، انتهى، و قال في البدائع ما ملخصه :

« و أما أصحاب الأعذار كالمتحاضة من لا يمضي عليها وقت صلاة إلا ويوجد به من الحدث فيه نفروج النجس من هؤلاء لا يكون حدثاً ما دام وقت الصلاة قائماً و هذا عندنا ، و قال الشافعي : إن كان العذر من أحد السبيلين كالاستحاضة و سلسل البول و خروج الریح يتوضأ لكل فرض و يصلى ما شاء من التوافل ، و قال مالك في أحد قوله يتوضأ لكل صلاة و احتج بما روى عن النبي ﷺ أنه قال : المستحاضة تنوضأ لكل صلاة ، فالك عمل بمطلق اسم الصلاة و الشافعي قيده بالفرض لأنه الصلاة المعبودة و لأن طهارة المستحاضة ضرورة لأنه قارنها ما ينافيها أو طراً عليها و الشئ لا يبق مع المتأني إلا أنه لم يظهر حكم المتأني لضرورة الحاجة إلى الأداء ، والضرورة إلى أداء فرض الوقت فإذا فرغ من الأداء ارتفعت الضرورة فظهر حكم المتأني ، والتوافل أتباع الفرائض لأنها شرعت لتكميلها وجبراً للتقصان فيها فكانت ملحقة بأجزائها ، والطهارة الواقعة لصلاة واقعة لها بجميع أجزائها بخلاف فرض آخر لأنه ليس بتبع بل هو أصل بنفسه ، ولنا ما روى أبو حنيفة بإسناده عن النبي ﷺ أنه قال : المستحاضة تنوضأ لوقت كل صلاة ، وهذا نص في الباب ولأن العزيمة شغل جميع الوقت بالأداء شكراً للنعمة إلا أنه جوز ترك شغل بعض الوقت بالأداء رخصة و تيسيراً ، فضلاً و رحمة و جعل ذلك شغلاً لجميع الوقت حكماً فصار وقت الأداء شرعاً بمنزلة وقت الأداء فعلاً ثم قيام الأداء مبق للطهارة فكذلك الوقت القائم

قال أبو داؤد : و زاد عثمان و تصوم و تصلي .  
 حدثنا عثمان بن أبي شيبة نا وكيع عن الأعمش عن حبيب  
 بن أبي ثابت عن عروة عن عائشة قالت : جاءت فاطمة  
 بنت أبي حبيش إلى النبي ﷺ فذكر خبرها و قال ثم <sup>(١)</sup>

مقامه ، و ما رواه الشافعي فهو حجة عليه لأن مطلق الصلاة ينصرف إلى المعهودة  
 المتعارفة كما في قوله « الصلاة عماد الدين » و نحو ذلك ، و الصلاة المعهودة هي  
 الصلوات الخمس في اليوم و الليلة فكأنه قال المستحاضة تتوضأ في اليوم و الليلة خمس  
 مرات فلو أوجبنا عليها الوضوء لكل صلاة أو لكل فرض تقضى لزاد على الخمس  
 بكثير وهذا خلاف النص ولأن الصلاة تذكر على إرادة وقتها كما قال أينما أدركني  
 الصلاة تيممت و المدرك هو الوقت دون الصلاة التي هي فعله وقال : إن للصلاة  
 أولاً و آخراً ، أي لوقت الصلاة و يقال آتاك الظهر أي لوقتها فجاز أن تذكر الصلاة  
 و يراد بها وقتها و لا يجوز أن يذكر الوقت و يراد به الصلاة فيحمل المحتمل على  
 المحكم توفيقاً بين الدليلين صيانة لهما عن التناقض ، انتهى .

قلت : قال ابن الهمام في فتح القدير : و أما حديث المستحاضة تتوضأ لوقت  
 كل صلاة فذكر سبط ابن الجوزي أن الامام أبا حنيفة رواه ، انتهى ، و في شرح  
 مختصر الطحاوي روى أبو حنيفة عن هشام بن عروة عن أيه عن عائشة أن النبي  
 ﷺ قال لفاطمة بنت أبي حبيش توضئي لوقت كل صلاة ، ذكره محمد في الأصل  
 معضلاً ، و قال ابن قدامة في المغني و روى في بعض ألفاظ حديث فاطمة بنت أبي  
 حبيش : و توضئي لوقت كل صلاة [ قال أبو داؤد و زاد عثمان ] أي ابن أبي شيبة  
 شيخ المؤلف [ و تصوم و تصلي ] فزاد ذكر الصوم .

[ حدثنا عثمان بن أبي شيبة نا وكيع [ بن الجراح ] عن الأعمش عن حبيب

اغتسلى ثم توضئ لكل صلاة و صلى .

حدثنا أحمد بن سنان القطان الواسطي نا يزيد عن أيوب بن أبي مسكين عن الحجاج <sup>(١)</sup> عن أم كلثوم عن عائشة في

بن أبي ثابت عن عروة [ بن الزبير ] عن عائشة قالت جاءت فاطمة بنت أبي حبيش إلى النبي ﷺ فذكر [ أى الراوى ] خبرها [ أى قصة فاطمة بنت أبي حبيش ] [ وقال ] أى رسول الله ﷺ أو أحد من الرواة [ ثم اغتسلى ثم توضئ لكل صلاة وصلى ] [ حدثنا أحمد بن سنان ] بن أسد بن حبان بكسر المهملة [ القطان ] أبو جعفر [ الواسطي ] الحافظ ، قال أبو حاتم : ثقة صدوق وقال النسائي : ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال الدارقطني : كان من الثقات الأثبات روى عنه البخارى ومسلم وغيرهما وليس له عند البخارى سوى حديث واحد ، مات سنة ٢٥٩ هـ [ نا يزيد ] بن هارون [ عن أيوب بن أبي مسكين ] ويقال مسكين التميمي أبو العلاء القصاب الواسطي ، قال أحمد : لا بأس به ، وقال مرة : رجل صالح ثقة . وقال إسحاق الأزرق : ما كان الثورى بأورع منه ولا أبو حنيفة بأقبح منه ، وقال ابن سعد والنسائي : ثقة ، وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ولا يحتج به ، وقال ابن حبان في الثقات : كان يخطئ وقال أبو داود : كان يتفقه ولم يكن يجيد الحفظ للاستناد ، وقال الحاكم أبو أحمد : في حديثه بعض الاضطراب ، مات سنة ١٤٠ هـ [ عن الحجاج ] بن أرطاة بفتح الهمزة ، ابن ثور بن هيرة « مصغراً » النخعي أبو أرطاة الكوفي القاضى ولى قضاء البصرة وكان جازئ الحديث إلا أنه صاحب إرسال ، وكان يرسل عن يحيى بن أبي كثير ومكحول ولم يسمع منهما وإنما يعيب الناس منه التدليس ، وقال أحمد : كان من الحفاظ ، قيل فلم ليس هو عند الناس بذلك ، قال : لأن في حديثه زيادة على حديث الناس ، وقال ابن معين : صدوق ليس بالقوى ، وقال أبو زرعة : صدوق

يدلس ، وقال النسائي : ليس بالقوى ، وقال ابن عدى : إنما عاب الناس عليه تدليسه عن الزهري وغيره و ربما أخطأ في بعض الروايات ، فأما أن يعتمد الكذب فلا ، وقال الساجي : كان مدلساً صدوقاً سبى الحفظ ليس بحجة ، قرأت بخط الذهبي هذا القول فيه مجازفة و أكثر ما قم عليه التدليس و كان فيه تيه لا يليق بأهل العلم ، وكان يقول : أهلكني حب الشرف مات سنة ١٤٥ هـ [عن أم كلثوم] قال الحافظ : في التقريب أم كلثوم الليثية يقال بنت محمد بن أبي بكر الصديق فعلى هذا فهي تيمية لا لثية ، لها حديث عن عائشة من رواية عبد الله بن عبيد الله بن عمير عنها و روى حجاج بن أرطاة عن أم كلثوم عن عائشة في الاستحاضة ، و روى عمرو بن عامر عن أم كلثوم عن عائشة في بول الغلام فما أدري هل الجميع واحدة أم لا قال الحافظ في تهذيب التهذيب : قلت و لعلن كلهن واحدة [عن عائشة في المستحاضة تغسل] أى قالت عائشة تغسل [تعنى مرة واحدة] إن كان بالناء بصيغة المؤنث فالظاهر أنه قول أم كلثوم و فاعله ضمير عائشة و إن كان على التذكير فالقائل بعض الرواة و الفاعل ضمير شيخه ذكر المصنف هذا الحديث موقوفاً على عائشة و خالفه البيهقي فأخرجه في سننه مرفوعاً ، وهذا لفظه : أخبرنا أبو عبد الله الحافظ وأبو بكر أحمد بن الحسن القاضي ، قالنا أبو العباس محمد بن يعقوب نا العباس بن محمد الدوري ثنا يزيد بن هارون ثنا أبو العلاء يعنى أيوب بن أبي مسكين عن الحجاج بن أرطاة عن أم كلثوم عن عائشة عن النبي ﷺ قال في المستحاضة : تدع الصلاة أيام أقرأتها ثم تغسل مرة ثم توضع إلى مثل أيام أقرأتها و إن رأت صفرة انتضحت وتوضأت وصلت ، قال : وحدنا العباس بن محمد ثنا يزيد بن هارون نا أبو العلاء عن ابن شبرمة عن امرأة مسروق عن عائشة عن النبي ﷺ مثله ، أخبرنا أبو علي الرودباري نا أبو بكر بن داسة نا أبو داود نا أحمد بن سنان القطان نا يزيد فذكرهما بإسنادين إلا أنه جعل الأول من قول عائشة ، قال أبو داود : و حديث أيوب أبي العلاء ضعيف لا يصح ، قال الشيخ رحمه الله : و روى عن أبي يوسف مرفوعاً ثم ساق البيهقي

المستحاضة تغتسل تعني <sup>(١)</sup> مرة واحدة ثم توضع إلى أيام أقرائها .

حدثنا أحمد بن سنان <sup>(٢)</sup> نا يزيد عن أيوب أبي العلاء عن ابن شبرمة عن امرأة مسروق عن عائشة عن النبي ﷺ مثله ، قال أبو داود و حديث عدى بن ثابت هذا و الأعمش عن حبيب و أيوب أبي العلاء كلها ضعيفة لا تصح <sup>(٣)</sup>

بسنده من طريق عمار بن مطر عن أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم عن إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن قير امرأة مسروق عن عائشة أن فاطمة أتت النبي ﷺ وفيه : ثم توضئ لكل صلاة ، ثم قال البيهقي قال علي : تفرد به عمار بن مطر وهو ضعيف عن أبي يوسف والذي عند الناس عن إسماعيل بهذا الاسناد موقوفاً : المستحاضة تدع الصلاة أيام أقرائها وتغتسل وتوضئ لكل صلاة [ ثم توضع إلى أيام أقرائها . حدثنا أحمد بن سنان نا يزيد ] بن هارون [ عن أيوب أبي العلاء ] بن أبي مسكين [ عن ابن شبرمة ] بضم المعجمة وسكون المؤحدة وضم الراء هو عبد الله بن شبرمة بن طفيل بن حسان بن المنذر أبو شبرمة الكوفي الضبي القاضي الفقيه كان قاضياً على السواد وكان عفيفاً حازماً عاقلاً فقيهاً شاعراً حسن الخلق جواداً وثقه أحمد و أبو حاتم و النسائي وقال الثوري : فقهائنا ابن شبرمة وابن أبي ليلى وذكره ابن حبان في الثقات مات سنة ١٤٤ هـ [ عن امرأة مسروق ] بن الأجدع هي قير بنت عمرو [ عن عائشة عن النبي ﷺ مثله ] أى مثل ما روى أم كلثوم عن عائشة [ قال أبو داود : و حديث عدى بن ثابت هذا ] المتقدم الذي روى عنه أبو اليقظان [ والأعمش ] أى و حديث الأعمش [ عن حبيب ] أى ابن أبي ثابت [ و أيوب ] أى و حديث أيوب [ أبي العلاء ] أى الذي روى عن الحجاج عن أم كلثوم عن عائشة موقوفاً ، والذي روى عن

(١) و في نسخة « يعنى » (٢) و في نسخة « الواسطي » (٣) و في نسخة

« لا يصح منها شئ »

ودل على ضعف حديث الأعمش عن حبيب هذا الحديث  
أوقفه حفص بن غياث عن الأعمش و أنكر حفص بن  
غياث أن يكون حديث حبيب مرفوعاً و أوقفه أيضاً  
أسباط عن الأعمش موقوفاً عن <sup>(١)</sup> عائشة قال أبو داود :

ابن شبرمة عن امرأة مسروق عن عائشة مرفوعاً [ كلها ] أى أربعتها [ ضعيفة  
لا تصح ودل على ضعف حديث الأعمش عن حبيب هذا الحديث ] أى المتقدم ، ولفظ  
هذا الحديث بذل (٢) من لفظ حديث الأعمش [ أوقفه حفص بن غياث عن  
الأعمش و أنكر حفص بن غياث أن يكون حديث حبيب مرفوعاً و أوقفه أيضاً أسباط ]  
بمفتوحة و سكنون مهملة و موحدة و طاء مهملة ، ابن محمد بن عبد الرحمن بن خالد بن مسرة  
القرشي مولاهم أبو محمد وثقه ابن معين و يعقوب بن شيبة و قال أبو حاتم : صالح  
و قال النسائي : ليس به بأس ، و قال الغلابي عنه : ثقة ، و الكوفيون يضعفونه ، و قال  
البرقي عنه : الكوفيون يضعفونه ، و هو عندنا ثبت فيما يروى عن مطرف و الشيباني ،  
و قال ابن سعد : كان ثقة صدوقاً إلا أنه فيه بعض الضعف ، و ذكره ابن حبان في  
الثقات ، مات سنة ٢٠٠ هـ [ عن الأعمش موقوفاً عن عائشة ] و لما كان <sup>(٣)</sup> ضعف حديث  
الأعمش عن حبيب غير ظاهر لأن رواته ثقات احتاج المصنف إلى بيان علته الخفية  
التي لا يدركه إلا الخذاق ، فحصل هذا الدليل أنه اختلف أصحاب الأعمش في وقفه  
و ارساله فرفعه حبيب <sup>(٤)</sup> بن أبي ثابت على خلاف حفص بن غياث و أسباط و هما

(١) وفي نسخة : على ، (٢) و الأوجه أنه فاعل دل بتقدير أن ، و ما حكى اليعمقي عن  
أبي داود أوضح من هذا (٣) و الأوجه عندى أن المصنف أراد من ههنا الكلام  
على الثلاثة المذكورة على غير ترتيب الآف و هذا بيان حديث الأعمش عن حبيب  
و من قوله روى أبو اليقظان الكلام على حديث عدى و من قوله روى عبد الملك  
الكلام على حديث عائشة كما سترى و بهذا يظهر مناسبة الآثار أيضاً . (٤) هذا سهو من  
الناسخ فإن حبيباً ليس من أصحاب الأعمش بل من مشائخه فالصواب و كعب و كذا فيما بعد



## و رواه ابن داؤد عن الأعمش مرفوعاً أوله و أنكر أن

اوقفاه على عائشة فثبت بهذا أن رفعه غير ثابت ، قلت : وهذا القدر لا يقتضى ضعف حديث حبيب لأنه زيادة ثقة وهى معتبرة عندهم فكيف يقال إن وقف البعض يقتضى ضعف الرفع والحال أن حبيب بن أبي ثابت هذا ليس بأدون من حفص بن غياث واسباط بن محمد بل هو أقوى منهما و ارجح .

[ قال أبو داؤد : و رواه ابن داؤد عن الأعمش مرفوعاً أوله ] غرض

المصنف بهذا الكلام دفع إشكال يرد على الكلام المتقدم و حاصله إنكم قلتم إن حبيب بن أبي ثابت تفرد بالرفع عن الأعمش و هذا لا يصح لأن ابن داؤد رفعه أيضاً عن الأعمش ، فأجاب عنه بأن ابن داؤد رفع أول الحديث ، و أما آخره ، وهو الوضوء عند كل صلاة ، فلم يرفعه بل [ و أنكر أن يكون فيه الوضوء عند كل صلاة ] و كانت غرضنا بتضعيف الحديث تضعيف تلك الجملة من الحديث ، قلت و إنكار ابن داؤد عن كون ذكر الوضوء في كل صلاة في الحديث لا يستلزم أن لا يكون فيه لأن انكاره منسوب إلى عدم علمه ، و من ذكره فذكره يعتمد على علمه فيكون الإنكار من غير دليل فلا يعتبر ، ثم قال : [ و دل على ضعف حديث حبيب هذا ] دليل ثان على ضعف الحديث [ أن رواية الزهرى عن عروة ] بن الزبير [ عن عائشة قالت فكانت تغسل لكل صلاة في حديث المستحاضة ] و حاصل هذا الدليل ، أن حبيب بن أبي ثابت خالف الزهرى مع جلالته ، فإنه يروى بهذا السند عن عروة عن عائشة فكانت تغسل لكل صلاة و حبيب بن أبي ثابت يروى عن عروة عن عائشة تؤضى لكل صلاة فمع مخالفة الزهرى لا يعتبر حديثه ، ورد الخطأ بهذا الدليل ، فقال : أما قول أكثر الفقهاء فهو الوضوء لكل صلاة و عليه العمل في قول عامةهم و رواية الزهرى لا تدل على ضعف حديث حبيب بن أبي ثابت ، لأن الاغتسال لكل صلاة في حديث الزهرى مضاف إلى فعلها و قد يحتمل أن يكون ذلك اختياراً منها ، و أما الوضوء لكل صلاة في حديث حبيب ، فهو مروي عن رسول الله ﷺ

يكون فيه الوضوء عند كل صلاة ودل على ضعف حديث حبيب هذا أن رواية الزهري عن عروة عن عائشة قالت : فكانت تغتسل لكل صلاة ، في حديث المستحاضة و روى <sup>(١)</sup> أبو اليقظان عن عدى بن ثابت عن أبيه عن علي و عمار مولى

مضاف إليه و إلى أمره إياها بذلك و الواجب هو الذي شرعه النبي ﷺ و أمر به دون ما فعلته وأتته من ذلك ، انتهى . قلت أخرج البخارى في صحيحه في باب غسل الدم من طريق أبي معاوية ، قال : حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت جاءت فاطمة بنت أبي حنيفة و في آخره قال : و قال أبي : ثم توضئ لكل صلاة حتى يمضي ذلك الوقت ، فحدث هشام عن أبيه هذا يؤيد حديث حبيب بن أبي ثابت و يقويه قال الحافظ في الفتح : ادعى بعضهم أن قوله « ثم توضئ » من كلام عروة موقوفاً عليه ففيه نظر لأنه لو كان كلامه لقال ثم توضأ بصيغة الاخبار ، فلما أتى به بصيغة الأمر ، شاكه الأمر الذي في المرفوع ، و هو قوله فاغسل و أجاب عنه في الجوهر النقي ، قلت : رواه أيضاً كرواية وكيع مرفوعاً عن الأعمش الجريري وسعيد بن محمد الوراق و عبد الله بن نمير ذكر ذلك الدارقطني وأشار إليه السيوطي بقوله : و جماعة فهو ثلاثة سبعة . أكثرهم أئمة كبار زادوا عن الأعمش الرفع فوجب على مذاهب الفقهاء و أهل الأصول ترجيح روايتهم لأنها زيادة ثقة و كذا على مذهب أهل الحديث لأنهم أكثر عدداً و تحمل رواية من وقفه على عائشة أنها سمعته من النبي ﷺ فرواه مرة و أفتت به مرة أخرى كما مر نظائره ، ثم عاله السيوطي أيضاً بقول الثوري وغيره لم يسمع حبيب من عروة شيئاً قلت : قد ذكرنا في باب الوضوء من الملامسة من كلام أبي داود ما يدل ظاهره على صحة سماعه من عروة ثم قد روى هذا الحديث غير حبيب عن عروة و رواه غير عروة عن عائشة ذكره الطحاوى وخرجه هو وغيره من المصنفين ، انتهى [ و روى (٢) أبو اليقظان عن عدى بن ثابت

(١) وفي نسخة : رواه (٢) والغرض من ذكره عندي كما تقدم أن لمصنف \*

بنى هاشم عن ابن عباس و روى عبد الملك بن ميسرة  
و بيان و مغيرة و فراس و مجالد عن الشعبي عن حديث

عن أبيه عن علي [ و فيه الوضوء عند كل صلاة أى كما روى أبو اليقظان عن  
عدى بن ثابت عن جده مرفوعاً ، كذلك روى أبو اليقظان عن أبيه عن علي موقوفاً  
أخرج البيهقي موصولاً (١) من طريق شريك موقوفاً على علي وعن جد عدى مرفوعاً  
[وعمار] أى وكذا روى عمار [ مولى بنى هاشم عن ابن عباس ] و ذكر الوضوء  
عند كل صلاة [ و روى (٢) عبد الملك بن ميسرة ] الهلالى أبو زيد العامر الكوفي  
الدرّاع أى صانع الدروع ، وثقه ابن معين و ابن خراش والنسائي وأبو حاتم وابن  
سعد و العجلي و ابن نمير ، و ذكره ابن حبان فى الثقات ، وقد أخرج البيهقي عن  
طريق شعبة عن عبد الملك بن ميسرة عن الشعبي عن قبيصة امرأة مسروق عن عائشة  
قالت : المستحاضة تدع الصلاة لربام حيضتها ثم تغتسل وتتوضأ لكل صلاة [ و بيان ]  
بن بشر الأحمسي بمهملتين أبو بشر الكوفي المعلم ، وثقه أحمد وابن معين و أبو حاتم  
و النسائي و العجلي زاد أبو حاتم : و هو أعلى من فراس و يعقوب بن سفيان ،  
و قال يعقوب بن شيبة : كان ثقة ثباتاً ، و قال الدارقطني : هو أحد الثقات الأثبات  
و ذكره ابن حبان فى الثقات ، أخرج البيهقي حديثه بسنده موصولاً من طريق شعبة

★ أراد من هنا الكلام على حديث عدى و مراده أنه اختلف فيه على عدى  
فروى عنه كما تقدم و روى عنه عن أبيه عن علي و كلاهما ضعيفان عنده ، كما  
سيصرح به و الصحيح أنه لا يصح عن علي بل يصح عن ابن عباس ، كما روى  
عنه عمار إلا أن المعروف عنه أيضاً الغسل ، كما سيقوله فى آخر الباب فتأمل ،  
فعل هذا يوجه أثر ابن عباس أيضاً و ذكر هذه الآثار أيضاً ، و إلا فلا وجه  
لادخال آثار الوضوء فى الباب فافهم . (١) قلت : أخرجه أيضاً الطحاوى مرفوعاً  
و موقوفاً بكلا الطريقين . (٢) و غرضه عندي على ما تقدم أنه أراد من هنا  
بيان الاضطراب فى حديث عائشة من رواية الوضوء وغيره .

و زائدة عن بيان قال سمعت الشعبي يحدث عن قير عن عائشة قالت في المتحاضة تدع الصلاة أيام أقرائها و تغتسل و تستنفر و توضع عند كل صلاة .

[ ومغيرة ] بن مقسم بكسر الميم الضبي مولاهم أبو هشام الكوفي الفقيه ، وقيل إنه ولد أعمى ، قال ابن فضيل : كان يدلس و كنا لا نكتب عنه إلا ما قال حدثنا إبراهيم ، و قال شعبة : كان مغيرة أحفظ من الحكم و في رواية أحفظ من حماد ، و قال أبو بكر بن عياش : ما رأيت أحداً أفقه من مغيرة فلزمته ، قال مغيرة : ما وقع في مسامعي شئ فنسيته ، قال ابن معين : ثقة مأمون ، و قال العجلي : مغيرة ثقة فقيه الحديث إلا أنه كان يرسل الحديث عن إبراهيم و كان عثمانياً ، و قال النسائي : مغيرة ثقة ، و قال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث ، وذكره ابن حبان في الثقات : و قال : كان مدلساً ، و قال إسماعيل القاضي ليس بقوى فيمن اتقى لأنه يدلس فكيف إذا أرسل ، مات سنة ١٣٦هـ [ و فراس ] بن يحيى الحمداني الحارثي نسبة إلى خارف و هي بطن من همدان نزل الكوفة أبو يحيى الكوفي المكتب وثقه أحمد و ابن معين و النسائي و ابن سعد و ابن عمار و العجلي ، و قال أبو حاتم : شيخ ما بحديثه بأس ، و قال عثمان بن أبي شيبة : صدوق ، قيل له ثبت ؟ قال لا ، و قال يعقوب بن شيبة : كان مكتباً و في حديثه ابن وهو ثقة ، مات سنة ١٢٩هـ [ و مجالد ] بضم الميم وتخفيف الجيم ابن سعيد بن عمير الحمداني أبو عمرو الكوفي ، قال البخاري : كان يحيى بن سعيد يضعفه وكان ابن مهدي لا يروى عنه وكان أحمد بن حنبل لا يراه شيئاً ، و قال ابن معين : ضعيف واهى الحديث لا يحتج بحديثه ، و قال النسائي : ليس بالقوى و وثقه مرة ، و قال ابن سعد : كان ضعيفاً في الحديث و كان يحيى بن سعيد يقول : كان مجالد يلتقي في الحديث إذا لقن ، و قال البخاري : صدوق ، و قال يعقوب بن سفيان : تكلم الناس فيه و هو صدوق ، مات سنة ١٤٤هـ [ عن الشعبي عن حديث قير عن عائشة توضع لكل صلاة و رواية داود و عاصم ] مبتداً خبره تغتسل كل يوم مرة كأن المصنف يشير إلى أنه اختلف على الشعبي عن قير عن

قير عن عائشة تَوْضاً لكل صلاة و رواية داؤد و عاصم  
 عن الشعبي عن قير عن عائشة تغتسل كل يوم مرة  
 وروى <sup>(١)</sup> هشام بن عروة عن أبيه : المستحاضة تَوْضاً <sup>(٢)</sup>  
 لكل صلاة و هذه الأحاديث كلها ضعيفة إلا حديث قير  
 و حديث عمار مولى نبي هاشم و حديث هشام بن عروة  
 عن أبيه و المعروف عن ابن عباس الغسل .

عائشة فأكثر أصحابه رَوَوْا عنه تَوْضاً لكل صلاة ، و أما داؤد و عاصم فخالفاهم  
 فرووا [ عن الشعبي عن قير عن عائشة تغتسل كل يوم مرة وروى هشام بن عروة  
 عن أبيه المستحاضة تَوْضاً لكل صلاة ] قدّمنا قريباً أن البخارى أخرج بسنده من  
 طريق أبي معاوية ثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة و فى آخره ، وقال أبى :  
 ثم توضئ لكل صلاة حتى يمجئ ذلك الوقت ، فيشير المصنف إلى أن قوله تَوْضاً لكل  
 صلاة قول عروة موقوف عليه و ليس هو بمرفوع إلى رسول الله ﷺ و قدّمنا  
 أيضاً أن الحفاظ فى الفتح قال ادعى البعض أن قوله توضئ من كلام عروة موقوفاً  
 عليه و فيه نظر لأنه لو كان كلامه لقال ثم تَوْضاً بصيغة الاخبار ، قلت : فعلم من هذا  
 أن ما رواه أبوداؤد بصيغة الاخبار مخالف لما رواه البخارى وغير صحيح ، ثم قوله  
 فى آخر الحديث حتى يمجئ ذلك الوقت يابى أيضاً أن يكون من كلام عروة بل هو  
 أمر من رسول الله ﷺ بالوضوء لكل صلاة فان بيان الغاية لا ينبغي إلا لرسول الله  
 ﷺ [ و هذه الأحاديث ] أى الآثار المذكورة الموقوفة أو الأحاديث المرفوعة  
 و الموقوفة [ كلها ضعيفة إلا حديث قير و حديث عمار مولى نبي هاشم و حديث  
 هشام بن عروة عن أبيه ] قد تقدم أن المصنف - رحمه الله تعالى - قد أخرج فى

هذا الباب في بدنه أربعة أحاديث حديث أبي اليقظان عن عدى بن ثابت مرفوعاً وحديث الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت مرفوعاً وحديث أيوب بن أبي مسكين عن الحجاج موقوفاً على عائشة - رضى الله عنها - وحديث أيوب بن أبي مسكين أبي العلاء عن ابن شبرمة مرفوعاً وفي كلها ذكر الوضوء ثم بين المصنف تزييفها كلها ثم بعد ذلك أخرج آثاراً موقوفة أولها أثر على الذي رواه أبو اليقظان وثانيها أثر ابن عباس الذي رواه عمار مولى بني هاشم وثالثها أثر عائشة الذي رواه عبد الملك وبيان ومغيرة و فراس و مجالد ، و رابعها أثر عروة الذي روى عنه هشام ، ثم قال بعد تخريجها وهذه الأحاديث أى الآثار الموقوفة كلها ضعيفة إلا حديث قير الذي رواه عبد الملك وغيره عن الشعبي عن قير وحديث عمار مولى بني هاشم أى أثر ابن عباس الذي روى عنه عمار وحديث هشام بن عروة عن أبيه أى أثر عروة الذي روى عنه هشام ابنه ، فهذه الآثار الثلاثة مستثناة من جعلتها فلم يبق فيها إلا أثر على الذي رواه أبو اليقظان ، وأما أثر عائشة الذي رواه داود وعاصم عن الشعبي عن قير فهو أيضاً وإن كان داوداً في الصحاح ولكن تغير سياق العبارة يشير إلى أن الغرض من ذكره ليس إلا بيان الاختلاف فيما روى في هذا الباب عن قير عن عائشة - رضى الله تعالى عنها - و يحتمل أن يكون لفظه هذه إشارة إلى ما ذكر في الباب من الأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة جميعها ، و قد بين ضعف الأحاديث المرفوعة فيما تقدم فيكون ذكر تضعيفها هنا مكرراً للتأكيد وعلى هذا التقدير استثناء حديث قير يكون راجعاً إلى الأثر الموقوف على عائشة الذي رواه عبد الملك بن ميسرة وغيره لا إلى الحديث المرفوع الذي رواه أيوب أبو العلاء عن ابن شبرمة لأنه صرح بضعفها فيما تقدم فلا يدخل في الاستثناء [ و المعروف عن ابن عباس الغسل ] حاصله أن ما روى عمار مولى بني هاشم عن ابن عباس منكر لأن المعروف عنه الغسل أى الغسل لكل صلاة ، قلت : لم أنق على حديث عمار موصولاً ولا على أن المعروف عنه الغسل إلا ما حكى البهقي ، قال الشيخ : و رويتنا عن علي أنها تغتسل كل يوم و في رواية لكل صلاة

( باب من قال المستحاضة تغتسل من ظهر إلى ظهر )  
 حدثنا القعنبى عن مالك عن سمي مولى أبي بكر أن القعقاع  
 و زيد بن أسلم أرسلاه إلى سعيد بن المسيب يسأله كيف  
 تغتسل المستحاضة فقال تغتسل من ظهر إلى ظهر و توضأ

و عن ابن عباس عند كل صلاة و فى رواية أخرى عن علي و ابن عباس و عائشة  
 الوضوء لكل صلاة ، انتهى ملخصاً ، و ظاهر العبارة فيه إشكال و هو أن ما تقدم  
 من الاستثناء يدل على أن حديث عمار عن ابن عباس ليس فيه ضعف و هذا يدل  
 على أنه ضعيف لأنه لما كان المعروف عن ابن عباس الغسل فصار الوضوء لكل صلاة  
 منكراً و المنكر من أقسام الضعيف ، قال القارى فى شرحه على شرح النخبة : و إن  
 وقعت المخالفة مع الضعف أى كان الراوى المخالف ضعيفاً بسوء حفظه أو جهالة أو  
 نحو ذلك فالراجع يقال له المعروف و مقابله المنكر .

[ باب (١) من قال المستحاضة تغتسل من ظهر إلى ظهر ] بالفاء المعجمة أى  
 من وقت الظهر إلى ظهر آخر من الغد .

[ حدثنا القعنبى ] عبد الله بن مسلبة [ عن مالك ] بن أنس الامام [ عن  
 سمي ] مصفراً [ مولى أبي بكر ] ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام وثقه أحمد  
 و أبو حاتم و النسائى ، و ذكره ابن حبان فى الثقات : قتله الحوورية سنة ١٣٠ هـ  
 [ أن القعقاع ] بن حكيم الكنانى [ و زيد بن أسلم أرسلاه ] أى سميأ [ إلى سعيد  
 بن المسيب يسأله كيف تغتسل المستحاضة ] أى تغتسل (٢) لكل صلاة أو تجمع بين

(١) قال العيني : هو مذهب ابن المسيب و الحسن و سيأتى عند المصنف أنه قول  
 سالم و الحسن و عطاء . (٢) فالسؤال عن الوقت دون الكيفية ، كما يدل عليه  
 الجواب و السؤال .

لكل صلاة فإن غلبها الدم استشفرت بثوب قال أبو داود  
و روى عن ابن عمر و أنس بن مالك تغتسل من ظهر  
إلى ظهر و كذلك روى <sup>(١)</sup> داود وعاصم عن الشعبي عن  
امراته عن قير عن عائشة إلا أن داود قال كل يوم

الصلاتين في الغسل أو تغتسل كل يوم مرة [ فقال تغتسل من ظهر إلى ظهر <sup>(٢)</sup> ]  
أى تغتسل من وقت الظهر إلى وقت الظهر الثاني كل يوم مرة [ و توضأ لكل  
صلاة ] أى فيما بين الغسلين [ فإن غلبها الدم ] و كثر سيلانه [ استشفرت ] أى  
شدت عليها [ بثوب ] لئلا يشبع الدم [ قال أبو داود : و روى عن ابن عمر و أنس  
بن مالك تغتسل من ظهر إلى ظهر ] أى كما قاله سعيد بن المسيب ، وقال البيهقي في سننه  
و عن ابن عمر و أنس بن مالك تغتسل من طهر إلى طهر بالطاء الغير المنقولة <sup>(٣)</sup>  
[ وكذلك ] أى كما روى عن سعيد بن المسيب و ابن عمر و أنس بن مالك [ روى داود  
و عاصم عن الشعبي عن امراته ] هكذا في بعض النسخ الموجودة وفي بعض النسخ  
عن امرأة و لم يتحقق لى مراد المصنف بهذا اللفظ بأنها من هى والذي أظن أن هذا اللفظ  
دخل غلطاً من النساخ فإن هذه الرواية قد ذكرها المصنف فيما تقدم قريباً ، و هكذا  
لفظه ورواية داود وعاصم عن الشعبي عن قير عن عائشة تغتسل كل يوم مرة و لم يذكر  
فيها عن امراته ثم أعاد هنا الرواية السابقة و بين الفرق بين لفظيهما ، فلا يمكن أن  
يكون المخالفة في السند و يحتمل أن الشعبي ذكر مرة عن قير باسمها و مرة عن  
امرأة مسروق لجمع الراوى بينهما و ترك لفظ مسروق و غلط في ذكر الضمير

(١) و في نسخة : رواه .

(٢) و روى مالك في الموطأ من طهر بالمهملتين و الظاهر على ما رواه هو  
الصحيح عنده . (٣) لكن ذكر المصنف أثرهما في باب الظهر يدل على أن  
الصواب عنده فيهما أيضاً إلا عجم .



و في حديث عاصم قال عند الظهر و هو قول سالم بن عبد الله و الحسن و عطاء و قال مالك إني لأظن حديث ابن المسيب من ظهر إلى ظهر قال فيه إنما هو من طهر إلى طهر و لكن الوهم دخل فيه و رواه مسور بن عبد الملك بن سعيد بن عبد الرحمن بن يربوع قال فيه من طهر

و لا يوجد للشعبي رواية عن امرأته عن قير فهذا اللفظ غلط إن شاء الله تعالى و يؤيده ما أخرجه الدارمي من رواية داود هذا عن الشعبي ، فقال : أخبرنا حجاج قال : ثنا حماد عن داود عن الشعبي عن قير امرأة مسروق أن عائشة قالت في المستحاضة تغتسل كل يوم مرة و لم يذكر بين الشعبي و بين (١) قير أحداً [ عن قير عن عائشة إلا أن داود قال : كل يوم ] أى تغتسل كل يوم مرة [ وفي حديث عاصم قال عند الظهر ] أى تغتسل عند الظهر فالروايتان و إن اختلفتا في اللفظ لكن معناه واحد و هو أن تغتسل المستحاضة كل يوم مرة و هذا قدر مشترك بين الروايتين [ و هو قول سالم بن عبد الله و الحسن و عطاء ، و قال مالك : إني لأظن حديث ابن المسيب من ظهر إلى ظهر قال فيه إنما هو من طهر إلى طهر . و لكن الوهم دخل فيه و رواه مسور بن عبد الملك بن سعيد بن عبد الرحمن بن يربوع ] قال في التقريب : المسور بن عبد الملك بن سعيد بن يربوع المدني مقبول من السادسة حديثه في الطهارة من السنن و له تذكرة أخرى ، وقال الذهبي في الميزان : مسور بن عبد الملك حدث عنه معن القزاز ليس بالقوى قاله الأزدي ، انتهى ، وقال الحافظ في لسان الميزان : مسور بن عبد الملك حدث عنه معن القزاز ليس بالقوى

(١) قلت : لكن في رواية المصنف لابن أبي شيبة عن داود عن الشعبي قال :

أرسلت امرأتى إلى امرأة مسروق فسألنها عن المستحاضة فذكرت عن عائشة الحديث .

## إلى طهر فقلبها الناس من ظهر إلى ظهر .

قاله الأزدي ، انتهى ، و أخرج له من رواية عثمان بن عطاء عن سليمان بن يسار عن بسرة بنت صفوان في الوضوء من مس الذكر ، قال في آخره : والمرأة كذلك و سمي ابن أبي حاتم جده سعيد بن يربوع ، و ذكر في الرواة عنه أيضاً ابن وهب أشهب و عبد الله بن الحكم ، انتهى [ قال فيه من طهر إلى طهر ] أى بالطاء المهملة [قلبها الناس من ظهر إلى ظهر] أى بالطاء المعجمة ، قوى المصنف قول مالك بالتصحيف الواقع في لفظ من ظهر إلى ظهر برواية مسور بن عبد الملك و مسور هذا ليس بقوى فكيف تؤيد روايته و لم أقف على شيخ مسور بن عبد الملك فلهذا سعيد بن المسيب أو غيره ، قال الخطابي : قال أبو داود قال مالك إنى لأظن حديث ابن المسيب من ظهر إلى ظهر إنما هو من طهر إلى طهر ، و لكن الهم دخل فيه فقلبه الناس فقالوا من ظهر إلى طهر ما أحسن ما قال مالك و ما أشبهه بماضنه من ذلك لأنه لا معنى للاغتسال من وقت صلاة الظهر إلى مثلها من صلاة الغد ولا أعليه قولاً لأحد من الفقهاء ، وإنما هو من طهر إلى طهر وهو وقت انقطاع دم الحيض ، انتهى ، قلت : الذى ظنه الامام - رحمه الله - هو ظن منه لم أقف على مستنده و لا يبعد أن يكون الرواية على كلا اللفظين بالطاء المهملة و الطاء المعجمة ، و قد أخرج الدارمي قول سعيد بن المسيب هذا بطرق و أبقاض مختلفة فأوله ما أخرج بسنده عن سمي قال : سألت سعيد بن المسيب عن المستحاضة ، فقال : و تغتسل من الظهر إلى الظهر بالمعجمة ، و عن الأوزاعي قال : حدثنا يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال : تغتسل من ظهر إلى طهر بالطاء المعجمة ، و في رواية عن سمي ، قال : قال سعيد : تغتسل من الظهر إلى مثلها من الغد لصلاة الظهر ، و أخرج بسنده عن عبد الكريم عن سعيد بن المسيب قال : المستحاضة تغتسل كل يوم عند صلاة الأولى ، و قد قوى الدارمي قول سعيد بن المسيب هذا بقول الحسن ، فقال : و كان الحسن

( باب من قال تغتسل كل يوم مرة و لم يقل عند الظهر )  
 حدثنا أحمد بن حنبل نا عبد الله بن نمير عن محمد بن أبي  
 إسماعيل عن معقل الخثعمي عن علي قال المستحاضة إذا

يقول ذلك وأخرج بسنده عن حميد عن الحسن قال : المستحاضة تدع الصلاة أيام  
 حيضها من الشهر ثم تغتسل من الظهر إلى الظهر ، ويقول ابن عمر فأخرج بسنده عن  
 نافع عن ابن عمر أنه كان يقول : المستحاضة تغتسل من ظهر إلى ظهر ، و لما بلغ  
 ثبوت هذا اللفظ وصحته بتلك المثابة فكيف يجترى على القول بالوم فيه ، ومعنى الحديث  
 على الرواية بالمعجمة أن المقصود بالأمر بالغسل هو المعالجة لتقليل الدم بالتبريد وأحسن  
 الأوقات للتبريد و أحوجها إليه ما هو أشد في الحرارة و هو وقت الظهر ولذلك  
 أمر بالغسل فيه لتسكين الحرارة و تقليلها (١) .

[ باب من (٢) قال تغتسل كل يوم مرة و لم يقل عند (٣) الظهر ] .

[ حدثنا أحمد بن حنبل نا عبد الله بن نمير عن محمد بن أبي إسماعيل ] واسم  
 أبي إسماعيل راشد السلي الكوفي ، قال ابن معين والنسائي : ثقة ، قال أبو حاتم محمد  
 بن راشد أخو عمر و إسماعيل و يعرفون ببني أبي إسماعيل ومحمد أحبهما إلى ، وقال  
 يحيى بن آدم : عن شريك أنه سئل عن امرأة ولدت في بطن أربعة ، فقال : قد  
 رأيت بني أبي إسماعيل أربعة ولدوا في بطن وعاشوا ، ذكره ابن حبان في الثقات ،  
 مات سنة ١٤٢ هـ [ عن معقل الخثعمي عن علي ] بن أبي طالب [ قال المستحاضة

(١) و أجاد ابن رسلان في توجيه الأثر لحمله على امرأة كان ينقطع حيضها عند  
 الظهر قال : فيحتمل أن الراوى ذكر الجواب فقط و لم يذكر السؤال .

(٢) قال العيني : و روى ذلك عن علي وابن عباس و عائشة ، وإلى عائشة فقط  
 عزاء النووي في شرح المذهب .

(٣) ليس هذا في نسخة ابن رسلان .

انقضى حيضها اغتسلت كل يوم واتخذت صوفة فيها سمن  
أو زيت .

( باب من قال تغتسل بين الأيام )

حدثنا القعنبى نا عبد العزيز يعنى ابن محمد عن محمد بن عثمان  
أنه سأل القاسم بن محمد عن المستحاضة قال (١) تدع الصلاة  
أيام أقرأها ثم تغتسل فتصلى ثم تغتسل فى الأيام .

إذا انقضى حيضها [ أى أيام حيضها ] اغتسلت كل يوم [ ليتقلص الدم و يتقل  
لتبريده فليس هذا الغسل للتطهر بل للعلاج ] واتخذت صوفة فيها سمن (٢) أو زيت  
و هذا أيضاً بطريق العلاج فلعل استعمال السمن أو الزيت ينفع من سيلان الدم .  
[ باب من قال تغتسل بين الأيام ] .

[ حدثنا القعنبى ] عبد الله بن مسلمة [ نا عبد العزيز يعنى ابن محمد ] بن  
عيد [ عن محمد بن عثمان ] بن عبد الرحمن بن سعيد بن يربوع المخزومى المدنى قال  
أحمد ثقة ، وقال أبو حاتم : شيخ مدنى محله الصدق ، وذكره ابن حبان فى الثقات  
[ أنه ] أى محمد بن عثمان [ سأل القاسم بن محمد ] بن أبى بكر الصديق [ عن  
المستحاضة قال ] أى القاسم [ تدع ] أى المستحاضة [ الصلاة أيام أقرأها ] أى  
حيضها [ ثم تغتسل ] و هذا الغسل هو الواجب للتطهر من الحيض [ فتصلى ثم  
تغتسل فى الأيام ] أى فى أيام طهرها و هذا الغسل هو المتدوب علاجاً لتقليل الدم  
و تنظيف البدن .

(١) و فى نسخة : فقال . (٢) قال ابن رسلان قال أصحابنا هذا الحشو و الشد  
واجب إلا فى موضعين أحدهما أن تتأدى بالشد و يحرحها الدم فلا يلزمها مما فيه  
من الحرج وثانيهما أن لا تكون صائمة فتترك الحشو و تكتفى بالشد و تلجم .

( باب من قال تَوْضُأً لكل صلاة ) حدثنا محمد بن المثنى نا ابن أبي عدي عن محمد يعني ابن عمرو قال ثنى ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن فاطمة بنت أبي حبيش أنها كانت تستحاض فقال لها النبي ﷺ إذا كان دم الحيض فإنه دم أسود يعرف فإذا كان ذلك فأمسكي عن الصلاة فإذا كان الآخر فتوضئي و صلى ، قال أبو داود قال ابن المثنى و ثنا به ابن أبي عدي حفظاً فقال عن عروة عن عائشة أن فاطمة، قال أبو داود و روى عن العلاء بن

[ باب من قال تَوْضُأً لكل صلاة (١) حدثنا محمد بن المثنى نا ابن أبي عدي ] هو محمد [عن محمد يعني ابن عمرو قال ثنى ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن فاطمة بنت أبي حبيش أنها كانت تستحاض فقال لها النبي ﷺ إذا كان دم الحيض فإنه دم أسود يعرف فإذا كان ذلك فأمسكي عن الصلاة فإذا كان الآخر فتوضئي (٢) و صلى قال أبو داود قال ابن المثنى و ثنا به ابن أبي عدي حفظاً فقال عن عروة عن عائشة

(١) تقدم الكلام على المسألة في باب من قال تغتسل من طهر إلى طهر .  
(٢) اختلف الأئمة في وضوء صاحب العذر فأوجه الأئمة الثلاثة إلا أن عند الشافعي لفعل كل صلاة و عندنا و أحمد لوقت كل صلاة و لم يوجب الإمام مالك أصلاً بل استجبه كما هو مصرح في كتبهم سيما في عارضة الاحوذى ، ففرض المصنف من الباب الأول إثبات من ذهب إلى إيجاب الوضوء ، و بالثاني من قال باستجاباه و لم يوجب الوضوء ، و في المنهل ينتقض بخروج الوقت عند أبي حنيفة و محمد و بدخولها عند أبي يوسف ، وقال زفر : ينتقض بالدخول والخروج وهو أصح الروايتين لأحمد و في الهداية مذهب الطرفين التمس بالخروج وعند زفر بالدخول وعند أبي يوسف بأيهما كان ، إلخ .

المسيب وشعبة عن الحكم عن أبي جعفر قال العلاء عن النبي ﷺ و أوقفه شعبة <sup>(١)</sup> تَوْضاً لكل صلاة .  
( باب من لم يذكر الوضوء إلا عند الحدث ) حدثنا زياد

أن فاطمة [ هذا الحديث الذى ذكره المصنف هاهنا مكرر بسنده و متنه و قد تقدم هذا الحديث و شرحه فى باب من قال إذا أقبلت الحيضة تدع الصلاة و ينسأ هناك أن هذا الذى ذكره المصنف من طريق محمد بن المثنى يخالف ما ذكره البيهقى بسنده عن الامام أحمد بن حنبل فإن ما ذكره الامام أحمد عن ابن أبي عدى لم يذكر فيه عن فاطمة بل ذكره مرسلًا و ما أخرجه المصنف عن ابن المثنى فهو مسند عن فاطمة ، وأيضاً يقول الامام أحمد أن ابن أبي عدى يحدثنا عن عائشة ثم تركه و هذا القول يدل على أن ابن أبي عدى كان يروى موصولاً عن عائشة ثم ترك ذكرها و يروى مرسلًا ، و أما على تخريج المصنف فإنه يقتضى أن ابن أبي عدى يروى من كتابه عن عروة عن فاطمة و لا يذكر بينهما عائشة و يروى حفظاً فيروى عن عروة عن عائشة و لا يروى عن فاطمة ، كأنه لم يترك عن عائشة و يمكن أن يقال إنه يذكر عائشة فيما يروى حفظاً غلطاً و نسياناً ثم لما تنبه ترك ذكرها بعد التنبه ، و الله أعلم [ قال أبو داؤد و روى عن العلاء بن المسيب وشعبة عن الحكم بن عتيبة [ عن أبي جعفر ] هو محمد بن على بن الحسين الباقر ثم أراد المصنف أن يبين الفرق بين رواية العلاء و بين رواية شعبة فقال [ قال العلاء عن النبي ﷺ ] أى روى العلاء عن الحكم عن أبي جعفر عن النبي ﷺ مرسلًا [ و أوقفه شعبة ] وفى نسخة على أبي جعفر أى رواه شعبة عن الحكم عن أبي جعفر موقوفاً عليه و لم يذكر النبي ﷺ [ تَوْضاً ] أى تَوْضاً بحذف إحدى التائين أى المستحاضة [ لكل صلاة ] فى أيام استحاضتها .

بن أيوب نا هشيم نا أبو بشر عن عكرمة قال إن أم حبيبة بنت جحش استحيضت فأمرها النبي ﷺ أن تنتظر أيام أقرائها ثم تغتسل و تصلى فإن رأت شيئاً من ذلك توضأت و صلت .

حدثنا عبد الملك بن شعيب ثنى عبد الله بن وهب ثنى الليث عن ربيعة أنه كان لا يرى على المستحاضة وضوءاً

[ باب (١) من لم يذكر الوضوء إلا عند الحدث ] من نواقض الوضوء غير دم الاستحاضة [ حدثنا زياد بن أيوب ] الطوسي [ نا هشيم ] بن بشير [ نا أبو بشر ] جعفر بن أبي وحشية [ عن عكرمة ] مولى ابن عباس كما هو ظاهر الاطلاق فإن المطلق يحمل عليه ويؤيده أن الحافظ ذكر في تهذيب التهذيب أن أبا بشر يروى عن عكرمة مولى ابن عباس و لم يذكر روايته عن عكرمة بن عمار ، و أما كلام الثوكاني فيقتضى أنه عكرمة بن عمار و لم يتحقق لى صريحاً أنه مولى ابن عباس أو ابن عمار [ قال ] أى عكرمة [ إن أم حبيبة بنت جحش استحيضت فأمرها النبي ﷺ أن تنتظر أيام أقرائها ] أى مضى أيام أقرائها فلا تصلى فيها [ ثم تغتسل ] أى للطهر من الحيض بعد فراغها منه [ و تصلى فإن رأت شيئاً ] بعد ما تنقضى أيام أقرائها [ من ذلك ] أى من جميع ما ينقض الطهارة [ توضأت و صلت ] هذه الرواية قد ذكرها المصنف فيما تقدم معلقة و مرسله و قد أعاد هاهنا موصولة مرسله .

[ حدثنا عبد الملك بن شعيب ] بن الليث بن سعد الفهمى بمفحوة و سكون هاء منسوب إلى فهم بن عمرو ، قال أبو حاتم : صدوق ، و قال النسائي : ثقة ، و ذكره ابن حبان في الثقات ، مات سنة ٢٤٨ هـ [ ثنى عبد الله بن وهب ثنى الليث ]

(١) وهذا يناسب الترجمة ، وقال ابن رسلان : شيئاً من ذلك أى الدم ، وهذا

يناسب المذهب .

عند كل صلاة إلا أن يصيبها حدث غير الدم فتوضأ ،  
قال أبو داود : هذا قول مالك يعني ابن أنس .

بن سعد [ عن ربيعة ] بن أبي عبد الرحمن الراي [ أنه ] أى ربيعة [ كان لا يرى على المستحاضة وضوءاً عند كل صلاة إلا أن يصيبها حدث غير الدم فتوضأ ، قال أبو داود : هذا قول مالك يعني ابن أنس ] قلت : وهذا الذى قاله ربيعة هو مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى و من تبعه (١) فان عندهم أصحاب الاعذار كالاستحاضة وغيرها خروج النجس الذى ابتلوا به من هؤلاء لا ينقض الطهارة فلما أن صلى ما شئت من الفرائض والتوافل ما لم يخرج الوقت و إن دام السيلان فلا يجب عليها الوضوء عند كل صلاة بهذا الحدث الذى ابتليت به إلا أن يصيبها حدث غير ما ابتليت به فتوضأ ، و قال الخطابي فى شرحه الحديث : لا يشهد لما ذهب إليه ربيعة و ذلك أن قوله : فان رأت شيئاً من ذلك توضأت وصلت ، يوجب عليه الوضوء ما لم يتيقن زوال تلك العلة و انقطاعها عنها و ذلك لأنها لا تزال ترى شيئاً من ذلك أبداً لا تنقطع عنها العلة ، و قول ربيعة شاذ و ليس العمل به ، و هذا الحديث منقطع و عكرمة لم يسمع عن أم حبيبة بنت جحش ، انتهى ملخصاً .

قلت : عقد المصنف هذا الباب و قال باب من لم يذكر الوضوء إلا عند الحدث فلأريد بالحدث غير دم الاستحاضة الذى ابتليت به وأريد بقوله فى الحديث : فان رأت شيئاً من ذلك ما تنقض الوضوء غير دم الاستحاضة فالحدث حينئذ يطابق الباب و يشهد لما ذهب إليه ربيعة فكان الخطابي لم يسبق ذهنه إلى هذا التأويل وفهم من الحدث الحدث الذى أصابها من الاستحاضة ، و كذلك فى الحديث فهم أن الإشارة فى قوله من ذلك إلى ذلك الحدث فاعترض بأن الحديث لا يشهد لما ذهب إليه ربيعة وقول الخطابي قول ربيعة شاذ غير مسلم ، كيف وقد قال أبو داود على ما فى بعض

(١) قلت : مذهب مالك فى المشهور عنه أنه لا ينقض بالوقت أيضاً .



( باب في المرأة ترى الصفرة والكدرة بعد الطهر )  
 حدثنا موسى بن إسماعيل نا حماد عن قتادة عن أم الهذيل  
 عن أم عطية و كانت بايعت النبي ﷺ قالت كنا لا نعد  
 الكدرة و الصفرة بعد الطهر شيئاً .

حدثنا مسدد نا إسماعيل نا أيوب عن محمد بن سيرين عن

النسخ و هذا قول مالك بن أنس و قد يتنا قبل أن هذا هو قول أبي خنيفة و من  
 تبعه فلا يكون قول ربيعة قولاً شاذاً، و الله أعلم .

[ باب في المرأة ترى الصفرة والكدرة بعد الطهر ، حدثنا موسى بن إسماعيل  
 نا حماد [ بن سلمة ] عن قتادة عن أم الهذيل [ هي حفصة بنت سيرين الأنصارية  
 البصرية أخت محمد بن سيرين ، قال ابن معين : ثقة حجة ، و ذكرها ابن حبان في  
 الثقات ، مات سنة ١٠١ هـ ] عن أم عطية [ هي نسيبة مصغراً و يقال مكبراً بنت  
 كعب و يقال بنت الحارث كانت تغزو مع رسول الله ﷺ تمرض المرضى وتداوى  
 الجرحى و كان جماعة من الصحابة و علماء التابعين بالبصرة يأخذون عنها غسل الميت  
 صحابة مشهورة سكنت البصرة ] و كانت بايعت النبي ﷺ قالت [ أى أم عطية  
 ] كنا لا نعد [ أى فى زمن النبي ﷺ مع علمه بذلك و بهذا يعطى الحديث حكم  
 الرفع ، و بهذا جزم الحاكم وغيره خلافاً للخطيب ، قاله الحافظ فى الفتح ] الكدرة و  
 الصفرة بعد الطهر [ أى بعد حصول الطهر [ شيئاً ] من الحيض ، فأما قول عائشة  
 رضى الله عنها لا تعجلن حتى ترين القصة البيضاء فحمل على ما إذا رأت الصفرة  
 أو الكدرة فى أيام الحيض ، وأما قول أم عطية فيحمل على بعد انقضاء أيام الحيض  
 فى الطهر .

[ حدثنا مسدد نا إسماعيل ] بن غلبة [ ناأيوب ] بن أبي تيمية [ عن محمد بن

أم عطية بمثله <sup>(١)</sup> قال أبوداؤد: أم الهذيل هي حفصة بنت سيرين كان ابنها اسمه هذيل و اسم زوجها عبد الرحمن .

سيرين عن أم عطية بمثله [ أى سدد بن سيرين عن أم عطية بمثل ما روت  
أخته أم الهذيل عن أم عطية و يسن أن يقال حدث سدد بسنده عن أم عطية  
بمثل ما حدث موسى بن إسماعيل بسنده عنها ، قال الخطابي (٢) : اختلف الناس في  
الصفرة و الكدرة بعد الطهر و النقاء فروى عن علي رضى الله عنه أنه قال ليس  
ذلك بحيض و لا تترك لها الصلاة و لتوضاً و لتصل ، و هو قول سفيان الثوري  
والأوزاعي ، وقال سعيد بن المسيب : إذا رأت ذلك اغتسلت وصلت ، و به قال أحمد  
بن حنبل ، وعن أبي خنيفة إذا رأت بعد الحيض و بعد انقطاع الدم الصفرة و الكدرة  
يوماً أو يومين ما لم تتجاوز العشر فهو من حيضها و لا تطهر حتى ترى الياض خالصة ،  
و اختلف قول أصحاب الشافعي في هذا فالمشهور من مذهب أصحابه أنها إذا رأت  
الصفرة أو الكدرة بعد انقطاع دم العادة ما لم تتجاوز خمسة عشر يوماً فإنها تحيض  
و قال بعضهم إذا رأتها في أيام العادة كانت حيضاً و لا يعتبر بها فيما جاوزها فأما  
البكر إذا رأت أول ما رأت الدم صفرة أو كدرة فأنهما لا تعدان في قول أكثر  
الفقهاء حيضاً و هو قول عائشة و عطاء و قال بعض أصحاب الشافعي حكم المبتدأة  
بالصفرة و الكدرة حكم الحيض ] قال أبو داؤد أم الهذيل هي حفصة بنت سيرين

(١) و في نسخة : مثله (٢) قال العيني : ذهب الجمهور إلى معنى الحديث كما  
ترجم البخاري فقالوا هما في زمن الحيض حيض لا بعده ، به قال الثوري والليث  
و أبو خنيفة ومحمد والشافعي وأحمد وإسحاق وقال أبو يوسف ليس في قبل الحيض  
حيض و بعده حيض ، وقال مالك حيض قبله و بعده ، و قريب منه ما في المغني  
إلا أنه عد مالكا أيضاً مع الجمهور ويشكل أن مذهب مالك العبارة بالتمييز وأجبت  
عنه في هامش اللامع .

( باب المستحاضة يغشاها زوجها ) حدثنا إبراهيم بن خالد نا معلى يعنى ابن منصور عن على بن مسهر عن الشيباني عن عكرمة قال كانت أم حسيبة تستحاض فكان<sup>(١)</sup> زوجها

كان ابنها اسمه هذيل و اسم زوجها عبد الرحمن .

[ باب المستحاضة يغشاها زوجها(٢) ] أى يجامعها زوجها فى حالة الاستحاضة و سيلان دمها [ حدثنا إبراهيم بن خالد نا معلى يعنى ابن منصور ] الرازى أبو يعلى نزيل بغداد ، قال ابن معين : ثقة ، و قال العجلي : ثقة صاحب سنة ، و كان نبلاً طلبوه للتضاض غير مرة فأبى ، و قال يعقوب بن شيبة : ثقة فيما تفرده به و شورك به فيه متقن صدوق فقيه مأمون ، و قال ابن سعد : كان صدوقاً صاحب حديث ؛ و قال أبو حاتم الرازى : كان صدوقاً فى الحديث و كان صاحب رأى ، و قال أحمد بن حنبل : معلى بن منصور من كبار أصحاب أبى يوسف و محمد و من ثقاتهم فى النقل و الرواية ، و قال ابن عدى : أرجو أنه لا بأس به لآنى لم أجد له حديثاً منكراً ، و ذكره ابن حبان فى الثقات ، و قال : كان من جمع و صف ، و نقل عبد الحق فى الأحكام عن أحمد أنه رماه بالكذب ، و قال الحافظ فى التقریب : أخطأ من زعم أن أحمد رماه بالكذب ، مات سنة ٢١١ [ عن على بن مسهر ] بضم الميم و سكون المهملة و كسر الهاء القرشى أبو الحسن الكوفى الحافظ قاضى الموصل ، قال أحمد : صالح الحديث و ثقة ابن معين و أبوزرعة و التسانى و ابن سعد و العجلي ، و قال : كان

(١) و فى نسخة : و كان (٢) به قال الجمهور خلافاً لرواية لأحمد ، كذا فى المغنى ، و هو المختار عندهم إلا أن يخاف على نفسها ، كذا فى كتبهم المطولة و المختصرة ، و كذا نقله العيني مفصلاً و نقل عن باقى الأئمة الجواز و كذا فى الميزان « ابن رسلان » و نقل مستدل أحمد أثر عائشة : المستحاضة لا يغشاها زوجها ، رواه الحلال .

يغشاها، قال أبو داود قال يحيى بن معين معلى ثقة و كان  
أحمد بن حنبل لا يروى عنه لأنه كان ينظر فى رأى .  
حدثنا أحمد بن أبى سريج الرازى نا (١) عبد الله بن الجهم

من جمع الحديث والفقه ثقة ، وعن يحيى بن معين أنه ولى قضاء أرمينية فاشتكى عنه  
فدس القاضى الذى كان بأرمينية إليه طيباً فكحله فذهبت عنه و رجع إلى الكوفة  
أعمى ، مات سنة ١٨٩هـ [ عن الشيبانى ] هو سليمان [ عن عكرمة ] الظاهر أنه ولى  
ابن عباس [ قال ] أى عكرمة [ كانت أم حبيبة تستحاض ] أى تصيبها الاستحاضة  
[ فكان زوجها ] و اسم زوجها عبد الرحمن بن عوف [ يغشاها ] أى يجماعها فان  
قبل: كيف يكون فعل الصحابى حجة مادام لم يثبت أن رسول الله ﷺ أذن له بذلك؟  
قلت : الظاهر أنه لا يجترأ على ذلك مع أنه قد ورد النهى عن قربان الحيض فى  
قوله تعالى « و لا تقربوهن حتى يطهرن » إلا باذن منه ﷺ ، و قال الشوكانى فى  
الجواب : و ينبغى التعويل فى الاستدلال على أن التحريم إنما يثبت بدليل و لم يرد  
فى ذلك شرع يقتضى المنع منه و فيه نظر لأنه قد منع الله من وطئ الحائض معللاً  
بالأذى و الأذى موجود فى المستحاضة ثبت التحريم فى حقها (٢) [ قال أبو داود  
قال يحيى بن معين معلى ثقة و كان أحمد بن حنبل لا يروى عنه لأنه كان ينظر فى  
الرأى ] قلت : و هذا القدر لا يقتضى الجرح و قد ذكرنا توثيقه فى ما تقدم فى  
ترجمته حتى إن الامام أحمد بن حنبل أيضاً ذكر توثيقه ، و قال معلى بن منصور من  
كبار أصحاب أبى يوسف و محمد و من ثقاتهم فى الثقل والرواية .

[ حدثنا أحمد بن أبى سريج الرازى ] هو أحمد بن الصباح النهشل أبو جعفر  
بن أبى سريج بمهملة و آخره جيم ، الرازى مصغراً المقرئ . و قيل اسم أبيه عمر

(١) و فى نسخة : قال أنا (٢) وقد وردت عدة روايات فى جمع الفوائد ما

يدل على جواز الغشيان .

نا عمرو يعني ابن أبي قيس عن عاصم عن عكرمة عن حمته بنت جحش أنها كانت مستحاضة وكان زوجها يجامعها .  
(باب ما جاء في وقت النفساء) حدثنا أحمد بن يونس نا زهير نا علي بن عبد الأعلى عن أبي سهل عن مسة أم سلمة قالت

بغدادى روى عنه البخارى و أبو داود و النسائى ، و قال : ثقة ، و يعقوب بن شبة و قال : كان ثقة ثبأ ، و قال ابن حبان فى الثقات : يغرب على استقامته [ نا عبد الله بن الجهم ] الرازى أبو عبد الرحمن ، قال أبو زرعة : رأيته و لم أكتب عنه و كان صدوقا ، و قال أبو حاتم : رأيته و لم أكتب عنه ، و كان يتشيع ، و ذكره ابن حبان فى الثقات [ نا عمرو يعني ابن أبي قيس ] الرازى الأزرق كوفى زل الرى . قال الأجرى عن أبي داود : فى حديثه خطأ ، و قال فى موضع آخر لا بأس به ، و ذكره ابن حبان فى الثقات ، قال عثمان بن أبي شيبة : لا بأس به كان بهم فى الحديث قليلا ، و قال أبو بكر البزار فى السنن : مستقيم الحديث ، قال عبد الصمد : دخل الرازيون على الثورى فسألوه الحديث ، فقال : أليس عندكم ذلك الأزرق يعنى عمرو بن أبي قيس [ عن عاصم ] بن بهدلة [ عن عكرمة ] لم يتحقق لى أنه مولى ابن عباس أو ابن عمار و ظاهر الاطلاق أن يكون مولى ابن عباس و أيضاً عكرمة هذا يروى عن ابن عباس فى المستحاضة أنه لم ير بأساً أن يأتيها زوجها ، أخرجه الدارمى [ عن حمته بنت جحش أنها كانت مستحاضة و كان زوجها يجامعها ] و اسم زوجها طلحة بن عبيد الله .

[ باب ما جاء (١) فى وقت النفساء ] أى فى تعيين وقت نقاسها [ حدثنا أحمد

(١) لم يذكر المصنف توقيت الحيض و لعله لأنه لم يجرى فيه شئ ثابت من الروايات كما يظهر من كلام ابن العربى ، حيث قال : لا يصح فيه جزء . و تقدم مستنبط الحنفية فى هامش « باب فى المرأة تستحاض » .

كانت النفساء <sup>(١)</sup> على عهد رسول الله ﷺ تقعد بعد تقاسمها أربعين يوماً أو أربعين ليلة وكننا نطلى على وجوهنا

بن يونس نا زهير [ بن معاوية ] نا على بن عبد الأعلى [ بن عامر الثعلبي بالثلاثة والمهملة أبو الحسن الكوفي الأحول ، قال أبو حاتم : ليس بالقوى ، وقال الدارقطني في العلل : ليس بالقوى ، وقال أحمد والنسائي : ليس به بأس ، وثقه الترمذى ، وقال البخارى فيما نقل عنه الترمذى : ثقة ، وكان قاضياً بالرى [ عن أبي سهل ] كثير بن زياد البرسانى بضم مؤحدة و سكون راء وإهمال سين ، الأزدي العتكي البصرى سكن بلخ ، وثقه ابن معين وأبو حاتم والنسائي ، وذكره ابن حبان في الثقات وقال : كان من يخطئ ثم غفل فذكره في الضعفاء ، وقال : يروى عن الحسن وأهل العراق مقولات ، وقال البخارى : ثقة ، [ عن مسة ] بضم أولها وتشديد السين المهملة الأزدية أم بسمة بضم المؤحدة والتشديد أيضاً ، مقبولة كذا في التقريب ، وفي تهذيب التهذيب : روى عنها أبو سهل كثير بن زياد ، وذكر الخطابي وابن حبان أن الحكم بن عتيبة روى عنها أيضاً ، وقال الذهبي في الميزان : قال الدارقطني : لا ينجب بها ، قلت : ما نقله الذهبي عن الدارقطني لم أره في سنته ، وقد أخرج بسنده روايتها عن الحكم بن عتيبة و عن أبي سهل كثير بن زياد عن مسة الأزدية وعادة فيها أنه يبين ضعف الرواة وجرهم فلم يذكر لها شيئاً من ذلك ، وقال الشوكاني في النيل : و مسة الأزدية مجهولة الحال ، قال ابن سيد الناس : لا يعرف حالها ولا عنها ولا تعرف في غير هذا الحديث ، قلت : روى عنها أبو سهل كثير بن زياد والحكم بن عتيبة كما أخرج عنهما الدارقطني عن مسة فارتفعت جهالتها فصح ما قال الحافظ أنها مقبولة [ عن أم سلمة قالت ] أى أم سلمة [ كانت النفساء على عهد رسول الله ﷺ تقعد ] عن الصلاة [ بعد تقاسمها ] أى بعد بدء تقاسمها [ أربعين ] أى إلى

## الورس يعنى من الكلف

أربعين [يوماً] أو للشك (١) [أربعين ليلة] أى أو قال الراوى: أربعين ليلة وكان ذلك بأمره ﷺ وتشريعه لئلا يكون الخبر كذباً إذ لا يمكن أن تنفق عادة نساء عصر في نفاس أو حيض ، هكذا نقله الشوكاني عن مصنف متقى الأخبار ، قال الشوكاني : وقد اختلف الناس في أكثر النفاس فذهب على وعمر وعثمان وعائشة وأم سلمة والجمهور (٢) إلى أن أكثر النفاس أربعون يوماً واستدلوا بحديث الباب وبما ذكرنا بعده من الروايات ، وقال الشافعي في قول : بل سبعون وفي قول للشافعي وهو الذي في كتب الشافعية وروى أيضاً عن مالك ستون يوماً ، والأدلة الدالة على أن أكثر النفاس أربعون يوماً متعاضدة بالغة إلى حد الصلاحية والاعتبار فالمصير إليها متعين ، قال الترمذي : في سنته وقد أجمع أصحاب النبی ﷺ والتابعون ومن بعدهم على أن النساء تدع الصلاة أربعين يوماً إلا أن ترى الطهر قبل ذلك فانها تقتسل وتصل ، واختلفوا في تقدير أقل النفاس ، فعند العترة والشافعي ومحمد لا حد لأقله واستدلوا بما سبق من قوله « فان رأت الطهر قبل ذلك » ، وقال زيد بن علي ثلاثة أفرأ فإذا كانت المرأة تحيض خمساً فأقل نفاسها خمسة عشر يوماً ، وقال أبو حنيفة وأبو يوسف : بل أحد عشر يوماً كأكثر الحيض وزيادة يوم لأجل الفرق ، وقال الثوري ثلاثة أيام ، وجميع الأقوال ما عدا الأول لا دليل عليها

(١) قال ابن رسلان : وفي رواية الترمذي أربعين يوماً من غير شك ، ولابن ماجة زيادة وهي وقت لها أربعين يوماً إلا أن ترى الطهر قبل ذلك . (٢) وبه قالت الحنفية وأحمد ، كذا في المعنى . قال ابن رسلان : به قال المزني ، وحكى عن الشافعي ، قال الترمذي : وهو قول أكثر الفقهاء وبه يقول الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق . وهو قول جماعة من الصحابة سمى بعضهم ولا يعرف لهم مخالف في عصرهم فكان إجماعاً . قلت : ولم يذكر ابن رسلان قول الشافعي بستين .

و لا مستند لها إلا الظنون انتهى ملخصاً بتغيير ، قلت : و ما نسب الشوكاني إلى أبي حنيفة و أبي يوسف رحمهما الله من أنهما قدرا أقل النفاس أحد عشر يوماً لم أراه في كتبنا ، بل قال في البدائع : و أما الكلام في مقداره فأقله غير مقدر بلا خلاف حتى إنها إذا ولدت ونفست وقت صلاة لا تجب عليها تلك الصلاة ، وما ذكر من الاختلاف بين أصحابنا في أقل النفاس فذاك في موضع آخر وهو أن المرأة إذا طالقت بعد ما ولدت ثم جاءت ، و قالت : نفست ثم طهرت ثلاثة أطهار و ثلاث حيض فبكم تصدق في النفاس ، فعند أبي حنيفة لا تصدق في أقل من خمسة وعشرين يوماً ، وعند أبي يوسف لا تصدق في أقل من أحد عشر يوماً ، وعند محمد تصدق في ما ادعت و إن كان قليلاً انتهى ، وفي الدر المختار لا حد لأقله إلا إذا احتيج إليه لعدة كقوله « إذا ولدت فانت طالق » فقالت مضت عدتي ، فقدره الامام بخمسة وعشرين مع ثلاث حيض ، والثاني بأحد عشر ، والثالث بساعة ، قال الشافعي : فأدنى مدة تصدق فيها عنده خمسة وثمانون يوماً خمسة وعشرون نفاس وخمسة عشر طهر ، ثم ثلاث حيض كل حيضة خمسة أيام و طهران بين الحيضتين ثلاثون يوماً ، و أما الثاني فأدنى مدة تصدق فيها عنده خمسة وستون يوماً أحد عشر نفاس وخمسة عشر طهر و ثلاث حيض لتسعة أيام بينهما طهران بثلاثين يوماً ، و عند الثالث تصدق في أربعة وخمسين يوماً و ساعة خمسة عشر طهر ثم ثلاث حيض بتسعة ثم طهران ثلاثون [ و كنا نظلي (١) ] أى نلطح [ على وجوها الورس ] قال في القاموس : الورس (٢) نبات كالسمسم ليس إلا باليمن يزرع فيقو عشرين سنة نافع للكلف طلاء و للبيق شرباً ، انتهى ، [ يعنى من الكلف ] أى من أجل الكلف ، قال في المجموع : الكلف شئ يعلو الوجه كالسمسم ، و الكلف لون بين سواد و حمرة و كدرة تعلو الوجه ، انتهى ، قال الخطابي : و حديث مة أثني عليه محمد بن إسماعيل ، قال مة :

(١) و في المجموع : أطليته افتعال من طليئة نبوة أى لطخته به (٢) وينبت

على الرمث مرعى من مراعى الابل .



حدثنا الحسن بن يحيى نا محمد بن حاتم يعنى حبي نا عبد الله بن المبارك عن يونس بن نافع عن كثير بن زياد قال : ثنى الأزدية يعنى مسة قالت حججت فدخلت على أم سلمة فقلت يا أم المؤمنين إن سمرة بن جندب يأمر النساء يقضين صلاة المحيض فقالت لا يقضين ، كانت المرأة

هذه أزدية و اسم أبي سهل كثير بن زياد وهو ثقة ، و علي بن عبد الأعلى ثقة .  
 [حدثنا الحسن بن يحيى] بن هشام الرزى بعظم الراى وتشديد الزاء نسبة إلى الرز وهو الأرز أبو علي البصرى ذكره ابن حبان فى الثقات ، وقال : مستقيم الحديث كان صاحب حديث وقال الصريفي والذهبي : كان حافظاً [نا محمد بن حاتم يعنى حبي] بن يونس الجرجاني بجمين مفتوحتين بينهما راء ساكنة مدينة من أرض العراق أبو جعفر الميصى العابد المعروف بحبي بكسر (ا) المهملة والموحدة المشددة لقب له قال أبو داود : كان من الثقات وقال أبو حاتم : كان صدوقاً ، وذكره ابن حبان فى الثقات ، وقال : ربما أخطأ ، مات سنة ٢٢٥ هـ [نا عبد الله بن المبارك عن يونس بن نافع] الخراساني أبو غانم المروزي القاضى ذكره ابن حبان فى الثقات ، وقال : يخطئ ، قال ابن المبارك : هو أول من اختلفت إليه ، مات سنة ٢٥٩ هـ [عن كثير بن زياد قال : ثنى الأزدية يعنى مسة قالت حججت فدخلت على أم سلمة] و لعل هذا الدخول عليها كان فى مكة لما أنها جاءت مكة للحج أو فى المدينة حين مرت عليها فى سفرها من البصرة [ فقلت : يا أم المؤمنين إن سمرة بن جندب ] بن هلال الفزارى أبو سعيد صحابى مشهور كان جليل الأنصار سكن البصرة و كان شديداً على الحرورية ، مات بالبصرة سنة ٥٨ هـ [ يأمر النساء يقضين صلاة المحيض ] أى الصلوات التى فاتت فى أيام الحيض و لعل هذا الأمر لقضاء صلاة المحيض كان اجتهداً منه ولم يبلغه الحديث

من نساء النبي ﷺ تقعد في النفاس أربعين ليلة لا يأمرها النبي ﷺ بقضاء<sup>(١)</sup> صلاة النفاس قال محمد : يعنى ابن حاتم و اسمها مسة تكى أم بسة ، قال أبو داؤد كثير بن زياد كنيته أبو سهل .

( باب الاغتسال من الحيض<sup>(٢)</sup> )

حدثنا محمد بن عمرو الرازى ثنا سلمة يعنى ابن الفضل

من رسول الله ﷺ [ فقالت ] أى أم سلمة [ لا يقضين ، كانت المرأة من نساء النبي صلى الله عليه وسلم ] ليس المراد بالنساء الأزواج بل المراد من نساء قرابته أو من نساء أصحابه [ تقعد في النفاس أربعين ليلة لا يأمرها النبي ﷺ بقضاء صلاة النفاس ] فلما لم يأمرهن<sup>(٣)</sup> بقضاء صلاة النفاس ، و هو قليل الوجود فكيف يأمر فيما هو أكثر وجوداً و أشد مشقة و هو الحيض<sup>(٤)</sup> [ قال محمد ، يعنى ابن حاتم و اسمها ] أى اسم الأزدية [ مسة تكى أم بسة ، قال أبو داؤد : كثير بن زياد كنيته أبو سهل ] .

[ باب الاغتسال من الحيض ] أى فى كفيته<sup>(٥)</sup> .

[ حدثنا محمد بن عمرو ] بن بكر [ الرازى ] التميمى العدوى أبو غسان الطيالسى المعروف بزنج يزى و نون و جيم مصغراً روى عنه مسلم و أبو داؤد ، وذكره الدار قطنى فى شيوخ البخارى و قه أبو حاتم ، و ذكره ابن حبان فى الثقات ،

(١) و فى نسخة : لقضاء . (٢) و فى نسخة : المحيض .

(٣) قال ابن رسلان : و قاست الحيض عليه لأن المعنى واحد ، انتهى ،

(٤) قال ابن رسلان : و عدم وجوب قضاء الصلاة فى الحيض و النفاس لإجماعى

إلا ما روى عن بعض الخوارج . (٥) قال فى المغنى : و الغسل من الحيض

كغسل الجنابة إلا أنه يستحب فيه السدر و أن تأخذ فرصة ممسكة .

أنا (١) محمد يعنى ابن إسحاق عن سليمان بن سحيم عن أمية بنت أبي الصلت عن امرأة من بني غفار قد سماها لي قالت

مات سنة ٢٤١ هـ [ثنا سلة يعنى ابن الفضل] الأبرش بموحدة فراء فعمجة الأنصارى مولاهم أبو عبدالله الأزرق قاضى الرى قال البخارى عنده مناكير و منه على قال على : ماخرجنا من الرى حتى رهينا بحديثه وعن أبي زرعة كان أهل الرى لا يرغبون فيه لمعان فيه من سوء رأيه و ظلم فيه ، و أما إبراهيم بن موسى فسمعه غير مرة و أشار أبو زرعة إلى لسانه يريد الكذب ، وقال أبو حاتم : محله الصدق فى حديثه إنكار يكتب حديثه و لا يحتج به ، و قال النسائى : ضعيف ، و قال ابن عدى عن البخارى : ضعفه إسحاق ، و قال الحاكم : ليس بالقوى عندهم ، وعن ابن معين ثقة كتبنا عنه : و قال ابن سعد : كان ثقة صدوقاً و عن ابن معين سمعت جريراً يقول ليس من لدن بغداد إلى أن يبلغ خراسان أثبت فى ابن إسحاق من سلة ، و قال الأجرى عن أبي داود : ثقة ، و ذكر ابن خلفون أن أحمد سئل عنه ، فقال لا أعلم إلا خيراً و ذكره ابن حبان فى الثقات ، مات بعد سنة ١٩٠ هـ [أنا محمد يعنى ابن إسحاق] بن يسار [عن سليمان بن سحيم] بمهملتين مصغراً أبو أيوب المدنى . قال أحمد : ليس به بأس ، و قال النسائى : ثقة ، و قال ابن سعد : و كان ثقة ، و كذا قال ابن حبان فى الثقات : و نقل ابن خلفون عن ابن نمير توثيقه ، و قال البرقى عن ابن معين : سليمان بن سحيم أبو أيوب الهاشمى ثقة ، و قال ابن شاهين فى الثقات : قال أحمد بن صالح : له شأن ، ثبت [عن أمية بنت أبي الصلت] التغفارية و يقال آمنة و اسم أبي الصلت الحكم فيما قيل ، قال فى التقريب لا يعرف حالها [عن امرأة من بني غفار] [قد سماها لي] هذا قول أحد من رواة السند يقول سمي المرأة

أردفني رسول الله ﷺ على حقيبة رحله قالت فوالله لنزل رسول الله ﷺ إلى الصبح فأناخ ونزلت عن حقيبة رحله فاذا<sup>(١)</sup> بها دم مني وكانت أول حيضة حضتها قالت فتقبضت إلى الناقة واستحييت فلما رأى رسول الله ﷺ ما بي ورأى الدم قال مالك لعلك نفست قلت نعم قال فأصلحي من

الغفارية لى شيخى فنسيت [ قالت ] أى المرأة الغفارية [ أردفني رسول الله ﷺ ] أى أركبني خلفه على الراحلة [ على حقيبة رحله ] قال فى النهاية وهى الزيادة التى تجعل فى مؤخر القتب ، فان قيل كيف أردفها ﷺ وهى أجنبية ، قلت : قال الشارح الارداغ على الحقيقة لا يستلزم المماس فلا إشكال (٢) فيه [ قالت فوالله لنزل رسول الله ﷺ إلى الصبح ] بعد ما سار إلى الصبح [ فأناخ ] أى راحلته (٣) [ ونزلت عن حقيبة رحله فاذا بها ] أى بالحقيقة [ دم مني وكانت ] أى تلك الحيضة [ أول حيضة حضتها قالت فتقبضت إلى الناقة واستحييت ] على ما هو من عادة النساء [ فلما رأى رسول الله ﷺ ما بي من الاستحياء والتقبض إلى الناقة ] و رأى الدم [ أى على حقيبة الرجل ] قال مالك لعلك نفست [ أى حضت قال الخطابي (٤) ] يقال نفست المرأة مفتوحة النون مكسورة الفاء إذا حاضت ونفست بضم

(١) و فى نسخة : و إذا . (٢) قال ابن رسلان : فيه جواز المحرم و الزوجة ويجوز أن تكون المرأة أجنبية له لعصمة وعدم التهمة فى حقها ، قلت : والأوجه عندى أنها كانت جارية لم تبلغ حد النساء لما أن ذلك أول حيضة حاضتها ثم لما حاضت و كان الطريق فأعادها إلى محلها للضرورة . (٣) قال ابن رسلان : فيه أنه لا ينيخ الرجل لأجله لأنه أبعد من الترفه و ينيخ للمرأة . (٤) وهذا قول كثير من أهل اللغة ، وقال الأصمعى : يقال بضم النون فهما ، انتهى وابن رسلان ،

نفسك ثم خذى إناءً من ماء فاطرحى فيه ملحاً ثم اغسلى ما أصاب الحقيية من الدم ثم عودى لمركبك قالت فلما فتح رسول الله ﷺ خيبر رضى لنا من النوى وكانت لا تظهر من حيضة إلا جعلت فى ظهورها ملحاً وأوصت به أن يجعل فى غسلها حين ماتت .

التون إذا أصابها النفاس [ قالت نعم قال فأصلحى من نفسك ] أى شدى عليك ثيابك و أصاحبها قليلا يشع الدم و يخرج إلى الحقيية [ ثم خذى إناءً من ماء فاطرحى فيه ملحاً ثم اغسلى ما أصاب الحقيية من الدم ثم عودى لمركبك ] أى اركبى على الحقيية ثانياً كما ركبت أولاً [ قالت فلما فتح رسول الله ﷺ خيبر رضى ] أى أعطى [ لنا من النوى قالت ] أى أمية [ وكانت ] أى المرأة الغفارية [ لا تظهر من حيضة إلا جعلت فى ظهورها ] أى فى الماء الذى تتطهر به [ ملحاً وأوصت به ] أى بالملح [ أن يجعل فى غسلها ] أى فى الماء الذى تغسل به [ حين ماتت ] قال الخطاطبى : فيه من الفقه أنه استعمل الملح فى غسل الثوب وتنقيته من الدم والملح مطهر فعلى هذا يجوز غسل الثياب بالغسل إذا كان ثوباً من ابريسم يفسده الصابون وبالخل إذا أصابه الخبر ونحوه و يجوز على هذا التدلك بالنخالة و غسل الأيدي بدقيق الباقلى و الطبيع فى نحو ذلك من الأشياء التى لها قوة الجلاء و حدثونا عن يونس بن عبد الأعلى قال دخلت الحمام بمصر فرأيت الشافعى يدلك بالنخالة (١) .

(١) قلت : و يصح الاستدلال به على أن النجاسة تطهر بغير الماء خلافاً لهم ، كما فى المغنى ، لأن الماء المخلوط بالطاهر لم يبق مطهراً عندهم كما تقدم ، ولذا منعه عن التطهير به فعلم أن إزالة النجاسة بالطاهر يصح وإن لم يكن مطهراً إلا أنه يمكن الجواب عنه أن الملح عندهم مستثنى كما صرح به فى المغنى ، وقال ابن رسلان : يؤخذ منه أن المتغير بالملح المائى لا يضر التغير به . دون الجبلى كالثلج و هو أصح الأوجه عند الشافعية ، انتهى .

حدثنا عثمان بن أبي شيبة نا<sup>(١)</sup> سلام بن سليم عن إبراهيم بن مهاجر عن صفية بنت شيبة عن عائشة قالت دخلت أسماء على رسول الله ﷺ فقالت يا رسول الله كيف تغتسل

[ حدثنا عثمان بن أبي شيبة نا سلام بن سليم عن إبراهيم بن مهاجر ] بن جابر البجلي أبو إسحاق الكوفي قال الثوري وأحمد لا بأس به ، وقال يحيى القطان : لم يكن بقوى ، وقال أحمد : قال ابن معين يوماً عند عبد الرحمن بن مهدي وذكر إبراهيم بن مهاجر و آخر ، قال ضعيفان فغضب عبد الرحمن وكره ما قال : وقال عباس عن يحيى : ضعيف ، وقال النسائي في الكنى : ليس بالقوى في الحديث ، وقال ابن سعد : ثقة ، وقال الحاكم : قلت للدارقطني فإبراهيم بن مهاجر قال : ضعفوه تكلم فيه يحيى بن سعيد وغيره قلت : بحجة ، قال : بلى حدث بأحاديث لا يتابع عليها وقد غمز شعبة أيضاً ، وقال الساجي : صدوق اختلفوا فيه ، وقال أبو داؤد : صالح الحديث ، قلت : ولكن قال الترمذي في سننه بعد تخريج حديثه في باب ما جاء في كراهية الخروج من المسجد بعد الأذان ، حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح وعلى هذا العمل عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم أن لا يخرج أحد من المسجد بعد الأذان إلا من عذر أن يكون على غير وضوء أو أمر لا بد منه ، انتهى ، فالحكم بصحة حديثه يدل على توثيقه عنده [ عن صفية بنت شيبة عن عائشة قالت دخلت أسماء ] قال الحافظ<sup>(٢)</sup> في الفتح : سماها مسلم في رواية أبي الأحوص عن إبراهيم بن مهاجر أسماء بنت شكل بالثخين المعجمة والكاف المفتوحين ثم اللام و روى الخطيب في المبهجات من طريق يحيى بن سعيد عن شعبة هذا الحديث ، فقال : أسماء بنت يزيد بن السكن بالمهمله و النون الأنصارية التي يقال لها خطيبة النساء و تبعه ابن الجوزي في التلقيح و الدمياطي و زاد أن الذي وقع في

إحدانا إذا طهرت من الحيض قال تأخذ سدرها و ماءها فتوضأ ثم <sup>(١)</sup> تغسل رأسها و تدلكه حتى تبلغ الماء أصول شعرها ثم تفيض على جسدها ثم تأخذ فرصتها فتطهر بها

مسلم تصحيف لأنه ليس في الأنصار من يقال له شكل و هو رد للرواية الثابتة بغير دليل ، و قد يحتمل أن يكون شكل لقباً لا اسماً و المشهور في المسانيد و الجوامع في هذا الحديث أسماء بنت شكل أو أسماء بغير نسب ، كما في أبي داود ، انتهى ، و قال الحافظ في تهذيب التهذيب : و ذكر أسماء بنت شكل جماعة في الصحابة منهم ابن سعد و الباوردي و الطبراني و ابن مندة و غيرهم [ على رسول الله ﷺ ] ، فقالت : يا رسول الله كيف تغسل أحدانا إذا طهرت من الحيض قال تأخذ سدرها و ماءها [ و السدر شجر النبق و معنى الكلام أنها تأخذ الماء الذي أغلى فيها أوراق السدر و إنما أمرها به للبالغة في التنظيف لأنه يطيب الجسد ] فتوضأ [ بمحذوف إحدى التائين ] ثم تغسل رأسها و تدلكه حتى يبلغ الماء أصول شعرها ثم تفيض على جسدها ثم تأخذ فرصتها [ قال الحافظ في الفتح : بكسر الفاء و حكى ابن سيدة ثلثتها و بإسكان الراء و إهمال الصاد قطعة من صوف أو قطن أو جلدة عليها صوف حكاه أبو عبيدة و غيره ، و قال ابن قتيبة هي قرصة بفتح القاف و بالضاد المعجمة و قوله من مسك بفتح الميم و المراد قطعة جلد و هي رواية من قاله بكسر الميم و احتج بأنهم كانوا في ضيق يمتنع معه أن يمتنعوا المسك مع غلاء ثمنه و تبعه ابن بطال ، و في المشرق أن أكثر الروايات بفتح الميم و رجح النووي الكسر ، و قال : إن الرواية الأخرى و هي قوله فرصة ممسكة تدل عليه و فيه نظر لأن الخطابي قال : يحتمل أن يكون المراد بقوله ممسكة <sup>(٢)</sup> أى مأخوذة باليد يقال أمسكته و مسكته ،

(١) و في نسخة : و . (٢) قال ابن رسلان : بضم الميم الأولى و سكوت

الثانية و فتح السين أو كسرهما ، قاله القيسى ، وقال القرطبي روايتنا ضم الميم ★

قالت يا رسول الله كيف أتطهر بها قالت عائشة فعرفت  
الذى يكفى عنه رسول الله ﷺ فقلت لها تتبعين بها  
آثار الدم .

حدثنا مسدد بن مسرهد نا أبو عوانة عن إبراهيم بن مهاجر

لكن يبقى الكلام ظاهر الركاة لأنه يصير هكذا خذى قطعة مأخوذة ، وما استبعده  
ابن قتيبة من ائتمان المسك ليس يعيد (١) لما عرف من شأن أهل الحجاز من كثرة  
استعمال الطيب ، و قد يكون المأمور به من يقدر عليه ، قال النووي : و المقصود  
باستعمال الطيب دفع الرائحة الكريهة على الصحيح ، و قيل لكونه أسرع إلى الحل  
حكاها الماوردى [ فتطهر ] بحذف إحدى التائين أى تنظف [ بها ] بأن تضعها في  
فرجها [ قالت ] أى أسماء [ يا رسول الله كيف أتطهر ] أى أنتظف [ بها ] قالت  
عائشة ففرفت [ أى فهمت ] الذى يكفى عنه رسول الله ﷺ [ وهو أنه يريد أن  
يدخلها في فرجها ] فقلت لها تتبعين بها آثار الدم [ قال النووي : المراد به عند  
العلماء الفرج ، و قال المحاملى : يستحب لها أن تطيب كل موضع أصابه الدم من  
بدنها ويؤيد قول المحاملى رواية أبى داود هذه بصيغة الجمع وأيضاً رواية الاسماعلى :  
تتبعى بها مواضع الدم .

[ حدثنا مسدد بن مسرهد نا أبو عوانة ] هو وصاح بن عبد الله [ عن ]

★ الأولى و فتح الثانية و تشديد السين أى مطية بالمسك ، و قال الزخشرى :  
المسكة الخلقة يعنى لا تستعمل الجديد لأن الخلق أوفق حالا ، قال فى النهاية :  
الاقوال كلها بعيدة والأوجه قطعة من مسك ليزيل الرائحة الكريهة لاللعوق و هو  
سنة مؤكدة يكره تركه بعد الغسل على المذهب ، و قيل قبله ، وإن لم يجد مسكاً  
فشئ آخر من الطيب ، انتهى . (١) لكن يعيد إذا لفظ تطهرى بها كافى هامش  
السنن عن المرقاة .



عن صفية بنت شيبة عن عائشة أنها ذكرت نساء الأنصار فأثنت عليهن وقالت لهن معروفاً وقالت دخلت امرأة منهن على رسول الله ﷺ فذكر معناه إلا أنه قال فرصة ممسكة و قال مسدد كان أبو عوانة يقول فرصة و كان أبو الأحوص يقول قرصة .

حدثنا عبيد الله بن معاذ العنبري نا أبي نا شعبة عن إبراهيم يعني ابن مهاجر عن صفية بنت شيبة عن عائشة أن أسماء سألت النبي ﷺ بمعناه قال فرصة ممسكة فقالت كيف أتظهر بها قال سبحانه الله تطهرى بها واستتر بثوب

إبراهيم بن مهاجر عن صفية بنت شيبة عن عائشة أنها ذكرت نساء الأنصار فأثنت عليهن وقالت لهن معروفاً [ أى قالت : نعم النساء نساء الأنصار لم يمنعن الحياء أن يتفقن فى الدين كما فى الرواية الآتية ] وقالت [ أى عائشة ] دخلت امرأة منهن [ وهى أسماء المتقدمة ] على رسول الله ﷺ فذكر [ أى أبو عوانة عن إبراهيم ] [ معناه ] أى معنى ما ذكره سلام بن سليم عن إبراهيم [ إلا أنه قال فرصة ممسكة ] و هذا بيان الاختلاف فيما بين رواية سلام و رواية أبي عوانة [ و قال مسدد : كان أبو عوانة يقول فرصة ] بالقاء [ و كان أبو الأحوص يقول قرصة ] بالقاف قال الحافظ : و وجهه المنزى ، فقال : يعنى شيئاً يسيراً مثل القرصة بطرف الأصبعين ، انتهى ، و وهم من عرا هذه الرواية للبخارى .

[ حدثنا عبيد الله بن معاذ العنبري نا أبي ] هو معاذ العنبري [ نا شعبة عن إبراهيم ] يعنى ابن مهاجر [ عن صفية بنت شيبة عن عائشة أن أسماء سألت النبي ﷺ بمعناه ] أى حدث شعبة بمعنى الحديث المتقدم [ قال ] شعبة [ فرصة ممسكة فقالت ] أى أسماء [ كيف أتظهر بها ] أى سألته عن كيفية التطهر لأنها لم تفهم عما

و زاد وسألته عن الغسل من الجنابة قال (١) تأخذين ماءك  
فتطهرين أحسن الطهور وأبلغه ثم تصبين على رأسك الماء  
ثم تدلكينيه حتى يبلغ شئون رأسك ثم تفيضين عليك  
الماء قال وقالت (٢) عائشة عم النساء نساء الأنصار لم يكن  
يمنعهن الحياء أن يسألن عن الدين ويتفقهن (٣) فيه .

كنى عنه رسول الله ﷺ بالتطهر [ قال ] رسول الله ﷺ [ سبحان الله تعجباً ]  
من عدم فهمها ما هو ظاهر لا يحتاج الانسان في فهمه الى التصريح [ تطهري بها ]  
أى بالفرصة المسكة [ واستتر بثوب ] استحياء وهذا الاستتار بالتوب أيضاً كناية  
لطيفة عما يريد رسول الله ﷺ إفهامها فاجتمعت الكنايات هنا قولية و فعلية  
[ وزاد ] أى شعبة [ وسألته عن الغسل من الجنابة ، قال : تأخذين ماءك فتطهرين  
أحسن الطهور وأبلغه ] أى تستنجين وتوضئين به [ ثم تصبين على رأسك الماء  
ثم تدلكينيه حتى يبلغ ] أى الماء [ شئون (٤) رأسك ] قال فى النهاية هى عظامه  
و طرائقه و مواصل قبائله وهى أربعة بعضها فوق بعض والمراد به إصال الماء  
أصول الشعر حتى يبلغ جلد الرأس [ ثم تفيضين عليك الماء قال ] أى شعبة بسنده  
[ وقالت عائشة : نعم النساء نساء الأنصار لم يكن يمنعهن الحياء أن يسألن عن  
الدين و يتفقهن فيه ] .

تم الجزء الثانى و يليه الجزء الثالث و أوله • باب التيمم •

(١) وفى نسخة : فقال • (٢) وفى نسخة : فقالت . (٣) وفى نسخة : وأنفقهن .  
(٤) ظاهره عدم نقض الضمائر وبه قال الجمهور وفى رواية لأحمد و مالك أن  
الحائض تنقض دون الجنب كما تقدم فى • باب فى المرأة هل تنقض شعرها عند الغسل •

## فهرس الكتاب

الصفحة	العنوان	الصفحة	العنوان
١٢٣	باب الرخصة في ذلك	٣	باب المسح على الخفين
١٢٥	باب الوضوء من الدم	٢٢	باب التوقيت في المسح
١٣٨	باب الوضوء من النوم	٣٢	باب المسح على الجورين
١٥٠	باب في الرجل يطأ الأذى برجله	٣٦	باب
١٥٢	باب فيمن يحدث في الصلاة	٣٧	بحث المسح على التعالين
١٥٤	باب المذى	٤٠	باب كيف المسح
١٥٦	الكلام على طهارة المني	٥٠	باب في الانتضاح
١٧٥	باب في الاكسال	٥٥	باب مايقول الرجل إذا توضأ
١٨٠	باب في الجنب يعود	٦١	باب الرجل يصلي الصلوات بوضوء واحد
١٨٢	باب الوضوء لمن أراد أن يعود	٦٤	باب في تفريق الوضوء
١٨٥	باب في الجنب ينام	٧٠	باب إذا شك في الحدث
١٨٦	باب الجنب يأكل	٧٥	باب الوضوء من القبلة
١٨٨	باب من قال الجنب يتوضأ	٨٥	باب الوضوء من مس الذكر
١٩٦	باب في الجنب يؤخر الغسل	٨٩	باب الرخصة في ذلك
٢٠١	باب في الجنب يقرأ	٩٣	باب الوضوء من لحوم الابل
٢٠٣	باب في الجنب يصافح	٩٧	بحث الوضوء من لحوم الغنم
٢٠٥	باب في الجنب يدخل المسجد	١٠٠	باب الوضوء من مس اللحم التي وغسله
٢٠٩	باب في الجنب يصلي بالقوم وهوناس	١٠٣	باب في ترك الوضوء من مس الميتة
٢١٩	باب في الرجل يحد البلة في منامه	١٠٦	باب في ترك الوضوء عما مست النار
٢٢٢	باب في المرأة ترى ما يرى الرجل	١١٧	باب التشديد في ذلك
٢٢٧	باب في مقدار الماء الذي يجزى به الغسل	١٢١	باب الوضوء من اللبن

العنوان	الصفحة	العنوان	الصفحة
باب في الغسل من الجنابة	٢٣٤	صلاة	٣٤١
باب في الوضوء بعد الغسل	٢٥٤	باب من قال تجمع بين الصلاتين و	
باب في المرأة هل تقض شعرها عند		تغتسل لهما غسلا	٣٥٢
الغسل	٢٥٥	باب من قال تغتسل من طهر إلى طهر	٣٥٧
باب في الجنب يغسل رأسه بالخطمي	٢٦٣	باب من قال المستحاضة تغتسل من	
باب فيما يفيض بين الرجل والمرأة من الماء	٢٦٦	ظهر إلى ظهر	٣٧١
باب في مواكبة الحائض ومجامعتها	٢٦٧	باب من قال تغتسل كل يوم مرة ولم	
باب في الحائض تناول من المسجد	٢٧٢	يقل عند الظهر	٣٧٥
باب في الحائض لا تقضى الصلاة	٢٧٤	باب من قال تغتسل بين الأيام	٢٧٦
باب في إتيان الحائض	٢٧٧	باب من قال توشأ لكل صلاة	٣٧٧
باب في الرجل يصيب منها مادون الجماع	٢٨٥	باب من لم يذكر الوضوء إلا عند الحدث	٣٧٨
باب في المرأة تستحاض ومن قال تدع		باب في المرأة ترى الصفرة والكدره	
الصلاة في عدة الأيام التي كانت		بعد الطهر	٣٨١
تحيض	٢٩٥	باب المستحاضة يغشاها زوجها	٣٨٣
باب من قال إذا أقبلت الحيضة تدع		باب ما جاء في وقت النفاس	٣٨٥
الصلاة	٣١٨	باب الاغتسال من الحيض	٣٩٠
معنى: هذا أعجب الأمرين إلى	٠٠	فهرس الكتاب	٣٩٧
باب ما روى أن المستحاضة تغتسل لكل		جدول تصويب الأخطاء	٤٠١

